جامعة دمشق
كلية الآداب والعلوم الانسانية
قسم اللغة العربية

منهج العكبري في شرح الإيضاح
لأبي علي الفارسي
دراسة وتحقيق

رسالة لنيل درجة الدكتوراه في الآداب

بإشراف الأستاذ الدكتور

عبد الحفيظ السطلي

إعداد

يحيى مير علم

المجلد الثاني

التحقيق

١٤١٢هـ / ١٩٩٢م

القسم الثاني

التحقيق

منهج التحقيق

لا بدّ قبل الحديث عن منهج التحقيق من إيراد وصف مفصّل لما انتهى إلينا من نسخ الشرح المعتمدة والمساعدة في التحقيق. وممّا يؤسف له ألّا يسلم ويصل إلينا من «شرح الإيضاح» لأبي البقاء العكبري إلا نسخة واحدة تامة، هي المعتمدة، وأخرى ناقصة مخرومة في مواضع، لم تعتمد، إذ لم يمكن تصويرها على ما فيها من نقص، وهناك أيضاً نسخة وحيدة - فيما أعلم - من «شرح التكملة» وهي الجزء الثاني من الإيضاح، لأبي البقاء أيضاً، اكتمل بها شرح العكبري لجزأي الإيضاح. وفيما يأتي بيان ما أُجمل:

١- نسخة الأصل:

وهي النسخة الوحيدة التامة من شرح أبي البقاء العكبري لإيضاح أبي علي الفارسي، وتحتفظ بها مكتبة فاتح المودعة ضمن المكتبة السليمانية باستانبول تحت الرقم (٥٠٨٠). وهي مما أُغفلت الإشارةَ إليه مصادرُ التراث العربي، وكان قد تيسّر لي الاطلاع على أصلها ومعاينتُه ووصفُه قبل عشر سنوات، ثم جاءتني مصوّرتها هديةً من صديقٍ مفضال[1]. ولا يغضّ من شأن هذه النسخة تفرُّدُها بالتمام، فقد اجتمع لها من الميزات ما يرقى بها إلى أن تُعدّ من نوادر المخطوطات والآثار النفيسة[2]. وهي مكتوبة بخط نسخي تام الشكل، وفي آخرها قيدُ نسخها وتاريخه، ونصّه «فرغ

---

(١) هو الدكتور محمود علي الذي هبّ لمساعدتي بأريحية نادرة، ومثله مَنْ يُشكر.

(٢) هكذا وصف الدكتور إحسان عباس للنسخة بعد الاطلاع عليها في منزل الأستاذ أحمد راتب النفاخ.

من كتابته العبد الفقير إلى رحمة الله سبحانه وتعالى صب الله بن خليل بن حمزة لسبع خلون من ربيع الآخر سنة أربع وسبعين وستمئة». والنسخة تقع في مجلد من القطع الكبير، تعداده (٢٣٣) ورقة، تحوي الصفحة منها (٢٣) سطراً، ومتوسط كلمات السطر الواحد منها (١٢) كلمة، وعليها وقف للسلطان الغازي محمود خان، وختمه فوقه. ويلاحظ على ترقيم النسخة أنه قديم، زاد الناسخ عليه ترقيماً عشرياً، بدأ من الثاني في الصفحة (١٠/أ) وانتهى بالرابع والعشرين في الصفحة (٢٣٠/أ).

وتتميز هذه النسخة بأن كاتبها عالم بالعربية، لزم في نسخها منهجاً صارماً لا يكاد يتخلّف، يشهد لذلك عدة أدلّة يحسن إيرادها توثيقاً للنسخة:

آ - جاء ضبطها بالشكل تاماً، ما خلا مواضع قليلة سها فيها قلمه أو غاب عنه وجهُ الصواب فيها لدقتها وخفائها، وجميع ذلك نبّهتُ عليه في مواضعه[1]. وأما ما جاز فيه أكثر من وجه فقد درج الناسخ على تجريده من الضبط أحياناً[2]، أو على ضبطه بالوجوه المحتملة[3]، وربما زاد على ذلك تقييد الكلمة برسم «معاً» فوقها[4].

ب - حوت بعض صفحاتها هوامش علّقها الناسخ على بعض مسائل النحو، خالف فيها أبا البقاء، وضمّنها رأيه[5]. وكان لا يدع شيئاً لا يطمئن إلى صحته دون أن ينبّه عليه بقوله «لعله...»، فإن تبين له وجهُ النحو فيه صححه بقوله «والصواب»، أو «صوابه»

---

(١) من أمثلة سهو الناسخ في الكتابة والضبط ما جاء في: ١٩٦، ٣٢١، ٣٦٥، ٨٤/أ، ٨٥/أ، ٩٤/أ، ١٠٠/أ، ١٠٦/ب، ١٠٧/أ، ب.

(٢) مثال ذلك في الصفحات: ١٧٤/أ، ١٨٩/ب، ١٩٩/ب، ٢٠٠/ب، ٢٠٤/ب، ٢٠٥/أ.

(٣) كما في الصفحات: ٢٢، ٥٢، ٣٠٩، ١٣٧/ب، ١٤٩/أ، ٢٢٩/ب.

(٤) مثاله في ٨٦/ب.

(٥) كما جاء في هوامش الصفحات: ٨٨/أ، ١١٠/ب، ١٩٧/ب، ٢٠٠/أ، ٢٢٣/أ.

وأمثلة النوعين فاشية في الكتاب.[1]

ج - كان التزام الناسخ بمنهجه في الكتابة دقيقاً إلى حدٍّ بعيد، يدلّ على ذلك أنه:

• أنه درج على تقييد كتابة الحاء والعين المهملتين بما درج عليه بعض أهل المغرب والأندلس، وذلك برسمه تحت الحاء حاءً صغيرة، وتحت العين عيناً صغيرة، حتى لا يُظن أن الناسخ قد غفل عن نَقْطِه.[2]

• أنه التزم برسم دوائر للفصل بين الكلامين أو الموضوعين، وهي تقابل النقطة عند المُحْدَثين، ثم أعجمها بنقطة في داخلها إشارةً إلى بلوغ المقابلة بين النسخ هذه المواضع، على ما جرت عليه طريقةُ السلف في علامات الترقيم والرموز.[3]

• أنه تيّد ما صحّ روايةً ومعنى غير أنه عرضةٌ للشك أو الخلاف عند مطالعته، بكتابة «صح» صغيرة فوقه في المتن أو في الهامش إن تعلّق بشيء استدركه فيه، وذلك ليُعرف أنه لم يغفل عنه، وأنه قد ضبط وصحّ على ذلك الوجه.[4]

• أنه قيّد ما صحّ وروده من جهة النقل غير أنه أُشكل عليه، ولم يظهر له وجهه لأنه فاسد لفظاً أو معنى أو ضعيف أو ناقص أو غيرُ جائز، برسم ضَبَّةٍ أو رأسِ صادٍ مهملة، وكأنه صاد التصحيح بمدّتها دون حاء،[5] فإن صحّ لديه وتحقّقه وصلها بحاء.

---

(1) انظر الشرح: ١٠٣، ٢، ٢٤٣، ٨٣/أ، ٨٤/ب، ١٠١/أ، ١٠٣/أ، ١١٤/ب، ١٢٢/ب، ١٢٤/أ، ١٢٨/أ، ١٣٤/ب، ١٥٦/ب، ١٦٥/ب، ١٧٤/أ، ١٧٥/ب، ١٧٦/أ، ٢٢٠/ب.

(2) انظر مناهج تحقيق التراث ٤٠.

(3) المرجع السابق ٤٣-٤٤، ومجلة البصائر، ع ٦٤، ص ١٧٨.

(4) انظر الشرح: ٣١، ٦٨، ٧٤، ٨٠، ١٥٦/ب، ١٧٨/ب، ١٨٩/ب، ١٩٠/ب، ١٩٩/أ.

(5) انظر الشرح: ٣٠، ٥٤، ١٠٢، ١٦٧، ٢٥١، ١٢٢/ب، ١٤٤/ب، ١٦٠/أ، ١٦١/ب، ١٧٤/ب، ١٧٨/ب، ٢٠٦/ب.

• أنه درج على إثبات الفروقات بين هذه النسخة ونسخة أخرى لم يصرّح بها، بكتابتها في الهامش تحت خاء مفردة.[1]

ومما أخذ به الناسخ إضافة إلى ذلك التزامه بضبط لقب «المبرّد» بفتح الراء المشددة خلاف المشهور[2] ورغبة المبرد نفسه.[3] ولهذا وجه من الصواب، نقد نسبته بعض المصادر إلى الكوفيين،[4] ولذلك أبقيته على ما ورد ضبطه في الأصل.

٢- نسخة القاهرة:

تحتفظ بها دار الكتب المصرية برقم (٢٠٧) وأصلها من خزائن مخطوطات المكتبة الخديوية،[5] وهي ناقصة، وبها خروم في مواضع عدة، والباقي منها مجلدان، كتبها علي بن أحمد بن أبي الحسن بن أحمد بن حنظلة، وفرغ من نسخها في جمادى الأولى سنة ٦٢٢هـ.

ويدلّ عنوانها المثبت على غلافها أنها في الأصل تحوي شرحي العكبري لجزأي الإيضاح، ونصّه «شرح الإيضاح وتكملته للفارسي».[6] ولم أفلح في الحصول على مصورة عنها على

---

(١) الشرح ٣٠، ٦٤، ١٢٦، ٨٨/ب، ١١٤/أ.

(٢) الذي هو بكسر الراء «المبرِّد». لقّبه به أبو حاتم في قصة مشهورة. انظرها في إنباه الرواة ٣/٢٤٦. وقيل: المازني، وذلك في ضبر سرير في حاشية تالية. وانظر: إشارة التعيين ٣٤٢، والبغية ١/٢٦٩.

(٣) لقوله فيما حُكي عنه: برّد الله مَنْ بَرّدني.

(٤) قال السيوطي: «ولمّا صنف المازني كتاب الألف واللام سأل المبرَد عن دقيقه وعويصه، فأجابه بأحسن جواب، فقال له: قمْ فأنت المبرِّد -بكسر الراء- أي المثبت للحق، فغيّره الكوفيون، وفتحوا الراء» بغية الوعاة ١/٢٦٩.

(٥) فهرس المكتبة الخديوية ٤/٦٥-٦٦.

(٦) كذا ورد عنوانها في فهرس كلٍّ من المكتبة الخديوية ٤/٦٥، ودار الكتب المصرية ٤/١٢٤، ١٣١، واسمها في تاريخ بروكلمان ٢/١٩١ «شرح الإيضاح».

تكرار المحاولة ووساطة مدير معهد المخطوطات[1].

٣- نسخة لندن :

تحتفظ بها مكتبة المتحف البريطاني برقم (أول ٦٤٠٠) وهي نسخة تامة من شرح التكملة لأبي البقاء العكبري ، تقع في (٣٦١) ورقة من القطع الكبير ، تحوي كل صفحة منها (٢١) سطراً ، متوسط كلمات الواحد منها عشر كلمات ، ومما يزيد في قيمتها أنها كتبت في حياة المؤلِّف سنة ٦١٣ هـ أي قبيل وفاته بثلاث سنوات ، وهي بخط يحيى ابن محمد بن محمد التكريتي ، خطها نسخي مشكول ما خلا مواضع معدودة أفسدت الرطوبة رسم بعض كلماتها ، وفي الصفحة الأولى اسم الكتاب ، ونصّه « الجزء الثاني من كتاب المصباح في شرح الإيضاح » وتحته « تصنيف الشيخ الإمام العالم حجة العرب ولسان الأدب محب الدين أبي البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري » وإلى يسار العنوان بخط مائل قليلاً تسمية الكتاب الأخرى « شرح التكملة » وعلى صفحة الغلاف تقييدٌ وقفٍ على المدرسة الباسطية في القاهرة . وقد كانت هذه النسخة جدّ مفيدة في توثيق إحالات العكبري عليها ، وفي تحقيق بعض مسائل الصرف . وهي نسخة وحيدة فيما أعلم إذ لم أصب لها ذكراً في مصادر التراث العربي ،

. . .

وأما منهج التحقيق الذي أخذت نفسي به في إخراج النصّ فهو :

آ- ترتيم النص وتفصيله وتوزيعه ، وإعطاء شواهد الشعر أرقاماً متسلسلة ، وإهمال ترقيم المكرر منها ، وإثبات الآيات القرآنية ضمن أقواس مزهرة ، ووضع الأحاديث النبوية والأمثال بين قوسين صغيرين .

ب- الالتزام بضبط الأصل ما وافق الصواب أو وجهاً منه ، والاجتزاء من الشكل التام في الأصل بالضبط الإعرابي لأواخر الكلمات ما لم يكن قرآناً أو شعراً أو مظنّة لبس فقد جاء تاماً .

---

(١) الدكتور خالد عبد الكريم جمعة ، رسالة رسمية منه للباحث ، رقمها (٨٦/١٠٧٧) تاريخ ٥ أكتوبر ١٩٨٦ .

ج- الالتزام بإثبات ما اشتملت عليه حواشي الأصل من حواشٍ رمز لها الناسخ برموز مختلفة، أخذ بها نفسه في جميع الكتاب، وهي تتضمن ما وجده من فروق بين نسخة الأصل والنسخة المقابل عليها، وما علّقه من حواشٍ علمية صحّح فيها ما رآه غيرَ صواب، أو شكّك فيما لم يتجه له فيه وجهُ الحق، أو فسّر ما وجده يحتاج إلى توضيح.

د- الاستقصاء في تخريج شواهد الشعر من الدواوين والمجموعات الأدبية وكتب النحو واللغة والمعاجم وغيرها، والعناية بنسبة الشواهد المغفلة إلى قائليها مع النص على ما وقع في بعضها من اختلاف بين المصادر، وتقديم الأصحّ في النسبة على غيره، وإثبات روايات البيت إمّا وجدت، وإيراد المصادر موزّعة عليها إن تعلّقت الرواية بموضع الاستشهاد، واتباع الإحالة إلى المصادر في تخريج الشاهد بإيراد رقمه، إمّا وُجد، دفعاً لأيّ خطأ يمكن أن يقع في الإحالة. وآثرت تجاوز الإشارة إلى ما يكون بين المصادر من تفاوت في إيراد الشاهد تاماً أو ناقصاً يقتصر فيه على قطعة منه أو شطر، وذلك ما لم يكن في إثباته فائدة، فإن كان ثمة فائدة تتصل بموضع الاستشهاد، فقد استوفيت النص على ما يكون بين المصادر من تفاوت فيه. ومردّ ذلك يعود إلى قلّة الثاني والذي تتعلق به فائدة- وكثرة الأول، على ما فيه من عدم الفائدة ومجافاة للإيجاز. أمّا الشرح اللغوي فقد قصرته على ما كان من الشواهد غريب الألفاظ بعيد المعنى، كما أوجزت في تعريف المغمور من الشعراء استغناء بما حوته مصادر التخريج من إحالات على كتب عني أصحابها بالترجمة لذوي الشواهد مثل: الخزانة وشرح أبيات المغني وغيرهما.

هـ- تخريج الآيات الكريمة بالنص على السورة ورقمها ورقم الآية فيها، وقصر استدراك تمام الآية على ما تقتضاه المعنى، والاستقصاء في تخريج القراءات القرآنية بأنواعها ونسبتها إلى أصحابها، اعتماداً على كتب القراءات وغيرها من التفاسير التي عنيت بهذا الفن مثل: زاد المسير لابن الجوزي والبحر المحيط لأبي حيان. وكذلك تخريج توجيه الآيات بالإحالة على كتب أعاريب القرآن ومعانيه ومجازه، واستدراك ما فات الشارح ذكره.

و- تخريج الأحاديث النبوية من مظانها التي أخرجتها مثل: الجوامع والمسانيد والسنن وغيرها من كتب النحو واللغة والمعاجم.

ز- تخريج الأمثال من كتب الفن وسواها كاللغة والمعاجم، وكذلك تخريج ما أمكن من الأساليب والنماذج اللغوية الدائرة في كتب القوم.

ح- تخريج مذاهب النحاة ومقالاتهم على اختلاف منازعهم، ونسبة ما أورده العكبري خفلاً منها، وهو كثير، وذلك بالإحالة إلى المطبوع مما انتهى إلينا من كتب أصحابها، وأمّا ما لم يبلغنا منها -لسبب أو لآخر- فقد أحلت فيه إلى المصادر التي عنيت بإيراد المذاهب والمقالات مثل كتب الخلاف النحوي، والمطوّلات النحوية كشرحي المفصل والكافية والارتشاف والهمع والأشباه والنظائر وغيرها.

ط- الالتزام في جميع ما تقدم من أنواع التخريج بترتيب المصادر على وفيات أصحابها، وبالإحالة على طبعتي كلٍّ من الكتاب وخزانة الأدب: القديمة والجديدة المحققة للمرحوم عبد السلام هارون، مقتصراً في ذلك الإحالة إلى الجديدة لتوفرها وشيوعها وفهرستها، ومثبتاً الإحالةَ إلى الطبعة القديمة بين قوسين عقب الأولى زيادةً في الفائدة.

ي- التنبيه على ما سها أبو البقاء في إملائه من هفوات في تقرير المسائل النحوية أو نسبة المذاهب أو الأقوال إلى غير أصحابها، مما فيه مجانبة للصواب، أو مجافاة للدقة العلمية، أو ميل إلى الترخّص في حكاية مقالات المتقدمين بالمعنى، وكذلك التنبيه على ما ضبطه الناسخ خلافَ الصواب سهواً، وهو قليل.

ك- تعريف الأعلام غير المشهورة على نحوٍ موجز، وتوثيق ذلك بالإحالة على مصادر الترجمة.

ل- التنبيه على ما فات العكبري إيراده من مذاهب النحاة ومقالاتهم في مسائل الخلاف.

كتاب شرح إيضاح أبي علي الفارسي

للإمام العلامة أبو البقا العكبري

رحمة الله عليه

مصوّرة عنوان الكتاب كما جاء في نسخة الأصل.

بسم الله الرحمن الرحيم رب أعِن ٥

الحمد لله على ما حبانا من طَوله وفضله، وهدانا إلى رشد طُرق الحق وسُبله
وصلى الله على محمد أشرف رسله وأصدق المتضمّنين بحمله المؤيّد بالقرآن الذي
لا يقدر مخلوق على الإتيان بمثله صلى الله عليه وعلى آله وأهله الشاهدين
بصدقه في قوله وفعله. أما بعد فإن من أعظم نعم الله تعالى على العبد تزيينه
لتوحيده والجري على سَنَن الدين الحق ثم إيثار العلم والمنافسة في اكتسابه
وإن من أنفس العلوم وأهمها علم النحو الذي هو وسيلة إلى كثير من معرفة سائر العلوم
خصوصاً علم الشريعة من فهم الكتاب والسنة وغوامض من مسائل الفقه
ولذلك كان الاشتغال به من فروض الكفاية. ولما كان من أجمع مختصرات كتب
النحو للأصول المتفرقة وأدلها على الفروع المختلفة كتاب الإيضاح والتكملة تأليف
أبي علي الحسن بن عبد الغفار الفارسي رحمه الله وهو محتوٍ على معظم أبواب النحو
والتصريف وقد عُني جِلّة العلماء بشرحه فمنهم من بسط القول بما هو
كالمستغنى عنه ومنهم من [illegible] عبارته غموض يحتاج إلى كشف، رأيت أن أملي كتاباً
يحرر الألفاظ سليماً من الإطالة والإسهاب وافياً في إفهام المراد فاستخرت
الله تعالى وأمليته على هذه النية وأرجو أن يكون وافياً بالمضمون كافياً بإبانة
سره المكنون إن شاء الله تعالى ٥

قال أبو علي: أما بعد أيدك الله، إلى آخر الخطبة. **قال الشيخ**: أما حرف
بلا خلاف وفيها معنى الشرط وتذكر لتفصيل ما أبهم أو للاقتصار على بعض
ما ادُّعي. مثال الأول قوله تعالى: فأما الذين شقوا ففي النار وأما الذين سعدوا [ففي الجنة]
فهذا تفصيل لما [illegible] في قوله ذلك يوم مجموع له الناس وبيان لأحكام الشقي
والسعيد منهم. ومثال الثاني أن يقول قائل زيد عالم كريم شجاع فيقال له أما
زيد فعالم أي لا يثبت له مما ادّعيت سوى العلم. وأما مقدّرة بأداة الشرط
وفعله وفاعله فقولك أما زيد فمنطلق تقديره مهما يكن من شيء فزيد

مصوّرة الصفحة الأولى من الأصل، وفيها مقدمة الشارح وبداية الشرح.

المعنى أنا أخذناهم متمرّدًا إلى غاية فرحهم لأنّ ذلك يوجب وقوع الأخذ قبل الفرح
والمعنى على العكس فإنّ الأخذ بعد الفرح وهكذا في كل موضع لأنّ حكم الجواب أن
يقع بعد وقوع الشرط وإنما دخلت حتى لتبيين الغاية والتسبب فهي بمنزلة الفاء فكأنك
قلت فإذا فرحوا بما أوتوا أخذناهم ومما يستدل به على أنّ إذا اسم إبدالها من
الاسم مخصوصًا إذا كان مجرورًا بحرف الجر كقول الشاعر

أم غدًا غدٍ يا ليت نفسي على غدٍ إذا أدخلوا دوني وأصبحت ثاويا

وقال آخر

ألا علّلاني قبل نوح النوائح وقبل ارتقاء النفس بين الجوانح
وقبل غدٍ يا لهف نفسي على غدٍ إذا راح أصحابي ولست برائح

ومما يشكل كونه أسماء الأصوات نحو غاق في حكاية صوت الغراب وعدس في
زجر البغال وهيد في زجر الإبل والدليل على كونها أسماء وجود حدّ الاسم فيها
وهو دلالتها على معنى في نفسها مجرد من الزمان وهي بهذه الصفة فإنّ قولك
غاق يفهم منه صوت الغراب وكذلك باقيها ومن ذلك حروف التهجي ألف
با تا ثا وهي أسماء لما ذكرنا لأنّ قولك ألف يفهم منه الحرف المعروف وإنما بنيت
لأنّ الغرض منها الحكاية فلو أريد الإخبار عنها لأعربت ألا ترى إلى قول زياد الأعجم

أقبلت من عند زيادٍ كالخرف تخطّ رجلاي بخطٍّ مختلف
تكتبان في الطريق لام ألف

وعلى ذلك جاءت الحروف في أوائل السور فلو قلت هذه ألفٌ مستقيمةٌ أعربتها
ومثل ذلك أسماء العدد إذا قصدت بها العدد فقط كقولك واحد اثنان
ثلاثة أربعة فإنها مبنية لما ذكرنا ومنهم من يلقي حركة الهمزة من أربعة على هاء
ثلاثة فيقول ثلاثهَ ربعه وتحريك الهاء من غير قلبها تاءً دليل على البناء وفيما
ذكرنا من دلائل الاسمية ما يوقف على ما لم نذكره ٥ قال أبو علي رحمه الله

باب من أحكام أواخر الأسماء المعربة

الأسماء المعربة على ضربين آخر ... قال الشيخ رحمه الله إنما
خصّ هذا الباب بالذكر لأنّ الإعراب وإنما يخرج عن الأقسام الأربعة بعد الحكم

مصوّرة صفحة من الأصل، وفي هامشها ثلاثة تقاييد مختلفة بقلم الناسخ.

اراد تلفظ كان. وعكسه الماضي بمعنى المستقبل كقوله تعالى ويوم ينفخ في الصور
ففزع من في السموات أي فيفزع فإن قيل إذا جعلته نعتًا في المعنى فأين فاعل الفعل
قيل الجار والمجرور فيصير كقوله تعالى كفى بالله شهيدًا أي كفى الله فإن قيل لم
حذفت الباء هنا سائغ وفي التعجب لا يسوغ قيل إنما كان كذلك لأنهم لما عدلوا
من لفظ الخبر الى لفظ الامر قرنوا به ما هو من شأن لفظ الأمر ليتبين حكم الأمر فإذا
قيل فكيف تقديره إذا رد إلى الأصل قيل تقديره أحسن زيد أي صار
ذا حسن وليس معناه فعل شيئًا حسنًا بل هو كقولهم أجرب الرجل أي صار ذا إبل
جرب وأعرب أي صار ذا خيل عراب وإن لم يكن له في ذلك فعل فإن قيل
فهل تدخل الباء على الفاعل في كفى بالله وعلى المبتدأ كقولهم بحسبك قول السوء
أي حسبك وعلى ما هو مشبه بالفاعل كقوله تعالى أولم يروا أن الله الذي خلق السموات
والأرض ولم يعي بخلقهن بقادر فقادر خبر أن وقد أدخل عليه الباء لشبهه
بالفاعل والباء في ذلك كله زائدة نحو ما جاءني من رجل وأما دخول الباء على المنصوب
فكثير قال أبو علي رحمه الله ولا يدخل في هذا الباب إلا ما كان على
ثلاثة أحرف الفصل قال الشيخ رحمه الله قد ذكرت أن فعل التعجب
لا يبنى إلا من الثلاثي وذكرت علته وإذا ثبت ذلك لم يجز أن يبنى
من دحرج وسرهف لأن جميع حروفه أصول فلا يمكن تعديته بالهمزة
ولا حذف شيء منه لما يؤدي إليه من اللبس وهذا حكم ما كان على أكثر من
ثلاثة أحرف بالزيادة نحو انطلق واستخرج واقتدر لما يؤدي إليه من اللبس
وأما أحمر وغيره من الألوان فحكمه هذا الحكم لأنها زائدة على ثلاثة
أحرف وقال الكوفيون يجوز ذلك في أبيض وأسود فيقال ما أبيضه
وما أسوده لأنهما أصلا الألوان وقد قال الشاعر

أما الملوك فأنت اليوم ألأمهم لؤمًا وأبيضهم سربال طباخ

ويروى إذا الرجال شتوا واشتد أزمهم وتم البيت وقال آخر

مصورة صفحة من الأصل ، وفي هامشها استدراك الساقط وفروق بين النسخ.

بينهما أنّا ولا يجوز [illegible] إلا أنّا لا تحمل لها [illegible] منهما إذا كان
ضمير الفعل لا تحتمل [illegible] الإخبار [illegible] الذي [illegible] إياه
إياه [illegible] والذي ضربته فإنما [illegible] لأن الضمائر يجب اتصالها بالفعل [illegible]
فيه ولهذا [illegible] فيها [illegible] ونحوهما لم ينفصل مثل ذلك في المصادر
كقولك ضربا [illegible] ضربًا أو ضربتك وأمّا إذا تقدّم الضمير على
الفعل كقولك إياه ضربت فإنما لزم انفصاله لاحتياجه إلى قيامه بنفسه
والمتصل لا يتأتى فيه ذلك وأمّا [illegible] فلا يصح الإخبار عنه لأنه إنما حال في
ما ذكرناه في باب [illegible] وشرطنا [illegible] الحال والحال لا يكون إلا نكرة
والتمييز لا يكون إلا نكرة فلذلك لا يجوز أن يقوم ضمير مقامه

وبه تمام الكتاب

الحمد لله وحده وصلواته على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم تسليما كثيرا
نجز من كتابته العبد الفقير إلى [illegible] الله سبحانه وتعالى [illegible]
لسبع خلون من ربيع الآخر سنة أربع وسبعين وستمائة

مصوّرة آخر نسخة الأصل، وفيها ختم الناسخ واسمه وتاريخ النسخ،
وفي أسفلها ختم المكتبة السليمانية، وفيه اسم المكتبة التي تحتفظ بالمخطوط ورقمه.

كتاب

شرح إيضاح أبي علي الفارسي

للإمام العلامة أبي البقاء العكبري

رحمة الله عليه

بسم الله الرحمن الرحيم

رَبِّ أَعِنْ

الحمدُ للّهِ على ما حبانا من طَوْلِه وفَضْلِه، وهدانا إلى أرشدِ طُرُقِ الحقِّ وسُبُلِه، وصلّى اللهُ على محمدٍ أشرفِ رُسُلِه، وأصدقِ المعْتَصِمين بحبلِه المؤيَّدِ بالقرآنِ الذي لا يَقْدِرُ مخلوقٌ على الإتيانِ بمثلِه، صلّى اللهُ عليه وعلى آلِه وأهلِه الشاهدينَ بصدقِه في قولِه وفعلِه.

أمّا بَعْدُ: فإنَّ من أَنْفَسِ نِعَمِ اللهِ تعالى على العبدِ توفيقَه لتوحيدِه والجريَ على مُقْتَضى الدينِ الحقِّ، ثُمَّ إيثارَ العلمِ والمنافسةَ في اقتباسِه. وإنَّ من أَنْفَسِ العلومِ وأهمِّها علمَ النحوِ الذي هو وسيلةٌ إلى كثيرٍ من معرفةِ سائرِ العلومِ، خصوصاً علمِ الشريعةِ من فَهْمِ الكتابِ والسنةِ ومُغْمَضاتِ مسائلِ الفقهِ، ولذلكَ كانَ الاشتغالُ به من فروضِ الكفايةِ.

ولمّا كانَ من أجمعِ متوسّطاتِ كتبِ النحوِ للأصولِ المتفرّقةِ،
وأدلّها على الفروعِ المختلفةِ كتابُ «الإيضاح والتكملة»(1) تأليفُ أبي عليٍّ
الحسنِ بنِ عبدِ الغفّارِ الفارسيِّ(2)، رحمه اللهُ، وهو محتوٍ على معظمِ أبوابِ
النحوِ والتصريفِ. وقد عُنِيَ جلّةُ العلماءِ بشرحِه(3)، غيرَ أنّ منهم مَنْ بَسَطَ
القولَ بما هو كالمستغنى عنه، ومنهم مَنْ في عبارتِه غموضٌ محتاجٌ إلى
كشفٍ، رأيتُ أنْ أُمليَ كتاباً محرّرَ الألفاظِ، سليماً من الإطالةِ
والإشكالِ، واضحاً في إفهامِ المرادِ، فاستخرتُ اللهَ تعالى وأمليتُه
على هذه النيّةِ، وأرجو أنْ يكونَ وافياً بالمضمونِ، كافياً بإبانةِ سرِّه
المكنونِ، إنْ شاءَ اللهُ تعالى.

---

(1) تقدّم الحديث عنهما وافياً في الفصل الأول من الباب الثاني من الدراسة ١١٩-١٢٢.

(2) المتوفى سنة ٣٧٧هـ. إمام وقته في علم النحو، وأوحد زمانه في علم العربية، جعله قوم من تلاميذه فوق المبرد وأعلم منه. قال تلميذه أبو طالب العبدي «لم يكن بين أبي علي وبين سيبويه أحد أبصر بالنحو من أبي علي». كان شديد العناية بالقياس بصرياً مجتهداً ذا آراء انفرد بها. مصنفاته كثيرة تزيد على الثلاثين، طبع كثير منها، ونال بعضهم في تحقيقها ودراستها درجات علمية عليا. وللدكتور عبد الفتاح شلبي دراسة قيمة بعنوان «أبو علي الفارسي» وقفها عليه، وفي مقدمات تحقيق آثاره المطبوعة ترجمات وافية وإحالات إلى مصادر الأقدمين.

(3) انظر شروحه وأصحابها في الباب الثاني من الدراسة ١٥٤-١٧٤.

• قال أبو علي: أمّا على إثر ذلك[1] .. إلى آخر الخطبة

قال الشيخ: «أمّا» حرفٌ بلا خلاف، وفيها معنى الشرط، وتذكر لتفصيل ما أُبهمَ، أو للاقتصار على بعضِ ما ادُّعي؛ فمثالُ الأول قولُه تعالى: ﴿فأمّا الذين شَقُوا ففي النار﴾[2] ﴿وأمّا الذين سُعِدوا ففي الجنّة﴾[3] فهذا تفصيل لما جُمِعَ في قوله: ﴿ذلك يومٌ مجموعٌ له الناسُ﴾[4] وبيانُ أحكامِ الشقي والسعيد منهم. ومثالُ الثاني: أنْ يقولَ قائلٌ: زيدٌ عالمٌ كريمٌ شجاعٌ، فيقالُ له: أمّا زيدٌ فعالمٌ. أي: لا يثبُتُ له مِمّا ادّعيتَ سوى العلم.

و«أمّا» مقدَّرةٌ بأداةِ الشرطِ وفعلِه وفاعلِه، فقولُك: أمّا زيدٌ فمنطلقٌ، تقديرُه: مهما يكُنْ من شيءٍ فزيدٌ / منطلقٌ. فإنْ قيلَ: فما وجهُ [١/٢أ] دخولِ الفاءِ في خبرِ المبتدأ؟ قيلَ: وجهُهُ ما نذكرُهُ في شرحِ بابِ خبرِ المبتدأ المتضمِّنِ معنى الشرطِ[5].

---

(1) تمامه «أطال الله بقاء الأمير الجليل عضد الدولة مولانا، وأدام عِزّه وتأييده ونصره وتمكينه، وأسبغ عليه طَوْلَه وفضلَه = فإني جمعتُ في هذا الكتاب أبوابًا من العربية متحرّيًا في جمعها على ما ورد به أمرُه، أعلاه الله. فإن وافق اجتهادي ما رسمه فذلك بيُمن نقيبته وحُسن تنبيهه وهدايته، وإن قصّر إدراك عبده عمّا حدّه مولانا - أدام الله إرشاده ورُشْدَه - رجوتُ أن يسعني صفحه لعلمه بأن الخطأ بعد التحرّي موضوعٌ عن المخطئ». الإيضاح ٥.

(2) سورة هود ١١/١٠٦. (3) سورة هود ١١/١٠٨. (4) سورة هود ١١/١٠٣.

(5) الشرح ٣٢٣

فإنْ قيلَ: فبماذا تتعلَّقُ «على» في قولِهِ: «على إثْرِ ذلكَ»؟ قيلَ: فيه

وجهانِ، أحدهما: بـ «أمّا»؛ لأنها نابت عن فعلِ الشرطِ، فكأنَّه قال: مهما يُذكَرْ

على إثْرِ تقدُّمِكَ على عملِ هذا الكتابِ، هذا قولُ الجمهورِ[1]. والوجهُ الثاني:

هي مُتَعَلِّقَةٌ بـ «جمعتُ» على قولِ المُبَرِّدِ[2]، فكأنَّه قالَ: إنْ حثثتني فقد جمعتُ

على إثْرِ حَثِّكَ وتقدُّمِكَ. وهذا عندَ الجمهورِ خطأٌ، لأنَّ ما بعد «إنَّ» لا يعملُ

فيما قبلَها. ولو قيلَ: إنَّ «على» تتعلَّقُ بما دلَّ عليه «جمعتُ» المذكورُ، ويكونُ

المذكورُ مُفَسِّراً للعاملِ المحذوفِ، لكانَ وجهاً صحيحاً. ونظيرُه بلا فَصْلٍ عليه

قولُه تعالى: ﴿هل نَدُلُّكم على رَجُلٍ يُنَبِّئُكُم إذا مُزِّقْتُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ إنَّكم لفي خَلْقٍ

جَدِيدٍ﴾[3]. فإذا لا يجوزُ أنْ يعملَ فيها ﴿نَدُلُّكم﴾ ولا ﴿يُنَبِّئُكم﴾ لأنَّ هذينِ الأمرينِ

لا يقعانِ وقتَ التمزيقِ، وهو بلاءُ الأجسادِ، ولا يجوزُ أنْ يعملَ فيها

﴿مُزِّقْتُمْ﴾ لأنَّ «إذا» مضافةٌ إليه، والمضافُ إليه لا يعملُ في المضافِ، ولا

---

(1) انظر مثلاً: الكتاب ٤/٣٥ (بولاق ٢/٣١٢)، وشرح المفصل ٩/١١، وشرح الكافية ٢/٢٩٧، والمغني ٨٢.

(2) المقتضب ٣/٢٧.

(3) سورة سبأ ٣٤/٧.

المعنى عليه، ولا يجوزُ أنْ يعملَ فيها ما بعدَ «إنَّ»، فلزِمَ من ذلكَ أنْ يكونَ العاملُ في «إذا» ما دلَّ عليه خبرُ «إنّ»، أي: تُجَدَّدونَ وتُعادونَ إذا مُزِّقتم كلَّ مُمَزَّقٍ، كذلكَ هاهنا.[1]

والإثْرُ والأَثَرُ بمعنًى، وهو عقيبُ الشيءِ، تقولُ: خرجتُ في إثْرِهِ وأَثَرِهِ، وذلك إشارةٌ إلى تقاضي عضدِ الدولةِ إيّاهُ بتأليفِ هذا الكتابِ.[2]

والمولى في اللغةِ على وجوهٍ، منها: السيّدُ والعبدُ والمُعتِقُ والمُعْتَقُ والناصرُ والحليفُ والجارُ والأحقُّ بالشيءِ، واشتقاقُهُ من وَلِيَ الأمرَ أي: لابَسَهُ وقَرُبَ منه، فالمولى هو المُسْتَحِقُّ للتصرّفِ في المُولّى عليه.

والأميرُ: فعيل بمعنى فاعلٍ على المبالغةِ، أي: يأمُرُ فيُمْتَثَلُ أمْرُهُ، ويكثُرُ منه الأمْرُ. وقيل: هو فعيلٌ من الأمرِ الذي هو الشأنُ، والمعنى أنّ الأمورَ منوطةٌ به. والجليلُ: فعيلٌ من الجلالِ، وهو العظمةُ. والعَضُدُ في الأصلِ: العضْوُ المعروفُ

---

(1) التبيان في إعراب القرآن ٢/١٠٦٤. وزاد ثمة على ما أورده هنا «وأجازه قوم في الظروف». وفي هامش الأصل تعليق غابت حروفه فتعذرت قراءته.

(2) الخبر مشهور، انظره في الدراسة ١١٨.

وهو من المرْفَق إلى الكَتِفِ، ويُستعارُ في كلِّ ما يُستعانُ به. والدولةُ: الوِلايةُ. والتأييدُ: تفعيلٌ من الأَيْدِ، وهو القُوَّةُ، ومنه قولُه سبحانه: ﴿والسَّماءَ بَنَيْناها بِأَيْدٍ﴾[1]. وأَيَّدَهُ: قَوَّاهُ. والتمكينُ: الإثباتُ في المكانِ، وهو تفعيلٌ من مَكَّنْتُه ومن المُكْنَةِ. وأَسبغَ: أَوسعَ / وكَثَّرَ، ومنه دِرْعٌ [٢/ب] سابغٌ، أي: طويلٌ واسعٌ. والطَّوْلُ: الفَضْلُ والسَّعَةُ، ومنه قولُه تعالى: ﴿ذي الطَّوْلِ﴾[2]. ﴿ومَنْ لم يَسْتَطِعْ مِنْكُم طَوْلاً﴾[3]. وكَرَّرَ هذا المعنى بقولِه «وفَضْلَه» توكيداً وتكثيراً. والعربيةُ: يريدُ: من اللغةِ العربيةِ أو العلومِ العربيةِ التي يختصُّ بها العربُ. والمتحرِّي: القاصدُ للشيءِ على اجتهادٍ منه، ومنه فلانٌ حَرِيٌّ بكذا، أي: أهلٌ أَنْ يَقصِدَهُ أو يُقْصَدَ به. ووَرَدَ: وَصَلَ، وأصلُه من الورودِ على الماءِ. وأعلاهُ: أي أعلى قَدْرَه وعَظَّمَهُ في النفوسِ. ووافَقَ: أي كان على وَفْقِه، أي: قَدْرِهِ. والاجتهادُ: بَذْلُ الجُهْدِ، وهو الطاقةُ.

---

(١) سورة الذاريات ٥١ / ٤٧.

(٢) سورة غافر ٤٠ / ٣ وتمامها ﴿غافرِ الذنبِ وقابلِ التوبِ شديدِ العقابِ ذي الطَّوْلِ لا إلهَ إلّا هُوَ إليه المَصِيرُ﴾.

(٣) سورة النساء ٤ / ٢٥ وتمامها ﴿أَنْ يَنْكِحَ المُحْصَناتِ المُؤْمِناتِ فَمِمّا مَلَكَتْ أَيْمانُكُم﴾.

ورسمَ: أي حدّ وقدّرَ، ومنه رَسْمُ الدارِ: أي أثرُها. واليُمْنُ: البركةُ.

والنقيبةُ: الطبيعةُ، واشتقاقُها من نَقَّبْتُ عن الأمرِ: أي تتبعته باستقصاءٍ

ومنه قولُه تعالى: ﴿فَنَقَّبُوا في البِلادِ﴾[1]. ومنه نقيبُ القومِ: أي المُتَتَبِّعُ

لأمورِهم بالبحثِ عنها. وقيلَ: هو من النُّقْبَةِ، وهو اللونُ، فالمعنى ببركةِ طلعتِه.

والتنبيهُ: تفعيلٌ من نبّهتُه: أي عرّفتُه وأيقظتُه. وإدراكُ الشيءِ: الظَّفَرُ

به. والتقصيرُ عنه: الإتيانُ ببعضِه. والإرشادُ: الهدايةُ. وفي المعنى وجهانِ:

أحدُهما: أدامَ اللهُ إرشادَهُ إيّاه، فالهاءُ تعودُ على اللهِ سبحانه. والثاني:

أدامَ اللهُ إرشادَ عَضُدِ الدولةِ غيرَه، فالهاءُ للعَضُدِ. وأمّا الرُّشْدُ فهو نَفْسُ[2]

الهدايةِ الكائنةِ في القلبِ، وقيلَ: هي اسمٌ للمصدرِ، يُقالُ: رَشَدَ يَرْشُدُ رُشْداً

ورَشِدَ يَرْشَدُ رَشَداً ورشاداً. والصَّفْحُ: العَفْوُ، واشتقاقُه من صفحةِ

الشيءِ، وهي سَعَتُه وما يبدو منه، وموضوعٌ: مُسْقَطٌ من وَضَعَ على الأرضِ إذا

حُطَّ عن مكانِه.

---

(١) سورة ق ٥٠/ ٣٦.

(٢) تقديم التوكيد على المؤكَّد خطأ قديم تكررت أمثلته في الشرح، مثل: ١٠٠، ١٥٨، ١٧٨، ٤٢، ٤٧، ١١٧/أ، ١٢٩/أ، ١٣٠/أ، ١٣١/ب، ١٣٥/ب، ١٤٠/أ، ١٤١/أ، ١٤١/ب، ١٨٤/أ.

• قالَ أبو عليٍّ[1]: الكلامُ يأتلفُ من ثلاثةِ أشياءَ: اسمٍ وفعلٍ وحرفٍ.

قالَ الشيخُ: الكلامُ على هذا الفصلِ ينقسمُ أقساماً:

الأولُ: في اشتقاقِ الكلامِ، واشتقاقُه من الكَلْمِ، وهو الجَرْحُ، والجامعُ بينهما أنَّ كُلَّ واحدٍ منهما يصلُ إلى النَّفْسِ، ويُؤثِّرُ في القلبِ، وعليه في تفسيرِ قولِه: ﴿أَخْرَجْنَا لَهُمْ دَابَّةً مِنَ الأَرْضِ تُكَلِّمُهُمْ﴾[2] معنيانِ: أحدُهما هو من الكلامِ أي: تخاطبُهم، والثاني: تجرحُهم وتُؤثِّرُ في أبشارِهم، وشُدِّدَ للتكثيرِ. وقُرِئَ ﴿تَكْلِمُهُمْ﴾ بالفتحِ والتخفيفِ[3]، وهو من الكَلْمِ لا محالةَ/ [أ/٣]

القسمُ الثاني: بيانُ كونِ الكلامِ اسماً للمصدرِ وليس بمصدرٍ، والدلالةُ على ذلك أنَّ المصادرَ المُطَّرِدَةَ على الأفعالِ ليست كهذه الصيغةِ، لأنَّ الفعلَ إذا كان على فعَّلَ فمصدرُه التفعيلُ، نحو: قَطَّعَ تقطيعاً، وسَلَّمَ تسليماً، ومنه ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيماً﴾[4]، وإذا كان على تفعَّلَ فمصدرُه التفعُّلُ، نحو:

---

(١) الإيضاح ٦ والمقتصد ٦٨/١. ضبطها الناسخ بالوجهين في الأصل، وقيّدها بكتابة "معاً" فوقها. وما كانت هذه سبيله مما ضبط بأكثر من وجه فهو التزام بما في الأصل.

(٢) سورة النمل ٨٢/٢٧ وقبلها ﴿وَإِذَا وَقَعَ القَوْلُ عَلَيْهِمْ﴾.

(٣) وهي قراءة ابن عباس ومجاهد وابن جبير وأبي زُرْعَة والجَحْدَري وأبي حَيْوَة وابن أبي عَبْلَة. انظر الكشاف ١٦٠/٣، وزاد المسير ١٩٣/٦، ومختصر الشواذ ١١٠، والتبيان ١٠١٤/٢، والبحر المحيط ٩٧/٧.

(٤) سورة النساء ١٦٤/٤.

تَقَطَّعَ تَقَطُّعاً ، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ الجاهليةِ الأُولى﴾[1]

وإذا كان على فاعَلَ فمصدره الفِعالُ والمفاعَلةُ نحو: قاتَل قِتالاً ومُقاتَلةً،

وقد استُعمِلَ من الكلام الأمثلةُ الثلاثةُ فقيل: كَلَّمَ وتَكَلَّمَ وكالَمَ،

والكلامُ ليسَ بواحدٍ من مصادرِ هذه المُثُلِ، فتبيَّنَ أنَّه اسمٌ لكلِّ

واحدٍ من هذه المصادرِ، فمن هنا تقولُ: كلَّمتُه كلاماً، وتكلَّمَ كلاماً،

وكالمتُه كلاماً. فإنْ قيلَ: فلِمَ لا يكونُ مصدراً محذوفَ الزيادةِ؟ قيل: لو

كان كذلك لم يَبْقَ فيه من الزوائدِ شيءٌ، والألفُ فيه زائدةٌ. فإنْ

قيلَ: فهل يعملُ عملَ المصدرِ؟ قيل: نعم، لأنكَ تقولُ: كلامُك زيداً حَسَنٌ

كما تقولُ: تكليمُكَ زيداً حَسَنٌ، ونظيرُ ذلك السلامُ والأذانُ والعَطاءُ

بمعنى التسليمِ والتأذينِ والإعطاءِ، وكما تقولُ: يُعجبني إعطاؤكَ الدراهمَ

تقولُ: عطاؤكَ الدراهمَ، ومنه قولُ القُطاميِّ[2]:

---

(1) سورة الأحزاب ٣٣ / ٣٣.

(2) البيت من قصيدة طويلة مدح بها زُفَرَ بنَ الحارث الكلابي ومضى قيساً وتغلب على الصلح في خبر معروف. انظر ديوانه ٣٧. ويروى «أَأَكْفُرُ...» و«... بَعْدَ دَفْعِ الموت...». وهو منسوب له في: طبقات فحول الشعراء ٢/ ٥٣٧، وإعراب القرآن ١/ ٢٠٥ (١٢)، والتبيان ١/ ٩٥، والتمام ٧٢، واللسان (عطا)، وتذكرة النحاة ٤٥٦، وشرح التصريح ٢/ ٦٤، والخزانة ٨/ ١٣٦ (٥٩٩) (بولاق ٣/ ٤٤٢). وجاء بلا نسبة في: تفسير الطبري ١/ ١١٦، ١٥/ ٥٦٩، وكتاب =

١- أَكُفْراً بَعْدَ رَدِّ الْمَوْتِ عَنِّي ... وَبَعْدَ عَطَائِكَ الْمِئَةَ الرِّتَاعَا

القسمُ الثالثُ: في حدِّ الكلامِ. وحدُّهُ عند الجمهورِ[1] الجملةُ المفيدةُ فائدةً يحسُنُ السكوتُ عليها، وإنما شرطوا فيه الفائدةَ لوجهينِ: أحدهما: أنَّ الكلامَ مُؤَكِّدٌ لكلمتُ، وكلمتُ مفيدٌ لا محالةَ، فالمُؤَكِّدُ له كذلكَ لأنَّ المصدرَ المؤكِّدَ نائبٌ عن تكريرِ الفعلِ والفاعلِ. والثاني: أنَّ الكلامَ أخصُّ مزايا الإنسانِ، وهو إفهامُه بالقولِ غيرَه ما في نفسِه، وهذا لا يَتِمُّ إلّا بالإفادةِ. وفيه وجهٌ ثالثٌ: وهو أنَّ تكلَّمَ مشدَّدُ العينِ، والتشديدُ في الأصلِ للتكثيرِ، فإذا لم يَدُلَّ على تكرُّرِ الكلامِ وجبَ أن يَدُلَّ على زيادةِ معناه، وهو كونُه مُفيداً.

القسمُ الرابعُ: في معنى الألفِ واللامِ في الكلامِ، وهما لاستغراقِ الجنسِ، فقولُك: الكلامُ، يستوعبُ أنواعَ الجملِ بأسرِها، اسميةً كانت

= الشعر ١/ ٢٢٩، ٢٣٧، والخصائص ٢/ ٢٢١، والمدخل ٢٦٢ (٢٦٠)، والأمالي الشجرية ٢/ ١٤٢، وشرح المفصل ١/ ٢٠، والارتشاف ٣/ ١٧٩ (١٠٢٤)، وأوضح المسالك ٣/ ٢١١ (٣٦٧)، وشرح ابن عقيل ٣/ ٩٩ (٢٥٠)، والهمع ١/ ١٨٨، ٢/ ٨٥، والأشباه والنظائر ٢/ ٤١١ (٢٧٩). وسيتكرر الشاهد في ١/ ١٧٦.

(١) انظر مثلاً: المسائل العسكريات ٢٦، والخصائص ١/ ١٧، وشرح المفصل ١/ ٢٠، وشرح الكافية ١/ ٧.

أو فعليةً، خبريّةً أو غيرَ خبريّةٍ.[1]

القسمُ الخامسُ: في معنى التأليفِ، وهو مشتقٌّ من/ الأُلْفَةِ [٣/ب] وهي مناسبةٌ بين شيئين فصاعداً، وليس التأليفُ عبارةً عن مُطْلَقِ الجمعِ، ألا ترى أنك لو قلْتَ: مِنْ هَلْ زيدٌ، لكان جمعاً، وليس بمُؤْتَلِفٍ لعدمِ الفائدةِ، ومن هاهنا لا تقولُ في العَدُوَّيْنِ إذا اجتمعا: بينهما أُلْفَةٌ. والأُلْفَةُ بين الجُزْءَيْنِ فصاعداً: التناسبُ الموجبُ حصولَ الفائدةِ من المؤَلَّفِ.

القسمُ السادسُ: ما معنى «مِنْ» هاهنا؟ وهي لبيانِ الجنسِ ومعناها: أنّ الجملةَ المفيدةَ تأتلفُ أجزاؤها من جنسِ هذه الثلاثةِ، إلّا أنّ الجملةَ لا تتمُّ إلّا باجتماعِ الثلاثةِ، ألا ترى أنّ قولَكَ: زيدٌ مُنْطَلِقٌ، وقامَ زيدٌ، كلٌّ واحدةٍ منهما مفيدةٌ، وهي جزءانِ، وهذهِ العبارةُ

---

(١) في حاشية الأصل بخط مختلف غير بيّن «أبطل المتأخرون هذا وبيّنوا وجهه».

أَسَدُّ من قولِ مَنْ قالَ : الكلامُ ثلاثةُ أشياءَ ، لأنَّ ذلك يُوهِمُ أحدَ أمرين؛

إمّا ألّا يكونَ كلاماً إلّا عندَ اجتماعِها ، وإمّا أنْ يكونَ كلُّ واحدٍ منها كلاماً .

وكلا القسمين باطلٌ بمقتضى الظاهرِ ، وإنّما يَصِحُّ على تقديرِ حذفِ مضافٍ

أي : أجزاءُ الكلامِ ثلاثةٌ . وقولُ أبي عليٍّ «يأتلفُ من ثلاثةِ أشياءَ» صحيحٌ من

غيرِ تقديرٍ .

القسمُ السابعُ : في بيانِ انحصارِ الكلماتِ في ثلاثٍ . ولهم في العلمِ

بذلك وجهانِ : أحدُهما : أنَّ النحويين استقرَوا كلامَ العربِ فلم يجدوا زيادةً

عليها ، ووجدوها وافيةً بالتعبيرِ عن كلِّ معنىً في النفسِ ، فلو قُدِّرَ كلمةٌ رابعةٌ

لكانَ لها معنىً لا يُمكنُ العبارةُ عنه . والثاني : أنَّ الألفاظَ على وَفْقِ المعاني

وهي ثلاثٌ : معنىً يُحدَّثُ عنه ، ومعنىً يُحدَّثُ به ، ومعنىً يَرْبِطُ أحدَهما

بالآخرِ . وهذه القسمةُ ضروريةٌ أو كالضروري . وقولُه : «اسمٌ وفعلٌ وحرفٌ»

يجوزُ فيه الجرُّ على البدلِ من ثلاثةٍ، والرفعُ على تقديرِ: هي اسمٌ.

- قال أبو عليٍّ: فما جازَ الإخبارُ عنه من هذه الكَلِمِ فهو اسمٌ.[1]

قال الشيخُ رحمه اللهُ: هذا الفصلُ علامةُ الاسمِ عند الأكثرين لا حَدٌّ، ودليلُ ذلك أنَّ الحدَّ يُشترطُ فيه الاطّرادُ والانعكاسُ، لأنّه قولٌ كاشفٌ عن حقيقةِ المحدودِ، فيلزمُ من وُجودِه وجودُ المحدودِ، ومن عدمِه عَدَمُه، والعلامةُ يُشترطُ فيها الاطّرادُ دونَ الانعكاسِ، وجوازُ الإخبارِ ليس بلازمٍ لكلِّ اسمٍ، ألا ترى أنَّ إذْ وإذا وأيّانَ وكيفَ ومتى أسماءٌ، ولا يَصِحُّ الإخبارُ عنها، فعلى هذا كُلُّ كلمةٍ صَحَّ الإخبارُ / عنها فهي اسمٌ، وليسَ كُلُّ [1/4] كلمةٍ لا يَصِحُّ الإخبارُ عنها غيرَ اسمٍ، وهذا شأنُ العلامةِ. ونظيرُ ذلك الألِفُ واللامُ وحروفُ الجرِّ تَدُلُّ على أنَّ ما دخلت عليه اسمٌ كالرجُلِ، وليسَ ما لا تدخلُ عليه غيرَ اسمٍ بدليلِ زيدٍ وإذا، ولا تنخرِمُ هذه العلامةُ

---

(1) الإيضاح ٦، والمقتصد ١/٦٩.

بالفعلِ والحرفِ، فإنَّه لا يُخبرُ عنهما لِمَا نُبَيِّنُه عند ذكرِهما.

قالَ عبدُ القاهرِ[1] في «شرحِ جُمَلِهِ»[2]: جوازُ الإخبارِ عن الاسمِ حَدٌّ مُطَّرِدٌ مُنْعَكِسٌ، واعتذرَ عن إذْ وإذا وغيرِهما ممّا ذكرنا بأنَّ هذه الأسماءَ يَصِحُّ الإخبارُ عن معانيها، فإذْ وإذا وأيّانَ ومتى أزمنةٌ، والزمانُ يَصِحُّ الإخبارُ عنه، وكيفَ اسمٌ للحالِ، وأينَ للمكانِ، وكلاهما يَصِحُّ الإخبارُ عنهما، وإنّما مَنَعَ مِنَ الإخبارِ عن هذه الأسماءِ ما عَرَضَ فيها من معنى الحرفِ كالاستفهامِ والشرطِ. والإخبارُ في الحقيقةِ عن المُسَمَّى، والمُسَمَّى بهذه الأسماءِ في الأصلِ الزمانُ والمكانُ والحالُ، وكلُّها يُخبرُ عنها، والمانعُ من الإخبارِ عنها لا يمنعُ من إطلاقِهِ جوازَ الإخبارِ عنها، ألا ترى أنَّ اليومَ والليلةَ وعندَ وحالَ في كونِها ظروفاً يَمتنعُ الإخبارُ عنها، ولكنَّه كانَ ذلك لأمرٍ عارضٍ، ولم يَمْنَعْ ذلكَ من دخولِها تحتَ جوازِ ما يُخبرُ عنه، كذلكَ في هذه الأسماءِ لا فرقَ بينها

---

(١) ابن عبد الرحمن الجرجاني المتوفى ٤٧١ هـ. من كبار أئمة العربية واللغة والبيان وهو أول من دوّن علم البيان. أشهر آثاره: دلائل الإعجاز وأسرار البلاغة. انظر ترجمته ومصادرها في مقدمة تحقيق المقتصد ١/ ٢٣.

(٢) أحد مصنفاته النحوية وهو التلخيص. أما كتابه الجمل فقد شرح فيه كتابه العوامل المئة. انظر المقتصد ١/ ٢٣ والأعلام ٤/ ١٧٤.

(٣) فوقها في الأصل «خ» وفي الهامش «عليها» وليس في المعاجم ما يقرّه.

إلا أنَّ العارضَ فيها مستمرٌّ، وفي اليومِ والليلةِ ونحوِهما قد يزولُ، ويَدُلُّكَ

على صحّةِ هذا قولُهم في حَدِّ الحرفِ: ما دلَّ على معنًى في غيرِه. وقد وجدنا أسماءً

تَدُلُّ على معنًى في غيرِها، ولم يَكُنْ ذلكَ ناقِضاً للحَدِّ، لِمَا كانَ ذلكَ عارضاً

فيها، وكانت نائبةً عن معنى الحرفِ لا أصلاً فيه.

• قال أبو عليٍّ رحمه اللهُ: والاسمُ الدالُّ على معنًى غيرِ عَيْنٍ نحو: العلمِ والجهلِ في هذا الاعتبارِ كالاسمِ الدالِّ على عَيْنٍ.(1)

قال الشيخُ رحمه اللهُ: إنَّما كانَ كذلكَ لأنَّ (المعنى) قد يتصفُ بمعنًى آخرَ كاتصافِ العِلْمِ بالحُسْنِ، والجَهْلِ بالقُبْحِ، والضَّرْبِ بالإيلامِ، والصفةُ هي الموصوفُ في المعنى، فلذلكَ صدقَ قولُكَ: العِلْمُ حَسَنٌ، والجَهْلُ قبيحٌ للنسبةِ المتصلةِ بينهما.

• قال أبو عليٍّ رحمه اللهُ: ومن صفاتِ الاسمِ جوازُ دخولِ الألفِ واللامِ

---

(1) الإيضاح ٦، والمقتصد ١/٧٠.

عليه ولحاقِ التنوينِ له.[1]

قال الشيخُ رحمه الله: كلا الحرفينِ المذكورينِ علامةٌ للاسمِ، لأنَّه يطَّرِدُ / ولا ينعكسُ، ألا ترى أنَّ كثيراً من الأسماءِ لا تدخلُه الألفُ واللامُ [٤/ب] نحو: زيدٍ وبكرٍ، وكذلك التنوينُ يمتنعُ ممَّا لا ينصرفُ، وممَّا فيه الألفُ واللامُ، ومن المبنيَّاتِ، وهي أسماءٌ. فإنْ قيلَ: فقد دخلَ الألفُ واللامُ على الفعلِ فيما أنشدَه أبو زيدٍ[2]:

٢ - يقولُ الخَنَا، وأبغضُ العُجْمِ ناطِقاً ... إلى ربِّنا صوتُ الحمارِ اليُجَدَّعُ

ويستخرجُ اليَرْبوعَ من نافِقائِه ... ومن جُحْرِه بالشَّيْخَةِ[3] اليُتَقَصَّعُ

---

(١) الإيضاح ٦، والمقتصد ١/ ٧٠.

(٢) البيتان لذي الخِرَق الطُّهَوي دينار أو قرط بن هلال. وهما في نوادر أبي زيد ٦٧. والرواية فيه «فيستخرج ... مِنْ جُحْرِه بالشَّيْخَةِ المُتَقَصَّعُ». وروايتهما في بعض المصادر «إلى رَبِّه صوتُ..» و«وقد يُخرجُ اليربوعَ..» و«.. بالشِّيحَةِ» بالحاء مهملة و«.. مِنْ بيتِه».

وهما منسوبان له في: الضرائر ٢٨٩، واللسان (جدع، عجم)، وتخليص الشواهد ١٥٤، وشرح شواهد المغني ١/ ١٦٢ (٦٤)، والخزانة ١/ ٣١ (١)، ٥/ ٤٨٢ (٤١٧) (بولاق ١/ ١٤، ٢/ ٤٨٨)، وشرح أبيات المغني ١/ ٢٩٢ (٦٦)، وشرح شواهد الشافية ٤٦ ٣ (١٦٧).

ونسب الأول له في: اللسان (لوم)، والتاج (قصع). وجاء بلا نسبة في: معاني الحروف ٦٨، والمخصص ٢/ ١٢١، والمقتصد ١/ ٧٢ (٢)، والإنصاف ١/ ١٥٢، ١٦، ٣، ٢/ ٥٢٢، وشرح المفصل ٣/ ١٤٣. والأول بلا نسبة في: الأصول ١/ ٥٧، وكتاب الشعر ١/ ٧٥، وشرح المفصل ١/ ٢٥، والمغني ٧٢ (٧١)، والهمع ١/ ٨٥. والثاني بلا نسبة في الأشباه والنظائر ٢/ ١٧٨ (١٩١).

(٣) في الهامش الأيمن «خ: ذ و» وفي الهامش الأيسر ما نصّه «حاشية: قال البارع في شرح اللمع: وقوله (بالشيخة) الخاء معجمة، وهو نبت أبيض، وبه سُمِّي الشيخ =

قيل: هذا شاذٌّ في الاستعمالِ والقياسِ، وكأنّه أراد (الذي) فأجراها[1] مُجراه، وهذا لا تنخرم القواعدُ الكليةُ به.

فَصْل

وليس كلُّ تنوينٍ يدلُّ على الاسم، وذلك أنَّ التنوينَ ثمانيةُ أقسام:

أحدُها: الدالُّ على الصَّرْف، وهذا مختصٌّ بالأسماءِ لما تُبيِّنُ في موضعِه.

والثاني: التنوينُ الفارقُ بين المعرفةِ والنكرةِ في أسماءِ الأفعالِ والأصواتِ نحو: صَهْ وصَهٍ، وإيهْ وإيهٍ، وغاقْ وغاقٍ في حكايةِ صوتِ الغُرابِ، وهذا التنوينُ من خصائصِ الاسمِ، لأنَّ ما دخلَ له يختصُّ بالاسمِ، وهو التعريفُ والتنكيرُ.

والثالثُ: تنوينُ التعويضِ، كقولِك: حينئذٍ وساعتئذٍ، وإنّما يكونُ ذلك بعدَ كلامٍ يُحتاجُ إلى إعادتِه، فيُجعَلُ التنوينُ عوضاً من تكريرِ ذِكْرِه، كقولِه تعالى: ﴿يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا﴾[2] أي: يومَ تُزلزَلُ الأرضُ، ويومَ

= شيخاً لبياض شعره». وصحّح البغدادي في شرح أبيات المغني ١/٢٩٠ أنه بالخاء وفتح الشين (الشيخة) وهي رملة بيضاء في بلاد بني أسد وحنظلة. وانظر اللسان (شيخ).

(١) فوقها «صح» في الأصل. وفي الهامش «ص: فأجراه مجراها».

(٢) سورة الزلزلة ٩٩/٤.

تُخْرِجُ أثقالَها، وقد تأتي إذْ كذلكَ وليسَ قبلَها زمانٌ، كقولِ الهُذَليِّ[1]:

٣ - نَهَيْتُكَ عَنْ طِلابِكَ أُمَّ عَمْرٍو ... بِعاقِبَةٍ وأنْتَ إذٍ صَحِيحُ

أي: وأنتَ إذ نهيتُكَ صحيحٌ، وهذا التنوينُ يَدُلُّ على الاسمِ، لأنَّه يقطعُ المضافَ عن المضافِ إليه، والمضافُ لا يكونُ إلّا اسماً.

القسمُ الرابعُ: تنوينُ المقابلةِ، وهو التنوينُ اللاحِقُ جمعَ المؤنَّثِ السالمِ، نحو: مُسْلِماتٍ، وسنُبَيِّنُ ذلكَ في موضعِهِ[2] إنْ شاءَ اللهُ.

والخامسُ: تنوينُ محكيٌّ، كما لو سَمَّيتَ رجلاً أو امرأةً بعاقلةٍ لَبيبَةٍ فالتنوينُ هنا غيرُ دالٍّ على الصَّرْفِ، لأنَّ الاسمَ مؤنَّثٌ مركَّبٌ عَلَمٌ، وإنَّما حَكَيْتَه على ما كانَ عليه قبلَ التسميةِ.

---

(١) البيت من قصيدة في تسعة أبيات لأبي ذؤيب الهُذَلي. انظر ديوان الهذليين ١/٦٨. وهو منسوب له في: الأصول ٢/١٤٢، وشرح المرزوقي ٤/١٨٥٢، والمخصص ١٤/٥٦، واللسان (إذذ، شلل)، وشرح شواهد المغني ١/٦٠(١٢٤)، وشرح أبياته ٢/١٩٨ (١٢٦)، والخزانة ٦/٥٣٩ (٤٩٨) (بولاق ٣/١٤٧)، والتاج (إذ). وجاء غفلاً من النسبة في: الخصائص ٢/٣٧٦، وسر الصناعة ٢/٥٠٤، ٥٠٥، أو المقتضب ١/٧٤(٥)، وشرح المفصل ٣/٢٩، ١٠/٣١، والمغني ١١٩ (١٣٥)، والأشباه والنظائر ٤/٣٠١ (٤٠٤)، وحاشية يس ٢/٣٩، والخزانة ٨/٤٢٩ (بولاق ٣/٥٧١).

(٢) الشرح ٢٠٥.

والسادس: تنوينُ التعويضِ من مدّاتِ الترنُّمِ في الأبياتِ المُطْلَقةِ

في إنشادِ بني تميمٍ[1]، كقولِ الشاعرِ[2]: / [١/٥أ]

٤- سُقِيتِ الغَيْثَ أيَّتُها الخِيامُنْ

وكقولِ الآخرِ[3]:

٥- أَقِلِّي اللَّوْمَ عاذِلَ والعِتابَنْ

---

(١) جاء في الكتاب ٤/٢٠٦ (بولاق ٢/٢٩٩) «وأما أناسٌ كثيرٌ من بني تميم فإنهم يبدلون مكان المدة النونَ فيما ينوّن وما لم ينوّن، لمّا لم يريدوا الترنم أبدلوا مكان المدة نوناً، ولفظوا بتمام البناء، وما هو منه، كما فعل أهل الحجاز ذلك بحروف المد».

(٢) عجز بيت لجرير في ديوانه ٢٧٨. وهو مطلع قصيدة طويلة، وصدره:

«متى كان الخيامُ بذي طلوحٍ»

وروايته فيه بلا تنوين. وهو بتنوين التعويض كما في رواية الشاهد في: القوافي للأخفش ١١٩، وسر الصناعة ٢/٤٩٢، ٥١٣، وشرح المفصل ٩/٣٣، وحاشية الصبان ٤/٢٢٠. وجاء بالميم المضمومة في: الكتاب ٤/٢٠٦ (بولاق ٢/٢٩٨)، وشرح أبياته للنحاس ٣٣٧ (٦٨٣)، وشرحها لابن السيرافي ٢/٣٤٩، وسر الصناعة ٢/٤٧٩، والمنصف ١/٢٢٤، والتمام ٩٧، وشرح المفصل ٩/٧٨، وإيضاح القيسي ١/٣٧٨، والارتشاف ٢/٧٦٣ (١١١٥)، والمغني ٤٨٢ (٦٨٣)، وشرح أبياته ٢/٢٩١، وشرح شواهد الشافية ٢٤٤. وورد مقيد الروي في القوافي ٢٢، ١٢٠، وسر الصناعة ٢/٤٨٠، ٤٨١.

(٣) صدر بيت لجرير في ديوانه ٢/٨١٣ وهو مطلع قصيدة طويلة هجا فيها الراعي النميري. وعجزه:

«وقولي إن أصبتُ لقد أصابا»

وروايته فيه بغير تنوين. وجاء برواية الشاهد في: المقتضب ١/٢٤٠، وكتاب الشعر ١/١٤، والخصائص ٢/٩٦، وسر الصناعة ٢/٤٩٣، ٥٠١، ٥١٣، وشرح اللمع ٢/٥٠٦، ونتائج الفكر ١٩٤، والمقتصد ١/٧٥ (٦)، والإنصاف ٢/٦٥٥ (٤١٠)، وشرح المفصل ٩/٢٩، ٣٣، وحاشية الصبان ١/٣١ =

وكقول الآخر[1]:

٦- كانَتْ مُبارَكَةً مِنَ الأَيَّامِنْ

وهذا التنوين يكونُ في الأسماءِ والأفعالِ والحروفِ، ومعَ الألفِ واللامِ وغيرِهما، كقولِ العَجَّاجِ[2]:

٧- ما هاجَ أَحزاناً وشَجْواً قَدْ شَجَنْ

= ورصف المباني ٣٥٣(٤٧٢)، واللسان (روي)، والمغني ٤٤٧(٦٣٩)، وشرح الأشموني ١/٢١، والهمع ٢/٨٠، وشرح أبيات المغني ٣/٣٧٤، ٦/٤٦(٥٥٧)، والخزانة ١/٦٩(٤)، ١١/٣٧٤(بولاق ١/٣٤، ٤/٥٠٤)، والدرر اللوامع ٢/١٠٣.

وهو بالروي المطلق (العتابا - أصابا) في: الكتاب ٤/٢٠٥(بولاق ٢/٢٩٨)، والقوافي ٩٨، ١١٨، ١٢٠، ١٢١، والنوادر ١٢٧، والأصول ٢/١٨٦، وشرح الأبيات للنحاس ٣٣٨(٦٨٧)، وشرحها لابن السيرافي ٢/٣٤٩، والمنصف ١/٢٢٤، وسر الصناعة ٢/٤٧١، ٦٧٧، ٧٢٦، والأمالي الشجرية ٢/٣٩، وشرح المفصل ٤/١٤٥، ٥/٧، وإيضاح القيسي ١/٣٧٩، والهمع ٢/١٥٧، والدرر ٢/٢١٤.

وهو بالروي المقيد (العتابْ) في: الكتاب ٤/٢٠٨(بولاق ٢/٢٩٩)، والقوافي ١٢٢، والأصول ٢/٣٨٨، وسر الصناعة ٢/٤٨٠، ٤٨١، وإيضاح القيسي ١/٣٧٩، وشرح شواهد الشافية ٢٤٣.

(١) البيت في ملحقات ديوان جرير ٢/١٠٣٩، وصدره:

«هَيْهاتَ منزِلُنا بنَعْفِ سُوَيْقةٍ»

ولم أقف على الشاهد بتنوين التعويض. وجاء بالروي المطلق (الأيام) في: الكتاب ٤/٢٠٦(بولاق ٢/٢٩٩)، والخصائص ٣/٤٣، وسر الصناعة ٢/٧٧٤، ٧٧٧، وإيضاح القيسي ١/٣٧٨، وشرح شواهد الشافية ٢٤٢. وسيتكرر الشاهد بهذه الرواية في ١٠٧/ب.

(٢) البيت مطلع أرجوزة طويلة في ديوانه ٢/١٣. والرواية فيه مطلقة بلا تنوين، وهي كذلك في: الصاحبي ١٢٨، وتخليص الشواهد ٤٨، وشرح أبيات المغني ١/٦٦٧.

وجاء برواية الشاهد منوناً في: شرح اللمع ٢/٥٠٥.

وكقول الآخر:[1]

٨ - يا صاحِ ما هاجَ الدُّمُوعَ الذُّرَّفَنْ

وكقولِ الآخر:[2]

٩ - يا أبتا عَلَّكَ أو عَسَاكَنْ

---

(١) البيت للعجاج في ديوانه ٢/ ٢١٩. وهو مطلع أرجوزة طويلة، والرواية فيه مطلقة (الذُّرَّفا). وهي كذلك في: البسيط ١/ ١٧٧، والخزانة ٣/ ٤٤٣ (بولاق ٢/ ٦٢). ورواية الشاهد بتنوين ترك الترنم في: الكتاب ٤/ ٢٠٧ (بولاق ٢/ ٢٩٩)، والأصول ٢/ ٣٨٧، وشرح الأبيات لابن السيرافي ٢/ ٣٥٢، وكتاب الشعر ١/ ١٤، والإيضاح للقيسي ١/ ٣٧٩، ونتائج الفكر ١٩٤، وحاشية الصبان ٤/ ٢٢٠، وتخليص الشواهد ٤٧، وشرح أبيات المغني ٣/ ٣٧٤، وشرح شواهد الشافية ٢٤٣.

(٢) البيت في ملحقات ديوان رؤبة ١٨١. ونسبه ابن منظور في (علل) إلى العجاج. وهو في ملحقات ديوانه ٢/ ٣١٠ وفيه "تأَنَّيا" بدل "يا أبتا"، قال محققه أستاذي الدكتور عبد الحفيظ: "تفرد أبو محمد الأعرابي بهذه الرواية. وكل من أنشد البيت رواه (يا أبتا علَّكَ)". والرواية في الديوانين مطلقة (أو عساكا).
وهو برواية الشاهد - تنوين ترك الترنم - في: الكتاب ٤/ ٢٠٧ (بولاق ٢/ ٢٩٩)، والأصول ٢/ ٣٨٧، وكتاب الشعر ١/ ١٤، والخصائص ٢/ ٩٦، وسر الصناعة ٢/ ٥٠٢، والإيضاح للقيسي ١/ ٣٧٩، والرصف ٣٥٥ (٤٧٧)، واللسان (روي)، والهمع ٢/ ٨٠، والخزانة ١/ ٧٠، ٥/ ٣٦٦ (بولاق ١/ ٣٤، ٢/ ٤٤٢)، وشرح شواهد الشافية ٢٤٣، وشرح أبيات المغني ٣/ ٣٢٦، ٣٧٤.
وجاء بالروي المطلق في: المقتضب ٣/ ٧١، واللامات ١٣٥، وشرح الأبيات للنحاس ٦٠ (٥١٧)، ومعاني الحروف ١٢٥، وشرح الأبيات لابن السيرافي ٢/ ١٦٤، والمحتسب ٢/ ٢١٣، والمقتصد ١/ ٤٤٤ (٩٠)، وشروح السقط ٢/ ٧١٤، والأمالي الشجرية ٢/ ٧٦، ١٠٤، والإنصاف ١/ ٢٢٢ (٣٨)، وشرح المفصل ٢/ ١٢، ٣/ ١٢٠، واللسان (علل)، وتذكرة النحاة ٤٩٥، والمغني ١/ ٢٠١، ٢٠٤، ٩١٧ (٢٦٩، ٢٧٥، ١١٩٦)، وشرح التصريح ١/ ٢١٣، ٢/ ١٧٨، وشرح أبيات المغني ٣/ ٣٣٤، ٣٢٦، ٣٤٤، ٨/ ١٢٥.

وإنما يفعلون ذلك إذا أرادوا تركَ المدِّ واختاروا التنوينَ لِشَبَهِها بحروفِ المدِّ لِلغُنَّةِ التي فيها.

القسمُ السابعُ: الغالي، كقولِ الراجزِ:(1)

١٠- وَقَاتِمِ الأَعْمَاقِ خَاوِي المُخْتَرَقْنْ

وهو مخصوصٌ بالأبياتِ المُقَيَّدَةِ، فإذا أرادوا الوقفَ زادوا التنوينَ ليكونَ فاصلاً بينَ الوقفِ والوصلِ، كما أثبتوه في الوصلِ للفرقِ، ومنهم مَنْ يُسَمِّيه المُتَغالي، ومعناها المجاوزُ لِحَدِّهِ، إذْ مِنْ حَدِّهِ ألَّا يَثْبُتَ في مثلِ ذلك.

---

(1) البيت لرؤبة مطلع أرجوزة طويلة في ديوانه ١٠٤، وروايته فيه مقيدة (المخترق).
وجاء برواية الشاهد - تنوين الغالي - في: القوافي ٤١، ٤٢، ١٢٢، ٢٣١، وسر الصناعة ٢/٤٩٣، والمقتضب ١/٧٥ (٧)، وشرح المفصل ٢/١١٨، ٩/٢٩، ٣٣، والرصف ٣٥٥ (٤٧٨)، وشرح ابن عقيل ١/٢٠، وتخليص الشواهد ٥٠، والهمع ٢/٨٠، وشرح الأشموني ١/٣٨ (٧)، والخزانة ١/٧٨ (٥)، ١٠/٢٥ (بولاق ١/٣٨، ٤/٢٠١)، وشرح أبيات المغني ٦/٤٧ (٥٥٨).
وهو مقيد الروي في: الكتاب ٤/٢١٠ (بولاق ٢/٣٠١)، ومجاز القرآن ١/٣٨٠، والقوافي ٣٨، ٣٩، ٦٠، ٨٩، ٩٧، وجمهرة اللغة ٢/٢٣٦، والإيضاح ٢٥٤، وشرح الأبيات لابن السيرافي ٢/٣٥٣، والخصائص ١/٢٦٤، ٢/٢٢٨، ٢٦٠، ٣٢٠، وسر الصناعة ٢/٦٣٦، والمنصف ٢/٣، ٣٠٨، ومقاييس اللغة ٢/١٧٢، وما يجوز للشاعر في الضرورة ٢٠٣، وشرح السقط ٢/٥٨٢، والمصباح ٩٣/١، وشرح شواهد الإيضاح ٣٢٢ (٦٩)، ٣٧١، وإيضاح القيسي ١/٣١١ (٦٩)، ٣٧٦، ٥٥٥، وشرح المفصل ٢/١١٨، والفرائد ٢/١٧، والبسيط ٢/٨٦٩ (٢١١)، واللسان (خفق)، والمغني ٤٤٨، ٤٧٣ (٦٤١، ٦٧٣)، والهمع ٢/٣٦، وشرح شواهد المغني ٢/٧٦٤ (٥٥٣).

والقسمُ الثامنُ: زيادتُه فيما لا ينصرف في ضرورة الشعر،

وكزيادتها أيضاً في قوله[1]:

١١- سَلامُ اللهِ يا مَطَرٌ عَلَيْهَا

فيمَنْ ضمَّ الراء.[2]

---

(١) صدر بيت للأحوص في ديوانه ١٨٩، وعجزه فيه:

«ولَيْسَ عَلَيْكَ يا مَطَرُ السَّلامُ»

وسيذكر ثانية برواية النصب ١/١٥٦أ. والشاهد برواية الرفع منسوباً له في: الكتاب ٢/٢٠٢ (بولاق ١/٣١٣)، والمقتضب ٤/٢١٤، والأصول ١/٣٤٤، والجمل ١٥٤، وشرح ابن السيرافي ٢/٢٥، والإنصاف ٩٧، والحلل ٢٠٠ (٦١)، والأمالي الشجرية ١/٣٤١، والتبيين ٢١٦، وشرح شواهد المغني ٢/٧٦٦ (٥٥٥)، والخزانة ٢/١٥٠ (١٠٦)، ٦/٥٠٧ (بولاق ١/٢٩٤، ٣/١٣٤)، وشرح التصريح ٢/١٧١، وشرح أبيات المغني ٦/٥٣ (٥٦٠)، ٨/٥٠. وهو بالرواية نفسها بلا نسبة في: المقتضب ٤/٢٢٤، والمحلّى ٢٥ (٣٦)، وكتاب الشعر ١/١٤٦، والمحتسب ٢/٩٣، وما يجوز للشاعر ١٥٧، والارتشاف ٢/٢٧٠ (١١٠٩)، والمغني ٤٤٩ (٦٤٣)، والهمع ١/١٧٣، ٢/٨٠، وشرح أبيات المغني ٤/٢٤٤، ٥/٥٥، ٨/٤١. والشاهد برواية النصب منسوباً له في: شرح ابن السيرافي ١/٦٠٥، والإنصاف ٩٧، وشرح شواهد المغني ٢/٧٦٧، والخزانة (كما تقدم). وهو بهذه الرواية غير منسوب له في: شرح النحاس ٦٧ (١٢٤)، ٢٢٠، وكتاب الشعر ١/١٤٦، وما يجوز للشاعر ١٥٧، وشرح أبيات المغني ٦/١٦١.

(٢) رفع المنادى إذا دخله التنوين ضرورة هو مذهب الخليل وسيبويه والمازني، واختار أبو عمرو بن العلاء ويونس بن حبيب وعيسى بن عمر وأبو عمر الجرمي والمبرد نصبَ المنادى إذا دخله التنوين ضرورة. انظر: الإنصاف ٩٧، والهمع ١/١٧٣، والخزانة ٢/١٥٠ (بولاق ١/٢٩٤)، وشرح أبيات المغني ٦/٥٣.

فَصْلٌ

ويَتَعَلَّقُ بهذا الكلامِ [بيانُ] اشتقاقِ الاسمِ وحَدِّهِ وعلامَتِهِ.

أمّا اشتقاقُه فمِنَ السُّمُوِّ عند البصريين[1]، ومن الوَسْمِ عندَ الكوفيين[1]، فأصلُه عند الأوّلين سِمْوٌ كَعِضْوٍ، فحُذِفَتْ منه الواوُ، وزِيدَتْ الهمزةُ في أوّلِه عِوَضاً من المحذوفِ، وسَكَّنوا وَسَطَهُ بعدَ الحذفِ كما كانَ ساكناً قبلَ الحذفِ، وفيه خمسُ لغاتٍ: إِسْمٌ، بكسرِ الهمزةِ وضَمِّها، وسِمٌ، بكسرِ السينِ وضَمِّها، وسُمًى مثلُ ضُحًى. وأصلُه عندَ الآخَرِينَ وَسْمٌ، فحُذِفَتْ فاؤُهُ، ثمَّ أُتِيَ بهمزةِ الوصلِ لِيَصِحَّ وقوعُ الساكنِ بعدها.

والدليلُ على صِحَّةِ القولِ الأوّلِ من ثلاثةِ أوْجُهٍ[2]:

أحدُها: أنّ المحذوفَ يَرْجِعُ في التصاريفِ إلى موضعِ اللامِ، وكانَ لاماً في الأصلِ كالمحذوفِ من ابْنٍ واسْتٍ، وبيانُ ذلكَ أنَّكَ تقولُ

---

(1) تفصيل ذلك في: الإنصاف ١/٦-١٦، والتبيين للمؤلّف ١٣٢-١٣٨، والأمالي الشجرية ٢/٦٦-٦٨ وغيرها.

(2) انظرها في: الإنصاف ١/٦-٧، والتبيين ١٣٣-١٣٦.

فيما تُصَرِّفُه منه: سُمَيٌّ وسَمِيٌّ وأسماءٌ وأسامٍ وسَمَّيْتُ وأَسْمَيْتُ،

ولا يُقالُ: وُسَيْمٌ ولا وَسِيْمٌ ولا أَوْسامٌ ولا أُوادِمٌ ولا وَسَّمْتُ ولا أَوْسَمْتُ.

وهذا قاطِعٌ على أنَّ المحذوفَ لامُهُ، لأنَّ التصريفَ يَرُدُّ الألفاظَ إلى أصولِها

ولا يُمكِنُ أنْ يُدَّعى / فيها القلبُ، لأنَّ القلبَ ليسَ بقياسٍ، ولا يَطَّرِدُ [٥/ب]

هذا الاطِّرادَ.

والوَجْهُ الثاني: أنَّهم قالوا في إحدى لُغاتِه: سُمَاً، فأخرجوه على

الأصلِ.

والثالثُ: أنَّهم عوَّضوا الهمزةَ في أوّلِه، وقد عُرِفَ من عادَتِهم

أنَّهم إذا عَوَّضوا من المحذوفِ عَوَّضوا في غيرِ موضِعِه كتعويضِهم تاءَ التأنيثِ

في عِدَةٍ وزِنَةٍ من حذفِ الواوِ في أوّلِها.

واحتجَّ الآخَرونَ[1] بأنَّ الاسمَ علامةٌ مُعَرِّفَةٌ للمُسَمّى، وهو معنى

---

(١) انظر حجة الكوفيين في: الإنصاف ٦/١، والتبيين ١٣٧.

الوَسْم. والجوابُ: أنَّ هذا باطِلٌ من حيثُ أنَّ الخلافَ في الاشتقاقِ، وذلكَ لا يُثْبِتُ أنَّ إحدى الكلمتينِ مُشْتَقَّةٌ من الأُخرى مثل: الأسدِ والليثِ والغضنفرِ، فإنَّ مُسَمَّاها واحدٌ، ولم يُثْبِتْ ذلكَ اشتقاقَ بعضِها من بعضٍ، وكذلكَ الخمرُ والخَنْدَرِيسُ والقَرْقَفُ.

وإذا ثبتَ اشتقاقُه مِمَّا ذكرنا فنقولُ: حَدُّهُ عندَ الجمهورِ: كُلُّ لفظٍ دلَّ على معنًى في نَفْسِه ولم يَدُلَّ على زمانِ ذلكَ المعنى دلالةَ الوضعِ. وهذا مُشْتَمِلٌ على الجنسِ والفُصُولِ كما هو شأنُ الحدودِ، فقولُنا: في نَفْسِه يَفْصِلُه من الحرفِ، والفصلُ الآخرُ يَفْصِلُه من الفعلِ.

فإنْ قيلَ: فقد يَدُلُّ الاسمُ على الزمانِ والحَدَثِ، كقولِهم: أَتَتِ الناقةُ على مَضْرِبِها[١]، وآتيكَ خُفُوقَ النَّجْمِ[٢][٣]، ومَقْدَمَ الحاجِّ[٤]، قيلَ: قد حصلَ الاحترازُ عن[٥] ذلك بقولِه: دلالةَ الوضعِ. لأنَّ دلالةَ هذه الألفاظِ

---

(١) ذكره ابن السراج في الأصول ٣/١٤١ وزاد عليه «وأنت على مَنْتَجِها» وهو بهذا اللفظ في التبيين ١٢٥.

(٢) في الهامش «خ: وأتيتك».

(٣) ورد في الكتاب ١/٢٢٢، ٣٠٢ (بولاق ١/١١٤، ١١٨)، والأصول ١/١٩٣، والتبيين ١٢٥، والأشباه والنظائر ٨/٤٢.

(٤) المراجع السابقة بالإضافة إلى المسائل المنثورة ص١.

(٥) كذا في الأصل، والذي في المعاجم «احترز من». انظر اللسان والقاموس (حرز).

بالوضعِ على الحَدَثِ خاصَّةً، وعُرِفَ الزمانُ منها بالعُرْفِ أو بتقديرِ حذفِ مضافٍ، لا بها، ألا ترى أنَّ مَقْدَمَ الحاجِّ معلومُ الزمانِ من عادتِهم المُطَّرِدَةِ وكذلك الألفاظُ الباقيةُ، وكانَ التقديرُ فيه: أتيتُكَ وقتَ قدومِ الحاجِّ فحُذِفَ المضافُ للعلمِ بهِ. وقد ذُكِرَتْ له حدودٌ كثيرةٌ[1] لا يكادُ يَسْلَمُ منها شيءٌ من طَعْنٍ أو نَقْضٍ.

وإذا ثبتَ اشتقاقُه وحَدُّهُ فعلاماتُه المُعَرِّفَةُ له كثيرةٌ: لفظيةٌ ومعنويةٌ، فاللفظيةُ مُنْفَصِلَةٌ كحرفِ الجرِّ مثل: مِنْ وعلى، ومُتَّصِلَةٌ بأوَّلِه كالألفِ واللامِ، وبأَوْسَطِه كألفِ التكسيرِ وياءِ التصغيرِ، مثل: دراهِمَ ودُرَيْهِم، وبآخِرِهِ كحرفِ النسبِ والتنوينِ نحو: زيديٌّ وبَصْرِيٌّ. والمعنويةُ كثيرةٌ نحو: الإضافةِ والتثنيةِ والفاعليةِ والمفعوليةِ والنعتِ والنداءِ.

---

(١) أفرد أبو البقاء حدّ الاسم بمسألة مستقلة في التبيين ١٢١-١٢٨ ذكر فيها حدودهم. والخلاف في حدّه قائم بين النحاة عموماً لا بين نحاة المدرستين. ولذلك فلا منها كتاب الإنصاف.

• قالَ أبو عليٍّ رحمه اللهُ: وأمّا الفعلُ فما كانَ مُسْنَداً إلى شيءٍ ولم يُسْنَدْ إليه شيءٌ.(١)

قالَ الشيخُ رحمه اللهُ: هذا حَدُّ الفعلِ(٢)/ لأنّه مُطَّرِدٌ مُنْعَكِسٌ(٣)، إذْ [٦/أ] كانَ كُلُّ ما كانَ كذلكَ كانَ فعلاً، وكُلُّ ما لم يَكُنْهُ فليسَ بفعلٍ، ومعنى الإسنادِ الإضافةُ، ومنه قولُ امرئِ القيسِ(٤):

١٢ - فلمّا دَخَلْنَا[ه] أَضَفْنَا ظُهُورَنا   إلى كُلِّ حارِيٍّ جَدِيدٍ مُشَطَّبِ(٥)

أي: أسندناها. ولفظةُ الإسنادِ أعمُّ من الإخبارِ، لأنَّ الإخبارَ مخصوصٌ بما احتملَ الصدقَ والكذبَ، أو ما صَحَّ أنْ يُقابلَ بصدقه أو كذبه.

والإسنادُ يدخلُ فيه ذلكَ، ويدخلُ فيه الأمرُ والنهيُ والاستفهامُ، لأنَّ معنى الإسنادِ نسبةُ اللفظِ إلى لفظٍ آخرَ، فقولُكَ: قُمْ. الفعلُ فيه مُسْنَدٌ إلى ضميرِ المخاطبِ الذي يظهرُ في التثنيةِ والجمعِ، نحو: قوما وقوموا

---

(١) الإيضاح ٧، والمقتصد ١/٧٦.

(٢) مسألة حدّ الفعل في التبيين ١٣٩ - ١٤٢.

(٣) في التبيين ١٢٦ - ١٢٧ زيادة بيان ومناقشة لهذين المصطلحين من خلال ما نقله المؤلّف عن الجرجاني في شرح جُمَلِه وشرح الإيضاح.

(٤) البيت في ديوانه ٥٣ من قصيدة طويلة. ويروى: "... حاريٍّ قشيب ...". وهو منسوب له في: جمهرة اللغة ٣/٩٨، والمقاييس ٣/٣٨١ (ضيف)، وشرح التصريح ٢/٣. وجاء بلا نسبة في المقتصد ١/٧٧ (٨)، واللسان (حير، ضيف)، وشرح أبيات المغني ٨/٢٥، والتاج (حير). وسيتكرر الشاهد في ١٧٨/أ.

(٥) دخلناه: سقطت الهاء من الأصل سهواً. والحاريّ: المنسوب إلى الحِيرة. والمُشَطَّب: الذي فيه خطوط وطرائق كمدارج النمل.

وكذلك النهيُ.

وقد اشتملَ هذا الحدُّ على الجنسِ والفصلِ أيضاً، فالكلامُ الأوّلُ يخرُجُ منه الحرفُ، والآخرُ يخرُجُ منه الاسمُ. فإنْ قيلَ: ينتقضُ بقولِهم في المثلِ: «تَسْمَعُ بالمُعَيْدِيِّ خيرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ»[1]. فقد أخبرَ عن الفعلِ، قيلَ: ليسَ الخبرُ هاهنا عن الفعلِ نفسِه بل عن المصدرِ، وفيه تقديرانِ: أحدُهما أنّه أرادَ: أن تَسْمَعَ بالمُعَيْدِيِّ خيرٌ من أَنْ تراه، كقولِه عزَّ وجلَّ: ﴿وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ﴾[2]. وحذفَ أنْ للعلمِ بها. والثاني: أنّه أوقعَ الفعلَ موقعَ المصدرِ، كما أضافوا إلى الفعلِ، كقولِه تعالى: ﴿وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ﴾[3].

---

(١) أول من قاله المنذر بن ماء السماء لمّا رأى شِقّة بن ضمرة، وكان حسن الصِّيت قبيح الصورة. يُضرب لِمَنْ خبرُه خيرٌ من مرآه. ويروى «تسمعَ..» و«أنْ تسمعَ..» و«تسمع بالمعيدي لا أنْ تراه» و«لأنْ تسمعَ..». وهو كثير الدوران على ألسنتهم فاشٍ في كتبهم. انظره في: الكتاب ٤/٤٤ (بولاق ٢/٢٩٣) والفاخر ٦٥، والجمهرة ٢/٢٨٣، وأمالي الزجاجي ٢٠٠، والحلبيات ٤٤، وكتاب الشعر ٢/٤٠٣، ٤٦٠، ٤٩٧، ٥٢١، وسر الصناعة ١/٢٨٥، ٢٨٨، وشرح اللمع ٢/٥٨٧، والنكت ٢/١٠٤٧، وفصل المقال ١٣٦، ومجمع الأمثال ١/١٢٩ (٦٥٥)، وإيضاح القيسي ١/٢٨٤، والملخص ١٠٢، ٣٢٦، والضرائر ٢٦٥، وشرح الكافية ٢/٤٤٨، ٣/٨٦، ٤/٤٥، ٨٠، ٢١٧، ٢٢١، ٤٤٤ (ط. بنغازي)، والبسيط ١/١٦٦، واللسان (معد، بين، دنا)، والمغني ٣٦٤، ٥٥٩، ٧٧٢، ٨٣٩، وشرح أبياته ٤/١٢٩، ٥/٦٥، ٦/٢٧٨، والخزانة ١١/٤٦٢ (بولاق ٤/٤٩٩). وسيتكرر المثل في ٢٢١.

(٢) سورة البقرة ٢/١٨٢.

(٣) سورة الروم ٣٠/١٢.

أيْ: يومَ قيامِها، ومثلُه قولُ عُرْوَةَ بنِ الوَرْدِ[1]:

١٣- فقالوا: ما تَشاءُ؟ فقلْتُ: ألْهُو إلى الإصباحِ آثِرَ ذي أثيرِ

وكقولِ طَرَفَةَ[2]:

١٤- ألا أيُّهذا الزّاجِرِي أحْضُرُ الوَغَى وأنْ أشْهَدَ اللّذاتِ، هلْ أنتَ مُخْلِدِي؟

يريدُ: أنْ أحْضُرَ.

---

(١) البيت في ديوانه ٥٧. والرواية فيه «وقالوا..»، ويروى «.. ما تريد؟» وسيتكرر الشاهد في ١٢٢ و ٣١١. وهو منسوب له في: الفاخر ٢٨، والمقاييس واللسان والتاج (أثر)، والدرر ٣/١. وغير منسوب في: معاني القرآن ١١/٢، وكتاب الشعر ٤٦٠/٢، والخصائص ٤٣٣/٢، والمحتسب ٣٢/٢، والمقتصد ٨٠/١ (١٠)، وشرح المفصل ٩٥/٢، وتذكرة النحاة ٥٣٦، والهمع ٦/١.

(٢) البيت في ديوانه ٣١. ويروى «اللائمي». وهو منسوب له في: الكتاب ٩٩/٣ (بولاق ٤٥٢/١)، والمقتضب ٨٥/٢، وشرح القصائد السبع ١٩٢، والأمالي الشجرية ٨٣/١، والإنصاف ٥٦٠/٢ (٣٦٨)، وإيضاح القيسي ٢٨٤/١، والدرر ٣/١، ١٥٢، وشرح شواهد المغني ٨٠٠/٢ (٦٠٩)، والخزانة ١١٩/١، ٥٧٩/٨ (بولاق ٥٧/١، ٦٢٣/٣). وجاء غفلاً من النسبة في: المقتضب ١٣٦/٢، والأصول ١٦٢/٢، ١٧٦، وكتاب الشعر ٤٠٤/٢، ٥٢٢، والمقتصد ٧٩/١ (٩)، وشرح المفصل ٧/٢، ٢٨/٤، ٥٢/٧، والمغني ٥٠٢، ٨٤٠ (٧١١، ١٠٨٨)، والهمع ٦/١، ١٧٥، ١٧/٢، وشرح أبيات المغني ٥٨/٥، ٣٠٥/٦، ٣٠٦، والخزانة ٤٦٣/١، ٥٠٧/٨، ٥٨٥/٥ (بولاق ٢٢/١، ٦٢٣/٣، ٦٢٥).

وقد ذُكِرَتْ للفعلِ حدودٌ أُخَرُ ، من أَصَحِّها قولُهم : كُلُّ لفظٍ دَلَّ على معنىً في نفسِه وعلى زمانِ ذلكَ المعنى دلالةَ الوضعِ . وما عدا ذلك مِمَّا ادُّعِيَ أنَّه حَدٌّ فلا يعرى من نقضٍ أو تجوُّزٍ أو تحديدٍ تَحَكُّمٍ .

فإنْ قيلَ : فما علاماتُه ؟ قيلَ : عَشْرٌ ، وهي : قد ، والسينُ ، وسَوْفَ ، وحرفُ الجزمِ ، وتاءُ التأنيثِ الساكنةُ ، واتصالُ ضمائرِ الفاعلينَ به نحو : ذَهَبَا وذَهَبُوا وذَهَبْنَا ، والتصرُّفُ نحو : تَذْهَبُ وذَهَبَ ، وكونُه أَمْراً على طريقةِ إفْعَلْ ، وكونُه نهياً ، وكونُه شرطاً .

وكُلُّ الأفعالِ تتصرَّفُ إلَّا ستةً ، وهي : نِعْمَ ، وبِئْسَ ، وحَبَّذا ، ولَيْسَ ، وعَسَى ، / وفعلُ التَّعَجُّبِ . [٦/ب]

فإنْ قيلَ: لِمَ سُمِّيَ هذا المثالُ فِعلاً لا عَملاً؟ قيلَ: لوجهينِ:

أحدُهما: أنَّه أعمُّ من العملِ، لأنَّ كلَّ موضعٍ صحَّ أنْ تقولَ: عَمِلْتُ، تقولُ فيه: فَعَلْتُ، وليسَ كذلك العكسُ، ألَا ترى أنَّك لو قيلَ لكَ: اِحْمَدِ اللهَ، صحَّ أنْ تقولَ: قد فعلتُ، ولا تقولُ: قد عَمِلْتُ، ولو قيلَ لك: ابْنِ حائطاً، صحَّ أنْ تقولهما. والثاني: أنَّ هذا المثالَ نُقِلَ إليه اسمُ الحدَثِ إذ كانَ دالّاً عليه، نحو: الضَّرْبِ والحَمْدِ والأَكْلِ، فإنَّ أَسْماءَها أفعالٌ.

فإنْ قيلَ: فهذا المثالُ يَدُلُّ على الزمانِ كما يَدُلُّ على الحدَثِ، فهلَّا سُمِّيَ زماناً؟ ففيه جوابانِ: أحدُهما: أنَّ دلالتَه على الزمانِ من جِهَةِ الحركاتِ والزِّياداتِ، وتلكَ تَبْطُلُ، ويذهبُ منه معنى الزمانِ، ودلالتُه على الحدَثِ من جِهَةِ حروفِه الأصليةِ، وتلكَ لا تَبْطُلُ. والثاني: أنَّ الفعلَ يلازِمُه الزمانُ، والزمانُ لا يُلازِمُه الفعلُ.

فإنْ قيلَ: فينتقِضُ الحدُّ المذكورُ ثانياً بقولِهم: خَلَقَهُ اللهُ الزمانَ.

ومعلومٌ أنّه لم يَخْلُقْهُ في زمانٍ، قيلَ: اللفظُ بوضعِهِ يدلُّ على الزمانِ، وإنّما

امتنعَ هنا وجودُ مدلولِهِ لِمَا يُفْضِي إليه من التسلسلِ، وذا أَمْرٌ خارجٌ

عن الوضعِ.

- قالَ أبو عليٍّ: فالاسمُ في بابِ الإسنادِ والحديثِ أعمُّ من الفعلِ

إلى آخرِه[1].

قالَ الشيخُ رحمه اللهُ: يُوجدُ في بعضِ النُّسَخِ «في بابِ الإسنادِ إليه

والحديثِ عنه»[2]. وذكرُ «إلى» و«عن» هنا خطأٌ مُناقِضٌ للمقصودِ، لأنَّ

الإسنادَ إليه والحديثَ عنه يَحْصُرُه في قسمٍ واحدٍ، وهو كونُه مُحدَّثاً عنه

وليسَ ذا بعمومٍ، وإنّما العمومُ المُمَيِّزُ له عن خصوصِ الفعلِ أنْ يكونَ

مُخْبَراً عنه تارةً وخبراً أُخرى، وخصوصُ الفعلِ أنْ يكونَ مُسْنَداً إلى غيرِه

---

(١) الإيضاح ٧، والمقتصد ١/٨١.

(٢) كذا في: نسخة الظاهرية من الإيضاح ٢/أ، وفي أربعة من الأصول المعتمدة في تحقيقه، وفي الأصول الثلاثة المعتمدة في تحقيق المقتصد ١/٨١. وسقطت من مطبوعته «عنه» لأن ثبوت الأولى يقتضي ثبوت الثانية. ولا يوافق ما أورده العكبري إلا ما جاء في النسخة (أ) من أصول الإيضاح ٧ (نقلاً عن محققه ومحقق المقتصد).

فقط، فإذا تجرّدَ عن «إلى» و «عن» تناولَ الأمرين، فيحصُلُ له بذلكَ العمومُ.

وأمّا الفعلُ فلا يكونُ أبداً مُسْنَداً إليه غيرُه على ما سبَقَ، وعِلّةُ ذلكَ أنّ الفعلَ وُضِعَ خبراً عن غيرِهِ غيرَ مُسْتَقِلٍّ بنفسِه، بل لا وجودَ له بدونِ الفاعلِ لفظاً ومعنًى، فاللفظُ نحو: ضَرَبَ، لا يعرى عن فاعلٍ بحالٍ، وأمّا المعنى فلا يتصوّرُ فعلٌ إلّا من فاعلٍ، وأمّا الفاعلُ من حيثُ هو قادِرٌ فلا يتوقّفُ وُجودُه على الفعلِ، ولمّا كانَ كذلكَ لم يَكُنْ مُخْبَراً عنه، إذْ في ذلكَ نقلُ الأوضاعِ وإخراجُ اللفظِ عمّا وُضِعَ له، وجَعْلُ الخَبَرِ مُخْبَراً عنه، وغيرِ المُسْتَقِلِّ[1] مُسْتَقِلّاً. / [١/٧]

وأمّا الاسمُ فلا يستحيلُ ذلكَ في جنسِه، وهو أَنْ يكونَ بعضُ الأسماءِ مُخْبَراً عنه وبعضُها خبراً، لأنّ الاسمَ قد يكونُ مُشْتَقّاً من الفعلِ

(١) ضبطت في الأصل بالضم.

فيصحّ الإخبارُ به من تلك الجهةِ، وفي حالِ كونِه خبراً حكمُه حكمُ الفعلِ في ذلك.

• قالَ أبو عليٍّ رحمه اللهُ: والفعلُ ينقسمُ بأقسامِ الزمانِ: ماضٍ وحاضرٌ ومستقبلٌ. إلى آخرِه[1].

قال الشيخُ رحمه اللهُ: تتعلّقُ حقيقةُ هذا الكلامِ بفصلين: أحدُهما علّةُ انقسامِ الفعلِ إلى هذه الثلاثةِ. والثاني . . .[2] دلالتِه على الأزمنةِ.

أمّا الأولُ: فهو أنَّ الغرضَ من اشتقاقِه الفعلِ من المصدرِ دلالتُه على الزمانِ دونَ الحدَثِ، لأنَّ الحدَثَ مستفادٌ من المصدرِ، فأرادوا أن يضعوا لفظاً دالاً على زمانِ الحدَثِ، فاشتقّوا الأمثلةَ الثلاثةَ من المصدرِ، وإنّما كانت ثلاثةً فقط لأنَّ الزمانَ إمّا ماضٍ كأمسِ، أو حاضرٌ كالوقتِ الذي أنت فيه، أو مستقبلٌ لم يأتِ بعدُ، بل هو

---

(١) الإيضاح ٧، والمقتصد ١/٨٢.

(٢) موضع كلمة ذهبت الرطوبة برسم حروفها، ولعلها «وجه»، لأنها ستَرِد قريباً ص٥٢.

مُنْتَظَرٌ، فالدالُّ على الماضي فَعَلَ، وما كانَ في حُكْمِه، قَلَّتْ حروفُه أو كَثُرَتْ

والدالُّ على الحاضرِ والمستقبلِ يَفْعَلُ، وهو مُشْتَرَكٌ، إذا أُطْلِقَ احتملَ

كُلَّ واحدٍ منهما على البدلِ، ثُمَّ يَتَمَيَّزُ أحدُهما عن الآخرِ بالسينِ وسوفَ والآنْ

وَغَدٍ ونحوِ ذلكَ، إلَّا أنَّه عند الإطلاقِ يُحْمَلُ على الحالِ إذا احتملَه، وإنَّما

كانَ كذلكَ لأنَّ الفعلَ خبرٌ، والأصلُ في الخبرِ الصدقُ، والصدقُ إنَّما

يَتَحَقَّقُ بأنْ يُشارَ إلى الفعلِ أو يُشاهَدَ، وهذا لا يَتَحَقَّقُ إلَّا إذا كانَ

الفاعلُ متشاغلاً به، كقولِكَ: فلانٌ يُصَلِّي. فإنَّه يحتمِلُ أنْ يكونَ مُتَشاغلاً

بالصلاةِ في حالِ الإخبارِ عنه، وأنْ يكونَ لم يَشْرَعْ بعدُ فيها، فإذا أردتَ

إزالةَ الاحتمالِ قلتَ: سيُصَلِّي، أو يُصَلِّي الآنَ.

فإنْ قيلَ: فقد زعمتَ أنَّه إذا أُطْلِقَ كانَ الحالُ به أولى، وهو

يُخرِجُه عن الاشتراكِ الموجبِ مُضارَعَتَه للاسمِ؟ قيلَ: لم يَكُنِ الحالُ به

أولى لدلالةٍ لفظيةٍ من جهةِ جانبِ الحالِ، بل لقرينةٍ معنويةٍ، وهي ما ذكرنا من أنَّ الأصلَ أنْ يكونَ الخبرُ صدقاً

فإنْ قيلَ: كيف يتصوَّرُ انقسامُه إلى ثلاثةٍ ليدلَّ على الزمانِ، والزمانُ قسمانِ: ماضٍ ومستقبلٌ، وليس بينهما واسطةٌ؟ قيلَ: غرضُ النحويينَ من هذه القسمةِ بيانُ ضربٍ من ضروبِ الأفعالِ، يفارقُه فيها ما وقعَ وانتهى/ وبينَ مالم يُشْرَعْ فيه بعدُ، وهو كُلُّ فعلٍ ذي أجزاءٍ [٧/ب] يتصلُ بعضُها ببعضٍ كالصلاةِ والأكلِ، وهذا لا يَشُكُّ أحَدٌ في إدراكِ الفرقِ بين حالِ التلبُّسِ به قبلَ الفراغِ منه وبينَ القسمينِ الآخرينِ، وسَمَّوهُ حالاً باعتبارِ هذا المعنى، فأمَّا الفعلُ الذي لا لُبْثَ له، وليس ذا أجزاءٍ فلا يكونُ منه إلّا ماضٍ ومستقبلٌ، ويدلُّ على إثباتِ فعلِ الحالِ قولُه تعالى ﴿لَهُ مَا بَيْنَ أَيْدِينَا وَمَا خَلْفَنَا وَمَا بَيْنَ ذَٰلِكَ﴾(١). والمرادُ به الأزمنةُ، ومثلُه

---

(١) سورة مريم ١٩/ ٦٤.

قولُ زُهَيْرٍ[1]:

١٥- وأعلمُ ما في اليَوْمِ والأَمْسِ قَبْلَهُ ... ولكِنَّنِي عن عِلْمِ ما في غَدٍ عَمِي

وأيضاً فإنَّ حروفَ النفيِ على عددِ هذهِ الأزمنةِ، فلم لنفيِ الماضي، ولَنْ لنفيِ المستقبلِ، وما وليسَ تنفيانِ ما في الحالِ.

الفصلُ الثاني: في وَجْهِ دلالةِ الفعلِ على الأزمنةِ. اعلم أنَّ دلالتَه عليها لفظيةٌ، وهي الحركةُ أو الحرفُ المزيدُ، كقولِكَ: ضَرَبَ ومَكُثَ وعَلِمَ، فإنَّ حركةَ أوسطِ هذهِ الحروفِ دالّةٌ على الماضي، والزيادةُ في نحو: اضْرِبْ ويَضْرِبُ، تدلُّ على الحالِ أو الاستقبالِ، وليْسَتْ هذهِ الدلالةُ دلالةَ ، ، [2] لأنَّ الفعلَ ، ، [2] مُطْلَقُ الزمانِ لا زمانٌ مُعَيَّنٌ، فلمّا دَلَّ على المُعَيَّنِ ثبتَ أنَّ دلالتَه لفظيةٌ.

---

(١) البيت من معلقته المشهورة. انظر ديوانه ٢٩. والشاهد في: شرح القصائد السبع ٢٨٩، والبسيط ١/٢٠٢(١٣)، ٤٨٤، واللسان (عمي)، ومعاهد التنصيص ٣٢٥/١، والخزانة ٧/٥٠٦ (بولاق ٣/٣٥٩).

(٢) موضع كلمة أفسدت الرطوبة رسمها.

• قالَ أبو عليٍّ رحمه اللهُ: والحرفُ ما جاء لمعنًى ليسَ غيرُ. وفي بعضِ النسخِ: ليسَ باسمٍ ولا فعلٍ[1]. إلى آخرِ الباب.

قالَ الشيخُ رحمه اللهُ: أمَّا العبارةُ الأولى فتقديرُها: ليسَ غيرَ ذلكَ، فلمَّا حُذِفَ المضافُ إليه بنى غيرَ على الضمِّ مثل: قَبْلُ وبَعْدُ. ومعنى الكلامِ: أنَّ الحرفَ يَجيءُ لمعنًى واحدٍ لا يَخْتَلِفُ باختلافِ تركيبِه مع غيرِه وليسَ الاسمُ كذلكَ، لأنَّ الاسمَ يكونُ تارةً فاعلاً، وتارةً مفعولاً وتارةً مَنْفِيّاً، وتارةً مُسْتَفْهَماً عنه، والفعلُ يكونُ تارةً ماضياً، وتارةً مُسْتَقْبلاً، وتارةً أمراً، والحرفُ يلزمُ طريقةً واحدةً.

وأمَّا العبارةُ الأُخرى فيُرادُ بها هذا المعنى، إلَّا أنَّ قولَه «ليسَ باسمٍ ولا فعلٍ» صفةٌ لمعنًى، أي المعنى الذي دلَّ الحرفُ عليه ليسَ بمعنى اسمٍ ولا معنى فعلٍ، وقيلَ: هو نعتٌ للحرفِ، كأنَّه وصَفَه بوَصْفَيْنِ: أحدُهما:

---

(١) الإيضاح ٨، والمقتصد ١/٨٤. والحدُّ الأول يوافق ما في نسخة الظاهرية ٢/ب، وما نسبه إلى بعض النسخ يطابق ما في مطبوعتي الإيضاح والمقتصد.

إثباتٌ ، وهو ما دلَّ على معنىً فقط في غيره ، والآخرُ : سَلْبٌ ، أي الحرفُ : ما لا تَحْسُنُ فيه علاماتُ القسمينِ الآخرينِ .

وكيفَ ما كانَ فالمذكورُ حدٌّ للحرفِ ، لأنَّه مُطَّرِدٌ مُنْعَكِسٌ ، ولفظةُ «ما / دلَّ على معنىً» أحْسَنُ من قولِكَ : «ما جاءَ لمعنىً» ، لأنَّ مجيءَ الكلمةِ [٨/أ] لمعنىً بيانُ العِلَّةِ الداعيةِ إلى وَضْعِها ، ولفظةُ «دلَّ» بيانُ معناها.[1]

فإنْ قيلَ : لِمَ سُمِّيَتِ الأداةُ المعروفةُ حرفاً ؟ قيلَ : لأنَّ معناها في اللغةِ مُطابِقٌ لمعنى الحرفِ ، إذ كانَ حرفُ[2] كلِّ شيءٍ طرفَه[3] ، والذي معناه في غيرِه طَرَفٌ لذلكَ الشيءِ ، وقيلَ : سُمِّيَ حرفاً لأنَّه خارجٌ عن أجزاءِ الجملةِ ، فهو مُتَطَرِّفٌ عنها ، ولذلك قيلَ : الحرفُ ما لم يَكُنْ أحدَ جُزأي الجملةِ .

وللحرفِ انقساماتٌ يُذكَرُ كلٌّ في بابِه إنْ شاءَ اللهُ تعالى .

---

(١) ذكر ابن يعيش في شرح المفصل ٨/٢ هذا المعنى بنحو ما ورد هنا .

(٢) ضبطت في الأصل بالفتح .   (٣) ضبطت في الأصل بالضم .

قالَ الشيخُ رحمه اللهُ: التزمتُ في شرحِ هذا الكتابِ أنْ أتتبَّعَ

ألفاظَه فأُبيِّنَ منها ما كان مُتجوَّزاً به أو مأخوذاً عليه، وأعتذرَ له حَسْبَ

الطاقةِ.

وممَّا وقع من ذلكَ في هذا الباب قولُه: «الكلامُ يأتلِفُ من ثلاثةِ

أشياءَ»[1] فإنّه وضعَ فيه العامَّ موضعَ الخاصِّ، لأنَّ الشيءَ يقعُ على اللفظِ

وغيرِه، والكلامُ مخصوصٌ بالألفاظِ، إلّا أنَّ هذا الاستعمالَ جائزٌ، لأنَّ

الخاصَّ فيه معنى العمومِ وزيادةٌ عليه، فجازَ أنْ يُسمّى بالعمومِ الذي

فيه هذا، كما تقولُ في البياضِ: لونٌ، وفي الإنسانِ: حيوانٌ، إذا

لم يُلبِسْ جاز وَضْعُه مَوْضِعَه.

وكذلِكَ قولُه في الفعلِ «ما أُسْنِدَ إلى شيءٍ ولم يُسْنَدْ إليه

شيءٌ»[2]. ومن ذلكَ قولُه في الإخبارِ عن الفعلِ: «ولو قلْتَ: ضَحِكَ فَرَجَ،

---

(1) الإيضاح ٦، والمقتصد ١/ ٦٨.

(2) في الإيضاح ٧ والمقتصد ١/ ٧٦ «وأما الفعل فما كان مسنداً إلى شيءٍ، ولم يسند إليه شيءٌ».

أو كَتَبَ يَنْطَلِقُ، لم يَكُنْ كلاماً»[1] فإنّه مثَّلَ أمثلةً يُنسَبُ فسادُ المعنى فيها إلى غيرِ الإخبارِ عن الفعلِ، لأنَّ أحَدَ المَعْنَيَيْنِ لا تَصِحُّ نسبتُه إلى الآخَرِ، حتى لو صِيغَ منهما اسمانِ، وأُخْبِرَ بأحدِهما عن الآخَرِ، لم يَسْتَقِم كقولِكَ: ضَحِكَ الخروجُ، أو كَتَبَ الانطلاقُ، لم يَسْتَقِم. فلقائلٍ أَنْ يقولَ في هذا المثلِ: لم يَكُنْ فسادُ المعنى منسوباً إلى الإخبارِ عن الفعلِ بل إلى المعنى الذي ذكرنا، والتمثيلُ البيِّنُ أَنْ يقولَ: أَشْبَعَ أَكَلَ، أو آلَمَ ضَرَبَ. فإنّكَ لو جَعَلْتَ من هذه أسماءً، أو أخبرتَ عنها بالجزءِ الآخَرِ فقلْتَ: أُشبعَ الأكلُ، وآلَمَ الضَّرْبُ، صَحَّ المعنى، فإذا لم يَصِحَّ عند كونِهما فعلينِ تَعَيَّنَ الفسادُ من جهةِ الإخبارِ عن الفعلِ.

ومن ذلكَ قولُه: «فالاسمُ في بابِ الإسنادِ والحديثِ أَعَمُّ من الفعلِ، والفعلُ في بابِ الإخبارِ أَخَصُّ من الاسمِ»[2]. والنظرُ فيه من وجهين:

---

(١) لفظ أبي علي في الإيضاح ٧ والمقتصد ٨٠/١ «ولو أُسند إلى الفعل شيءٌ فقيل: ضَحِكَ خَرَجَ، أو: كتبَ ينطلق، وما أشبه ذلك، لم يكن كلاماً».

(٢) تمام كلام أبي علي في الإيضاح ٧ والمقتصد ٨١/١ «فالاسم في باب الإسناد إليه والحديث عنه أعمّ من الفعل. لأن الاسم كما يجوز أن يكون مخبراً عنه فقد يجوز أن يكون خبراً في قولك: زيدٌ منطلقٌ، والله إلهُنا. والفعل في باب الإخبار أخصّ من الاسم، لأنه إنما يكون أبداً مسنداً إلى غيره، ولا يُسند غيرُه إليه».

أحدُهما: / قولُه «أعَمّ من الفعلِ» ولفظةُ أفْعَلَ، إذا اتصلت بها «من» دَلَّتْ [٨/ب]

على الاشتراكِ في أصلِ المعنى ورُجحانِ ما وُصِفَ بها، كقولِكَ: زيدٌ أعْلَمُ

من عمرٍو. أي: يشتركانِ في العلمِ ويزيدُ عِلْمُ زيدٍ على عِلْمِ عمرٍو. وهذا

المعنى لا يَصِحُّ هنا، لأنَّ كونَ الاسمِ أعمَّ من الفعلِ يقتضي اشتراكَهُما في

في أصلِ العمومِ، ثُمَّ يزيدُ الاسمُ عليه في ذلِكَ، ولا عمومَ يشتركانِ فيه

هنا، لأنَّ أقلَّ العمومِ شيئانِ فصاعداً، والذي اشتركا فيه معنًى واحدٌ

وهو الإخبارُ به.

وكذا قولُه: «والفعلُ أخصُّ من الاسمِ» يقتضي أنْ يكونَ الاسمُ

والفعلُ شريكينِ في معنًى خاصٍّ، ثُمَّ يزيدُ الفعلُ عليه، ولا وَجْهَ للزيادةِ

في جانبِ الفعلِ من جِهَةِ الخصوصِ. ويُمكنُ أنْ يُعتذرَ عن ذلِكَ بأنْ يقالَ:

أعَمُّ وأخَصُّ هنا يُرادُ بهما العامُّ والخاصُّ، فلا اشتراكَ ولا تفضيلَ، كقولِه

تعالى: ﴿وأَحْسَنُ مَقِيلاً﴾[1]. ويُمكنُ أنْ يكونَ العمومُ في أصلِ الإخبارِ، والزيادةُ للاسمِ بالإخبارِ عنه، وكذلكَ الأخصُّ، لأنَّ الاسمَ من خصائصِهِ أنْ يُخبَرَ عنه، وذلكَ إخبارٌ، والفعلُ أخصُّ منه في ذلكَ، وإنَّما يختلفانِ في «عنه» و«به».

والوجهُ الثاني: أنَّه في مَبْدَأِ ذِكْرِ الفعلِ بَيَّنَ أنْ لفظةَ الإسنادِ أولى من لفظةِ الإخبارِ[2]، ثُمَّ تَرَكَ هذا في قولِهِ: بابُ الإخبارِ، وكانَ جديراً به أنْ يقولَ في بابِ الإسنادِ، والعُذْرُ عن ذلكَ أنَّ الإسنادَ والإخبارَ يشتركانِ من وَجْهٍ، فَعَبَّرَ بأحدِهما عن الآخرِ. ويُمكِنُ أنْ يقالَ: أرادَ بالإخبارِ في الفعلِ كونَهُ خبراً، وذلكَ في بعضِ وجوهِهِ، ومن هذا الوَجْهِ هو أخصُّ.

ومن ذلكَ قولُه: «وهذا اللفظُ يَشْمَلُ الحاضرَ والمستقبلَ»[3]. قالَ

---

(١) سورة الفرقان ٢٥/٢٤. وقبلها ﴿أصحابُ الجَنَّةِ يَوْمَئِذٍ خَيْرٌ مُسْتَقَرّاً﴾.
(٢) تقدَّم تقريباً لفظ أبي علي بتمامه.
(٣) الإيضاح ٧، والمقتصد ١/٩٣.

الشيخُ رحمه اللهُ : هذا اللفظُ يدلُّ بوَضْعِه على تناولِ اللفظِ المذكورِ الحالَ والاستقبالَ تناولاً واحداً ، كما تقولُ : شَمِلَهم الخيرُ والمطرُ . أي : استوعَبَهم وليسَ كذلكَ ، لأنَّ قولَكَ : فلانٌ يُصلِّي ، لا يَدُلُّ على صلاتِه في الحالِ والاستقبالِ ، بل يحتمِلُ أنْ يُرادَ به كلٌّ واحدٍ منهما على البدلِ ، وليسَ هذا معنى الشمولِ ، والعذرُ له أنْ يُقالَ : أرادَ بالشمولِ وقوعَ اللفظِ على كلٍّ واحدٍ منهما وقوعاً واحداً ، ولم يُرِدْ شمولَ المعنى ، كما يُقالُ : لفظةُ رَجُلٍ تشْمَلُ العَلَمَ وغيرَه .

• قالَ أبو عليٍّ رحمه اللهُ :

بابُ ما إذا ائتلفَ من هذه الكَلِمِ الثلاثِ / كانَ كلاماً مُستقلاً.[1] [١/٩]

قالَ الشيخُ رحمه اللهُ : مقصودُ هذا البابِ بيانُ ما يجتمعُ من أجزاءِ الكَلِمِ فيصيرُ كلاماً ، وهذا يَدُلُّكَ من مَذهبِه على الفرقِ بينَ الكَلِمِ والكلامِ كما بيَّنّاهُ في أوّلِ الكتابِ . وأقلُّ ما يتصوّرُ الائتلافُ بينَ جُزْأَيْنِ ، ويتصوّرُ منه ستةُ أقسامٍ ، وهي : اسمٌ واسمٌ ، واسمٌ وفعلٌ ، واسمٌ وحرفٌ ، وفعلٌ وفعلٌ ، وفعلٌ وحرفٌ ، وحرفٌ وحرفٌ . والمفيدُ منها بحقِّ الأصلِ : الاسمُ مع الاسمِ ، والفعلُ مع الاسمِ ؛ لأنَّ إسنادَ كُلٍّ واحدٍ منهما إلى الاسمِ مفيدٌ لصحّةِ نسبتِه إليه ، كقولِكَ : زيدٌ أخوكَ ، وقامَ بكرٌ . وبقيّةُ الأقسامِ لا يَصِحُّ ذلك فيها لاستحالةِ الإخبارِ عن الفعلِ والحرفِ ، واستحالةِ الإخبارِ بالحرفِ .

---

(١) الإيضاح ٩ ، والمقتصد ١/٩٣ .

وأمّا قولُه «ويدخلُ الحرفُ على كلِّ واحدٍ من هاتينِ[1] الجملتينِ فيكونُ كلاماً»، فغرضُه أنَّ الحرفَ إذا دخلَ على الجملةِ فأحدثَ فيها معنًى كانتْ بعد ذلكَ مفيدةً أيضاً فائدةً غيرَ الفائدةِ الأُولى، كقولِكَ: ما قامَ بكرٌ، وهل ذهبَ زيدٌ؟ فإنَّ هاتينِ الجملتينِ كانتا خبراً مُثْبَتاً، والآنَ صارتْ إحداهما نفياً، والأُخرى استفهاماً، وهما مفيدتانِ قبلَ دخولِ الحرفينِ وبعدهما، فإذا فُقِدَ الحرفُ لا يُخِلُّ بأصلِ الفائدةِ، ولكنّه يُحْدِثُ في الجملةِ فائدةً، إمّا مُخالِفَةً أو مُؤَكِّدَةً لها.

وقولُه «ومن ذلكَ زيدٌ في الدارِ»[2] يعني أنَّ هذا من تركيبِ الاسمِ مع الفعلِ أو مع الاسمِ، وأنَّ «في» قامتْ مقامَ ذلكَ، وليسَ هذا بخارجٍ عن الجملتينِ الاسميةِ والفعليةِ، وأنَّ التقديرَ: زيدٌ مُسْتَقِرٌّ في الدارِ أو استقرَّ، على ما نذكرُهُ في خبرِ المبتدأ[3].

---

(1) ليست في الإيضاح ٩ ولا في المقتصد ١/٩٤.

(2) الإيضاح ٩، والمقتصد ١/٩٤.

(3) الشرح ٢٦٢.

وأمّا حرفُ النداءِ مع الاسمِ فإنّه حصلت بهما جملةٌ مفيدةٌ لأمرين:

أحدهما: أنّ «يا» نابت عن أدعو وأنادي، وذلك جملةٌ، ودليلُ

نيابتها عنه من ثلاثةِ أوجهٍ: أحدُها: أنّهم أمالوها، والإمالةُ حُكْمُ الأفعالِ،

فَعَدَّوا إلى النائبِ حُكْمَ المنُوبِ عنه تنبيهاً، كما أمالوا بلى لمّا نابت

عن الجملةِ، ولم يُميلوا «حتّى» ونحوَها لمّا لم تَنُبْ عن كلامٍ. وزيدٌ في النداءِ

- وإنْ كانَ في الأصلِ مفعولاً به - أحدُ جزأي المفيدِ هنا، إذْ كانَ هُوَ

المقصودُ بالنداءِ لا مُجَرَّدَ أُنادي وأُنَبِّهُ. والوَجْهُ الثاني: أنَّ «يا»

تنصبُ المضافَ والنكرةَ، وأنَّ موضعَ المبنيِّ نَصْبٌ بـ«يا»، كما يَنْصِبُ / [٩/ب]

الفعلُ[1]. والثالثُ: أنَّ حرفَ الجرِّ يتعلّقُ بـ«يا» كما يتعلّقُ بالفعلِ، كقولِكَ:

يالَزَيْدٍ لِعَمْرٍو. وغيرُ مُمْتَنِعٍ أنْ ينوبَ الحرفُ عن الجملةِ، ألا ترى أنَّ قولَكَ:

لا ونَعَمْ وبَلَى، في الجوابِ نائبٌ عن الجملةِ.

---

(١) ضبطت في الأصل بالنصب سهواً.

والوجهُ الثاني: أنَّ الغرضَ من قولِكَ: يا زَيْدُ، التفاتُه إليكَ ليسمعَ ما تقولُ[1]، فجَرى لذلِكَ مَجْرَى التصويتِ للتنبيهِ، لأنَّ بذلكَ أفَدْتَهُ معنىً في نفسِكَ، فالفائدةُ هنا غيرُ الفائدةِ الحاصلةِ من الجملةِ الاسميةِ والفعليةِ.

(١) ضبطت في الأصل بالنصب، وهو سبق قلم من ناسخه.

« بابُ حَدِّ الإعرابِ[1] »

الكلامُ في الإعرابِ في اشتقاقِهِ وحَدِّهِ وعلاماتِهِ ومَحَلِّهِ.

أمَّا اشتقاقُهُ ففيهِ ثلاثةُ أَوْجُهٍ:

أحدُها: هو البيانُ من قولِهم أَعْرَبَ عمَّا في نفسِهِ، أي: بيَّنَهُ بالعبارةِ المُبَيِّنَةِ عنه، وبهذا المعنى هو مستعملٌ هنا، لأنَّ الإعرابَ يُبَيِّنُ معاني الكلامِ من الفاعليةِ والمفعوليةِ وغيرِ ذلكَ، ولو عَرِيَ الكلامُ عنه لم يَبِنْ معناهُ، ألا ترى أنَّ قولَكَ: ما أَحْسَنَ زيداً، إذا أهملتَهُ احتملَ التَّعَجُّبَ والاستفهامَ والنفيَ، ولم يَبِنْ مقصودُ المتكلِّمِ منها[2]، فإذا فتحتَ النونَ ونصبتَ زيداً، عُلِمَ أنَّهُ تعجُّبٌ، وإنْ رفعتَ زيداً عُلِمَ أنَّه نفيٌ، وإن ضَمَمْتَ النونَ وجررتَ زيداً، عُلِمَ أنَّه استفهامٌ، فقد ظهرَ البيانُ بالإعرابِ.

فإنْ قيلَ: فكثيرٌ من الكلامِ يتَّضِحُ معناهُ بدونِ الإعرابِ؛ قيلَ: عنه

---

(1) الإيضاح ١١، والمقتصد ١/ ٩٧.

(2) في هامش الأصل « خ: بها ».

جوابان: أحدهما: أنَّ الأكثرَ لا يَبِينُ معناهُ إلَّا بالإعراب، فجرى الحُكْمُ في الجميعِ طَرْداً للباب، وهو أولى من أن يُجْعَلَ لكلِّ كلامٍ حُكْمٌ. والثاني: أنَّ الموضعَ الذي يَبِينُ بدونِ الإعرابِ قد يحتاجُ إلى صوغِهِ صياغةً أخرى، فاحتاجَ في بيانِهِ إلى الإعراب، فكُلُّ الكلامِ قابلٌ للإشكالِ، فلذلكَ دخلَهُ الإعرابُ، ليكونَ عنده ما يَدْرَأُ الإشكالَ.

والوَجْهُ الثاني: أنَّ الهمزةَ في الإعرابِ همزةُ السَّلْبِ، لأنَّهُ مُشْتَقٌّ من عَرِبَتْ مَعِدَةُ[1] الفصيلِ إذا فَسَدَتْ من شُرْبِ اللبَنِ، وأعْرَبْتُها: أَزَلْتُ فسادَها، وهو مثلُ قولِهم: شكا فأشْكَيْتُهُ، أي: أَزَلْتُ شكواه، وأعْجَمْتُ الكتابَ: أَزَلْتُ عُجْمَتَهُ بالنقطِ. وعلى هذا هو في الكلامِ، لأنَّهُ يُزِيلُ إشكالَ المعنى.

والثالثُ: هو مُشْتَقٌّ من قولِهم: امرأةٌ عَرُوبٌ، أي: مُتَحَبِّبَةٌ إلى

---

(١) في اللسان (معد) «والمَعِدَة والمِعْدَة: موضع الطعام قبل أن ينحدر إلى الأمعاء».

زوجها، ومنه قوله تعالى: ﴿عُرُباً أتراباً﴾[1]. فالإعرابُ يُحَبِّبُ سماعَ الكلامِ [١/١٠] إلى المخاطَبِ لفهمِ معناهُ به.

وأمّا حَدُّهُ: فهو اختلافُ آخِرِ الكلمةِ لاختلافِ العاملِ فيها لفظاً أو تقديراً، وهذا يدخُلُ فيه المُعْرَبُ الصحيحُ والمعتلُّ.

فإنْ قيلَ: لِمَ شرطتُم في الإعرابِ أنْ يكونَ في آخرِها؟ قيلَ: لثلاثةِ أوجهٍ: أحدُها: أنَّ الإعرابَ يدُلُّ على معنىً عارضٍ كالفاعليةِ والمفعوليةِ، ونَفْسُ الكلمةِ تدُلُّ على المعنى اللازمِ، فَبُدِئَ باللازمِ ثُمَّ بالعارضِ، فتحصُلُ بذلكَ الفائدةُ. الثاني: أنَّ الإعرابَ يثبتُ في الوصلِ دونَ الوقفِ، فيجبُ أنْ يكونَ في موضعٍ يُحْذَفُ في الوقفِ، وذلكَ آخرُ الكلمةِ. الثالثُ: أنَّ الضرورةَ دعَتْ إلى ذلكَ، لأنَّ الإعرابَ لو كانَ في أوّلِ الكلمةِ لَلَزِمَ منه شيئانِ ممتنعانِ: أحدُهما: اختلاطُ الأبنيةِ، فَيُضَمُّ ما وُضِعَ على الفتحِ، ويُفتحُ ما وُضِعَ

---

[1] سورة الواقعة ٥٦/٣٧.

على الضمّ والكسرِ. والثاني: يُفضي إلى الجمعِ بين ساكنينِ، إذْ من جملةِ الإعراب السكونُ، وكانَ يُفضي أيضاً إلى الابتداءِ بالساكنِ.

فإنْ قيلَ: فما الحاجةُ إلى قولِكم «لاختلافِ العاملِ»؟ قيلَ: قد يختلفُ آخرُ الكلمةِ لا لاختلافِ العاملِ بل لالتقاءِ الساكنينِ، ولا يكونُ إعراباً كقولِكَ: مِنَ الرَّجُلِ، ومِنِ ابنِكَ، ففتحتَ الآخِرَ في أحدِ الموضعينِ، وكسرتَه في الآخرِ.

وأمّا علاماتُ الإعرابِ فثلاثُ حركاتٍ وأربعةُ أحرفٍ وحَذْفٌ وسكونٌ.

فالحركاتُ هي الأصلُ في دلالةِ الإعرابِ لوجهينِ: أحدُهما: أنَّ الإعرابَ دالٌّ على موضعٍ عارضٍ، والحركةُ عارضةٌ في الكلمةِ، فبينهما تناسبٌ معنًى. والثاني: أنَّ الإعرابَ ضِدُّ البناءِ، والبناءُ سكونٌ في الأصلِ، فَضِدُّهُ يكونُ بضِدِّ السكونِ، وهي الحركةُ، وحركاتُ الإعرابِ ثلاثٌ: الضمةُ والفتحةُ والكسرةُ.

ويتعلّقُ بهذا الفصلِ مسألةٌ فيها اختلافٌ، وهي أنَّ الإعرابَ هَلْ هو حركةٌ أو معنىً تدلُّ عليه الحركةُ؟ ومذهبُ الجمهورِ أنَّ الإعرابَ معنىً[1] لأوجُهٍ؛ أحدُها: أنَّ حَدَّهُ اختلافُ آخرِ الكلمةِ، والاختلافُ معنىً لا لفظٌ. والثاني: أنَّ الحركاتِ تُضافُ إلى الإعرابِ، فيُقالُ: حركاتُ الإعرابِ، ولو كانَ الإعرابُ هو الحركاتُ لكانَ كقولِكَ: حركاتُ الحركاتِ. والثالثُ: أنَّ الحركةَ تكونُ في البناءِ كما تكونُ في الإعرابِ. والرابعُ: أنَّ الإعرابَ يكونُ بالحرفِ / والحذفِ والسكونِ مع اتحادِهِ في نفسِهِ. فدَلَّ أنَّ هذه علاماتٌ له. [١٠/ب]

وممَّا يتعلّقُ بهذا الكلامِ ألقابُ الإعرابِ، وهي أربعةٌ: رفعٌ ونصبٌ وجرٌّ وجزْمٌ. فالرفعُ ضمّةٌ دالّةٌ على الفاعلِ وما حُمِلَ عليه، والنصبُ فتحةٌ دالّةٌ على المفعولِ وما حُمِلَ عليه، والجرُّ كسرةٌ دالّةٌ على المضافِ إليه، والجزمُ سكونٌ أو حذفٌ يحدُثُ عن عاملٍ، ويُقابِلُ هذه الألقابَ ألقابُ

---

(١) استدرك أحد القراء على المؤلِّف فكتب حاشية ضمنها شيئاً من كلام السيوطي. صحّح فيها ما نسبه الشارح إلى الجمهور سهواً منه. قال السيوطي في الهمع ١٤/١ "اختُلف هل الإعراب لفظي أو معنوي؟ على قولين: فالجمهور على الأول، وإليه ذهب ابن خروف والشلوبين وابن مالك، ونسبه للمحققين وابن الحاجب وسائر المتأخرين". وناقش العكبري هذه المسألة في التبيين ١٦٧-١٦٩ بإسهاب وتفصيل، ونسب فيه إلى أكثر النحويين "أن الإعراب معنى يدل اللفظ عليه..." ثم انتهى إلى القول "فقد لزم أن يكون الإعراب لفظاً". وانظر الارتشاف ٤١٣/١.

البناءِ، وهي أربعةٌ أيضاً: ضَمٌّ وكَسْرٌ وفَتْحٌ ووَقْفٌ.

فإنْ قيلَ: فَلِمَ فَرَّقوا في التلقيبِ بينَ الرفعِ والضَمِّ ولفظُهما سواءٌ؟

قيلَ: الفرقُ في ذلكَ على وَفْقِ الوضعِ الأصليِّ، لأنهما وإنْ اتفقا في اللفظِ فهما في المعنى والحكمِ مختلفانِ، أمّا في المعنى فلأنَّ الرفعَ يحدُثُ عن عاملٍ، والضَمُّ في البناءِ لا يحدُثُ عن عاملٍ، وأمّا في الحكمِ فهو أنَّ الرفعَ يزولُ لفظُه إلى النصبِ والجرِّ عند انتقالِ العاملِ، والضمُّ في البناءِ لازمٌ لا يزولُ، فهذا الاختلافُ يُوجِبُ اختلافَ الأسماءِ.[1] وأمّا مَحَلُّه فهو الأسماءُ المتمكنةُ والأفعالُ المضارِعةُ على ما سيأتي.

وقولُه: «واعتقابُ هذه الحركاتِ المختلفةِ إنّما هو لاختلافِ العواملِ التي هي: هذا، ورأيت، والباء»[2] يدلُّ على أنه يَعتَقِدُ أنَّ المبتدأَ يرفعُ الخبرَ لأنَّه جعلَ «هذا» ـ وهو مبتدأٌ ـ عاملاً،[3] وسنُبيِّنُ ذلكَ في بابِ خبرِ المبتدأِ.

---

(١) أسهب الجرجاني في الكلام على ألقاب الإعراب والبناء، وعلة التفريق بينهما، واستعمال ألقاب البناء في الإعراب. انظر المقتصد ١/ ١٠٠-١٠١.

(٢) لفظ أبي علي بتمامه في الإيضاح ١١ والمقتصد ١/ ٨٧: «واعتقاب هذه الحركات المختلفة على الآخر إنما هو لاختلاف العوامل التي هي: هذا، ورأيت، والباء في: مررت برجل...».

(٣) الشرح ٢٦٢.

ويمكنُ أنْ يُقالَ: سمّاه عاملاً لقيامِ العاملِ به، وهو الابتداءُ، ومعنى

الاعتقابِ: أنَّ الضمَّ يَنتقِلُ إلى الفتحِ أو إلى الكسرِ، وهو من العُقْبَةِ[1] في

السَّيْرِ، ومعناها أنَّ أحدَ الرجُلَيْنِ يركَبُ، فإذا نزلَ رَكِبَ الآخرُ، ولا

يركَبانِ معاً.

• قالَ أبو عليٍّ رحمه اللهُ: وهذا الاختلافُ الذي في الأواخرِ[2] على

ضربينِ. إلى آخرِ الفصلِ.

قالَ الشيخُ رحمه اللهُ: قد ذكرنا الاختلافَ بالحركاتِ، وقد بقي (كذا في الأصل)

الاختلافُ بالحروفِ، وهو في أربعةِ مواضِعَ من الأسماءِ، وهي: الأسماءُ السِّتَّةُ (كذا في الأصل)

والتثنيةُ، وكِلا وكلتا، وجمعُ السلامةِ. فالتثنيةُ والجمعُ يُذكرانِ في بابِهما،

والبدايةُ بالحركاتِ أولى، لأنَّها الأصلُ في علاماتِ الإعرابِ، وأمّا الإعرابُ

بالحروفِ فلحاجةٍ دعَتْ إليه خُولِفَ بها الأصلُ، لأنَّ الحرفَ من جنسِ حروفِ

---

(١) في اللسان (عقب) «العُقْبَةُ: الموضع الذي يركب فيه. وتعاقب المسافران على الدابة: ركب كلٌّ واحد منهما عُقْبَةً».

(٢) في الإيضاح ١١ والمقتصد ١/١٠٢ «الذي يكون في الأواخر».

(٣) [illegible] «... بقية الاختلاف ... في»

الكلمةِ، والحركةُ زائدةٌ تدلُّ على المعنى الزائدِ.

ونحن / نبدأُ ببيانِ الأسماءِ الستةِ، وهي: أَبُوْهُ وأَخُوْهُ وحَمُوْهُ [١/١١أ]
وهَنُوْهُ وفُوْهُ وذُو مالٍ. وهي على ثلاثةِ أضربٍ: أحدُها: يُعربُ بالحركاتِ
في الإفرادِ، وهي أربعةٌ: أَبٌ وأَخٌ وحَمٌ وهَنٌ. فإذا أُضيفتْ أُعربتْ بالحروفِ
والضربُ الثاني: يُعربُ بالحركةِ في الإفرادِ، ولكنْ يُزادُ عليه حرفٌ ليسَ من
وهو فمٌ،
سِنْخِهِ[1]، فإنَّ الميمَ ليستْ منه، لأنَّ أصلَه فَوَهٌ، لقولِكَ في الجمعِ: أفواهٌ،
ويُشبَعُ القولُ فيه في التصريفِ[2]، إنْ شاءَ اللهُ تعالى، فحُذِفَتْ منه الهاءُ
اعتباطاً، ثمَّ أُبدِلَ من الواوِ ميمٌ ليُمْكِنَ تحريكُها بحركاتِ الإعرابِ، وكانتْ
الميمُ أولى لشبهِها بالواوِ، فإذا أُضيفتْ عادَ الحرفُ الأصليُّ. والضربُ
الثالثُ: ذو لا تُستعملُ إلَّا مضافةً إلى الجنسِ، كقولِكَ: زيدٌ ذو مالٍ
وذو عِلْمٍ. والغرضُ منها الوصفُ بالأجناسِ، إذ كانَ زيدٌ ونحوُه لا يُوصفُ

---

(١) في اللسان (سنخ) «وسِنْخُ الكلمة أصل بنائها».
(٢) يريد بذلك الجزء الثاني من كتاب المصباح في شرح الإيضاح. أو شرح التكملة. وكتاب التصريف فيه يبدأ من ٢٦٥/أ ويستغرق بقية أبواب الكتاب، وينتهي في ٣٦١/أ.

بالمالِ والعِلمِ، ومن هنا لم يُضَفْ إلى الضميرِ لأنَّه لا يكونُ جنساً،

ومعنى ذو: صاحبٌ. وفي الكلامِ «ذو» أُخرى بمعنى الذي والتي، وهي لغةٌ

طائيّةٌ تكونُ بالواوِ في كُلِّ حالٍ، لأنّها مبنيّةٌ.

وإذا تقرّرَ هذا (الحكمُ) فاعلم أنَّ النحويينَ اتفقوا على أنَّ هذه الأسماءَ

في الرفعِ بالواوِ، وفي النصبِ بالألفِ، وفي الجرِّ بالياءِ، واختلفوا في هذه

الحروفِ[1]:

فقال سيبويه[2]: هي حروفُ الإعرابِ، والإعرابُ مقدّرٌ فيها كما يُقَدَّرُ

في المقصورِ، وعِلّةُ ذلكَ أنّها حرفٌ أصليٌّ، هو طرفُ الكلمةِ، فكانَ حرفَ

الإعرابِ كالأسماءِ الصحيحةِ.

فإنْ قيلَ: لو كانَ كذلكَ لكانت واواً في كُلِّ حالٍ، لأنّها لامُ الكلمةِ،

قيلَ: إنَّما قُلبت في النصبِ والجرِّ لتدلَّ على الإعرابِ المقدّرِ فيها، وكُلُّ حرفٍ

---

(1) إعراب الأسماء الستة من مسائل الخُلْف الكبيرة بين المدرستين خصوصاً والنحاة عموماً. انظر مذاهبهم فيها في: الإنصاف ١/١٧-٣٣، والتبيين ١٩٣-٢٠٠، وشرح المفصل ١/٥١-٥٥، وشرح الكافية ١/٢٧-٢٨، والارتشاف ١/٤١٥-٤١٧، والهمع ١/٣٨.

(2) الكتاب ٣/٣٥٩-٣٦٨ (بولاق ٢/٨٠-٨٤) باب ما لا يجوز فيه من بنات الحرفين إلا الرد. وهو في التبيين ١٩٣، وشرح المفصل ١/٥٢، وشرح الكافية ١/٢٧، والهمع ١/٣٨.

يدلُّ على الحركةِ المجانِسةِ له.

وقال الأُخفش[1]: هي حروفُ الإعرابِ، وتدُلُّ على الإعرابِ، وليس فيها إعرابٌ مقدَّرٌ[2].

وقال الجَرْمي[3]: انقلابُها هو الإعرابُ[4]، وهذا ضعيفٌ لوجهين: أحدُهما: أنّه يلزمُ ألّا تكونَ في الرفعِ مُعْرَبةً، لأنَّ الواوَ أصلٌ غيرُ منقلبةٍ. والثاني: أنَّ الانقلابَ لو كانَ إعراباً لكفى فيه انقلابٌ واحدٌ.

---

(١) الأوسط أبو الحسن سعيد بن مَسْعَدة، أخذ النحو عن سيبويه، وصحب الخليل قبله، توفي سنة ٢١٥هـ. انظر ترجمته في: أخبار النحويين البصريين ٣٩-٤٠، والفهرست ٧٧-٧٨، وطبقات النحويين واللغويين ٧٢-٧٤(٢٣)، وإشارة التعيين ١٣١-١٣٢ (٧٨)، والبلغة ١٠٤،١٠٥(١٣٩)، أو مقدمة تحقيق كتابه القوافي ٩-٢٥ للأستاذ العلامة أحمد راتب النفاخ.

(٢) التبيين ١٩٣، وشرح المفصل ١/٥٢، وشرح الكافية ١/٢٧، والارتشاف ١/٤١٦، والهمع ١/٣٨.

(٣) أبو عمر صالح بن إسحاق. أخذ النحو عن أبي الحسن الأخفش وغيره، واللغة عن أبي عبيدة وأبي زيد والأصمعي وطبقتهم. توفي سنة ٢٢٥هـ. انظر ترجمته في: أخبار النحويين ٥٥-٥٦، والفهرست ٨٤، وطبقات النحويين ٧٤-٧٥، وإشارة التعيين ١٤٥(٨٦)، والبلغة ١١٣(١٠٥).

(٤) مقالته في: التبيين ١٩٤، وشرح المفصل ١/٥٢، وشرح الكافية ١/٢٧، والارتشاف ١/٤١٧، والهمع ١/٣٩.

وقال المازنيُّ[1]: هذه الحروفُ زائدةٌ للإشباعِ، وليست حروفَ إعرابٍ ولا إعرابًا[2]، وهذا بعيدٌ لوجهين: أحدُهما: أنَّ الزيادةَ للإشباعِ من أحكامِ ضرورةِ الشعرِ لا الاختيارِ. والثاني: أنّه يُفضي في / بعضِها إلى أنْ يكونَ [١١/ب] الاسمُ المعربُ على حرفٍ واحدٍ، نحو: ذو مالٍ، وذا لا نظيرَ له.

وقال أبو إسحاقَ الزِّياديّ[3]: هذه الحروفُ في نفسِها إعرابٌ[4]، وهو

---

(١) أبو عثمان بكر بن محمد. أحد أئمة النحو المشهورين، توفي سنة ٢٤٩ هـ. انظر ترجمته في: أخبار النحويين ٥٧ - ٦٥، والفهرست ٨٤ - ٨٥، وطبقات النحويين ٨٧ - ٩٣ (٣٠)، وإشارة التعيين ٦١ - ٦٢ (٤٢)، والبلغة ٧١ (٧٢)، أو بغية الوعاة ١/٤٦٣ - ٤٦٦ (٩٥٣).

(٢) يريد أن هذه الحروف ناشئة عن إشباع الحركات، والإعراب قبلها بالحركات. انظر: التبيين ١٩٤، وشرح المفصل ١/٥٢، وشرح الكافية ١/٢٧، والارتشاف ١/٤١٥-٤١٦، أو الهمع ١/٣٨.

(٣) إبراهيم بن سفيان. قرأ على سيبويه كتابه ولم يتمه. توفي سنة ٢٤٩ هـ. انظر ترجمته في: أخبار النحويين ٦٧، والفهرست ٨٦، وطبقات النحويين ٩٩ (٢٣)، وبغية الوعاة ١/٤١٤ (٨٢٨).

(٤) وأنها نابت عن الحركات. وهذا مذهب قطرب والزجاجي والزيادي من البصريين وهشام من الكوفيين. انظر: التبيين ١٩٤، وشرح المفصل ١/٥٢، والارتشاف ١/٤١٥، أو الهمع ١/٣٨.

ضعيفٌ جدّاً، لأنَّ حكمَ الإعرابِ أنْ يجوزَ حذفُه، ولا تختلُّ به الكلمةُ، وليسَ كذلكَ هاهنا.

وقالَ الكوفيونَ[1]: هذه الأسماءُ معربةٌ من مكانينِ: حروفِ المدِّ وما قبلها، فقولُك: هذا أبوكَ، ضمّةُ الباءِ فيه إعرابٌ، والواوُ إعرابٌ، وهذا بعيدٌ لوجهين: أحدُهما: أنَّ الإعرابَ دليلٌ على معنًى واحدٍ، فلا يحتاجُ فيه إلى إعرابين. والثاني: أنَّ ذلكَ يُفضي في بعضِها إلى أنْ تكونَ الكلمةُ كلُّها إعراباً وهو: فوكَ وذو مالٍ.

وقالَ الرَّبَعي[2]: ضمّةُ الواوِ في الرفعِ منقولةٌ إلى ما قبلها، وكذلكَ فتحتُها في النَّصْبِ، وكسرتُها في الجرِّ[3]. وهذا فاسدٌ، لأنَّه يقتضي أنْ يكونَ الإعرابُ في وسطِ الكلمةِ، وأنْ يعرىٰ حرفُ الإعرابِ عنه لفظاً وتقديراً، وإنّما الصحيحُ أنَّ هذه الحركاتِ توابع.

---

(١) مذهبهم وما احتجوا به وجواب البصريين عنه في الإنصاف ١/١٧-٣٣، والتبيين ١٩٤-٢٠٠، وشرح المفصل ١/٥٢، وشرح الكافية ١/٢٧، والارتشاف ١/٤١٥.

(٢) أبو الحسن علي بن عيسى الرَّبَعي، أخذ عن السيرافي، ولازم الفارسي عشر سنين، وشرح كتابه الإيضاح، توفي سنة ٤٢٠ هـ. انظر ترجمته في: معجم الأدباء ١٤/٧٨-٨٥، ووفيات الأعيان ٣/٣٣٦، وإشارة التعيين ٢٢٣ (١٣٤)، والبلغة ١٥٤-١٥٥ (٢٤١)، والبغية ٢/١٨١-١٨٢ (١٧٤٣).

(٣) مقالته في الإنصاف ١/١٧، وشرح المفصل ١/٥٢، وشرح الكافية ١/٢٧، والارتشاف ١/٤١٦، والهمع ١/٣٨.

فإنْ قيلَ: فلِمَ أُعرِبَ شيءٌ من المفرداتِ بالحروفِ، وهو خلافُ الأصلِ، وهي أصولٌ؟ قيلَ: لمّا وجبَ إعرابُ التثنيةِ وجمعِ السلامةِ بالحروفِ ضرورةً وهما فرعانِ، جُعِلَ في الأصولِ ما يُعْرَبُ بالحروفِ ليُؤْنِسَ بحُكْمِ الفروعِ[1].

فإنْ قيلَ: لِمَ عُيِّنَتْ هذه الأسماءُ من جملةِ المفرداتِ لذلكَ؟ ففيه جوابان: أحدُهما: أنَّ ذلكَ لا يُعَلَّلُ، لأنَّ الغرضَ يحصُلُ بأيِّ شيءٍ كانَ من المفرداتِ. والثاني: هو مُعَلَّلٌ، وذلكَ أنَّ هذه الأسماءَ تلزمها الإضافةُ في المعنى، إذ لا أبَ إلّا وله ابنٌ، وكذلكَ الأخُ والحَمُ، فهي في ذلكَ شبيهةٌ بالمثنى والمجموعِ في أنَّ كلَّ واحدٍ منهما زائدٌ على الواحدِ. وقيلَ: هذه الأسماءُ كثيرةُ الاستعمالِ، فأُتِمَّتْ في الإضافةِ بردِّ لاماتِها إليها، ولمّا كانت حركةُ الإعرابِ تثقُلُ على حروفِ العِلَّةِ، جُعِلَت الحروفُ أنْفُسُها نائبةً عن الإعرابِ.

فإنْ قيلَ: فكيفَ صارت الواوُ في الرفعِ ألفاً في النصبِ،

---

(1) نُسب تعليل إعرابها بالحروف إلى قوم. انظر شرح المفصل ١/٥٢، وشرح الكافية ١/٢٧. وعزا أبو حيان إلى أبي علي وجماعة القول بأنها حروف إعراب ودوال على الإعراب. انظر الارتشاف ١/١٦٤.

وياءً في الجرِّ؟ قيلَ: الأصلُ فيها في الرفعِ: هذا أَبُوكَ. فسُكِّنَتِ الواوُ، وضُمَّتِ الباءُ إتباعاً، ففيها إسكانٌ فقط، وفي النَّصْبِ: رأيتُ أَبَوَكَ. فتحرَّكَتِ الواوُ وانفتح ما قبلها، فقُلِبَت ألفاً، ففيه قلبٌ فقط، وفي الجرِّ: مررتُ بأَبَوِكَ، فسُكِّنَتِ الواوُ لثقلِ الكسرةِ عليها، ثمَّ قُلِبَتْ ياءً لسكونِها وانكسارِ ما قبلها، ففيها إسكانٌ وقَلْبٌ.(1)

فإنْ قيلَ: فلِمَ إذا أُضِيفَتِ الأسماءُ الأربعةُ / إلى ياءِ المُتَكلِّمِ [١٢/أ] كانت خفيفةً، وإذا أُضِيفَتْ «فو» إليها كانت الياءُ مشدَّدةً؟ قيلَ: هذه الأسماءُ المضافةُ إلى الياءِ مَبْنِيَّةٌ، والواو فيها نائبةٌ عن حركةِ الإعرابِ، فلم يجتمعا، بل حُذفت الواوُ كما تُحذفُ في الإفرادِ، وتعذَّرَ ذلكَ في «فيَّ» لأمرينِ: أحدُهما: أنَّها لو لم تُشدَّد لكانت حركةُ الفاءِ بناءً في موضعِ الإعرابِ، والمعربُ لا يكونُ على حرفٍ واحدٍ. والثاني: أنَّه كانَ يُشْبِهُ لفظُه لفظَ «في» الجارَّةِ، فتَحَوَّمِيَ ذلكَ.

(1) هذا معنى قولهم إنها «معربة بحركات مقدرة في الحروف، وأنها أتبع فيها ما قبل الآخر للآخر». وهذا «مذهب سيبويه والفارسي وجمهور البصريين، وصحّحه ابن مالك وأبو حيان وابن هشام وغيرهم من المتأخرين». انظر الهمع ١/ ٣٨. وتصحيح أبي حيان له في الارتشاف ١/ ٤١٥.

فصل

في «كلا» و«كلتا»[1]. والكلامُ عليهما من جهاتٍ:

إحداها: أنهما اسمانِ مفردانِ في اللفظ مُثَنَّيانِ في المعنى[2]. وقالَ الكوفيونَ[1]: هما مُثَنَّيان لفظاً أيضاً. والدليلُ على إفرادِهما لفظاً من أَوْجُهٍ:

أحدُها: أنَّهما إذا أُضيفا إلى المُظْهَرِ كانا بالألفِ في كُلِّ حالٍ، وليسَ المثنّى كذلك.

والثاني: أنَّه لا واحدَ لهما يُنْطَقُ به، فلا يُقالُ: كِلٌ.

والثالثُ: أنهما يُضافانِ إلى المثنّى الذي هو معناهما، كقولِكَ: كلاهما. وهذا لا يجوزُ، كما لا يجوزُ: مررتُ بهما اثنيهما.

والرابعُ: أنَّه تُسمعُ إمالةُ أَلِفَيْهِمَا، وأَلِفُ التثنيةِ لا تُمالُ.

والخامسُ: أنَّ الضميرَ يعودُ إليهما بلفظِ المفردِ، كقولِه تعالى: ﴿كلتا

---

(1) الخلاف في تثنيتهما لفظاً ومعنى أو معنى فقط، ومذهب البصريين والكوفيين، وأدلة كُلٍّ منهما، جميع ذلك في الإنصاف ٢/٤٣٩-٤٥٠ (٦٢). وليس في المطبوع من كتاب التبيين للمؤلف. وانظر الارتشاف ١/٢٥٧.

(2) وهو مذهب البصريين. انظر المصادر في الحاشية السابقة.

الجنتين آتت أُكُلَها ﴾[1]. ولو كانا مُثَنَّيَيْنِ لَلَزِمَ أَنْ يقولَ: آتتا.

فإنْ قيلَ: فكيفَ عادَ الضميرُ إليهما في موضعٍ آخرَ بلفظِ التثنيةِ

كقولِ الشاعرِ[2]:

١٦ - كلاهُمَا حِينَ جَدَّ الجَرْيُ بَيْنَهُما   قَدْ أَقْلَعَا وَكِلَا أَنْفَيْهِمَا رَابِي

فقال: أقلعا؟ قيلَ: هذا حملٌ على المعنى، وهو كما يُحملُ على معنى كُلٍّ ومَنْ

كقوله تعالى: ﴿ وكُلٌّ أَتَوْهُ داخِرِينَ ﴾[3] ﴿ ومِنْهُم مَنْ يَسْتَمِعُونَ إليكَ ﴾[4] ويجوزُ

أنْ يعودَ الضميرُ على لفظِهما، كقولِه تعالى: ﴿ وكُلُّهُم آتيهِ يَوْمَ القِيامَةِ

فَرْداً ﴾[5]. وكقولِه: ﴿ بَلَى مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ ﴾[6] إلى قولِه:

﴿ ولا خَوْفٌ عَلَيْهِم ﴾[7]. فأعادَ الضميرَ في الأوّلِ على لفظِ «مَنْ»، وفي الآخرِ

على معناها.

والسادسُ: أنَّ التاءَ في كِلْتا قبلَ الألفِ بَدَلٌ من لامِ الكلمةِ،

---

(١) سورة الكهف ١٨ / ٣٢.

(٢) البيت للفرزدق في ديوانه ١ / ٣٤. ويروى «.. جَدَّ الحربُ ..» و«.. جَدَّ السَّيْرُ ..».
والشاهد منسوب له في: نوادر أبي زيد ١٦٢، وكتاب الشعر ١ / ١٢٨، والخصائص
٣ / ٣١٤، وإيضاح القيسي ١ / ٤٠٦، وشرح التصريح ٢ / ٤٣، وشرح شواهد المغني
٢ / ٥٥٢ (٣٢٥)، وشرح أبياته ٤ / ٢٦٠ (٣٣٥). وغير منسوب في: الخصائص ٢ / ٤٢١،
والمقتصد ١ / ١٠٥ (١٣)، والإنصاف ٢ / ٤٤٧ (٢٨٢)، والارتشاف ٢ / ٥١٢ (٧٣٣)،
والمغني ٢٦٩ (٣٦٨)، والهمع ١ / ٤١.

(٣) سورة النمل ٢٧ / ٧٨.   (٤) سورة الإسراء ١٧ / ٤٧.   (٥) سورة مريم ١٩ / ٩٥.

(٦) سورة البقرة ٢ / ١١٢.   (٧) في الأصل «فلا» وهو سهو من ناسخه.

فلم يجزْ أنْ تكونَ تثنيةً.

الجهةُ الثانيةُ: في كونِهما مُعْرَبَيْنِ. ودليلُ ذلكَ أنَّهما اسمانِ لم يُشْبِها الحروفَ، فكانا مُعْرَبَيْنِ كالعصا والرَّحى.

الجهةُ الثالثةُ: في كونِ ألِفِها مُنْقَلِبَةً عن ماذا؟ وقد ذهبَ الأكثرونَ[1] إلى أنَّها مُنْقَلِبَةٌ عن واوٍ، ودليلُ ذلكَ من وجهينِ: أحدُهما: أنَّ الألِفَ إذا جُهِلَتْ حُمِلَتْ على الأكثرِ، وهو الواوُ./ والثاني: أنَّ لامَها أُبْدِلَتْ تاءً [١٢/ب] في كِلْتا، وإبدالُ التاءِ من الواوِ أكثرُ من إبدالِها من الياءِ. وقالَ آخرونَ[2]: هي من الياءِ، لأنَّ الإمالةَ جائزةٌ فيها، وإبدالُها تاءً لا يمنعُ ذلك، فإنَّ الياءَ قد أُبدِلَتْ تاءً في «ثنتانِ» ونحوِها.

الجهةُ الرابعةُ: أنَّها إذا أُضيفَتْ إلى مُظْهَرٍ كانت بالألِفِ في كُلِّ حالٍ وهو القياسُ، لأنَّها اسمٌ مقصورٌ، فهي كعصاً ورحىً، وإنْ أُضيفَتْ إلى مُضْمَرٍ

---

(١) منهم ابن جني في سر الصناعة ١/ ١٥١ - ١٥٢ (ط هنداوي) والمنصف ٢/ ١٠٧ - ١٠٨، وانظر اللسان (كلا)، والهمع ١/ ٤١.

(٢) وهو اختيار أبي علي. انظر الهمع ١/ ٤١، واللسان (كلا).

جرت مجرى المثنّى، كقولك: جاءني الرجلانِ كلاهُما. ومررتُ بهما كليهما.

ورأيتُ كليهما. وذلك استحسانٌ، وليست الألفُ والياءُ فيهما حرفي تثنية

وإنّما فعلوا ذلك لوجهينِ: أحدُهما: أنّ «كِلاَ» لا تُستعمَلُ إلاّ مُضافةً، فهي

بمنزلةِ على وإلى ولدى، وكما تثبُتُ ألفُ هذه الكلمات مع المُظْهَرِ، وتُبْدَلُ

مع المُضْمَرِ ياءً، جُعِلَتْ «كِلاَ» كذلك لمشابهتِها إيّاهُنّ في الآخِرِ، وفي لُزومِ

الإضافةِ، واختصَّ القلبُ بالنصبِ والجرِّ، لأنّ على وأُخْتَيْهَا في موضعِ

نصبٍ بحقِّ الأصلِ. والوَجْهُ الثاني: أنّهما إذا أُضيفا إلى مُضْمَرٍ تَبِعَا

ما قبلَهُما، فَجُعِلَ حالُ التابعِ كحالِ المتبوعِ.

الجِهةُ الخامسةُ: في تاءِ كِلْتا، وهي عند الجمهورِ[1] بَدَلٌ من لامِ الكلمةِ

والألفُ بعدها للتأنيثِ.

وقالَ أبو عُمَرَ الجَرْمِيُّ[2]: التاءُ زائدةٌ ووزنُها فِعْتَل. وهو بعيدٌ لوجهينِ:

---

(1) وهو مذهب البصريين. انظر الإنصاف ٢/٤٣٩، والمنصف ٢/١٠٧، وسر الصناعة ١/١٥١-١٥٢ (ط. هنداوي)، واللسان (كلا)، والهمع ١/٤١.

(2) مقالته في سر الصناعة ١/١٥١. ونُسب في الإنصاف ٢/٤٣٩ إلى الكوفيين. وعزاه السيوطي في الهمع ١/٤١ إلى بعضهم.

أحدُهما: عدمُ النظيرِ. والثاني: أنَّها تَثْبُتُ في المؤنَّثِ، فلو دلَّت على التأنيثِ لخالفت بابَها من وجهينِ: أحدُهما: كونُها حشواً، و[الثاني](1) إسكونُ ما قبلها. فأمَّا الأفعالُ فقد أُعْرِبَ منها بالحروفِ الأمثلةُ الخمسةُ، وهي: تفعلانِ ويفعلانِ وتفعلونَ ويفعلون وتفعلينَ، وسنَسْتَقْصي الكلامَ عليها في بابِ إعرابِ الأفعالِ(2)، إنْ شاءَ اللهُ تعالى.

• قالَ أبو عليٍّ رحمه اللهُ: والاختلافُ الكائنُ في الموضعِ دونَ اللفظِ نحو: عصاً ورحًى، وفي الأفعالِ نحو: يخشى ويغشى(3).

قالَ الشيخُ رحمه اللهُ: المرادُ بقولِه «في الموضعِ» حرفُ الإعرابِ كألفِ المقصورِ، والألفِ في يخشى، ولا يدخُلُ في ذلكَ مَنْ وكَمْ، لأنَّ ذلكَ لا يُقَدَّرُ على حرفِه الأخيرِ إعرابٌ، لأنَّه يَحْتَمِلُ الحركةَ، فلو كانت مُسْتَحَقَّةً لظهرت، والاختلافُ فيه، وإنَّما موضعُ الكلمةِ بأسرِها موضعُ

---

(1) زيادة يقتضيها السياق.

(2) يريد: باب من إعراب الفعل ١٥٢.

(3) لفظ أبي علي «... دون اللفظ، مثاله في الأسماء نحو: عصا ورحى وملهى ومعطى، وفي الأفعال...». انظر الإيضاح ١٢، والمقتصد ١/١٠٥.

كلمةٍ مُعْرَبَةٍ. والعِلَّةُ في امتناعِ تحريكِ الألفِ أنَّها حرفٌ هوائيٌّ يجري / [١٣/أ] مَجْرَى النَّفَسِ، لا ينقطِعُ في الفَمِ عند مَخْرَجٍ[1]، فتحريكُه لذلكَ مُحالٌ، فإنْ أُريدَ تحريكُه رُدَّ إلى أصلِه، أو قُلِبَ همزةً، فعندَ ذلكَ تُقَدَّرُ الحركةُ على الألفِ، فتقولُ: هذه العصا، تقديرُها: العَصَوُ على ما هو أصلُها، فقُلِبَتِ الواوُ ألفاً، فكانَ على الأَلفِ من الحركةِ ما كان على الواو. وهكذا في النَّصْبِ والجرِّ. فأمَّا ألفُ التأنيثِ نحو: حُبلى، فلم يَكُنْ لها أصلٌ تظهرُ فيه الحركةُ، بل هي مزيدةٌ للتأنيثِ، ولكنْ لمَّا وقعت طرفاً في موضعِ حرفِ الإعرابِ أُجْرِيَت في التقديرِ مجرى تاءِ التأنيثِ، نحو: مُسْلِمَةٍ. وسنذكرُ علمَ المقصورِ في بابِه مُسْتَقْصًى[2] إنْ شاءَ اللهُ. وأمَّا نحو: يخشى ويغشى فتكونُ على ألفِه ضمةٌ مُقَدَّرَةٌ في الرفعِ، وفتحةٌ في النصبِ على نحوِ التقديرِ الذي ذكرناه في الاسمِ. فأصلُ يخشى: يَخْشَوُ، ثُمَّ عُمِلَ فيه ما ذكرنا.

---

(١) قال ابن سينا في تحديد مخرج الألف: «وأما الألف المصوتة وأختها الفتحة فأظنّ أن مخرجهما مع إطلاق الهواء سلساً غير مُزاحَم» «ولكني أظنّ أن الألف الصغرى والكبرى مخرجهما من إطلاق الهواء سلساً غير مُزاحَم». انظر: رسالة أسباب حدوث الحروف ٨٤، ١٢٦.

(٢) موضعه في الجزء الثاني من المصباح في شرح الإيضاح ٨٨/أ-ب.

• قالَ أبو عليٍّ رحمه اللهُ: والمُعْرَبُ من الكَلِمِ صِنْفانِ: الأسماءُ المتمكِّنةُ والأفعالُ المضارِعَةُ. والحروفُ كلُّها مبنيةٌ[1].

قالَ الشيخُ رحمه اللهُ: الأسماءُ هي المُسْتَحِقَّةُ الإعرابِ بحقِّه الأصلِ، لأنَّ الإعرابَ دخلَ الكلامَ للفرقِ بينَ المعاني من الفاعليةِ والمفعوليةِ والإضافةِ.

وهذا لا يكونُ في الأفعالِ والحروفِ، لأنَّ الفعلَ يدُلُّ على الحَدَثِ وزمانِه فقط، وذلك يُسْتَفادُ بصيغتِه، ألا ترى أنَّ معنى يضربُ لا يختلفُ بينَ أنْ يكونَ مرفوعاً أو منصوباً أو مجزوماً، وإنَّما أُعرِبَ لمضارعتِه الأسماءَ على ما نُبَيِّنُهُ من بعدُ، ولذلكَ لم يُعْرَبِ الماضي والأمرُ لعدَمِ شَبَهِهِما بالأسماءِ، وأمَّا الحروفُ فلم يُعْرَبْ منها شيءٌ، لأنَّ معانيها في غيرِها، ولم تُشْبِهِ الأسماءَ بحالٍ.

وقولُه «الأسماءُ المتمكِّنةُ» يعني: المُعْرَبَةَ، منصرفةً كانت أو غيرَ منْصَرِفَةٍ، ومعنى المتمكِّنِ: الثابتُ في مكانِه، لم يُفارِقْهُ إلى معنى الحرفِ، ولذلكَ

---

(1) الإيضاح ١٢، والمقتصد ١/١٠٧.

قالوا: المتمكِّنُ: ما لم يُشْبِهِ الحرفَ، ولم يَتَضَمَّنْ معناهُ.

وقد استدركَ بعضُ النحويينَ هذه القسمةَ، وقال: هناكَ قسمٌ آخرُ، وهو ما وقعَ منها موقعَ المبنيِّ. قال الشيخُ رحمه اللهُ: والتحقيقُ أنَّ قولَه «ما لم يُشْبِهِ الحرفَ» كافٍ في تحديدِ المُتمكِّنِ، لأنَّ ما يَتَضَمَّنُ معنى الحرفِ أو يقعُ موقعَ المبنيِّ يُشْبِهُ الحرفَ. فَشَبَهُهُ بالحرفِ يشتملُ على ما كانَ ناقصاً كنقصانِ الحرفِ، نحو: الذي والمُضْمَراتِ، وعلى ما يَتَضَمَّنُ معناهُ، نحو: أينَ وكيفَ، وعلى ما يقعُ موقعَ / المبنيِّ، نحو: يا زيدُ، وعلى ما خرجَ عن [١٣/ب] نظائرِهِ، كالمضافِ إلى ياءِ المتكلِّمِ، وسنستقصي الكلامَ في ذلكَ في بابِ المبنيِّ[1].

• قالَ أبو عليٍّ رحمه اللهُ: وهي في الأمرِ العامِّ لا تخلو من أنْ تكونَ جنساً كأَسَدٍ، أو مُشْتَقاً كفاضلٍ، أو منقولاً كرجلٍ سَمَّيتَهُ أَسَداً[2].

---

(1) يريد: باب البناء ١٠٢.

(2) لفظ أبي علي في الإيضاح ١٢ والمقتصد ١/١٠٧-١٠٩ «فالأسماء المتمكنة ما لم تشابه الحرف ولم تتضمن معناها. وهي في الأمر العام لا تخلو من أن تكون اسم جنس كـ: أسدٍ وثورٍ وَنَهْرٍ وفَضْلٍ وضَرْبٍ وأَكْلٍ وبياضٍ وسوادٍ. أو مشتقةً من ذلك كـ: ناهرٍ وفاضلٍ وآكلٍ وضاربٍ وأسودَ وأبيضَ. أو منقولةً من ذلك كـ: رجلٍ يُسَمَّى بأسدٍ».

قالَ الشيخُ رحمه اللهُ : إنَّما قال: «في الأمرِ العامِّ» لأنَّه أقلَّ بذكرِ المرتَجَلِ لِقِلَّتِهِ وعُسْرِ فَهْمِ معناه، فإذا هي أربعةٌ. فإنْ قيلَ: فَلِمَ لم تكنِ الأعلامُ قسماً آخرَ؟ قيلَ: لا يعدو العَلَمُ أنْ يكونَ منقولاً أو مُرْتَجلاً.

وبعدُ، فإنَّ تفسيرَ هذه الألفاظِ مُتَعَيِّنٌ هنا، فالجنسُ: هو اللفظُ الواقعُ على كُلِّ واحدٍ من أُمَّتِهِ، مثلُ: الأسدِ(١)، فإنَّه يقعُ على كُلِّ واحدٍ من هذا الحيوانِ المخصوصِ، وكذلكَ هو في المعاني، مثل: الفَضْلِ والحُسْنِ والقُرْبِ.

وأمَّا المُشْتَقُّ: فهو المأخوذُ من المصدرِ، نحو: ضاربٍ وآكلٍ، ومنه أسودُ وأبيضُ، لأنَّهما مُشتقانِ من السوادِ والبياضِ، وإنَّما أدخلَ أبو عليٍّ في هذا القسمِ أسودَ وأبيضَ لأجلِ الاشتقاقِ لا لأنَّه مخصوصٌ باسمِ الفاعلِ وما شُبِّهَ به.

وأمَّا المنقولُ: فهو الذي يكونُ في الأصلِ جنساً أو مُشْتَقّاً فَيُنْقَلُ

---

(١) في الهامش تحت خاء «أسد».

فيُسَمَّى به، ويُجعلُ عَلَماً لواحدٍ لا اشتراكَ فيه إلّا بالاتفاقِ، كرجُلٍ سَمَّى ابنَه أَسَداً أو أَحمرَ، وقد يُنقلُ إلى العلميةِ الفعلُ مع ضميرِه، فيبقى على حالِه، كموضعٍ سُمِّيَ: أَطْرِقا؛ وقد يُسَمَّى بالفعلِ والفاعلِ، كتَسْمِيتِهم رجلاً شابَ قرناها؛ وبالفعلِ والفاعلِ والمفعولِ، كتَسْمِيتِهم ذَرَّى حَبّاً[1]، وتأَبَّطَ شَرّاً[2]؛ وبالصوتِ، كتَسْمِيتِهم بِبَبَّهْ، قالوا في الترقيصِ[3]:

١٧- لأُنْكِحَنَّ بَبَّهْ جاريةً خِدَبَّهْ

مُكْرَمَةً مُحَبَّهْ تَجُبُّ أَهْلَ الكَعْبَهْ

وقد يُسَمَّى بالمُرَكَّبِ، نحو: مَعْدِي كَرِبْ[4]؛ وبالمضافِ والمضافِ إليه، كقَيْسِ قُفَّةَ[5] وثابتِ قُطْنَةَ[6].

---

(١) الكتاب ٣/ ٢٦٣ (بولاق ٢/ ٦٤)، والمقتضب ٤/ ٩، وشرح المفصل ١/ ٢٨، واللسان (حبب، رزب).

(٢) الكتاب ٢/ ٢٦٩، ٣/ ٣٢٦، ٣٧٧ (بولاق ١/ ٣٤٤، ٢/ ٦٤، ٨٨) والمقتضب ٤/ ٩، وشرح المفصل ١/ ٢٨.

(٣) الترقيص لهند بنت أبي سفيان في ابنها عبد الله بن الحارث. والأبيات منسوبة لها في: سر الصناعة ٢/ ٥٩٩، واللسان (ببب، خدب، وا) والقاموس (ببب). وغير منسوبة لها في: جمهرة اللغة ١/ ٤٢، والحلبيات ١٣٧ (الأول)، والخصائص ٢/ ١٧، والمنصف ٢/ ١٨٢، وشرح المفصل ١/ ٣٢، والأشباه والنظائر ٢/ ٤٠٥ (٢٧٣).

(٤) الكتاب ٣/ ٢٩٦ - ٢٩٧ (بولاق ٢/ ٥٠)، واللسان (معد).

(٥) الكتاب ٢/ ٩٧، ٣/ ٢٩٤ - ٢٩٥ (بولاق ١/ ٢٦٥، ٢/ ٤٩)، وشرح المفصل ١/ ٣٣، واللسان (قفف، قطن).

(٦) قال ابن منظور: "وقُطْنَةُ: لقبُ رجلٍ، وهو ثابتُ قُطْنَةَ العَتَكيّ، والأسماء المعارف تضاف إلى ألقابها، وتكون الألقاب معارف، وتتعرف بها الأسماء، كما قيل: قيسُ قُفَّةَ، وزيدُ بَطَّةَ، وسعيدُ كُرْزٍ..." انظر اللسان (قطن) ومثله القاموس.

وأمّا المُرْتَجَلُ: فهو الموضوعُ أوّلاً علماً من غيرِ نقلٍ ولا اشتقاقٍ على بنيةٍ مقيسةٍ، نحو: مَحْبَبٍ[1]، ومَكْوَزَةَ[1]، وغَطَفانَ[1]، وحِذْرِجانَ[2].

• قالَ أبو عليٍّ: وهذه الأسماءُ المُعْرَبَةُ على ضربينِ: مُنْصَرِفٍ وغيرِ مُنْصَرِفٍ، فالمُنْصَرِفُ: ما دخلَه الجَرُّ والتنوينُ[3]، وغيرُ المُنْصَرِفِ: ما كانَ ثانياً من جهتينِ. إلى آخرِه.

قالَ الشيخُ رحمه اللهُ: الأسماءُ على ثلاثةِ أَضْرُبٍ:

أَمْكَنُ: وهو المُنْصَرِفُ[4]، وبُنِيَ على أفعلَ لأنَّ المُنْصَرِفَ أَتَمُّ تَمَكُّناً من غيرِ المُنْصَرِفِ.

والمُتَمَكِّنُ: هو الاسمُ المُعْرَبُ مُطْلَقاً، فهما على مثالِ: عالِمٍ وأَعْلَم، فكلُّ أَمْكَنَ مُتَمَكِّنٌ / وفيه زيادةٌ، وليسَ كلُّ مُتَمَكِّنٍ أَمْكَنَ لِعَدَمِ [١٤/أ] الزيادةِ، والمُتَمَكِّنُ هو الضَّرْبُ الثاني، فالأَمْكَنُ ما لم يُشْبِهِ الفعلَ من وجهينِ، والمُتَمَكِّنُ أي غيرُ المنصرفِ ما شابَهَ الفعلَ من وجهينِ.

والضَّرْبُ الثالثُ: المبنيُّ، وهو ما شابَهَ الحرفَ.

---

(١) اللسان والقاموس (حبب، كوز، غطف).

(٢) في اللسان (حدرج) «والحِذْرِجانُ، بالكسر: القصير، مثّل به سيبويه، وفسّره السيرافي». وانظر القاموس (حدرج).

(٣) قبلها في الإيضاح ١٣ والمقتصد ١/١١٤ «نحو مررت برجلٍ، وذهبتُ إلى عمروٍ».

(٤) وهو ما دخلته الحركات الثلاث مع التنوين سواء كان دخولها عليه لفظاً أو تقديراً. انظر شرح المفصل ١/٥٧.

فإنْ قيلَ: لِمَ إذا شابَهَ الاسمُ الفعلَ لا يُبنى، وإذا شابَهَ الحرفَ بُنيَ؟ قيلَ: الاسمُ والفعلُ جميعاً يشتركانِ في الإخبارِ بهما، ويشتبهانِ في أحكامٍ أُخَرَ، وإذا اشتبها لم يَكُنْ خروجُ أحدِهما إلى حكمِ الآخرِ رافعاً حُكْمَهُ الأصليَّ، لاسيَّما والاسمُ المُشْبِهُ للفعلِ أصلٌ للفعلِ والحرفِ، فلم يَكُنْ شَبَهُهُ بما يُشارِكُهُ في بعضِ حقيقتِه وأحكامِه مُبْطِلاً أصالتَهُ، وأمَّا مُشابَهَتُهُ للحرفِ فَمُبْطِلَةٌ ما يَسْتَحِقُّهُ من الإعرابِ لِبُعْدِ الحرفِ من الاسمِ، وسَنُبَيِّنُ ذلكَ في البناءِ[1] إنْ شاءَ اللهُ.

وبعدُ، فإنَّه يتعلَّقُ بتفسيرِ هذا الفصلِ معنى الصَّرْفِ، ومعنى كونِ غيرِ المُنْصَرِفِ ثانياً من جهتينِ، وعِلَّةُ جعلِ غيرِ المُنْصَرِفِ في موضعِ الجرِّ مفتوحاً.

أمَّا الصَّرْفُ فهو منقولٌ من صريفِ نابِ البعيرِ وصريفِ البَكَرَةِ، وهو صوتٌ ضعيفٌ، وحقيقتُهُ عندَ النحويينَ: التنوينُ[2]، لأنَّه صوتٌ يلحقُ

---

(1) يريد: باب البناء ١٠٢.

(2) رجحه ابن يعيش والسيوطي. انظر شرح المفصل ١/٥٨، والهمع ١/٢٤.

فإنْ قيلَ: لِمَ إذا شابَهَ الاسمُ الفعلَ لا يُبنى، وإذا شابَهَ الحرفَ بُنِيَ؟ قيلَ: الاسمُ والفعلُ جميعاً يشتركانِ في الإخبارِ بهما، ويشتبهانِ في أحكامٍ أُخَرَ، وإذا اشتبها لم يَكُنْ خروجُ أحدِهما إلى حكمِ الآخرِ رافعاً حُكْمَهُ الأصليَّ، لاسيَّما والاسمُ المُشْبِهُ للفعلِ أصلٌ للفعلِ والحرفِ، فلم يَكُنْ شَبَهُهُ بما يُشارِكُهُ في بعضِ حقيقتِهِ وأحكامِهِ مُبْطِلاً أصالتَهُ، وأمّا مُشابهتُهُ للحرفِ فَمُبْطِلَةٌ ما يَسْتَحِقُّهُ من الإعرابِ لِبُعْدِ الحرفِ من الاسمِ، وسنُبَيِّنُ ذلكَ في البناءِ[1] إنْ شاءَ اللهُ.

وبعدُ، فإنَّه يتعلَّقُ بتفسيرِ هذا الفصلِ معنى الصَّرْفِ، ومعنى كونِ غيرِ المُنْصَرِفِ ثانياً من جهتينِ، وعِلَّةُ جعلِ غيرِ المُنْصَرِفِ في موضعِ الجرِّ مفتوحاً.

أمّا الصَّرْفُ فهو منقولٌ من صريفِ نابِ البعيرِ وصريفِ البكرةِ، وهو صوتٌ ضعيفٌ، وحقيقتُهُ عندَ النحويينَ: التنوينُ[2]، لأنَّه صوتٌ يلحقُ

---

[1] يريد: باب البناء ص ١٠.

[2] رجحه ابن يعيش والسيوطي. انظر شرح المفصل ١/٥٨، والهمع ١/٢٤.

آخرَ الاسمِ دلالةً على تمكُّنِه. وقالَ بعضهم[1]: الصَّرْفُ هو الجرُّ والتنوينُ.

واحتجَّ الأوَّلونَ من ثلاثةِ أوجهٍ: أحدُها: أنَّه مُطابِقٌ للوضعِ اللغويِّ، فإنَّهم سمَّوا الصَّوْتَ صَرْفاً، ولم يُسمُّوا الحركةَ صَرْفاً. والثاني: أنَّ ما لا ينصرِفُ في الإضافةِ ومع الألفِ واللامِ يُكسَرُ ولا يُسمَّى منصَرِفاً. والثالثُ: أنَّ الشاعرَ إذا اضطرَّ إلى التنوينِ نوَّنَ وجرَّ، وضرورتُه تدعو إلى التنوينِ وحدَه، فلمَّا جرَّ من غيرِ ضرورةٍ دلَّ أنَّ ذلكَ سقَطَ في حالِ الاختيارِ تَبَعاً، فلمَّا عادَ الأصلُ عادَ إلى حقِّه.

واحتجَّ الآخرونَ بأنَّ الصَّرْفَ من تصريفِ الشيءِ، وهو تقليبُه، وزيادةُ الحركةِ تقليبٌ. والجوابُ أنَّ الصَّرْفَ من صَرَفْتُ لا من صَرَّفْتُ، ثُمَّ قد بيَّنَّا أنَّ له اشتقاقاً آخرَ هو به أولى.

وأمَّا قولُه «ما كانَ ثانياً من جهتَيْنِ»[2] فمعناه إذا اجتمعَ في الاسمِ صفتانِ

---

(1) منهم المبرد في المقتضب ٣/٣٠٩، والزجاجي في الجمل ٢١٨. ونقل السيوطي عن أبي حيان أن هذا الخلاف لا طائل تحته، وأن حكم ما لا ينصرف أنه لا ينون ولا يجر بالفتحة، وعدّ الثاني هو المختار. وعزاه إلى السيرافي والزجاج والزجاجي. انظر الهمع ١/٢٤.

(2) الإيضاح ١٣، والمقتصد ١/١١٢.

فرعيتان أَشْبَهَ بهما الفعلَ في كونِه فرعاً، إذْ كانَ الفعلُ مُشْتَقّاً من

المصدرِ، والمُشْتَقُّ فرعٌ على المُشْتَقِّ منه، ومسبوقٌ به، والصفةُ الفرعيةُ

في الاسمِ هي المسبوقةُ بغيرها، كالتعريفِ فإنه مسبوقٌ بالتنكيرِ، والتأنيثُ

مسبوقٌ بالتذكيرِ، وهكذا بقيةُ العللِ المانعةِ من الصرف/ فعُمَرُ فيه التعريفُ والعَدْلُ، [١٤/ب]

وأحمدُ فيه التعريفُ ووزنُ الفعلِ، وأحْسَنُ فيه الوصفُ ووزنُ الفعلِ،

وإبراهيمُ فيه التعريفُ والعُجْمَةُ. وأحكامُ ما لا ينصرفُ بعِلَلِها تُبَيَّنُ في بابِه[1]

إنْ شاءَ اللهُ.

وأمّا قولُه «ما دخلَه الجرُّ مع التنوينِ»[2] فيَدُلُّ على أنَّ الجرَّ تَبَعٌ للتنوينِ

في الإسقاطِ، لأنَّ لفظةَ «مع» تقتضي ذلكَ

وقولُه «وكان في موضعِ الجرِّ مفتوحاً»[3]، معناه أنَّ غيرَ المُنْصَرِفِ إذا

دخلَه الجرُّ قُبِلَت حركتُه الفتحةَ . . . . من أنْ[4]

---

(١) انظر باب ما لا ينصرف ٢٠٢/ب.

(٢) الإيضاح ١٣، والمقتصد ١١٣/١. وهي عبارة الكتاب ١/١ (بولاق ٦/١).

(٣) الإيضاح ١٣، والمقتصد ١١٣/١.

(٤) أفسدت الرطوبة رسم الأصل. ولعل تمام لفظه «نائبةً عن الكسرة. وهذا أولى»

يُقال: وكان في موضع الجرّ منصوباً[1]، لأنَّ المنصوبَ هو الذي يدخله عاملُ

النصبِ، والفتحةُ من علاماتِ النصبِ، وله علاماتٌ أُخَرُ، فمنها الكسرةُ

ومنها الياءُ، وكذلكَ الجرُّ له علاماتٌ. وقالَ قومٌ[2]: المنصوبُ هنا أولى

لأنَّ الفتحةَ من ألقابِ البناءِ[3]، وليسَ الأمرُ كما زعموا[4]، لِمَا ذكرنا من أنَّ

المنصوبَ ما دخله عاملُ النصبِ لا ما كانَ مفتوحاً لا محالةَ، ولذلكَ

قلنا في نصبِ تاءِ جمعِ المؤنثِ: مكسورةٌ، ولم نقل: مجرورةٌ.

- قالَ أبو عليٍّ رحمه اللهُ: فإذا دخلتِ الألفُ واللامُ على ما لا ينصرفُ

أو أُضيفَ انجرَّ، نحو: مررتُ بالأحمرِ[5]، إلى آخر الفصلِ.

قالَ الشيخُ رحمه اللهُ: قد ذكرنا أنَّ حقيقةَ الصَّرفِ التنوينُ، وأنه سقطَ لمشابهةِ الاسمِ الفعلَ، إلَّا أنَّ الجرَّ سقطَ تبعاً لسقوطِ التنوينِ، إذْ كانَ الفعلُ لا يُنوَّنُ ولا يُجَرُّ، فالاسمُ المشابهُ له كذلكَ، فإذا

أُضيفَ أو كانَ فيه الألفُ واللامُ امتنعَ تنوينُه بِسَبَبِهما، لا لِمُشابَهَةِ

---

(1) مذهب أبي الحسن وأبي العباس أن غير المنصرف مبني في حال فتحه إذا دخله الجار. والمحققون على خلاف ذلك، وهو رأي سيبويه. انظر شرح المفصل ١/٥٨.

(2) منهم الجرجاني في المقتصد ١/١١٥-١١٦.

(3) كذا في الأصل. واستخدام «الفتح» أدق لما حكاه الجرجاني في المقتصد.

(4) سبقه إلى ردّ هذا الاعتراض الجرجانيُّ في المقتصد ١/١١٦.

(5) الإيضاح ١٣، والمقتصد ١/١١٣.

الفعلِ، فعندَ ذلكَ يظهرُ الجرُّ، لأنَّ الذي تَبِعَهُ في السقوطِ غيرُ موجودٍ

ولذلك قالَ «فأُمِنَ فيه التنوينُ»[1]. يعني أنَّ الاسمَ الذي لا ينصرفُ يجوزُ للشاعرِ

أنْ يصرفَهُ، ويراجعَ الأصلَ، ولا يجوزُ له تنوينُ المضافِ ولا المُعرَّفِ بالألفِ

واللامِ.

• قالَ أبو عليٍّ رحمه اللهُ: والفعلُ المضارعُ ما كانَ في أوّلِهِ زيادةٌ من

الزياداتِ الأربعِ[2]. إلى آخرِ البابِ.

قالَ الشيخُ رحمه اللهُ: الكلامُ على هذا الفصلِ ينحصِرُ في فصولٍ:

الأوّلُ: تسميتُهُ مُضارِعاً، وبيانُهُ أنَّ المُضارَعةَ هي المشابهةُ، يُقالُ:

هذا يُضارِعُ هذا: أي يُشابِهُهُ ويُشاكِلُه، ومنه قيلَ: الضَّرعانِ، لاشتباهِهِما.

الفصلُ الثاني: في الوجوهِ التي شابَهَ الفعلُ فيها الاسمَ، وهي ثلاثةٌ[3]:

أحدُها: / أنَّ «يفعلُ» وأخواتِه إذا أُطلِقَ صلحَ للحالِ والاستقبالِ على [١٥/أ]

---

(١) لفظ أبي علي «لأن هذا موضع قد أُمِنَ فيه التنوين». انظر الإيضاح ١٢، والمقتصد ١/١١٣.

(٢) العبارة في الإيضاح ١٣ والمقتصد ١/١١٧ «والألفاظ المضارعة ما لحقت أوائلها زيادة من هذه الزيادات الأربع».

(٣) الأول والثاني منها في الكتاب ١/١٤ (بولاق ١/٣). والوجوه الثلاثة في المقتصد ١/١١٨-١٢٠، وشرح المفصل ٧/٦، وشرح الكافية ٢/٢٢٧.

البدل، ثمّ يزولُ هذا الاحتمالُ بالحروفِ بالسينِ وسوفَ، فهو في ذلك:

كرجلٍ، يصلحُ لزيدٍ وعمروٍ وغيرِهما، ثمّ يزولُ هذا الشّياعُ بالألفِ واللامِ،

ويصيرُ لواحدٍ، فلا فرقَ في الاحتمالِ وزوالِه بالحرفِ بين قولِك: زيدٌ يصلّي في

احتمالِ الزمانينِ، ثمّ قَصْرِه بالحرفِ على أحدِهما، وبينَ قولِك: رجلٌ . . .

. . . [1] أكثرُ، وذا فضلٌ في بابِ الشّياعِ.

والوجهُ الثاني: أنّ هذا الفعلَ تدخلُ عليه لامُ الابتداءِ في خبرِ إنّ

كقولِك: إنّ زيداً ليصلّي. وموضعُ هذه اللامِ الابتداءُ، ثم تزحلقت إلى الخبرِ

لِما نذكرُه في باب إنّ [2]. ولولا قوّةُ المشابهةِ بينهما لم تدخلْ عليه تلك اللامُ،

ولهذا لم تدخلْ هذه اللامُ على الماضي ولا على الأمرِ لمّا لم يُضارِعا الاسمَ.

فأمّا قولُ امرئِ القيسِ [3]:

١٨- حلفتُ لها باللهِ حَلْفَةَ فاجرٍ لَنَاموا فما إنْ مِنْ حديثٍ ولا صالي

فليست هذه اللامُ لامَ الابتداءِ بل جوابَ القسمِ.

---

(١) أفسدت الرطوبة رسم نحو أربع كلمات، فتعذرت قراءتها.

(٢) باب إنّ وأنّ في ٨٧/أ.

(٣) الشاهد في ديوانه ٣٢، وسيتكرر في ١٧٧/ب و٢٢٨/أ. وهو منسوب له في الأصول ٢٤٢/١، ومعاني الحروف ٥٤، وسر الصناعة ٣٧٤/١، ٣٩٣ (ط. هنداوي)، والمدخل ٣٩٩، ٥١٤ (٢٠٨، ٥١٨)، واللسان (حلف)، والدرر ٩٦/١، وشرح شواهد المغني ٣٤١/١، ٤٩٤ (٢٧٨)، والخزانة ٧١/١٠ (٨١٥) (بولاق ٢٢١/٤)، وشرح أبيات المغني ٢٩٦/٢، ١٠٢/٤ (٢٨٧). وجاء غفلاً من النسبة في: المقتضب ١١٩/١ (١٦)، والتبيين ٢٨١، وشرح المفصل ٢٠/٩، ٩٧، والمقرب ٢٠٥/١، والارتشاف ١٠٨/٢ (٢٨٣)، والمغني ٢٢٩، ٨٣٤ (٣١٥، ١٠٧٩)، والهمع ١٢٤/١، ٤٢/٢.

والوجهُ الثالثُ: أنَّ الفعلَ على زِنَةِ اسمِ الفاعلِ في عِدَّةِ الحروفِ والحركاتِ والسكونِ غالباً، فيضرِبُ على وزنِ ضاربٍ، ويُكرِمُ على وزنِ مُكرِمٍ، وللشَّبَهِ اللفظيِّ حظٌّ واعتبارٌ في هذا العلمِ، ولمَّا شابَهَ الفعلُ الاسمَ جُعِلَ له حُكْمُه في الإعرابِ. فإنْ قيلَ: أحكامُ الأسماءِ كثيرةٌ، فلِمَ جُعِلَ له هذا الحكمُ دونَ غيرِه؟ قيلَ: للأسماءِ أحكامٌ تتعلَّقُ بمعانٍ لا تصِحُّ في الأفعالِ، كالتعريفِ والفاعليَّةِ والمفعوليَّةِ وغيرِها، والإعرابُ ليسَ كذلكَ، فلم يَكُنْ جَعْلُهُ في الفعلِ مُغَيِّراً معناه.

الفصلُ الثالثُ: في حاجةِ الفعلِ المضارعِ إلى الزيادةِ، وذلك أنَّ نقلَ الفعلِ الماضي إلى المضارعِ نقلٌ له من معنًى إلى معنًى آخرَ، فلا بُدَّ من زيادةٍ تدُلُّ على المعنى المنقولِ إليه، والحركةُ لا سبيلَ إليها، لأنَّ الماضي مُستوعِبُ الحركاتِ، فيتعَيَّنُ أنْ تكونَ الزيادةُ حرفاً. وقيلَ: الماضي تدُلُّ ضمائرُ الفاعلينَ

المتصلة بآخره على المعاني نحو: ضربْتُ وضربْنا وضربْتَ وضربَ، فلمّا

كانَ الفعلُ الدالُّ على الحالِ والاستقبالِ مخالفاً للماضي، جُعِلَتِ الزياداتُ في

أوّلِه بحَسَبِ تلكَ المعاني، فالهمزةُ في أَضْرِبُ كالتاءِ في ضربتُ، والنونُ في

نضربُ كَنا في ضَرَبْنا، وكذا باقي الصيغِ.

الفصلُ الرابعُ: /لِمَ كانت حروفُ المعاني أربعةً؟ وعِلَّةُ ذلكَ أنَّ [١٥/ب]

الفعلَ خبرٌ لمُخْبَرٍ عنه، والمخبَرُ عنه هنا أربعةٌ: وهو المتكلِّمُ وحدَه، أو هو ومَنْ

معه، أو مخاطبٌ مذكَّرٌ، أو مؤنثٌ غائبٌ، أو مذكَّرٌ غائبٌ. فإنْ قيلَ: فقد

بَقِيَ قسمٌ آخَرُ وهو المؤنثُ الحاضرُ، نحو: أنتِ تقومينَ، قيلَ: قد حصلَتِ

الدلالةُ على ذلكَ بالياءِ التي هي ضميرٌ، ولم يُمكِنْ أنْ يظهرَ في بقيةِ الأمثلةِ

ضميرٌ يدُلُّ على المعنى.

الفصلُ الخامسُ: لِمَ اختيرت هذه الأربعةُ دونَ غيرِها؟ قيلَ:

أولى ما زيدَ حروفُ المدِّ واللّينِ، لِمَا يُذكَرُ في التصريفِ[1]، وهي الألفُ[2] والواوُ[3] والياءُ[4]، واحتيجَ إلى رابعٍ لِمَا ذكرنا فزيدت النونُ[5] لشبهها بالواوِ في الغنّةِ[6]، إلّا أنّ الألفَ لم تُزَدْ أولاً لاستحالةِ الابتداءِ بالساكنِ، فجُعِلَت الهمزةُ بدلاً عنها[7]، والواوُ لم تُزَدْ أولاً لِثِقَلِها، ولأنّ فاءَ الفعلِ قد تكونُ واواً مثل: وَعَدَ، فلو زيدت الواوُ للمضارعةِ لجازَ أنْ تدخلَ عليها واوُ العطفِ، فتتوالى ثلاثُ واواتٍ، وذلك مُستثقَلٌ مُستنكَرٌ، فجُعِلَت التاءُ بدلاً عن الواوِ.

---

(١) يريد كتاب التصريف في الجزء الثاني من المصباح في شرح الإيضاح وشرح التكملة ويبدأ في ٢٦٤/ب ويستمر حتى نهاية الكتاب.

(٢) شرح التكملة، باب زيادة الألف ٢٧٥/ب-٢٧٧/أ. وانظر سر الصناعة ٢/٦٦٧.

(٣) شرح التكملة، باب زيادة الواو ٢٧٨/ب-٢٨٠/أ. وانظر سر الصناعة ٢/٥٩٤.

(٤) شرح التكملة، باب زيادة الياء ٢٧٧/أ-٢٧٨/ب. وانظر سر الصناعة ٢/٧٦٧.

(٥) شرح التكملة، باب زيادة النون ٢٨٣/ب-٢٨٥/ب. وانظر سر الصناعة ٢/٤٣٨.

(٦) قال المؤلف في زيادة النون «النون من حروف الزيادة، لأن فيها شَبَهاً بالواو للغنة التي فيها». انظر شرح التكملة ٢٨٣/ب.

(٧) شرح التكملة، باب زيادة الهمزة ٢٧٢/ب-٢٧٥/ب.

الفصل السادس: في علّة اختصاص كلّ حرفٍ منها بما خُصّ به،

وقد قال بعض المحقّقين[1]: ذلك لا يعلَّل، لأنّه من وضع اللغة، وليس بين الألفاظ والمعاني مناسبة. وقد علّله آخرون[2] فقالوا: الهمزة أول الحروف مخرجاً، فخُصّت[3] بالمتكلّم لصدور الكلام عنه أولاً؛ والنون للجماعة

---

(١) لم أقف فيما رجعت إليه من مصادر على مَنْ نصّ صراحة على أنها لا تعلل، ولعله استنتاج منه اعتمد فيه على إيراد بعضهم زوائد المضارعة غفلاً من التعليل.

(٢) منهم سيبويه والمبرد وابن السراج وابن يعيش والرضي والسيوطي. وهؤلاء اكتفوا بالنص على أن الهمزة للمتكلم مفرداً، والنون له جمعاً أو مفرداً معظّماً نفسه، والتاء للمخاطب مطلقاً، والياء للغائب مطلقاً. انظر: الكتاب ١/ ١٣ (بولاق ١/ ٣)، والمقتضب ٢/ ١، ١٣١، والأصول ١/ ٣٩، وشرح المفصل ٧/ ٦، وشرح الكافية ٢/ ٢٢٧، والهمع ١/ ٧.

(٣) انظر تحديد ابن سينا لمخرج الهمزة في رسالة أسباب حدوث الحروف ٧٢.

لأنّها ذاتُ مخرجين[1]، فتخرجُ من الخيشومِ إذا سكنت، ومن طرفِ اللسانِ إذا تحرّكت، وذلكَ يدلُّ على قوّتِها، فجُعِلَتْ دليلاً على الكثرةِ أو التعظيمِ في نحوِ ﴿نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ﴾[2] والتاءُ للخطابِ، لدلالتِها عليه في ضَرَبْتَ، وللتأنيثِ، لدلالتِها عليه في ضَرَبَتْ، والياءُ للغائبِ، لأنَّها خفيّةٌ تناسبُ حالَه.

قولُه «فمضارعتُها الأسماءَ[3] أوجبَتْ لها جملةَ إعرابِها» هذا تسامحٌ في العبارةِ، وليسَ بالتحقيقِ، وذلكَ أنَّ جملةَ الإعرابِ الذي هو الرفعُ والنصبُ والجزمُ، لو وجبَتْ بالمضارعةِ لم يَكُنْ كلُّ واحدٍ منها واجباً بعاملٍ آخرَ، لأنَّ العلّةَ إذا أوجبتْ جملةً أوجبَتْ آحادَها، وإنّما غرضُه أنَّ المضارعةَ صيّرَتْ هذا الفعلَ مُسْتَعِدّاً وقابلاً للإعرابِ إذا وُجِدَ مُوْجِبُه، ويدلُّكَ على ذلكَ قولُه «فالمعنى الذي رُفِعَتْ به غيرُ المعنى الذي أُعْرِبَتْ به»[4] / [١٦/أ]

---

(1) انظر تحديد ابن سينا المخرج النون في رسالة أسباب حدوث الحروف ٨٣.

(2) سورة يوسف ١٢/ ٣ وتمامها ﴿أَحْسَنَ الْقَصَصِ﴾ ووردت في سورة الكهف ١٨/ ١٣ وتمامها ﴿نَبَأَهُم بِالْحَقِّ﴾.

(3) في الإيضاح ١٤ والمقتصد ١/ ١٢٠ «الأسماء».

(4) الإيضاح ١٤، والمقتصد ١/ ١٢٠.

وقولُه «فالرفعُ فيها لوقوعِها موقعَ الأسماءِ»[1] يُشيرُ إلى مذهبِ البصريين

وقد خالفهم الكوفيونَ في ذلكَ[2]، فقال الفراءُ[3]: تُرفعُ لسلامتِها من الناصبِ

والجازمِ. وهذا فاسدٌ لوجهين[4]: أحدُهما: أنَّه جعلَ العاملَ عدماً محضاً. والثاني:

أنَّه جعلَ أوّلَ أحوالِ الفعلِ النصبَ والجزمَ، فلمّا عُدِمَ الناصبُ والجازمُ

رُفِعَ، وذا عكسُ الصوابِ، لأنَّ أوّلَ أحوالِ الفعلِ الرفعُ إذ كانَ يَسْتَقِلُّ بنفسِه.

وقالَ الكسائيُّ[5]: ترتفع بحروفِ المضارعةِ[6]، وهذا فاسدٌ لوجهين[7]:

أحدُهما: أنَّ هذه الحروفَ صارت من نفسِ الفعلِ، وبعضُ الشيءِ لا يعملُ فيه.

والثاني: أنَّ هذه الحروفَ موجودةٌ مع الناصبِ والجازمِ، وليست بعاملةٍ.

---

(1) لفظ أبي علي «فأما الرفعُ فيها خاصة فلوقوعها موقع الاسم خاصة». انظر الإيضاح ١٤، والمقتصد ١/١٢٠.

(2) اختلافهم في رفع الفعل المضارع، وما احتجوا به، والإجابة عنه، في الإنصاف ٢/٥٥٠-٥٥٥ (م ٧٤).

(3) يحيى بن زياد، أعلم الكوفيين بالنحو بعد الكسائي، أخذ عنه وعن يونس، أشهر كتبه معاني القرآن، توفي سنة ٢٠٧ هـ. ترجمته في: طبقات النحويين واللغويين ١٣١-١٣٣ (٦٠)، والفهرست ٩٨-١٠٠، وإشارة التعيين ٣٧٩ (٢٢٨)، والبلغة ٢٣٨ (٤٠٢)، والبغية ٢/٣٣٣ (٢١١٥).

(4) عدّه ابن الأنباري مذهب الأكثرين. انظر الإنصاف ٢/٥٥١.

(5) علي بن حمزة، إمام الكوفيين في النحو واللغة، وأحد القراء السبعة المشهورين. لقي الخليل، وأدّب ولد الرشيد، وصنّف عدة كتب. توفي سنة ١٨٩ هـ على خلاف في ذلك. ترجمته في: طبقات النحويين ١٢٧-١٣٠ (٥٩)، والفهرست ٩٧-٩٨، وإشارة التعيين ٢١٧ (١٣١)، والبلغة ١٥٢-١٥٣ (٢٣٧)، والبغية ٢/١٦٢-١٦٤ (١٧٠١).

(6) أو بالزائد في أول المضارع.

(7) ذكرهما ابن الأنباري في الإنصاف ٢/٥٥٣. وزاد عليهما ثالثاً.

ووجهُ قولِ البصريينَ: أنَّ الاسمَ هوالأصلُ، فإذا وقعَ موقعَهُ اكتسبَ بذلكَ قُوَّةً شابَهَ بها المبتدأَ، فكانَ عاملُه معنوياً. والمرادُ من وُقُوعِهِ موقعَ الاسمِ أنَّكَ لو وضعتَ موضِعَه اسماً مُشتقاً منه لفظةً، وسواءٌ كانَ موضِعُه رفعاً أو نصباً أو جراً.[1]

فإنْ قيلَ: فقولُكَ: سوفَ يقومُ زيدٌ، مرفوعٌ، ولا يقومُ اسمٌ فاعلٍ مقامَه؟ قيلَ: ليسَ كذلكَ، لأنَّ سوفَ لم تُغَيِّرْ معنى الاسمِ الذي هو قائمٌ، بل خصَّصتْه بزمانٍ.

فإنْ قيلَ: فأنتَ تقولُ: كادَ زيدٌ يقومُ. فترفعُ، ولا يقعُ موقعَه قائمٌ؟ قيلَ: كانَ الأصلُ أنْ يكونَ كذلكَ[2] ولكنْ خُصَّ بالفعلِ ليدُلَّ على المقاربةِ.

---

(1) للبصريين حُجّةٌ أُخرى ذكرها ابن الأنباري في الإنصاف ٢/٥٥٢.

(2) قال ابن الأنباري "ولذلك ردّه الشاعر إلى الأصل لضرورة الشعر في قوله:
فأُبْتُ إلى فَهْمٍ وما كِدْتُ آئِباً   وكَمْ مِثْلِها فارَقْتُها وهي تَصْفِرُ"
انظر الإنصاف ٢/٥٥٤.

قالَ أبو عليٍّ رحمه اللهُ :

بابُ البناءِ

البناءُ خلافُ الإعرابِ ، وهو أن لا يختلفَ الآخِرُ لاختلافِ العاملِ.[1]

قالَ الشيخُ رحمه اللهُ : الكلامُ في البناءِ ينحصرُ في فصولٍ :

الأوّلُ : في حَدِّهِ ، وقد ذكرَ أبو عليٍّ حَدَّه ، وهو قولُه «هو ألّا يختلفَ آخِرُ الكلمةِ لاختلافِ العاملِ» ، وهذا عندي يَخُصُّ بعضَ المبنيّاتِ ، وهو ما يَصِحُّ دخولُ العاملِ عليه ، لأنَّه جعلَ قولَه «لاختلافِ العاملِ» فصلاً يُميِّزُ به الجنسَ[2] الذي قبلَه ، ولا فَصْلَ في المبنيِّ ، وإنَّما يحتاجُ إلى هذا الفصلِ في حَدِّ الإعرابِ ، على ما مَرَّ في موضعِه.

فإنْ قيلَ : احترزَ بذلكَ من حركةِ التقاءِ الساكنين ، فإنّه يختلفُ كقولِكَ : مِنَ الرَّجُلِ ، ومِنِ ابْنِكَ . فقد اختلفَ / ولكنْ لا لاختلافِ العاملِ . [١٦/ب]

(١) الإيضاح ١٥ ، وفي نسخة الظاهرية ٤/أ و المقتصد ١/١٢٥ «باختلاف العامل».

(٢) صححها الناسخ في المتن . وفي الهامش تحت هاء «وحده الذي قبله».

قيلَ: غايةُ ما في هذا أَنْ يدخُلَ في الحَدِّ ما تختلِفُ حركتُه لا لاختلافِ العامِلِ كما ذكرَ، ولكِنْ لا يتصَوَّرُ ذلكَ في كُلِّ مبنِيٍّ، أَلا ترى أَنَّ ضَرَبَ وبابَه، واضْرِبْ وبابَه، لا يَتَحَرَّكُ بحركاتٍ مختلفةٍ، والحاجةُ داعيةٌ إلى إدخالِ عمومِ المبنيَّاتِ تحتَ الحَدِّ، ويكفي في الحَدِّ قولُه «ما لا يختلِفُ آخِرُه». وهذا عامٌّ، أَلا ترى أَنَّه لو قيلَ: ينتقِضُ هذا الحَدُّ بكذا، لم يَخْلُ ذلكَ النقضُ من أَنْ يكونَ من المبنيَّاتِ، فقد ذكرنا أَنَّه لا يختلِفُ آخِرُه، وإِنْ كانَ من المُعْرَبِ فذلكَ يختلِفُ آخِرُه، وليسَ في الكلامِ سواهما.[1]

الفصلُ الثاني: في وضعِه لغَةً، ومن حَقِّه أَنْ يكونَ مُقَدَّماً. اعلم أَنَّ البناءَ في الأصلِ من بناءِ الحائطِ، وهو وَضْعُهُ[2] على وَضْعٍ يثبُتُ، وبهذا المعنى استُعْمِلَ[3]، لأَنَّ آخِرَ المبنِيِّ لا يتغيَّرُ، حركةً كانَ أو سكوناً، وهذا شأنُ النحويين فيما يصنعونَه من الألفاظِ، وهو أَنْ ينقلوا اللفظَ من وَضْعِه

(1) في الهامش «كلام الشيخ رحمه الله - هنا - فيه خلل ظاهر لمَنْ تأمّله» وهذا حقّ، فالاعتراضُ الذي افترضه المؤلِّف وإجابتُه عنه يلفُّهما الغموض، ومثله قليل.

(2) في الهامش تحت ضاد «رَصْفُه» بالفاء.

(3) قال ابن منظور في اللسان (بني) «سُمِّيَ بناءً من حيثُ كانَ البناءُ لازماً موضعاً لا يزول من مكان إلى غيره، وليس كذلك سائرُ الآلات المنقولة المبتذلة كالخيمة والمظلة...».

إلى ما يُشابِهُهُ كالإعرابِ والصحيحِ والمعتلِّ وغيرِ ذلكَ.

الفصلُ الثالثُ: فما الأصلُ أنْ تُبنى عليه الكلمةُ؟ اعلم أنَّ الأصلَ في ذلكَ السكونُ لوجهينِ: أحدُهما: أنَّ البناءَ ضِدُّ الإعرابِ، فيجبُ أنْ يكونَ حكمُه السكونَ الذي هو ضِدُّ الإعرابِ[1]. الثاني: أنَّ الحركةَ زائدةٌ، والأصلُ ألَّا يُزادَ الشيءُ إلَّا لمعنًى، وحركةُ المبنيِّ لا تدلُّ على معنًى، وما حُرِّكَ من المبنيَّاتِ فلعِلَّةٍ تُخالِفُ الأصلَ.

الفصلُ الرابعُ: في الوجهِ الذي حُرِّكَ له المبنيُّ، وذلكَ من أوجهٍ: أحدُها: تعذُّرُ اجتماعِ الساكنينِ[2]. الثاني: أنْ يكونَ مُشْبِهاً للمُعْرَبِ كالفعلِ الماضي، على ما سيأتي. الثالثُ: أنْ يكونَ بناءُ الكلمةِ عارضاً، فيُحرَّكُ تنبيهاً على أنَّه متمكِّنٌ في الأصلِ، مثل: يا حَكَمُ. في النداءِ. الرابعُ: استحالةُ السكونِ فيه، كالحرفِ المبدوءِ به، كلامِ الجرِّ وكافِه، وما هو في حُكْمِ المبدوءِ به[3].

---

(1) يريد أن السكون الذي هو أصل البناء حكمه أن يكون نقيضاً للحركة التي باختلافها يحصل الإعراب.

(2) كما في: هؤلاءِ وأيْنَ وكَيْفَ.

(3) انظر فضل بيان وتفصيل في المقتصد ١/١٢٦، وشرح المفصل ٣/٨٢-٨٣.

الفصلُ الخامسُ: في المبنيِّ من الكلماتِ. اعلم أنَّ الحروفَ كلَّها مبنيّةٌ، والأفعالُ مبنيّةٌ إلّا المضارعَ، ما لم يَعْرِضْ له ما يردُّه إلى البناءِ، وأمّا الأسماءُ فالأصلُ فيها الإعرابُ لِمَا تقدَّمَ في بابِه[1]، وما بُنِيَ منها فلِشَبَهِه بالحرفِ.

الفصلُ السادسُ: في وُجوهِ شَبَهِ الأسماءِ بالحروفِ، وهي أربعةٌ:

أحدُها: نقصانُ الكلمةِ، مثل: الذي والأسماءِ / المُضْمَرَةِ، فإنَّها [١٧/١أ] لا تُفيدُ بأَنْفُسِها، ألا ترى أنَّ قولَكَ: جاءني الذي، ومررت به، والكافُ في ضربتُكَ، وأنتَ لا تعرفُ صاحبَ الضميرِ، لم يَكُنْ كلامًا، وكانَ كقولكَ: أخذتُ مِنْ، أو وصلتُ إلى، فبانَ أنَّ هذه الأسماءَ تنزَّلَتْ منزلةَ بعضِ الكلمةِ، وبعضُ الكلمةِ لا يُعْرَبُ، لِمَا تقدَّم من أنَّ الإعرابَ دليلُ المعنى العارضِ، فحقُّه أنْ يكونَ بَعْدَ الدلالةِ على المعنى اللازمِ، والمعنى اللازمُ لا تدلُّ عليه إلَّا الكلمةُ بأَسْرِها.

---

[1] انظر الشرح ٨٤.

الوجهُ الثاني : أن تتضمَّنَ الكلمةُ معنى الحرفِ ، كأَيْنَ وكَيْفَ ومتى . فإنّها تتضمَّنُ معنى همزةِ الاستفهامِ ، وكَمَنْ وما في الشرطِ ، لِتضمُّنِهما معنى إنْ .

والثالثُ : أنْ يقعَ المُعْرَبُ موقعَ المبنيِّ ، كالمنادى المفردِ ، نحو : يا زيدُ ، فإنّه يقعُ موقعَ المُضْمَرِ ، إذْ أصلُه : يا أنتَ ، لأنّه مخاطبٌ .

الرابعُ : خروجُ المعربِ عن نظائرِهِ ، كبناءِ المضافِ إلى ياءِ المتكلِّمِ ، فإنَّ حركةَ آخرِ الاسمِ هنا صارت تابعةً للمضافِ إليه ، ولا يُوجدُ ذلك في غيرِ هذا المضافِ ، وكذلكَ بناءُ أيّهم الموصولةِ إذا حُذِفَ العائدُ إليها في قولِ سيبويه[1] ، كقولِه تعالى : ﴿أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا﴾[2] وكذلكَ بناءُ صَهْ ومَهْ وبابِهما ، لوقوعِهما موقعَ الأمرِ .

الفصلُ السابعُ : فيما يُسألُ عنه في المبنيِّ . إذا وجدتَ الحرفَ أو الفعلَ

---

(1) الكتاب ٢ / ٣٩٨ (بولاق ١ / ٣٩٦) .

(2) سورة مريم ١٩ / ٦٩ وقبلها ﴿ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ﴾ .

مبنياً على سكونٍ، ولا سؤالَ فيه، لأنه خارجٌ على أصله، وإن وجدتَهما

متحركَين فاسألْ عن أمرين: لِمَ حُرِّكَ؟ ولِمَ كانتِ الحركةُ فتحةً دونَ

غيرِها؟ وإنْ كانَ الاسمُ مبنياً على السكونِ ففيه سؤالٌ واحدٌ، وهو

لِمَ بُنِيَ؟ ولا يُسألُ عن السكونِ، لأنَّه الأصلُ؛ وإنْ كانَ مبنياً على حركةٍ

ففيه ثلاثةُ أسئلةٍ: لِمَ بُنِيَ؟ ولِمَ حُرِّكَ؟ ولِمَ حُرِّكَ بكذا دونَ كذا؟

فإذا تقرَّرتْ هذه الفصولُ بُنِيَ عليها شرحُ ما نحنُ بسبيلِه من كلامِه.

• قالَ أبو عليٍّ رحمه اللهُ: البناءُ لا يخلو من أنْ يكونَ على حركةٍ أو سكونٍ.[1]

قالَ الشيخُ رحمه اللهُ: قد ذكرنا أنَّ الأصلَ هنا السكونُ، وبه بدأ

أبو عليٍّ، وإنَّما يُحرَّكُ لعلَّةٍ، وانقسامُه إلى هذينِ ضروريٌّ، وليسَ من

سبيلِ شيءٍ أنْ بُنِيَ على الحرفِ كما أُعربَ بعضُ ما أُعربَ بالحرفِ، وعِلَّةُ

ذلك أنَّ حقَّ البناءِ السكونُ، وإنَّما يُعدلُ عنه لتعذُّرِه، أو لشَبَهِ المبنيِّ

---

(1) في الإيضاح ٤٥، والمقتصد ١٠٥/١: «ولا يخلو البناءُ من أن يكونَ على سكونٍ أو على حركةٍ».

بالمعربِ على ما تقدَّمَ، وهذه الضرورةُ تندفعُ بالحركةِ، وهي أيسرُ من الحرفِ

لأنَّ الإعرابَ بالحرفِ كانَ على خلافِ / الأصلِ، ومهما أمكنَ مراعاةُ الأصلِ [١٧/ب]

تعيَّنَ. وكانَ القياسُ أنْ يُبدأَ في هذا الكتابِ كُلِّهِ بالحروفِ، لأنَّها الأصلُ

في البناءِ، وإنَّما بَدَأَ بالأسماءِ لوقوعِ الإشكالِ في بنائها، فَبَدَأَ بالأحوجِ إلى

البيانِ.

فممّا بُنِيَ على السكونِ من الأسماءِ «مَنْ» ولها أربعةُ أقسامٍ:

أحدُها: أنْ تكونَ بمعنى الذي، كقولكَ: جاءني مَنْ تعرفُ. فبُنِيَتْ لنقصانِها.

والثاني: أنْ تكونَ نكرةً تلزمُها الصفةُ، كقولِ الشاعرِ(1):

١٩- رُبَّ مَنْ أَنْضَجْتُ غَيْظاً كَبِدَهُ ... قَدْ تَمَنَّى لِيَ مَوْتاً لَمْ يُطَعْ

فأدخلَ عليها رُبَّ، وهي لا تدخلُ إلّا على نكرةٍ، وأنضجتُ صفةٌ لها، والصفةُ

لازمةٌ لها كلزومِ الصلةِ للموصولِ، فهي ناقصةٌ أيضاً. وقد تكونُ صفتُها جملةً

(1) البيت لسويد بن أبي كاهل اليشكري في المفضليات ١٩٨ والرواية فيها «قلبه». ويروى «صدره» ولم أقف على رواية الأصل «كبده» فيما رجعت إليه. وهو منسوب له في: الأمالي الشجرية ٢/ ١٦٩، وشرح شواهد المغني ٢/ ٧٤٠ (٥٢٣)، والخزانة ٦/ ١٢٣ (٤٣٩)، وشرح أبيات المغني ٥/ ٣٣٤ (٥٣٢). وجاء بلا نسبة في: المقتضب ١/ ٢٢٠ (٥٧)، وشرح المفصل ٤/ ١١، والمغني ٢ ٤٣٢ (٦٠٦)، وشرح الأشموني ١/ ١٧٩ (٩٣)، والتاج (من)، والدرر ١/ ٦٩، ٢/ ١٩، وحاشية الصبان ١/ ١٥٤.

كما مثّلنا، ومفردةً كقولِ الشاعرِ[1]:

٢٠- وَكَفَى بِنَا فَضْلاً عَلَى مَنْ غَيْرِنَا حُبُّ النَّبِيِّ مُحَمَّدٍ إِيَّانَا

أي: على إنسانٍ غيرِنا.

والثالثُ: أنْ تكونَ استفهاماً كقولِكَ: مَنْ جاءَكَ؟ فَبُنِيَتْ لتضمُّنِها معنى الاستفهامِ.

والرابعُ: أنْ تكونَ جزاءً كقولِكَ: مَنْ جاءَكَ فأكْرِمْهُ. فَبُنِيَتْ لتضمُّنِها معنى إنْ الشرطيّةِ.

فإنْ قيلَ: فما الذي أحوجَ إلى تقديرِ هذه الحروفِ؟ قيلَ: المعاني التي ذكرناها زائدةٌ على معنى الاسمِ، والأصلُ في إفادةِ المعاني الحروفُ، ولم تُحرَّكْ لعدمِ الحاجةِ إلى مخالفةِ الأصلِ.

وأمّا «كَمْ» فلها معنيانِ: الاستفهامُ كقولِكَ: كَمْ مالُكَ؟ فبناؤُها

---

(١) نُسب البيت إلى غير ما شاعر. ويروى «نكفى». نسبه البغدادي في الخزانة ١٢٠/٦ (٤٣٨)، وشرح أبيات المغني ٣٧٧/٢ (١٥٧) إلى كعب بن مالك. وهو كذلك في الأمالي الشجرية ١٦٩/٢. ونسب لعبد الله بن رواحة في شرح الجمل لابن هشام اللخمي (نقلاً عن البغدادي). وهو لحسان في الكتاب ١٠٥/٢ (بولاق ٢٦٩/١)، والأزهية ١٠١، والأمالي الشجرية ٣١١/٢. ونسب لبشير بن عبد الرحمن بن كعب بن مالك في اللسان (منن). وجاء غفلاً من النسبة في: المحلى ٦٢ (١٠٢)، والجمل ٣٢٣، وشرح المفصل ١٢/٤، والمقرب ٢٠٣/١، ورصف المباني ١٤٩ (١٨٣)، والجنى الداني ٥٢، والارتشاف ٤٣١/٢ (٥٩٢)، والمغني ١٤٨، ٤٣٢، ٤٣٤ (١٦٨، ٦٠٧، ٦١١)، والهمع ٩٢/١، ١٦٧، وشرح أبيات المغني ٣٣٥/٥، ٥٤١، ٣١/٨، والدرر ٧٠/١، ١٤٥.

لتضمُّنِها معنى حرفِ الاستفهامِ، إذِ التقديرُ: أعشرونَ درهماً مالُكَ أمْ ثلاثونَ؟ الثاني: أنْ تكونَ خبراً كقولِكَ: كم عبدٍ ملكتُ. أي: ذلكَ كثيرٌ. وفي عِلَّةِ بنائِها كلامٌ طويلٌ يليقُ به بابُ «كم»[1] وسنذكرُ إنْ شاءَ اللهُ.

وأمَّا «إذْ» ففي بنائِها وجهانِ:

أحدُها: أنَّها تضمَّنتْ معنى «في» إذ كانت ظرفاً، وحكمُ الظرفِ أنْ يَحْسُنَ إظهارُ «في» معه، ولا يحسُنُ إظهارُها مع «إذْ» فدلَّ أنَّه متضمِّنٌ لها.

والثاني: أنَّ «إذْ» لا يتبيَّنُ معناها إلّا بجملةٍ تضافُ إليها، فهي كالأسماءِ الموصولةِ كقولِكَ: أتيتُكَ إذْ قامَ زيدٌ. ولو قلتَ: إذْ زيدٌ. فقط، لم يَجُزْ.

وممَّا بُنِيَ على السكونِ «قطّ» بمعنى حَسْبُ، وبناؤُها لوقوعِها موقعَ الأمرِ، أي: اكتفِ بذلكَ وانقطِعْ إليه. وكذلكَ: صَهْ ومَهْ وما أَشْبَهَهُما.[2]

وأمَّا فعلُ الأمرِ إذا لم يَكُنْ في أوّلِه حرفُ مضارعةٍ فمبنيٌّ على السكونِ

---

(1) موضعه في ١٤٦ / ب.

(2) صححها الناسخ في المتن. وفي الهامش تحت «خ صح» ما نصه «أَشْبَهَهَا».

نحو: قُمْ واَضْرِبْ. وقالَ الكوفيونَ: هو معربٌ بالجزمِ[1]/ وحجّةُ الأوّلينَ [١٨/أ]

أنّ الأصلَ في الأفعالِ البناءُ، وإنّما أُعربَ المضارعُ لِشَبَهِهِ بالاسمِ، وفعلُ

الأمرِ لا يُشْبِهُهُ، فخرجَ على الأصلِ. واحتجَّ الآخرونَ بأنَّ تقديرَ هذا الفعلِ:

لِتَفْعَلْ، وعليه قراءةُ مَنْ قرأَ: ﴿فبذلِكَ فَلْتَفْرَحُوا﴾[2]. إلّا أنَّ اللامَ الجازمةَ

حُذِفَتْ وبَقِيَ عملُها، كما قالَ الشاعرُ[3]:

٢١- على مِثْلِ أَصْحابِ البَعُوضَةِ فاخْمِشِي ... لَكِ الوَيْلُ حُرَّ الوَجْهِ أَوْ يَبْكِ مَنْ بَكَى

---

(1) تفصيل اختلافهم في بناء فعل الأمر وإعرابه في: الإنصاف ٥٢٤/٢-٥٤٩ (م ٧٢)، والتبيين ١٧٦-١٨٠ (م ١٥)، ومسائل خلافية ١١٤-١١٩ (م ١٥).

(2) سورة يونس ٥٨/١٠. وكرر المؤلّف الاستشهاد بالآية على قراءة التاء في نهاية باب حروف الجزم ٢٢١/ب فقال «فقرئ بالتاء، وهو قليل». وهي قراءة رُوَيْس راوي يعقوب، وهو من العشرة، ونُسبت القراءة إلى عدد غير قليل. قال ابن الأنباري «... في قراءة من قرأ بالتاء من أئمة القراء، وذكروا القراءة أنها قراءة النبي (ص) من طريق أُبَيّ بن كعب. ورُويت هذه القراءة عن عثمان بن عفان وأنس بن مالك والحسن البصري ومحمد بن سيرين وأبي عبد الرحمن السلمي وأبي جعفر يزيد بن القعقاع المدني وأبي رجاء العُطاردي وعاصم الجَحْدَري وأبي التَّيَّاح وقتادة والأعرج وهلال بن يساف والأعمش وعمرو بن فائد وعلقمة بن قيس ويعقوب الحضرمي وغيرهم من القراء». انظر الإنصاف ٥٢٤/٢-٥٢٥. وفيه شواهد عليها من الحديث والشعر. والقراءة في: معاني القرآن ٤٦٩/١، وإعراب القرآن ٢٥٩/٢، ومختصر الشواذ ٥٧، والحجة لابن خالويه ١٥٧، والمبسوط ٢٣٤، والغاية ١٧١، والتذكرة ٤٥١/٢، والكشف ٥٢٠/١، وزاد المسير ٤١/٤، والتبيان ٦٧٨/٢، والبحر المحيط ١٧٢/٥، والمغني ٢٩٧، ٣٠٠، والنشر ٢٨٥/٢.

(3) مُتَمِّم بن نُوَيْرَة. وهو منسوب له في: الكتاب ٩/٣ (بولاق ٤٠٩/١)، ومعاني الأخفش ٢٤٦/١، والمقتضب ١٣٢/٢، والأصول ١٥٧/٢، ١٧٤، والنكت ٦٩٥/١، والأمالي الشجرية ٣٧٥/١، ومعجم البلدان (بعوضة)، واللسان (بعض =

أراد: أوْ ليبكِ. وقال الآخر:[1]

٢٢ - مُحمَّدُ تَفْدِ نَفْسَكَ كُلُّ نَفْسٍ   إذا ما خِفْتَ مِنْ شَيْءٍ تَبالا[2]

أيْ: لِتَفْدِ.

والجوابُ أنَّ دعوى الأصلِ فيما ذكروا خلافُ الأصلِ، لأنَّ الأصلَ أنْ يوضعَ لكلِّ معنًى لفظٌ يَخُصُّهُ، والأمرُ للمُواجَهِ بخلافِ الأمرِ للغائبِ

= لوم)، وشرح شواهد المغني ٢/٥٩٩ (٣٦١)، والخزانة ٩/١٢ (بولاق ٣/٦٢٩)، وشرح أبيات المغني ٤/٣٣٩ (٣٧١). وجاء بلا نسبة في سر الصناعة ١/٣٩١، والإنصاف ٢/٥٣٢ (٣٥٢)، والتبيين ١٧٩، وشرح المفصل ٧/٦٠، ٦٢، والضرائر ١٥٠، والمغني ٢٩٧ (٤٠٩)، وشرح أبياته ٤/٣٣٥. والبعوضة: ماءة معروفة بالبادية.

(١) البيت لا يعرف قائله كما نص عليه المبرد والبغدادي. ونُسب إلى حسان والأعشى، وليس في ديوانيهما. وعزاه ابن هشام في شرح الشذور ٢٧٥ (١٠٠) إلى أبي طالب. وهو بلا نسبة في: الكتاب ٣/٨ (بولاق ١/٤٠٨)، ومعاني الأخفش ١/٢٤٥، والمقتضب ٢/١٣٢، والأصول ٢/١٧٥، وشرح النحاس ٢٦٨ (٥٢٨)، وسر الصناعة ١/٣٩١ (ط. هنداوي)، وكتاب الشعر ١/٥٢، والمخصص ١٧/١٤٧، والنكت ١/٦٩٢، والأمالي الشجرية ١/٣٧٥، والإنصاف ٢/٥٣٠ (٣٥٠)، ٥٤٤، والتبيين ١٧٨، ومسائل خلافية ١١٦، وشرح المفصل ٧/٣٥، ٦٠، ٦٢، ٩/٢٤، والمقرب ١/٢٧٢، والبسيط ١/٢٢٤ (١٤)، ورصف المباني ٢٥٦، والمغني ١٩٧، ٨٤٠ (٤٠٧، ١٠٨٩)، وشرح التصريح ٢/١٩٤، والهمع ٢/٥٥، وشرح شواهد المغني ٢/٥٩٧ (٣٥٩)، والخزانة ٩/١١ (٦٨٠)، ١٠٦ (بولاق ٣/٦٢٩) وشرح أبيات المغني ٤/٣٣٥ (٣٦٩)، ٣٣٩، ٧/٣٥٢.

(٢) التَّبال: الإهلاك. وتَبَلَهُم الدهر: أفناهم.

فكانَ مغنياً للأمرِ بنفسِهِ، وأمرُ الغائبِ مستفادٌ من اللامِ، وثبوتُ

تاءِ الخطابِ في أمرِ المواجَهِ شاذٌّ في الاستعمالِ والقياسِ.

وقولُهم: إنَّ اللامَ حُذفت وبَقيَ عملُها فاسدٌ لوجهينِ[1]:

أحدُهما: أنَّ اللامَ إنَّما تُقدَّرُ في موضعٍ يَصِحُّ ظهورُها فيه. وقولُكَ:

قُمْ واضْرِبْ. لا يَصِحُّ ظهورُ اللامِ فيه، لأنَّ المُصَحِّحَ لذلكَ حرفُ المُضارَعَةِ

وليسَ بموجودٍ، ولا الصيغةُ واحدةٌ.

والثاني: أنَّ الجازمَ أَضْعَفُ من الجارِّ، والجارُّ إذا حُذفَ لا يبقى

عملُه، فالجازمُ أولى، ويدلُّ على أنَّ الأمرَ مبنيٌّ بناءُ ما وقعَ موقعَهُ نحو:

صَهْ ونَزالِ.

وأمَّا البيتانِ فلا حُجَّةَ فيهما. أمَّا الأوَّلُ فيروى «وَلْيَبْكِ»[2]. وأمَّا

الثاني فإنَّه على لفظِ الخبرِ لا الأمرِ، وحذفَ الياءَ لضرورةِ الشعرِ، أي:

---

(1) معناهما فيما نقله البغدادي عن النحاس عن علي بن سليمان عن المبرد سماعاً. انظر: الخزانة ٩/١٢ (بولاق ٣/٦٢٩)، وشرح أبيات المغني ٤/٣٣٥. وانظر المقتضب ٢/١٣٢.

(2) نسبها البغدادي إلى أبي عبيدة في مقاتل الفرسان. انظر شرح أبيات المغني ٤/٣٤٠. ولم يشر إليها العكبري في التبيين ١٨٠، وإنما ردَّ البيت بأن حمله على الخبر لا الأمر.

هلْ لكَ أحدٍ يَغْذِيكَ ، وحذفُ الياءِ أقربُ من حذفِ اللامِ . على أنَّ الأمرَ لو كانَ كما زعموا فليسَ مثلَ مسألتنا ، لأنَّ لفظَ المضارعِ موجودٌ في البيتين وليسَ كذلكَ : قُمْ واضْرِبْ[1] .

وأمّا بناءُ الحرفِ على السكونِ فنحو : هَلْ وبَلْ وقَدْ ، وهو جارٍ على الأصلِ على ما مهّدنا ، ولم يَعْرِضْ فيه ما يُغَيِّرُ الأصلَ .

- قالَ أبو عليٍّ رحمه اللهُ : والبناءُ على الحركةِ ينقسمُ بأقسامِ الحركاتِ[2] إلى آخرِه .

قالَ الشيخُ رحمه اللهُ : لمّا كانَ السكونُ في غايةِ الخِفَّةِ وكانت الفتحةُ قريبةً من السكونِ ، جاءَ البناءُ على السكونِ في الكَلِمِ الثلاثِ ، وجاءَ أيضاً على الفتحِ في الكلماتِ الثلاثِ .

فَمِمّا بُنِيَ على الفتحِ من الأسماءِ « أينَ » ، وهي سؤالٌ عن مكانٍ / [١٠٢/ب]

---

(١) ناقش المبرد مذهب الكوفيين وحججهم في إعراب أمر المواجه دونما تصريح باسمهم . انظر : المقتضب ٢/ ٣ ، ٤ ، ٤٤ ، ١٣١ . وتقدم تريباً توثيق اختلافهم في هذه المسألة .

(٢) لفظ أبي علي « والمبني على الحركة من الكلم ينقسم ... » انظر الإيضاح ٥ ، والمقتصد ١ / ٣٦

وشرطٌ. وعِلّةُ بنائِها تَضَمُّنُها معنى حرفِ الاستفهامِ أو الشرطِ، وإنّما حُرِّكَت لئلّا يجتمعَ ساكنانِ: الياءُ والنونُ، وحُرِّكَت بالفتحِ لثقلِ الكسرةِ والضمةِ مع الياءِ، وكثرةِ الاستعمالِ، ولا يبطُلُ ذلكَ بِجَيْرِ لقلّةِ استعمالِهم لها، فخرجت على الأصلِ.

وأمّا «كَيْفَ» فسؤالٌ عن الحالِ، وبُنِيَتْ على الفتحِ لما ذكرنا في أينَ.

فإنْ قيلَ: فما الدليلُ على أنّ «كيفَ» اسمٌ؟ قيلَ: من وجوهٍ خمسةٍ[1]:

أحدُها: أنّها تدلُّ على معنىً في نفسِها مُجَرَّدٍ عن الزمانِ.

والثاني: دخولُ حرفِ الجرِّ في حكايةِ بعضِ العربِ «على كَيْفَ تبيعُ الأحمرينِ»[2]، وحُكِيَ عن بعضِهم «انْظُرْ إلى كَيْفَ تَصْنَعُ»[3]. وفي هذا على شذوذِهِ دلالةٌ على الاسميّةِ.

الثالثُ: أنّكَ تُبدلُ منها الاسمَ، فتقولُ: كَيْفَ زيدٌ أصحيحٌ أم مريضٌ؟ والاسمُ

---

(1) الوجوه الخمسة في التبيين ١٢٩-١٣١ ضمن المسألة الثالثة التي عقدها المؤلِّف لاسمية (كيف) ودليلها. ونصّ فيها على أنها اسم بلا خلاف، وعلّل إيرادها بخفاء الدليل على كونها اسماً. وانظر مسائل خلافية ٥١-٥٣ (م ٣).

(2) الحكاية في: المرتجل ٢٦، والتبيين ١٣٠. وفي اللسان (حمر) «الأحمران: الذهب والزعفران. وقيل: الخمر واللحم». وفيه «أهلك النساءَ الأحمران» و«أهلك الرجالَ الأحمران».

(3) كذلك الحكاية في: المرتجل ٢٦، والتبيين ١٣٠.

لا يُسألُ إلّا من الاسمِ. ولذلك جاء بهمزةِ الاستفهامِ مع الاسمِ ليكونَ ذلك مُطابقاً لكيف.

الرابعُ: أنّكَ تُجيبُ عنها بالاسمِ، فإذا قالَ: كيفَ زيدٌ؟ فتقولُ: صحيحٌ أو مريضٌ، ولا يُجابُ بالاسمِ إلا عن الاسمِ.

الخامسُ: أنْ تتوصّلَ إلى معرفةِ الاسميةِ في ذلكَ بالسَّبْرِ، فتقول: لا يجوزُ أنْ تكونَ حرفاً لحصولِ الفائدةِ منها مع الاسمِ، وليسَ ذلكَ لغيرِ النداءِ، ولا يجوزُ أنْ تكونَ فعلاً، لأنَّ الفعلَ يليها بلا فصلٍ، كقولكَ: كيفَ صنعتَ، فلزِمَ أنْ تكونَ اسماً لأنّه الأصلُ.

فإنْ قيلَ: فما الفائدةُ في وضعِ أيْنَ وكَيْفَ ومَتَى مُتَضَمِّناتٍ حروفَ الاستفهامِ؟ قيلَ: الاختصارُ، وحصولُ معنًى لعِلَّةٍ لا يحصُلُ بغيرِ ذلكَ.

وبيانُه أنّكَ إذا أردتَ أنْ تسألَ عن مكانِ زيدٍ مثلاً، فقلتَ: أفي الدارِ زيدٌ أمْ في السوقِ؟ ولم يكُنْ في واحدٍ منهما، قالَ لكَ: لا، ولم

يلزمه أنْ يُخبرَكَ بمكانه، حتى لو ذكرتَ على هذا الوصفِ عدداً كثيراً من الأمكنةِ، لم يحصُلْ لكَ الغرضُ، فعَدَلوا عندَ ذلكَ إلى وضعِ اسمٍ ينتظمُ الأمكنةَ كلَّها[1]؛ فإذا ذكرتَه لزِمَ المسؤولَ أنْ يُجيبَكَ بالمقصودِ. وهذه حِكْمَةُ وضعِ كَيْفَ وكَمْ ومَتَى، إلّا أنَّ مقتضى «كَيْفَ» بحكمِ الوضعِ أنْ يكونَ جوابُها ذكرَ جميعِ أحوالِ المسؤولِ عنه، لأنَّ الأحوالَ يُتَصَوَّرُ اجتماعُها، ومكانُ الشيءِ وزمانُه وعددُه لا يَتَكَثَّرُ.

وأمّا «حَيْثُ» فالكلامُ في معناها، ولغاتِها، وبنائِها، ووجوهِ استعمالِها.

أمّا معناها فذهبَ الجميعُ إلى أنها ظرفُ مكانٍ فقط/ وأجازَ [١/١٩] الأخفشُ أنْ تكونَ زماناً أيضاً[2]، واحتجَّ بقولِ طرفةَ[3]:

٢٣- لِلفَتَى عَقْلٌ يَعِيشُ بِهِ حَيْثُ تَهْدِي سَاقَهُ قَدَمُهْ

أرادَ مُدَّةَ حياتِه. وهذا ليسَ بحجّةٍ، إذْ من الجائزِ أنْ يُريدَ مكانَ هدايتِه،

(١) هذا المعنى في المقتصد ١/١٣٤ والارتشاف ٢/٢٦٢.
(٢) انظر كتاب الشعر ١/١٨٢، والمغني ١٧٦، والهمع ١/٢١٢.
(٣) البيت في ديوانه ٨٠. ونسب إليه في: اللسان (هدي)، والخزانة ٧/١٨ (بولاق ٣/١٦٢). وجاء غفلاً في: كتاب الشعر ١/١٨٢، والأمالي الشجرية ٢/٢٦٢، وشرح المفصل ٤/٩٢، والهمع ١/٢١٢، وشرح أبيات المغني ٣/١٤٦.

ويلزمُ منه الزمانُ ضرورةً.

وأمّا لغاتُها ففي وسَطِها لغتانِ: الياءُ والواوُ، يقالُ: حَيْثُ وحَوْثُ[1] والواو قليلةُ الاستعمالِ.

وأمّا آخِرُها فالأكثرُ في بنائِها الضمُّ، وبه جاءَ التنزيلُ، ومنهم مَنْ يَبْنيها على الفتحِ. وحكى بعضُهم بناءَها على الكسرِ، وحكى بعضُهم أنّها جاءت معربةً.[2] وأمّا عِلّةُ بنائِها في الجملةِ فَنُقصانُها، فإنّها لا تَتِمُّ بنفسِها بل تحتاجُ إلى جملةٍ تُضافُ إليها، فكانت في ذلكَ كالأسماءِ الموصولةِ حتى قالَ الزَّجّاجُ[3]:

---

(1) وردت بلا عزو في الكتاب ٣/ ٢٩٢ (بولاق ٢/ ٤٢)، ونسبت إلى بني تميم في تهذيب اللغة ٥/ ٢١٠، وإلى البغداديين في المقتصد ١/ ١٣٥، وإلى طيّء في الارتشاف ٢/ ٢٦١، والمغني ١٧٦، والهمع ١/ ٢١٢. قال ابن منظور في اللسان (حوث) «حَوْثُ: لغة في حَيْثُ. إمّا لغة طيء، وإمّا لغة تميم. وقال اللّحياني: هي لغة طيء فقط».

(2) مقالاتهم في بنائها على إحدى الحركات الثلاث وفي إعرابها انظرها في الكتاب ٣/ ٢٩٢ (بولاق ٢/ ٤٢)، والمقتضب ٣/ ١٧٥-١٧٦، والمقتصد ١/ ١٣٥، وشرح المفصل ٤/ ٩١-٩٢، واللسان (حيث)، والارتشاف ٢/ ٢٦١، والهمع ١/ ٢١٢.

(3) أبو إسحاق إبراهيم بن السَّريّ، من أئمة النحو واللغة، صنّف عدة كتب، أخذ عن ثعلب والمبرد، وهو أقدم أصحابه. توفي سنة ٣١١ هـ. ترجمته في: طبقات النحويين ١١١-١١٢ (٣٨)، والفهرست ٩٠-٩١، وإشارة التعيين ١٢ (٢)، والبلغة ٤٥ (٩)، والبغية ١/ ٤١١-٤١٣ (٨٢٥).

هي موصولةٌ، وردَّ عليه أبو عليٍّ ذلكَ في «الأغفال»[1]. فأمَّا تحريكها فلئلّا يجتمعَ ساكنانِ، وأمَّا ضمُّها فلِشَبَهِهَا بقبلُ وبعدُ في اجتماعِهما في الظرفيةِ والاحتياجِ إلى المضافِ إليه، وأمَّا مَنْ حرَّكها بالفتحِ فَشَبَّهَهَا بأينَ، ومَنْ كَسَرَها فعلى الأصلِ في التقاءِ الساكنينِ.

وأمَّا وُجوهُ استعمالِها فإنَّ العربَ لا تكادُ تستعملُها إلَّا مضافةً إلى الجملةِ، نحو: جلستُ حيثُ جلستَ، وحيثُ زيدٌ جالسٌ. وقد استُعمِلَ بعدَها المفردُ، إلّا أنَّ الأكثرَ فيه أنْ يكونَ مرفوعاً مبتدأً، والخبرُ محذوفٌ، ومنه قولُ الشاعرِ[2]:

٢٤- سَلامٌ بني عَوْفٍ على حَيْثُ هَانِئُكُمْ جَمالُ النَّدَى والقَنَا والسَّنَوَّرِ

ووقوعُ المفردِ بعدَها مجروراً[3] قليلٌ في الاستعمالِ ضعيفٌ في القياسِ، لأنَّها مُبْهَمَةٌ

---

(١) الأغفال فيما أغفله الزجاج من المعاني، من كتب أبي علي المشهورة، لم يصدر محققاً بعد - فيما أعلم - منه نسختان في دار الكتب المصرية: الأولى (٥٢ نحو) (نقلاً عن مصادر تحقيق إيضاح شواهد الإيضاح ١٠٠٩/٢) والثانية (٦٩٩ تفسير) (نقلاً عن محقق التكملة ٣). وانظر: الفهرست ٩٥، ومعجم الأدباء ٢٤٠/٧، وكشف الظنون ١٣١/١.

(٢) لم أجد هذا البيت في أيٍّ من المصادر المعتمدة. وشطره الثاني غير قائم في الأصل.

(٣) عزاه ابن يعيش في شرح المفصل ٩٢/٤ إلى بعض العرب، وحكم السيوطي في الهمع ٢١٢/١ على هذه الإضافة بالندرة، ونص على أن الكسائي يقيسه. وانظر الارتشاف ٢٦٢/٢.

لا تَتَّضِعُ بالمفردِ، ولو كانَ بابُها أنْ تُضافَ إلى المفردِ لَمَا بُنِيَتْ في كُلِّ حالٍ، ألا ترى أنّ قبلُ وبعدُ لمّا كانَ حقُّها أنْ تُضافَ إلى المفردِ أُعرِبَت في حالِ الإضافةِ. فأمّا قولُ الراجزِ[1]:

٢٥ - أَمَا تَرَى حَيْثُ سُهَيْلٍ طالِعًا

يُروى بالرفعِ[2]، أي: حيثُ سهيلٌ بيّنٌ أو مشرقٌ، وطالعًا حالٌ، ويُروى

---

(1) البيت مجهول القائل، أنشده ابن الأعرابي دونما إتمام ولا عزو. ونسب إنشاده أيضاً إلى الكسائي. وتمامه عند بعضهم:

" نجماً يضيء كالشهاب لامعا " / أو " ساطعا "

وهو مشكل، ولهم في توجيهه كلام طويل، تغني الإحالة إليه عن إيراده. وانظر فيه: كتاب الشعر ١/ ١٨٠، والأزمنة والأمكنة ٢/ ٣١٥، وشرح المفصل ٤/ ٩٠، والمغني ١٧٨ (٢١٧)، وشرح الشذور ١٦٨ (٦٢)، وشرح ابن عقيل ٣/ ٥٦ (٢٢٦)، والهمع ١/ ٢١٢، والخزانة ٧/ ٣ (٥٠١) (بولاق ٣/ ١٥٥)، وشرح أبيات المغني ٣/ ١٤٣، ١٥١، (٢٠٢)، والدرر ١/ ١٨٠.

(2) الرواية في الخزانة ٧/ ٣ (بولاق ٣/ ١٥٥)، وشرح أبيات المغني ٣/ ١٥١.

بالجرِّ[1]، وهو ضعيفٌ. ومنهم مَنْ يرويه حَيْثَ بالنصب، ويجعله مفعولاً به، ويجرُّ سهيلاً بالإضافة[2].

وأمَّا الفعلُ الماضي فمبنيٌّ على الفتح. أمَّا بناؤُهُ فهو الأصلُ، وأمَّا تحريكُه فلِشَبَهِهِ بالمضارعِ، وذلكَ لأنَّ الماضي يقعُ موقعَ الاسمِ، كقولِكَ: مررتُ / برجلٍ ضَرَبَ، ورأيتُ زيداً قد ضَرَبَ عَمْراً. ويقعُ موقعَ المضارعِ [١٩/ب] في الشرطِ والجزاءِ، كقولِكَ: إنْ ذهبتَ ذهبتُ، وقد جاءَ في غيرِ الشرطِ أيضاً، كقولِهِ عزَّ وجلَّ ﴿ ويَوْمَ يُنْفَخُ في الصُّورِ فَفَزِعَ مَنْ في السَّمٰواتِ ﴾[3] أي: فيفزعُ. ولمَّا أشْبَهَ المُعْرَبَ جُعِلَ حَظُّ الشَّبَهِ الحركةَ دونَ الإعرابِ، لأنَّ المضارعَ فرعٌ في الإعرابِ على الاسمِ، فلو أُعربَ الماضي لأُعْطِيَ فرعُ الفرعِ حُكْمَ الأصلِ، وذلِكَ خلافُ الحكمةِ، فجُعِلَ له حكمٌ متوسطٌ، هو الحركةُ.

وأمَّا جعلُ الحركةِ فتحةً ففيه وجهانِ:

---

(١) الرواية في الخزانة ٧ / ٣، ١١ (بولاق ٢ / ١٥٥، ١٥٨)، وشرح أبيات المغني ٣ / ١٥٢.

(٢) المغني ١٧٨. قال البغدادي في شرح أبياته ٣ / ١٥١ « على أن المصنف رآه بخط الضابطين بفتح ثاء حيث وخفض سهيل. وهذا تأييد لما نقله عن أبي الفتح [في التمام] من أن مَنْ أضاف حيث إلى المفرد أعربها، وكذا في شرح الكافية للرضي. قال: وإعرابها لغة فقعسية ».

(٣) سورة النمل ٢٧ / ٨٧.

أحدهما: أنَّ أمثلةَ الماضي كثيرةٌ، والكسرةُ والضمةُ ثقيلتانِ، فَصِيرَ إلى الأَخَفِّ اللائقِ بالكثرةِ.

والثاني: أنَّ الفعلَ لم يُعرب بالجرِّ مع أنَّه غيرُ لازمٍ، فأنْ لا يُبنى على الكسرِ أولى، والضمُّ أخو الكسرِ لِمَا نُبَيِّنُ في «القوافي»[1] من أنَّ الواوَ والياءَ يقعانِ رِدْفَيْنِ نحو: سُرْحُوبٍ وتكريبٍ. ويجوزُ الإقواءُ[2] بين الرفعِ والجرِّ، ولا يجوزُ بينَ النصبِ وبينَ واحدٍ منهما.

فإنْ قيلَ: فقولُكَ: مُدُّ ومُدِّ، قد جازَ بناؤه على الضمِّ والكسرِ[3].

قيل: جازَ الأمرانِ بناءً على حُكْمِ غيرِها، لأنَّ حركتَه لالتقاءِ الساكنينِ، فتارةً يتبعُ آخِرُه أوَّلَه طلباً للتشاكلِ، وتارةً يُكسرُ على الأصلِ.

وأمَّا الحرفُ فيُحرَّكُ لالتقاءِ الساكنينِ، نحو: إنَّ وثُمَّ. لأنَّ الحرفَ الأخيرَ مُشَدَّدٌ، وكلُّ مشَدَّدٍ حرفانِ، الأوّلُ منهما ساكنٌ، وحُرِّكَ بالفتحِ

---

(1) أحد مؤلَّفات العكبري. تقدم الحديث عنه في الدراسة ص ١٠٢.

(2) أحد عيوب القافية. انظر: القوافي ٤٦ - ٤٨، والوافي ٢٣٩.

(3) الأمر من المضعَّف تُحرَّك لامه بالفتح، وهو أخف الحركات. ويجوز أن تحرك بالكسر لالتقاء الساكنين نحو: شُدِّ، فِرِّ، عَضِّ. أو لإتباع اللام حركة الفاء، نحو: عِفِّ. ويجوز أن تُحرَّك بالضم إتباعاً لحركة الفاء نحو: شُدُّ، رُدُّ، مُرُّ. انظر: دقائق التصريف ٢١٦، وشرح الشافية ٢/ ٢١٣.

لأنّه أخفّ، والحروفُ كثيرةُ الاستعمالِ، وإذا اندفعت الضرورةُ بالأخفّ لم يُعْدَلْ عنه إلى الثقيلِ. وأمّا «جَيْرِ» فنذكر فيما بعدُ[1] إنْ شاءَ اللهُ تعالى.

• قالَ أبو عليٍّ رحمه اللهُ: والمبنيُّ على الكسرِ يكونُ في الاسمِ والحرفِ.[2]

إلى آخرِ الفصلِ.

قالَ الشيخُ رحمه اللهُ: لمّا كانَ الكسرُ مُسْتَثْقَلاً لم يُبْنَ شيءٌ من الأفعالِ على الكسرِ، وكذلك الضمّ.

فممّا بُنِيَ من الأسماءِ على الكسرِ «أَمْسِ»[3]. وعِلَّةُ بنائِه عندَ أبي عليٍّ تَضَمُّنُهُ معنى لامِ التعريفِ، والدليلُ على ذلك أمرانِ:

أحدُهما: أنّكَ تَصِفُهُ بما فيه الألفُ واللامُ، كقولِكَ: لقيتُكَ أمسِ الأَحْدَثَ، وأمسِ الدابرَ. ولو كانَ نكرةً لم يُوْصَفْ بالمعرفةِ، وليسَ بعَلَمٍ ولا مُضْمَرٍ ولا مضافٍ ولا من أسماءِ الإشارةِ، فلم يَبْقَ إلّا أنّه مُعَرَّفٌ باللامِ،

---

(1) سترد قريباً في ١٢٧.

(2) في الإيضاح ١٦ والمقتصد ١/١٣٩ «والبناء».

(3) انظر الحديث عنها مفصلاً في شرح المفصل ٤/١٠٦-١٠٧، وشرح الكافية ٢/١٢٥-١٢٦، والارتشاف ٢/٢٤٨-٢٤٩، والهمع ١/٢٠٨-٢٠٩.

وليست في لفظِه، فوجبَ أنْ تكونَ مُقدَّرةً فيه كتقديرِ/ همزة الاستفهامِ [٢٠/أ]

في «أينَ».

والأمرُ الثاني: أنَّكَ إذا أضفتَه وأدخلتَ عليه الألفَ واللامَ أعربتَه، كقولِكَ: مضى أمسُكَ، وذهبَ الأمسُ بما فيه. وإنَّما كانَ كذلكَ لأنَّ الإضافةَ وظهورَ الألفِ واللامِ يمنعانِ من تقديرِ اللامِ فيه.

وقالَ الزجاجُ(١): بُنِيَ لتضمُّنِه معنى حرفِ الإشارةِ، لأنَّكَ إذا قلتَ: لقيتُكَ أمسِ، عَلِمَ المخاطبُ الوقتَ الذي أردتَ، فكأنَّكَ قلتَ: لقيتُكَ في ذلكَ الوقتِ، وإنَّما حُرِّكَ لئلَّا يلتقيَ ساكنانِ، وكُسِرَ على الأصلِ، ولم يعارضْ ذلكَ ما يُوجِبُ العدولَ عنه.

وحُكِيَ عن الكسائيِّ(٢) أنَّه قالَ: بُنِيَ وكُسِرَ لأنَّه على لفظِ الأمرِ بالإمساءِ.

وهذا بيِّنُ الضعفِ.

---

(١) مذهبه في شرح الكافية ٢/١٢٦. ونسب إليه أبو حيان والسيوطي أن بناءه على الكسر لشبهه بالأصوات. انظر: الارتشاف ٢/٢٤٩، والهمع ١/٢٠٩.

(٢) حكاية المؤلِّف لمذهب الكسائي غير دقيقة. فالمشهور عنه أنه لا يقول ببنائه ولا بإعرابه بل بحكايته. قال أبو حيان والسيوطي: «وزعم قوم منهم الكسائي أنه ليس مبنياً ولا معرباً، بل هو محكي سُمِّيَ بفعل الأمر من المساء، كما لو سُمِّيَ بأَصْبِحْ من الصباح». انظر: الارتشاف ٢/٢٤٩، والهمع ١/٢٠٨.

ومن الأسماءِ المبنيّةِ على الكسرِ «هؤلاءِ». وعلّةُ بنائِها تضمّنُها معنى حرفِ الإشارةِ[1]، وذلكَ أنّ الإشارةَ معنًى، والموضوعُ لإفادةِ المعاني الحروفُ، فإذا لم يُوضَعْ للمعنى حرفٌ ودلّ عليهِ الاسمُ، كانَ ذلكَ الاسمُ مُتضمّناً معنى حرفِ ذلكَ المعنى. وحُرِّكَ بالكسرِ لِمَا ذكرنا في «أمسِ».

وممّا بُنِيَ من الأسماءِ على الكسرِ «حَذَارِ وبَدَادِ». وهذا البناءُ لهُ أقسامٌ ومعانٍ تُذكرُ في بابِ ما لا ينصرفُ، إنْ شاءَ اللهُ[2].

وممّا بُنِيَ من الحروفِ على الكسرِ «لامُ الجرِّ». أمّا بناؤُها فلأنّها حرفٌ، وأمّا تحريكُها فلوقوعِها أوّلاً، وأمّا كسرُها ففيهِ وجهانِ:

أحدُهما: أنّهُ لمّا لم يَكُنْ بُدٌّ من تحريكِها حُرِّكتْ بالكسرِ، لأنّهُ من جنسِ عملِها، لأنّها لمّا عملتِ الحركةَ الثقيلةَ قُوِّيَتْ لتُشابِهَ طبيعتُها عملَها. ويَرِدُ على هذا إشكالانِ: أحدُهما: فتحُها مع المُضمَرِ. والثاني: فتحُ كافِ الجرِّ.

---

(1) علّل الجرجاني بناء هؤلاء بأنه لا يلزم المُسمّى، وهو بهذا يخالف الأسماء التي الأصل فيها أن تلزم المُسمّى. انظر بيانه في المقتصد ١/١٤٠.

(2) موضعه آخر الكتاب ٢٠٢/ب - ٢١٤/أ.

وجوابُ الأوَّلِ أنَّ المضمراتِ تَرُدُّ الأشياءَ إلى أصولِها [1]، بدليلِ ظهورِ الواوِ

في أعطيتُكموه [2]. وامتناعِ دخولِ واوِ القسمِ على المضمرِ، وجازَ ذلكَ في الباءِ

لِمَا كانت أصلَ حروفِ القسمِ، وكانَ المعنى في ذلكَ أنَّ المُضْمَرَ فرعٌ على المُظْهَرِ

فلم يُجمعْ بينَ فرعينِ

وأصلُ الحروفِ المفردةِ الفتحُ، وعليه جاءت واوُ العطفِ وفاؤُه

وهمزةُ الاستفهامِ وغيرُ ذلكَ

وأمّا «الكافُ» فإنّها تكونُ حرفاً واسماً، والاسمُ ليسَ بأصلٍ في الجرِّ

بل هو فرعٌ، فلم يُكْسَرْ لِئَلَّا يُجمعَ بينَ فرعينِ [3].

والوجهُ الثاني في كسرِ اللامِ: أنَّ أصلَها الفتحُ كما [4] ذكرنا، وإنّما

كُسِرَتْ مع الظاهرِ لِيُفْرَقَ بينَها وبينَ لامِ الابتداءِ، فإنّها تُلْبِسُ في بعضِ

المواضعِ، ألا ترى أنّكَ لو / قلتَ: إنَّ هذا لِعيسى. احتملَ أنْ تكونَ [٢٠/ب]

---

(1) وأصله الفتح بدليل قولهم: لَهُ ولَكَ ولَنَا.

(2) نصّ الجرجاني على أن هذا هو المستعمل الشائع، وهو لغة التنزيل، وأن ما حكاه يونس من قول بعضهم «أَعْطَيْتُكُمْهُ» شاذ لا يلتفت إليه. انظر المقتصد ١/١٤٣.

(3) يريد أن أصل الجرّ للحروف، وما جرّ من الأسماء فعلى معنى الحرف.

(4) في الهامش تحت «ما» «لِمَا».

لامَ التوكيدِ، فيكونُ الثاني هو الأوّلَ؛ وأنْ تكونَ لامَ الجرِّ، فيكونُ الثاني غيرَ الأوّلِ، فرُفِعَ اللَّبْسُ بأنْ كُسِرَتْ لامُ الجرِّ، وبقيتْ لامُ الابتداءِ على الأصلِ، واطَّرَدَ ذلكَ فيما لا يُلْبِسُ، ليكونَ الجميعُ على وتيرةٍ واحدةٍ.

فإنْ قيلَ: فكيفَ فُتِحَتْ معَ المضمرِ، نحو: لَكَ ولَهُمْ؟ قيلَ: كثيرٌ من المضمراتِ يفرِّقُهُ لفظُهُ بينَ لامِ الجرِّ ولامِ الابتداءِ، فلم يُحْتَجْ إلى الكسرِ فارقاً. بيانُهُ أنَّكَ إذا قلتَ: إنَّ هذا لَهُ. وأردتَ لامَ الجرِّ كانَ الضميرُ هاءً فقط، وإنْ أردتَ لامَ الابتداءِ قلتَ: إنَّ هذا لَهُوَ. فجعلتَ الضميرَ مُنْفَصِلاً، وكفى بذلك فرقاً، ثم طُرِدَ ذلكَ في كلِّ موضعٍ.

وأمَّا «الباءُ» فكُسِرَتْ لِمَا ذكرنا في اللامِ أوَّلاً[1]، ولم يَخْتَلِفْ حُكْمُهَا لأنَّها لا تقعُ إلّا على وجهٍ واحدٍ.

وممّا بُنِيَ على الكسرِ «جَيْرِ». وهي حرفٌ بمعنى نَعَمْ عندَ الأكثرينَ،

---

[1] من أنها حركت بالكسر لأنه من جنس عملها. وهو مذهب أبي العباس نقله الجرجاني عن شيخه أبي الحسين. انظر المقتصد ١/١٤٢.

وبناؤها على الكسرِ ظاهرٌ[1]. وقالَ آخرونَ[2]: هي اسمٌ بمعنى حقّاً، وبُنِيَتْ ونوعيها مَوْقِعَ أقررتُ واعترفتُ. وهو مبنيٌّ، وما وقعَ موقعَ المبنيِّ مبنيٌّ.

• قالَ أبو عليٍّ رحمه اللهُ: والبناءُ على الضمِّ[3] يكونُ فيهما دونَ الفعلِ.

قالَ الشيخُ رحمه اللهُ: قد ذكرتُ عِلَّةَ ذلكَ. وأمّا «أوّلُ» فَبُنِيَ لقطعِهِ عن الإضافةِ[4]، لأنَّ قولَكَ: ابدأْ بهذا أوّلُ[5]، تقديرُه: أوّلَ كلِّ شيءٍ، أو: أوّلَ القومِ. ولابُدَّ من المضافِ إليه هنا ليتبيّنَ معنى «أوّلُ»، فيكونُ أوّلُ كبعضِ الكلمةِ، وذلكَ لايستحقُّ الإعرابَ. وقيلَ: بُنِيَ لِتَضَمُّنِهِ معنى حرفِ الإضافةِ[6]، وذلكَ أنَّ «أوّلُ» يدلُّ في حالِ قطعِ إضافتِها على المرادِ، كما يدلُّ التصريحُ بالمضافِ إليه، وحُرِّكَ بالضمِّ تنبيهاً على أنَّ له أصلاً في التمكُّنِ، وأنّه يُعربُ في حالٍ.

وأمّا «عَلُ» فأصلُها عَلْوٌ، وبُنِيَتْ لقطعِها عن الإضافةِ لما تقدَّمَ

---

(١) لأنه على الأصل في التقاء الساكنين. وعلّل الجرجاني عدم عنايتهم بطلب الخِفّة فيه، كما كان ذلك في (كيف)، بقلّة استعماله. انظر المقتصد ١/١٤١.

(٢) مثل الزمخشري في المفصل، وشارحه ابن يعيش ٨/١٢٢.

(٣) في الإيضاح ١٦ والمقتصد ١/١٤٤ «وكذلك البناء».

(٤) وهو مذهب الجرجاني في المقتصد ١/١٤٥.

(٥) المقتصد ١/١٤٧، وشرح المفصل ٤/٨٨.

(٦) وهو مذهب أكثر النحويين. انظر الهمع ١/٢٠٩.

وفيها لُغاتٌ : إحداها : بضمِّ اللامِ من غيرِ واوٍ ، و[الثانية](1) بواوٍ ساكنةٍ . وقد رَدَّ ذلكَ قومٌ ، وقالوا : ليسَ في الأسماءِ ما آخرُه واوٌ قبلَها ضمّةٌ . وأُجيبَ عن ذلكَ بأنّه لم يقعْ في المعرباتِ ، فأمّا في المبنيِّ فلا يمتنع . واللغةُ الثالثةُ : عَلِي . أُبدلت فيه الضمةُ كسرةً ، فصارت الواوُ ياءً . واللغةُ الرابعةُ : عَلْوَ . بسكونِ اللامِ وواوٍ بعدها ، فمنهم مَنْ يضمُّها(2) ، ومنهم مَنْ يفتحُها(3) طلباً للخفّةِ ، ومنهم مَنْ يكسرُها(4) على الأصلِ ، ومنهم مَنْ يقولُ : جئتُكَ من عَلَا . وهي / [١/٢١ أ] اللغةُ السابعةُ . والثامنةُ : عالٍ . والتاسعةُ : معالي(5) . والبناءُ في ذلكَ كلِّه لقطعِه عن الإضافةِ .

وأمّا « قبلُ وبعدُ » فبُنيا(6) في حالِ قطعِ الإضافةِ للوجهينِ المذكورينِ في أوّلُ . وحُرِّكا بالضمِّ لوجهينِ : أحدُهما : ما تقدّمَ في أوّلُ . والثاني : أنّهما يُعربانِ بالنصبِ والجرِّ ، فحُرِّكا في حالِ البناءِ بالضمِّ لتكمُلَ لهما الحركاتُ

---

(1) زيادة على الأصل يقتضيها السياق . فالأولى (عَلُ) والثانية (عَلُوْ) .

(2) وهي اللغة الرابعة . (3) وهي اللغة الخامسة . (4) وهي اللغة السادسة .

(5) ذكر ابن يعيش اللغات المتقدمة ما عدا الثانية (عَلُوْ) . وزاد فيه (مَعَالِ) بلا ياء . انظر شرح المفصل ٤/٨٨-٩٠ . وأوردها ابن منظور في اللسان (علا) دون الأخيرة (مَعَالِ) . ونقل عن الجوهري « ويقال : أتيته من عَلِ الدار . بكسر اللام ، أي : من عالٍ » . وعدّ ابن هشام في المغني ٢٠٥ هذا وهماً وقع فيه جماعة ، منهم الجوهري وابن مالك .

(6) تفصيل أحكامهما في الهمع ١/٢٠٩-٢١٠ .

الثلاثُ، ولم يُحرَّكا للالتقاءِ الساكنين، لأنَّ هذا الباب قد حُرِّكَ آخِرُه مع تحرُّكِ ما قبلَه، نحو: أوَّلُ ويا حَكَمُ. فدلَّ على أنَّه حُرِّكَ تنبيهاً على تمكُّنِه.

وأمَّا «مُنْذُ» فيأتي الكلامُ عليها في بابِها[1] إنْ شاءَ اللهُ تعالى.

. . .

فَصْلٌ

ينعطِفُ على ما ذكرناهُ من الكلماتِ في البابِ. ونُضيفُ إليها ما يُشْبِهُها فمِن ذلكَ «أينَ وكيفَ وحيثُ وأمسِ وهؤلاءِ». وكونُ هذه الألفاظِ أسماءً ظاهِرٌ. والذي يُشْكِلُ منها «كيفَ». وقد دللنا على كونِها اسماً[2]. و«إذْ» والدلالةُ على كونِها اسماً ثلاثةُ أوجهٍ[3]:

أحدُها: أنها بمعنى الوقتِ والحينِ، حتَّى لو وضعتَ مكانَها حيناً ويوماً صحَّ، كقولِكَ: أتيتُكَ إذْ جلسَ زيدٌ. ولو قلتَ: حينَ جلسَ، لكانَ بمعناه.

---

(1) انظر باب مُذْ ومُنْذُ ١٧٥/١أ - ١٧٦/١أ.

(2) في ١١٥ ، وفي كتابيه: التبيين ١٢٩-١٣١ (م ٣)، ومسائل خلافية ٥١ - ٥٣ (م ٣).

(3) انظرها في: شرح الكافية ١١٥/٢، والارتشاف ٢٣٤/٢، والهمع ٢٠٤/١. وزاد عليها أبو حيان: إبدالها من الاسم، وتنوينها في غير ترنّم، والإخبار بها.

والحينُ واليومُ اسمانِ، وكذلكَ ما كانَ بمعناهما.

الثاني: أنَّكَ تضيفُ إليها[1] كقولِهِ تعالى: ﴿بَعْدَ إِذْ نَجَّانَا اللَّهُ مِنْهَا﴾[2] وتُضيفُها إلى الجملةِ بعدَها.

الثالثُ: أنَّها تكونُ مفعولاً بها[3] كقولِهِ تعالى: ﴿وَاذْكُرُوا إِذْ أَنْتُمْ﴾[4] فإذْ هنا مفعولٌ به[5]، وليسَ بظرفٍ، إذْ ليسَ الغرضُ اذكروا في زمانِ استضعافِكم لأنَّ ذلكَ الزمانَ ماضٍ، والأمرُ مستقبلٌ. والمفعوليةُ تدلُّ على الاسميةِ حتى قالَ بعضُهم: حدُّ الاسمِ ما جازَ أنْ يكونَ فاعلاً أو مفعولاً[6].

ومن ذلكَ «كَمْ». وسيأتي الكلامُ عليها في بابِها[7].

وأمَّا «متى» فيدخلُ عليها حرفُ الجرِّ، كقولِكَ: إلى متى هذا؟ مع أنَّ معناها الحينُ.

وأمَّا «إذا»، فمعناها الزمانُ المستقبلُ[8]، فهي بمنزلةِ غدٍ، وتُضافُ

---

(1) الإضافة إليها مقيدة بغير تأويل. انظر الارتشاف ٢/٢٣٤، والهمع ١/٢٠٤.

(2) سورة الأعراف ٧/٨٩.

(3) أجازه الأخفش والزجاج وابن مالك وأبو حيان وابن هشام. انظر الارتشاف ٢/٢٣٤، والمغني ١١١، والهمع ١/٢٠٤.

(4) سورة الأنفال ٨/٢٦ وتمامها ﴿قَلِيلٌ مُسْتَضْعَفُونَ فِي الْأَرْضِ﴾.

(5) قاله الزمخشري في الكشاف ٢/١٥٣ ونقله عنه أبو حيان في البحر المحيط ٤/٤٨٠.

(6) حدود الاسم كثيرة ذكرها المؤلف في المسألة الثانية من التبيين ١٢١-١٢٨، ومسائل خلافية ٤١-٥٠ وليس فيهما هذا الحد. ونص ابن الأنباري في أسرار العربية ١٠ على أن حدود الاسم تزيد على السبعين.

(7) سيأتي في ١٤٦/ب.

(8) مضمنة معنى الشرط غالباً.

إلى الجملةِ ، واستدلّ بعضهم[1] على كونها اسماً بدخولِ حتى عليها في مثل قوله ﴿حتى إذا جاؤوها﴾[2] . وهذا غلطٌ ، لأنّ «حتى» هذه ليست بمعنى «إلى» ، ألا ترى أنّك لو أدخلتَ «إلى» عليها لم يستقم . والمانعُ من ذلكَ أنّ إذا تقتضي معنى الشرطِ ، والعاملُ فيها جوابُها ، فلو دخلت عليها «إلى» لكانت مُعدّيةً جوابَها إليها ، والفعلُ الذي هو جوابُها لا يصحّ معنى «إلى» معَهُ ، ألا ترى أنّ قولَه تعالى : ﴿حتّى إذا فَرِحُوا بِمَا أُوتُوا أَخَذْنَاهُم﴾[3] ليسَ / المعنى أنّا أخذناهم [٢١/ب] ممدوداً إلى غايةِ فَرَحِهِم ، لأنّ ذلكَ يُوجِبُ وقوعَ الأخذِ قبلَ الفرحِ ، والمعنى على العكسِ ، فإنّ الأخذَ يقعُ بعدَ الفرحِ ، وهكذا في كُلِّ موضعٍ ، لأنّ حُكْمَ الجوابِ أنْ يقعَ بعدَ وقوعِ الشرطِ ، وإنّما دخلت حتى لِتُبَيِّنَ[4] الغايةَ والسببَ ، فهي بمنزلةِ الفاءِ ، فكأنّكَ قلتَ[5] : فإذا فَرِحُوا بما أُوتُوا أخذناهم.

وممّا يُستَدَلُّ به على أنّ «إذا» اسمٌ إبدالُها من الاسمِ[6] مخصوصاً إذا كانَ

---

(١) كالزمخشري وابن مالك ، على تفصيل لهم في ذلك . فقد أجاز الزمخشري ، إذا دخلت (حتى) على (إذا) التي تقتضي جواباً ، أن تكون (حتى) حرف ابتداء ، وأن تكون جارة لإذا . واختار ابن مالك أن تكون (إذا) مجرورة بحتى . انظر الارتشاف ٢/٢٣٩ ، والهمع ١/٢٠٦ .

(٢) سورة الزمر ٣٩/٧١ . (٣) سورة الأنعام ٦/٤٤ .

(٤) في الهامش تحت خط «لتبيين» . (٥) في الهامش أيضاً «لعله : فكأنه قال» .

(٦) ذكر في الارتشاف ٢/٢٣٧ ، والهمع ١/٢٠٦ .

مجرورًا بحرفِ الجرِّ، كقولِ الشاعرِ:[1]

٢٧- غَدَاةَ غَدٍ يا لَهْفَ نَفْسي على غَدٍ ... إذا أَدْلَجُوا دوني وأصبحتُ ثاويا

وقالَ آخرُ:[2]

ألا عَلِّلاني قَبْلَ نَوْحِ النَّوائِحِ ... وقَبْلَ ارْتِقاءِ النَّفْسِ بَيْنَ الجَوانِحِ

٢٨- وقَبْلَ غَدٍ يا لَهْفَ نَفْسي على غَدٍ ... إذا راحَ أَصْحابي ولَسْتُ بِرائِحِ

ومِمَّا يُشْكِلُ كونُها أسماءَ الأصواتِ، نحو: «غاقِ» في حكايةِ صوتِ الغرابِ، و«عَدَسْ» في زجرِ البغالِ، و«هَيْدَ» في زجرِ الإبلِ. والدليلُ على كونِها

---

(1) لم أجد البيتَ في أيٍّ من المصادر المعتمدة. وفي شواهد النحو غيرُ ما شاهدٍ يوافقه صدره وقافيته. هو لمالك بن الريب، انظر الاختيارين ٦٢٦، وفيه «إذا أدلجوا عني».

(2) نُسب البيتان إلى أبي الطَّمَحان حَنْظَلة بن الشرقي وإلى هُدْبة بن الخَشْرَم العُذْري. ويُرويان «... وقبلَ نشوزِ النفسِ...»، و«بَعْدَ غدٍ...» و«مِنْ غدٍ...». وهما منسوبان إلى أبي الطَّمَحان في: الأغاني ١٣/ ١٢، وشرح المرزوقي ٣/ ١٢٦٦ (٤٧٨)، وشرح التبريزي ٣/ ٣٤٢-٣٥٠. ونُسبا إلى هُدْبة في: العقد الفريد ٣/ ١٧٩. وحكى نسبة الشعر إلى الاثنين معاً السيوطي في شرح شواهد المغني ١/ ٢٧٤ (١٢٨)، والبغدادي في شرح أبياته ٢/ ٢٢٩ (١٣١). والثاني بلا نسبة في: المقتصد ١/ ٢٤٤ (٤٥)، والأمالي الشجرية ١/ ٢٧٦، ٢٨٦، ٣٠٠، والمغني ١٢٨ (١٤٠)، وتذكرة النحاة ٦٥٤، والأشباه والنظائر ٨/ ٢٦ (٧٥٨).

أسماءٌ وجودُ حَدِّ الاسمِ فيها، وهو دلالتُها على معنًى في نفسِها مجرَّدٍ عن الزمانِ، وهي بهذه الصفةِ. فإنَّ قولَكَ: غاقِ. يُفهمُ منه صوتُ الغرابِ وكذلكَ باقيها.

ومن ذلكَ حروفُ التهجي: ألف، با، تا، ثا[1]. وهي أسماءٌ لِمَا ذكرنا، لأنَّ قولَكَ: أَلِفْ. يُفهمُ منه الحرفُ المعروفُ، وإنَّما بُنيَتْ لأنَّ الغرضَ منها الحكايةُ، فلو أُريدَ الإخبارُ عنها لأُعربت، ألا ترى إلى قولِ زيادٍ الأعجمِ[2]:

أَقْبَلْتُ مِنْ عِنْدِ زيادٍ كالخَرِفْ

تَخُطُّ رِجْلايَ بِخَطٍّ مُخْتَلِفْ

٢٩ - تُكَتِّبانِ في الطَّريقِ لامَ أَلِفْ

---

(١) نصَّ ابن جني وغيره على أن الحروف ما دامت حروف هجاء غير معطوفة ولا موقَعَة موقع الأسماء، فإنها سواكن الأواخر في الإدراج والوقف. انظر: سر الصناعة ٧٨١/٢، وشرح المفصل ٢٨/٦.

(٢) الأبيات لأبي النجم العجلي في ديوانه ١٤١. ونسبتها إلى زياد الأعجم سهو من المؤلف أو الناسخ. وفي رواية المصادر لها شيء من الاختلاف مثل «خرجتُ من...» و«أخرج من...» و«أجرُّ رجليَّ...» و«كأنما يُكَتِّبان...». والأبيات منسوبة لأبي النجم في: مجاز القرآن ٢٨/١ (٢٧)، والمقتضب ٢٣٧/١، والموشح ٢٧٩، والصحاح (خرف)، والخصائص ٢٩٧/٣، وسر الصناعة ٦٥١/٢، واللسان (خطط، خرف)، والمغني ٤٨٤ (٦٩٠)، والهمع ٦٩/٢، والخزانة ٩٩/١ (٧) (بولاق ٤٨/١)، وشرح أبيات المغني ١٥١/٦ =

وعلى ذلكَ جاءتِ الحروفُ في أوائلِ السُّوَرِ(1). فلو قلتَ: هذه ألِفٌ مُسْتَقِيمَةٌ، أعربتَها.

ومثلُ ذلكَ أسماءُ العددِ، إذا قصدتَ بها العددَ فقط، كقولِكَ: واحِدْ، إثْنانْ، ثلاثَهْ، أربعَهْ. فإنَّها مبنيَّةٌ لِمَا ذكرنا. ومنهم مَنْ يُلقي حركةَ الهمزةِ من أربعةٍ على هاءِ ثلاثةٍ، فيقولُ: ثلاثَهَ رْبَعَهْ(2). وتحريكُ الهاءِ من غيرِ قلبِها تاءً دليلٌ على البناءِ. وفيما ذكرنا من دلائلِ الحكايةِ ما يُوقِفُ على ما لم نَذْكُرْه.

=(٥٩٨)، وشرح شواهد الشافية ١٥٦ (٨٤)، والدرر ٢/٨٥. وهي بلا نسبة في: المقتضب ٣/٣٥٧، والعقد الفريد ٨/٥٤ج، والنكت ٢/٨٤٧-٨٤٨. والثاني والثالث بلا نسبة في: المخصص ١٣/٤. والثالث بلا نسبة في: الكتاب ٣/٢٦٦ (بولاق ١/٣٤).

(1) مقالات المفسرين والنحويين كثيرة في أوائل السور. ومذهب الزمخشري أن هذه الحروف أسماء لِمَا يلفظ بها، وهي معربة، سكنت سكون زيد وعمرو وغيرهما من الأسماء حيث لا يمسّها إعراب لفقد مقتضيه. انظر بيان ذلك في الكشاف ١/٨٠-٨١.

(2) عزاها ابنُ يعيش في شرح المفصل ٦/٢٨ إلى سيبويه حكاية عن بعضهم.

قال أبو عليّ رحمه الله:

بابٌ مِنْ أحكامِ أواخِرِ الأسماءِ المُعْرَبَةِ

الأسماءُ المعربةُ على ضربينِ[1] إلى آخرِ الفصل.

قال الشيخُ رحمه اللهُ: إنّما خصّ هذا البابَ بالذكرِ، لأنَّ الإعرابَ وإنْ لم يَخْرُجْ عن الأقسامِ الأربعةِ، فقد يختلفُ / فتارةً يكونُ بالحركةِ، [١/٢٢] وتارةً بالسكونِ، وتارةً بالحرفِ، فبيّنَ الأمكنةَ التي يقعُ فيها اختلافُ علاماتِ الإعرابِ، وبدأ بالصحيحِ لأنَّ الحركاتِ كُلَّها تظهرُ فيه، إذ لا مانعَ من ذلكَ. ويلزمُ من ذلكَ بيانُ حدِّ الصحيحِ والمعتلِّ وحروفِ الاعتلالِ في حُكْمِها في الإعرابِ، وعلى هذه الأربعةِ يُبنى شرحُ هذا البابِ.

أمّا الصحيحُ فما كانَ آخِرُه حرفاً صحيحاً، والحروفُ كُلُّها صحاحٌ إلّا الألفَ والواوَ والياءَ. وإنّما شرطنا الآخِرَ هنا لأنَّ حاجةَ النحويِّ إلى بيانِ الإعرابِ، والإعرابُ لا يقعُ إلّا في الأواخرِ. وأمّا عِلْمُ التصريفِ فقد تكونُ

---

(1) الإيضاح ١٧، والمقتصد ١/١٥٥.

الكلمةُ معتلّةَ الفاءِ نحو: وَعْدٍ ويُسْرٍ، ومعتلّةَ العينِ نحو: ثَوْبٍ وبَيْتٍ

وبابٍ، ومعتلّةَ اللامِ نحو: غَزْوٍ ورَمْيٍ ورَحًى. وغرضُ أبي عليٍّ من التمثيلِ

بالأسماءِ التي ذكرها في أوّلِ البابِ بيانُ ما ذكرنا. فَرَجُلٌ وفَرَسٌ، جميعُه حروفُه

صحيحةٌ. وَوَعْدٌ معتلُّ الفاءِ، وثَوْبٌ معتلُّ العينِ. ولَعَلَّهُ قَصَدَ أمراً آخرَ مع

هذا، وهو أنْ يُمَثِّلَ بأسماءِ الأعيانِ والمعاني.

فَصْلٌ

وأمّا حَدُّ المعتلِّ عندَ النحويينَ فهو كُلُّ اسمٍ مُعْرَبٍ آخِرُهُ ياءٌ مكسورٌ

ما قبلَها، أو ألِفٌ. فأمّا ما آخِرُهُ واوٌ فيجري عندهم مجرى الصحيحِ على ما يأتي

بيانُه.

فَصْلٌ

وإنّما سُمِّيت هذه حروفَ عِلّةٍ لأنّ العِلّةَ هي المعنى المُغَيِّرُ، وهذه

الحروفُ مخصوصةً بذلِكَ ، ألاَ ترى أنَّ الألفَ في قرطاسٍ تصيرُ ياءً في التكسيرِ والتصغيرِ[1]، والياءَ في يقين تصيرُ واواً في مُوْقِنٍ، والواوَ في قَوْلٍ تصيرُ ياءً في قيل.

فَصْلٌ

فأمّا إعرابُ الاسمِ المعتلِّ فعلى ما نُبيِّنُ في شرحِ كلامِه.

. . .

• قالَ أبو عليٍّ رحمه اللهُ: ولا يخلو ما قبل هذه الحروفِ المعتلّةِ من أنْ يكونَ متحركاً أو ساكناً[2].

قال الشيخُ رحمه اللهُ: قد أُخِذَ عليه هذا الموضعُ[3]، فقيلَ: مقتضى كلامِه أنْ يكونَ كلُّ حرفٍ منها بهذه الصفةِ، وليسَ كذلك، فإنَّ الألفَ لا يكونُ ما قبلَها إلّا متحركاً، فالقسمةُ مستحيلةٌ فيها، وهي متصوَّرةٌ في الياءِ

---

(١) في تكملة: قراطيس وقُرَيْطيس.

(٢) في الإيضاح ١٧ والمقتصد ١/١٥٦ «ساكناً أو متحركاً».

(٣) وقف الجرجاني عند هذه العبارة، وعدّها تسامحاً في العبارة، ونقل عن شيخه أبي الحسين مثل ذلك. وصرح بأنه لا يعدّها سهواً لأنه يجوز أن يكون قصد الواوات والياءات، وإن كان الظاهر يقتضي خلافه. انظر المقتصد ١/١٥٦.

والواوِ. وقد أُجيبَ عنه بجوابين:

أحدُهما: أنَّه وصفَ جملةَ الثلاثةِ بهاتين الصفتين حتى كأنها حرفٌ واحدٌ، ولم يُرِدْ كُلَّ واحدٍ منها.

والثاني: أنَّه أرادَ أصلَ الألفِ، وأصلُها لا يخلو من أنْ يكونَ ماقبلَه ساكناً أو متحرِّكاً. وقد قيلَ: / إنَّه حكم على الأكثرِ، والأكثرُ تُتَصَوَّرُ [٢٢/ب] فيه هذه القسمةُ.

وقولُه «فإذا سَكَنَ ماقبلَ الياءِ والواوِ جرتا[1] مجرى الصحيح». قالَ الشيخُ: إنَّما قالَ: جرتا مجرى الصحيحِ. لأنَّ الصحيحَ لا يكونُ من هذه الحروفِ، وإنَّما يجري عليهما حُكْمُه في الإعرابِ، نحو: ظَبْيٍ وكُرْسِيٍّ وغَزْوٍ وعَدُوٍّ.

وإنَّما دخلَها الضمُّ والكسرُ على الأصلِ لوجهين:

أحدُهما: أنَّ عِلَّةَ امتناعِها - فيما قبل يائِه متحرِّكٌ - النقلُ، وقد

---

(1) كذا في نسخة الظاهرية ٤/ب. والذي في الإيضاح «والمقتصد ١/١٥٦» «جريا» بالمثناة التحتية.

نُقِيَتْ هنا، فخرجا على الأصلِ من غيرِ مانعٍ.[1]

والثاني: أنَّك لو أردتَ تسكينها لم تَسْتَطِعْ، لأنَّك تجمعُ بينَ ساكنين، وذلك لأنَّ الياءَ في ظَبْيٍ ساكنةٌ، فجرت مجرى الموقوفِ عليه، فالنطقُ بالياءِ بعدها كالابتداءِ بالحرفِ الساكنِ[2]، والابتداءُ بالساكنِ محالٌ، والمشدَّدُ في هذا الحكمِ، لأنَّ كلَّ مُشَدَّدٍ حرفانِ، الأوّلُ منهما ساكنٌ، إلّا أنَّ اللسانَ ارتفعَ بهما رفعةً واحدةً، نحو: كُرْسِيٍّ، وعَدُوٍّ.

وقولُه «تتعاقبُ عليه الحركاتُ اعتقابَها على الصحيحِ»[3]. وضعَ فيه الافتعالَ موضعَ التفاعلِ، والقياسُ أنْ يُقالَ: تعاقُبَها على الصحيحِ، إلّا أنَّ وضعَ بعضِ المصادرِ موضعَ بعضٍ جائزٌ، ومنه قولُه تعالى ﴿وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا﴾[4] و﴿أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا﴾[5]. أي: تبتُّلاً وإنباتاً.

وأمَّا آيٌ جمعُ آيةٍ، وهي من هذا البابِ، لأنَّ آخرَها ياءٌ ساكنٌ

---

(1) أوجزَ أبو البقاء في بيان ثقل الحركة على الواو والياء إذا تحرك ما قبلهما، وخفة الحركة عليهما إذا سكن ما قبلهما. وفي المقتصد ١/١٥٧ فضل بيان.

(2) ما ورد هنا بمعنى ما نقله الجرجاني عن شيخه أبي الحسين في تعليله خفة الحركة على الواو والياء الساكن ما قبلهما، ونعته بأنه قول لطيف. انظر المقتصد ١/١٥٧.

(3) اللفظ في الإيضاح ١٧ والمقتصد ١/١٥٦ «فإذا سكن ما قبل الواو والياء جريا مجرى الصحيح في تعاقب الحركات عليهما اعتقابها على الصحيح».

(4) سورة المزمل ٧٣/٨.

(5) سورة نوح ٧١/١٧ وقبلها ﴿واللهُ..﴾.

ما قبلَها، فهي كَظَبْيٍ. وكذلك رائي جمع رايةٍ، ويجوز أن يكون أصله رأْيٌ. فخُفِّفَ الهمزةَ. وأمّا كِساءٌ ورِداءٌ، فليس من ذا الباب في شيءٍ، لأنَّ آخِرَهُ همزةٌ، والهمزةُ حرفٌ صحيحٌ، تحرّكَ ما قبلَها أو سُكِّنَ، ولذلك تَثْبُتُ في الجزمِ.

وقد قيلَ: إنَّ ذِكْرَ ذلكَ من تخليطِ الناسخِ[1]. وقد قيلَ: إنما ذكرَهُ لأنَّ الهمزةَ قد تُخَفَّفُ، فيُظَنُّ أنَّ الكلمةَ معتلّةٌ، فبَيَّنَ أنَّ تخفيفَها على هذا الحدِّ خطأٌ.

• قال أبو عليٍّ رحمه اللهُ: وإذا تحرّكَ ما قبلَ هذه الحروفِ التي تقعُ في أواخرِ الأسماءِ المعتلّةِ، فلا تخلو الحركةُ من أنْ تكونَ فتحةً أو ضمّةً أو كسرةً[2]. إلى آخرِ الفصلِ.

قالَ الشيخُ رحمه اللهُ: الذي يتصوّرُ وقوعُه في الأسماءِ المعربةِ من

---

(1) عدّه الجرجاني في المقتصد ١ / ١٥٩ قريباً من السهو. ونقل عن شيخه أبي الحسين أنه كان يعدّه سهواً مع جواز أن يكون تخليطاً وقع من النقل. ولفظ أبي علي موضع الاعتراض: «ويجري هذا المجرى كِساء ورداء» انظر الإيضاح ١٨.

(2) كذا في المقتصد ١ / ١٦٠. وفي الإيضاح «... أو كسرة أو ضمة».

حروفِ العِلّةِ اثنانِ: الواوُ والياءُ. وأمّا الألفُ فلا تكونُ أصلاً في الأسماءِ ولا الأفعالِ، بل تكونَ إمّا منقلبةً أو زائدةً، فعلى هذا قد استُعمِلَ الجمعُ بمعنى التثنيةِ وهو مجازٌ، وإذا كانَ ما قبلَ الحرفينِ مفتوحاً / قُلِبا ألفاً لِعِلّةٍ تُذكَرُ في التصريفِ[1]. [٢٣/أ]

ولم تَكُنْ بأبي عليٍّ حاجةٌ في هذا البابِ إلى ذكرِ أصلِ الألفِ ولا الياءِ[2] كيفَ حصلت، لأنَّ الإعرابَ حُكْمٌ يجري على الحرفِ الموجودِ من غيرِ نظرٍ إلى أصلِه، وإنّما هو من وظيفةِ التصريفِ[3].

وبعدُ، فإنَّ المعتلَّ هنا على ضربينِ: مقصورٌ ومنقوصٌ. فالمقصورُ: ما آخِرُهُ ألِفٌ، وإنّما سُمِّيَ مقصوراً لوجهينِ:

أحدُهما: أنَّ الإعرابَ قُصِرَ فيه أو عنه، أي: حُبِسَ. والقَصْرُ: الحبسُ، يُقالُ: قَصَرْتُ من قيدِه، أي: حَبَسْتُه[4]، ومنه ﴿حُورٌ مَقْصُورَاتٌ في الخِيَامِ﴾[5]

ومنه قولُ كُثَيِّرٍ[6]:

---

(١) وهي استثقال الحركة فيهما مع تحريك ما قبلهما. انظر الجزء الثاني من المصباح ٢٦٤/ب.

(٢) ضبطت في الأصل بمثناة فوقية وتحتية.

(٣) تجاوز العكبري عبارة لأبي علي نبّه عليها شيخ الجرجاني أبو الحسين. قال في المقتصد ١/١٦٠ "قال الشيخ أبو الحسين: ولو ذكر بدل قوله (رحًى) (الرحى) بالألف واللام لكان أذهب في الوضوح".. انظر نص أبي علي في الإيضاح ١٨.

(٤) هو عند السيوطي ليس بجيد. انظر بيانه في الهمع ٢/١٧٣.

(٥) سورة الرحمن ٥٥/٧٢.

(٦) البيتان في ديوانه ٣٦٩. والرواية فيهما "وما يدري". وفي روايتهما اختلاف بين المصادر، ذكر المؤلّف بعضاً منه، وما لم يذكره هو "لعمري لقد حبّبتِ" و"لم تعلم بذاك" و"لم تشعر بذاك" و"البهائر" و"كلّ قصيرة".

=

وأنتِ التي حَبَّبتِ كُلَّ قصيرةٍ إليَّ وما تدري بذاكَ القصائرُ

٣ - عَنَيْتُ قَصِيراتِ الحِجالِ ولم أُرِدْ قِصارَ الخُطَى، شَرُّ النساءِ البَحاتِرُ[1]

ويُروى: البَهاتِرُ.[2] ويروى: كُلَّ قَصُورةٍ.[3]

والثاني: أنَّ صوتَ الألِفِ التي لا همزةَ بعدَها نقصَ عن صوتِ الألِفِ التي بعدها همزةٌ، نحو: كِساءٍ ورِداءٍ. هذا معنى تسميتِه مقصوراً.[4] وأمّا حُكْمُهُ في الإعرابِ فهو أنَّ الألفَ يستحيلُ تحريكُها، إذْ كانت تجري مع النَّفَسِ، ولا تنقطِعُ عندَ مخرجٍ، فإنْ حُووِلَ[5] تحريكُها قُلِبت همزةً، أو رُدَّت إلى أصلِها، فعندَ ذلكَ يُقَدَّرُ فيها الإعرابُ على ما ذكرنا في بابِ حدِّ الإعرابِ.[6]

= وهما لكثير في: معاني القرآن ٣/١٢٠، وإصلاح المنطق ١٨٤، ٢٧٤، وتهذيبه ٤٤٨، ٥٩٨، والمشوف المُعْلَم ٢/٦٤٤، وشرح المفصل ٦/٣٧، واللسان (بهتر، قصر)، والتاج (بحتر، قصر). وهما بلا نسبة في المخصص ١٢/٩٦، (وتاج التعريف ٨٧)، والثاني بلا نسبة في الارتشاف ٢/٩٠ (٥٦).

(١) البحاتر: جمع بُحْتُرَة. والمذكر منه بُحْتُر، وهو القصير المجتمع الخَلْق. انظر اللسان (بحتر).

(٢) وردت في: معاني القرآن ٣/١٢٠، وتهذيب الإصلاح ٤٤٨، واللسان (بهتر)، والتاج (بحتر، قصر). والبُهْتُر: القصير، والأنثى بُهْتُر وبُهْتُرة.

(٣) ذكرها الفراء في معاني القرآن ٣/١٢٠، والعكبري في المشوف المعلم ٢/٦٤٤، واللسان والتاج (قصر). قال ابن منظور "وامرأة قَصُورة وقصيرة: مصونة محبوسة مقصورة في البيت لا تترك أن تخرج".

(٤) علل ابن يعيش تسميته مقصوراً بما ذكره المؤلف. انظر شرح المفصل ٦/٣٧-٣٨.

(٥) في الأصل (حول) بلا ضبط.

(٦) تقدم في صدر الكتاب ٦٤.

فَصْلٌ

ولا يخلو المقصورُ من أنْ يكونَ مُنْصَرِفاً أو غيرَ منصرِفٍ ، فالمنصرِفُ يُنوَّنُ فتُحذَفُ ألفُه من اللفظِ ، نحو : عَصًا ورَحًى . وعِلَّةُ ذلك أنَّ عليهما ساكنانِ ، فلم يجتمعا . والتخلُّصُ من اجتماعِ الساكنينِ إمّا بالحركةِ أو الحذفِ ، وحركةُ الألفِ مُحالٌ ، وحركةُ التنوينِ خلافُ حُكْمِها ، فيتعيَّنُ الحذفُ . وحذفُ التنوينِ لا يَصِحُّ لأمرينِ[1] :

أحدُهما : أنّه دخلَ لِيَدُلَّ على معنًى ، وهو الصَّرْفُ ، فحذفُه يُخِلُّ بمعناهُ والألِفُ لا تَدُلُّ على معنًى .

والثاني : أنَّ التنوينَ إذا حُذِفَ لم يبقَ عليه دليلٌ ، والألفُ إذا حُذِفَتْ دلَّ الفتحُ عليها ، فلذلكَ كانَ حذفُها أولى .

فَصْلٌ

فإنْ وقفتَ على هذا المنوَّنِ ، وقفتَ على الألِفِ إجماعاً ، وإنّما اختلفوا في هذه الألِفِ : هل هي لامُ الكلمةِ ؟ أو المُبْدَلَةُ من التنوينِ ؟ وفيه ثلاثةُ أقوالٍ[2] :

---

(١) كما في المقتصد ١/١٦١ .

(٢) الأقوال بتفصيل ومناقشة في التبيين ١٨٦ - ١٩٠ (المسألة ١٩) . وفيها أقوال أخرى . انظرها في شرح المفصل ٩/٧٦-٧٧ ، والهمع ٢/٢٠٥ .

أحدُها: قولُ سيبويه[١]. وهو أنها في حالِ الرفعِ والجرِّ لامُ الكلمةِ، وفي النصبِ هي بدلٌ من التنوينِ، وحُمِلَ المعتلُّ في ذلكَ / على الصحيحِ، وكما [٢٣/ب] يُبْدَلُ من التنوينِ ألفٌ في نصبِ الصحيحِ، ولا يُبدلُ في أخويه، فكذلكَ المعتلّ.

والقولُ الثاني: أنَّ الألفَ في الأحوالِ الثلاثِ بدلُ التنوينِ، وهو قولُ المازنيِّ[٢]، واعتلَّ لذلكَ بأنَّ التنوينَ في الصحيحِ أُبْدِلَ ألفاً لمكانِ الفتحةِ قبلَه. وهذه العِلّةُ موجودةٌ في جميعِ أحوالِ المقصورِ المُنَوَّنِ، فيَطَّرِدُ الحكمُ.

والقولُ الثالثُ: أنَّها في الأحوالِ الثلاثِ لامُ الكلمةِ، ولم يُبْدَلْ من التنوينِ شيءٌ، وهو قولُ السيرافيِّ وجماعةٍ[٣]، واعتلّوا لذلكَ بأنَّ إبدالَ التنوينِ في الصحيحِ يُفيدُ الفرقَ في اللفظِ بينَ أحوالِ الإعرابِ، كقولكَ: هذا زَيْدٌ، ومررتُ بِزَيْدٍ، ورأيتُ زيدا. وفي المعتلِّ لا يُفيدُ ذلكَ. وكُلٌّ من هذه المذاهبِ له أدِلّةٌ وأجوبةٌ، ليسَ هذا موضعُ استيفائِها[٤].

---

(١) في الكتاب ٤/ ١٦٦ (بولاق ٢/ ٢٨١). وبه قال الفارسيّ آخراً والجمهور وابن مالك. انظر الهمع ٢/ ٢٠٥. ونصّ المؤلّف في التبيين ١٨٦ على أنه المختار مذهب سيبويه. وانظر شرح المفصل ٩/ ٧٦.

(٢) مقالته في التبيين ١٨٧، وشرح المفصل ٩/ ٧٧. وبه قال الأخفش والفراء وأبو علي أولاً. انظر الهمع ٢/ ٢٠٥.

(٣) منهم أبو عمرو والكسائي وابن كيسان وابن بَرْهان وابن مالك في الكافية وشرحها. وعزاه مكّيّ بن أبي طالب إلى الكوفيين، وابن الباذش في الإقناع إلى سيبويه والخليل. ورجحه أبو حيان. انظر الهمع ٢/ ٢٠٥. وبنحوه في التبيين ١٨٧، وشرح المفصل ٩/ ٧٦.

(٤) ذكر المؤلّف أدلّة المذاهب المتقدمة وأجوبتها وناقشها في التبيين ١٨٦ - ١٩٢.

فَصْلٌ

وإنْ لم يَكُن المقصورُ مُنْصَرِفاً كانَ الوقفُ على لامِهِ أو ما يقعُ موقِعَها كألفِ التأنيثِ في: حُبْلى وبُشْرى، وكذلكَ ما فيه الألفُ واللامُ، أو المضافُ من المُنْصَرِفِ، نحو: العصا وعصا زيدٍ. وعادةُ النحويينَ أنْ يذكروا في التمثيل «يا فتى» و«فَاعْلَمْ»[1] قيلَ: يصلونَ ذلكَ بالكلمةِ المُمَثَّلِ بها، وقصدُهم به بيانُ حُكْمِ الوصلِ، كقولِكَ: هذه عصاً فاعْلَمْ.

• قالَ أبو عليٍّ رحمه اللهُ: وإنْ كانت الحركةُ كسرةً[2] كان الآخِرُ ياءً.

قالَ الشيخُ رحمه اللهُ: الكلامُ على هذا الفصلِ ينحصِرُ في فصولٍ[3]:

الفصلُ الأوّلُ: في تسميته. وقد اتفقوا على تسميتِهِ منقوصاً، وعِلّةُ ذلكَ أنّه نَقَصَ من إعرابِهِ الضمُّ والكسرُ، وبقِيَ له الفتحُ، فقد نَقَصَ من حُكْمِهِ بعضُه.

الفصلُ الثاني: في حُكْمِ إعرابِهِ. وقد اتفقوا على أنَّ ياءَهُ لا تُضَمُّ

---

(١) ليحصل مقصودهم، وهو ثبات التنوين، إذ الوقف يسقطه. انظر المقتصد ١/١٦١.

(٢) في الإيضاح ١٨٩-١٩٠ والمقتصد ١/٦٢ «وإن كانت الحركةُ التي قبل الآخِرِ كسرةً».

(٣) استغرقت أحكامه ما فلا مسألة بذاته.

ولا تُكسَرُ في الاختيار، وعِلّةُ ذلكَ ثِقَلُ الضمةِ والكسرةِ على الياءِ بعدَ الكسرةِ لأنَّ الياءَ مُقَدَّرَةٌ بكسرتينِ[1]، والضمُّ والكسرُ في نفسِه مُسْتَثْقَلٌ، فإذا اجتمعت له هذه الحركاتُ ازدادَ ثِقَلاً، وكانَ في النطقِ كُلْفَةٌ على اللسانِ. والمُسْتَثْقَلُ عندَ العربِ مع تَصَوُّرِهِ لاحِقٌ بالمُمْتَنِعِ في نفسِه. فأمّا فتحُ يائِه في النصبِ[2] فخفيفٌ على اللسانِ، لأنَّ الفتحةَ من الألفِ، والألفُ أخفُّ الحروفِ، والحركةُ أخفُّ من الحرفِ، ولذلكَ تقولُ: رأيتُ قاضياً. فلا تجدُ فيه كُلْفَةً على اللسانِ.

الفصلُ الثالثُ: في انقسامِ المنقوصِ إلى مُنْصَرِفٍ وغيرِ مُنْصَرِفٍ.

فالمُنْصَرِفُ يُنَوَّنُ فتلتقي الياءُ والتنوينُ / ساكنينِ، والجمعُ مُتَعَذِّرٌ، وكذلكَ [٢٤/أ] التحريكُ، وحذفُ التنوينِ يُخِلُّ بمعناهُ، ولا دليلَ ينوبُ عنه، والياءُ ليستْ كذلكَ، فتَعَيَّنَ حذفُها، وفي النصبِ يجتمعانِ لتحرُّكِ الياءِ.

الفصلُ الرابعُ: في ياءِ المنقوصِ في الرفعِ والجرِّ[3]، هل عليها حركةٌ مقدَّرةٌ

---

(١) ومثلها الألف تقدر بفتحتين، والواو تقدر بضمتين. وهذا يوافقه نتائج التحليل المخبري بجهاز (السوناغراف). وممن سبقه إلى هذا ابن جني في الخصائص ٢/٣١٥-٣١٦ وابن سينا في رسالة أسباب حدوث الحروف ٨٤، ١٣٦.

(٢) لم ترد الواو في حال النصب كما في (رأيت غازُواً) لكيلا يختلف الباب. انظر المقتصد ١/١٦٣-١٦٤ فقد نبّه عليه الجرجاني.

(٣) اختلافهم في إعراب الاسم المنقوص في التبيين ١٨٣ (المسألة ١٧).

أم لا ؟ وظاهرُ كلامِ سيبويه[1] أنَّ الحركةَ مقدَّرةٌ ، كما تُقدَّرُ في ألفِ المقصورِ.

وقالَ غيرُه[2] : لا تُقدَّرُ ، لأنَّها حُذِفَت لثِقَلِها لا لِتعذُّرِها.

الفصلُ الخامسُ : في الوقفِ على المنقوصِ في الرفعِ والجرِّ مع التنوينِ[3]. وفيه مذهبان :

أقواهما : حذفُ الياءِ[4] ، كقولِكَ : هذا قاضْ ومررتُ بقاضْ . لأنَّ الوقفَ

يحذِفُ التنوينَ وحركةَ ما قبلَه في الصحيحِ ، كذلِكَ هاهنا.

والثاني : إثباتُ الياءِ[5] ، لأنَّ الياءَ حُذِفَت في الوصلِ بالتنوينِ ، ولا

تنوينَ في الوقفِ ، فترجِعُ الياءُ إلى حقِّها ، فإنْ كانَ المنقوصُ غيرَ مُنوَّنٍ

فالجيِّدُ إثباتُ الياءِ[6] ، وحذفُها جائزٌ[7].

الفصلُ السادسُ : في أصلِ الياءِ هنا . قد تكونُ الياءُ هنا أصلاً

كياءِ القاضي والرامي ، وقد يكونُ أصلُها واواً كالغازي والداعي ، إلّا أنَّ

---

(١) في الكتاب ٤ / ١٨٢ – ١٨٣ (بولاق ٢ / ٢٨١) . وذكره في التبيين ١٨٣ غفلاً من النسبة إلى المؤلِّف.

(٢) عزاه أبو البقاء في التبيين ١٨٣ إلى بعض النحويين .

(٣) عالجه أبو البقاء في التبيين ١٨٤ – ١٨٥ (المسألة ١٨) . ولا معنى لتشكيك مُحقِّقه في مراد المصنِّف لوضوحه . والمسألة في الكتاب ٤ / ١٨٣ – ١٨٤ (بولاق ٢ / ٢٨٨ – ٢٨٩) وشرح المفصل ٩ / ٧٥ ، والارتشاف ١ / ٣٩٥ ، والهمع ٢ / ٢٠٥ – ٢٠٦ .

(٤) وهو « الكلام الجيد الأكثر » عند سيبويه في الموضع المتقدِّم .

(٥) سمعها سيبويه عن أبي الخطاب ويونس نقلاً عن بعض مَنْ يوثق بعربيته من العرب . وفي الهمع ٢ / ٢٠٦ « وبها قرأ ابنُ كثير وورش في أحرف » .

(٦) بيان الياء هو الأجود عند سيبويه .

(٧) عزاه سيبويه إلى بعض العرب . وحمل السيوطي على هذه اللغة قولَه تعالى ﴿ الكبيرُ المتعالِ ﴾ و﴿ يومَ التنادِ ﴾ . انظر الهمع ٢ / ٢٠٦ .

حكمَ التصريفِ أصارَها إلى الياءِ ، وقد تكونُ واوٌ قبلها ضمّةٌ نحو: أَدْلٍ

وأَحْقٍ ، فتصيرُ بحكمِ التصريفِ إلى الياءِ ، وذلك أنَّ أصلَ أَدْلٍ: أَدْلُوٌ .

مثل: أَفْلُسٍ وأَكْلُبٍ ، فاُستُثقِلَت الضمّةُ والواوُ ، ولم يكنْ إلى تسكينِ

الواوِ سبيلٌ ، إذْ ليسَ في الأسماءِ المعربةِ اسمٌ آخِرُه واوٌ قبلَها ضمّةٌ ،

وإنّما ذلكَ في الفعلِ نحو: يغزُو . فتُوُصِّلَ إلى التخفيفِ بأنْ أُبدلَ من الضمّةِ

كسرةٌ ، فصارتِ الواوُ ياءً ، وصارَ منقوصاً .

وأمّا عَرْقٍ فواحدتُه: عَرْقُوَةٌ . وهو طرفُ صليبِ الدَّلْوِ[1] ، فإذا جُمِعَ

حُذِفَتْ هاؤُه ، فصارَ: عَرْقُوٌ ، مثل: تَمْرَةٍ وتَمْرٍ . ثُمَّ فُعِلَ فيه ما تقدَّمَ ،

وهكذا قَلَنْسُوَةٌ وقَلَنْسٍ . والبيتُ الذي استشهدَ به[2] حجّةٌ على أنَّ أَجْرِياً

أصلُه: أَجْرُوٌ . ثُمَّ فُعِلَ فيه ما ذكرنا .

الفصلُ السابعُ: فيما يجوزُ في الشعرِ من ذلكَ . قد جاءَ في الشعرِ

---

(1) في اللسان (عرق) « العَرْقُوَةُ : خشبةٌ معروضةٌ على الدلو » .

(2) الفارسيّ في الإيضاح . وهو:

لَيْثٌ هِزَبْرٌ مُدِلٌّ عندَ خِيسَتِهِ ... بالرَّقْمَتَيْنِ لَهُ أَجْرٍ وأَعْرَاسُ

والبيت لم يستشهد به العكبري في شرحه . وهو في المقتصد ١/٢٦٤ (٢٥) وفيه مصادر تخريجه .

ضمِّ ياءِ المنقوصِ في الرفعِ، وكسرِها في الجرِّ، وتسكينِها في النصبِ. ومحلُّ ذلكَ ضرورةٌ. فمن المكسورِ قولُ الشاعرِ[1]:

٣١ - لا باركَ اللّهُ في الغواني هَلْ يُصْبِحْنَ إلّا لهُنَّ مُطَّلَبُ

ومن المضمومِ قولُ الآخرِ[2]:

٣٢ - تَراهُ وقدْ فاتَ الرُّماةَ كأنَّهُ أمامَ الكِلابِ مُصْغِيُ الخَدِّ أَصْلَمُ[3] / [٢٤/ب]

هكذا رواهُ جماعةٌ[4]. والصوابُ فتحُ الياءِ لأنّهُ حالٌ[5]، والخبرُ أَصْلَمُ، وذلكَ

---

(١) البيت لعبيد الله بن قيس الرقيّات في ديوانه ٣ من قصيدة مدح بها عبد الملك بن مروان. والرواية فيه «... في الغواني فما ...».
وهو منسوب إليه في: الكتاب ٣/ ٣١٤ (بولاق ٢/ ٥٩)، والكامل ٣/ ١٤٠٩، والمقتضب ١/ ١٤٢، والأصول ٣/ ٤٤٢، والصناعتين ١٥٦، والموشح ١٤٨، والصحاح (غني)، والأمالي الشجرية ٢/ ٢٢٦، واللسان (غنا)، وشرح شواهد المغني ٢/ ٦٢٠ (٣٨٦)، والأشباه والنظائر ٢/ ٣٣٦ (٢٣٢). وورد بلا نسبة في: الخصائص ١/ ٢٦٢، ٢/ ٣٤٧، والمحتسب ١/ ١١١، والمنصف ٢/ ٦٧، والمغني ٣٢٠ (٤٤١)، والهمع ١/ ٥٣، والدرر ١/ ٣٠.

(٢) البيت لأبي خراش الهذلي. وهو في ديوان الهذليين ٢/ ١٤٦، وشرح أشعارهم ٣/ ١٢١٩. وورد بلا نسبة في الخصائص ١/ ٢٥٨.

(٣) مُصْغِي خَدِّه: مميله. والأَصْلَمُ: المقطوع الأذنين. انظر اللسان (صغا، صلم).

(٤) منهم ابن جني في الخصائص ١/ ٢٥٨.

(٥) وردت في تعليقات ديوان الهذليين ٤/ ١٤٣. (نقلاً عن حاشية الخصائص).

أنّه يصِفُ ثورَ الوحشِ في حالِ فرارِه من الصائدِ ، فهو المُصْغِي الخدّ ، لا الأَصْلَم.

وممّا سُكِّنَ في النصبِ قولُ الشاعرِ[1] :

٣٣ - كأنَّ أَيْدِيْهِنَّ بالقاعِ القَرِقْ

أيدي جَوارٍ يَتَعاطَيْنَ الوَرِقْ[2]

فسكّنَ الياءَ . وقد أتت هذه الفصولُ على شرحِ كلامِه ، وما يتعلّقُ به ممّا لم يَذْكُرْهُ .

---

(١) الرجز في ملحقات ديوان رؤبة ١٧٩ . وروي في بعض المصادر «أيدي عذارى ..» و«أيدي نساء ..» . وسيتكرر أولهما في ٢١٤/١أ و ٢١٩/١أ .
وهما منسوبان لرؤبة في : الخزانة ٣٤٧/٨ (٦٣٣/٣ بولاق ٣/٥٢٩) ، وشرح شواهد الشافية ٤٠٥ (١٩١) ، والدرر ٢٩/١ . وورد الأول منسوباً له في الكامل ٩٠٩/٢ .
وجاءا بلا نسبة في : المسائل المنثورة ٢٤٢ ، والمحتسب ١٢٦/١ ، ٢٨٩ ، والمقتضب ١٠٣٨/٢ (٢٦٥) ، والإفصاح ٣٦٩ ، والأمالي الشجرية ١٠٥/١ ، واللسان (قرق) ، والأشباه والنظائر ٢٦٩/١ (٦٩) ، وشرح الشافية ١٨٤/٣ (١٥٢) . والأول بلا نسبة في : الخصائص ٣٠٦/١ ، ٢٩١/٢ .
(٢) القاعُ القَرِقُ : المستوي . والوَرِقُ : الفضة . انظر اللسان (قرق ، ورق) .

• قالَ أبو عليٍّ رحمه اللهُ :

بابٌ مِنْ إعرابِ الفِعْلِ[1]

قالَ الشيخُ رحمه اللهُ : لمّا كانَ إعرابُ الفعلِ مخالفاً لإعرابِ الاسمِ، أفرده بالذِّكْرِ، و«مِنْ» في قولِه «من إعرابِ الفعلِ» لبيانِ الجنسِ لا للتبعيضِ لأنّه استوفى جميعَ أقسامِ إعرابِه، فلذلكَ لم تَكُنْ للتبعيضِ.

• قالَ أبو عليٍّ رحمه اللهُ : الأفعالُ على ضربينِ : مُعْرَبٌ ومبنيٌّ[2].

قالَ الشيخُ رحمه اللهُ : هذه القسمةُ حاصِرَةٌ، وذلكَ أنّ الكلمةَ لا تعدو هذينِ القسمينِ اسماً كانت أو فعلاً.

وقد ذهبَ بعضُ مَنْ لا يُحَقِّقُ[3] إلى أنّ في الكلامِ ما ليسَ بِمُعْرَبٍ ولا مبنيٍّ، وهو المضافُ إلى ياءِ المتكلِّمِ[4]، نحو : غلامي وداري. ويُسَمّونَهُ الخَصِيَّ. وهذا خطأٌ مذهباً وتسميةً. أمّا خطأُهم في المذهبِ فهو أنّ المضافَ المذكورَ

---

(1) كذا ورد العنوان في المقتصد 1/167 ونسخة الظاهرية 16/ب. وهو في الإيضاح 32 «باب إعراب الأفعال». وتقدّم فيه باب التثنية والجمع على هذا الباب خلافاً لترتيب الأبواب في هذا الشرح والمقتصد ونسخة الظاهرية.

(2) الإيضاح 32، والمقتصد 1/167.

(3) وهو مذهب ابن جني، ومثله لا ينسب إلى عدم التحقيق. وقد عقد المؤلف لاختلافهم في الاسم المضاف إلى ياء المتكلم مسألةً في التبيين 150-152، ومسائل خلافية 79-82 (م 7). وانظر: الخصائص 2/356-357، والأمالي الشجرية 1/4، وشرح المفصل 3/31-33، وشرح الكافية 1/35، والارتشاف 2/535-536.

(4) لهم في المضاف إلى ياء المتكلم أربعة مذاهب، تقدم أحدها، وهو مذهب ابن جني =

مبنيٌّ عندَ الأكثرينَ[1] لخروجِهِ عن نظائرِهِ، كما ذكرنا في بابِ البناءِ، ومُعْرَبٌ عندَ آخرينَ[2]. وإنَّما امتنعَ ظهورُ الإعرابِ لِثِقَلِهِ، كما امتنعَ ظهورُ الضمِّ والكسرِ في المنقوصِ، والإعرابُ والبناءُ ضِدَّانِ لا واسِطَةَ بينهما، لأنَّ الأضدادَ المُتَعاوِرَةَ على محلٍّ واحدٍ لِكُلٍّ منها حقيقةٌ، كالبياضِ والسَّوادِ، والقيامِ والقعودِ، والاضطجاعِ والنومِ، ولا يُستطاعُ أنْ يُبيِّنَ بَيْنَ البناءِ والإعرابِ ضِدٌّ له حقيقةٌ، وأكثرُ ما ذكروا الخصيَّ، فقالوا: لا مُعْرَبٌ ولا مبنيٌّ، وذلكَ لا يدلُّ على حقيقةٍ. وأمَّا تسميتُهُ خَصِيًّا خطأً فاحِشٌ، لأنَّ الخَصِيَّ ذَكَرٌ حقيقةً وحُكْمًا. وكانَ اللائقُ بما ذهبوا إليه أنْ يُسَمُّوهُ خُنْثَى مُشْكِلًا، لأنَّه لا يُعْلَمُ أذَكَرٌ هو أمْ أُنْثَى.

والمعربُ من الأفعالِ المضارعُ، وقد استقصينا الكلامَ[3] بما يُغْني عن الإعادةِ. وكذلكَ المبنيُّ. ومنها ما استُقْصِيَ في بابِ البناءِ[4]. يبقى الآنَ ذِكْرُ وجوهِ إعرابِهِ، وهي ثلاثةٌ، كما كانَ إعرابُ الأسماءِ ثلاثةً، إلَّا أنَّ

= وسيذكر المؤلِّف فيما يأتي مذهبين آخرين. والرابع هو مذهب ابن مالك الذي يرى أن الحركة الإعرابية ظاهرةٌ فيه حالةَ الجر، ومقدرةٌ فيه حالةَ النصب والرفع. انظر الارتشاف ٢/٥٣٦.

(1) وهو مذهب الجرجاني وابن الخشاب والمطرزي وظاهر كلام الزمخشري، وابن الشجري، وعده ابن يعيش الأقيس، ونسبه الرضي إلى النحاة. انظر الارتشاف ٢/٥٣٦، والأمالي الشجرية ١/٤، وشرح المفصل ٢/٣٢، وشرح الكافية ١/٣٥.

(2) وهم الجمهور. ومذهبهم أنه معرب في الأحوال الثلاثة تقدر فيه الحركات الإعرابية. انظر الارتشاف ٢/٥٣٥-٥٣٦.

(3) سبق الكلام في ٤٩.

(4) تقدم في ١٠٢.

الأسماءَ تنفردُ / بالجرِّ، والأفعالَ بالجزمِ، ويشتركانِ في الرفعِ والنصبِ [٢٥/أ]

فالرفعُ لوقوعِها موقعَ الاسمِ، وقد بيّنّاهُ. والنصبُ فيها بحروفٍ مخصوصةٍ

تُبيَّنُ في بابِ إعرابِ الأفعالِ بعللِها وأقسامِها[1]، إنْ شاءَ اللهُ تعالى.

وإنّما لم تُجزمِ الأسماءُ لوجوهٍ[2]:

أحدُها: أنَّ الجزمَ عملٌ، والعملُ يستدعي عاملاً، والعاملُ لا يدخلُ إلّا

حيثُ يصحُّ معناه، وعاملُ الجزمِ: إنْ الشرطيّةُ ولم والأمرُ والنهيُ، وهذه لا تصحُّ

معانيها في الأسماءِ[3].

الوجهُ الثاني: أنَّ الجزمَ بحذفِ الحركةِ، والاسمُ يستحقُّ التنوينَ والحركةَ،

والجازمُ لا يحذفُ شيئينِ.

الثالثُ: أنَّ الجزمَ بحذفِ الحركةِ الأخيرةِ، وقد يكونُ ماقبلَه[4] ساكناً،

فيُفضي إلى الجمعِ بينَ ساكنينِ، فإنْ حرّكْتَ عُدْتَ إلى ما فررتَ منه، كأنّكَ

---

(١) موضعها أواخر الكتاب في باب الأفعال المنصوبة ١٥٢/أ.

(٢) انظرها في المقتصد ١/١٦٨-١٧٠، وشرح المفصل ١/٧٣.

(٣) نسب ابن يعيش معنى هذا الوجه إلى المازني. انظر شرح المفصل ١/٧٣.

(٤) يريد ما قبل الحرف الأخير مثل: سعاد.

لم تفعل شيئاً. فإنْ قيلَ: من الأسماءِ ما لا ينصرفُ، وما قبلَ آخرِهِ متحرِّكٌ فهلّا جزمتَهُ في هذين الموضعين؟ قيلَ: الأصلُ في الأسماءِ التَّصرُّفُ، وهو الأكثرُ. وما قبلَ آخرِهِ ساكنٌ كثيرٌ، فيمتنعُ جزمُهُ لِمَا ذكرنا، ثُمَّ يطّردُ الحكمُ.[1]

الوجهُ الرابعُ: أنَّ الإعرابَ في الأصلِ دخلَ فارقاً بينَ المعاني، وقد كفى الرفعُ والنصبُ والجرُّ فارقاً.[2]

الخامسُ[3]: أنَّ الجزمَ تخفيفٌ، والأسماءُ في أنفسِها خفيفةٌ، فلا حاجةَ إلى تخفيفِها.

السادسُ: أنَّ الجزمَ لو جُعِلَ للأسماءِ لصارَ لها أربعةُ أوجهٍ، وللفعلِ وجهانِ، وشَبَهُهُ بالاسمِ يقتضي مساواتَهُ في عددِ وجوهِ الإعرابِ.

وإنَّما لم تُجَرَّ الأفعالُ لأوجهٍ[4]:

أحدُها: أنَّ الجرَّ عَمَلٌ، وعامِلُه لا يَصِحُّ معناهُ في الفعلِ، لأنَّ عاملَ

---

(1) أورد الجرجاني الاعتراض المتقدم وأجاب عنه من وجهين. انظر المقتصد ١/١٧٠.
(2) يريد أن كل واحد منها علَم على معنى من معاني الاسم التي هي الفاعلية والمفعولية والإضافة.
(3) ذكره الجرجاني في المقتصد ١/١٦٨.
(4) بعض هذه الأوجه في المقتصد ١/١٧١ - ١٧٢.

الجرِّ بحكمِ الأصلِ الحرفُ، والحرفُ زِيدَ لِيُوصِلَ الفعلَ إلى ما يقتضيه، والفعلُ لا يقتضي الفعلَ، فلم يَصِحَّ له معنًى يُوصِلُ الفعلَ بالفعلِ. وأمّا الإضافةُ فنائبةٌ عن حرفِ الجرِّ، فإذا لم يَصِحَّ الأصلُ فامتناعُ النائبِ أجدرُ، ولأنَّ الإضافةَ تُوجِبُ التخصيصَ أو التعريفَ، والفعلُ في غايةِ التنكيرِ، فلا يحصُلُ به تخصيصٌ، ولأنَّ المضافَ إليه معاقِبٌ للتنوينِ، والفعلُ يَلْزَمُهُ الفاعِلُ، ويدُلُّ على الزمانِ والحالِ وغيرِ ذلكَ، وليسَ من قُوَّةِ التنوينِ أَنْ ينوبَ منابَه ما يدُلُّ على هذه الأشياءِ. فأمَّا إضافةُ الزمانِ إلى الفعلِ فَلِمَا بينَ الزمانِ والفعلِ من المناسبةِ على ما نُبَيِّنُه في باب الإضافةِ (1) إنْ شاءَ اللهُ. / [25/ب]

الوجهُ الثاني: أنَّ الفعلَ فرعٌ في الإعرابِ على الاسمِ، فلو شارَكَه في جميعِ وجوهِه لم يَكُنْ لكونِه فرعاً أثرٌ، والحكمةُ تقتضي انحطاطَ الفروعِ عن الأصولِ.

---

(1) موضعه في 177/ب - 182/ب. وفي المقتصد 1/171-172 زيادة بيان.

الثالثُ: أنَّ الجزمَ من جملةِ الإعرابِ على ما اقتضته القسمةُ الصحيحةُ.

وقد بيّنّا امتناعَ دخولِه على الأسماءِ، فوجبَ أنْ يكونَ إعراباً في الأفعالِ مُنْضَمّاً

إلى الرفعِ والنصبِ، فلو جُزَّ الفعلُ لصارَ له أربعةُ أوجهٍ من الإعرابِ، وذلكَ

زائدٌ على إعرابِ الاسمِ، وكونُه فرعاً يقتضي نُقصانَه، فإذا سُوِّيَ بينهما فقد

زِيْدَتِ الأصلُ.(١)

الرابعُ: أنَّ الجرَّ تابعٌ للتنوينِ، وسقوطُه تابعٌ لسقوطِه في الأسماءِ،

ولا تنوينَ في الفعلِ، فلا وَجْهَ لدخولِ تابعِهِ.

الخامسُ: أنَّ الفعلَ فرعٌ على الاسمِ، ورفعُ الاسمِ له مُوْجِبَاتٌ:

لفظيٌّ ومعنويٌّ، والمعنويُّ ضعيفٌ، ولنصبِه أيضاً موجبانِ: الفعلُ والحرفُ،

والحرفُ ضعيفٌ، وليسَ للجرِّ إلّا وَجْهٌ واحدٌ، وهو الحرفُ وما قامَ مقامَه،

فجُعِلَ للفعلِ في حالتي الرفعِ والنصبِ الضعيفُ من العواملِ، وهو المعنويُّ

---

(١) يلتقي الوجهُ الثالثُ هذا مع الثاني المتقدّم من حيث النتيجة، وهي أن الإعراب أصل في الأسماء فرع في الفعل المضارع، والفرع أحط مرتبة من الأصل، وذا يقتضي أن لا تزيد أنحاء الإعراب في الفعل على نظيرها في الاسم، لأنه أصل.

والحرفُ، ولم يكن في عاملِ الجرِّ ضعيفٌ بحيث يدخلُ على الفعل، فامتنع جرُّه لذلك.

- قال أبو علي رحمه الله: فإنْ ثَنَّيتَ الفاعلَ في الفعلِ المضارعِ المرفوع.[1] إلى آخر الفصل.

قالَ الشيخُ رحمه اللهُ: يتعلَّقُ شرحُ هذا الكلامِ بفصولٍ:

الأوَّلُ: في أنَّ هذه الأمثلةَ الخمسةَ معربةٌ، وليسَ لها حرفُ إعرابٍ.[2]

والدليلُ على كونِها معربةً أنَّها قبلَ اتصالِ هذه الضمائرِ معربةٌ لِشَبَهِها بالأسماءِ، وهذه الضمائرُ لم تُبطِلِ الشَّبَهَ، فوجبَ أنَّ يستمرَّ إعرابُها. والدليلُ على أنَّها ليسَ لها حرفُ إعرابٍ السَّبْرُ، وذلك أنَّه لا يخلو إمّا أنْ يكونَ حرفُ الإعرابِ ما قبلَ الضميرِ،[3] أو نَفْسَ الضميرِ،[4] أو النونَ:[5]

فالأوَّلُ: باطلٌ، لأنَّ حركتَه صارت تابعةً للضميرِ، فتحةٌ مع الألفِ، وضمّةٌ مع الواوِ، وكسرةٌ مع الياءِ. وليسَ حكمُ حرفِ الإعرابِ كذلكَ.

---

(١) تمامه في الإيضاح ٢٤، والمقتصد ١/١٧٢ "ألحقتَ لعلامةِ التأنيثِ ألفاً ولعلامةِ الرفعِ نوناً مكسورةً".

(٢) تحديد حرف الإعراب في الأفعال الخمسة موضع خلف بين النحاة عموماً. وما ذكره المؤلِّف هنا هو مذهب الفارسي تابعه فيه أبو البقاء وأبو حيان. انظر الارتشاف ٢/٤٢، والهمع ١/٥١.

(٣) عليه الأخفش وابن درستويه أو السهيلي، وردّه ابن مالك. انظر الارتشاف ٢/٤٢، والهمع ١/٥١.

(٤) نسب ابن يعيش إلى المازني وجماعة من النحويين أن الألف في قاما ويقومان حرف مؤذن بأن الفعل لاثنين، ومثله الياء والواو. ومذهب سيبويه أن هذه الحروف لها حالتان، حال تكون فيها أسماء، وحال تكون فيها علامة مؤذنة بأن الفعل لاثنين أو لجماعة. انظر الكتاب ١/١٩ (بولاق ١/٥)، وشرح المفصل ٣/٨٨، ٦/٧، والهمع ١/٥١.

(٥) وهو مذهب الجمهور، وعليه الجرجاني في المقتصد ١/١٧٨، وابنُ يعيش في شرح المفصل ٦/٨. وانظر: الارتشاف ٢/٤٢، والهمع ١/٥١.

والثاني: باطلٌ أيضاً، لأنَّ الضميرَ اسمٌ له موضعٌ من الإعرابِ، فلم يكنْ حرفَ إعرابٍ لغيرِه.

والثالثُ: باطلٌ أيضاً لوجهينِ:

أحدُهما: أنَّ النونَ واقعةٌ بعدَ الفاعلِ، وحرفُ إعرابِ الكلمةِ يتَّصِلُ بها، ولا يُفْصَلُ بينهما بغيرِهما.(1)

والثاني: أنَّ النونَ حرفٌ صحيحٌ، يقبلُ الحركةَ، فلو كانَ حرفَ / [1/26أ] الإعرابِ لحُرِّكَ بحركةِ الإعرابِ، فثبتَ أنَّه ليسَ حرفَ إعرابٍ.(2)

الفصلُ الثاني: في وجهِ زيادةِ النونِ هنا عوضاً عن الرفعِ فقط.

والوجهُ في ذلكَ من طريقينِ:

أحدُهما: أنَّ علامةَ الرفعِ في الأصلِ الضمّةُ، وهي تُشبهُ الواوَ، والنونُ تُشبهُ الواوَ، فإذا تعذَّرَتِ الضمّةُ أُثْبِتَ عنها ما يُشْبِهُهَا.

---

(1) انظر ردّ ابن يعيش على هذا الاعتراض في شرح المفصل ٦/ ٨.
(2) فسّر الجرجاني مقصودهم أن النون حرف إعراب بأنه يختص بحال الرفع لا أن الحرف يكون إعراباً. انظر بيانه في المقتصد ١/ ١٧٨.

والثاني: أنَّ الضمّةَ أقوى الحركاتِ، والرفعُ المدلولُ عليه بها أصلُ الإعرابِ، فإذا تعذَّرَ الأصلُ أُقيمَ مقامَه ما هو أقوى منه في نفسِه، والحرفُ أقوى من الحركةِ. وأمّا النصبُ والجزمُ فيُفارِقانِ الرفعَ. فأمّا حذفُ النونِ في الجزمِ فظاهرٌ، لأنَّ الجزمَ يحذفُ الضمّةَ، فيحذفُ ما نابَ عنها. وأمّا حذفُها في النصبِ ففيه وجهانِ:

أحدُهما: أنَّ الجزمَ في الأفعالِ نظيرُ الجرِّ في الأسماءِ، في كونِ كلِّ واحدٍ منهما مختصًّا بموضعِه، وكما حُمِلَ المنصوبُ على المجرورِ في الاسمِ كذلكَ حُمِلَ المنصوبُ على المجزومِ في الفعلِ.[1]

الثاني: أنَّ النصبَ ليسَ بأصلٍ في الأسماءِ فضلاً عن الأفعالِ، وعلامتُه الفتحةُ، وهي قريبةٌ من السكونِ، فلم يُحافظ عليها كالمحافظةِ على الرفعِ والضمِّ بحيثُ ينوبُ عنها الحرفُ.

---

(١) لأن حال النصب مساوية لحال الجزم في الحذف. انظر المقتصد ١/١٧٨.

الفصلُ الثالثُ : في بيانِ حركةِ النونِ . وقد تحرّكت للالتقاءِ الساكنينِ ، وكُسرت بعدَ الألفِ على الأصلِ وإلحاقاً لها بنونِ تثنيةِ الأسماءِ ، وفُتحتْ بعدَ الواوِ في يفعلونَ لثِقَلِ الكسرةِ والضمةِ هناك . وكذلكَ تُفتحُ بعدَ الياءِ لثِقَلِ الكسرةِ بعدَ الياءِ والكسرةِ (1) .

الفصلُ الرابعُ : في بيانِ قولِه « فإنْ ثَنَّيْتَ الفاعلَ في الفعلِ » (2) .

اُعْلَمْ أنَّه لا يُريدُ بذلكَ التثنيةَ التي هي ضمٌّ لفظٍ إلى لفظٍ على ما هو مفهومٌ في تثنيةِ الأسماءِ ، وإنَّما يُريدُ أنَّ الفاعلَ إذا كانا اثنينِ أو جماعةً جعلتَ الألفَ ضميرَ الاثنينِ ، والواوَ ضميرَ الجماعةِ . ولا يجوزُ أنْ يُقالَ : فإنْ ثَنَّيْتَ الفعلَ أو جمعتَه . لأنَّ الفعلَ لا يُثَنَّى ولا يُجمعُ لِمَا نذكرُهُ في بابِ التثنيةِ (3) ، إذْ ذلكَ موضعه ، ولو كانَ الفعلُ يُثَنَّى لقلتَ في : زيدٌ ضَرَبَ مرتينِ أو أكثرَ : زيدٌ يضربانِ ويضربونَ . ولكنْتَ تقولُ في النصبِ يضربَيْن .

---

(1) نقل السيوطي عن ابن فلاح في مغنيه أن النون قد تفتح وتضم بعد الألف استدلالاً بما ورد في بعض القراءات . انظر بيانه في الهمع ١ / ٥١ .

(2) تمامه في الإيضاح ٤٤ والمقتصد ١ / ١٧٢ « في الفعل المضارع المرفوع الحقت لعلامة التثنية ألفاً ، ولعلامة الرفع نوناً مكسورة » .

(3) موضعه في ١٧٥ . وعلله ثَمَّةَ بأن لفظ الفعل يدل على القليل والكثير إذ كان جنساً . وانظر المقتصد ١ / ١٧٣ .

الفصلُ الخامسُ: أنّ الألفَ والواوَ ضميرانِ وليسا حرفينِ دالَّيْنِ على التثنيةِ والجمعِ. والدليلُ على ذلكَ أنّه لو كانَ كذلكَ لقُلْتَ: يضربانِ الزيدانِ، ويضربونَ الزيدونَ. ومعلومٌ أنّكَ لا / تقولُه، لأنّ الفاعلَ مُظْهَرٌ، فكَمِّيَّتُه [٢٦/ب] تُعْلَمُ من لفظِه، وليسَ كذلكَ تاءُ التأنيثِ، نحو: قامت هِنْدٌ. لأنّ تأنيثَ الفاعلِ لا يُعْلَمُ من لفظِه، إذْ كانَ الاسمُ المؤنثُ قد يكونُ علماً للمذكَّرِ، نحو: طلحة ... ... تأنيثٍ فيه[1]. قد يكونُ علماً للمؤنثِ، نحو: سُعَادَ وزينبَ. (كذا في الأصل) فزيدت التاءُ في الفعلِ دالةً على التأنيثِ المعنوي. ومن العربِ مَنْ يجعلُ الألفَ والواوَ حرفينِ غيرَ ضميرينِ، يُجريهما مجرى تاءِ التأنيثِ[2]، ومنه قولُهم: أكلوني البراغيثُ[3]

---

(١) موضع كلمة أو كلمتين أفسدت الرطوبة رسمها. ولعل الأصل «بزيادة علامة..»

(٢) الكتاب ١/ ١٩ (بولاق ١/ ٥)، والمقتضب ١/ ١٧٥، والهمع ١/ ١٦٠.

(٣) لغة عُزيت لطيئ وأزد شنوءة وبني الحارث بن كعب. وكان ابن مالك يسميها لغة ﴿يتعاقبون فيكم﴾. وجاء عليها غير ما حديث في مصادر السنة وكتب العربية. والقول فاشٍ في كتب القوم دائرٌ على ألسنتهم. انظره في: الكتاب ١/ ١٩، ٢٠، ٢/ ٤٠، ٣/ ٢٠٩ (بولاق ١/ ٥، ٦، ٢/ ٨)، ومجاز القرآن ١/ ١٠١، ١٧٤، ٢/ ٣٤، والأصول ١/ ٧١، ١٣٦، ١٧٢، ٢/ ٨٢، ٣٤٦، ٣٤٧، وكتاب الشعر ٢/ ٤٧٣، والمسائل المنثورة ٧٢، والبغداديات ١٠٩، وسر الصناعة ٢/ ٦٢٩، والمقتضب ١/ ١٧٥، والأمالي الشجرية ١/ ١٣٢، وإيضاح شواهد الإيضاح ١/ ٤٩٦، وشرح المفصل ٣/ ٨٧، ٧/ ٦، والبسيط ١/ ٥٨٤، ٥٨٦، ٢/ ٦٩٢، ٦٩٤، ٦٩٥، ٧٠٧، واللسان (خطأ)، والأشباه والنظائر ٤/ ١٥٥، والهمع ١/ ١٦٠، والخزانة ٥/ ٢٣٤، ٧/ ٣٤٦ (بولاق ٢/ ٣٨٦، ٣/ ٢٩٣)، وشرح أبيات المغني ٦/ ١٣٢.
وانظر القول في أغلب مصادر التخريج الآتية للآيات والأبيات التي خُرِّجت في أحد الوجوه على هذه اللغة الضعيفة. وسيتكرر في ٢٥٣.

فأثبتوا الواو. وقال الشاعر[1]:

٣٤ - يَلُومُونَنِي في اشْتِراءِ النَّخيـ ـــلِ قَوْمِي وكُلُّهُمُ أَلْوَمُ

وكان الوجه: يلومني. وقال الآخر[2]:

---

(١) نسب البيت لأحيحة بن الجلاح ولأمية بن أبي الصلت. وهو في ديوانه ٥٠٤ ضمن ما أنشد له وليس لأمية، وروايته فيه "يَعْذِلُ". وروي في بعض المصادر "...أهلي..." و"...فكلُّهم...". وعزاه البغدادي في شرح أبيات المغني ٦/ ١٣٢ (٥٨٨) إلى أحيحة. ونقل السيوطي في شرح شواهد المغني ٢/ ٧٨٣ عن السخاوي مثل ذلك. وهو لأمية في: شرح التصريح ١/ ٢٧٦، وشرح شواهد ابن عقيل ١٠٢، والدرر ١/ ١٤٢. وورد غفلاً من النسبة في: معاني القرآن ١/ ٣١٦، وسر الصناعة ٢/ ٦٢٨، ودقائق التصريف ١٤٥، والمقتضب ١/ ١٧٦ (٢٧)، والإنصاف ٢٢٦، والأمالي الشجرية ١/ ١٣٣، وشرح المفصل ٣/ ٨٧، ٧/ ٧، والبحر المحيط ٦/ ٢٩٧، وأوضح المسالك ٢/ ١٠٠ (٢٠٧)، والمغني ٤٧٨ (٦٧٩)، وشرح ابن عقيل ٢/ ٨٢ (١٤٣).

(٢) البيت للفرزدق من أبيات هجا فيها عمرو بن عفراء الضبي. انظر ديوانه ١/ ٥٠. وهو منسوب له في: الكتاب ٢/ ٤٠ (١/ ٢٣٦)، وشرح أبياته لابن السيرافي ١/ ٤٩١، والنكت ١/ ٤٥٦، والأمالي الشجرية ١/ ١٣٣، ومعجم البلدان ٢/ ٤٩٤، وشرح المفصل ٣/ ٨٩، ٧/ ٧، واللسان (سلط، ديف)، والخزانة ٥/ ١٦٣، ٢٣٤ (٢٧٦)، ٧/ ٣٤٦، ٤٤٦، ١١/ ٣٧٣ (بولاق ٢/ ٣٥٥، ٣٨٦، ٣/ ٢٩٣، ٣٣٤، ٤/ ٥٥٤). وجاء بلا نسبة في: شرح النحاس ١٧٣ (٣٤٢)، وإعراب القرآن له ٢/ ٣٣، والخصائص ٢/ ١٩٤، وسر الصناعة ٢/ ٤٤٧، والإنصاف ٣٥٤، والملخّص لابن أبي الربيع ١١٢، ٣٠٦.

٣٥- ولكنْ دِيافيٌّ أبوهُ وأُمُّهُ ... بحَوْرَانَ يَعْصِرْنَ السَّلِيطَ أقارِبُهْ[1]

وقال بعضهم في قولِه عزَّ وجلَّ: ﴿ثُمَّ عَمُوا وَصَمُّوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ﴾[2]. هو من هذا البابِ[3]،

وكذلِكَ قولُه تعالى: ﴿وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾[4].

وقد تأوَّلَ جماعةٌ هذه الشواهدَ فقالُوا في: أكلوني البراغيثُ. قولين:

أحدُهما[5]: أنَّه جعلَ البراغيثَ مبتدأً وأخَّرَهُ، وأكلوني خبرٌ مُقدَّمٌ.

وهذا بعيدٌ، لأنَّ الفعلَ إذا وقعَ في موضعِه لم يُنْوَ به غيرُهُ.

والقولُ الآخَرُ[5]: أنَّهم جعلوا البراغيثَ بدلاً من الضميرِ لا فاعلاً. واعْلَمْ

أنَّ في هذا الكلامِ شذوذاً آخَرَ هو أنَّه أجرى البراغيثَ مجرى مَنْ يعقلُ،

فجعلَ ضميرَها الواوَ، وكانَ القياسُ: أَكَلْنَنِي البراغيثُ، إلَّا أنَّ وَجْهَهُ

من الجوازِ أنَّه لمَّا نُسِبَ إليها الأكلُ، وكانَ لها قصدٌ، جُعِلَتْ في حُكْمِ

مَنْ يعقِلُ. وهذا أمثلُ من وصفِ الكواكبِ بصفاتِ مَنْ يعقِلُ، كقولِه تعالى:

---

(١) دِيَاف: من قرى الشام أو الجزيرة، أهلها نَبَطُ الشام. وأنَّثَ (يَعْصِرْنَ) لأنه أراد جماعات أقاربه. والسليط: الزيت. انظر: معجم البلدان (دياف) واللسان (ديف).

(٢) سورة المائدة ٥/٧١.

(٣) لهم في الآية توجيهات عدّة. وحملها على لغة (أكلوني البراغيث) قاله أبو عبيدة والأخفش وغيرهما، وهي شاذة عند بعضهم، وصحّح آخرون أنها حسنة لأنها من لغة أزد شنوءة. انظر البحر المحيط ٦/٢٩٧. وضعفها ابن الأنباري في البيان ١/٣٠١ لعدم فصاحتها. وانظر بقية الوجوه في: معاني القرآن ١/٣١٦، وإعراب القرآن ٢/٣٣، والمشكل ١/٢٣٤، والكشاف ١/٦٣٤، والتبيان ١/٤٥٣.

(٤) سورة الأنبياء ٢١/٣.

(٥) التبيان ١/٤٥٣.

﴿وَكُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ﴾[1].

وأمّا الشواهدُ من الشعرِ فقد حُمِلَتْ على البدلِ[2]. وأمّا الآيةُ الأولى فكذلك[3].

وأمّا قولُه تعالى ﴿وَأَسَرُّوا النَّجْوَى﴾ فالصحيحُ أنَّ الواوَ ضميرٌ يعودُ إلى قولِه تعالى ﴿اقْتَرَبَ لِلنَّاسِ حِسَابُهُمْ﴾[4] كما قال تعالى ﴿وَهُمْ فِي غَفْلَةٍ مُّعْرِضُونَ﴾[5] ﴿لَاهِيَةً قُلُوبُهُمْ﴾[6].

وأمّا قولُه ﴿الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ ففيه خمسةُ أوجهٍ[7]:

منها: أنّه في موضعِ جرٍّ نعتاً للناسِ[8]، أو بدلاً من المجرورِ في ﴿حِسَابُهُمْ﴾[9]،

---

(١) سورة يس ٣٦/٤٠.

(٢) وهو أحد الوجوه فيها، والإحالة إليه سلفت في تخريج الشواهد.

(٣) تقدم تخريجها قريباً. (٤) سورة الأنبياء ٢١/١.

(٥) تمام الآية المتقدمة.

(٦) سورة الأنبياء ٢١/٣. وتمامها ﴿وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا..﴾.

(٧) في موضعها ثلاثة أوجه: الرفع والنصب والجر، وفي كلٍّ منها وجوه. وسيأتي نقل المؤلف عن شيخه أبي محمد ابن الخشاب أن فيها بضعة عشر وجهاً ذكرها في شرح المقدمة. وانظر تفصيل ما فيها من وجوه: معاني القرآن ٢/١٩٨، وإعراب القرآن ٣/٦٤، والمشكل ٢/٤٧٧، والكشاف ٢/٥٦٢، والبيان ٢/١٥٢، والتبيان ٢/١٣٠، والبحر المحيط ٦/٢٩٧، والمغني ٤٧٩-٤٨٠.

(٨) قاله الفراء في معاني القرآن ٢/١٩٨. وهو في: إعراب القرآن ٣/٦٤، والمشكل ٢/٤٧٧، والبيان ٢/١٥٨، والتبيان ٢/٩١١، والبحر المحيط ٦/٢٩٧، والمغني ٤٨٠.

(٩) لم أجده في المصادر المعتمدة. ولعله من شرح المقدمة لابن الخشاب الآتي ذكرها.

أو من الضمير في ﴿قُلُوبُهُمْ﴾[1].

والثاني: أنه مبتدأ والخبر ﴿هَلْ هَذَا﴾[2] تقديره: يقولون: هل هذا.

وحذف القول كثيرٌ في القرآن والشعر.

الثالث: هو بدلٌ من الواو في ﴿أَسَرُّوا﴾[3].

الرابع: أنه في موضع رفعٍ خبر مبتدأٍ محذوفٍ، أي: هم الذين[4].

والخامس: أن يكون في موضع / نصبٍ إمّا على البدل من المنصوب [٢٧/أ]

في يأتيهم[5]، أو على إضمار أعني[6]. وذكر شيخنا أبو محمدٍ[7] في هذه المسألة بصنعةً

---

(١) أورده ابن هشام في المغني ٤٨٠.

(٢) كذا في الأصل، وهو كذلك في التبيان ٢/٩١١. وفي البيان ٢/١٥٨: «وخبره محذوف وتقديره: الذين ظلموا يقولون: ما هذا إلا بشر مثلكم، فحذف القول وهو كثير في كلامهم». وبنحوه ما في المغني ٤٧٩: «... أو مبتدأ خبره إمّا ﴿أَسَرُّوا﴾ أو قول محذوف عامل في جملة الاستفهام، أي: يقولون: هل هذا».

(٣) نسبه أبو حيان إلى المبرد، وحكى أن ابن عطية عزاه إلى سيبويه. انظر البحر المحيط ٦/٢٩٧. وهو في: إعراب القرآن ٣/٦٤، والمشكل ٢/٤٧٧، والبيان ٢/١٥٨، والتبيان ٢/٩١١، والمغني ٤٧٩.

(٤) المصادر المتقدمة في الحاشية السابقة.

(٥) ذكره ابن هشام في المغني ٤٨٠.

(٦) ورد في المصادر المتقدمة في تخريج الوجه الثالث، فانظرها ثَمّة.

(٧) هو عبد الله بن أحمد بن الخشاب (٥٦٧هـ). مضت ترجمته في الدراسة ضمن الكلام على شيوخه.

عشر وجهاً في «شرح المقدّمة»[1].

• قالَ أبو عليّ رحمه الله: فإنْ كانَ الفعلُ لجماعةٍ مؤنثٍ قلتَ: أَنْتُنَّ تَفْعَلْنَ. إلى آخرِ الفصلِ[2].

قالَ الشيخُ رحمه اللّهُ: الكلامُ على هذا .... [3] فصلانِ:

أحدُهما: أنَّ هذا الفعلَ مبنيٌّ، والدليلُ على ذلكَ ثلاثةُ أشياءَ:

أحدُها: أنَّ آخِرَهُ وجبَ تسكينُه في الماضي، نحو: ضَرَبْنَ. وكانت العِلَّةُ فيه أنْ تتوالى أربعُ متحرِّكاتٍ، إذْ لا نظيرَ له مع أنَّه مُسْتَثْقَلٌ جدّاً، فيَضْرِبْنَ كذلِكَ، لاشتراكِهما في الثِّقَلِ[4]، وأنَّ سكونَ الضادِ في يَضْرِبْنَ عارِضٌ

---

(١) شرح فيها ابنُ الخشاب مقدمةَ الوزير ابن هُبَيْرةِ في النحو. يقال: إنه وصله عليها بألف دينار، وتقع في أربع مجلدات. انظر بغية الوعاة ج ٢/ ٢٩-٣١ (٣٥٠٣).

(٢) الإيضاح ٤٢، والمقتصد ١٧٩/١.

(٣) موضع كلمة أفسدت الرطوبة رسمها فتعذرت قراءتها. والمعنى: يجمعه فصلان.

(٤) في الهامش تحت صاد مفردة «الفعل».

فلم يُعتَدَّ بها، ولأنَّ الساكِنَ حاجزٌ غيرُ حصينٍ، فلم يُعتَدَّ به، ولأنَّ حروفَ المضارعِ أكثرُ من حروفِ الماضي. فعادلت كثرةُ الحروفِ سكونَ حرفٍ منه.

والوجهُ الثاني: أنَّ المضارعَ أُعرِبَ لكونِهِ على زنةِ اسمِ الفاعلِ، وقد بطلَ ذلكَ هنا.

والثالثُ: أنَّ الأصلَ في الأفعالِ البناءُ، وإنَّما أُعرِبَت استحساناً لِمَا بينها وبينَ الأسماءِ من الشَّبَهِ الذي ذكرناهُ، وقد بَعُدَ شَبَهُهَا من الأسماءِ باتصالِ النونِ بها اتصالاً لا يوجدُ مِثْلُهُ في الأسماءِ، وليسَ كذلكَ: يضربانِ ويضربونَ. لأنَّ هذينِ اللفظينِ يُشْبِهَانِ: الضاربانِ والضاربونَ. فلذلكَ عادَ إلى البناءِ.

الفصلُ الثاني: في هذه النونِ. وهي اسمٌ مُضْمَرٌ بلا خلافٍ، فهي نظيرُ الواوِ في يضربونَ. والدليلُ على ذلكَ أمرانِ:

أحدُهما: أنّها تلزَمُ إذا تقدَّمَ الاسمُ، كقولِكَ: الهنداتُ يَضْرِبْنَ.

ولا بُدَّ لهذا الفعلِ من فاعلٍ، وضميرُ الجماعةِ لا يَسْتَتِرُ، فوجبَ أن تكونَ النونُ

هي الفاعلَ. وكذلِكَ قولُكَ: أَنْتُنَّ تَضْرِبْنَ.

والوجهُ الثاني: أنَّ النونَ في الضميرِ المنفصلِ علامةُ تأنيثِ الجمعِ،

كقولِكَ: أَنْتُنَّ وهُنَّ. فكذلِكَ هاهنا، إلّا أنَّ تلكَ حرفٌ إذْ كانت متّصلةً

بالضميرِ، وهي هنا اسمٌ، إذْ لا ضميرَ سواها، وإذا ثبتَ هذا لم تُؤَثِّرِ

العواملُ في لفظِ هذا الفعلِ، لأنّه مبنيٌّ، فتقولُ: هُنَّ يَضْرِبْنَ، ولَنْ يَضْرِبْنَ

ولم يَضْرِبْنَ، ولا تَسَلُّطَ للجازمِ والناصبِ على حذفِ النونِ إذْ كانت ضميراً

لا إعراباً، كما لم يَحْذِفِ الجازمُ والناصبُ الواوَ في يَضْرِبونَ.[1]

- قالَ أبو عليٍّ: وإذا كانَ آخِرُ الفعلِ ياءً أو واواً أو ألفاً، نحو:

يغزو.[2] إلى آخِرِ الفصلِ.

---

(١) ما تقدم بمعنى كلام سيبويه في الكتاب ١/ ٢٠ (بولاق ١/٦).

(٢) كذا في المقتصد ١/ ١٨١. ولفظه في الإيضاح ٥٢ بتقديم الواو على الياء. وتمامه "... ويرمي ويخشى. فإن هذه الحروف كلها تثبت ساكنة في الرفع...".

قالَ الشيخُ رحمه اللهُ : / هذه الحروفُ لِمَا فيها من اللِّيْنِ والمَدِّ[1] تَثْقُلُ [٢٧/ب]

الحركةُ عليها ، والألفُ يستحيلُ ذلكَ فيها . فقد نزَّلها بعضُهم منزلةَ الحرفِ

المتحرِّكِ ، لأنَّ المَدَّ واللِّينَ شيءٌ زائدٌ على الحرفِ كزيادةِ الحركةِ ، والمتحرِّكُ

لا يُحرَّكُ . وقالَ آخرونَ : لمَّا كانَ طبعُها اللِّينُ نقَصَتْ عن الحرفِ لِضَعْفِها ، فكأنَّها

حركةٌ فقط ، والحركةُ لا تُحرَّكُ . وكلا القولينِ مستقيمٌ .

وإذا ثبتَ ذلكَ كانت الواوُ والياءُ في يغزو ويرمي ساكنتينِ في الرفعِ ،

جاريتينِ مجرى الضمَّةِ في دلالتِها على الرفعِ ، وهذا من بابِ إقامةِ الحرفِ مقامَ

الحركةِ ، كما كانَ كذلِكَ في الأسماءِ الستةِ المفردةِ . وقد جُعِلَتِ الحركةُ

لهذه المشابهةِ كالحرفِ في المؤنثِ الثلاثيِّ ، إذا تحرَّكَ أوسطُه فلم يُصْرَفِ

البتَّةَ في المعرفةِ ، بخلافِ الساكنِ الأوسطِ ، وأُجْرِيَ مجرى ماهو على

أربعةِ أحرفٍ ، نحو « سعادَ » . وكذلكَ أُجْرِيَتِ الحركةُ في « الجَمَزَى »[2] مجرى الحرفِ

---

(١) في الأصل « المدّ واللين » ثم صُحِّحت برسم ميم فوق الأولى وقاف فوق الثانية .
(٢) الجَمَزَى : السريع ، وأغلب ما يكون في صفة المؤنث . انظر اللسان والقاموس (جمز) .

الخامس، حتى لم يَجُزْ في النسب إلّا "جَمَزِيٌّ"[1]. وجازَ في الأربعةِ الإقرارُ نحو: "حُبْلَوِيّ"[2].

وإذا ثبتَ هذا حُذِفَتْ هذه الحروفُ في الجزمِ كما تُحذفُ الضمّةُ والفتحةُ، لأنَّ حُكْمَ الجازمِ أنْ يحذفَ الحركةَ إنْ وجدها، وإلّا حذفَ الحرفَ القائمَ مقامَها.

وشبّه ذلكَ بعضهم بِشُرْبِ الدواءِ، فإنّه إنْ وجدَ مرضاً أزاله، وإلّا أثّرَ في المزاجِ ضعفاً. وإذا نُصبتْ فُتحتْ الياءُ والواوُ لِخِفّةِ الفتحةِ، وقد بيّنّا ذلكَ.

فأمّا الألفُ فلفظُها في النصبِ كلفظِها في الرفعِ لاستحالةِ تحريكِها، لكنْ تُقَدَّرُ عليها الفتحةُ في النصبِ، والضمّةُ في الرفعِ، والتقديرُ هنا اتفاقٌ.

فأمّا تقديرُ الضمّةِ على الواوِ والياءِ في حالِ الرفعِ فقد أثبته قومٌ ونفاهُ آخرون[3].

وقد ذكرنا أصلَه في المنقوصِ[4]، وتجيءُ في الشعرِ هذه الحروفُ ثابتةً في الجزمِ[5]،

---

(١) انظر التكملة ٥٤.

(٢) قال المؤلف في المصباح ٥٩/١أ "وأما النسب إلى ما فيه ألف زائدة نحو: حُبْلى فالجيد حذف الألف منه، فتقول: حُبْلِيّ. وعلة ذلك أنها للتأنيث كالتاء، وكما تحذف التاء البتة كذلك تحذف هذه الألف. والثاني: تبدلها واواً لمشابهتها المنقلبة عن لام الكلمة من الوجه الذي ذكرنا ... ويجوز إقرارها وقلبها واواً... والثاني: دنيوي. على الإتمام مثل: حُبْلَوِيّ".

(٣) بيان ذلك في الهمع ٥٣/١-٥٤.   (٤) تقدم في ١٤٦.

(٥) الجمهور على أنه مختص بالضرورة، وأجازه بعضهم في سعة الكلام وجعله لغة لبعض العرب. انظر تفصيله في الهمع ٥٢/١.

كقولِ الشاعرِ[1]:

٣٦- أَلَمْ يَأْتِيكَ والأَنْبَاءُ تَنْمِي ... بِمَا لاقَتْ لَبُونُ بَنِي زِيَادِ

فأثبتَ الياءَ.

---

(١) البيت مطلع قصيدة لقيس بن زهير العبسي قالها في قصة درْع معروفة، ساومه فيها الربيع بن زياد العبسي، أورثت شحناء بينهما. وسيتكرر في ١٦٩/ أ. وللشاهد روايات ثلاث ذكرها ابن جني في سرّ الصناعة ونقلها البغدادي عنه، وهي «ألم يأتك» و«ألا هَلْ أتاكَ» و«ألَمْ يَبْلُغْكَ».

وهو منسوب له في: معاني القرآن ٢/ ٢٢٣، والنوادر ٢٠٣، والفاخر ٢٢٣، والمُحَلّى ١٧٩ (٢٨٦)، وشرح القصائد السبع الطوال ٤٥٩، وشرح ابن السيرافي ١/ ٣٤٠، والعمدة ٢/ ٢٧٥، والحُلَل ٤١١ (١٥٩)، والأمالي الشجرية ١/ ٨٤، ٨٥، ٢/ ٢١٥، والضرائر ٦٣، واللسان (أتى)، وشرح التصريح ١/ ٨٧، وشرح شواهد المغني ١/ ٣٢٨ (١٤٨)، ٢/ ٨٠٨ (٦١٢)، والخزانة ٨/ ٣٦١ (٦٣٦) (بولاق ٣/ ٥٣٤)، وشرح أبيات المغني ٢/ ٣٥٢ (١٥٢)، وشرح شواهد الشافية ٤٠٨ (١٩٣).

وهو بلا نسبة في: الكتاب ٣/ ٣١٦ (بولاق ٢/ ٥٩)، ومعاني القرآن ٢/ ١٨٨، والأصول ٣/ ٤٤٣، وشرح النحاس ١٤ (٢٢)، والجمل ٤٠٧، والحلبيات ٨٥، والعضديات ٣٣ (٣٢)، وكتاب الشعر ١/ ٢٠٤، ٢/ ٤٤٠، ومعاني الحروف ٣٨، والموشح ١٤٩، والخصائص ١/ ٣٣٣، ٣٣٦، وسرّ الصناعة ١/ ٨٨ (٤٣)، ٢/ ٦٣١، وما يجوز للشاعر ٨٤، والإفصاح ١٧٠ (٨٨)، والاقتضاب ٢٥٩، والإنصاف ١/ ٣٠ (١٧)، وشرح المفصل ٨/ ٢٤، ١٠٠، ١٠/ ١٠٤، والضرائر ٤٥، والممتع ٢/ ٥٣٧، والرصف ١٤٩ (١٨٥)، والارتشاف ٢/ ٣١ (٥٩٢)، ٣/ ٢٧٨، واللسان (قدر، رضي، شظي، يا)، والجنى الداني ٥٠، وتذكرة النحاة ٣٨٠، وأوضح المسالك ١/ ٧٦ (٢٠)، والمغني ١٤٦، ٦٠٦ (١٦٣، ٧١٥)، والأشباه والنظائر ٥/ ٢٨٠ (٢٤٨)، والهمع ١/ ١٥٢، والخزانة ٩/ ٥٢٤ (بولاق ٤/ ١٦١)، وشرح أبيات المغني ١/ ٧٨، ٦/ ١٨٥، وشرح الشافية ٣/ ١٨٤ (١٥٤).

وقال آخر[1]:

٣٧ - هَجَوْتَ زَبَّانَ ثُمَّ جِئْتَ مُعْتَذِراً مِنْ هَجْوِ زَبَّانَ لَمْ تَهْجُو ولَمْ تَدَعِ

فأثبتَ الواوَ مع الجازم. وفي ذلك ثلاثةُ أوْجهٍ[2]:

أحدُها[3]: أنَّه أثبتَ لامَ الكلمةِ، ولم يجزمْ للضرورة.

الثاني[4]: أنَّه حذفَ الحركةَ المقدَّرةَ على الحرفين، وذلك صحيحٌ على رأي مَنْ تَدَّر الضمَّةَ عليهما في الرفعِ، فلا حركةَ إذاً.

الثالث[5]: أنَّه حذفَ لامَ / الكلمةِ ثم أشبعَ، فنشأ الحرفُ، فالواوُ [٨٠/أ] والياءُ إذاً زائدتان. وكذلكَ جاءَ في الألفِ، قال الراجز[6]:

٣٨ - إذا العَجُوزُ غَضِبَتْ فَطَلِّقِ وَلا تَرَضَّاها وَلا تَمَلَّقِ

---

(١) البيت مجهول النسبة في مصادر النحو. وعزاه ياقوت في معجم الأدباء ١١/١٥٨ إلى أبي عمرو بن العلاء، واسمه زَبَّان على أصحِّ الأقوال، وفيه يخاطب الفرزدق الذي جاءه معتذراً إليه من هجو بلغه عنه، ويروى «من سَبِّ». والشاهد في: معاني القرآن ١/١٦١، ٢/١٨٨، والمحلى ٨٠ (٢٨٧)، وكتاب الشعر ١/٢٠٤، وسر الصناعة ٢/٦٣٠، والمنصف ٢/١١٥، وأمالي الشجرية ١/٨٥، والإنصاف ١/٢٤ (٧)، وشرح المفصل ١٠/١٠٤، ١٠٥، وشرح التصريح ١/٨٧، والهمع ١/٥٢، والخزانة ٨/٣٥٩ (بولاق ٣/٥٣٣)، وشرح شواهد الشافية ٤٠٦، وحاشية الصبان ١/١٠٣، والدرر ١/٢٨.

(٢) لهم في ذلك أوجه أخرى انظرها في الهمع ١/٥٢.

(٣) وهو مذهب الجمهور. انظر الهمع ١/٥٢.

(٤) مذهب لآخرين لم يحددهم السيوطي في الهمع ١/٥٢. وانظر شرح المفصل ١٠/١٠٥.

(٥) ذكره الفراء في معاني القرآن ١/١٦٢. وانظر الهمع ١/٥٢.

(٦) وهو رؤبة بن العجاج. والبيتان في ملحقات ديوانه ١٧٩. ونسبهما إليه البغدادي في الخزانة ٨/٣٥٩، ٣٦٠ (٦٣٥) (بولاق ٣/٥٣٣-٥٣٤). وجاءا بلا نسبة في: كتاب =

وقالَ آخَرُ[1]:

٣٩ - وتَضْحَكُ مِنّي شَيْخَةٌ عَبْشَمِيَّةٌ   كَأَنْ لَمْ تَرَى قَبْلِي أَسِيْرًا يَمانِيا

فأثبتَ الألفَ مع الجازم.[2] وما تخلّفَ من هذا الباب فقد ذكرنا الكلامَ عليه في باب البناء.[3]

= الشعر ١/٢٠٥، والعسكريات ١٤٩، والخصائص ١/٣٠٧، وسرّ الصناعة ١/٨٩ (٤٤)، والمنصف ٢/١١٥، وشرح المرزوقي ٤/١٨٥٢، والمخصص ١٣/٢٥٨، ١٤/٩، والأمالي الشجرية ١/٨٦، والإنصاف ١/٢٦ (١١)، وشرح المفصل ١٠/١٠٦، والضرائر ٤٦، وشرح التصريح ١/٨٧، والأشباه والنظائر ٢/١٢٩ (١٦٦)، والارتشاف ٣/٢٧٨ (١١٤٠)، وشرح أبيات المغني ٢/٣٥٥، وشرح شواهد الشافية ٤٠٩ (١٩٤). والثاني بلا نسبة في: المفضليات ٣٨ (٤٠)، وشرح المفصل ١٠/١٠٤، والهمع ١/٥٢.

(١) وهو عبد يغوث بن وقّاص الحارثي. والشاهد في شرح اختيارات المفضل ٢/٧٧١ من قصيدة قالها في أسره يوم الكُلاب الثاني، والرواية فيه "وتضحك... لم تَرَيْ...". وهو منسوب له في: سرّ الصناعة ١/٨٦ (٣٨)، والحلل ٣٣٩ (١٢٨)، والمغني ٣٦٦ (٥٠١، ٥٠٤)، والخزانة ٢/١٩٦، ٢٠١ (بولاق ١/٣١٤، ٣١٦)، وشرح أبيات المغني ٥/١٣٧ (٤٤٨). وجاء بلا نسبة في: الجمل ٢٥٦، والحلبيات ٨٤، وإيضاح القيسي ٢/٦٠٩، وشرح المفصل ٩/١١١، ١٠/١٠٤، ١٠٧، والارتشاف ٣/٢٧٨ (١١٣٩).

(٢) نسب الأخفش هذه الرواية إلى أهل الكوفة، وعدّها خطأً عند أهل البصرة، وجعل الصواب (تَرَيْ) بحذف النون للجازم، وفيه رجوع من الإخبار إلى الخطاب. وبه جزم ابن السيد، وجعل روايته على الإخبار بإثبات الألف من الضرورة، أو على لغة مَنْ قال: راءَ مقلوب رأى، فجزم فصار: تَرَأْ. ثم خفّف الهمزة فقلبها ألفاً لانفتاح ما قبلها. وهي لغة مشهورة. انظر بيان ذلك في شرح أبيات المغني ٥/١٣٧.

(٣) تقدم في ١٠٢.

• قالَ أبو عليٍّ رحمه اللهُ :

بابُ التَّثْنِيَةِ والجَمْعِ

الاسمُ المثنّى لا يخلو من أنْ يكونَ مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً.[1] إلى آخر الباب.

قالَ الشيخُ رحمه اللهُ : ينتظمُ شرحُ هذا البابِ بذكرِ فصولٍ تتضمّنُ عِلَلَهُ وما يَرِدُ عليها من الأسئلةِ ، وطرقَ الانفصالِ عنها .

الفصلُ الأوّلُ : في معنى التثنيةِ لغةً . وهي مصدرُ ثنيتُ أي ضممتُ شيئاً إلى شيءٍ ، وبهذا المعنى هي مستعملةٌ هاهنا على ما نُبَيِّنُهُ .

الفصلُ الثاني : في حقيقتِها اللفظيةِ . اعْلَمْ أنَّ الأصلَ في قولِكَ : الزيدانِ ، زيدٌ وزيدٌ ، وكذلِكَ في الجمعِ ، وقد جاء في الشعرِ على ذلِكَ ، قالَ الراجز :[2]

٤٠ - كَأَنَّ بَيْنَ خُفِّها والخُفِّ ‍ ‍ ‍ كَشَّةَ أَفْعَى في يبيسٍ قُفِّ[3]

---

(١) كذا في المقتصد ١/١٨٣ . واللفظ في الإيضاح ١٢ ، ونسختي (ب ، ج) من المقتصد « لا يخلو الاسم المثنى » . وتقدم هذا الباب في الإيضاح على سابقه « من إعراب الفعل » . والترتيب هنا يوافق ما جاء في نسخة الظاهرية ٥/ب والمقتصد .

(٢) هو مجهول ، والبيتان من إنشاد الليث . ورواية المؤلف للأول منهما لم أقف عليها ، إذ رواية المصادر « كَأَنَّ صَوْتَ خَلْفِها والخِلْفِ » . وروايتهما في اللسان (شخف) : « كَأَنَّ صَوْتَ شَخْبِها ذي الشَّخْفِ ‍ ‍ كَشِيشُ أَفْعَى في يَبِيسٍ قُفِّ » وهما في : الأمثال ٨٩ ، وجمهرة اللغة ١/٩٨ ، وأسرار العربية ٤٨ ، والتاج (قفف) .

(٣) الخُفّ : خُفُّ البعير ، وهو مجمع فِرْسِن البعير والناقة . وكَشَّة أفعى : صوت جلدها إذا حكّت بعضها ببعض . والقُفّ : قرعة يابسة تتخذ من خوص ونحوه ، تجعل فيها المرأة قطنها . والخِلْف : الضرع لكل ذات خفٍّ وظِلْفٍ ، أو مقبض يد الحالب من الضرع . انظر اللسان (خفف ، كشش ، قفف ، خلف) .

وقالَ آخرُ[١] :

٤١ - لَيْثٌ ولَيْثٌ في مقامٍ ضَنْكِ[٢]

وقال آخرُ[٣] :

٤٢ - كأنَّ بيْنَ فَكِّهَا والفَكِّ ... فَأْرَةَ مِسْكٍ ذُبِحَتْ في سُكِّ

إلّا أنَّ العربَ أرادوا الاختصارَ ، وهو كالمُتَعَيِّنِ في الجمعِ ، لأنَّ الأسماءَ قد تَكْثُرُ فَيَشُقُّ ذكرُها على العطفِ ، وقد لا يأتي الذِّكْرُ عليها ، فاقتصروا على اسمٍ واحدٍ ، وزادوا عليه زيادةً تدلُّ على باقيها.

الفصلُ الثالثُ : في أنَّ التثنيةَ والجمعَ مخصوصانِ بالأسماءِ دونَ الأفعالِ والحروفِ. وعِلَّةُ ذلكَ أنَّ الأسماءَ هي التي تتعدَّدُ مُسَمَّيَاتُها ، ولفظُ الواحدِ لا يدلُّ على أكثرِ من شيءٍ واحدٍ ، وأمَّا الفعلُ فيدُلُّ لفظُه على القليلِ والكثيرِ إذ كانَ جنساً . والحرفُ معناهُ في غيرِه ، فإذا دخلَ على كلمةٍ دلَّ لفظُه المفردُ

---

(١) نُسب البيت إلى الصحابي واثلة بن الأَسْقَع في الخزانة ٧ / ٤٦١ (٥٦١) (بولاق ٣ / ٣٤٠) . نقلاً عن الكلاعي في السيرة النبوية . ونُسب إلى جَحْدر بن مالك الحنفي في كلٍّ من : الأمالي الشجرية ٢ / ٢٩٧ ، والخزانة ٧ / ٤٦٤ (بولاق ٣ / ٣٤١) ، وشرح أبيات المغني ٣ / ٢١١ ، ٦ / ٨٣ نقلاً عن الجاحظ في كتاب المحاسن والمساوئ . وجاء بلا نسبة في : المقرب ٣ / ٤١ ، والأمالي الشجرية ١ / ١١ ، والهمع ١ / ٤٣ .
ويروى « في مَجَالٍ » و « في مَحَلٍّ » .

(٢) الضَّنْك : الضِّيق .

(٣) وهو منظور بن مَرْثَد يصف امرأة بطيب الفم . والبيتان في زيادات ديوان رؤبة ١٩١ . ونُسبا إلى منظور في : جمهرة اللغة ١ / ٩٥ ، وتهذيب الإصلاح ١ / ١٠ =

على معناه المطلوبُ ، ولا يتصوّرُ أنْ تحتمِلَ الكلمةُ الواحدةُ معانيَ حروفٍ

تدُلُّ عليها تثنيةٌ أو جمعٌ ، ولو جاز أنْ يُجمَعَ الفعلُ لقُلْتَ فِيمَنْ فعلَ فعلاً

مرتينِ أو أكثرَ : الرجلُ قاما أو قاموا . ومعلومٌ أنَّ ذلكَ مُطَّرَحٌ مرفوضٌ .

الفصلُ الرابعُ : / في أنَّ التثنيةَ والجمعَ بالحروفِ دونَ الحركاتِ ، [٢٨/ب]

وذلكَ من وجهينِ :

أحدُهما : أنَّ الحركاتِ كانت في الواحدِ ، فلو بَقِيَتْ بعدَ التثنيةِ لما

دَلَّت على الأمرِ الحادثِ .

الثاني : أنَّ التثنيةَ دليلٌ على شيئَيْنِ ، فيجبُ أنْ يكونَ الدالُّ عليهما

بعدَ الانضمامِ من جنسِ ما كانَ دليلاً على كُلٍّ واحدٍ منهما قبلَ الانضمامِ ،

والحرفُ من جنسِ الاسمِ الدالِّ على المُثنّى ، فيجبُ أنْ يتعيَّنَ دليلاً على[1]

الاسمِ الثاني ، ويكونُ أثَرُ الاختصارِ الاقتصارَ على بعضِ الحروفِ ، فأمّا الحركاتُ

= واللسان (ذبح - زكك) ، والخزانة ٤٦٢/٧ ، ٤٦٨ (٥٦٢) (بولاق ٣٤٠/٣) . وهما بلا نسبة في : الإصلاح ٧ ، وديوان الأدب ١٩٤/٢ ، والمخصص ٢٠٠/١١ ، والمقتضب ١٨٤/١ (٢٨) ، وأسرار العربية ٤٧ ، والمشوف المعلم ٢٩٦/١ ، وشرح المفصل ١٣٨/٤ ، ٩١/٨ ، واللسان (خشا) ، وشرح أبيات المغني ٨٣/٦ ، والتاج (برك ، سكك ، فلق) ، والأول منهما بلا نسبة في : الأمالي الشجرية ١٠/١ ، وإيضاح القيسي ٦١/١ ، والأشباه والنظائر ٢٠١/٢ (٢٠٣) .

وفأرة المسك : نافجته التي يكون فيها ، ذُبِحَت : شُقَّت ، والسُّكّ : نوع من الطيب .

فهي دلائلُ المعاني الزائدةِ ، فلم تُجعَلْ دليلاً على نفسِ المستقرّ .

الفصلُ الخامسُ : في حروفِ التثنيةِ والجمعِ . اعلم أنّ أولى ما زِيْدَ حروفُ المدِّ واللِّيْنِ ، لسكونها وسهولةِ النطقِ بها ، ولِلِيْنِها ومدِّها . وأنّ الحركاتِ كالأبعاضِ لها ، وهي ثلاثةٌ ، والحاجةُ تدعو إلى زيادتِها في البابينِ ، وكلٌّ واحدٍ منهما له ثلاثةُ أحوالٍ : الرفعُ والنصبُ والجرُّ ، فلا تفي بتوزيعِها على الأحوالِ الستِّ ، والقياسُ يقتضي جعلَ الألفِ للتثنيةِ ، والواوِ للجمعِ ، ويشتركُ بينَ البابينِ في الياءِ .

أمّا بيانُ اختصاصِ الألفِ بالتثنيةِ ففيه قسمانِ : أحدهما : في قُطْلَوه اختصاصِها بها . والثاني : في اختصاصِها بالرفعِ .

أمّا الأوّلُ : فبيانُه من ثلاثةِ أوجهٍ :

أحدُها : أنّ التثنيةَ سابقةٌ على الجمعِ ، والألفُ سابقةٌ في

المخرجِ على أختيها، فجُعِلَ الأوّلُ للأوّلِ.

والثاني: أنّ التثنيةَ أكثرُ من الجمعِ، لوقوعِها فيمَنْ يَعقِلُ وما لا يعقلُ والمذكّرِ والمؤنثِ. والألفُ أخفُّ حروفِ المدِّ، فجُعِلَ الأخفُّ في الأكثرِ تعديلاً.[1]

والثالثُ: أنّ الألفَ ضميرُ الاثنينِ في: قاما. وبابه، وإذا صلحَ أنْ يكونَ اسماً ومضمراً للاثنين، فجعلُه حرفاً دالاً على الاثنينِ أولى.

وأمّا القسمُ الثاني: فبيانُه من ثلاثةِ أوجهٍ أيضاً:

أحدُها: أنّ الرفعَ هو الأصلُ على ما بُيِّنَ في موضعِه، والألفُ أصلُ حروفِ المدِّ، فجَعْلُهُ علامةً له تشاكُلٌ بينَ اللفظِ والمعنى.

والثاني: أنّ الرفعَ أكثرُ في الكلامِ، إذْ ما من فعلٍ إلّا وله فاعلٌ، ثُمّ ماليسَ بفاعلٍ كالمبتدأ والخبرِ وغيرِهما مرفوعٌ أيضاً[2]، والألفُ أخفُّ فجُعِلَتْ في الأكثرِ.

---

(1) لابن يعيش تعليل آخر لكثرة التثنية، انظره في شرح المفصل ٤/١٣٩.

(2) يريد أن كثرة الرفع في الكلام ترجع إلى أنه يكون في الأسماء والأفعال. انظر الكتاب ١/١٧ (بولاق ١/٤)، وشرح المفصل ٤/١٣٩.

والثالثُ: أنَّ الألفَ إذا كانت ضميراً مرفوعاً في نحو: قاما. كانَ الأولى أنْ تكونَ علامةَ الرفعِ.

وأمّا جَعْلُ الواوِ علامةً للجمعِ فنذكرُه في بابِه. وأمّا الياءُ فهي علامةٌ للجرِّ بحقِّ الأصلِ، لأنها من جنسِ الكسرةِ / . وأمّا حَمْلُ النصبِ على الجرِّ [١/٢٩] فلإعوازِ علامةٍ تَخُصُّهُ. فإنْ قيلَ: فهلّا حُمِلَ النصبُ على الرفعِ الذي هو الأصل؟

قيل: حَمْلُهُ على الجرِّ أولى لثلاثةِ أوجهٍ[1]:

أحدُها: أنَّ المنصوبَ والمجرورَ فرعانِ[2] في الإعراب، وحَمْلُ الفرعِ على ما يُشْبِهُهُ أولى.

والثاني: أنَّ علامةَ النصبِ في الأصلِ الفتحةُ، وعلامةَ الجرِّ الكسرةُ، والفتحةُ بحقِّ الأصلِ أقربُ إلى الكسرةِ منها إلى الضمِّ.

الثالثُ: أنَّ موضعَ الجارِّ والمجرورِ نصبٌ، فصارا كأنّهما شيءٌ واحدٌ

---

(١) علل الجرجاني حمل النصب على الجر دون الرفع بوجوه أخرى. انظرها في المقتصد ١/١٨٦. وعلله ابن يعيش بوجوه ثلاثة لم يذكرها المؤلف هنا. انظر شرح المفصل ٤/١٣٨-١٣٩.

(٢) في الأصل: نوعان، وهو تصحيف ظاهر.

بخلافِ المرفوعِ . وباعتبارِ هذه الوجوهِ حُمِلَ المجرورُ على المنصوبِ في بابِ ما لا ينصرِفُ .

الفصلُ السادسُ : في حروفِ التثنيةِ والجمعِ . هل هي حروفُ إعرابٍ أم لا ؟ [1]

وقد ذهبَ قومٌ إلى أنَّ المثنّى والمجموعَ مبنيّانِ [2] ، واستدلّوا على ذلكَ بأنَّ هذينِ القسمينِ تضمّنا معنى حرفِ العطفِ ، فَبُنِيَا كما بُنِيَ خمسةَ عشرَ . وهذا فاسدٌ لوجهينِ [3] :

أحدُهما : أنَّ المبنيَّ ما لا يتغيَّرُ آخِرُه لِتَغَيُّرِ العاملِ فيه ، والمثنى والمجموعُ يتغيَّرُ ، فلم يدخُلْ تحتَ حدِّ البناءِ ، وقد دخلَ تحتَ حدِّ الإعرابِ .

والثاني : أنَّ الموجودَ في هذينِ البابينِ اسمٌ واحدٌ ، وواوُ [4] العطفِ لا يتضمَّنُها إلّا اسمانِ كخمسةَ عشرَ .

وإذا ثبتَ أنَّهما معربانِ فلهما حرفُ إعرابٍ على ما هو الأصلُ ، ولا يُشْبِهانِ الأمثلةَ الخمسةَ ، لأنَّ هذينِ الاسمينِ حروفُ المدِّ فيهما حروفٌ لا أسماءٌ ، والدلالةُ

---

(١) اختلف في ذلك نحاةُ المدرستين وأصحابُ سيبويه أنفسهم . والمسألة في الإنصاف ٣٣/١ - ٣٩ (م ٣) ، والتبيين ٢٠٣ - ٢٠٨ (م ٢٢) . وانظر : الكتاب ١٧/١ (بولاق ٤/١) ، والمقتضب ١٥٣/٢ - ١٥٤ ، والمقتصد ١٨٧/١ - ١٩٠ ، وشرح المفصل ١٣٩/٤ - ١٤٠ ، والارتشاف ٢٦٤/١ ، والهمع ٤٧/١ - ٤٨ .

(٢) وهو مذهب الزجاج . انظر الإنصاف ٣٣/١ ، والارتشاف ٢٦٤/١ .

(٣) هما في الإنصاف ٣٦/١ .

(٤) في الأصل « واو » . وسقوط واو العطف ظاهر .

على أنها حروفُ إعرابٍ[1] أربعةُ أوجهٍ[2]:

أحدُها[3]: أنّ حرفَ الإعرابِ مالو أُسْقِطَ من الكلمةِ لم تبقَ دالّةً على ما كانت دالّةً عليه قبلَ الحذفِ، والأمرُ كذلكَ هاهنا، فإنّكَ لو أُسقطتَ هذه الحروفَ اختلّتْ دلالةُ الاسمِ على التثنيةِ والجمعِ.

والوجهُ الثاني[4]: أنّها حروفٌ زِيدَتْ في أواخرِ هذه الأسماءِ لمعنًى، فكانت حروفَ إعرابٍ كحرفِ التأنيثِ وحرفِ النسبِ.

الثالثُ: أنّ العربَ قالوا: عَقَدْتُه بِثِنَايَيْنِ[5]، وجاءَ يَنفُضُ مِذْرَوَيْهِ[6].

---

(١) وهو مذهب سيبويه. ونقل أبو حيان عن أبي القاسم خلف بن فتح بن جودي نسبته إلى الكسائي والفراء أيضاً. ونسب أبو حيان والسيوطي إلى سيبويه مذهباً آخر وهو أن حركات الإعراب مقدرة في الألف والواو والياء، واختاره الأعلم والسهيلي وأبو حيان. وردّه ابن مالك بلزوم ظهور النصب في الياء. ونصّ الجرجاني على أنه ذكر أمثلة يعترض بها على مذهب صاحب الكتاب وأجاب عنها باستقصاء في كتابه المغني أضخم شروح الإيضاح. انظر [مذهب سيبويه] وتفصيل ما تقدم في: الكتاب ١/١٧ (بولاق ١/٤)، والمقتضب ٢/١٥٣، والمقتصد ١/١٨٨، والإنصاف ١/٣٧، والتبيين ٢٠٣، وشرح المفصل ١/١٣٩-١٤٠، والارتشاف ١/٢٦٤، والهمع ١/٤٨.

(٢) ذكر المؤلف في التبيين ٢٠٤-٢٠٥ ستة أوجه احتج بها أصحاب سيبويه.

(٣) وهو الوجه الثالث في التبيين ٢٠٥.

(٤) وهو الوجه الثاني في التبيين ٢٠٥. وفي كلامه ثمّة زيادة.

(٥) كذا ورد لفظه في الأصل، وهو كذلك في التبيين ٢٠٥. والذي في المصادر «عقلته»، والمعنى: عقلت يدي البعير بطرفي حبل. والقول في: الكتاب ٣/٣٩٢ (بولاق ٢/٩٥)، والإصلاح ٣١١، والمقتضب ٢/١٦٤، ٣/٤٠، والأصول ٢/٤١٨، والحلبيات ٣٤١، وكتاب الشعر ١/١٩١، والمنصف ٢/١٣٢، واللسان (ثني - ذرا).

(٦) ويروى «فلان ينفض مِذْرَوَيْه» وهما ناحيتاه، وإنما يوصف بالخيلاء. وهو في: كتاب الأمثال ٣٢٣ (١٠٦٥)، والكامل ١/١٣٣، والمقتضب ١/١٩١، ٣/٤٠ =

فصحّحوا الواوَ والياءَ قبلَ حرفِ التثنيةِ، وحكمُهما ألّا يصحّا إلّا إذا وقعا حشْواً

نحو: شقاوةٍ وعبايةٍ. وأمّا إذا وقعا طرفينِ فإنّهما يُقلبانِ همزةً. وهذا

دليلٌ على أنّ حرفَ التثنيةِ حرفُ إعرابٍ كتاءِ التأنيثِ[1].

الوجهُ الرابعُ: أنّكَ لو سمّيْتَ رجُلاً بـ: مُسْلِمانِ أو زَيْدُونَ. ثُمَّ

رَخّمْتَهُ، حذفتَ منه الألفَ والنونَ، والواوَ والنونَ، كما تحذِفُ ذلكَ

في: سِرْحانٍ وزيتونٍ. وقد ثبتَ أنّ/ النونَ ليستْ حرفَ إعرابٍ، فبقيَ [٢٩/ب]

أنّ ما قبلَها حرفُ الإعرابِ[2]. فإنْ قيلَ[3]: لو كانتْ حروفَ إعرابٍ لَمَا دَلَّتْ على

الإعرابِ، كدالِ: زَيْدٍ. قيلَ: هذا باطلٌ بالأسماءِ الستّةِ على ما ذكرْنا[4].

الفصلُ السابعُ: في أنّ هذه الحروفَ هل تُقَدَّرُ حركاتُ الإعرابِ عليها أم لا؟[5]

= ومفصل المقال ٤٤٩، ومجمع الأمثال ١/١٧١ (٩٠١)، والأمالي الشجرية ١/١٩، والتبيين ٢٠٥، واللسان (ثني - ذرا)، والمزهر ٢/١٧٥، والخزانة ٧/٥١٥ (بولاق ٣/٣٦٢).

(١) يقابله الوجه السادس في التبيين ٢٠٥-٢٠٦.

(٢) يقابله الوجه الخامس في التبيين ٢٠٥.

(٣) هذا الاعتراض ممّا احتج به الأخفش والمبرد والزيادي والمازني الذين ذهبوا إلى أنها ليست بإعراب ولا حروف إعراب، ولكنها تدل على الإعراب. انظر تفصيل مذهبهم في الارتشاف ١/٢٦٤.

(٤) أجاب المؤلف عن مذهبهم في التبيين ٢٠٦-٢٠٧ وانظر زيادة بيان في الإنصاف ١/٣٣، ٣٥، وشرح المفصل ٤/١٤٩.

(٥) أفرد لها العكبري مسألة برأسها في التبيين ٢٠٩-٢١٠ (م ٢٣). وهي من تمام سابقتها التي عقدها لحروف التثنية والجمع. انظر التبيين ٢٠٣، ٢٠٧-٢١٠، والارتشاف ١/٢٦٤، والهمع ١/٤٧-٤٨.

وقد ذهبَ الجمهورُ إلى أنّها لا حركةَ فيها[1]، ووجهُ ذلكَ أنّ هذه الحروفَ
غيرُ منقلبةٍ، ولا في تقديرِ المنقلبِ، ولأنّ الحركةَ لو كانت مقدرةً عليها للزمَتْ
طريقةً واحدةً، ولمّا كانت في الرفعِ على صورةٍ، وفي النصبِ والجرّ على
غيرِها، وليسَ كذلكَ ألفُ المقصورِ. وأمّا ألفُ التأنيثِ فإنّها مُقدَّرةٌ تقديرَ
المنقلبِ لوقوعِها موقعَ التاءِ.

وذهبَ آخرونَ إلى أنّ عليها حركةً مُقدَّرةً[2]، لأنّها حروفُ إعرابٍ،
تعذّرَ ظهورُها، فكانت مُقدَّرةً كألفِ المقصورِ. وهذا قد أجبنا عنه.

قالَ الجَرْميُّ: انقلابُ الألفِ والواوِ ياءً في الجرِّ والنصبِ هو الإعرابُ[3].

---

(1) عدم تقدير الحركات على حروف التثنية والجمع يعني أنها حروف إعراب، وهو مذهب الجمهور كما قال، وإليه ذهب سيبويه في المشهور عنه ١/١٧ (بولاق ١/٤). ونسبه ابن يعيش إلى أبي إسحاق وابن كيسان وأبي بكر بن السراج، وعزاه أبو حيان إلى الكوفيين وقطرب والزجاجي وطائفة من المتأخرين، وجعله السيوطي مذهب الجمهور من المتأخرين ومنهم ابن مالك. انظر بيان ما تقدم في شرح المفصل ١/١٣٩، والارتشاف ١/٢٦٤، والهمع ١/٤٧.

(2) نسبه المؤلف وأبو حيان والسيوطي إلى سيبويه، واختاره الأعلم والسُّهيلي وأبو حيان. انظر: التبيين ٢٠٩، والارتشاف ١/٢٦٤، والهمع ١/٤٨. وهو مذهب الخليل كما نص عليه أبو حيان والسيوطي.

(3) القول بأنهما معربان بالتغير والانقلاب حالة النصب والجر وبعدم ذلك حالة الرفع = هو مذهب الجرمي كما تقدم. ونسبه ابن عصفور إلى سيبويه واختاره، ونسبه السهيلي إلى المازني. انظر: المقتضب ٢/١٥٣، والإنصاف ١/٣٣، ٣٥، والتبيين ٢٠٤، ٢٠٦، ٢٠٧، وشرح المفصل ٤/١٤٠، والارتشاف ١/٢٦٤، وشرح الكافية ١/٣٠، والهمع ١/٤٨.

وهذا فاسدٌ لوجهين[1]:

أحدُهما: أنَّ الألفَ والواوَ لم يُقلبا ياءً، لأنَّ انقلابَهما مُعَلَّلٌ بتحرُّكِهِما وانفتاحِ ما قبلَهُما، وكلا الوصفينِ باطلٌ، لأنَّ الألفَ لا حركةَ عليها، وكذلكَ الواوُ لِمَا تقدَّمَ، ثم إنَّ الواوَ مضمومٌ ما قبلَها، وإنَّما زادوا الياءَ في الجرِّ والنصبِ ابتداءً كما زادوا الألفَ والواوَ كذلكَ[2].

الثاني: أنَّه يلزمُ من قولِهِ ألَّا يكونَ الاسمُ المثنّى والمجموعُ في حالِ الرفعِ معرباً، لأنَّه لا انقلابَ هناكَ[3]. ويدلُّ على أنَّ حرفَ الإعرابِ مُجَرَّدٌ عن تقديرِ الحركةِ أنَّ الياءَ لو كانت متحرِّكةً في الأصلِ لانقلبت ألفاً على ما هو حُكْمُها.

---

(1) ذكرهما المؤلِّف في التبيين ٢٠٧-٢٠٨ بأوضح ممّا ورد هنا. وذكر ابن الأنباري وجهين أفسد بهما بعض النحويين مذهب الجرمي، أولهما لم يذكره أبو البقاء في كتابيه. انظره في: الإنصاف ١/٣٥، وشرح المفصل ٤/١٤٠، والهمع ١/٤٨.

(2) في الهامش بخط مغاير للأصل حاشية، نصّها « لا يظهر في الوجه الأول ردٌّ على الجرمي رحمه الله. والله أعلم ». وهذا صحيح، فالوجه المذكور لا يدل صراحةً على فساد رأي الجرمي. وكلام المؤلِّف في التبيين أوضح. قال « .. وجواب آخر، وهو أن الياء في التثنية والجمع ليست منقلبةً عن حرف، بل هو حرف موضوع ابتداء، فلا انقلاب، بخلاف الأسماء الستة، فإن أراد بالانقلاب تنقل الحرف من حال إلى حال لا الانقلاب التصريفي، قيل: هذا لا يمنع من جعل هذه الحروف حروف إعراب لقيام الدليل عليه، ويكون الانتقال مبنياً على الإعراب المقدّر ». انظر التبيين ٢٠٧-٢٠٨.

(3) يلزم عن عدم الانقلاب رفعاً في التثنية والجمع البناء فيهما، وليس هذا من مذهب الجرمي، ويلزم عن الانقلاب فيهما الإعراب نصباً وجراً. انظر الإنصاف ١/٣٥.

الفصلُ الثامنُ : في فتحةِ ما قبلَ الياءِ . وعلّةُ ذلكَ من وجهينِ[1] :

أحدُهما : أنَّ الفتحةَ لمّا لزِمَتْ قبلَ الألفِ لزِمَتْ قبلَ الياءِ ، لأنَّ

حُكْمَهُمَا وبابَهُمَا واحدٌ .

والثاني : أنَّ النونَ في التثنيةِ وجبَ كسرُها لِمَا نذكرُه بَعْدُ . فلو

كُسِرَ ما قبلَ الياءِ لَثَقُلَ ، لوقوعِ الياءِ بينَ كسرتينِ ، فحصلَ من الفتحِ التعديلُ

والفرقُ أيضاً بينَ التثنيةِ والجمعِ .

الفصلُ التاسعُ : في علّةِ زيادةِ النونِ في البابينِ . وقد اختلفوا في ذلكَ[2] :

فقالَ سِيبَوَيْهِ[3] : فكأنّهم زادوا النونَ لتكونَ عوضاً من الحركةِ والتنوينِ

اللذين كانا في الواحدِ . وقالَ بعضُهم[4] : هي عوضٌ من الحركةِ وحدَها . وقال آخرون[5] : [٣٠/أ]

هي عوضٌ من التنوينِ وحدَه .

---

(١) هما في المقتصد ١/١٩٢ . وثانيهما في الهمع ١/٤٩ .

(٢) هذه المسألة من مسائل الخلاف بين النحاة عموماً بما فيهم الفراء ، وقد أشبع المؤلِّف القول فيها في التبيين ٢١١ - ٢١٤ (م ٢٤) . وهي في المقتصد ١/١٨٧ - ١٩١ ، وشرح المفصل ١/١٤٠ - ١٤١ ، والارتشاف ١/٢٦٤ - ٢٦٥ ، والهمع ١/٤٨ - ٤٩ .

(٣) لفظه في الكتاب ١/١٨ (بولاق ١/٤) " كأنها عوض لِمَا منع من الحركة والتنوين " . وعليه العكبري في التبيين ٢١١ . وهو مذهب الزجاج وابن ولاد والفارسي والجزولي . انظر تفصيل ذلك في : الارتشاف ١/٢٦٥ ، والهمع ١/٤٨ .

(٤) نسبه أبو حيان إلى الزجاج ، ورده ابن مالك بأن الحروف نائبة عنها ، فلا حاجة إلى التعويض بالنون . وانظر : الارتشاف ١/٢٦٤ ، والهمع ١/٤٨ .

(٥) وهو مذهب ابن كيسان . وروي عن الزجاج . انظر الارتشاف ١/٢٦٤ - ٢٦٥ ، والهمع ١/٤٨ .

وقالَ آخرونَ[1]: لها حالانِ:

أحدُهما: تكونُ فيه عِوَضاً من الحركةِ والتنوينِ، وذلكَ في الاسمِ النكرةِ المنصرفِ، نحو: رَجُلانِ.

والثاني: تكونُ فيه بَدَلاً من الحركةِ وحدَها، وذلكَ في الاسمِ المعرَّفِ باللامِ، وفيما لا ينصرفُ، وفي المنادى، وفي اسمِ لا.

وقالَ الفَرّاءُ: دخلتِ النونُ لتفرُقَ بينَ الاسمِ المقصورِ[2] والمثنّى بالألفِ.

ونحنُ نبيِّنُ الوَجْهَ في كُلِّ واحدٍ من هذه الأقوالِ، ونختارُ منها ما هو الأصحُّ، ونذكرُ ما يَرِدُ على ذلكَ من الإشكالاتِ والانفصالَ عنها.

أمّا الدليلُ على أنَّ النونَ عِوَضٌ من الحركةِ والتنوينِ في الجملةِ فمن وجهينِ:

أحدُهما: أنَّ الاسمَ قبلَ التثنيةِ مُسْتَحِقٌّ الحركةَ والتنوينَ، ولم يَتَجَدَّدْ بالتثنيةِ ما يُبطِلُ ذلكَ الاستحقاقَ، ولكنْ وُجِدَ ما يمنعُ من ثبوتِهما لفظاً،

---

(1) وهو مذهب ابن جني. انظر المقتصد ١/١٩٠، والارتشاف ١/٢٦٥، والهمع ١/٤٨.
وبعض العلماء جعل له حالة ثالثة، وهي أن يكون عوضاً من التنوين وحده. وقد نُسب في الارتشاف ١/٢٦٥ والهمع ١/٤٨ إلى ابن جني. وعزاه الجرجاني في المقتصد ١/١٩٠ إلى شيخه أبي الحسين. ونصّ فيه على أنه يذكره للتقريب والتسهيل، إذ يعود هذا الوجه إلى الحالة الأولى. وسيذكره المؤلِّف قريباً.

(2) كذا في الأصل، وما عزاه إلى الفراء غير دقيق يخالف ما نُسب إليه في المصادر. فالنون عنده للفصل بين الاسم المثنى والمفرد المنصوب، وليس المقصور كما ورد هنا وكما سيأتي قريباً في مناقشته لرأي الفراء. دليل ما تقدم قول العكبري في التبيين "٢١١ =

وقد أمكن التعويض، والنونُ صالحةٌ له، فيتعيّنُ المصيرُ إليه. وبيانُ أنّها

صالحةٌ لذلك أنّ النونَ تُشبهُ حروفَ المدِّ في الغُنّةِ على ما ذكرنا في حروفِ

المضارعةِ[1]، وحروفُ المدِّ ينوبُ عن الحركةِ كما ذكرنا في الأفعالِ المعتلّةِ[2]، ولذلك

جُعِلَتْ علامةً للرفعِ في الأمثلةِ الخمسةِ، وبينها وبين التنوينِ شَبَهٌ قريبٌ.

والوجهُ الثاني: أنّ النونَ تسقطُ في الإضافةِ كما يَسْقُطُ التنوينُ،

وذلك يدلُّ على أنّها عِوَضٌ عنه، وتَثْبُتُ في موضعٍ تَثْبُتُ فيه الحركةُ، وذلك

في المواضعِ المذكورةِ. ومن هاهنا قالَ بعضُهم[3]: لها ثلاثةُ أحوالٍ:

منها: الحالانِ المذكورانِ.

والثالثةُ: أنْ تكونَ بدلاً من التنوينِ وحدَه[4]. وهذا بعيدٌ، لأنّها

سقطت في الإضافةِ، وقد كانت قبلَ الإضافةِ عوضاً من الحركةِ والتنوينِ[4].

وأمّا قولُ الفرّاءِ فبعيدٌ من الصحةِ لوجهين[5]:

= « وقال الفراء: فرّقوا بها بين ألف التثنية وبين ألف النصب في الواحد». وانظر مقالته في: المقتصد ١/١٨٨، وشرح الكافية ١/٣١، والهمع ١/٣٠.

(١) الشرح ٩٦. (٢) الشرح ٨٢.

(٣) تقدم قريباً أنه نسب لابن جني ولأبي الحسين شيخ الجرجاني.

(٤) سلف بيانه قريباً في تخريج قول من جعل للنون حالتين. وفي مناقشة الجرجاني للحالة الثالثة فضل بيان. انظر المقتصد ١/١٩١.

(٥) معناهما في التبيين ١/٢١٤. ونص الجرجاني على أنه دلّ على سقوط مذهب الفراء في كتابه المغني. وهو مفقود. انظر المقتصد ١/١٨٨.

أحدُهما: أنَّ النونَ تَثْبُتَ في الجرِّ والنصبِ، ولا شيءَ هنالكَ تفرُقُه النونُ بينَه وبينَ غيرِه.

والثاني: أنَّ الفرقَ حاصلٌ بغيرِ النونِ، وذلكَ أنَّ الأسماءَ المُثنَّاةَ يُعرَفُ واحدُها فيُعلَمُ أنَّها غيرُ المقصورةِ[1].

والذي أختارُه أنَّ النونَ لها حالةٌ واحدةٌ، وهي دلالتُها على الحركةِ والتنوينِ في كُلِّ موضعٍ للدليلِ الذي ذكرنا، إلّا أنَّ في بعضِ المواضعِ يَمْنَعُ من زيادتِها دليلاً عليهما مانعٌ، فتبقى في ذلكَ الموضعِ دالَّةً على / المعنى [٣٠/ب] الآخرِ. وهو أولى من الحُكْمِ عليها من الاختلافِ المُدَّعى، ففي قولِكَ: الرجُلانِ ونحوه. بقيت دليلاً على الحركةِ، لأنَّ الألفَ واللامَ منعت دلالتَها على التنوينِ، وفي الإضافةِ سقطت لدلالتِها على التنوينِ وحدَه، لِتَعَذُّرِ دلالتِها على الحركةِ، إذْ كانت الحركةُ لا تَسْقُطُ في الإضافةِ. ونظيرُ ذلكَ

---

(١) كذا في الأصل، وهو تصحيف عن «المنصوبة» كما تقدّم قريباً.

دلالةُ الواوِ في: الزيدونَ. على الرفعِ والجمعِ والتذكيرِ والعقلِ والعلميّةِ وكونِها حرفَ إعرابٍ. وفي: تُسْلِمُونَ، ونحوِه، تبطُلُ دلالتُها على العلميّةِ وتثبتُ دلالتُها على الباقي. وكذلكَ زِيْدَتْ في: قُلُوْنَ وسِنُوْنَ. ولم تدُلَّ إلّا على الجمعِ والرفعِ فقط.[1]

وإذا اتّضَحَ ما ذكرنا لم يبقَ إلّا ذِكْرُ الإشكالاتِ والتّفَصِّي عنها.

فمن ذلكَ أنْ يُقالَ: قد زعمتُم أنّ الألفَ مثلاً حرفُ الإعرابِ وعلامةُ الرفعِ، فكيفَ تدّعونَ بعد ذلكَ أنّها عِوَضٌ من الحركةِ والتنوينِ؟ وكيفَ يصيرُ عن الحركةِ عِوَضانِ؟ والجوابُ من وجهينِ:[2]

أحدُهما: أنّ الاسمَ مُسْتَحِقٌّ للفظِ الحركةِ، وقد فاتت، فكانت النونُ عِوَضاً من لفظِها، والألفُ دليلُ الرفعِ الذي هو معنًى، فلا إشكالَ إذاً.[3]

الثاني: أنّ الألفَ ضَعُفَتْ دلالتُها على الرفعِ، إذ كانت دليلاً

---

(١) ما ذكره المؤلّف هنا أورده في التبيين ح١٣ على أنه أحد الوجهين اللذين أجاب بهما عمّن استدلّ بأن النون تثبت مع الألف واللام.

(٢) ذكرهما أبو البقاء في التبيين ح١٣ ضمن الوجوه الثلاثة التي أجاب بها عمّن زعم أن حروف المدّ غير مُسْتَحِقّة للحركة، لقيامها مقام الحركة في الدلالة على وجوه الإعراب. ومعناهما في المقتصد ١/١٨٩.

(٣) في التبيين ح١٣ زيادة بيان.

على التثنيةِ وعرفِ الإعرابِ، والنونُ عِوَضٌ من الحركةِ والتنوينِ، فدلالتُها على الحركةِ ضعيفةٌ أيضاً، فجُمِعَ بينهما ليتلخَّصَ منهما ما يجري مجرى لفظِ الحركةِ.

ومنها أنْ يقالَ: لِمَ حُذِفَتِ النونُ في الإضافةِ، وثبتت مع الألفِ واللامِ وسبيلُهما في منعِ التنوينِ واحدٌ، وهلَّا عُكِسَ الأمرُ؟ قيلَ: الجوابُ عنه من وجهينِ[1]:

أحدُهما: أنَّ حذفَ النونِ بالإضافةِ كانَ لأنَّ المضافَ إليه واقعٌ موقعَ التنوينِ، وكلاهما زائدٌ على الاسمِ، والقياسُ يأبى الجمعَ بينَ زيادتينِ في موضعٍ واحدٍ، لا سيَّما إذا تنافيا، والأمرُ كذلكَ هاهنا، فإنَّ التنوينَ منتهى الاسمِ، ويدلُّ على التنكيرِ، وحاجةُ المضافِ إلى المضافِ إليه لتخصيصِهِ وتتميمِهِ بخلافِ الألفِ واللامِ، فإنَّها زيادةٌ في الأوَّلِ، والتنوينُ في الآخِرِ، فلم يتنافيا.

---

(١) أولهما في المقتضب ١/١٩١.

والثاني: أنَّ النونَ تَثْبُتُ عوضاً من الحركةِ والتنوينِ قبلَ دخولِ الألفِ واللامِ، وقُوِّيَتْ بحركتِها، ثُمَّ دَخَلَتِ الألفُ واللامُ بعدَ ذلكَ، وهي عارضةٌ غيرُ لازمةٍ، فلم يُحْذَفْ لها الحرفُ القويُّ في غيرِ موضعِها، وإذا ثَبَتَ ذلكَ في الألفِ واللامِ طَرَدَ في الباقي حملاً على نظائرِهِ. / [٢١/ب]

ومنها أنْ يُقالَ: لو كانَ حرفُ التثنيةِ حرفَ إعرابٍ لَمَا وقعت تاءُ التأنيثِ، نحو: شجرتانِ. قيلَ: لمَّا كانَ في الألفِ دلالةٌ على الإعرابِ وقعت تاءُ التأنيثِ قبلَه من ذلك الوجهِ، كما تقعُ ياءُ النَّسَبِ محافظةً على المعنى، وغيرُ ممتنعٍ أنْ يكونَ للحرفِ جهتانِ، يكونُ لِكُلٍّ واحدةٍ منهما حُكْمٌ، وسترى ذلكَ في بابِ «لا»[1] إنْ شاءَ اللهُ تعالى.

ومنها: أنَّ النونَ تَثْبُتُ في هذانِ واللذانِ، ولا حركةَ هنالكَ

---

(1) يريد باب النفي بلا ١٦٠/ ب.

ولا تنوين. والجواب[1]: أنّ اللفظين غير مُثنَّيَيْن تثنيةً صناعيةً، بَلْ هما صيغتان موضوعتان على التثنية، كما أنَّ: أنتما وهما. يُفيدان التثنيةَ وليسَ بتثنيةٍ لفظاً، ويَدُلُّ على ذلكَ أنَّ التثنيةَ الصناعيّةَ مخصوصةٌ بما تَعَرَّفَتْ نكرتُهُ، وتَنَكَّرَتْ معرفتُه، ولذلكَ تدخُلُ الألِفُ واللامُ على الزَّيْدَيْنِ، ولم يدخُلا على زيدٍ وَعُمَرَ. وهذا والذي معرفتانِ لا يتنكّرانِ.

الفصلُ العاشِرُ: في حركةِ النونِ[2]. اعلم أنَّ أصلَها السكونُ على ما هو حُكْمُ كلِّ زائدٍ، وإنّما حُرِّكَتْ للالتقاءِ الساكنينِ، وكُسِرَتْ لوجهينِ[3]:

أحدُهما: أنَّ ذلكَ هو الأصلُ من حيثُ إنَّ الكَسْرَ خصيصةٌ في الأسماءِ إعراباً، والسكونُ خصيصةٌ في الفعلِ إعراباً، فإذا دَعَتِ الحاجةُ إلى تحريكِ المجزومِ حُرِّكَ بالكسرِ الذي هو نظيرُ الجرِّ، ثمّ حُمِلَ تحريكُ كُلِّ ساكنٍ عليه.

---

(١) ذكر المؤلّف في التبيين ٢١٤ وجهين لثبوت النون في «هذان» ونحوها. وانظر كلام الجرجاني في المقتصد ١/١٩١ كتاب الشعر ١/١٢٣-١٢٥.

(٢) انظر تفصيل كلامهم في علة كسر النون في التثنية وفتحها في الجمع في: المقتصد ١/١٩٢، وشرح المفصل ٤/١٤١، والارتشاف ١/٢٦٢، والهمع ١/٤٩.

(٣) معناهما في المقتصد ١/١٩٢. وهما في شرح المفصل ٤/١٤١.

وقيلَ[1]: إنَّما كانَ الأصلُ ذلك لأنَّ الكسرَ في الكلامِ أقلُّ من الضمِّ والفتحِ، إذْ كانت الأفعالُ كلُّها لا كسرَ فيها، وجملةٌ صالحةٌ من الأسماءِ كذلك، والضمُّ والفتحُ موجودانِ في الجميعِ، فلمَّا احتيجَ إلى الحركةِ جعلت أقلَّ الحركاتِ وجوداً، وكانَ كسرُ النونِ في التثنيةِ أولى من كسرِها في الجمعِ، لأنَّها أسبقُ منه.

الفصلُ الحادي عشرَ: فيما شَذَّ من التثنيةِ، وقد شذَّ منها ثلاثةُ أشياءَ:

أحدُها: مجيئُها بالألفِ في كلِّ حالٍ في لغةِ بعضِ العربِ[2]، قالوا: «ضَرَبْتُهُ بينَ أُذُناهُ»[3]. وعليه حُمِلَتْ قراءةُ بعضِهِم ﴿إنَّ هذانِ لساحرانِ﴾[4] في أحدِ الأقوالِ[5].

---

(١) وهو الوجه الثاني الذي علل به كسر نون التثنية. وانظر الحاشية السابقة.

(٢) نُسبت هذه اللغة إلى بني الحارث بن كعب وبطن أو بطون من ربيعة. انظر سر الصناعة ٢/٧٠٤، وشرح المفصل ٣/١٢٨، والخزانة ٧/٤٥٢ (بولاق ٣/٣٣٧). واستقصى أبو حيان مَنْ عُزِيَت إليهم في تخريج القراءة في الآية التالية، فقال «والذي نختاره في تخريج هذه القراءة أنها جاءت على لغة بعض العرب من إجراء المثنى بالألف دائماً، وهي لغة لكنانة، حكى ذلك أبو الخطاب، ولبني الحارث بن كعب وخثعم وزبيد وأهل تلك الناحية، حكى ذلك الكسائي، ولبني العنبر ولبني الهجيم ومراد وعذرة».

انظر البحر المحيط ٦/٢٥٥.

(٣) ورد هذا القول في زاد المسير ٥/٢٩٨. وقريب منه إنشادهم قول هوبر الحارثي:

تَزَوَّدَ مِنَّا بَيْنَ أُذْنَاهُ ضَرْبَةً ... دَعَتْهُ إلى هابي التُّرابِ عَقِيمِ

(٤) سورة طه ٢٠/٦٣.

(٥) نسبة القراءة إلى بعضهم غير دقيقة، فهي قراءة الأكثرين كما نصّ عليه ابن الجوزي وغيره. قال أبو حيان «... وقرأ أبو جعفر والحسن وشيبة والأعمش وطلحة وحميد =

الثاني : فتح نون التثنية[1]، وعلى هذين الشذوذين ما أنشده أبو زيد[2] لشاعرٍ قديم[3] :

إنّ لِسَلمى عندنا ديوانا ... أُخزي فلانًا وابنَهُ فُلانا

٤٣- تَعرِفُ منها الأَنْفَ والعَيْنانا[4] ... ومَنخرَيْنِ[5] أَشْبَها ظَبْيانا

= وأيوب وخلف في اختياره وأبو عبيد وأبو حاتم وابن عيسى الأصبهاني وابن جرير وابن جبير الأنطاكي والأخوان والصاحبان من السبعة (إنّ) بتشديد النون (هذانِ) بألف ونون خفيفة (لساحرانِ) واختلف في تخريج هذه القراءة ..." انظر البحر المحيط ٦/٢٥٥. وانظر: الحجة لابن خالويه ٢١٧، والمبسوط ٢٩٦، والتذكرة ٢/٥٢٤، والكشف ٢/٦٣، والإقناع ٢/٦٩٩، وزاد المسير ٥/٢٩٧، وسراج القارئ ٢٨٩، وغيث النفع ٢٨٨، والنشر ٢/٣٢٠-٣٢١، والإتحاف ٣٠٤.

(١) نسبه أبو علي إلى البغداديين، ويريد بهم الكوفيين. انظر كتاب الشعر ١/١٤٤. وتابعه في ذلك ابن يعيش في شرح المفصل ٤/١٤١، والسيوطي في الهمع ١/٤٩.

(٢) سعيد بن أوس الأنصاري، من أئمة اللغة والنحو والنوادر والغريب. قال السيرافي: كان أبو زيد يقول: كلّما قال سيبويه: أخبرني الثقة، فأنا أخبرته. وقال أبو علي: كان أنحى من أبي عبيدة والأصمعي وأغزر في اللغات منهما، له كتب كثيرة أشهرها النوادر. توفي سنة ٢١٥ هـ. انظر ترجمته في: أخبار النحويين البصريين ٤١-٤٥، والفهرست ٨١، وطبقات الزبيدي ١٦٥-١٦٦(٩٠)، وإشارة التعيين ١٢٨(٧٦)، والبغية ١/٥٨٢-٥٨٣(١٢٢٢)، والبلغة ٨٤.

(٣) الأبيات من مشطور الرجز، أنشدها المفضل لأبي زيد منسوبة لرجل من ضبة، وهي في ملحقات ديوان رؤبة ١٨٧. والرواية في النوادر «إنّ لسُعدى ... يخزي ..» و«أعرف ... ومنخران ..». وجاءت منسوبة لرجل من ضَبّة في: النوادر ١٥، وكتاب الشعر ١/١٤٣ (الثالث والرابع)، والخزانة ٧/٤٥٢، ٤٥٨ (البولاقية ٣/٣٣٧). وجاءت بلا نسبة في شرح المفصل ٣/١٢٩، والثالث والرابع بلا نسبة في شرح المفصل ٤/٦٧، ١٤٣، وسر الصناعة ٢/٧٠٥، والضرائر ٢١٨، والاقتراح ٣١، والهمع ١/٤٩، وشرح التصريح ١/٧٨، والثالث بلا نسبة في: المقرب ٢/٤٧، والدرر ١/٢١. والثاني بلا نسبة في: حاشية الصبان ١/٩٠.

(٤) في الهامش تحت خاء «منه».

(٥) في الهامش تحت خاء أيضًا «ومنخران».

الثالث: تثنيةُ المُختلِفَيْنِ، كقولِهم في أبي بكرٍ وعُمَرَ: العُمَرانِ[1]، وفي الشمسِ والقمرِ:/ القَمَرانِ[2]. وفي الأذانِ والإقامةِ: الأذانانِ[3]، وإنّما فعلوا [٣١/ب] ذلكَ لِقُرْبِ ما بينهما، وغلّبوا الأشهرَ والمذكَّرَ[4]، فَسَمَّوا الاثنينِ باسمٍ واحدٍ لذلكَ.

• قالَ أبوعليٍّ رحمه اللهُ: وأمّا الاسمُ المجموعُ فلا يخلو إمّا أنْ يجمعَ جمعَ السلامةِ، أو جمعَ التكسيرِ، فأمّا جمعُ التكسيرِ[5] فَيَشْمَلُ أُولي العِلْمِ وغيرَهم. إلى آخرِ هذا البابِ.

قالَ الشيخُ رحمه اللهُ: يقعُ في هذا البابِ فُصولٌ:

الأوّلُ: في حقيقةِ الجمعِ. اعْلَمْ أنَّ الجمعَ مصدرُ جمعتُ، ويُستعملُ

---

(١) المقتصد ١/ ٢٠١، واللسان والقاموس (عمر).

(٢) المقتصد ١/ ٢٠٢، واللسان (قمر).

(٣) اللسان (أذن).

(٤) والأخفّ كما في العُمَرَيْنِ. انظر كلام صاحب اللسان في الردّ على تعليل الأزهري تغليبهم عُمَر.

(٥) في الأصل «السلامة»، وهو سهو قلم من ناسخه. والصواب المثبت من الإيضاح ٢١، ونسخة الظاهرية ٦/ أ، والمقتصد ١/ ١٩٢.

بعضِ المجموعِ كالخلوِّ ببعضِ المخلوقِ. وأقلُّ الجمعِ في الحقيقةِ اثنانِ لوجودِ الانضمامِ بينهما إلّا أنَّ الاثنينِ لقُرْبِهِما من الواحدِ خُصَّ لفظُهما باسمِ التثنيةِ، وجُعِلَ لفظُ الجمعِ لِما كانَ ثلاثةً فصاعداً، إذْ لم يَدُلَّ لفظُ الجمعِ على كميّةٍ مخصوصةٍ، ولفظُ التثنيةِ يدُلُّ على كميّةٍ مخصوصةٍ كاللفظِ المفردِ.

الفصلُ الثاني: في أقسامِ الجمعِ، وهو ضربانِ: جمعُ سلامةٍ، وجمعُ تكسيرٍ. فجمعُ السلامةِ: هو اللفظُ الذي يبقى فيه لفظُ الواحدِ، ويُزادُ في آخرِه ما يدُلُّ على الجمعِ. وأمّا جمعُ التكسيرِ: فما تغيَّرَ فيه لفظُ الواحدِ حقيقةً أو تقديراً، فالمتغيِّرُ حقيقةً نحو: رَجُلٍ ورِجالٍ، ومَلَكٍ وملائكةٍ، وإنسانٍ وأناسيَّ. ألا ترى أنَّ رجلاً مفتوحُ الأوّلِ مضمومُ الثاني، وهو ثلاثةُ أحرفٍ، ثم صارَ في الجمعِ رُباعياً مكسورَ الأوّلِ مفتوحَ الثاني، وكذلكَ في بقيّةِ الأمثلةِ. وأمّا المتغيِّرُ تقديراً فمثلُ: فُلْكٍ. فإنَّه يُستعملُ في الواحدِ

والجمعِ بلفظٍ واحدٍ، وهي: الشُّفُنُ. إلّا أنَّ القياسَ يقتضي أنْ

تكونَ الضمةُ في الجمعِ غيرَها في الواحدِ، لأنّا وجدنا كثيراً من الجموعِ يُضَمُّ

على خلافِ الواحدِ، مثلُ: سَقْفٍ وسُقُفٍ، وكِتَابٍ وكُتُبٍ، ونحوِ ذلك.

وكذلكَ: جَمَلٌ هِجَانٌ وجِمَالٌ هِجَانٌ[1]، ودِرْعٌ دِلاصٌ وأَدْرُعٌ دِلاصٌ[2].

ونظيرُ ذلكَ ضمةُ الصادِ في: يا مَنْصُ. على قولِ مَنْ قالَ: يا حارُ. هي غيرُها

في: منصورٍ[3]. ولهُ أشباهٌ كثيرةٌ. وسنذكرُ في «التكملة»[4] إنْ شاءَ اللهُ

معنى تسميتِهِ تكسيراً.

الفصلُ الثالثُ: في جمعِ السلامةِ، وهو ضربانِ: مذكَّرٌ ومؤنَّثٌ،

فالمذكَّرُ يُسَمَّى جمعَ السلامةِ[5]، وجمعَ التصحيحِ[6]، وجمعاً على حَدِّ التثنيةِ[7]، وجمعاً

---

(1) الهِجَان من الإبل: الخالصة اللون والعتق. وهي عند الخليل وسيبويه جمع مكسّر بمنزلة ظِراف. انظر تفصيل كلامهم في: الكتاب ٣/ ٦٣٩ (بولاق ٢/ ٢٠٩)، واللسان (هجن).

(2) درع دلاص: برّاقة ملساء ليّنة بيّنة الدَّلَص. وهي جمع مكسّر بمنزلة ظراف عند الخليل وسيبويه. انظر فضل بيان في الكتاب ٣/ ٦٣٩ (بولاق ٢/ ٢٠٩)، واللسان (دلص).

(3) لهم مذهبان في الترخيم سيذكرهما المؤلّف بتفصيل في ١٥٩/ أ.

(4) يريد في شرحه للتكملة. ولفظه فيه: «... وأما جمع التكسير فسُمّي بذلك لتغيير لفظ الجمع عن لفظ الواحد، وهو مأخوذ من تكسير الإناء، وذلك إخراجه عن نظمه الأصلي وفك تركيبه، والجمع كذلك...». انظر الجزء الثاني من المصباح ١٧١/ ب.

(5) سُمّي كذلك في المقتصد ١/ ١٩٢، ١٩٣، وشرح المفصل ٥/ ٢، ٣، والارتشاف ١/ ٢٦٢.

(6) وردت هذه التسمية في: شرح المفصل ٥/ ٢، والارتشاف ١/ ٢٦٢، ٢٧١، وسمّاه المبرد في المقتضب ١/ ٥، والجرجاني في المقتصد ١/ ١٩٣ «الجمع الصحيح».

(7) انظر هذه التسمية في: المقتضب ١/ ٥، والمقتصد ١/ ١٩٢، ١٩٣، وشرح المفصل ٥/ ٢.

على هجاءين[1]. أي: أنه يكون في الرفع بحرفٍ، وفي الجرّ والنصب بآخر، وأنه في الرفع بالواو، وفي الجرّ والنصب بالياء، وهذا هجاءان / بخلاف [٣٢/أ] المفرد والجمع المكسّر، فإنّ هجاءهما لا يختلف باختلاف الإعراب، وهو معنى حدّ التثنية.

الفصل الرابع: في جمع المذكّر السالم. وشرطه أن يكون لعَلَم مِمّن يَعْلَم أو من صفات مَنْ يَعْلَمُ، نحو: زيدٍ وعمرٍو ومُسْلِمٍ، ونحو ذلك. وقد شذّت أشياءُ عن هذا الاشتراط لِعِلَلٍ سنذكرُها.

الفصل الخامس: في عِلّةِ اشتراطِ هذه الأشياءِ. اعلم أنّ اللفظَ إذا أمكنَ أنْ يُحذا به حَذْوَ المعنى كانَ المصيرُ إليه أولى. والأمرُ كذلكَ هاهنا. وذلك أنّ أفضلَ المُسَمَّياتِ المذكورونَ العقلاءُ المعروفون، ومطابقةُ العبارةِ عنهم بأنْ يُصانَ لفظُ الواحدِ عن التغييرِ بحيثُ يُعرفُ واحدُه من جمعِه، والتكسيرُ ابتذالٌ له وإحواجٌ إلى أنْ يتعرّفَ لفظَ واحدِه من جهةٍ أُخرى. ألا ترى أنّ قولكَ: عَمْرُونَ وجَعْفَرُونَ يُعْرَفُ منه لفظُ واحدِه

---

(١) وردت هذه التسمية في شرح المفصل ٥/٢.

يقيناً، ولو قلتَ: أعمارٌ وعُمورٌ، وجَعَافِرُ وجَعَافِرَة. لم يُعلم من هذه الألفاظِ صيغةُ آحادِها، إذْ يجوزُ أنْ يكونَ واحدُ الأعمارِ عَمْراً أو عِمْراً، مثل: جَبَلٍ وأجبالٍ، وضِلَعٍ وأضلاعٍ.

وقولُ أبي عليٍّ «لأُولي العِلْمِ» ولم يَقُلْ: لأُولي العقلِ[1]. يقصدُ بذلك دخولَ صفاتِ القديم سبحانه نحو: ﴿وإنَّا لَمُوسِعُونَ﴾[2].

الفصلُ السادسُ: فيما شَذَّ عن ذلك. فَمِنْ ذلك: بَنُونَ. واحدُهم: ابْنٌ. ولم يبقَ لفظُ الواحدِ في الجمعِ. وعِلَّتُهم في ذلك أنَّ لامَ ابنٍ محذوفةٌ عُوِّضَت منها الهمزةُ، وكانَ الأصلُ: بَنَوٌ. لقولِك: البُنُوَّة. فلو جمعوه بالهمزةِ لتنزَّلَتْ منزلةَ الأصلِ، فحذفوها وعوَّضوه من لامِه المحذوفةِ أنْ جمعوه جمعَ السلامةِ جَبْراً لوَهْنِه[3]. ومثلُه: قُلَةٌ وقُلُونَ. أصلُها: قُلْوَةٌ ثم جُبِرَت في الجمعِ[4]. وكذلك: سَنَةٌ وسِنُونَ. وأصلُها: سَنْوَةٌ أو سَنْهَةٌ[5].

(1) يعود هذا الاختلاف اللفظي إلى أصول اعتقادية لدى بعض النحاة كأبي علي والزمخشري وغيرهما ممن يجعل جمع السلامة من أولي العلم أو ممن يعلم وليس من أولي العقل أو ممن يعقل على حد تعبير كثير من النحاة، وذلك لأن العلم يجري على القديم سبحانه دون العقل. وقد نقل الجرجاني عن شيخه أبي الحسين بيان هذا. انظر: المقتصد 1/194، وشرح المفصل 5/2

(2) سورة الذاريات 51 / 47.

(3) في المقتصد 1/195 زيادة بيان.

(4) القُلَة: عودان يلعب بها الصبيان، أو الخشبة الصغيرة التي تنصب، وهي قدر ذراع. انظر كلامهم عليها في سر الصناعة 2/601، وشرح الشافية 2/110، واللسان (قلا).

(5) قالها ابن الأثير. انظر فضل شرح وبيان في اللسان (سنه). وانظر سر الصناعة 2/613.

على ما سيأتي في التصريف[1] إنْ شاءَ اللهُ. فَجُبِرَت ثم كُسِرَتِ السينُ تنبيهاً على مخالفةِ الأصلِ. وكذلك: ثُبَةٌ وثُبُونَ[2]. وأمّا أَرْضٌ فأصلُها: أَرْضَةٌ. بدليلِ ظهورِ تاءِ التأنيث في التصغيرِ، نحو: أُرَيْضَةٍ، ثم قيلَ: أَرَضُونَ. تعويضاً من التاءِ، وفُتِحَتْ الراءُ تنبيهاً على التغييرِ، أو تنبيهاً على استحقاقِها الجمعَ بالألفِ والتاءِ. فإنَّ الراءَ تُفْتَحُ هنالك نحو: أَرَضَاتٍ[3].

فإنْ قيلَ: يجب على هذا أنْ يُقالَ في شمسٍ: شَمْسُونَ. للعِلَّةِ التي ذكرتَ. قيلَ: لا يلزمُ ذلك، لأنَّ ما ذكرناه من العِلَّةِ عِلَّةُ الجوازِ / لا عِلَّةُ [32/ب] الوجوبِ، ولو طَرَدَتِ اللغةُ ذلك لكانَ الوجهُ في الجميعِ ما ذكرنا[4].

ومن ذلك: عشرونَ وثلاثونَ إلى تسعينَ. فإنَّه يُجمعُ جمعَ التصحيحِ. والوجهُ في ذلك أنَّ هذه الأعدادَ ليست في الحقيقةِ جمعَ التصحيحِ على الحدِّ الذي ذكرنا، لأنَّ واحدَ هذا الجمعِ موجودٌ فيه، وعشرون ليسَ

---

(1) الجزء الثاني من المصباح، باب التصريف ٦٥/أ. وقد مضت الإشارة إليه.

(2) وتجمع على ثِبُون وثُبات على حدّ ما يطرد في هذا النوع. والذاهب منها واوٌ على رأي ابن جني، وهو الاختيار عند المحققين كما قال ابن بري. انظر كلامهم عليها مفصلاً في: سر الصناعة ٢/٦٠١، والمقتصد ١/١٩٧، واللسان (ثبا).

(3) ما تقدّم هو بعض كلام الجرجاني في المقتصد ١/١٩٦. وفي اللسان (أرض) زيادة بيان.

(4) الاعتراض المتقدم والإجابة عنه بتفصيل في المقتصد ١/١٩٦.

واحدُها موجوداً فيها ، إذ ليسَ واحدُها عشراً . وليسَ واحدُ ثلاثينَ ثلاثةً ، بل عشرون : عشرتانِ ، وثلاثونَ : ثلاثُ عشراتٍ ، ولو كانت على القياسِ لجازَ أنْ يقعَ ثلاثون على تسعةٍ ، لأنّها ثلاثُ ثلاثاتٍ ، وأقلُّ الجمعِ ثلاثةٌ ، وليسَ الأمرُ على ذلك ، وإنّما هي أسماءُ عددٍ اشتُقَّت من لفظِ العشرةِ والثلاثةِ والأربعةِ ، وجُمِعَت جمعَ التصحيحِ لوقوعِها على مَنْ يَعْقِلُ وما لا يَعْقِلُ ، وغُلِّبَ فيها مَنْ يعقلُ.[1]

ومن ذلكَ جَمْعُ صفاتِ ما لا يعقلُ هذا الجمعَ كقولِهِ تعالى: ﴿وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ﴾[2]. والوجهُ فيه أنَّه لمّا وصَفَها بالسجودِ ، وهو من أفعالِ العقلاءِ أجراها في اللفظِ مُجْراهم . وكذلكَ قولُه في السمواتِ والأرضِ ﴿قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ﴾[3]. وقد قالَ في موضعٍ آخرَ في وصفِ الكواكبِ ﴿كُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ﴾[4]. لأنّها لمّا جَرَتْ جرياناً واحداً صارَ

---

(1) نقل الجرجاني عن شيخه أبي الحسين تعليلَ كسرِهم أولَ (عِشْرين) قال : « وجعلوا إعرابه بالحروف كـ(مسلمون) وكسروا الصدرَ من الأول ، وهو عشرون ، ليكون تنبيهاً على أن ذا ليس بجمع كـ(الزيدون) وأنه اسم صيغ لذلك المعنى ، وهذا العدد مع الواو والنون . فاعرفه ، فإنه قول الشيخ ، وقد تكلم عليه غيرُه فخلط » . انظر المقتصد ١/٢٠٠ .

(2) سورة يوسف ١٢/٤ . (3) سورة فُصِّلَت ٤١/١١ . (4) سورة الأنبياء ٢١/٣٣ .

كأنَّه واقعٌ من فاعلٍ. ومثلُ ذلك قولُ الشاعرِ[1]:

٤٤- تَمَزَّزْتُها والدِّيكُ يَدْعُو صَبَاحَهُ ... إذا ما بَنُو نَعْشٍ دَنَوا فَتَصَوَّبُوا[2]

أرادَ: بناتِ نَعْشٍ. ولكنْ لمَّا وَصَفَهَا بالدُّنُوِّ والتَّصَوُّبِ حملَها على المذكَّرِ، إذْ كانَ أخصَّ بهذه الصفاتِ.

الفصلُ السابعُ: في حروفِ الإعرابِ هنا وحركاتِ ما قبلَها. قد بيَّنَّا في بابِ التثنيةِ أنَّ الواوَ هنا حرفُ الإعرابِ وعلامةُ الرفعِ، وأنَّ الياءَ علامةُ الجرِّ والنصبِ، وأمَّا الضمَّةُ قبلَ الواوِ فَتَبَعٌ لها، وكذلك الكسرةُ قبلَ الياءِ، وأمَّا فتحُ النونِ فلِئَلَّا تقعَ الياءُ بينَ كسرتينِ، وفُتِحَتْ في الرفعِ لِئَلَّا تقعَ الكسرةُ بعدَ واوٍ وضمَّةٍ، فتجتمعُ أشياءُ مستثقلةٌ.

• قال أبو عليٍّ رحمه الله: فإنْ كانَ المجموعُ مؤنثاً أُلحِقَ ألفاً وتاءً.[3]

إلى آخرِ الفصلِ.

---

(1) وهو النابغة الجعدي. والبيت من قصيدة في ديوانه ٤. والرواية فيه وفي بعض المصادر «شربتُ بها». ويروى «شربتُ إذا ما الديك». وهو منسوب له في: الكتاب ٤٧/٢ (بولاق ٢٤٠/١)، ومجاز القرآن ٢٨/٢، وشرح ابن السيرافي ٤٧٦/١، وشروح سقط الزند (البطليوسي) ١٤٩١/٤، واللسان (نعش)، وشرح شواهد المغني ٧٨٢/٢ (٥٨٠)، وشرح أبياته ١٣٠/٦ (٥٨٧)، والخزانة ٨٢/٨ (٥٨٩) (بولاق ٨٢/٣)، والتاج (نعش). وورد بلا نسبة في: مجاز القرآن ٧٦/١ (٣١٠)، ٨٣/٢، والمقتضب ٢٢٦/٢، وشرح النحاس ١٧٦ (٣٤٩)، والصحاح (نعش)، ودلائل الإعجاز ١٣٧، والمقتصد ٢٠٠/١ (٣١)، والارتشاف ٢٧٧/١ (٤١)، وشرح المفصل ١٠٥/٥، والمغني ٤٧٨ (٦٧٨).

(2) تمززتها: شربتها قليلاً قليلاً. يدعو صباحه: يدعو وقت صباحه. دَنَوا: مالوا. فتصوَّبوا: انحدروا.

(3) الإيضاح ٢٢، والمقتصد ٢٠٣/١.

يشتملُ هذا الفصلُ على فصول :

الأوّلُ : في الجمعِ بالألفِ والتاءِ لِمَ اختُصَّ بالمؤنثِ من العقلاءِ وغيرِهم؟

وعِلّةُ ذلكَ أنَّ التاءَ تدُلُّ على التأنيثِ، وَزيدت عليها الألفُ / ليدُلَّ [٢٣/أ]

الحرفانِ على الجمعِ والتأنيثِ، ولا يَدُلُّ أحدُهما على أحدِ المعنيينِ، والآخرُ

على المعنى الآخرِ، بل يدُلُّ كلا الحرفينِ على كلا المعنيينِ، لا على سبيلِ

التوزيعِ.[1] وأمَّا وقوعُه على مَنْ يعقِلُ وما لا يعقِلُ فلأنَّ المؤنثَ ينقُصُ

حالُه عن حالِ المذكّرِ، فخُصَّ الأعلى من الجمعينِ بأَعْلى المُسمَّيَيْنِ.

الفصلُ الثاني : في عِلَّةِ حملِ النصبِ على الجرِّ هنا. والعِلَّةُ في ذلكَ

أنَّ المؤنثَ فرعٌ على المذكّرِ، فجمعُه فرعٌ على جمعِه، وإذا كانَ المذكَّرُ في

النصبِ كالجرِّ فالفرعُ بذلكَ أولى. ولو فُتِحَتِ التاءُ في النصبِ لكانَ

الفرعُ أوسعَ من الأصلِ، وهذا استحسانٌ لا أنَّ فَتْحَها مُتَعَذِّرٌ، ألا ترى

أنَّها إذا كانت أصلاً حُرِّكَت بالحركاتِ الثلاثِ، نحو: الأصواتِ والأبياتِ

---

(١) وعليه الأكثرون. انظر شرح المفصل ٦/٥ وفيه أقوالهم وما استدل به الأكثرون.

والأُقواتِ.[1]

الفصلُ الثالثُ: في تنوينِ هذا الجمعِ. وقد ذهبَ الأكثرونَ إلى أنَّ هذا التنوينَ ليسَ بتنوينِ الصرفِ، والدليلُ على ذلكَ ثبوتُها فيما لا ينصرفُ نحو: عرفاتٍ وأذرعاتٍ وتُغَيْلباتٍ، فإنَّ هذه الأسماءَ معارفُ مؤنثةٌ، والتعريفُ والتأنيثُ يمنعانِ الصرفَ، والدليلُ[2] على كونِها معارفَ: أنَّ الألفَ واللامَ لا يدخلانِ عليها، وأنَّهم نصبوا عنها الحالَ، فقالوا: هذه عرفاتُ مباركاً فيها.[3] وهذه الأسماءُ كلٌّ منها جمعٌ في اللفظِ، ومُسَمَّاها واحدٌ، وإنَّما زِيدَ التنوينُ هنا ليكونَ مقابلاً للنونِ في: مُسْلِمُونَ.[4] لأنَّهم لمَّا حملوا النصبَ على الجرِّ لكونِه فرعاً عليه زادوا التنوينَ ليكونَ فرعاً أيضاً.

الفصلُ الرابعُ: في أقسامِ هذا الجمعِ.[5] وهي أربعةٌ:

[الأولُ][6] مؤنثٌ بغيرِ علامةٍ، نحو: هِنْدٍ وهنداتٍ. فلفظُ الواحدِ فيه باقٍ بعينِه.

---

(١) ما تقدّم شبيه بما أورده الجرجاني في المقتصد ١/ ٢٠٤.

(٢) ما استدل به أبو البقاء هنا هو في المقتصد ١/ ٢٠٧، وسر الصناعة ٢/ ٤٦٣،

(٣) مثالهم في الكتاب ٣/ ٢٣٣ (بولاق ٢/ ١٨)، والمقتصد ١/ ٢٠٧.

(٤) وهو مذهب سيبويه وعليه الجرجاني. ومذهب المبرد أن التنوين في الجمع بألف وتاء عوض من النون لا بمنزلتها. انظر المقتضب ٣/ ٣٣١ والحاشية السابقة.

(٥) انظرها في الارتشاف ١/ ٢٧٢ - ٢٧٣، والهمع ١/ ٢٢.

(٦) زيادة على ما في الأصل يقتضيها السياق ومنهج المؤلِّف في التفريع.

والثاني: مؤنثٌ بالتاءِ نحو: مُسْلِمَةٍ ومُسْلِمَاتٍ. والأصلُ: مُسْلِمَتَاتٌ.

وحُذِفَتِ التاءُ الأولى لوجهينِ[1]:

أحدُهما: أنَّ المقصودَ منها الدلالةُ على التأنيثِ، وقد حصلَ ذلكَ من

تاءِ الجمعِ، ولا يحصلُ منها ما تدلُّ عليه تاءُ الجمعِ، لأنها تدلُّ على الجمعِ والتأنيثِ، فكانَ إثباتُها أولى.

والثاني: أنَّ تاءَ التأنيثِ لا تقعُ حشواً، فلذلكَ لا تقولُ في النسبةِ

إلى البصرةِ: بَصْرَتيٌّ.

والضَّرْبُ الثالث: المؤنثُ بالألفِ المقصورةِ، نحو: سُعْدَى. تقولُ

في جمعِه: سُعْدَيَاتٌ. فتقلبُ ألفَ التأنيثِ ياءً.

فإنْ قيلَ: لِمَ قلبتَها ولم تحذفْهَا؟ ثم (لِمَ قلبتَها ياءً؟ قيلَ: أمَّا قلبُها

فلأنَّا لو حذفناها لالتقاءِ الساكنينِ لالتبسَ جمعُ ما لا ألفَ في واحدِهِ بجمعِ

ما في / واحدِه ألفٌ، ولم يفرقْ بينَ جمعِ سُعْدٍ وبينَ جمعِ سُعْدَى. وأمَّا [٢٣/ب]

[1] ذكرهما الجرجاني في المقتصد ١/ ٢٠٤.

قلبها ياءً فلوجهين:

أحدهما: أنّ الألف تُشْبِهُ الياءَ في لِيْنِهَا ودلالتها على التأنيث في نحو قولِكَ: أنتِ تقومينَ.

والثاني: أنّ الألف تُمالُ نحوَ الياءِ، فكانَ قلبُها إليها أولى.

فإنْ قيلَ: قد زعمتَ أنّه لا يُجمعُ بينَ علامتي تأنيثٍ، وقد جمعتَ الياءَ وتاءَ الجمعِ. قيل: ليستِ الياءُ حرفَ تأنيثٍ، وإنّما هي بَدَلٌ عن ألِفِ التأنيثِ، والبدلُ لا يشاركُ الأصلَ في حقيقتهِ، بل يقومُ مقامَهُ في بعضِ أحكامِهِ.

الضربُ الرابعُ: المؤنثُ بالهمزةِ المُبْدَلَةِ من ألِفِ التأنيثِ، نحو: صحراءَ. تقولُ في جمعِها: صحراواتٌ. وعليه أسئلةٌ ثلاثةٌ:

أحدُها: لِمَ قُلبت؟ والثاني: لِمَ قُلبت واواً؟ والثالث: هل يجري ذلكَ

في كلِّ مؤنثٍ بالهمزة ؟

والجوابُ عن الأوَّلِ من وجهين :

أحدُهما : أنَّ الهمزةَ تُشْبِهُ الألفَ لأنَّها تُلَيَّنُ فتَقْرُبُ من الألفِ، وتُصَوَّرُ في الخطِّ ألفاً، فلو أُثْبِتت لاجتمعت ألفُ المدِّ وألفُ الجمعِ والهمزةُ المُشْبِهَةُ للألفِ، وذلك مُسْتَكْرَهٌ.

والثاني : أنَّ الهمزةَ بَدَلٌ مِمَّا يجبُ قَلْبُهُ، فوجبَ قلبُها واواً.

وأمَّا قلبُها واواً فلوجهين :

أحدُهما : الفرقُ بينَ المقصورِ والممدودِ.

والثاني : أنَّ الهمزةَ أقوى من الألفِ، فَقُلِبَتْ إلى ما هو أقوى من السِّيارِ، ولهذا قُلبت الواوُ في : وُجُوهٍ[1] ووُعِدَ[2] همزةً، فَقُلِبَتِ الهمزةُ هنا واواً اقتصاصاً بينَ المُشْتَبِهَيْنِ.

---

(1) قال ابن منظور « وحكى الفراء : حيِّ الوجوه وحيِّ الأُجوه. قال ابن السكيت : ويفعلون ذلك كثيراً في الواو إذا انضمت ».. انظر اللسان (وجه)، والمشوف المعلم ٢/ ٨١٧.

(2) قال ابن عصفور « فإن كانت مكسورة أو مضمومة جاز أن تبدل منها همزة، فتقول في وُعِدَ : أُعِدَ. وفي وُقِّتَتْ : أُقِّتَتْ. وفي وِسادة : إِسادة ...».. انظر الممتع ٢/ ٣٣٢.

وأمّا وقوعُ هذا القلبِ فيختصُّ بالأسماءِ دونَ الصفاتِ[1]، فتقولُ في صحراءَ: صحراواتٌ، ولا تقولُ في حمراءَ: حمراواتٌ. وذلكَ لاستغنائِهم بحُمْرٍ عنه، ولأنَّ الصفةَ تُشْبِهُ الفعلَ، والهمزةُ للتأنيثِ لا تقعُ في الفعلِ. فأمّا الأسماءُ فتكونُ للمؤنثِ. فأمّا قولُه عليه السلامُ: "ليسَ في الخضراواتِ زكاةٌ"[2] فإنّما جازَ القلبُ لأنّه جعلَ الخضراواتِ صفةً غالبةً، وتلكَ تجري مجرى الأسماءِ، على ما نبيّنُ في موضعِه. وقد أتينا على جملةِ كلامِه وما يتعلّقُ به.

---

(1) في اللسان والتاج (خضر) زيادة بيان وتفصيل.

(2) أخرجه بهذا اللفظ الدارقطني في سننه 2/96 (4) من حديث موسى بن طلحة عن أبيه، و 2/97 (10، 11) من حديث معاذ. وأخرجه بلفظ "ليس في الخضراوات صدقة" في 2/96 (5) من حديث موسى أيضاً و 2/96 (6) من حديث أنس بن مالك. وهو بهذا اللفظ في شرح الكافية 4/187، واللسان والتاج (خضر). وأخرجه الترمذي في جامعه 3/10 (638) من حديث معاذ وضعّفه. ولفظه "عن معاذ أنه كتب إلى النبي (ص) يسأله عن الخضراوات، وهي البقول، فقال: ليس فيها شيء". قال أبو عيسى: إسناد هذا الحديث ليس بصحيح، وليس يصح في هذا الباب عن النبي (ص) شيء. وإنما يروى عن موسى بن طلحة عن النبي (ص) مرسلاً. والعمل على هذا عند أهل العلم أن ليس في الخضراوات صدقة. قال أبو عيسى: والحسن هو ابن عُمارة، وهو ضعيف عند أهل الحديث، ضعّفه شعبة وغيره، وتركه ابن المبارك. وأخرجه الدارقطني بمعنى ما تقدم 2/97-98 (13) من حديث موسى بن طلحة بلفظ "نهى أن تؤخذ من الخضراوات صدقة". و 2/95 (2) من حديث عائشة بلفظ "ليس فيما أنبتت الأرض من الخضر زكاة".

• قالَ أبو عليٍّ رحمه اللهُ :

بابُ إعرابِ الأسماءِ

إعرابُ الأسماءِ على ثلاثةِ أضربٍ : رفعٌ ونصبٌ وجرٌّ . إلى آخرِ البابِ.[1]

قالَ الشيخُ رحمه اللهُ : مضمونُ هذا البابِ أنَّ رُتبةَ المرفوعِ قبلَ المنصوبِ / لِتُبْنَى عليه البدايةُ بذكرِ المرفوعاتِ قبلَ غيرِها ، وقد ذكرَ لذلكَ [١/٣٤] عِلَّتَيْنِ :

إحداهما : أنَّ الجملةَ تَشْتَمِلُ بالمرفوعِ من غيرِ منصوبٍ ولا مجرورٍ ، كقولِك : زيدٌ مُنْطَلِقٌ و ذهبَ عمرٌو . ولا تجدُ منصوباً ولا مجروراً في جملةٍ مفيدةٍ إلَّا وثَمَّ مرفوعٌ ، فلمَّا استغنى المرفوعُ عنهما وافتقرَ إليه كانت البدايةُ به أولى .

والثاني : أنَّ الأصلَ في المرفوعِ الفاعلُ[2] ، ورُتْبَتُهُ قبلَ المفعولِ

---

(١) الإيضاح ٢٧ ، والمقتصد ١/ ٢٠٩ .

(٢) والمبتدأُ فرعٌ عنه ، وعزاه السيوطي إلى الخليل . وعزا إلى سيبويه عكسه ، وهو أن المبتدأَ أصل المرفوعات ، والفاعل فرع عنه . ونسب الرضي أنه اختار ما نقله عن الأخفش وابن السراج من أن كليهما أصل . انظر الهمع ١/ ٩٣ .

فلمّا كانَ كذلكَ رُتِّبَ في ذِكْرِ الأبوابِ عليه.

ثُمَّ أوردَ على نفسِه إشكالين:

أحدُهما: وجوبُ تقديمِ المنصوبِ على المرفوعِ، نحو: إنَّ زيداً ذاهبٌ.

والثاني: افتقارُ المرفوعِ إلى المنصوبِ في باب «ما» نحو: ما زيدٌ ذاهباً. وذلكَ يناقضُ ما أصّلَ. وأجابَ عن ذلكَ: بأنَّ هذه الأشياءَ فروعٌ أدّى إلى مخالفتِها الأصولَ دليلٌ أوجبَ ذلكَ.

قالَ العَبْدِيُّ[1]: إنَّ الرفعَ من جنسِ الواوِ، وهي أقوى من بقيّةِ حروفِ المدِّ التي منها الحركاتُ. وقالَ أيضاً: لو أنَّ قائلاً قالَ: إنَّ تقديمَ المنصوبِ أولى لخِفَّتِه وكَثْرَتِه لكانَ مصيباً، وهذا من طريفِ الأقوالِ. وذلكَ أنَّ كونَ المرفوعِ ثقيلاً والمنصوبِ خفيفاً يقتضي تقديمَ الثقيلِ، لأنَّ النطقَ به يقعُ أوّلاً، واللسانُ مُتَرَفِّهٌ، فيكونُ أحملَ للثقيلِ، فإذا أعيا أمكنَه حَمْلُ الخفيفِ.

---

(1) أحمد بن بكر بن بقية، من أئمة النحاة، قرأ على السيرافي والرماني والفارسي. من أشهر مصنفاته كتابه شرح الإيضاح والتكملة، وهو مفقود، توفي سنة ٤٠٦ هـ. انظر ترجمته في إنباه الرواة ١/٣٨٧، وإشارة التعيين ٢٦ (١٥)، والبلغة ٥٢ (٣٢)، وبغية الوعاة ١/٢٩٨ (٥٤٧). وانظر الدراسة ص ١٥٧-١٥٨.

قالَ أبو عليٍّ رحمه اللهُ:

بابُ الابتداءِ

الابتداءُ: وصفٌ في الاسمِ المبتدأ يرتفعُ به. وصفةُ المبتدأُ أنْ يكونَ مُعرّىً من العواملِ الظاهرةِ[1]. إلى آخرِ الفصلِ.

قالَ الشيخُ رحمه اللهُ: في قولِه «بابُ الابتداءِ» وجهانِ:

أحدُهما: أنَّه أرادَ الابتداءَ الذي هو جعلُ الشيءِ أوّلاً. وهو مصدرٌ، وسَمَّ البابَ به إذْ كانَ هو العاملَ في المبتدأ.

والثاني: أنه أرادَ به المبتدأَ، فأقامَ المصدرَ مقامَ المفعولِ كالخَلْقِ بمعنى المخلوقِ.

وقوله «الابتداءُ وصفٌ في الاسم» يدلُّ ذلك على أن الابتداءَ عنده وصفٌ وجوديٌّ لا عدميٌّ، لأنّ الأصلَ في الوصفِ ذلك، لاسيّما وقد أكَّده بقوله «وصفٌ في الاسمِ» فأتى بظرفٍ ومظروفٍ، والمظروفُ لا يكونُ عدماً، فأمّا ذِكرُهُ

(١) في الإيضاح ٢٩ ونسخة الظاهرية ١/٨أ «وصفةُ الاسم المبتدأ...».

التعرّي فإنّه ذكره لأنّه شرطٌ / لكون الاسم أوّلاً . [٣٤/ب]

وبعدُ ، فقد اختلف الناسُ في رافع المبتدأ[1]. فذهب الكوفيون إلى أنّ العاملَ فيه لفظٌ ، وهو الخبرُ[2]. وذهب الباقونَ[3] إلى أنّ العاملَ فيه معنًى لا لفظٌ ، ثم اختلف هؤلاءِ ، فقال بعضُهم[4] : المعنى هو التعرّي من العواملِ اللفظيةِ ، وقال آخرونَ : هو التعرّي وإسنادُ الخبرِ إليه ، وهو ظاهرُ قولِ أبي علي[5]، وقال آخرونَ[6] : العاملُ فيه إسنادُ الخبرِ فقط[7].

---

(١) وهي من مسائل الخلاف المشهورة بين المدرستين ، ذكرها ابن الأنباري في الإنصاف ٤٤/١-٥١ (م ٥) ، والمؤلِّف في التبيين ٢٢٤-٢٢٨ (م ٢٧) . وانظر: الكتاب ٢٣/١-٢٤ (بولاق ٧/١) ، والمقتضب ١٢٦/٤-١٢٧ ، والأصول ٥٨/١-٦٢ ، والخصائص ٣٨٥/٢ ، والمقتصد ٢١٣/١-٢١٧ ، وشرح المفصل ٨٣/١-٨٥ ، والارتشاف ٢٨/٢، ٢٩ ، والهمع ٩٤/١-٩٥ .

(٢) وهو مذهب الكسائي والفراء. وأختاره ابن جني وأبو حيان . ولهم مذهب آخر ذكره المؤلِّف في التبيين ٢٢٥ وهو أنه يرتفع بالعائد من الخبر . وانظر مذهبهم في : المقتصد ٢١٤/١ ، والإنصاف ٤٤/١ ، وشرح المفصل ٨٤/١ ، والارتشاف ٢٨/٢ ، والهمع ٩٤/١ .

(٣) وهم البصريون الذين اختلفوا في تحديد رافع المبتدأ المعنوي على أربعة أقوال .

(٤) نسبه أبو حيان إلى الجرمي والسيرافي وكثير من البصريين ، وحكى نسبة الفراء إياه إلى الخليل . وعزاه السيوطي إلى الجمهور وسيبويه . وهو مذهب المبرد وابن السراج . انظر: المقتضب ١٢٦/٤ ، والأصول ٥٨/١ ، والإنصاف ٤٤/١ ، والتبيين ٢٢٤ ، وشرح المفصل ٨٤/١ ، والارتشاف ٢٨/٢ .

(٥) وهو الظاهر من كلام سيبويه على ما ذكره ابن يعيش في شرح المفصل ٨٤/١ ، واختاره العكبري في التبيين ٢٢٤ . ونقل محققه عن اللباب ق ١٠ قوله « وهذا هو القول المحقق ، وإليه ذهب جمهور البصريين » . واختاره أبو الحسين ابن أخت أبي علي ، وتابعه تلميذه الجرجاني في المقتصد ٢١٥/١ ، واختاره كذلك ابن يعيش في شرح المفصل ٨٥/١ وصحّحه .

(٦) ورد في التبيين ٢٢٥ غفلاً من النسبة .

(٧) للبصريين مذهب رابع وهو أنه المبتدأ يرتفع بما في النفس من معنى الإخبار . وقد نسبه أبو البقاء في اللباب ق ١٠ إلى الزجاج (نقلاً عن محقق التبيين ٢٢٥) . ومثله ابن يعيش في شرح المفصل ٨٥/١ .

فأمّا ما قاله الكوفيونَ[1] فبعيدُ الصّحّةِ لوجهينِ[2]:

أحدُهما: أنَّ الخبرَ قد يكونُ اسماً جامداً، مثل: زيدٍ وعَمْرٍو.

ومثلُ ذلكَ لا يعملُ إجماعاً.

والثاني: أنَّ[3] المبتدأَ لو عملَ فيه الخبرُ لَلَزِمَ منه[4] تقديمُ المعمولِ على العاملِ، لأنَّ رُتبةَ الخبرِ بعدَ المبتدأ خصوصاً على مذهبهم، فإنَّ تقديمَ الخبرِ عندَهم غيرُ جائزٍ[5].

---

(١) ذكر المؤلّف في التبيين ٢٢٧ حجج الكوفيين وأجاب من وجهين عمّا استدلوا به من كون أدوات الشرط عاملة ومعمولة. وانظر مثل ذلك في الإنصاف ١/٤٤-٤٥، ٤٨-٤٩.

(٢) هما في التبيين ٢٢٧.

(٣) معناه في التبيين ٢٢٨. وهو أول الوجهين اللذين أجاب ابن الأنباري بهما عن كلمات الكوفيين. انظر الإنصاف ١/٤٨.

(٤) استدركت في الهامش تحت حاء مفردة.

(٥) هناك وجه آخر أجاب به ابن الأنباري عن كلمات الكوفيين. انظر الإنصاف ١/٤٨.

وأمّا مَنْ قالَ[1]: إنَّ التعرِّي من العواملِ عاملٌ فمذهبُه بعيدٌ جدّاً، وذلك أنَّ العاملَ يوجبُ عملاً، والعدَمُ لا يُوجِبُ، إذْ لا بُدَّ بينَ المُوجِبِ والمُوْجَبِ من اختصاصٍ يُوجِبُ ذلك. ونسبةُ العدَمِ إلى جميعِ الأشياءِ نسبةٌ واحدةٌ. ومَنْ قالَ من الفقهاءِ يُعَلِّلُ بالعدَمِ فهو يعتقدُ أنَّ العللَ الشرعيةَ أماراتٌ على الحكمِ لا مُوجِبَةٌ له. ومثلُ ذلكَ لا يُمكنُ تحقيقُه هنا، إذْ ليسَ غرضُ مَنْ قال: التعرِّي عاملٌ، أنّه معرِّفٌ للرافعِ، وإنْ زعمَ أنّه معرِّفٌ للرافعِ فقد اعترفَ بأنَّ العاملَ غيرُ التعرِّي، وفيه إشارةٌ إلى أنَّ الوصفَ الوجودي هو العاملُ، لأنّه أمارةٌ عليه.

وأمّا مَنْ جعلَ الإسنادَ عاملاً أو من جملته فيَفْسُدُ قولُه: بأنَّ رُتبةَ العاملِ قبلَ المعمولِ، وإسنادُ الخبرِ إلى المبتدأِ يكونُ بعدَ المبتدأِ.

وقد قالَ قومٌ[2]: المرادُ بأنَّ إسنادَ الخبرِ عاملٌ أي: قَصْدُ إسنادِ الخبرِ، والقصدُ

---

(1) ما ذكره المؤلِّف في التبيين ٢٢٦ خلاف هذا. قال ثمة "... فإن أرادوا بذلك أن تعرّيه من العوامل أمارة على الابتداء فهو ما ذكرناه. فإنه لا يتعرّى منها إلّا وهو أولٌ مقتضٍ لثانٍ، فالتعري شرط يحقق الابتداء الذي هو العامل". وهذا بعض ما نقله الجرجاني عن شيخه أبي الحسين ابن أخت أبي علي عن خاله. انظر المقتصد ١/٢١٥.

(2) لم أقف على أصحاب هذه المقالة فيما رجعت إليه من مصادر.

مقارِنٌ للمبتدأ أو متقدِّمٌ عليه. وهنالك رُتبةُ العاملِ. وهذا القولُ يفضي إلى أنَّ الابتداءَ هو العاملُ.

وأمّا قولُ أبي عليٍّ: وارتفاعُ المبتدأ بالتعرّي من العواملِ وبإسنادِ الذهابِ ونحوِه إليه[1]. لا يريدُ به أنَّ الإسنادَ عاملٌ لِمَا ذكرنا، بل يُريدُ أنَّ الإسنادَ يلازمُ التعرّي، وهو شرطُ كونِ المبتدأ مفيداً، إذْ ذِكْرُ الاسمِ وحدَه صوتٌ لا فائدةَ فيه[2].

وإذا بطلت هذه المذاهبُ تعيَّنَ القولُ بأنَّ الابتداءَ هو العاملُ.

والوجهُ في ذلك أنَّ الابتداءَ كونُ / الاسمِ أوّلاً[3]، والأوّليّةُ معنًى [35/أ] قائمٌ به يُكسِبُه قوّةً، إذْ كانَ غيرُه متعلِّقاً به، وكانت رُتبتُه متقدِّمةً على غيرِه، وهذه القوّةُ يُشبِهُ بها الفاعلَ، لأنَّ الفاعلَ شرطُه تحقيقُ معنى الفعلِ، وأنَّ الفاعلَ قد أُسنِدَ إليه غيرُه، كما أنَّ المبتدأ كذلك، إلّا

---

(1) حكاية بالمعنى للفظ أبي علي. قال بعد تعريف الابتداء والتمثيل له «فزيد ارتفع بتعرّيه من العوامل الظاهرة نحو: إنّ وكان وظننت وإسناد الانطلاق والذهاب ونحو ذلك إليه». انظر الإيضاح ٢٩ والمقتصد ١/ ٢١٣.

(2) كشف الجرجاني عن مراد أبي علي من عبارته المتقدمة. انظر المقتصد ١/ ٢١٤.

(3) مُقْتَضِياً ثانياً. وتقدم أنّ المؤلِّف اختاره في التبيين ٢٢٤ وعدّه في اللباب هذا القولَ المحققَ، ونسبه إلى جمهور البصريين. وهو في صدر أقوال البصريين بلفظ «وقال آخرون: هو التعرّي وإسناد الخبر إليه، وهو ظاهر قول أبي علي».

أنّ خبرَ الفاعلِ قبلَه، وخبرَ المبتدأ بعدَه، وهما فيما عدا ذلك سواءٌ.

وأمّا العاملُ في الخبرِ فيذكرُ في بابِ خبرِ المبتدأ.[1]

واعْلَمْ أنَّ عواملَ المبتدأ ثلاثةٌ: كانَ وأخواتُها، وظننتُ وأخواتُها، وإنَّ وأخواتُها. والمبتدأُ مُعَرَّضٌ لدخولِ كُلِّ واحدٍ منها عليه.

• قالَ أبو عليٍّ رحمه اللهُ: فممّا يرتفعُ من الأسماءِ بالابتداءِ الاسمُ الواقعُ بعد لولا في نحوِ قولِه: لولا زيدٌ لذهبَ عمرٌو.[2] إلى آخرِه.

قالَ الشيخُ رحمه اللهُ: «لولا» في الكلامِ على ضربينِ: أحدُهما: المختصةُ بالاسمِ. والآخرُ: المختصةُ بالفعلِ.

والمختصةُ بالاسمِ معناها: امتناعُ الشيءِ لوجودِ غيرِه. وسببُ ذلكَ أنّها مركبةٌ من «لو» و«لا».[3] فـ«لو» يمتنعُ بها الشيءُ لامتناعِ غيرِه، والامتناعُ نفيٌ، و«لا» نافيةٌ، وإذا دخلَ النفيُ على النفيِ صارَ إيجاباً

---

(1) موضعه في ٢٦٢.

(2) اللفظ في الإيضاح ٢٩ والمقتصد ١/ ٢١٧ «ومن الأسماء المرتفعة بالابتداء الاسم الواقع بعد لولا في نحو قولك:...»

(3) نصّ على تركيبها الرماني في معاني الحروف ١٢٣، وابن الشجري في أماليه ٢/ ٢٧٦، وابن يعيش في شرح المفصل ٨/ ١٤٤.

(لا) ترفعُ أحدَ امتناعي (لو) فيصيرُ وجوداً، فلذلك كان معنى (لولا) ما ذكرنا.

واختلفوا في الاسمِ الواقعِ بعدَها[1]، فقالَ الكوفيونَ[2]: ترفعُه كما يَرْفَعُ الفعلُ. وقال بعضُهم[3]: يُضمرُ بعدَها الفعلُ الرافعُ. وقالَ البصريونَ[4]: يرتفعُ ذلكَ الاسمُ بالابتداءِ. والوجهُ في ذلكَ من طريقينِ[5]:

أحدُهما: أنَّ «لولا» ليسَ فيها معنى فعلٍ يعملُ هنا، لأنَّ معناها ما ذكرنا من الامتناعِ للوجودِ، ولا يمكنُ أن يوضعَ موضعَها فعلٌ يرفعُ بهذا المعنى.

الثاني: أنَّ «لو» و«لا» قبلَ التركيبِ لا يعملانِ، وكذلكَ بعدَ التركيبِ، إذ الأصلُ عدمُ التغييرِ، نَعَمْ قد يصيرُ للمركَّبِ معنًى لم يكن له في حالِ الإفرادِ بالامتزاجِ الذي بينهما، أمَّا العملُ فلا يتغيَّرُ[6].

---

(1) وهي من مسائل الخلاف بين المدرستين. ذكرها المؤلِّف في التبيين ٢٣٩-٢٤٤ (م٣١)، وابن الأنباري في الإنصاف ١/٧٠-٨١ (م١٠)

(2) نسب هذا القول إلى الفراء وغيره. انظر: الأمالي الشجرية ٢/٢١١، والإنصاف ١/٧٠، والتبيين ٢٣٩، وشرح المفصل ١/٩٦، ٨/١٤٦، وشرح الكافية ١/١٠٤، والمغني ٣٥٩، والارتشاف ٢/٥٧٦، والهمع ٢/٦٧.

(3) وهو قول الكسائي. انظر شرح الكافية ١/١٠٤، والارتشاف ٢/٥٧٦.

(4) انظره في: الكتاب ٢/١٢٩ (بولاق ١/٢٧٩)، والمقتضب ٣/٧٦-٧٧، والإنصاف ١/٧٠، والتبيين ٢٣٩، وشرح الكافية ١/١٠٤، والارتشاف ٢/٥٧٦.

(5) ذكرهما في التبيين ٢٤٠، وهما الأول والرابع من أصل أربعة أوجه احتج بها البصريون على مذهبهم.

(6) الوجهان الآخران اللذان لم يوردهما هنا وذكرهما في التبيين ٢٤٠ «الوجه الثاني: أن الأصل في العمل للأفعال، وإنما يقام الحرف مقامها إذا كان فيه معنى الفعل أو =

واحتجَّ الآخرونَ بأنَّ «لولا» مختصَّةٌ بالاسمِ فَعَمِلَتْ كالفعلِ. قالوا[1]:
ولأنَّ الاسمَ لو كانَ بعدَها مبتدأً لكانَ له خبرٌ، ولا خبرَ له. فيلزمُ أنْ
أنْ يكونَ: لولا زيدٌ. جملةً تامَّةً كالفعلِ والفاعلِ.[2]

والجوابُ عن الاختصاصِ[3] من وجهينِ[4]:

أحدُهما: أنَّها غيرُ مختصَّةٍ بالاسمِ بدليلِ وقوعِ الفعلِ بعدَها في[5]

= شبهه، ولولا ليست كذلك. والوجه الثالث: أن الاسم لو ارتفع بها لكان معه منصوب، إذ كل حرف ينصب مثل: ما، ولات. وهذا لا منصوب له، فلا يصح قياسه، ولا هو مسموع من العرب، فدعوى ارتفاعه به محض تحكّم».

(1) وهم الكوفيون. واقتصر في الاحتجاج لهم هنا على وجه واحد من أصل ثلاثة أوجه ذكرها في التبيين 241. وهي في الإنصاف 1/71، 73.

(2) الوجهان الآخران اللذان أوردهما في التبيين 241 «الوجه الثاني: أن لولا معناه معنى الفعل، فكانت عاملة كـ(إنّ) وأخواتها، وبيان ذلك أن قولك: لولا زيد لأتيتك. معناه: منعني زيد من إتيانك. والحرف يعمل إذا كان معناه معنى الفعل كـ(إنّ) وأخواتها. والوجه الثالث: أن (أنّ) تفتح بعد لولا كقوله تعالى ﴿فلولا أنَّهُ كانَ مِنَ المُسَبِّحِينَ﴾ والمفتوحة وما عملت فيه لا يكون مبتدأ بل يكون معمولاً لِمَا قبله، وهذا يفسد القولَ بكونه مبتدأً».

(3) لم يجب ابن الأنباري عمّا احتج به الكوفيون، بل صحّح ما ذهبوا إليه. انظر الإنصاف 1/75.

(4) ذكرهما في التبيين 241، 243.

(5) على قلّة ونُدْرَة، قال المؤلّف في التبيين 241 «بل قد يقع الفعل بعدها»، وقال ابن الأنباري في الإنصاف 1/73 «بل قد تدخل على الفعل». وقال الرضي في شرح الكافية 1/104 «وربما دخلت لولا على الفعلية». ومنعه الجرجاني في المقتصد 1/19، وعدّه غلطاً، وضعّفه ابنُ الشجري في تعليقه على تصحيح أبي سعيد ما قاله سيبويه واحتجاجه له بوقوع الفعل بعدها. انظر الأمالي الشجرية 2/211.

قولِ الشاعرِ:[1]

٤٥ - أَلَا زَعَمَتْ أَسْمَاءُ أَنْ لَا أُحِبُّهَا ... فَقُلْتُ: بَلَى، لَوْلَا يُنَازِعُنِي شُغْلِي / [٣٠/ب]

وقال آخر:[2]

قَالَتْ أُمَامَةُ لَمَّا جِئْتُ زَائِرَهَا ... هَلَّا رَمَيْتَ بِبَعْضِ الأَسْهُمِ السُّودِ

٤٦ - لَا دَرَّ دَرُّكِ إِنِّي قَدْ رَمَيْتُهُمُ ... لَوْلَا حُدِدْتُ وَلَا عُذْرَى لِمَحْدُودِ[3]

وإذا لم تختصّ لم تعمل.

---

(١) وهو أبو ذؤيب الهذلي. والبيت من قصيدة له في ديوان الهذليين ١/٣٤، وشرحه ١/٨٨. ونُسب له في: التبيين ٢٤٢، وشرح شواهد المغني ٢/٦٧١ (٤٣١)، وشرح أبياته ٥/١٢٧ (٤٤٤)، والخزانة ١١/٢٤٦ (٩٢١) (بولاق ٤/٤٩٨). وجاء بلا نسبة في: شرح المفصل ٨/١٤٦، وشرح الكافية ٢/٣٨٧، والجنى الداني ٦٠٧، والمغني ٣٦٤ (٤٩٧)، والهمع ١/١٠٥ (عجزه).

(٢) البيتان للجموح الظفري أحد بني ظفر من سُلَيْم بن منصور، وقيل: لراشد بن عبد الله السُّلَمي. وذكر البغدادي لهما روايات أخرى: «قالت خُلَيْدة»، و«لمّا جئت طارقها»، و«لله درّك»، و«لا درّ كسبك»، و«هلّا رميت بباقي». ونُسبا للجموح في اللسان والتاج (عذر)، والخزانة ١/٤٦٢ (٧٩) (بولاق ١/٢٢١). ونقل البغدادي عن أبي تمام في مختار شعر القبائل أنهما لراشد بن عبد الله السُّلَمي. وفي اللسان (عذر) «ويقال هذا الشعر لراشد بن عبد ربه». والثاني للجموح في: جمهرة اللغة ٣/٣٠٩، والأمالي الشجرية ٢/٢١١، وشرح المفصل ١/٩٥. وورد بلا نسبة في: المقتصد ١/٢١٩ (٣٧)، والإنصاف ١/٧٣-٧٤ (٣٤)، والتبيين ٢٤٢، وشرح الكافية ١/١٠٤. والأول وحده في: اللسان والتاج (سود). والثاني وحده في: شرح القصائد السبع الطوال ٥٥١، وتذكرة النحاة ٣٨٧، والخزانة ١١/٢٤٧ (بولاق ٤/٤٩٩).

(٣) الأسهم السود: قيل كناية عن الأسطر المكتوبة أو الكتاب. وقيل: أراد بها نظر مُقْلَتَيْه. ولولا حُدِدْتُ: تقديره: لولا أن حُدِدْتُ. لاختصاص لولا الامتناعية بالأسماء. والعُذْرَى: مصدر بمعنى المَعْذِرة. انظر اللسان (عذر).

والوجهُ الثاني[1]: نُقَدِّرُ أنَّها مُختصّةٌ ولكِنْ لا يلزَمُ أنْ ترفعَ، إذْ ليسَ في الحروفِ المختصّةِ ما يرفعُ، بل فيها ما ينصِبُ، نحو: «أَنْ» و«لَنْ».

وأمّا خبرُ المبتدأ فمحذوفٌ للعلمِ بهِ وطولِ الكلامِ بجوابِ «لولا»[2]، والتقديرُ: لولا زيدٌ حاضرٌ أو موجودٌ. فحُذِفَ كما حُذِفَ عاملُ الظرفِ، وخبرُ «لَعَمْرُكَ».

ومِنَ النحويينَ مَنْ تأوَّلَ وقوعَ الفعلِ بعدَ «لولا» هذه بأنَّهُ أوقعَ الفعلَ موقعَ المصدرِ[3] كما ذكرنا في قولِهِ: «تَسْمَعُ بالمُعيديِّ خيرٌ مِنْ أنْ تَرَاهُ»[4]. وفي قولِ الآخرِ[5]:

- فقالُوا: مَا تَشَاءُ؟ فقُلْتُ: أَلْهُو . . . .

وقالوا أيضاً: إنَّ «لا» بمعنى «لم»، أي: لم يُنازعني[6]، كما وضعوا «لا» موضعَ «ما» في قولِهِ: ﴿فَلَا ٱقْتَحَمَ ٱلْعَقَبَةَ﴾[7].

وأمّا المختصّةُ بالفعلِ فيقعُ بعدَها الماضي، ويكونُ للتوبيخِ، كقولِكَ:

---

(1) في التبيين ٤٣ زيادة بيان على ما ورد هنا.

(2) ذهب ابن الطراوة إلى أن جواب (لولا) خبر المبتدأ. وردّه ابن هشام بأنه لا رابط بينهما. انظر المغني ٣٦٤.

(3) كابن هشام في المغني ٣٦٤، والبغدادي في الخزانة ١/ ٤٦٣ (بولاق ١/ ٢٢٢) ١١/ ٢٤٦ (بولاق ٤/ ٢٢٢، ٤٩٩). وذكره ابن منظور في اللسان (عذر).

(4) سلف تخريجه في ٤٣.

(5) تقدم تخريجه أيضاً في صدر الكتاب ٤٤. وسيتكرر في ٣١٠.

(6) المراجع المتقدمة في الحاشية (٣) وشرح أبيات المغني ٥/ ١٢٧.

(7) سورة البلد ٩٠/ ١١. وانظر التبيان ٢/ ١٢٨٨.

لولا جئتنا. أي: لِمَ لَمْ تأتنا. ويقعُ بعدَها المستقبلُ للتحضيضِ، كقولِه تعالى: ﴿لَوْلَا يُكَلِّمُنَا اللَّهُ﴾[1]. أي: هلَّا. وحروفُ التحضيضِ أربعةٌ: لولا، ولوما، وهلَّا، وألَّا. وإنَّما اختصَّت بالفعلِ لأنَّ التوبيخَ والتحضيضَ لا يقتضيانِ غيرَه. فإنْ وقعَ الاسمُ بعد «لولا» هذه كانَ ثَمَّ فعلٌ محذوفٌ يعملُ في ذلِكَ.

فمن ذلكَ قولُ جريرٍ يهجو الفرزدقَ[2]:

٤٧- تَعُدُّونَ عَقْرَ النِّيبِ أفضَلَ مَجْدِكُمْ   بَنِي ضَوْطَرَى لَوْلَا الكَمِيَّ المُقَنَّعَا[3]

أي: لولا عقرتُم أو عددتُم. وسببُ ذلكَ الشعرِ أنَّ غالباً أبا الفرزدقِ كانَ يفتخرُ بعقرِ الإبلِ للأضيافِ، فوبَّخَهُ على ذلكَ وبيَّنَ أنَّ الفخرَ

---

(١) سورة البقرة ٢/ ١١٨.

(٢) البيت في ديوانه ٢/ ٩٠٧ والرواية فيه «أَفْضَلَ سَعْيِكُم». ونسبه بعضهم إلى الأَشْهَب ابن رُمَيْلَة. ونسب لجرير في: الخصائص ٢/ ٤٥، والأزهية ١٦٨أ، والحلل ٨ ٣٢ (١٢٣)، والمقتضب ١/ ٤٢١ (٣٥)، والمصباح ٥/ ١أ، وشرح ابن بري ٧٢ (٢)، وإيضاح القيسي ١/ ٦٧ (٢)، وشرح المفصل ٢/ ٣٨، ٨/ ١٤٤، ١٤٥، والملخص ٢٦١، واللسان (ضطر، إمّا لا)، وشرح شواهد المغني ٢/ ٦٦٩ (٤٢٩)، والخزانة ١/ ٢٦٦، ٣/ ٥٥ (١٦٤) (بولاق ١/ ١٢٩، ٤٦١)، وشرح أبيات المغني ٥/ ١٢٣ (٤٤٢)، ونسب للأشهب في: مجاز القرآن ١/ ٥٢ (٦٣)، ٣٤٦، والمخصص ١٣/ ١٩٩، والأمالي الشجرية ٢/ ٢١٠، وشرح المفصل ٢/ ١٤٥. وورد بلا نسبة في: مجاز القرآن ١/ ١٩١، والكامل ١/ ٣٦٣، والمحلّى ٧٦ (١٣١)، والجمل ٢٤١، ٣١١، والإيضاح ٢٩، وكتاب الشعر ١/ ٥٧، والعسكريات ٤٦، ومعاني الحروف ١٢٣، وشرح المرزوقي ٣/ ١٢٢٢، والأمالي الشجرية ١/ ٢٧٩، ٣٣٤، وشرح الكافية ٢/ ٣٨٧، والبسيط ١/ ٤٣٤ (٨٠)، ورصف المباني ٢٩٣ (٣٩٢)، والمغني ٣٦١ (٤٩٥)، وشرح ابن عقيل ٤/ ٥٨ (٣٥١)، والهمع ١/ ١٤٨.

(٣) الضَّوْطَرى: الرجل الضخم الذي لا غناء عنده. والكَمِيّ: الشجاع المُتَكَمِّي في سلاحه.

بالشجاعةِ وقتلِ الفرسانِ.

وتُفارِقُ «لولا» هذه «لولا» الأولى في شيئينِ:

أحدُهما: أنَّ الأولى تقتضي جواباً، وهذه لا تقتضيه.

الثاني: أنَّ تلك تختصّ بالاسمِ وهذه بالفعلِ.

وأمَّا ذِكْرُه «إنْ» و«إذا» بعد «لولا» هذه[1] فلاتفاقِها في اقتضائِها الفعلَ.

وإنَّ الاسمَ إذا وقعَ بعدَها أُضْمِرَ له فعلٌ، فالتقديرُ في قولِك: إن اللهُ

أمكنني من فلانٍ: إنْ أمكنني اللهُ. فحُذِفَ وجُعِلَ الفعلُ المذكورُ تفسيراً

له. ويَتَّضِحُ ذلكَ كُلَّ الوضوحِ في بابِ الشرطِ[2] إنْ شاءَ اللهُ.

ومنه قولُه تعالى ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾[3]. / و﴿إنِ [٣٦/أ]

---

(١) يريد قول أبي علي «.. فإذن لا يقع الاسم المبتدأ بعد (لولا) هذه التي للتحضيض كما لا يقع بعد (إنْ) التي للشرط والجزاء نحو: إن اللهُ أمكنني من فلان. ولا بعد (إذا) في نحو ﴿إذا السَّماءُ انْشَقَّتْ﴾ فإنما هذه الأسماء بعد هذه الحروف محمولة على الفعل دون الابتداء». انظر الإيضاح ٣٠، والمقتصد ١/ ٢٢٢-٢٢٣.

(٢) يريد باب المجازاة في آخر الكتاب ٢٢٢/ب.

(٣) سورة التوبة ٩/ ٦ وتمامها ﴿فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلامَ اللَّهِ﴾.

امْرَأَةٌ خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا نُشُوزًا ﴾[1]. و﴿ إِنِ امْرُؤٌ هَلَكَ ﴾[2]. وهذا حُكْمُ «إذا» لأنَّ فيها معنى الشرطِ، ويعملُ فيها جوابُها.

وأمّا قولُه تعالى ﴿ إِذَا السَّمَاءُ انْشَقَّتْ ﴾[3] فالتقديرُ فيه: إذا انشَقَّتِ السماءُ، وجوابُها محذوفٌ[4]، أي: إذا وقعت هذه الأشياءُ جُوزيتم، أو بانَ عِظَمُ الخَطْبِ. هذا هو القولُ المحقّقُ. وقالَ قومٌ[5]: الاسمُ

---

(1) سورة النساء ٤ / ١٢٨ وتمامها ﴿ أو إعراضاً فَلا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَنْ يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا ﴾.

(2) سورة النساء ٤ / ١٧٦ وتمامها ﴿ لَيْسَ لَهُ وَلَدٌ وَلَهُ أُخْتٌ فَلَهَا نِصْفُ مَا تَرَكَ ﴾.

(3) سورة الانشقاق ٨٤ / ١.

(4) لهم في جوابها أقوال انظرها في: معاني القرآن ٣/٢٤٩-٢٥٠، وإعراب القرآن ٥/١٨٥، والمشكل ٢/٨٠٨، والكشاف ٤/٢٣٤، والبيان ٢/٥٠٣، والتبيان ٢/١٢٧٨، والبحر المحيط ٨/٤٤٦، والمغني ١٢٧.

(5) وهم الكوفيون الذين يرفعون ما بعد (إذا) على الابتداء، وما بعده الخبر. انظر مذهبهم في مشكل إعراب القرآن ٢/٧٩٢، ٨٠٨، والتبيان ٢/١٢٦٣، وعزاه ابن هشام في المغني ١٢٧ إلى الأخفش.

بعد «إذا» مبتدأٌ، لأنَّها ظرفُ زمانٍ، فهي كقولِكَ: أنا آتيكَ يومَ

زيدٌ أميرٌ. وهذا ضعيفٌ، لأنَّ «إذا» تُفارقُه بقيَّةَ الظروفِ لِمَا فيها من معنى

الشرطِ. وقالَ أبو الحسنِ الأخفشُ[1]: «إذا» هنا مبتدأٌ، و﴿إذا الأرضُ﴾[2]

خبرُه، والواوُ زائدةٌ[3]، أي: وقتُ انشقاقِ السماءِ وقتُ مدِّ الأرضِ.

وهذا بعيدٌ لوجهينِ:

أحدُهما: أنَّ الخبرَ يُذكَرُ للفائدةِ، ولا فائدةَ في إعلامِنا بأنَّ

وقتَ الانشقاقِ وقتُ المدِّ، بل الغرضُ من الآياتِ بيانُ عِظَمِ الأمرِ

يومَ القيامةِ.

والثاني: أنَّ زيادةَ الواوِ بعيدٌ في القياسِ والاستعمالِ على

ما نذكرُه في موضعِه[4].

وقالَ قومٌ[5]: ﴿وأَذِنَتْ﴾ جوابُ «إذا» والواوُ زائدةٌ. وهذا

---

(1) مقالته في التبيان ٢/١٢٧٨، والبحر المحيط ٨/٤٤٦.

(2) سورة الانشقاق ٨٤/٣ وتمامها ﴿مُدَّتْ﴾.

(3) اختاره أبو حيان ودلل على صحته، قال: «وهذا القول نختاره، وقد استدللنا على صحته فيما كتبناه، والتقدير: وقتُ انشقاقِ السماء وقتُ مدِّ الأرض». انظر البحر المحيط ٨/٤٤٦.

(4) في الجزء الثاني من المصباح في شرح الإيضاح ٢٧٨/ب - ٢٨٠/أ.

(5) ورد القول غفلاً من النسبة في مصادر تخريج ما لهم من أقوال في جوابها.

ضعيفٌ لوجهينِ :

أحدُهما : زيادةُ الواوِ على ما مرَّ .

الثاني : أنَّه يلزمُ منه جعلُ الماضي لفظاً وتقديراً جوابَ «إذا». وليسَ ذلكَ حكمَ «إذا» .

• قالَ أبو عليٍّ رحمه اللهُ : وممَّا يرتفعُ من الأسماءِ بالابتداءِ زيدٌ في نحوِ قولِكَ : أين وكيفَ.[1] إلى آخرِ الفصلِ.

قالَ الشيخُ رحمه اللهُ : اختلفَ الناسُ[2] في ارتفاعِ زيدٍ هنا . فذهبَ الأكثرونَ[3] إلى أنَّه مبتدأٌ ، وما قبلَه الخبرُ . وقالَ الأخفشُ والكوفيونَ[4]: يرتفعُ بالظرفِ كما يرتفعُ بالفعلِ .

وحجَّةُ الأوَّلينَ[5] من وجهينِ :

أحدُهما : أنَّك تقولُ : في دارِه زيدٌ . فلو كانَ الظرفُ عاملاً

---

(1) لفظ أبي علي في الإيضاح ٣٠ والمقتصد ٢٢٤/١ «... زيد في نحو قولهم : أين زيدٌ؟ وكيف عمرو؟».

(2) تحديداً رفع الاسم الواقع بعد الظرف موضع خلاف بين المدرستين ، تناوله ابن الأنباري في الإنصاف ٥١/١ - ٥٥ (م ٦) ، والعكبري في التبيين ٢٣٣ - ٢٣٥ (٢٩) . وانظر شرح الكافية ٩٤/١ ، والارتشاف ٥٤/٢ ، والهمع ١٠٧/٢ .

(3) وهم البصريون ما عدا المبرد . انظر الإنصاف ٥١/١ ، والتبيين ٢٣٣ .

(4) وأبو العباس المبرد من البصريين . انظر : الإنصاف ٥١/١ ، والمقتضب ١٢٨/٤ .

(5) هما في الإنصاف ٥٢/١ - ٥٣ ، والتبيين ٢٣٣ - ٢٣٤ . واحتج لهم فيه بستة أوجه .

وقد وقع في موضعه - للزم منه الإضمار قبل الذكر لفظاً وتقديراً، وهو ممتنع بالاتفاق.

الثاني: أن العوامل تدخل على هذه الظروف فتتجاوزها وتعمل فيما بعدها، كقولك: إنّ في الدار زيداً، ولعلّ عندك عمراً. ولو كانت عاملة لم يدخل عليها عامل يُبطِل عملها.

واحتج الآخرون من وجهين:

أحدهما[1]: أنّ الظروف تتعلّق بالأفعال، فتعمل عملها، ولهذا تعمل إذا اعتمدت على غيرها.

الثاني: أنّها لو كانت أخباراً للزم من ذلك الإضمار قبل الذكر لأنّ الظرف إذا كان خبراً تضمّن ضميراً.

والجواب عن الأول[2] أنّ الظرف جامد، والأصل أن لا تعمل / [٣٦/ب]

---

(١) ذُكر في الإنصاف ١/٥١-٥٢، والتبيين ٢٣٥.

(٢) أجاب عنه في التبيين ٢٣٥ بأفضل مما ورد هنا. وانظره في الإنصاف ١/٥٤.

الجوامدُ ، وإذا اعتمدت قويَ شَبَهُها بالفعلِ . وأمّا الإضمارُ قبلَ الذِّكْرِ فهو كائنٌ لفظاً لا تقديراً ، لأنَّ النِّيَّةَ بالخبرِ التأخيرُ ، فيصيرُ كقولِكَ : في دارِه زيدٌ . وكقولِهم : في بيتِه يُؤْتَى الحَكَمُ[1] . وضَرَبَ غلامَه زيدٌ . ولم يَجُزْ : ضَرَبَ غُلامُه زيداً . لتقدُّمِ المُضْمَرِ على الظاهرِ لفظاً وتقديراً .

وأمّا وجوبُ تقديمِ «أَيْنَ» و«كَيْفَ» على المبتدأ فلِمَا تضمَّناه من معنى الاستفهامِ ، لأنَّ هذه الأسماءَ نائبةٌ عن «الهمزة» و«هل» . وتلكَ لا يتقدَّمُ عليها المُسْتَفْهَمُ عنه لو قُلْتَ : قامَ زيدٌ هَلْ . لم يَكُنْ كلاماً[2] .

وعِلَّةُ ذلكَ من وجهينِ :

أحدُهما[3] : أنَّ معنى الحرفِ في غيرِه ، فإذا تقدَّمَ عليه صحَّ معناه ، وإذا تأخَّرَ عنه وَجَبَ أنْ يتراجعَ إلى ما قبلَه ، وذلك فاسدٌ .

الثاني : أنَّ الاستفهامَ معنًى يُخالفُ الخبرَ ، كما أنَّ النفيَ خلافُ

---

(1) ورد في التبيين مرتين ٣٤ ، ٤٨ .
(2) في المقتصد ١/ ٢٢٤ - ٢٢٥ زيادة بيان .
(3) معناه في المقتصد ١/ ٢٢٥ .

الإيجابِ ، فإذا بدأتَ بلفظِ الخبرِ ثم أتيتَ بالاستفهامِ انتقضَ على السامعِ ما استقرَّ في نفسِه أولاً ، وربَّما توهَّمَ أنَّ الاستفهامَ لكلامٍ آخرَ منتظَرٍ ، فلذلكَ لم يتقدَّمْ على الاستفهامِ ما في حيِّزِه إلّا حرفَ الجرِّ نحو : مِنْ أينَ جئتَ ؟ وعِلَّةُ ذلك أنَّ حرفَ الجرِّ غيرُ مستفهَمٍ عنه ، وإنَّما هو مُعدٍّ للمستفهَمِ عنه ، والمستفهَمُ عنه متأخِّرٌ عن الاستفهامِ كجئتَ في قولِكَ : مِنْ أينَ جئتَ ؟

واعلَمْ أنَّ بين «أينَ» و «كيفَ» فرقاً[1] ، وذلك أنَّ «أينَ» تُقدَّرُها بالهمزةِ وحرفِ الجرِّ ، كقولِكَ : أفي الدارِ زيدٌ أم في المسجدِ ؟ و «كيفَ» تُقدَّرُ بالهمزةِ واسمِ الفاعلِ كقولِكَ : أسقيمٌ زيدٌ أمْ صحيحٌ ؟ إذا أوضحتَ معنى «كيفَ» ، فإنْ وقعَ الفعلُ بعد «كيفَ» ، قدَّرْتَها بعلى ، كقولِكَ : كيفَ تكونَ ؟ وكيفَ تذهبُ ؟ أي : على أيِّ حالٍ[2]. ولذلكَ قالَ

---

(1) في المقتضب ١/٢٢٥ - ٢٢٨ فضل بيان وتفصيل للفروق بينهما.
(2) وهو تقدير سيبويه في الكتاب ٤/٢٣٣ (بولاق ٢/٣١١). وانظر توجيهه في المقتضب ١/٢٢٦.

الأكثرون: إنّ «كيف» حالٌ لا ظرفٌ[1]، لأنّها لا تتقدّر بـ «في» الدّالّة على الظرفية.

وأمّا قولك: متى الصيامُ؟ فهو من هذا القبيل، لأنّ الصيامَ مبتدأٌ، و«متى» ظرفُ زمانٍ هو خبرُه، ولذلك تُجيبُ عنه فتقولُ: يومَ الجمعةِ. ولزِمَ تقديمُه لمكانِ الاستفهامِ. ولو قُلْتَ: متى زيدٌ؟ لم يَجُزْ. لأنّ الظروفَ الزمانيةَ لا يُخبرُ بها عن الجُثَثِ، لِمَا نذكرُه في خبرِ المبتدأ[2]، إنْ شاءَ اللهُ تعالى.

- قالَ أبو عليٍّ رحمه اللهُ: وممّا يرتفعُ من الأسماءِ بالابتداءِ: عبدُ اللهِ في نحوِ قولِكَ[3]: عبدُ اللهِ ضربتُه. إلى آخرِ الفصلِ.

قالَ الشيخُ رحمه اللهُ: المفعولُ معَ الفعلِ والفاعلِ على خمسةِ أضربٍ[4]:

أحدُها: أنْ يتأخَّرَ المفعولُ عنهما، وهو وجهُ الكلامِ، كقولِكَ: ضربتُ

---

(1) عزا ابن هشام إلى سيبويه أن (كيف) ظرف، وعزا إلى السيرافي والأخفش أنها اسم غير ظرف، ثم ذكر الأمور التي تترتب على هذا الخلاف، ونقل عن ابن مالك أن اسم الظرف يطلق عليها مجازاً، لأنها في تأويل الجار والمجرور، وأنه لم يقل أحد بأنها ظرف. انظر تفصيل ذلك في المغني ٢٧٠، والهمع ١/ ٢١٤.

(2) موضعه في ٢٦٢.

(3) اللفظ في الإيضاح ٣١، ونسخة الظاهرية ٨/ب ونسختي (ب) و(ج) من أصول المقتصد ١/ ٢٩٢ «بالابتداء قولهم: عبد الله في نحو:...».

(4) سها المؤلف أو الناسخ عن إيراد الوجه الخامس. والوجوه الخمسة في المقتصد ١/ ٢٩٢-٢٩٣.

زيداً. لأنَّ / التقديمَ اتساعٌ في الكلامِ، إذْ كانت رُتبةُ المفعولِ بعدَ [١/٢٧أ]
العاملِ فيه، وكذلكَ كلُّ معمولٍ مع عامِلِه.

والضربُ الثاني: تقديمُ المفعولِ عليهما من غيرِ أنْ يُضمَرَ المفعولُ
كقولِكَ: زيداً ضربتُ. فقدَّمتَ المفعولَ لقُوَّةِ الفعلِ وتصرُّفِه والحاجةِ
إلى التوسُّعِ.

والثالثُ: أنْ يُضمَرَ المفعولُ مع تقدُّمِه كقولِكَ: زيدٌ ضربتُه.

والوجهُ هنا رفعُ زيدٍ بالابتداءِ لوجودِ شرطِ المبتدأ فيه، ولم يُوجَدْ
أمرٌ يُرَجِّحُ فيه النصبَ مع الاستغناءِ عن تقديرِ عاملٍ، والجملةُ بعدَه خبرٌ
عنه، والعائدُ موجودٌ.

والضربُ الرابعُ: زيداً ضربتُه. بالنصبِ، والناصبُ له محذوفٌ إجماعاً.
وعِلّةُ ذلكَ أنَّ الفعلَ قد تعدَّى إلى الضميرِ، وهو زيدٌ في المعنى، فلا يَصِحُّ

أنْ ينصبَهما. والمحذوفُ هنا يقعُ على ثلاثةِ أوجهٍ[1]،[2]:

أحدُها: أنْ يُضمَرَ من لفظِ الفعلِ المذكورِ، كقولِكَ: ضربتُ زيداً ضربتُه. لأنَّه مضروبٌ حقيقةً.

والثاني: أنْ تُقدِّرَ فعلاً من معناه، كقولِكَ: مررتُ بزيدٍ. فإذا قدَّمتَ زيداً قلتَ: زيداً مررتُ به. أي: جُزتُ أو لقيتُ أو جاوزتُ، ولا تقلْ: مررتُ. لأنَّها لا تتعدَّى إلّا بحرفِ الجرِّ، وحذفُ الجارِّ شاذٌّ في الاستعمالِ والقياسِ.

والثالثُ: أنْ تُضمِرَ فعلاً يَلزمُ من الفعلِ المذكورِ، كقولِكَ: زيداً ضربتُ أخاه. لا يصحُّ أنْ تُقدِّرَ: ضربتُ زيداً على التحقيقِ، لأنَّكَ لم تضربْه بل تُقدِّرُ ما يلزمُ من ضربِ أخيه، فالتقديرُ: أهنتُ زيداً. أو إنْ قلتَ: زيداً ضربتُ عدوَّه. قدَّرتَ: أكرمتُ زيداً. وإنْ قلتَ: الخوانَ أكلتُ

---

(1) وهو العامل بالمشغول عنه، وبين المدرستين خلاف في تحديده ذكره ابن الأنباري في الإنصاف ٨٢ - ٨٣ (م ١٢)، والمؤلف في التبيين ٢٦٦ - ٢٦٧ (م ٣٧). وانظر الهمع ٢/ ١١٤.

(2) ذكر الجرجاني ثلاثة أضرب يكون عليها الإضمار، وصدّر كلاً منها بتعريف جيد. انظرها في المقتصد ١/ ٢٣٣ - ٢٣٤.

عليه الطعامَ. قدَّرْتَ: لابَسْتُ الخِوانَ. أو: قاربتُه. وإنْ قُلْتَ: زيداً لستَ مثلَه. قدَّرْتَ: خالفتَ زيداً. لأنَّ نفيَ مثلِه إثباتُ خلافِه[1]. هذا أصلُ هذا الفصلِ، وما جاءَ من نظائرِه يُحملُ عليه.

وقد رجَّحَ قومٌ[2] النصبَ هنا لوجهينِ:

أحدُهما: أنَّ زيداً مفعولٌ تقدَّمَ أو تأخَّرَ، فتقديرُ الفعلِ العاملِ فيه يحقِّقُ له هذا المعنى، وهو أولى من أنْ يُنقلَ إلى الابتداءِ، ويُقَدَّرَ له عاملٌ مخالفٌ لمعناه.

والثاني: أنَّ ضميرَه منصوبٌ، والمُضْمَرُ هو المُظْهَرُ هنا. وهذا كلُّه لا يُوجِبُ رُجحانَ النصبِ ولا مساواتَه للرفعِ، لأنَّ النصبَ يحوِجُنا إلى حذفِ جملةٍ، باغْنِيَةٍ عن تقديرِها، ويُوجِبُ أيضاً حذفَ العاملِ. وإذا جُعِلَ مبتدأً لم يَكُنْ في الكلامِ / حذفٌ، وكانَ العاملُ موجوداً، [٣٧/ب]

---

(١) أورده الأزهري في شرح التصريح ١/ ٣٠٧ نقلاً عن أبي البقاء. وانظر التبيين ٢٦٧.

(٢) انظر المقتصد ١/ ٢٣٣.

وهو الابتداءُ.

وأمّا قولُه تعالى: ﴿والقمرَ قدَّرْناهُ منازلَ﴾[1]. فقالَ قومٌ[2]: الرفعُ أقوى لأنّه معطوفٌ على المرفوعاتِ قبلَه، وهي[3] قولُه تعالى: ﴿وآيةٌ لهمُ الأرضُ﴾[4] و﴿وآيةٌ لهمُ الليلُ﴾[5] ﴿والشمسُ تجري﴾[6]. والمشاكلةُ بينَ الجُمَلِ مطلوبةٌ.

وقالَ آخرونَ[7]: النصبُ أقوى لأنَّ قبلَه منصوباً، وهو قولُه: ﴿نَسْلَخُ منه النَّهارَ﴾. وقبلَه أيضاً مرفوعٌ قد عَمِلَ فيه الفعلُ، وهو الضميرُ في ﴿تجري﴾. فالنصبُ يُوجِبُ المشاكلةَ.

---

(١) سورة يس ٣٦/٣٩. وهي كذلك في الأصل بالرفع. وهي قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو ويعقوب. والنصب قراءة أبي جعفر وابن عامر وعاصم وحمزة والكسائي وخلف ورُوَيْس عن يعقوب. انظر تخريج القراءتين في: السبعة ٥٤٠، والحجة لابن خالويه ٢٧٣، والمبسوط ٣٧٠، والغاية ٢٤٧، والتذكرة ٢/٦٣٠، والكشف ٢/٢١٦، والتبصرة ٣٠٧، والتيسير ١٨٤، والعنوان ١٥٩، وزاد المسير ٧/١٩، والبحر المحيط ٧/٣٣٦، وسراج القارئ ٣٣١، والغيث ٣٣٢، والتحبير ١٦٨، والنشر ٢/٣٥٣، والإتحاف ٣٦٥.

(٢) نسبه النحاس إلى أهل العربية جميعاً، ونصّ الفراء على أنّ الرفع فيه أعجب إليه من النصب. وتوجيه الرفع في: معاني القرآن ٢/٣٧٨، وإعرابه للنحاس ٣/٣٩٤، والمشكل ٢/٦٠٣-٦٠٤، والبيان ٢/٢٩٥، والتبيان ٢/١٠٨٢-١٠٨٣، والبحر المحيط ٧/٣٣٦.

(٣) فوقها في المتن «صح». وفي الهامش تحت صاد «هو».

(٤) سورة يس ٣٦/٣٣. (٥) سورة يس ٣٦/٣٧. (٦) سورة يس ٣٦/٣٨.

(٧) قال النحاس: «... وهو اختيار أبي عبيد. قال: لأنّ قبله فعلاً، وبعده فعلاً مثله، قبله ﴿نسلخ﴾ وبعده ﴿قدّرناه﴾. قال أبو جعفر: أهل العربية جميعاً فيما علمت على خلاف ما قال، منهم الفراء...». انظر إعراب القرآن ٣/٣٩٤. وتوجيه النصب في مصادر توجيه قراءة الرفع في الحاشية (٢).

• قالَ أبو عليٍّ رحمه اللهُ: فإنْ عُطِفَ هذا الاسمُ الذي يُختارُ فيه الرفعُ على(1) فعلٍ وفاعلٍ اختيرَ فيه النصبُ.

قالَ الشيخُ رحمه اللهُ: الأشياءُ التي يقوى بها(2) النصبُ في هذا البابِ ويُرَجَّحُ بها على الرفعِ أشياءُ:

أحدُها(3): أنْ يُعطَفَ على اسمٍ قد عَمِلَ فيه الفعلُ، منصوباً كانَ ذلكَ الاسمُ أو مرفوعاً، فالمنصوبُ كقولِكَ: ضربتُ زيداً وعَمْراً كلّمتُه. فالنصبُ هنا في المعطوفِ أقوى من الرفعِ. والوجهُ في ذلكَ أنَّ العطفَ يقتضي مُشاكلةَ المعطوفِ للمعطوفِ عليه، حتى لم يَجُزْ عطفُ المستقبلِ على الماضي، ولذلكَ كانَ المثنّى في حُكْمِ المعطوفِ، فلو لم يُنصبِ المعطوفُ لخالفَ المعطوفَ عليه. وإذا نصبتَ قدّرتَ فعلاً وفاعلاً، فتكونُ عاطفاً فعلاً وفاعلاً على فعلٍ وفاعلٍ، ورُجحانُ النصبِ على الرفعِ هنا كرُجحانِ الرفعِ على النصبِ في الفصلِ الذي قبلَه.

ومن المنصوبِ قولُكَ: قامَ زيدٌ وعَمْراً لقيتُه. فالنصبُ أجودُ

---

(1) في الإيضاح 31، والمقتصد 1/325: "... الرفع بالابتداء على...".
(2) في الهامش تحت خاء فوقها صاد "فيها".
(3) كذا في الأصل، ولم يذكر غيرها، ولو قال "منها" لكان أولى.

لِمَا تقدَّمَ. ومنه قولُه تعالى: ﴿وَالسَّمَاءَ رَفَعَهَا﴾[1][2]. لأنَّ قبلَه ﴿عَلَّمَ الْقُرْآنَ﴾[3] و﴿خَلَقَ الْإِنْسَانَ﴾[4] ﴿وَالنَّجْمُ وَالشَّجَرُ يَسْجُدَانِ﴾[5]. وكذلكَ قولُه تعالى: ﴿وَالْأَرْضَ بَعْدَ ذَلِكَ دَحَاهَا﴾[6] ﴿وَالْجِبَالَ أَرْسَاهَا﴾[7]. لأنَّ قبلَه ﴿رَفَعَ سَمْكَهَا [فَسَوَّاهَا]. وَأَغْطَشَ لَيْلَهَا وَأَخْرَجَ ضُحَاهَا﴾[8]. ومنه قولُه تعالى: ﴿يُدْخِلُ مَنْ يَشَاءُ فِي رَحْمَتِهِ وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ﴾[9]. فنصبَ على تقديرِ: ويُعَذِّبُ الظالمينَ. ليكونَ معطوفاً على ﴿يُدْخِلُ﴾. ومنه قولُ الربيعِ بنِ ضَبُعٍ الفَزاري[10]:

أَصْبَحْتُ لا أَحْمِلُ السِّلاحَ وَلا ... أَمْلِكُ رَأْسَ البَعِيرِ إِنْ نَفَرَا

٤٨- وَالذِّئْبَ أَخْشَاهُ إِنْ مَرَرْتُ بِهِ ... وَحْدِي وَأَخْشَى الرِّيَاحَ وَالمَطَرَا

فالنصبُ في الذئبِ أجودُ لِمَا ذكرنا، ويُقَوِّيهِ أنَّه عطفَ عليه الفعلَ، وهو

---

(١) انظر زيادة شرح وبيان في المقتضب ١/٢٣٦.

(٢) سورة الرحمن ٥٥/٧.

(٣) سورة الرحمن ٥٥/٢.

(٤) سورة الرحمن ٥٥/٣.

(٥) سورة الرحمن ٥٥/٦.

(٦) سورة النازعات ٧٩/٣٠.

(٧) سورة النازعات ٧٩/٣٢.

(٨) سورة النازعات ٧٩/٢٨-٢٩. وما بين معقوفين سقط من الأصل.

(٩) سورة الإنسان ٧٦/٣١. وتمامها ﴿عَذَابًا أَلِيمًا﴾.

(١٠) وهو أحد المعمَّرين الذين أدركوا الإسلام. ويروى الأول «لا أملكُ السلاحَ» و«لا أُمسِكُهُ رأسَ» و«لا أَرُدُّ رأسَ». ونسب البيتان له في: الكتاب ١/٨٩-٩٠ (بولاق ١/٤٦)، والنوادر ١٥٩، والجمل ٤٠، وأمالي المرتضى ١/٢٥٥-٢٥٦، والحُلل ٢٧، وإيضاح القيسي ٧٩٥/٢، واللسان والتاج (ضمن)، وشرح التصريح ٢/٣٦، والخزانة ٣٨٤/٧ (بولاق =

قوله: / وأغشى. والرفعُ جائزٌ على الاستئنافِ. ولأنَّ الجملةَ من المبتدأ [١/٣٨أ]

والخبرِ قد تنوبُ عن الفعلِ والفاعلِ كقولِه تعالى: ﴿سَوَاءٌ عَلَيْكُمْ

أَدَعَوْتُمُوهُمْ أَمْ أَنْتُمْ صَامِتُونَ﴾(١). أي: دَعَوْتُموهم أم صَمَتُّم.

فإنْ قُلْتَ: زيدٌ مُنْطَلِقٌ وعَمْرٌو كَلَّمْتُه. فالجيِّدُ الرفعُ، إذ ليس

قبلَه فعلٌ وفاعلٌ ليُضْمَرَ من جنسِه. فإنْ قُلْتَ: ففي «مُنْطَلِقٌ» ضميرُ

فاعلٍ. قيلَ: الضميرُ المُستَتِرُ في اسمِ الفاعلِ لا يُعتدُّ به، ولذلكَ لا يُقَدَّرُ

جُملةً. وتقولُ: قامَ زيدٌ وعمرٌو جلسَ. فترفعُ عَمْرًا بفعلٍ يُفَسِّرُه المذكورُ

لا بالابتداءِ ليكونَ مشاكلاً لِمَا قبلَه، أي: وجلسَ عَمْرٌو.

فَصْلٌ

ومِمَّا يُرَجِّحُ فيه النصبُ الأمرُ والنهيُ، كقولِكَ: زيداً اضْرِبْهُ

وعمراً لا تَشْتُمْهُ. لأنَّ الأمرَ والنهيَ مخصوصانِ بالفعلِ، وليسا بخبرٍ.

ومن ذلكَ الاستفهامُ، كقولِكَ: أزيداً ضربتَه؟ الوجهُ فيه

النصبُ، لأنَّ الهمزةَ تقتضي الفعلَ، فيُضْمَرُ لها ما تقتضيه، والمذكورُ يُفَسِّرُ

= ٣٠٨/٢)، وشرح أبيات المغني ٨١/٨. وهما بلا نسبة في: المُحلّى ٨١ (١٤٠)، والعضديات ٧٧ (٧٥)، والمقتصد ١/٣٧ (٤٣)، والبيان ٢/٩١ (١٥٤)، والرد على النحاة ١١٤-١١٥. والأول بلا نسبة في شرح المفصل ١٠٥/٧. والثاني كذلك في: الأشباه والنظائر ١٧٣/٧ (٧٠٦)، والهمع ٥٠/٢.

(١) سورة الأعراف ١٩٣/٧.

المحذوفَ لأنّه من جنسه. فإنْ قلتَ: أزيداً أخوك؟ لم يَجُز النصبُ لأنّه ليسَ في الكلامِ فعلٌ يُفسِّرُ الناصبَ. وإنْ قُلْتَ: أزيدٌ قامَ؟ قدّرتَ لزيدٍ رافعاً يُفسِّرُهُ ما بعدَه، أي: أقامَ زيدٌ؟

ومن ذلكَ النفيُ، كقولِكَ: لا زيداً أكرمتَه ولا عمْراً أهنتَه. فالنصبُ أجودُ طلباً للتشاكُلِ، ولأنَّ النفيَ يقتضي الفعلَ.

ومن ذلكَ ما يقعُ بعدَ أداةِ الشرطِ، كقولِكَ: إنْ زيداً ضربتَه. فالنصبُ أجودُ، لأنَّ حرفَ الشرطِ يقتضي الفعلَ.

وكذلكَ التمنّي والدعاءُ والعَرْضُ.

وقد يأتي في هذا البابِ ما يجوزُ فيه النصبُ والرفعُ، ولكنْ يختلفُ المعنى، كقولِه تعالى: ﴿إنّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾[1]. الجمهورُ على النصبِ[2] والتقديرُ: إنّا خلقنا كُلَّ شيءٍ، والمذكورُ لا موضعَ له. و﴿بِقَدَرٍ﴾ مُتعلّقٌ

---

(1) سورة القمر ٥٤/٤٩.

(2) إعراب القرآن ٤/٣٠٠، والمشكل ٢/٧٠٢، والكشاف ٤/٤١، والبيان ٢/٤٠٦، والتبيان ٢/١١٩٦، والبحر المحيط ٨/١٨٣.

بالفعلِ المذكورِ، ويجوزُ أنْ يكونَ حالاً، أي: خلقناه مُقدَّراً. ويُقرأُ بالرفعِ على الابتداءِ[1]. وقولُه ﴿خَلَقْنَاهُ﴾ يحتملُ أمرينِ[2]:

أحدُهما: أنْ يكونَ صفةً لـ﴿كُلَّ﴾ أو لـ﴿شَيْءٍ﴾ و﴿بِقَدَرٍ﴾ خبرُ المبتدأ. وعلى هذا لا عمومَ في الآيةِ، لأنّكَ وصفتَه فتخصّص، فكأنّكَ قلتَ: كلُّ شيءٍ مخلوقٍ بقدرٍ. ويجوزُ أنْ يكونَ ﴿خَلَقْنَاهُ﴾ خبرَ ﴿كُلَّ﴾ فيفيدُ عمومَ الخلقِ، لأنّ الخبرَ عن الشيءِ يستوعبُه، كما أنّكَ لو بدأتَ بالفعلِ فقلتَ: خلقنا كلَّ شيءٍ لاستوعبَ الخلقُ جميعَ الأشياءِ. فالنصبُ لا احتمالَ فيه أنّه للعمومِ، والرفعُ فيه احتمالٌ.

ومثلُه ﴿وَكُلَّ شَيْءٍ / أَحْصَيْنَاهُ فِي إِمَامٍ مُبِينٍ﴾[3]. إنْ نصبتَ[4] [٢٣٨/ب] أفادَ إحصاءَ كلِّ شيءٍ، وإنْ رفعتَ[5] كانَ محتملاً.

---

(١) قراءة شاذة لأبي السَّمَّال. قال أبو حيان «وقرأ أبو السَّمَّال، قال ابن عطية: وقوم من أهل السنة، بالرفع. قال أبو الفتح: هو الوجه في العربية، وقراءتنا بالنصب مع الجماعة». انظر البحر المحيط ٨/١٨٣. والقراءة في: مختصر الشواذ ١٤٨، والكشاف ٤/٤١، والبيان ٢/٤٠٦، والتبيان ٢/١١٩٦.

(٢) ذكرهما في التبيان ٢/١١٩٦.

(٣) سورة يس ٣٦/١٢.

(٤) وهي قراءة الجمهور. انظر: إعراب القرآن ٣/٣٨٦ـ٣٨٧، والمشكل ٢/٦٠٠، والبيان ٢/٢٩١، والبحر المحيط ٧/٣٢٥.

(٥) قراءة شاذة لأبي السَّمَّال. انظر: مختصر الشواذ ١٢٤، والبحر المحيط ٧/٣٢٥.

وأما قول أبي النجم :[1]

٤٩ - قَدْ أَصْبَحَتْ أُمُّ الخِيَارِ تَدَّعِي   عَلَيَّ ذَنْباً كُلُّهُ لَمْ أَصْنَعِ

فالرواية «كُلُّ» بالابتداءِ ، والعائدُ محذوفٌ ، أي : لم أَصْنَعْهُ ، وهو ضعيفٌ لِمَا تقدَّمَ ، والقياسُ النصبُ على تقديرِ : لم أَصْنَعْ كُلَّهُ . وفي النصبِ عمومٌ كما ذكرنا . وأمَّا الرفعُ فقد قالَ ابنُ السيرافي[2] : يحتملُ العمومَ والخصوصَ.[3]

الأول

(١) البيتان مطلع أرجوزة في ديوانه ٢ ١٣، ورواية أ في معاني القرآن والخزانة «قد علقت». ونسبا إلى أبي النجم في : الكتاب ١/ ٨٥ (بولاق ١/ ٤٤) ، ومجاز القرآن ٢/ ٨٤ (٦٣٦) ، وشرح النحاس ٣٩ (٧١) ، ١٠٣ ، وشرح ابن السيرافي ١/ ١٤ ، ٤٤١ ، والمحتسب ١/ ٢١١ ، وأسرار البلاغة ٣٤ ، ودلائل الإعجاز ٧٨ ، والنكت ١/ ١٩١ ، والمغني ٦٥ (٣٦٤) ، وشرح شواهده ٢/ ٥٤٤ (٣٢١) ، ومعاهد التنصيص ١/ ١٤٧ ، وشرح أبيات المغني ٤/ ٢٠٤ (٣٣١) ، والخزانة ١/ ٣٥٩ (٥٦) (بولاق ١/ ١٧٣) ، والدرر ١/ ٧٣ . وهما بلا نسبة في : معاني القرآن ١/ ١٤٠ ، ٤٤٢ ، والخصائص ٣/ ٦١ ، وما يجوز للشاعر ١٦٥ ، والمقتصد ١/ ٣٠٢ (٤١) ، والإفصاح ٢٠٥ ، والأمالي الشجرية ١/ ٨ ، ٩٣ ، ٣٢٦ ، والضرائر ١٧٦ ، والأشباه والنظائر ٧/ ١٨٢ (٧٠٩) . وجاءت «كلّه لم أصنع» بلا نسبة في : الكتاب ١/ ١٢٧ ، ١٣٧ ، ١٤٦ (بولاق ١/ ٦٤ ، ٦٩ ، ٧٣) ، وكتاب الشعر ٢/ ٥٠٤ ، والخصائص ١/ ٢٩٢ ، والمغني ٧٩٦ ، ٨٢٩ (١٠٣٢ ، ١٠٧٣) ، والهمع ١/ ٩٧ ، والخزانة ٣/ ٢٠ ، ٦/ ٢٧٢ (بولاق ١/ ٤٤٥ ، ٣/ ٤٤) . ووردت منسوبة له في المغني ٦٤٧ (٨٨٢) .

(٢) أبو محمد يوسف بن الحسن السيرافي ، عالم بالعربية ، صنّف عدة كتب في شرح شواهد العربية ، منها شرح أبيات سيبويه ، توفي سنة ٣٨٥ هـ . ترجمته في : معجم الأدباء ٢٠/ ٦٠ ، وإنباه الرواة ٤/ ٦١-٦٥ ، وإشارة التعيين ٣٩١ (٢٣٨) ، والبلغة ٢٤٥ (٤١٧) ، وبغية الوعاة ٢/ ٣٥٥ ، وهدية العارفين ٢/ ٥٤٩ .

(٣) لفظ ابن السيرافي «... وقوله : كلّه لم أصنع . يحتمل أمرين ، أحدهما : أنه أراد لم يصنع جميعها ولا شيئاً منها . والوجه الآخر : أنه صنع بعضها ولم يصنع جميعها ، كما تقول لِمَنْ يدّعي عليك أشياء لم تفعل جميعها : ما فعلت جميع ما ذكرت ، بل فعلت بعضه » . انظر شرح ابن السيرافي ١/ ١٤-١٥ .

وتحقيقه ذلك أنك إذا قلتَ: كلّ العشرة لم آخذها جاز أن تكونَ لم تأخذْ منها شيئاً، وجاز أنْ تكونَ أخذتَ بعضها، لأنك نفيتَ كليّتها، فلم يلزمْ أكثرُ من ذلكَ، وبأخذِ البعضِ الكليّةُ منتفيةٌ.

فأمّا قوله تعالى ﴿وَجَعَلْنَا فِي قُلُوبِ الَّذِينَ اتَّبَعُوهُ رَأْفَةً وَرَحْمَةً وَرَهْبَانِيَّةً ابْتَدَعُوهَا﴾ [1]. فعلى قولِ أبي عليٍّ [2] والجمهورِ [3]: أنّ رهبانيةً منصوبٌ بفعلٍ محذوفٍ لا بالعطفِ على ما قبله، وسببُ ذلكَ أنّ العطفَ يقتضي التشريكَ بينَ المعطوفِ والمعطوفِ عليه، فيجبُ أنْ تكونَ الرهبانيةُ من جَعْلِ اللهِ سبحانه كما كانت الرأفةُ والرحمةُ كذلكَ. وهذا ممتنعٌ هنا لأنّه وصفَ الرهبانيةَ بابتداعِهم إيّاها، وما يجعلُه سبحانَه لا يبتدعُه غيرُه [4]. وقالَ قومٌ [5]: هي معطوفةٌ على الرأفةِ والرحمةِ، والابتداعُ راجعٌ إلى صفةِ الرهبانيةِ، وهي

(١) سورة الحديد ٥٧/ ٢٧.

(٢) في الإيضاح ٣١-٣٢، والمقتصد ١/ ٢٣٨.

(٣) انظر: إعراب القرآن ٤/ ٣٦٧، والكشاف ٤/ ٦٧، والبيان ٢/ ٤٢٥، والتبيان ٢/ ١٢١١، والبحر المحيط ٨/ ٢٢٨.

(٤) حكى أبو حيان ما ذهب إليه الفارسي، فيما تقدم، وما تابعه فيه الزمخشري، ثم قال «وهذا إعراب المعتزلة، وكان أبو علي معتزلياً، وهم يقولون: ما كان مخلوقاً لله لا يكون مخلوقاً للعبد، فالرأفة والرحمة من خلق الله، والرهبانية من ابتداع الإنسان، فهي مخلوقة له. وهذا الإعراب الذي لهم ليس بجيد من جهة صناعة العربية، لأن مثل هذا هو ممّا يجوز فيه الرفع بالابتداء، ولا يجوز الابتداء هنا بقوله ﴿وَرَهْبَانِيَّةً﴾ لأنها نكرة لا مسوّغ لها من المسوّغات للابتداء بالنكرة». انظر البحر المحيط ٨/ ٢٢٨.

(٥) انظر المصادر المتقدمة في تخريج مذهب الجمهور.

أنهم فرضوها على أنْفُسِهِم، وجَعْلُ اللهِ إيَّاها أنَّه سَنَّهَا لهم ابتداءً، فَفَرَضُوها بعد ذلِكَ. فعلى القولِ الأوّلِ لا موضعَ لـ﴿ابتدعوها﴾، وعلى الثاني موضعُها نصبٌ صفةَ الرهبانيةِ. وفي الكلامِ حذفُ مضافٍ تقديرُه: ابتدعوا فَرْضَهَا، ويَدُلُّ على صحّةِ هذا القولِ قولُه: ﴿مَا كَتَبْنَاهَا عَلَيْهِم إِلَّا ٱبْتِغَاءَ رِضْوَانِ ٱللَّهِ﴾[1]. فبيّنَ أنّه كَتَبَهَا عليهم بعدما رَضُوا بافتراضِها.

ويتعلّقُ بهذه الآيةِ بيانُ أقسامِ الجَعْلِ[2]، وهي قسمانِ:

أحدُهما: لازِمٌ، وهو بمعنى طَفِقَ وأَخَذَ، كقولِكَ: جَعَلَ يَتَكَلَّمُ، ومثلُه البيتانِ المذكورانِ في كثيرٍ من نُسَخِ «الإيضاحِ»[3]. أحدُهما: قولُ الشاعرِ[4]:

---

(١) سورة الحديد ٥٧/ ٢٧.

(٢) انظر الإيضاح ٣٢-٣٤. وهو استطراد من الفارسي، تابعه فيه أبو البقاء.

(٣) اختلفت الأصول الخطية للإيضاح في إيراد الاستطراد المذكور والبيتين التاليين. وجميع ذلك ثابت في مطبوع الإيضاح ٣٢-٣٤، ونسخة الظاهرية ١٩/ أ-ب. وكذلك ورد البيتان في شروح شواهد الإيضاح الثلاثة كما سيأتي في التخريج، بينما سقط جل الاستطراد مع البيتين من المقتصد ١/ ٢٣٨-٢٣٩.

(٤) نسب البيت لعمرو بن أحمر الباهلي، وهو في ملحقات ديوانه ١٨١. والرواية فيه «الشاربِ الثَّمِلِ». وإلى أبي حَيَّةَ المُشَمَّرِ بن الربيع النميري، وإلى الحكم بن عبدل الأعرج الأسدي، على أن ابن يسعون والبغدادي قطعا بأنه ليس في شعره. ورواه الجاحظ ونقله عنه السيوطي بلفظ:

«وَقَدْ جَعَلْتُ إذا ما قُمْتُ أَوْجَعَنِي ... ظَهْرِي وقُمْتُ قِيَامَ الشَّارِفِ الظَّهِرِ»

ونقل ابن يسعون عن الجاحظ خلاف هذا، قال: «ويُرْوَى (السَّكِرِ) مكان (الثَّمِلِ). كذا رواه الجاحظ في باب العرجان من كتاب الحيوان، ونسبه لأبي حَيَّةَ النميري، وأنشده له هكذا: =

٥٠ - وَقَدْ جَعَلْتُ إِذَا مَا قُمْتُ يُثْقِلُنِي ثَوْبِي فَأَنْهَضُ نَهْضَ الشَّارِبِ الثَّمِلِ

وقولُ الآخر[1]:

٥١ - وَقَدْ جَعَلْتُ نَفْسِي تَطِيبُ لِضَغْمَةٍ لِضَغْمِهِمَاهَا يَقْرَعُ العَظْمَ نَابُهَا[2] / [٣٩/أ]

وهذا البيتُ أَنْشَدَهُ سيبويه في اتصالِ ضميرِ الفاعلِ والمفعولِ بالمصدرِ وسيُذكرُ هناكَ[3] إنْ شاءَ اللهُ.

= وَقَدْ جَعَلْتُ إِذَا مَا قُمْتُ يُوجِعُنِي ظَهْرِي فَقُمْتُ قِيَامَ الشَّارِبِ السَّكِرِ»
وهو منسوب لأبي حَيَّة في: البيان والتبيين ٣/٧٦، والحيوان ٦/١٨٣، ٤٨٣، والمصباح ٧/ب، وشرح ابن بري ٧٣ (٣)، وشرح التصريح ١/٢٠٤، ٢٠٦، وشرح شواهد المغني ٢/٩١١ (٧٨٩)، والخزانة ٩/٣٥٥ (٧٥٥) (بولاق ٤/٩٣)، والدرر ١/١٠٩. ونُسب لابن أحمر في: الخزانة ٩/٣٥٥، والدرر ١/١٠٣. ونَسبه القيسي في الإيضاح ١/٧٧ (٣) للحكم وحكى نسبة الجاحظ له لأبي حية. وجاء بلا نسبة في: الإيضاح ٣٣، والمقرب ١/١٠١، وأوضح المسالك ١/٣٠٥ (١٢٠)، وشرح الشذور ٤٧ (٨٧)، والدرر ١/١٠٢.

(1) اختُلف في قائل البيت وفي توجيه معناه، إذ نُسب إلى مُغَلِّس بن لقيط الأسدي من أبيات يرثي أخاه أُطيطاً، وكان باراً به، ويشتكي من قريبين له يؤذيانه، وهما مُدْرِك بن حصن ومُرَّة بن عَدَّاء. ونُسب إلى لقيط بن مُرَّة. ويروى «أَعَضَّهُمَاهَا». ونقل البغدادي عن أبي الحسن المربعي أنه أنشد البيت هكذا:
«فَقَدْ جَعَلَتْ نَفْسِي تَهُمُّ بِضَغْمَةٍ عَلَى عَلِّ غَيْظٍ يَقْصِمُ العَظْمَ نَابُهَا».
وهو منسوب لمُغَلِّس في: النكت ٢/٦٥٩، والمصباح ٨٤/ب، وشرح ابن بري ٧٥ (٤)، وإيضاح التيسير ١/٨٢ (٤)، وتخليص الشواهد ٩٤، والخزانة ٥/٣٠١ (٣٨٩) (بولاق ٢/٤١٥). ونُسب إلى لقيط في الأمالي الشجرية ٢/٢٠١. وجاء بلا نسبة في: الكتاب ٢/٣٦٥ (بولاق ١/٣٨٤)، والإيضاح ٣٤، والأمالي الشجرية ١/٨٩، وشرح المفصل ٣/١٠٥، واللسان (جعل - ضغم).

(2) الضَّغْمَة: العضّة. والهاء الأخيرة من (ضَغْمِهِمَاهَا) ضمير النفس أو الضغمة. ويقرع العظمَ: مبالغة في شدة العض.

(3) لم يتكرر الشاهد في هذا الكتاب. ولعله أراد كتاباً آخر له.

القسمُ الثاني: أنْ تكونَ متعديةً، وهي في ذلكَ على أربعةِ أضربٍ:

أحدُها: يتعدّى إلى مفعولٍ واحدٍ بمعنى خَلَقَ وعَمِلَ، كقولِهِ تعالى: ﴿وجَعَلَ الظُّلُماتِ والنُّورَ﴾[1]. أي: خَلَقَهُ.

والثاني: يتعدّى إلى مفعولين بمعنى الظّنِّ، فيكونُ الثاني هو الأوّلَ، كقولِكَ: جَعَلْتَ حَسَني قبيحاً. أي: ظننتَهُ كذلِكَ. وجَعَلْتُ البصرةَ بغدادَ. أي: نَزَّلْتَها مَنْزِلَتَها. والأحسنُ أنْ تُقَدِّرَهُ بصَيَّرْتُ وانتقدتُ.

---

[1] سورة الأنعام ٦/١.

والثالث: أنْ تكونَ بمعنى سَمَّيْتُ، كقوله سبحانه: ﴿ وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَٰنِ إِنَاثًا ﴾[1]. وهذا في المعنى الذي قبله إلا أنّه يجوزُ أنْ تُعَدِّيَهُ إلى الثاني بنفسِه وبحرفِ الجرِّ، كقولِكَ: سَمَّيْتُكَ زيداً وبزيدٍ. وقد يأتي من هذا القسمِ ما يتعدّى إلى مفعولينِ إلا أنّه يُحْدِثُ في المفعولِ الأوّلِ صفةً كقولِكَ: جعلتُ الطِّينَ خَزَفاً. أي: فعلتُ به ما نقلَه من الرطوبةِ إلى اليُبُوسَةِ، وليسَ كذلِكَ ﴿وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ﴾ لأنّهم لم يُؤَثِّروا في ذواتِ الملائكةِ صفةً، وإنّما اعتقدوهم كذلِكَ.

والضربُ الرابعُ: يتعدّى إلى مفعولٍ بنفسِه وإلى الثاني بحرفِ الجرِّ، كقولِكَ: جَعَلْتُ متاعَكَ بعضَه على بعضٍ. فـ«بَعْضَه» بَدَلٌ من

---

[1] سورة الزخرف ٤٣/١٩.

"متاعَكَ"، وهو المفعولُ الأوّلُ، والمفعولُ الثاني: على بعضٍ. كقولِكَ: ألقيتُ وأسقطتُ. ويجوزُ أنْ تقولَ: بعضَه فوقَه بعضٍ، فتجعلَ فَوْقَه ظرفاً. ويجوزُ أنْ ترفعَ فتقولَ: بعضُه فَوْقَه بعضٍ. على أنَّه مبتدأٌ وخبرٌ في موضعِ الحالِ. وهذا يُستَقْصَى في بابِ البدلِ[1] إنْ شاءَ اللّهُ تعالى.

• قال أبو عليٍّ رحمه اللّهُ: ومِمَّا يرتفعُ من الأسماءِ بالابتداءِ قولُهم: ضربي زيداً قائماً. إلى آخرِ المسائلِ الثلاثِ.[2]

قال الشيخُ رحمه اللّهُ: الأحقُّ بهذه المسائلِ بابُ خبرِ المبتدأ،[3] لأنَّ كونَ هذه الأسماءِ مبتدأً ظاهرٌ، وإنَّما الإشكالُ في خبرِها. إلَّا أنَّ شُبْهَتَهُ في ذِكْرِها هنا أنَّ هذه الأسماءَ مصادرُ في الأصلِ، والمصدرُ قد ينتصِبُ ولا يكونُ مرفوعاً، فَبَيَّنَ أنَّ هذه المصادرَ خارجةٌ إلى بابِ الأسماءِ في الإخبارِ عنها، وأنا أشرحُها مسألةً مسألةً.

---

(1) موضعه في ١٩٢/أ - ١٩٥/أ.

(2) لفظ أبي علي في الإيضاح ٣٤ والمقتصد ١/٢٣٩ «ومما يرتفع فيه الاسم بالابتداء قولهم ...». وهنا ينتهي كلام أبي علي الذي أسقطه الجرجاني، واعتذر عنه محققه بأنه «عبد القاهر أشار إليه إشارة يسيرة جداً، ولم يشرحه حين شرح فقرة أبي علي هذه، وإنما تكلم عما هو مثبت في النسخ كلها». وقد مضى التعليق عليه.

(3) وهو الباب التالي في ٢٦٢.

أمّا قولُه: ضربي زيداً قائماً[1]. فضربي مصدرٌ مضافٌ إلى الفاعلِ، وزيداً مفعولٌ به، وقائماً حالٌ من ضميرٍ محذوفٍ هو وما يتصّلُ / به[2]. [٣٩/ب]

والداعي إلى ذلكَ أنَّ قائماً لا يَصِحُّ أنْ يكونَ خبراً عن ضربي، وإنّما هو في المعنى لزيدٍ. فعند ذلك تدعو الحاجةُ إلى تقديرِ خبرِ المبتدأ[3]. وأولى ما يُقدَّرُ المحذوفُ ظرفُ زمانٍ، لاحتياجِ المصادرِ إليه، ووقوعِه خبراً عنها. فإنْ أُريدَ الماضي قدّرتَ: ضربي زيداً إذْ كانَ قائماً. وإنْ أردتَ الاستقبالَ قدّرتَ «إذا»[4]. وقد ثبتَ أنَّ «إذْ» و«إذا» لا بُدَّ من إضافتِهما إلى جملةٍ، وتلكَ الجملةُ يجبُ أنْ تكونَ هنا كانَ التامّةَ، ويكونُ فيها ضميرُ الفاعلِ يعودُ على زيدٍ، وفي الظرفِ ضميرٌ آخرُ يرجعُ إلى ضربي. والتقديرُ: ضربي زيداً واقعٌ أو يقعُ، على نحوِ قولِكَ: القتالُ غداً. أي: يقعُ غداً، وإنّما قدّرنا «كانَ»[5] لأنّها عبارةٌ عن الحدوثِ المطلوبِ الذي تدلُّ الحالُ عليه،

---

(١) من أمثلة النحاة المشهورة التي كثرت فيها اختلافهم، وسيتكرر في ١٣٠/ب، ١٣١/أ. وانظر: الأصول ٣٦٠/٢، وشرح المفصل ٩٧/١، والارتشاف ٣٣/٢، والهمع ١٠٤/١، ١٠٥، ١٠٦، ١٠٧.

(٢) وهو مذهب الجمهور. انظر: الارتشاف ٣٣/٢، والهمع ١٠٥/١.

(٣) وهو مذهب الجمهور. واختلفوا هل يجوز إظهاره؟ فقيل: نعم، والجمهور على المنع. ولهم مقالات عديدة في حاجة هذا المبتدأ إلى الخبر. انظر: الارتشاف ٣٣/٢-٣٤، والهمع ١٠٦/١.

(٤) هذا تقدير الجمهور. ولهم مذاهب وأقوال أخرى في كيفية التقدير ومكانه. انظرها في: الارتشاف ٣٤/٢، والهمع ١٠٦/١.

(٥) الأولى ضمّ هذا الوجه لتقدير كان التامة إلى الوجهين التاليين، وهو ما صنعه السيوطي في الهمع ١٠٥/١، ١٠٦.

وقدّرتِ الناقصةَ لوجهين[1]:

أحدُهما: أنَّ قائماً ونحوَه هنا لم يُسْمَعْ[2] إلّا نكرةً، ولو كانت كانَ الناقصةَ لجاز أنْ يقعَ خبرُها معرفةً ونكرةً.

والثاني: أنَّ كانَ الناقصةَ دخلت لِتَدُلَّ على زمانِ الخبرِ، فلو حُذِفَتْ لاختلَّ هذا الغرضُ، وإذا لم يَكُنْ خبراً كانَ حالاً، والحالُ إنّما يقعُ بعدَ تمامِ الكلامِ، فقائماً حالٌ من ضميرٍ موصولٍ بفعلٍ مجرورِ الموضعِ، والجارُّ له ظرفٌ هو خبرٌ عن المبتدأ. وهذه الحالُ دالّةٌ على المحذوفِ لاستحالةِ وجودِ الحالِ لغيرِ ذي الحالِ، وصاحبُ الحالِ دليلٌ على الخبرِ المحذوفِ.

وقد ذهبَ قومٌ[3] إلى أنَّ قائماً حالٌ من زيدٍ المنصوبِ، وخبرُ ضربي محذوفٌ للعلمِ به، لأنَّ المعنى: ضربتُ زيداً قائماً. وعلى هذا

---

(1) انظرهما في: الارتشاف ٢/٤٢ وما بعدها، والهمع ١/١٠٦.

(2) في الهامش تحت ضاد «يقع».

(3) وهم الكوفيون فيما نقله عنهم ابن الشجري وابن عمرون وابن هشام. انظر: الارتشاف ٢/٤٢، والهمع ١/١٠٥، ١٠٦.

لابسته قائماً مسدّ الخبر. والتقدير: ضربي زيداً قائماً كائن. وله نظائرُ منها: ليت شعري[1]. فإنّ خبر ليت هنا محذوف، لأنّ اسمها ناب عن الفعلِ والفاعلِ، والتقديرُ: ليتني أَشْعُرُ. وبهذا استُغْنِيَ عن الخبرِ، كذلكَ ها هنا المعنى: ضربتُ زيداً قائماً. ومثلُه: عهدي بزيدٍ عالماً. كأنّكَ قلتَ: عهدتُ.

المسألةُ الثانيةُ: قولُهم: أَكْثَرُ شُرْبِي السَّوِيقَ مَلْتوتاً.[2]

والتقديرُ هنا كالتقديرِ في المسألةِ الأولى[3]، إلّا أنّ أَفْعَلَ هنا ليست مصدراً في الحقيقةِ بل صفةً للمصدرِ، إلّا أنّهم لمّا أرادوا المبالغةَ بنوه على أَفْعَلَ، وأضافوه إلى الشُّرْبِ، وصارَ له حُكْمُه. وأَفْعَلُ لا تضافُ إلّا لِمَا هي بعضٌ له، حتّى لو قُلْتَ: زيدٌ أقوى الحجارةِ، لم يجزْ، لأنّه ليس منها. فإذاً أكثرُ شُرْبٍ[4] على المبالغةِ. / [٤٠/أ]

---

[1] سيذكر في ٣١٢ . انظر كلام ابن منظور عليها في اللسان (شعر) .

[2] من أمثلة النحو المشهورة . انظرها في: الأصول ٣٦٠/١، والإيضاح ٣٤، والحلبيات ٨٤، والمقتصد ٢٤٠/١، ٢٤١، وشرح المفصل ٩٧/١، والارتشاف ٣٥/٢ .

[3] أي: إذا كان ملتوتاً . وفي المقتصد ٢٤٢/١ زيادة بيان .

[4] كذا في الأصل .

المسألة الثالثة: قولهم: أَخْطَبُ ما يكونُ الأميرُ قائماً[1]. أَخْطَبُ مضافةٌ إلى الكونِ، لأنَّ ما مصدريةٌ، والكونُ في الحقيقةِ ليسَ بخاطبٍ، لكنّه وُصِفَ بذلكَ مجازاً، كما أُقيمَ المصدرُ مقامَ الفاعلِ، كقولِ الخنساءِ[2]:

٥٢- تَرْتَعُ ما رَتَعَتْ حتّى إذا ادَّكَرَتْ فإنَّما هي إقبالٌ وإدبارُ

أي: مقبلةٌ ومدبرةٌ، والخبرُ محذوفٌ كما تقدّمَ، أي: أخطبُ أكوانِ الأميرِ يقعُ إذا كانَ قائماً.

فإنْ قُلْتَ: أَخْطَبُ ما يكونُ الأميرُ يومَ الجمعةِ[3]. جازَ نصبُ يومِ الجمعةِ ورفعُه. فالنصبُ على أنّه خبرُ أخطبُ، وظرفُ الزمانِ

---

(١) من أمثلتهم المشهورة. انظر: الأصول ١/ ٣٥٩، والإيضاح ٣٤، والمقتصد ١/ ٢٤٤، وشرح المفصل ١/ ٩٧.

(٢) البيت في ديوانها ٥٣. ويروى في بعض المصادر «ترتع ما غفلت» و«فإنما هو». والشاهد منسوب لها في: الكتاب ١/ ٣٣٧ (بولاق ١/ ١٦٩)، والكامل ١/ ٣٧٤، ٣/ ١٣٥٦، ١٤١٢، والمقتضب ٣/ ٢٣٠، ٤/ ٣٠٥، والأضداد لابن بشار الأنباري ٤٩، وشرح النحاس ٥٥ (١٠١)، ومجالس الزجاجي ٦٠، وشرح ابن السيرافي ١/ ٢٨٢، وأمالي المرتضى ١/ ٢٠١، ٤٦٥، ودلائل الإعجاز ٣٠٠، والإفصاح ٢٦٥، والأمالي الشجرية ١/ ٧١، وإيضاح القيسي ٢/ ٧٥٦، واللسان (رهط، قبل، سوا)، والخزانة ١/ ٤٣١ (بولاق ١/ ٢٠٧)، والتاج (قبل). وهو بلا نسبة في: الخصائص ٢/ ٢٠٣، ٣/ ١٨٩، والأزمنة والأمكنة ١/ ٣١، والمقتصد ١/ ٢٤٥ (٢٤٦)، وشرح المفصل ١/ ١١٥.

(٣) مما حكي عن بعض العرب. وهو في: الكتاب ١/ ٤٠٣ (بولاق ١/ ٢٠٠)، والأصول ١/ ٣٦٠، والمسائل الحلبيات ٢٠٥، والمقتصد ١/ ٢٤٥، وشرح المفصل ١/ ٩٧.

يكونُ خبراً عن المصادرِ، وأخطبُ جارٍ مجرى المصدرِ، فكأنك قلتَ: خطبةُ الأميرِ يومَ الجمعةِ. فليس في هذا إلا وصفُ الكونِ بالخطبةِ، وهو مجازٌ. وأمّا الرفعُ فيوجبُ أنْ يكونَ الخبرُ هو المبتدأُ في المعنى، ولن يصحَّ ذلكَ إلاّ على تقديرِ حذفٍ وتجوُّزٍ. فالحذفُ أنْ تُقدِّرَ: أخطبُ أيامِ أكوانِ الأميرِ يومُ الجمعةِ. فأخطبُ بعضُ الأيامِ لِمَا تقدَّمَ، ويومُ الجمعةِ بعضُ الأيّامِ أيضاً، فالخبرُ هو المبتدأُ. والتجوُّزُ وصفُ الأيامِ بالخطابةِ، ووجهُ ذلكَ أنَّ الخطابةَ تقعُ في الزمانِ، فجازَ أنْ يوصفَ بها للملازمةِ التي بينهما. كما قالوا: نهارُكَ صائمٌ وليلُكَ قائمٌ[1]. و﴿بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ﴾[2]، أي: المكرُ في الليلِ.

• قالَ أبو عليٍّ رحمه اللهُ: ومن ذلِكَ قولُهم: أقائمٌ أخواكَ؟[3]

قالَ الشيخُ رحمه اللهُ: قائمٌ هنا مبتدأٌ، وأخواكَ مرفوعٌ به كارتفاعِهِ بيقومُ، وقد سدَّ الفاعلُ مسدَّ الخبرِ، ومعنى ذلكَ تمامُ الجملةِ به، إلاَّ أنَّ أخواكَ فيه معنى الإخبارِ عن قائمٍ، وكيفَ يصحُّ

---

(1) من أقوالهم المشهورة. انظر الكتاب ١/ ٣٣٧ (بولاق ١/ ١٦٩)، والحلبيات ٨٧، والمقتصد ١/ ٢٢٣.

(2) سورة سبأ ٣٤/ ٣٣.

(3) الإيضاح ٣٤، والمقتصد ١/ ٢٤٦.

ذلكَ و«أقائمٌ» قائمٌ مقامَ «أيقومُ» والفعلُ لا يَصِحُّ الإخبارُ عنه، والتحقيق

أنَّ الخبرَ حاصلٌ في المعنى من اسمِ الفاعلِ، لأنَّه واقعٌ موقعَ الفعلِ،

والفعلُ خبرٌ لا محالةَ.

فإنْ قيلَ: يُشكِلُ عليه شيئانِ: أحدُهما: كونُ النكرةِ مبتدأً.

والثاني: اشتراطُ اعتمادِ اسمِ الفاعلِ على الهمزةِ ونحوِها. قيلَ: إنَّما

ساغَ الابتداءُ بالنكرةِ لأنَّها واقعةٌ موقعَ الفعلِ، فهو كقولِكَ ﴿سَلَامٌ

عَلَيْكُم﴾ [1] و﴿وَيْلٌ لِلْمُطَفِّفِينَ﴾ [2]. ساغَ الابتداءُ بالنكرةِ فيهما إذْ كانَ التقديرُ:

سَلَّمَ اللهُ عليكم، وأخْرَبَ المُطَفِّفِينَ. وأمَّا الاعتمادُ على الهمزةِ فمعناهُ

أنَّ الهمزةَ تقتضي الفعلَ / فإذا دخلت على اسمِ الفاعلِ المُشْبِهِ للفعلِ [٤٠/ب]

توَّرتْ فيه معنى الفعلِ، فعَمِلَ عملَه، وهذا يتَّضِحُ في بابِ إعمالِ اسمِ

الفاعلِ [3].

---

(1) وردت في ست سورٍ هي: الأنعام ٦/٥٤، والأعراف ٧/٤٦، والرعد ١٣/٢٤، والنحل ١٦/٣٢، والقصص ٢٨/٥٥، والزُّمَر ٣٩/٧٣.

(2) سورة المطففين ٨٣/١.

(3) يريد باب الأسماء التي أُعمِلت عمل الفعل ٩٤/أ.

فإنْ قيلَ: لِمَ لا يكونُ اسمُ الفاعلِ هنا خبراً مقدَّماً؟ قيلَ: لا يُمكنُ ذلكَ، لأنَّ الخبرَ يكونُ على عِدَّةِ المبتدأ، وأخواكَ مثنّى، فلو كانَ الخبرُ مقدَّماً لكانَ: أقائمانِ. واسمُ الفاعلِ إذا عَمِلَ في الظاهرِ جرى مجرى الفعلِ، فلا يُثنَّى ولا يُجمعُ. فإنْ قُلْتَ: أقائمٌ زيدٌ؟ جازَ أنْ يرتفعَ زيدٌ باسمِ الفاعلِ، وأنْ يكونَ مبتدأً، والخبرُ مُقدَّمٌ، لأنّه مفردٌ كالمبتدأ.

فإنْ قلْتَ: أقائمانِ أخواكَ؟ كانَ الوجهُ أنْ يكونَ خبراً مُقدَّماً، لأنّه على عِدَّةِ المبتدأ. وجازَ أنْ يعملَ عَمَلَ الفعلِ، وتُجريه مُجرى «أكلوني البراغيثُ»[1]. وستَرى ذلكَ في بابِ خبرِ المبتدأ[2].

---

(١) تقدَّم تخريجه في ١٦٢.

(٢) وهو الباب التالي في ٢٦٢.

فَصْلٌ

فإنْ لم يعتمدْ اسمُ الفاعلِ على شيءٍ كانَ خبراً مُقدَّماً عندَ الجمهورِ[1]، ولَزِمَتْ تثنيتُه وجمعُه، لأنَّ النيةَ به التأخيرُ، وفيه ضميرٌ.

وقالَ الأخفشُ[2]: يعملُ عملَ الفعلِ وإنْ لم يعتمدْ فعلى هذا يكونُ مفرداً بكلِّ حالٍ، فتقولُ: قائمٌ أخواكَ، وقائمٌ إخوتُكَ. ولا ضميرَ فيه، لأنّه قد رفعَ الظاهرَ.

---

(1) انظر مثلاً: الكتاب ١/١٦٤ (بولاق ١/٨٢)، وشرح المفصل ٦/٧٨، والهمع ٢/٩٥، والارتشاف ٢/٢٦.

(2) وهو يوافق مذهب الكوفيين الذين لم يشترطوا فيه ذلك، وأجازوا إعماله مطلقاً. انظر: شرح المفصل ٦/٧٩، والهمع ٢/٩٥، والارتشاف ٢/٢٧.

• قالَ أبو عليٍّ رحمه اللهُ: ومِمَّا يرتفعُ من الأسماءِ[1] بالابتداءِ قولُهم: كُلُّ رَجُلٍ وضيعتُه.

قالَ الشيخُ رحمه اللهُ: المرادُ بالضيعةِ الحِرْفَةُ والصَّنْعَةُ والشُّغْلُ[2] ولا يُرادُ بها الصحراءُ على ما في العُرْفِ[3]، لأنَّه ليسَ كُلُّ أحدٍ له تلكَ الضيعةُ، وكُلُّ أحدٍ لا ينفكُّ عن حِرْفَةٍ. و«كُلُّ رجلٍ» مبتدأٌ والخبرُ محذوفٌ، إذ لا يجوزُ أنْ يكونَ «وضيعتُه» خبراً، لأنَّ حُكْمَ الخبرِ ألَّا يدخلَ عليه حرفُ عطفٍ، إذْ حرفُ العطفِ يَدُلُّ على أنَّ المعطوفَ غيرُ المعطوفِ عليه، والخبرُ المفردُ هو المبتدأُ في المعنى، والواوُ وإنْ كانت بمعنى مَعَ لا تخرجُ عن حُكْمِ العطفِ، ولا يثبتُ لها حُكْمُ مَعَ. ألَا ترى أنَّها حرفٌ و«مَعَ» اسمٌ ينتصِبُ على الظرفِ يَجُرُّ ما بعدَه، وما فيها من معنى «مَعَ» جوَّزَ حذفَ الخبرِ، وهو الجمعُ. والتقديرُ: كُلُّ رَجُلٍ وضيعتُه مقرونانِ[4].

---

(1) قوله «من الأسماء» ليس في الإيضاح ٣٥ ولا نسخة الظاهرية ١٠/أ ولا المقتصد ١/٢٤٩.

(2) في اللسان (ضيع) «ضَيْعَةُ الرجل: حِرْفَتُه وصناعتُه ومعاشُه وكَسْبُه. يقال: ما ضيعتُك؟ أي: ما حِرْفَتُك؟ قال: وسمعتهم يقولون: ضيعة فلان الجِزارة، وضيعة الآخر الفَتْلُ ...».

(3) لم أجد في المعاجم هذه الدلالة العرفية لكلمة الضيعة.

(4) من أمثلة النحاة. انظر الكتاب ١/٢٩٩، ٣٠٥، أبو الأصول ١/١٥٠، ١٥٤)، والمقتصد ١/٢٤٩، وشرح المفصل ١/٩٨، والارتشاف ٢/٣٢.

لأنَّ معنى الواوِ: كلُّ رجلٍ يُلازمُ ضيعتَه، والملازمةُ والجمعُ والمصاحبةُ والاقترانُ بمعنى، ولا يجوزُ أنْ ينتصِبَ ما بعدَ الواوِ هنا لِمَا نُبَيِّنُ في بابِ المفعولِ معه.[1]

وأمّا قولُه «أنتَ أعلمُ وربُّكَ»[2] فمن بابِ حذفِ الخبرِ. وقد اختُلِفَ في الخبرِ المُقَدَّرِ. فقالَ العَبْدِيّ: فيه قولانِ[3]: / [41/أ]

أحدُهما: تقديرُه: وربُّكَ أعلمُ من غيرِكما.

وقالَ عبدُ القاهرِ[4] «أنتَ أعلمُ وربُّكَ كافيكَ» أو مُجازيكَ. والمعنى يدُلُّ على هذا التقديرِ، لأنّه يُذْكَرُ في معرضِ التخويفِ، والتخويفُ يُذْكَرُ للمكافأةِ والجزاءِ، وهو أبلغُ. قال عبدُ القاهرِ «ولا يجوزُ أنْ يكونَ التقديرُ: أنتَ وربُّكَ أعلَمُ من غيرِكما، لأنَّ ذلكَ يُوجِبُ مُشاركةَ المخلوقِ الخالقَ في العلمِ»[5].

---

(1) موضعه في 125/أ.

(2) الإيضاح 36، والمقتصد 1/249، 250. وهو في الكتاب 1/305 (بولاق 1/154).

(3) ذكرهما الجرجاني في المقتصد 1/250.

(4) المقتصد 1/250.

(5) حكاية بالمعنى لما قاله عبد القاهر في المقتصد 1/250. ولفظه: وأما قولهم: أنت أعلمُ وربُّك. فملابسته لِمَا نحن فيه من حيث أن (أنت) مبتدأ، و(أعلمُ) خبره، و(ربّك) مبتدأ ثانٍ خبره محذوف. المعنى: وربّك كافيك. إلّا أن هذا الخبر حذف لطول الكلام، ولأن المعنى: أنت أعلم مع ربك. كما كان ثَمَّ (كلُّ رجل مع ضيعته)=

قالَ الشيخُ: وهذا الذي قالَه عبدُ القاهرِ من أنَّ ذلكَ مُمْتنِعٌ إنَّما يستقيمُ أن لو ادّعى الاشتراكَ في العلمِ على الإطلاقِ. فأمّا في أشياءَ مُتيقَّنةٍ فيَصِحُّ أنْ يستويَ علمُ اللهِ وعلمُ المخلوقِ فيها.[1]

وهذا هو المرادُ هنا، لأنَّ الكلامَ مَسُوقٌ في حقِّ مَنْ يَظْلِمُ ويَعْصِي، بأنَّه يعلمُ أنّه ظَلَمَ وأنَّه عصى، وعلى كُلِّ تقديرٍ فما قدَّره عبدُ القاهرِ من المكافأةِ والجزاءِ أولى، لأنَّه أبلغُ.

- قالَ أبو عليٍّ رحمه اللهُ: ومِمَّا يرتفعُ من الأسماءِ بالابتداءِ قولُهم: مررتُ برَجُلٍ سواءٍ والعَدَمُ.[2]

قالَ الشيخُ: هذه المسألةُ[3] لا تدخُلُ في هذا البابِ إذا جررتَ سواءً لأنّها مجرورةٌ، والعدمُ فاعلٌ، وإنّما تدخُلُ فيه إذا رفعتَ، لأنَّ هنالكَ

= ولا يجوز ترك هذا الخبر، لأجل أنك لو حملت الكلام على ظاهره أجريته مجرى قولك: أنت وزيدٌ أعلمُ. أي: أعلم من غيركما. وذلك لا يُستطاع فيما نحن فيه، إذ لا تقدر على أن تقول: أنت وربك أعلم من غيركما. جلّ الله تعالى عن أن يكون مثله شيء».

(1) قال ابن أبي العز «.. والمخلوق يقال له: موجود حيّ عليم قدير. ولا يقال: هذا تشبيه يجب نفيه. وهذا مما دلّ عليه الكتاب والسنة وصريح العقل، ولا يخالف فيه عاقل، فإن الله سمّى نفسه بأسماء وسمّى بعض عباده بها، وكذلك سمّى صفاته بأسماء وسمّى ببعضها صفات خلقه، وليس المسمّى كالمسمّى... فقال ﴿فبشرناه بغلامٍ حليم﴾ ﴿بالمؤمنين رَؤُوفٌ رحيمٌ﴾». شرح العقيدة الطحاوية ٤٠.

(2) لفظ أبي علي في الإيضاح ٣٦ والمقتصد ٢٥٠/١ «وتقول: مررت برجل سواءٍ والعدم. تعطف العدم على المضمر في سواء. والأحسن أن تؤكد وإن شئت رفعت سواء..».

(3) يريد المثال المتقدم. وهو من مشهور أقوالهم. انظر الكتاب ٣١/٢ (بولاق ٢٣٢/١).

يحتمل المبتدأ والخبر.

فأمّا الجرّ فعلى الصفةِ لرجلٍ، وسواءٌ في الأصلِ مصدرٌ أو اسمُ مصدرٍ، وهو هنا واقعٌ موقعَ اسمِ الفاعلِ، مثل: صَوْمٍ وعدْلٍ في قولِكَ: رَجُلٌ صَوْمٌ. أي: صائمٌ. وسواءٌ بمعنى مُسْتَوٍ، ومُسْتَوٍ يعملُ عملَ يستوي. وفي سواءٍ ضميرُ اسمِ الفاعلِ، وهذا أحدُ ما يتحمّلُ فيه المصدرُ الضميرَ. والجيّدُ إذا أردتَ العطفَ عليه أنْ تؤكّدَه[1] لِمَا نذكرُه في بابِ العطفِ[2] إنْ شاءَ اللهُ. والعَدَمُ معطوفٌ على الضميرِ الذي هو فاعلٌ، فيكونُ فاعلاً أيضاً، لأنَّ الاستواءَ لا يكونُ إلّا بينَ اثنينِ فصاعداً هنا.

وأمّا الرفعُ فالأصلُ فيه: سواءٌ هو والعَدَمُ. فهو مبتدأٌ، والعَدَمُ معطوفٌ عليه، وسواءٌ خبرٌ عنهما مُقَدَّمٌ، والتقديرُ: هو والعَدَمُ مستويانِ، ولم يُثَنَّ سواءٌ، لأنَّ المصدرَ إذا وُصِفَ به لم يُثَنَّ ولم يُجمع، كقولِكَ:

---

(1) وذلك الاختيار عند الجرجاني ١/ ٢٥١.

(2) موضعه في ١/ ١٩٥.

رجلانِ صَوْمٌ، و رجالٌ صَوْمٌ. وفي سواءٍ على الرفعِ ضميرٌ أيضاً. و«سواءٌ» هذه تعملُ في الضميرِ بلا خلافٍ. والجيِّدُ أَلَّا تعملَ في الظاهرِ لِمَا نذكرُه في بابِ الصفةِ المُشَبَّهَةِ باسمِ الفاعلِ[1].

قالَ العَبْدي: وقد كانَ أبو عليٍّ يُجيزُ أنْ يرتفعَ «سواءٌ» و«خيرٌ منك» بالابتداءِ، وإنْ / كانَ ذلِكَ نكرةً، وأنْ يكونَ ما بعدَها [٤١/ب] الخبرَ، لأنَّ النكرةَ هنا والمعرفةَ سواءٌ. وفي هذا ضعفٌ، والجيدُ ما قالَهُ سيبويه[2] من أنَّ ذلِكَ خبرٌ مُقَدَّمٌ. ومتى رفعتَ سواءً لم يَكُنْ بُدٌّ من أنْ تقولَ «هو» بخلافِ الجرِّ، فإنَّ حذفَه هناكَ جائزٌ على ضعفٍ لِمَا تقدَّمَ. والجملةُ من المبتدأ والخبرِ هنا في موضعِ جرٍّ صفةً لِرَجُلٍ.

---

[1] موضعه في ١/٩٨ أ.

[2] ولفظه «وأما قوله: مررت برجلٍ سواءٍ والعدمُ، فهو قبيح حتى تقول: هو والعدم. لأن في سواءٍ اسماً مضمراً مرفوعاً، كما تقول: مررت بقومٍ عربٍ أجمعون. فارتفع (أجمعون) على مضمر في (عرب) بالنية. فهي هنا معطوفة على المضمر، وليست بمنزلة (أبي عشرة). فإن تكلمت به على قبحه رفعت [العدم]. وإن جعلته مبتدأ رفعت (سواء)».
انظر الكتاب ٣١/٢ (بولاق ٢٣٢/١).

قالَ أبو عليٍّ رحمه اللهُ: وتقولُ: زيدٌ اضْرِبْهُ[1].

قالَ الشيخُ رحمه اللهُ: قد تقدَّمَ أنَّ الاسمَ في بابِ ما يُشْغَلُ عنه الفعلُ الذي هو أمرٌ ونهيٌ. الأولى نصبُه، والابتداءُ فيه ضعيفٌ لوجهين[2]:

أحدُهما: أنَّ الأمرَ والنهيَ لا يكونانِ إلّا بالفعلِ، فتقديرُهما يحقِّقُه معنى الكلامِ، وإذا رفعتَ حوَّلتَ الكلامَ من معنًى إلى معنًى آخرَ.

والثاني: أنَّ الأصلَ في خبرِ المبتدأ أنْ يكونَ محتملاً للتصديقِ والتكذيبِ على ما هو الحقيقةُ، والأمرُ والنهيُ لا يحتملانِ ذلكَ. فإذا جعلتَهما خبراً عن المبتدأ كانا واقعينِ موقعَ اسمٍ مفردٍ، والاسمُ المفردُ يحتمِلُ التصديقَ والتكذيبَ، ولكنْ لا يَدُلُّ على الأمرِ والنهيِ.

وبعدُ، فقد أجازوا الرفعَ على تأويلٍ يُخْرِجُهُ إلى الخبرِ، وقدَّروه

---

(1) اللفظ في الإيضاح ٣٦ والمقتصد ١/٢٥١ «ومما يرتفع بالابتداء قولهم: ...».
(2) ذكرهما الجرجاني في المقتصد ١/٢٥٢ وفيه زيادة بيان.

تقديرين[1]:

أحدهما: زيدٌ أقولُ لكَ اْضْرِبْهُ. وحذفُ القولِ كثيرٌ في التنزيلِ وغيرِه، كقولِه سبحانه ﴿وَالْمَلَائِكَةُ بَاسِطُو أَيْدِيهِمْ أَخْرِجُوا﴾[2]. أي: يقولونَ: أَخْرِجُوا.

والثاني: تقديرُهُ: آمُرُكَ بِضَرْبِهِ، أو أُوجِبُ عليكَ. وهو إقامةُ الدليلِ مقامَ المدلولِ[3].

وأمّا قولُه في آخرِ البابِ: فأمّا عبدُ اللهِ ضَرَبْتُهُ[4]. فالجيّدُ فيه الرفعُ. وقد ذكرنا ذلكَ في أوائلِ البابِ[5] بما فيه كفايةٌ.

---

(1) هما في المقتصد ١/٢٥٢ - ٢٥٣.

(2) سورة الأنعام ٦/ ٩٣ وبعدها ﴿أَنْفُسَكُمُ﴾.

(3) ذهب الفارسي إلى أن الأحسن فيه النصب، وهو ما أشار إليه الجرجاني، وذلك لبُعْد الأمر عن الخبرية. انظر الإيضاح ٣٦ والمقتصد ١/٢٥٣.

(4) لفظه في الإيضاح ٣٦ والمقتصد ١/٢٥٢ «فأما زيدٌ ضربتُه. وزيدٌ لم أضرِبْه. فالاختيار فيه الرفع. ويجوز فيه النصب على إضمار فعل يفسره هذا الظاهر».

(5) تقدم في ٢٣٠.

قالَ أبو عليٍّ رحمه اللهُ :

بابُ خَبَرِ المُبْتَدَأ [1]

قالَ الشيخُ رحمه اللهُ : مقصودُ الجملةِ المبتدئيّةِ الخبرُ ، لأنَّ الكلامَ يُعْقَدُ من أجلِه ، إذْ كانَ الغرضُ منه إعلامَ المُخاطَبِ [2] بما ليسَ بعالِمٍ به ، ومن هنا قالَ النحويونَ [3] : الخبرُ مُعْتَمَدُ الفائدةِ ، والمبتدأُ مُعْتَمَدُ البيانِ . ومعنى ذلكَ أنَّ فائدةَ الجملةِ الإخبارُ ، وإنَّما يُفيدُ الخبرُ إذا أُسنِدَ إلى معروفٍ عندَ المخاطَبِ ، ألا ترى أنَّ الخبرَ عن غيرِ معروفٍ لا حِجْرَ بالنفوِ ، كقولِكَ : رَجُلٌ قائِمٌ .

فإنْ قيلَ : فما وَجْهُ الخبرِ في قولِكَ : اللهُ رَبُّنا ، ومُحَمَّدٌ نَبِيُّنا [4] . والمُتَكَلِّمُ والسامِعُ يعلمانِ ذلكَ ؟ قيلَ : فيه فائدتانِ :

أحدُهما : تكرارُ الإقرارِ .

---

(1) الإيضاح ٣٧ ، والمقتصد ١/ ٢٥٥ .

(2) في الهامش تحت خار « السامع » .

(3) ينظر مقالتهم في : الكتاب ٢/ ١٢٦ (بولاق ١/ ٢٧٨) ، والمقتضب ٤/ ١٢٦ ، والأصول ١/ ٥٨ .

(4) المثالان دائران في كتب النحو . انظر مثلاً : الأصول ١/ ٥٨ ، وشرح المفصل ١/ ٨٧ .

والثاني: إعلامُ السامعِ بأنَّ المتكلِّمَ مُعْتَقِدٌ لذلكَ، وأنَّه ليسَ

بمنكِرٍ. ألا ترى أنَّه / لو قالَ: النهارُ زمانٌ، والنّارُ حارّةٌ. لم يَكُنْ [٤٢/١]

كلاماً، وإنْ كانَ حقّاً، ولكنْ لَمّا اشتركَ النّاسُ في العلمِ به كانَ

لَغْواً.

وبعدُ، فالكلامُ في الخبرِ[1] يتعلَّقُهُ بفصلينِ؛ أحدُهما: ما إعرابُه؟

والثاني: ما العاملُ لذلكَ الإعرابِ.

أمّا الأوّلُ فإعرابُه رفعٌ[2] لا خلافَ فيه. وقد يكونُ لفظُه

منصوباً وموضعُه رفعٌ، وذلكَ في بابِ الحكايةِ[3]، كقولِكَ: رأيتُ زيداً.

فيقولُ المستفهِمُ: مَنْ زَيْداً؟ فـ«مَنْ» مبتدأٌ، و«زيداً» خبرُه[4]. ووقعَ

المنصوبُ في موضعِ المرفوعِ ليُماثِلَ به كلامَ المسؤولِ.

---

(1) في الأصل «الخبرين»، وهو سهو من ناسخه.

(2) لمشابهته الفاعل. انظر زيادة بيان في الأصول ٥٨/١، والمقتصد ٢٥٧/١.

(3) وهي إيراد لفظ المتكلم على حسب ما أورده في الكلام، وحكاية العلم بـ(مَنْ) لغة الحجازيين، وقد يتركونه حكاية العلم مع وجود شرطه كبني تميم الذين لا يجيزون الحكاية أصلاً. وعدّ أبو حيان الإعراب أقيس من الحكاية، لأنها لا تتصور إلا بخروج الخبر عمّا عُهد فيه من الرفع. انظر الهمع ١٥٢/٢ - ١٥٣.

(4) عزا السيوطي إلى الفارسي أن خبرها جملة محذوفة، وزيدٌ بعضُ تلك الجملة. والتقدير: مَنْ ذكرته زيداً. فيكون بدلاً من الضمير المقدر. انظر الهمع ١٥٣/٢.

الفَصْلُ الثاني

ما العاملُ في الخبرِ الرفعَ؟ وفيه خلافٌ[1]. فمذهبُ الكوفيينَ[2] أنّه يرتفعُ بالمبتدأ، والمبتدأُ يرتفعُ به، ويُسمّونهما: المترافِعَيْنِ. وقال البصريون: فيه قولانِ[3]:

أحدُهما[4]: أنّه يرتفعُ بالابتداءِ وحده كما يرتفعُ المبتدأُ به.

والثاني[5]: أنَّ الابتداءَ والمبتدأَ يرفعانِ الخبرَ[6].

---

(1) تناوله ابن الأنباري في الإنصاف ١/٤٤-٥١ (م ٥)، وأبو البقاء في التبيين ٢٢٩-٢٣٠ (م ٢٨). وانظر مذاهبهم في: شرح المفصل ١/٨٤، والارتشاف ٢/٢٨، والهمع ١/٩٤.

(2) اختاره أبو حيان ونسبه إلى ابن جني ذلك. ومذهبهم في: الإنصاف ١/٤٤-٤٥، والتبيين ٢٣٠-٢٣١، وشرح المفصل ١/٨٤، والارتشاف ٢/٢٨-٢٩، والهمع ١/٩٤.

(3) للبصريين ثلاثة أقوال مشهورة في رافع الخبر. انظرها في: الإنصاف ١/٤٤، والتبيين ٢٢٩-٢٣٠، والارتشاف ٢/٢٨، والهمع ١/٩٤.

(4) وهو مذهب الأخفش وابن السراج والرماني. واختاره ابن يعيش، وعدّه ظاهر مذهب صاحب الكتاب. انظر: التبيين ٢٢٩، وشرح المفصل ١/٨٥، والارتشاف ٢/٢٨، والهمع ١/٩٤.

(5) نسبه أبو حيان إلى سيبويه وجمهور البصريين، وعزاه ابن الأنباري وابن يعيش إلى كثير من البصريين، ونسبه الجرجاني إلى صاحب الكتاب وجميع أصحابنا المحققين. وانظر: المقتضب ١/١٢٦، والأصول ١/٥٨، والخصائص ٢/٣٨٥، والمقتصد ١/٢٥٦، والإنصاف ١/٤٦، وشرح المفصل ١/٨٥، والارتشاف ٢/٢٨، والهمع ١/٩٤.

(6) والقول الثالث للبصريين أنهما مرفوعان بتعرّيهما للإسناد من العوامل اللفظية. نسبه أبو حيان إلى الجرمي والسيرافي وكثير من البصريين، وعزا إلى الفراء نسبته إلى الخليل. انظر الارتشاف ٢/٢٨.

واحتجَّ الكوفيونَ بأنَّ كلَّ واحدٍ منهما جزءُ الجملةِ، يفتقرُ إليه صاحبُه، فكانَ عاملاً كالفعلِ مع الفاعلِ، وأيَّدوا ذلكَ بأداةِ الشرطِ مع فعلِه، كقولِه تعالى: ﴿أيًّا ما تدعوا﴾[2]. فـ﴿أيًّا﴾ منصوبٌ بـ﴿تدعوا﴾، و﴿تدعوا﴾ مجزومٌ بأيٍّ، فقد رأيتَ كيفَ عمِلَ كلُّ واحدٍ منهما بصاحبِه.[3]

والجوابُ أنَّ دعوى عملِ المبتدأ في الخبرِ باطلةٌ من حيثُ إنَّ[4]

---

(1) احتج لهم المؤلف في التبيين ٢٣١ بوجهين، واحتج لهم ابن الأنباري في الإنصاف ٤٤/١-٤٦ بأكثر من وجه. وانظر شرح المفصل ٨٤/١، والهمع ٩٤/١.

(2) سورة الإسراء ١٧/ ١١٠ وتمامها ﴿فَلَهُ الأسماءُ الحُسنى﴾.

(3) الوجه الثاني لحجتهم كما ذكره المؤلف في التبيين ٢٣١ "أن معنى الابتداء يبطل بدخول العامل على المبتدأ، والمبتدأ لا يبطل معناه بذلك، ألا ترى أن قولك: كان زيد نائماً قد بطل فيه معنى الابتداء بـ(كان) وكذلك (إنّ) ومعنى المبتدأ لا يبطل، لأن المبتدأ هو المخبر عنه، وما لا يبطل أولى بالعمل".

(4) اقتصر العكبري في الجواب عن حجتهم هنا على وجه واحد، وهو في التبيين ٢٣٢ من وجهين، وكذلك هو في الإنصاف ٤٨/١.

بينهما جامدٌ، وإنَّه هو الخبرُ في المعنى، والجوامدُ لا تأثيرَ لها، والشيءُ لا يعمل في نفسه، ولهذا قالوا: لا يعملُ الموصوفُ في الصفةِ، ولا اسمُ إنَّ في خبرها، وكذلكَ اسمُ كانَ. والقياسُ المعنويُّ يأبى ذلكَ، وذلكَ أنَّ العاملَ في الشيءِ مؤثِّرٌ فيه، وتأثيرُه فيه يدلُّ على قوَّتِه وضَعْفِ ما يؤثِّرُ فيه، إذْ لو تساويا لم يكُن الأوّلُ بأنْ يؤثِّرَ في الثاني أولى من أنْ يكونَ الثاني مانعاً من تأثيرِ الأوّلِ فيه، وهذا بخلافِ الفعلِ مع الفاعلِ، لأنَّ الفعلَ حادثٌ يغيِّرُ حالَ مَنْ وُجِدَ من جهتِه في المعنى، فأثَّرَ في لفظِه، ولذلكَ لم يقولوا: إنَّ الفعلَ يرتفعُ بالفاعلِ، ولا إنَّهما مترافعانِ على سياقِه ومذهبِهم في المبتدأ والخبرِ.(١)

وأمَّا مسألةُ الشرطِ(٢) فعنها أجوبةٌ ثلاثةٌ:

أحدُها: أنَّ عملَ الشرطِ(٣) في الفعلِ بالنيابةِ عن «إنْ». فمن حيثُ

---

(١) تمام هذا الوجه مع الوجه الثاني كما وردا في التبيين ٢٣٢ «وقولهم: هو أحد جزأي الجملة لا يقتضي العمل، فإن الفاعل أحد جزأي الجملة، ولا يعمل في الجزء الآخر. الوجه الثاني: أن المبتدأ لو كان عاملاً لم يبطل عمله لدخول عامل آخر عليه. ومن المعلوم البيّن أن (كان) و(إنّ) يعملان في الخبر عند أبي علي مع اشتراك الجميع في اللفظ...».

(٢) أجاب عنها المؤلف في التبيين ٢٢٨ من وجهين، وأجاب عنها ابن الأنباري في الإنصاف ٤٨/١ من ثلاثة أوجه.

(٣) في الهامش «لعله: أداة الشرط»، وهو أشبه بالصواب.

هو اسم لا يعمل ، ومن حيث نيابته عن «إن» العاملة ، يعمل ، فله جهتان.

وليس كذلك المبتدأ والخبر ، فإن كل واحد منهما لا ينوب عن غيره .

والثاني[1]: أن / عمل أحدهما في صاحبه مخالف لعمل صاحبه فيه. [٤٢/ب]

فأحدهما يجزم ، والآخر ينصب ، واختلاف العمل يدل على اختلاف جهة

العمل ، والعمل في المبتدأ والخبر متفق ، وذلك يدل على تساويهما ، وتساويهما

هو المانع من العمل على ما ذكرنا من أن العامل أقوى من المعمول .

والثالث[2]: أن العملين هنا ضعيفان ، وهما الجزم والنصب ، وعامل

النصب قوي ، وهو الفعل ، وعامل الجزم ضعيف ، وهو الاسم هنا ، ولا

يلزم من عمل العامل القوي عملاً ضعيفاً أن يعمل العمل القوي عامل ضعيف.

فالرفع أقوى الحركات ، والاسم الجامد أبعد شيء من العمل .

وأما حجة البصريين[3] فعلى القول الأول[4] أن الابتداء عامل في المبتدأ

---

(١) وهذا الوجه الثاني أيضاً في كلٍّ من الإنصاف ٤٨/١ والتبيين ٢٢٨ .

(٢) هذا الوجه فرع عن سابقه فيما أرى ، ولذلك لم يرد في الإنصاف والتبيين .

(٣) انظر حجتهم والجواب عنها في الإنصاف ٤٦/١ ، والتبيين ٢٣٠ .

(٤) صوابه : القول الثاني لما سيأتي في الحاشية التالية .

على ما تقدّمَ، إلّا أنّه عاملٌ ضعيفٌ، لكونِه معنوياً، والمبتدأُ يلازمُه ويحقّقُه،
ولا ابتداءَ إلّا بمبتدأٍ، فعندَ ذلكَ يتعاضدانِ على العملِ في الخبرِ، ولا يستقلُّ
أحدُهما بالعملِ لضعفِه وقوّةِ العملِ. ونظيرُه جزمُ جوابِ الشرطِ، فإنّه
مجزومٌ بإنْ وفعلِ الشرطِ على ما يُذكَرُ هنالكَ(1).

وحجّةُ القولِ الثاني(2) أنّ الابتداءَ يقتضي المبتدأَ والخبرَ، وقد عَمِلَ
في أحدِهما لاقتضائِه إيّاه، فيعملُ في الآخرِ لذلكَ، كالفعلِ يعملُ في الفاعلِ
والمفعولِ، وكـ«كانَ» و«إنَّ» يعملانِ في الاسمين جميعاً لِمَا ذكرنا، إلّا أنّه
لمّا لم يَنفُذِ الابتداءُ إلى الخبرِ إلّا بواسطةِ المبتدأ تُخيِّلَ أنّ المبتدأَ معه
عاملٌ، وعلى التحقيقِ فليسَ بعاملٍ لِمَا ذكرناه في إبطالِ مذهبِ الكوفيينَ.
وقد مُثِّلَ عملُ الابتداءِ في الخبرِ بعملِ النارِ فيما في القِدْرِ، فإنّ الحرارةَ
لمّا لم تَصِلْ إلّا بواسطةِ القِدْرِ تُخيِّلَ أنّ للقِدْرِ تأثيراً في الإنضاجِ،

---

(1) ما تقدم حجة لأصحاب القول الثاني وليس الأول كما ذكر أبو البقاء. يصحح ذلك أن ما احتج به هنا ذكره في التبيين ٢٣١ حجة للآخرين القائلين بأن الخبر يرتفع بالابتداء والمبتدأ.

(2) صوابه: القول الأول لما سيأتي في الحاشية التالية.

وليس الأمرُ على ذلِكَ ، وإنَّما هي شرطُ الوصولِ إلى المَنْصَبِ.[1]

فإنْ كان هذا القائلُ يرى أنْ لا فَرْقَ بينَ الشرطِ والعِلَّةِ صحَّ إطلاقُه. وقد حرَّرَ قومٌ[2] في رفع الخبرِ عبارةً ، فقالوا: أحدُ جُزْأَي الجملةِ فكان مرفوعاً كالفاعلِ ، ووجهُ التشبيهِ ما ذكرنا ، وأنَّ الفاعلَ هو الجُزْءُ الثاني ، كما أنَّ الخبرَ كذلِكَ.

---

(1) هذه الحجة للقول الأول ، وليس الثاني كما ذكر المؤلِّف . يؤكد ذلك أن ما أثبته هنا أورده في التبيين ٢٣٠ حجةً للقائلين : إن الخبر يرتفع بالابتداء ، وهم ابن السراج وجماعة . وانظر تشبيهه عمل الابتداء بالخبر بعمل النار الحرارة في الماء بواسطة القدر في : الإنصاف ١/٤٧ ، والتبيين ٢٣٢ ، وشرح المفصل ١/٨٥ .

(2) ذكرها الجرجاني في المقتصد ١/٢٥٧ وعزاها إلى شيخه أبي الحسين ابن أخت أبي علي . ولفظه فيه « وأما موجب كون علامة خبر المبتدأ الرفع فما ذكرنا من مشابهته الفاعل . قال الشيخ أبو الحسين : خبرُ المبتدأ جزءٌ من الجملة مفتقر إليه ، فشابه الفاعل ، وقوَّى ذلك بأنه الجزء الثاني من الجملة » .

قال أبو علي رحمه الله:

خبرُ المبتدأ على ضربين: مفرد وجملة. فالمفردُ على ضربين: أحدُهما: اسمٌ لا ضميرَ فيه يعودُ على المبتدأ، والآخَرُ: ما فيه ضميرٌ يعودُ إلى المبتدأ.[1]

إلى آخرِ الفصلِ.

قالَ الشيخُ رحمه اللهُ: انقسامُ خبرِ المبتدأ إلى مفردٍ وجُملةٍ ضروريٌّ من حيثُ إنَّ اللفظَ لا يَخْلُو من / أنْ يكونَ مفرداً أو مُؤَلَّفاً. [١/٤٣]

والمُؤَلَّفُ هو الجملةُ، والمفردُ ما دلَّ على معنًى واحدٍ، ولا يدلُّ بعضُه على معنًى في ذلكَ الموضعِ. وهذا يَدْخُلُ فيه المضافُ والمركَّبُ والمثنى والمجموعُ، وما عَرِيَ عن هذه الأشياءِ. وإنّما ذكرنا هذه الأقسامَ لأنَّ لفظةَ «مفردٍ» يستعملُه النحويونَ على أربعةِ أَوْجُهٍ:

---

(1) اللفظ في الإيضاح ٢٧ والمقتصد ١/٢٠٥ «... يرجع إلى المبتدأ، والآخر: ما احتمل ضميراً راجعاً إلى المبتدأ...».

أحدُها : ما يقابلُ الجملةَ ، وهو ما ذكرنا . والثاني : ما ليس بمثنى ولا مجموعٍ .

والثالث : ما ليس بمضاف . والرابع : ما ليس بمركب .

والمرادُ هنا الأوّلُ . فأمّا الخبرُ من الشرطِ والجزاءِ فداخلٌ في الجملةِ

لا محالةَ ، وأمّا الظرفُ الواقعُ خبراً [1] فجارٍ مجرى المفردِ عندَ الأكثرين [2]،

ومجرى الجملةِ عندَ آخرينَ ، فلم يخرجْ عن القسمةِ [3].

والخبرُ المفردُ هو المبتدأُ في المعنى أو منزّلٌ منزلتَهُ . وسيأتي

ذكرُهُ في أثناءِ البابِ . وليسَ المرادُ بقولِنا : المفردُ هو المبتدأُ . أنّهما «المفرد»

عبارتانِ عن معنًى واحدٍ ، وكيفَ يكونُ ذلكَ وأحدُهما خبرٌ عن الآخرِ ،

ومن شرطِ الخبرِ أنْ يغايرَ المُخْبَرَ عنه ، وإنّما هو من حيثُ وقوعُ الاسمينِ

---

(1) الخلاف في متعلق الظرف الواقع خبراً أو ناصبه من جهتين ، الأولى : بين البصريين أنفسهم ، والثانية : بين البصريين والكوفيين ، ولذلك عقد لهما المؤلف في التبيين مسألتين : ٢٤٩ - ٢٥١ (م٣٢) و ٣٧٦ - ٣٧٨ (م٦٠) . وجمعهما ابن الأنباري في مسألة واحدة . انظر الإنصاف ١/ ٢٤٥ - ٢٤٧ (م٢٩).

(2) كذا في الأصل ، والصواب أن تكون العبارة «فجارٍ مجرى الجملة عند الأكثرين ، ومجرى المفرد عند آخرين» وسيأتي في الفصل الثالث الذي عقده لجملة الظرف ما يؤكده. قال «وقد ذهب الأكثرون إلى أنه جارٍ مجرى الجملة» . ويصحح ذلك أن تقدير المحذوف بالفعل أو الجملة هو : مذهب «الجمهور» أو «معظم البصريين» في التبيين ٢٤٩ ، ٢٧٦ ، ومذهب «الأكثر» في شرح المفصل ١/ ٩٠ ، ومذهب «أكثرهم» في شرح الكافية ١/ ٩٣ ، وقد نسب إلى الفارسي وتبعه ابن جني والزمخشري ، ورجحه ابن الحاجب . انظر الارتشاف ٢/ ٥٤ ، والهمع ١/ ٩٨ . وتقدير المحذوف بالمفرد أو اسم الفاعل هو مذهب «بعضهم» في التبيين ٢٤٩ ، ومذهب «قوم منهم ابن السراج» في شرح المفصل ١/ ٩٠ ، ومذهب «ابن السراج وأبي الفتح» في شرح الكافية ١/ ٩٣ .

على ذاتٍ واحدةٍ. فقولُكَ: زيدٌ قائمٌ. «زيدٌ» اسمُ الذاتِ مُجَرَّدَةً

من الدلالةِ على وصفٍ. و«قائمٌ» عبارةٌ عن الذاتِ ذاتِ القيامِ.

ويتعلَّقُ بهذا الكلامِ فصلانِ:

أحدُهما: أنَّ خبرَ المبتدأِ المفردَ لا يُشترطُ أنْ يكونَ فيه ضميرٌ

يعودُ على المبتدأ، فإنْ كانَ فيه ضميرٌ فلا لأنَّه خبرٌ بل لِعلَّةٍ أُخرى.[1]

وقد خالفَ الكوفيونَ في ذلكَ،[2] فزعموا أنَّ خبراً ما لا يَعْرَى عن ضميرِ المبتدأِ،

وأنَّه الرابطةُ الجامعةُ بينهما المُصَحِّحَةُ نسبةَ أحدِهما إلى الآخرِ. وقد

احْتُجَّ لهم في ذلكَ بأشياءَ:[3]

أحدُها: أنَّ الأصلَ في الخبرِ أنْ يكونَ نكرةً، والنكرةُ من أحكامِ

الأفعالِ وما حُمِلَ عليها، وكما لا يَعْرَى الفعلُ وما حُمِلَ عليه عن ضميرٍ،

كذلكَ الخبرُ.

---

(1) تحمّل الخبر إذا كان جامداً أو اسماً محضاً ضميرَ المبتدأ مسألة خلافية بين المدرستين، وردت في الإنصاف ١/٥٥-٥٧ (م ٧) والتبيين ٢٣٦-٢٣٨ (م ٣٠)، وما ذكره المؤلف هنا حكاية بالمعنى لمذهب البصريين وإن لم يصرّح باسمهم، وهو ما صنعه في التبيين. وانظر مذهبهم في: شرح المفصّل ١/٨٨، وشرح الكافية ١/٩٧، والارتشاف ٢/٤٦، والهمع ١/٩٥.

(2) إلّا الكسائيّ، ووافقهم الرماني من البصريين. انظر مذهبهم في المصادر المتقدمة في الحاشية السابقة.

(3) احتجّ لهم في التبيين ٢٣٧ بوجهين من أصل ثلاثة ذكرها هنا. وانظر حجتهم في الإنصاف ١/٥٦.

والثاني[1]: أنَّ قولكَ: زيدٌ أخوكَ أو غلامُكَ. واقعٌ موقعَ المشتق، فكأنّكَ قلتَ: مُناسِبُكَ أو خادِمُكَ. وكما لا يَعْرى هذا الضربُ عن ضميرٍ، كذلِكَ الواقعُ موقِعَهُ.

والثالثُ: أنَّ لفظَ الخبرِ يَصْلحُ أنْ يُنسبَ إلى ما قبلَه وإلى ما بعدَهُ، كقولِكَ: زيدٌ غلامُكَ. فإنّكَ لو قُلْتَ: غلامُكَ أبوه. كانَ منسوباً إلى غيرِ زيدٍ. والضميرُ يرفعُ هذا اللَّبْسَ، فيَلْزَمُ كالضميرِ في الجملةِ.[2]

واحتجَّ البصريونَ من وجهينِ[3]:

أحدُهما[4]: أنَّ الضميرَ يعملُ فيه ما اتّصل /به. وما لا يعملُ في [٤٣/ب] الظاهرِ لا يعملُ في المُضْمَرِ، والجوامِدُ لا تعملُ في الظاهرِ. فإنْ قيلَ: يَبْطُلُ بـ «أفْضَل» و «خيرٍ منكَ». فإنَّ هذا البابَ لا يعملُ في الظاهرِ،

---

(١) ورد في الإنصاف ٥٦/١، والتبيين ٢٣٧.

(٢) الوجه الذي احتج لهم فيه ولم يرد هنا «أحدهما: أن الخبر غير المبتدأ فيحتاج إلى رابطة بينهما كالجملة». انظر التبيين ٢٣٧.

(٣) هما في التبيين ٢٣٧. وانظر الإنصاف ٥٦/١.

(٤) في التبيين ٢٣٧ زيادة بيان.

ويعمل في المضمر، فعنه جوابان:

أحدهما: أنه قد عمل في الظاهر، كقولهم: «ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحلُ منه في عين زيد»(١) و«ما من أيام أحب إلى الله فيها الصومُ منه في عشر ذي الحجة»(٢). فالكحلُ والصومُ مرفوعان بأحسن وأحبّ.

والثاني: أنّ هذه الصفاتِ من حيث كونها مشتقةً تقتضي أن تعمل في الظاهر إلّا أنّ بُعدَها من اسم الفاعل حرمها ذلك من جهة أنها لا تثنّى ولا تجمع ولا تؤنّث، فلمّا قصرت عن اسم الفاعل، وبقي فيها الوصفُ والاشتقاقُ، عملت في المضمَر دون المظهَر.

والوجهُ الثاني: أنّ المقصودَ من الضمير ربطُ الثاني بالأوّل، والرابطُ إنّما يُحتاجُ إليه بين المختلفين. وكونُ الثاني هو الأوّلَ يغني عن الرابط، بخلاف الجملة فإنّها غيرُ الأوّل مستقِلّة بنفسها.

---

(١) من مشهور أمثلة النحاة، وتعرف بمسألة الكحل، ولابن الصائغ كتاب «الوضع الباهر في رفع أفعل الظاهر». نقله السيوطي في الهمع ٨/١٣٨-١٦٥. وسيتكرر في ...١/١. وانظر: الكتاب ٢/٣٢ (بولاق ١/٢٣٢)، والمقتضب ٣/٢٤٨، والأصول ٢/٤٢، وكتاب الشعر ١/٢٧١، والنكت ١/٤٥٤، والبسيط ٢/٢٨٨ م، والبسيط ٢/١٠٦٩، والأشباه والنظائر ٨/١٥٤.

(٢) حديث شريف، سيتكرر في ١٠٠/١. وهو بهذه الرواية دائر في كتب النحو دون مصادر الحديث. انظر مثلاً: الكتاب ٢/٣٢ (بولاق ١/٢٣٢)، والمقتضب ٣/٢٥٠، والأصول ٢/٤٢، والأشباه والنظائر ٨/١٤٥، والخزانة ٢/١٠ (بولاق ١/٢٢٩). وروايته في كتب السنة على تعدد طرقها لا شاهد فيها على رفع أفعل الظاهر =

وأمّا شُبَهُ الآخرين (١) فالجوابُ عنها: أمّا الأوّلُ فغيرُ لازمٍ،

لأنّ الاسمَ نكرةً يُفهمُ بدونِ كونِه مشتقًّا، فغلامٌ وأمٌّ وأبٌ

نكراتٌ مع تجرّدِها عن الاشتقاقِ، وكذلك أسدٌ وذئبٌ وجملٌ.

وقولُهم ثانيًا (٢): إنّه يُقدَّرُ تقديرَ المشتقِّ لا حاجةَ إليه، لأنّا إنّما

نُقدِّرُ ما لا يدلُّ الظاهرُ عليه، والظاهرُ يدلُّ على المعنى المطلوبِ كما

يدلُّ المبتدأُ على معناه. وأمّا الحاجةُ إلى الرابطِ (٣) فقد ذكرنا أنّ ذلك

مستغنًى عنه هاهنا، لكونِ الثاني هو الأوّلَ هنا.

الفصلُ الثاني: في تحمُّلِ أسماءِ الفاعلين وما شُبِّهَ بها الضمائرَ

نحو ضاربٍ ومضروبٍ وحسنٍ ونحوِ ذلك. والدليلُ عليه أمرانِ:

أحدُهما: أنّ هذه الأسماءَ تعملُ في الظاهرِ، كقولِك: مررتُ

= لفظها: «ما من أيامٍ العملُ الصالحُ فيها أحبُّ إلى الله من هذه الأيام - يعني أيامَ العشر ....». والحديث أخرجه ابن الأثير في جامع الأصول ٩/٦٢ (٦٨٦٣) من حديث ابن عباس، وعزاها للبخاري وأبي داود والترمذي، و٩/٦٢ (٦٨٦٤) من حديث أبي هريرة، وعزاها للترمذي. والحديث في: المسند ١/٢٢٤، ٢/٧٥، ١٣١، ١٦١، ١٦٧، ٢٢٣، ومجمع الزوائد ٣/٢٥٣، ٤/١٦، ١٧، والمعجم الكبير للطبراني ١٠/٢٦ (١٠٤٥٥)، والحلية ٨/٢٥٩، وكنز العمال ٥/٦٨ (١٢٠٨٨)، ١٢/٢١٦-٢١٩ (٣٥١٨٤-٣٥١٩٧)، ١٤/١٨٠ (٣٨٣٠١)، ورياض الصالحين ٤٨٧ (١٢٤٧).

(١) يريد الوجوه الثلاثة لحجة الكوفيين والرماني. انظر الجواب عنها في الإنصاف ١/٥٦-٥٧، والتبيين ٢٣٧-٢٣٨.

(٢) تراجع شبهة عنه في التبيين ٢٣٨. وهي في الإنصاف ١/٥٦-٥٧.

(٣) وهو جوابه عن ثالثها. انظر التبيين ٢٣٧.

رجلٍ ضاربٍ أبوه وحسنٍ وجهُه. وإذا عملت في الظاهر لكونه فاعلاً عمِلَتْ في الضميرِ لكونِهِ فاعلاً أيضاً. وعِلَّةُ ذلِكَ أنَّها مُشْبِهَةٌ بالفعلِ في اشتقاقِها والوصفِ بها واعتمادِها، وكما لا يَعْرى الفعلُ عن فاعلٍ كذلِكَ هذه.

والثاني: أنَّ العربَ قالوا: مررتُ بقومٍ عربٍ أجمعونَ[1]، وبقاعٍ عَرْفجٍ كُلُّهُ[2]. فـ«أجمعون» و«كُلُّ» مرفوعانِ، وليسَ في الكلامِ ما يُحْمَلُ الرفعُ عليه سوى الضميرِ / المُسْتَتِرِ، لأنَّ قوماً وعرباً وقاعاً وعَرْفجاً [١/٤٤] نكراتٌ مجروراتٌ، والنكراتُ لا تُؤكَّدُ، ثم المجرورُ لا يُؤكَّدُ بالمرفوعِ، فيلزمُ من ذلِكَ أنْ يكونَ هناك ضميرٌ مرفوعٌ يُؤكَّدُ بالمرفوعِ. والاشتقاقُ يدلُّ عليه، فعَرَبٌ جمعُ عربيٍّ، كرومِيٍّ ورومٍ، وزنجيٍّ وزنجٍ. ممَّا سُقوطُ علامةِ النسبةِ فيه تُصَيِّرُهُ (جنساً في معنى الجمعِ)[3]، كسقوطِ تاءِ التأنيثِ من تَمْرَةٍ ونَخْلَةٍ، فإنَّه يصيرُ جنساً نحو: تَمْرٍ ونَخْلٍ. وعلامةُ النسبةِ تُصَيِّرُ ما ليس

---

(1) وردت في: الكتاب ٢/ ٣١ (بولاق ١/ ٢٣٢)، والأصول ٢/ ٢٨، والإيضاح ٣٧، والحلبيات ٢١، والمقتصد ١/ ٦٢، والبسيط ١/ ٥٥١، ٢/ ١٠١١، ١٠٧٠، ١٠٧٦.

(2) كذلك وردت في: الإيضاح ٣٨، والمقتصد ١/ ٦٢، والبسيط ١/ ٥٥١، ٢/ ١٠١١، ١٠٧٠، ١٠٧٦.

(3) زيادة بيانه في التكملة ١٢٢ - ١٢٦ باب دخول التاء فرقاً بين الجمع والواحد منه وهو في الجزء الثاني من المصباح أو شرح التكملة ١٤٧/ب.

بصفةٍ صفةً، فجمعَه كذلك، والصفةُ تتحمّلُ الضميرَ، وكأنّهم قالوا:

مررتُ بقومٍ تعرّبوا أجمعونَ. وبقاعٍ مثنٍ كلّهُ. وتحمّلُ هذه الأشياءِ الضميرَ

ظاهرٌ مجمعٌ عليه بحيثُ يُستغنى عن الإطنابِ فيه. ولم يَلْزَمِ الضميرُ فيه

لكونِه خبراً، بل لِعَمَلِه عَمَلَ الفعلِ.

• قالَ أبو عليٍّ رحمه اللهُ:

ولمّا كانَ اسمُ الفاعلِ يتضمّنُ هذا الضميرَ الذي ذكرتُ،

ولم يَكُنْ كالضميرِ الذي في الفعلِ في البيانِ والظهورِ [الذي في اللفظِ] بالعلاماتِ

الموضوعةِ للمُضْمَرِيْنَ أبرزوه إذا جرى [على] غيرِ مَنْ هُوَ له[1]. إلى آخرِه.

قالَ الشيخُ: اسمُ الفاعلِ وما شُبِّهَ به مِمّا يتحمّلُ الضميرَ

المُستترَ إذا جرى خبراً أو صفةً أو حالاً على غيرِ مَنْ هُوَ له أُبْرِزَ

الضميرُ إلى اللفظِ[2]، وكان مفرداً أو مُثَنًّى أو مجموعاً أو مؤنثاً على وَفْقِه

---

(1) الإيضاح ٢٨ والمقتصد ١/ ٢٦٣-٢٦٤. وما بين معقوفين ليس في الأصل، وهو مثبت في كليهما.

(2) إبراز الضمير، إذا جرى الوصف على غير صاحبه، موضع خلفٍ بين المدرستين. تناوله ابن الأنباري في الإنصاف ١/ ٥٧-٦٥ (م ٨)، والمؤلِّف في التبيين ٢٥٩-٢٦٢ (م ٣٥). وما ذكره أبو البقاء هو مذهب البصريين. انظر: الكتاب ٢/ ٥٣ (بولاق ١/ ٢٤٣)، والمقتضب ٣/ ٩٣-٩٤، ٢٦٢-٢٦٣، والأمالي الشجرية ١/ ٣١٤، والارتشاف ٢/ ٤٧، والهمع ١/ ٩٥-٩٦.

الراجعِ إليه. ومعنى جريانه على غيرِ مَنْ هُوَ له: أنّه له في اللفظِ، وهو فعلٌ لغيرِه في المعنى.

ومثالُ ذلِكَ في الخبرِ: هندٌ زيدٌ ضارِبَتُهُ هي. فـ«هندٌ» مبتدأٌ، و«زيدٌ» مبتدأٌ ثانٍ، و«ضارِبَتُهُ» خبرٌ عن زيدٍ، وليسَ الضربُ واقعاً من زيدٍ بل من هندٍ.

فإنْ قُلْتَ: لِمَ لا يكونُ «ضاربته» خبراً عن هندٍ ليكونَ جارياً على مَنْ هُوَ له؟ قيلَ: لا يَصِحُّ ذلِكَ، لأنَّ زيداً حينئذٍ لا يكونُ له خبرٌ مع أنّكَ قد قدّمته على «ضارِبَتُهُ» والضميرُ عائدٌ عليه، فقد وُجِدَ شرطُ كونِه خبراً عن زيدٍ.

ومثالُ ذلِكَ في الصفةِ: مررتُ برجُلٍ وامرأةٍ ضارِبِهَا هو. فـ«ضاربِها» صفةٌ للمرأةِ في اللفظِ، وهو لرجُلٍ في المعنى.

ومثالُه في الحالِ: هذه هِنْدٌ وزيدٌ ضاربَتُه هي.

والضميرُ البارزُ في هذا كُلِّه في موضعِ رفعٍ بأنَّه فاعلٌ، والعاملُ فيه اسمُ الفاعلِ الذي قبلَه، وليس في اسمِ الفاعلِ ضميرٌ مُسْتَتِرٌ.

هذا حكايةُ مذهبِ البصريينَ[1]. وقال الكوفيونَ[2]: لا يجبُ إبرازُ الضميرِ في هذه المواضعِ. واحتجَّ /البصريون لذلك من وجهينِ[3]: [٤٤/ب]

أحدُهما[4]: أنَّ إبرازَ الضميرِ في كثيرٍ من هذه المواضعِ يتعيَّنُ لرفعِ اللَّبْسِ، فيجبُ أنْ يظهرَ، كما تَثْبُتُ تاءُ التأنيثِ في الأسماءِ فرقاً بينَ المُذَكَّرِ والمؤنَّثِ، وكالتاءِ الموصولةِ بالفعلِ دلالةً على تأنيثِ الفاعلِ. ثم يَطَّرِدُ البابُ فيما لا يُلْبِسُ، كما قلنا في: نَعِدُ وتَعِدُ وأَعِدُ. وله نظائرُ.

والوجهُ الثاني: أنَّ اسمَ الفاعلِ فرعٌ على الفعلِ في العملِ وتحمُّلِ

---

(١) تقدمت حكاية مذهبهم والتعليق عليها في الحاشية السابقة.

(٢) مذهبهم في: الإنصاف ١/٥٧-٥٨، والتبيين ٢٥٩، والارتشاف ٢/٤٧، والهمع ١/٩٦.

(٣) هما في الإنصاف ١/٥٩-٦٠، والتبيين ٢٦٠.

(٤) انظر الأمالي الشجرية ١/٢١٤ والمصدرين المتقدمين.

الضميرِ. فإذا كانَ جارياً على غيرِ مَنْ هُوَ لهُ صارَ فرعاً أيضاً، فتجتمعُ فيه عِدّةُ وجوهٍ من الفرعيّةِ. والفروعُ تَنْقُصُ عن الأُصولِ، والأصلُ في تحمّلِ الضميرِ الفعلُ، لأنَّ علاماتِ الإضمارِ تظهرُ، فتدلُّ حركاتُها وألفاظُها على ما تعودُ إليه، كقولِكَ: زيدٌ ضربتُهُ. فضمُّ التاءِ يدلُّ على المتكلّمِ، وفتحُها على المخاطَبِ. وإذا قُلْتَ: الزيدانِ العَمْرانِ ضاربِاهما[1]. فالألفُ في: ضَرَبا. اسمٌ مُضْمَرٌ. وإنْ قُلْتَ: ضاربِاهما. لم تَكُنْ الألفُ اسماً بَلْ حرفاً للتثنيةِ دالّاً على الرفعِ، تنقلبُ ياءً في النصبِ والجرِّ. وليسَ كذلكَ الألفُ في: ضَرَبا. لأنَّها اسمٌ لا يتغيّرُ بالإعرابِ. وإنْ كانَ الفعلُ مضارعاً ارتفعَ اللَّبْسُ بحروفِ المضارَعَةِ، كقولِكَ: أنا هندٌ أَضْرِبُها. ونحنُ الهِنْداتُ نَضْرِبُهُنَّ. وليسَ كذلكَ اسمُ الفاعلِ. فَعُلِمَ بذلكَ أنَّ الضمائرَ مُسْتَحْكَمَةٌ في الأفعالِ، وأنَّ الفروعَ تَقْصُرُ عن الأصولِ فيما هي

---

(1) كذا في الأصل، والصواب «ضاربِاهما» بصحة ما سيأتي.

أصلٌ فيه. واستتارُ الضميرِ أصله الفعلُ، فيجبُ أنْ يخالِفَه اسمُ الفاعلِ الذي هو فرعُه في الإضمارِ.

فإنْ قيلَ: قد زعمتَ أنَّ ذلكَ يُلبِسُ في بعضِ المواضعِ، فاذْكُرْ مواضعَ اللَّبْسِ. قيلَ: من مواضعِ اللَّبْسِ: الزيدانِ العَمْرانِ ضاربا هما. فضاربا هما يجوزُ أنْ يكونَ للعَمْرَيْنِ، وأنْ يكونَ للزيدَيْنِ، وإنَّما يفصِلُ بينهما الضميرُ إذا أُبْرِزَ، فيَدُلُّ إبرازُه على أنَّ ضاربا هما خبرٌ عن العَمْرَيْنِ وهو للزيدَيْنِ في المعنى. وله نظائرُ، وفيما ذكرنا تنبيهٌ عليها.

واحْتَجَّ الكوفيونَ[1] بقراءةِ بعضِ القرّاءِ: ﴿إلَّا أنْ يُؤْذَنَ لَكُمْ إلى طعامٍ غيرِ ناظِرِينَ إناهُ﴾[2] بالجرِّ[3]، ولم يَقُلْ: ناظرين أنتم. وبقولِ الشاعرِ[4]:

٥٣ - ترى أرْباقَهم مُتَقَلِّدِيها ... إذا صَدِئَ الحَديدُ مِنَ الكُماةِ[5]

---

(١) فصل المؤلِّف في التبيين ٦٠ - ٦١ في بيان حجة الكوفيين وجعلها من السماع والقياس، خلافاً لِما صنعه هنا، حيث اختصر في الاحتجاج لهم، وانظر حججهم في الإنصاف ٥٨/١ - ٥٩.

(٢) سورة الأحزاب ٣٣ / ٥٣. وقبلها ﴿يا أيُّها الذينَ آمَنُوا لا تَدْخُلوا بُيُوتَ النَّبيِّ..﴾.

(٣) وهي قراءة ابن أبي عَبْلَة. صوبها الفراء، وعابها الآخرون، ونسبت إلى الشواذ. انظر: معاني القرآن ٣٤٧/٢، وإعراب القرآن ٣ / ٣٢٢، والمشكل ٥٨١/٢، والبيان ٢٧٢/٢، والتبيان ٢/ ١٠٦٠، والبحر المحيط ٧ / ٢٤٦.

(٤) البيت في ديوان الفرزدق ١٣١، والرواية فيه وفي المصادر التالية «على الكماة». ويروى «كما صَدِئَ». وهو منسوب له في: مجاز القرآن ٨٤/٢ (٦٣٤). وجاء بلا نسبة في: معاني القرآن ٢٧٧/٢، والإنصاف ٥٩/١ (٢١)، والتبيين ٢٦١، والخزانة ٢٩١/٥.

(٥) الأرباق: جمع رِبْق، وهو الحبل والحلقة تشد بها الغنم الصغار لئلا ترضع. ومُتَقَلِّديها: جاعليها نوعه أعناقهم في موضع القلادة.

وقال آخر[1]:

وإنَّ امرأً أَسْرَى إليكِ ودُونَهُ ... مِنَ الأرضِ مَوْمَاةٌ وبَيْدَاءُ سَمْلَقُ / [٤٠/أ]

٥٤ - لَمَحْقُوقَةٌ أَنْ تَسْتَجِيبِي لِصَوْتِهِ ... وأَنْ تَعْلَمِي أَنَّ المُعَانَ مُوَفَّقُ[2]

فـ«مُتَقَلِّدِيها» جارٍ على «أَرْبَاقِهِم»، وليست لها في المعنى. ولم يَقُلْ: مُتَقَلِّدِيها هم. وكذلكَ البيتُ الآخَرُ، لأنَّ «مَحْقُوقَةٌ» خبرُ امرئٍ، وهي للمرأةِ المنسوبِ بها في المعنى، ولذلكَ أَنَّثَ ولم يَقُلْ: أنتِ.

والجوابُ[3]: أمَّا القراءةُ فغيرُ مأخوذٍ بها، وهي شاذَّةٌ، قرأها مَنْ يرى مذهبَهم. وأمَّا البيتُ الأوَّلُ فتقديرُه: ترى أصحابَ أرباقِهِم. فحذفَ المضافَ وهو يريدُه[4]. وأمَّا البيتُ الثاني فعنه أجوبةٌ ثلاثةٌ:

أحدُها: أنَّ المبتدأَ محذوفٌ تقديرُه: لأنتِ مَحْقُوقَةٌ، وساغَ

---

(١) وهو الأعشى. والبيتان في ديوانه ٢٢٣. ورواية الأول فيه «فيافٍ تَنُوفاتٌ وبيداءُ خَيْفَقُ». ويرويان «أُفضِي إليك» و«وبَيْهَاءُ سَمْلَقُ» و«تستجيبي دعاءَهُ». وهما منسوبان إليه في: مجاز القرآن ٢٤٤/١ (٢٧٧)، والأمالي الشجرية ٣١٧/١، واللسان (حقق)، والخزانة ٥٥٢/٣ (٢٠٤)، ٢٩١/٥ (بولاق ٥٥٢/١، ٤١١/٢). ووردا بلا نسبة في: الإنصاف ٥٨/١ (٢٠)، والتبيين ٢٦١.

(٢) أسرى: لغة في سرى. دونه: أمامه وقدَّامه. الموماة: الأرض التي لا ماء فيها. البيداء: القفر. السَّمْلَق: المستوية. المُعان مُوَفَّق: فيه قلب. يريد: المُوَفَّق مُعان.

(٣) أجاب في التبيين ٢٦١، ٢٦٢ عن القراءة والشاهدين بنحو ما ذكره هنا.

(٤) ومثله ما في التبيين ٢٦٢. وهو تقدير ابن الأنباري في الإنصاف ٦١/١-٦٥ واستشهد له بشواهد من القرآن والشعر.

دخولُ اللامِ لَمّا حذفَ المبتدأَ تنبيهاً عليه. ويجوزُ أنْ تكونَ اللامُ داخلةً على الخبرِ، أي: أنتِ لَمَحْقوقةٌ، كما قالَ:[1]

٥٥- أُمُّ الحُلَيْسِ لَعَجُوزٌ شَهْرَبَهْ[2]

وقيلَ: الفاعلُ محذوفٌ لضرورةِ الشعرِ.

والوجهُ الثاني: أنَّ فاعلَ مَحْقوقَةٍ «أَنْ تَسْتَجِيبي»[3]، أي: مَحْقوقَةٌ استجابتَكِ، فقد عَمِلَ في الظاهرِ، فخرجَ عن موضعِ الخلافِ.

والثالثُ: أنَّ الهاءَ في «مَحْقوقةٍ» للمبالغةِ، مثلُ: رَجُلٍ فَرُوقَةٍ ونَسّابةٍ، فعلى هذا لا تبقى فيه شُبْهَةٌ.

---

(١) نسبه العيني في الكبرى إلى رؤبة بن العجاج، وهو في ملحقات ديوانه ١٧٠، ونسبه الصاغاني في العباب إلى عنترة بن عَرُوس. وتمامه:

تَرْضَى مِنَ اللحمِ بعَظْمِ الرَّقَبَهْ

وسيتكرر في ٣٢٣. وحكاية اختلافهم في نسبته في: شرح شواهد المغني ٦٠٥/٢ (٣٧٠)، والخزانة ٣٢٢/١٠ (٨٥٥) (بولاق ٣٢٨/٤)، وشرح أبيات المغني ٣٤٥/٤ (٣٧٥). وهو بلا نسبة في: الأصول ٢٧٤/١، والمجالس ٣٨ (٣٦١)، وسر الصناعة ٣٧٨/١، ٣٨١، وإعراب القرآن ٤٦/٣ (٢٩٦)، ومعاني الحروف ٥١، والإفصاح ٣٠٧، وشرح المفصل ١٣٠/٣، ٥٧/٧، والضرائر ٥٩، واللسان (شهرب)، وتخليص الشواهد ٣٥٨، والمغني ٣٠٤، ٣٠٧ (٤١٣، ٤١٩)، وشرح التصريح ١٧٤/١، والهمع ١٤٠/١، والدرر ١١٧/١.

(٢) الحُلَيْس: تصغير حِلْس، وهو كساء رقيق يوضع تحت البَرْذعة. وأمّ الحُلَيْس: كنية الأتان. والشَّهْرَبة والشَّهْبَرَة: العجوز الكبيرة.

(٣) نسبه ابن الشجري إلى الفارسي. وهو في: الأمالي الشجرية ٣١٧/١، والإنصاف ٦٠/١، والتبيين ٢٦٢، والخزانة ٢٩٢/٥ (بولاق ٤١١/٢).

وإذا ثبتَ بما قدّمْنا أنَّ الضميرَ البارزَ هو الفاعلُ عَرِيَ اسمُ الفاعلِ

وما شُبِّهَ به من ضميرٍ ، ولا يُثنّى ولا يُجمعُ ، لأنَّه يجري مجرى الفعلِ العاملِ

في الاسمِ الظاهرِ ، كقولِكَ : الهِنْداتُ ضَرَبَتْ بِنتاها . كذلِكَ تقولُ :

الهندانِ الزيدانِ ضارِبَتُهُمَا هُمَا . فلا تُثنّي . ومَنْ قالَ : أكلوني البراغيثُ.[1]

قالَ : ضارِبَتاهُمَا هُمَا . وقد قدّمنا ذلِكَ في بابِ الأفعالِ.[2]

فإنْ قُلْتَ : زَيْدٌ هِنْدٌ ضارِبَتُهُ . أو : هِنْدٌ زيدٌ ضارِبُها .

لم يَبْرُزِ الضميرُ ، لأنَّ الخبرَ قد جرى على مَنْ هُوَ له .

فأمّا قولُه « زيدٌ الخُبْزُ آكِلُهُ »[3] فيجوزُ رفعُ « الخُبْزِ » بالابتداءِ ،

و « آكِلُه » خبرٌ عنه ، وليسَ له في المعنى ، فيجبُ أنْ يَبْرُزَ الضميرُ ،

وإنْ لم يَكُنْ فيه لَبْسٌ طَرْداً للبابِ ، أو لإظهارِ أثَرِ الفرعيةِ فَضْلاً

بينَه وبينَ الفعلِ . ويجوزُ أنْ يَنْصِبَ « الخُبْزُ » باسمِ فاعلٍ محذوفٍ

يُفَسِّرُهُ المذكورُ تقديرُهُ : زيدٌ آكِلُ الخبزَ . ولا يَنْتَصِبُ بـ« آكله »

المذكورِ ، لأنَّه قد تعدّى إلى ضميرِه ، فهو كقولِكَ : زيداً ضربتُه .

وإذا عادَ الضميرُ إلى المفعولِ المنصوبِ كانَ « آكِلُه » خبراً عن زيدٍ

(1) تقدم في ١٦٢ و ٢٥٣ .
(2) يريد : باب من إعراب الفعل ١٥٢ .
(3) الإيضاح ٤١ ، والمقتصد ١/٢٧٢ .

جارياً عليه، وهو له. فإن قدمت «الخبز» فقلت: الخبز زيد آكله

لم يبرز الضمير، رفعت الخبز أو نصبته، لجريان الخبز على من هو له.

• قال أبو علي رحمه الله: وأما الجملة / التي تكون خبراً عن [٤٠/ب]

المبتدأ[1] فعلى أربعة أضرب. إلى آخر الفصل.

قال الشيخ رحمه الله:

يتعلق بهذا الكلام فصول:

الأول: في معنى الجملة. اعلم أن الجملة مقابلة للتفصيل، أو المفرد،

والمفرد جزء واحد، فالجملة مؤلفة من جزأين فصاعداً تأليفاً مفيداً.

واشتقاقها من أجملت الشيء إذا جمعته.

الفصل الثاني: في تنويع الجملة. وهي في الأصل نوعان[2]: جملة

فعلية: وهي المصدرة بالفعل، نحو: قام أخوه. وجملة اسمية: وهي

المصدرة بالمبتدأ. فمثال الأولى: زيد قام. ففي «قام» ضمير فاعل

يعود على «زيد». وزيد قام أبوه. فـ«أبوه» فاعل الفعل، والهاء

(1) في الإيضاح ٤٣ والمقتصد ٢٧٣/١ «.. خبر المبتدأ..».
(2) زاد ابن هشام عليهما الجملة الظرفية، وزاد الزمخشري وغيره عليها الجملة الشرطية. انظر المغني ٤٩٢، والهمع ١٣/١.

لزيدٍ. ومثالُ الثانيةِ: زيدٌ أخوه منطلقٌ. فـ«زيدٌ» مبتدأٌ، و«أخوه» مبتدأٌ ثانٍ، و«منطلقٌ» خبرٌ عن الثاني، والثاني وخبره خبرٌ عن الأوَّلِ، وموضعُ الجملتينِ رفعٌ لوقوعِهما موقعَ المفردِ، فكأنَّكَ قلتَ: زيدٌ قائمٌ أو منطلقٌ.

وأمَّا أنواعُ الجملةِ الفعليةِ فنوعانِ:

أحدُهما: الجملةُ المطلقةُ: وهي ما لم تكنْ شرطيةً، نحو ما ذكرنا.

والثاني: شرطيةٌ، نحو: زيدٌ إنْ يقمْ أقمْ معه. وإنَّما صارت هذه نوعاً آخرَ من جهةِ أنَّ حقيقةَ الجملةِ الفعليةِ أنْ تستقلَّ بالفعلِ والفاعلِ فقط من غيرِ معنًى آخرَ. والشرطيةُ تفتقرُ إلى جملتينِ فعليتينِ إحداهما متعلِّقةٌ بالأخرى. وفي هذه معنًى ولفظٌ ليسَ في الجملةِ المطلقةِ، فمن هنا جعلَها الشيخُ قسماً آخرَ.

الفصلُ الثالثُ : في الظرفِ ، هل هو مفردٌ أو جُملةٌ؟[1] وقد ذهبَ الأكثرونَ إلى أنَّه جارٍ مجرى الجملةِ[2] ، ولذلكَ دليلانِ[3] :

أحدُهما : أنَّه جارٍ مجراها في الصلةِ ، كقولِكَ : الذي في الدارِ زيدٌ . والذي خلفكَ عَمْرٌو . من غيرِ حاجةٍ إلى « هو » . فإنْ قُلْتَه كانَ تأكيداً ، وهو مُسْتَغْنًى عليه ، فإجراؤه مجرى الجملةِ في غيرِ الصلةِ طَرْدٌ لحُكْمِه ، وهو أولى من الاختلافِ .

والثاني : أنَّ حرفَ الجرِّ والظرفِ لا بُدَّ لهما من عاملٍ ، والأصلُ في العملِ الفعلُ ، واسمُ الفاعلِ فَرْعٌ ينقصُ عنه . فقولُكَ : زيدٌ اسْتَقَرَّ في الدارِ . أولى من : زيدٌ مُسْتَقِرٌّ في الدارِ . وإذا تعلَّقَ بفعلٍ فالفعلُ وضميرُه جملةٌ لا مَحالةَ ، واسمُ الفاعلِ وضميرُه ليسَ بجُملةٍ .

واحْتَجَّ الآخرونَ[4] من وجهينِ[5] :

---

(١) تقدم الكلام على اختلافهم في متعلق الظرف الواقع خبراً أو ناصبه في ٢٧١ .

(٢) في الحاشية ما نصه « حاشية : ذكر الشيخ رحمه الله في أول الباب أن الظرف جارٍ مجرى المفرد عند الأكثرين ، وفي هذا الفصل قد ذكر أنه جارٍ مجرى الجملة عند الأكثرين . ففيه تناقض كما ترى » . وهذا صحيح ، وما قرّره هنا هو الصواب ، وقد مضى التنبيه عليه .

(٣) احتج بهما جمهور البصريين أو معظمهم على أن متعلق الظرف جملة . انظرهما في الإنصاف ١/٢٤٦ - ٢٤٧ ، والتبيين ٢٤٩ - ٢٥٠ ، وشرح المفصل ١/٩٠ ، والمقتصد ١/٢٧٥-٢٧٦ .

(٤) تقدم أنه مذهب قوم من البصريين منهم ابن السراج وأبو الفتح .

(٥) هما في التبيين ٢٥٠ . والأول وحده في الإنصاف ١/٢٤٦ .

أحدُهما: أنَّ الظرفَ مُحتَمِلٌ للأمرينِ، ولكنَّ جانبَ الإفرادِ أرجحُ.

لأنَّ الأصلَ المفردُ، وأنَّ الأصلَ في / الخبرِ أنْ يكونَ مفرداً، فقد حصَلَتْ [٤٦/أ]

له الأصالةُ من وجهينِ.

والثاني: أنَّه لو كانَ جملةً لتصوَّرَ أنْ يستقلَّ دونَ المبتدأ.

ألا ترى أنَّ قولَكَ: زيدٌ قامَ. أو: قامَ أبوه. يَصِحُّ أنْ تقولَ: قامَ

زيدٌ وقامَ أبو زيدٍ، ولا يَصِحُّ ذلكَ في الظرفِ.

والجوابُ(١): أنَّا قد بيَّنَّا رُجحانَ احتمالِ الجملةِ، وبيَّنَّا موضعَ

الإجماعِ فيه(٢). وأمَّا الثاني فغيرُ لازمٍ، فإنَّكَ كما تقولُ: قامَ زيدٌ. أو

قامَ أبو زيدٍ. تقولُ: في الدارِ زيدٌ وخلفَكَ عمرٌو. لا يبقى الخلافُ

إلَّا في الاسمِ، هل هو مرتفعٌ بالظرفِ أو بالابتداءِ؟

الفصلُ الرابعُ: في لزومِ الضميرِ الجملةَ الخبريةَ(٣)، وعِلَّةُ ذلكَ

---

(١) جوابه في التبيين ٢٥٠-٢٥١، ٣٧٧-٣٧٨ أعمُّ مما ورد هنا، لأنه أجاب فيه عن مذهب الكوفيين الذين قالوا بأنه منصوب على الخلاف، وعن مقالة ثعلب التي جعل فيها ناصب الظرف فعلاً محذوفاً غير مقدّر.

(٢) ليس في ذلك إجماع، بل هو مذهب الأكثرين كما ذكره مرتين. وهو مذهب جمهور البصريين كما مضى في تخريج اختلافهم في متعلق الظرف أو ناصبه.

(٣) انظر رابط الجملة الخبرية في: شرح المفصل ١/٩١، والارتشاف ٥٠، والمغني ٦٤٧، ٦٥٣، والهمع ١/٩٦-٩٧.

أنّ الجملةَ مُستقلّةٌ بنفسِها ، فإذا عَرِيَتْ عن ضميرٍ يعودُ على المبتدأ كانَ المبتدأُ منقطعاً عنها غيرَ متعلّقٍ بها ، فيكونُ ذِكْرُهُ لغواً ، مثالُه : زيدٌ قامَ . ففي « قام » ضميرُ زيدٍ . و زيدٌ قامَ أبوه . وزيدٌ أخوهُ منطلقٌ . فالهاءُ فيهما علّقت زيداً بما بعده ، وصيّرت الجملةَ حديثاً عنه . ولو قلتَ : زيدٌ قامَ عمْرٌو . كانَ قولُكَ : قامَ عمْرٌو . كلاماً مفيداً . ولكنْ لا يكونُ لذِكْرِ زيدٍ هنا معنًى لتعرّي الجملةِ عن ضميرِه . فإنْ قُلْتَ : قامَ عمْرٌو إليه أو معه . أفادَ ذِكْرُه لاتصالِه بالجملةِ بواسطةِ ضميرِها .

فإنْ قيلَ : الضميرُ هو المُظْهَرُ ، وأنتَ لو قُلْتَ : زيدٌ قامَ عمْرٌو مع زيدٍ . لم يُفِدْ . فكيفَ أفادَ مع ضميرِه ؟ قيل : الاسمُ الظاهرُ مُسْتَقِلٌّ بنفسِه ، لا يعودُ إلى مذكورٍ قبلَه ، ويجوزُ أنْ يكونَ زيدٌ الثاني هو الأوّلَ ، وأنْ يكونَ غيرَه ، فلم يَكُنْ رابطةً بخلافِ الضميرِ ، فإنَّه لا بُدَّ

له من مذكورٍ يعودُ إليه ولا يصلحُ لغيرِه.

فإنْ قيلَ: فما الفائدةُ في قولِكَ: زيدٌ قامَ أبوه؟ وهلّا اكتفيتَ بقولِكَ: قامَ أبو زيدٍ. قيلَ: فيه فائدتانِ:

إحداهما: رفعُ اللَّبْسِ، وذلِكَ أنَّ قولَكَ: قامَ أبو زيدٍ. يجوزُ أنْ يكونَ كُنْيَةً، وليسَ له ابنٌ يقالُ له: زيدٌ. وأنْ يكونَ أباً لزيدٍ حقيقةً، فإذا قلْتَ: زيدٌ قامَ أبوه. زالَ هذا اللَّبْسُ.

والثانيةُ: التوسُّعُ في الكلامِ، وقد تدعو الحاجةُ إلى ذلِكَ لإقامةِ وزنٍ أو سَجْعٍ.

الفصلُ الخامسُ: في المواضعِ التي يجوزُ فيها حذفُ هذا الضميرِ.

وجامِعُه أنَّ كلَّ موضعٍ كانَ ضميرُ المبتدأِ فيه معلوماً غيرَ مُلْتَبِسٍ جازَ حذفُه، كقولِهِ "السَّمْنُ مَنَوانِ بدرهمٍ"[1] وقد ذكرَ أبو عليٍّ من ذلكَ

---

(1) من أمثلة النحاة المشهورة. انظر: الأصول ١/٦٩، ٢، ٣٠٢، والإيضاح ٤٤، وكتاب الشعر ١/٢٤٧، ١٤٠، ٢٣٢، ٢/٥٤٨، والمقتصد ١/٢٨١، والأمالي الشجرية ١/٢٤٦، والبسيط ١/٥٦٨، وإعراب القرآن ٤/٩٠، والارتشاف ٢/٣٩، والمغني ٦٤٨.

سائلَ ستمرُّ بكَ إنْ شاءَ اللهُ.

فمنها هذه المسألةُ. و«الثَّمَنُ» فيها مبتدأٌ، و«مَنَوان» مبتدأٌ ثانٍ، و«بدرهمٍ» خبرُ المَنَوَيْنِ / والمبتدأُ الثاني وخبرُه خبرُ الأوَّلِ، والعائدُ [٤٦/ب] محذوفٌ وتقديرُه: منه. و«منه» فيه ضميرانِ: أحدُهما: مرفوعٌ وهو الراجعُ على مَنَوَيْنِ. والثاني: الهاءُ تعودُ على الثَّمَنِ، ولا بُدَّ من هذا التقديرِ لئلَّا ينقطعَ المبتدأُ عن الخبرِ، وإنَّما ساغَ حذفُه لحصولِ العلمِ به عيناً، وذلكَ أنَّ الثَّمَنَ هنا جنسٌ وما بعدَه بعضٌ من الجنسِ، وإنَّما يُذْكَرُ هذا الكلامُ لِتَسْعِيرِ الجنسِ ومُقَابَلَةِ كُلِّ مقدارٍ منه بمقدارٍ من الثَّمَنِ. فكأنَّه قالَ: الثَّمَنُ كُلُّ مَنَوَيْنِ منه بدرهمٍ، ولولا تقديرُ «منه» لكانَ المعنى: أنَّ الثَّمَنَ كلَّه مَنَوانِ، وليسَ المعنى عليه. و«منه» المُقَدَّرَةُ صفةٌ لمَنَوَيْنِ.

ومن ذلكَ قولُه عزَّ وجلَّ: ﴿وَلَمَنْ صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الأُمُورِ﴾[1]. فـ«مَنْ» مبتدأٌ بمعنى الذي، و«صَبَرَ» صلتُه، والخبرُ إنَّ وما عَمِلَتْ فيه، وهو جملةٌ، ولا عائدَ في اللفظِ، فهو مُقَدَّرٌ. أي: إنَّ ذلكَ الصبرَ منه، أي: مِنَ الصابرِ المُقَدَّمِ ذِكْرُه، وحُذِفَ لدلالةِ الحالِ عليه[2].

وقالَ العَبْدِيُّ: يجوزُ أَلَّا يحتاجَ إلى ضميرٍ محذوفٍ، بأَنْ يُجعلَ ذلكَ للعمومِ، فيَنْدَرِجُ فيه «مَنْ»، كقولِكَ: زيدٌ نِعْمَ الرَّجُلُ. فلا ضميرَ في الجملةِ يعودُ على زيدٍ، لأنَّ الرجلَ جنسٌ يدخُلُ فيه زيدٌ. هذا معنى كلامِه. وهو عندي خطأٌ ظاهرٌ، وذلكَ أنَّ ذلكَ إنَّما يكونُ عاماً تدخُلُ تحتَه «مَنْ» إذا جعلتَه للأشخاصِ، فكأنَّه قال: -على تأويلِه- مَنْ صَبَرَ إنَّ كُلَّ صابرٍ من عزمِ الأمورِ، فيكونُ «مَنْ صَبَرَ» من جُملةِ الصابرينَ. وقد أُخبرَ عن الصابرينَ، والصابرونَ لا يُخبرُ عنهم بقولِه «مِنْ عَزْمِ الأُمُورِ».

---

(1) سورة الشورى ٤٢/٤٣.

(2) ذكره المؤلِّف في التبيان ٢/١١٣٥، وقدَّم عليه توجيهَ الآيةِ على أن تكونَ (مَنْ) شرطية، ورده ابن هشام في المغني ٦٤٨ قال: «... وقول أبي البقاء والحوفي: إن الجملة جواب الشرط. مردود، لأنها اسمية. وقولهما: إنها على إضمار الفاء. مردود لاختصاص ذلك بالشعر، ويجب على قولهما أن تكون اللام للابتداء لا للتوطئة».
وما ذكره هنا في: التبيان ٢/٣٥١، والبحر المحيط ٧/٥٢٣، والمغني ٦٤٨.

وإنّما يُخبَرُ به عن الصبرِ، لأنّه أمرٌ من الأمورِ، وليس كذلك: نِعْمَ الرَّجلُ.

لأنّ زيداً من جنسِ الرَّجلِ، وعندي للآيةِ تأويلٌ يغني عن تقديرِ ضميرٍ

محذوفٍ، وذلك أن يُقدَّرَ حذفُ مضافٍ تقديرُه: ولَصَبْرُ مَنْ صبرَ إنّ

ذلكَ الصبرَ من عزْمِ الأمورِ.

وقولُه «إنّ ذلكَ ابتداءٌ»[1] يريدُ به أنّه في الأصلِ مبتدأٌ. و«إنّ»

دخلت لتوكيدِه، فمعنى الابتداءِ باقٍ.

وممّا جاءَ فيه الحذفُ من الخبرِ قولُه تعالى: ﴿إنّهُ مَنْ يَتّقِ ويَصْبِرْ

فإنّ اللهَ لا يُضيعُ أجْرَ المُحْسِنينَ﴾[2]. فـ«مَنْ» مبتدأٌ، وليسَ في صِلةِ

«إنّ» ضميرٌ يعودُ إليه. والتقديرُ: لا يُضيعُ أجْرَ المحسنينَ منهم[3]. وفيه

وجْهٌ آخرُ، وهو مثلُ قولِ العَبْديِّ في الآيةِ الأولى، إلّا أنّه صحيحٌ هنا،

وذلكَ أنّ المُتّقيَ والصابرَ مُحْسِنانِ، فيدخلانِ تحتَ قولِه ﴿المُحْسِنينَ﴾.

(1) لفظ أبي علي بتمامه «... ومثل ذلك قوله تعالى ﴿ولَمَنْ صَبَرَ وغَفَرَ إنّ ذلكَ لَمِنْ عَزْمِ الأُمُورِ﴾ التقدير: إن ذلك الصبر منه. أي: من الصابر، لأن (ذلك) ابتداء...». انظر الإيضاح ٤٥ والمقتصد ١/٢٨١.

(2) سورة يوسف ١٢/٩٠. وستتكرر الآية في ٤١٤.

(3) في الآية عدة توجيهات انظرها في: البيان ١/٤٤، والتبيان ٢/٧٤٤، والبحر المحيط ٥/٣٤٢-٣٤٣.

فلا يحتاج / إذاً إلى ضمير.

[٢/٤٧]

وأمّا قوله ﴿ إنّ الذين آمنوا وعملوا الصالحات إنّا لا نُضيع أجرَ مَنْ أحسَنَ عملاً ﴾[1]. ففيه ثلاثة أوجه[2]:

أحدها: أنّ خبرَ (إنّ) الأولى قوله ﴿ أولئك لهم جنّاتُ عدنٍ ﴾[3] و(إنّ) الثانية وما عملت فيه معترضٌ بينهما.

والثاني[4]: أنّ الخبرَ (إنّ) الثانية، والعائدُ محذوفٌ، أي: لا نُضيعُ أجرَ من أحسَنَ عملاً منهم.

والثالث[5]: أنّه لا ضميرَ فيه بل هو جنسٌ يدخلُ تحته ﴿الذين آمنوا﴾ كما قدّمنا.

ومن جنسِ ذلكَ قولُه تعالى ﴿ ذلكَ ومَنْ يُعظّمْ شعائرَ اللهِ فإنّها مِنْ تقوى القلوبِ ﴾[6]. أي: من تقوى القلوبِ منه، أو على اشتمالِ الجنسِ

---

(1) سورة الكهف ١٨/٣٠.

(2) اقتصر عليها المؤلّف هنا وفي التبيان ٢/٨٤٥. وفي الآية توجيهات أخرى. انظر: معاني القرآن ٢/١٤٠، وإعراب القرآن ٢/٤٥٤، والمدخل للحدادي ٣٤٩، والمشكل ١/٤٤١، والكشاف ٢/٤٨٣، والبيان ٢/١٠٧، والبحر المحيط ٦/١٢١.

(3) انظر المصادر في الحاشية السابقة.

(4) انظر المراجع في الحاشية الثانية ماعدا «المدخل».

(5) الكشاف ٢/٤٨٣، والتبيان ٢/٨٤٥، والبحر المحيط ٦/١٢١.

(6) سورة الحج ٢٢/٣٢.

عليه على ما تقدَّم[1]. وله نظائرُ في القرآنِ وغيرِه.

وقد استدلَّ أبو عليٍّ[2] على جوازِ حذفِ الراجعِ إلى المبتدأ بجوازِ حذفِ الجملةِ بأسْرِها، كقولِه ﴿واللائي لم يَحِضْنَ﴾[3]. وإعرابُ الآيةِ يُبيِّنُ هذا الحذفَ، فقولُه ﴿اللائي يَئِسْنَ مِنَ المحيضِ﴾ مبتدأٌ، و﴿إنِ ارْتَبْتُم فعِدَّتُهُنَّ ثلاثةُ أشْهُرٍ﴾. ﴿فعِدَّتُهُنَّ﴾ مبتدأٌ، و﴿ثلاثةُ أشْهُرٍ﴾ خبرُه، والجملةُ مع الشرطِ خبرُ المبتدأِ الأوَّلِ، ولا بُدَّ من دخولِ الشرطِ في هذا الخبرِ، لأنَّه أُتِيَ بالفاءِ وهي جوابُ الشرطِ، فلو حذفتَ الشرطَ لم يَكُنْ للفاءِ هنا معنًى، هكذا ذكرَ عبدُ القاهرِ[4].

والوجهُ في ذلكَ أنَّ (اللائي) وإنْ جازَ أنْ تأتيَ الفاءُ في خبرِها لشَبَهِها بالشرطِ، فصريحُ الشرطِ أقوى، فكانت الفاءُ جواباً للصريحِ.

وسترى ذلكَ في البابِ الذي بعدَ هذا[5].

---

(1) انظر توجيه الآية في الكشاف ٣/ ١٣، والتبيان ٢/ ٩٤١، والبحر المحيط ٦/ ٣٦٨.

(2) كلامه في الإيضاح ٤٥ والمقتصد ١/ ٢٨٣.

(3) سورة الطلاق ٦٥/ ٤. وقبلها ﴿واللائي يَئِسْنَ مِنَ المَحِيضِ من نِسائِكُم إنِ ارْتَبْتُم فعِدَّتُهُنَّ ثلاثةُ أشْهُرٍ..﴾.

(4) حكاية بالمعنى لما ذكره عبد القاهر في المقتصد ١/ ٢٨٣. وانظر التبيان ٢/ ١٢٢٧.

(5) يريد باب: من الابتداء بالأسماء الموصولة ٣٢٣.

وقوله ﴿ واللائي لم يحضن ﴾ مبتدأ أيضاً، وخبره محذوف وتقديره: فعدتهن ثلاثة أشهر. واستغني عن ذكره بذكره خبراً عن الأول[1].

ووجه الاستدلال به أنه لما عُلِمَ أنَّ حُكْمَ المعطوف كحكم المعطوف عليه ساغ الحذف لقيام الدليل على المحذوف. وكذلك قولك: زيدٌ منطلقٌ وعمرٌو[2]. وزيدٌ ضربتُه وعمرٌو[3]. وإذا جاز حذف الكثير الذي فيه الضمير فحذف الضمير الذي هو جزءٌ منه أولى. ولو قيل: إنَّ الخبرَ المحذوفَ مفردٌ تقديره: واللائي لم يحضن كذلك؛ لكان وجهاً[4].

• قال أبو عليٍّ رحمه الله: وتقول: أنتم كلُّكم بينكم درهمٌ[5]. إلى آخر الفصل.

قال الشيخ رحمه الله: وجه ذكر هذه المسألة أنها تتضمن الجملة الخبرية عن المبتدأ. فأمّا إعراب هذه المسألة فـ«أنتم» مبتدأ لا غير.

---

(١) ما ذكره في: إعراب القرآن ٤/٤٥٢، والمشكل ٢/٧٤١، والكشاف ٤/١٢١، والبيان ٢/٤٤٤، والتبيان ٢/١٢٢٧، والبحر المحيط ٨/٢٨٤، والمغني ٨٠٢، ٨٠٥.

(٢) مثال أبي علي في الإيضاح ٤٥ والمقتصد ١/٢٨٤.

(٣) مثال الجرجاني في المقتصد ١/٢٨٤.

(٤) ذكره أبو حيان في البحر المحيط ٨/٢٨٤ نقلاً من النسبة إلى أحد، وعده الأولى. وهو كذلك عند ابن هشام الذي ضعّف رأي الفارسي المتقدم أعلاه. قال "وضعّف قول الفارسي ومن وافقه في ﴿ واللائي يئسن ﴾ الآية. إن الأصل: واللائي لم يحضن فعدتهن ثلاثة أشهر. والأولى أن يكون الأصل: واللائي لم يحضن كذلك»، وقال «وقال الفارسي ومتابعوه في ﴿ واللائي لم يحضن ﴾ التقدير: فعدتهن ثلاثة أشهر. وهذا لا يحسن وإن كان ممكناً، لأنه لو صرح به اقتضت الفصاحة أن يقال: كذلك. ولانقياد الجملة الثانية». انظر المغني ٨٠٢.

(٥) الإيضاح ٤٦، والمقتصد ١/٢٨٤.

وفي «كُلُّكُم» وجهان:[1]

أحدُهما: أنْ يكونَ توكيداً، فيكونُ في حُكْمِ الساقطِ/ فكأنَّكَ [٢٨٧/ب]

قلتَ: أنتم بينَكم دِرْهَمٌ. و«دِرْهَمٌ» مبتدأٌ، و«بينَكم» خبرٌ عنه مُقدَّمٌ

عليه، والجملةُ خبرٌ عن «أنتم». والراجعُ إلى المبتدأ الكافُ والميم في

«بينَكم». والمجازُ غيرُ جائزةٍ على هذا الوجهِ، لأنَّ أنتم خطابٌ فضميرُهُ

خطابٌ أيضاً.

والوجهُ الثاني: أنْ يكونَ «كُلُّكُم» مبتدأً ثانياً، لأنَّه اسمٌ يلي

العواملَ، كقولِكَ: جاءني كُلُّ القومِ. وكقولِهِ تعالى ﴿وإنَّ كُلاًّ لمَّا

ليُوَفِّيَنَّهم﴾[2]. و«دِرْهَمٌ» مبتدأٌ ثالثٌ، و«بينَكم» خبرٌ عن الدرهم، والجملةُ

خبرُ «كُلُّكُم»، و«كُلُّكُم» وخبرُه خبرُ «أنتم». ففي المسألةِ ثلاثُ مبتدآتٍ

كلٌّ منها يعودُ إليه ضميرُه، فالكافُ في «كُلُّكُم» تعودُ على «أنتم». وفي

---

(1) هما في الإيضاح ٤٦ والمقتصد ١/ ٢٨٤-٢٨٥.

(2) سورة هود ١١/ ١١١ وتمامها ﴿ربُّكَ أعمالَهُم إنَّهُ بما يعملونَ خبيرٌ﴾.

« بينكم » ضميرٌ مرفوعٌ يعودُ على « دِرْهَمٍ » لأنَّ النِّيَّةَ بهِ التأخيرُ .

وأمَّا العائدُ على « كُلِّكم » ففيه ثلاثةُ أوجهٍ[1] :

أحدُها : الكافُ والميمُ في « بينكم » . لأنَّ « كُلّكم » وإنْ كانَ اسماً ظاهراً يجبُ عَوْدُ الضميرِ إليه بلفظِ الغَيْبَةِ كـ « غلمانكم »[2] . فهو « أنتم » في المعنى ، والحملُ على المعنى كثيرٌ . فمن ذلكَ قولُ الشاعرِ[3] :

وَنُبِّئْتُ ليلى أرْسَلَتْ بِشَفاعَةٍ   إليَّ فَهَلَّا نَفْسُ لَيْلى شَفِيعُها

٥٦ - أأُكْرَمُ مِنْ لَيْلى عَلَيَّ فَتَبْتَغِي   بهِ الجاهَ أَمْ كُنْتُ امْرَأً لا أُطِيعُها

نحملَ « أُطِيعُهَا » على التاءِ كأنَّه قالَ : أَمْ كُنْتُ لا أُطيعُها . وكذلِكَ قولُ

---

(١) الوجهان الأول والثاني في الإيضاح ٤٦ - ٤٧ ، والمقتصد ١/٢٨٤ - ٢٨٥ .

(٢) في قول أبي علي « أنتم غلمانكم بينهم درهم » انظر: الإيضاح ٤٧ ، والمقتصد ١/٢٨٤ .

(٣) نُسب البيتان إلى مجنون بني عامر قيس بن الملوح ، وهما في ديوانه ١٩٥ ، وإلى عبد الله ابن الدمينة ، وهما في زيادات ديوانه ٢٠٦ - ٢٠٧ على أنهما لقيس وتروى له ، وإلى الصِّمَّة بن عبد الله القشيري ، وهما في ديوانه ١١٣ (نقلاً عن محققه إيضاح القيسي ١/٧٤) ، وإلى إبراهيم بن العباس الصولي . وحكاية اختلافهم في نسبته إلى هؤلاء المذكورين في : شرح التصريح ١/٤١ ، وشرح شواهد المغني ١/٢٢١ (١٠٨) ، والخزانة ٣/٦٠ (١٦٥) (بولاق ١/٤٦٣) ، وشرح أبيات المغني ٢/١١٩ ، ٧/٣٢٢ (١٠٨ ، ٨٢١) . والدرر ٢/٨٣ - ٨٤ . ونسبهما العيني في الشواهد الكبرى ٣/٤١٦ إلى قيس وحكى نسبتهما إلى ابن الدمينة ، ونسبهما ابن خلكان في وفيات الأعيان ١/٤٧ إلى إبراهيم الصولي . ونقل البغدادي عن ابن جني في إعراب الحماسة نسبتهما إلى الصِّمَّة ، وجاء الأول منسوباً له في إيضاح القيسي ١/٧٤ . ونسبا في الزهرة ١٢٧ - ١٢٩ لبعض الأعراب (نقلاً عن الشنقيطي في شرح شواهد المغني ١/٢٢١) . وهما بلا نسبة في ديوان الحماسة ٢/٤٧٦ ، وشرحها للمرزوقي ٣/١٢٢٠ . أو الأول بلا نسبة في : الجنى الداني ٥٠٩ ، ٦١٣ ، والبسيط ٢/٦٥٣ (١٥١) ، ورصف المباني ٤٠٨ (٥٦٢) ، وتخليص الشواهد ٢٣٠ ، =

الآخر:[1]

٥٧- وكُنْتُ امْرَأً لا أَسْمَعُ الدَّهْرَ سُبَّةً ... أُسَبُّ بها إلّا كَشَفْتُ غِطاءَها

والوجهُ الثاني: أنْ تجعلَ ضميرَ "كُلُّكُم" الهاءَ والميمَ فتقولَ: بينهم. لأنَّ كُلّاً اسمٌ ظاهرٌ بمنزلةِ الغلمانِ. ورواجعُ الظاهرِ أبداً على الغَيْبَةِ، كقولِكَ: رأيتُ زيداً. فقلتُ له: غِلمانُكَ قاموا. والحملُ على اللفظِ أكثرُ من الحملِ على المعنى، ولذلكَ كانَ الأجودُ "أمْ كنتُ امْرَأً لا يُطيعُها".[2]

والوجهُ الثالثُ: لم يذْكُرْهُ أبو عليٍّ ولا شارحُ كتابه[3]. وهو أنْ تجعلَ الضميرَ الهاءَ وحدها، فتقولُ: بينه دِرْهَمٌ. على الإفرادِ، لأنَّ كُلّاً مفردٌ في اللفظِ جمعٌ في المعنى. وقد جاءَ الكتابُ العزيزُ

= والمغني ١٠٣، ٣٥٤، ٤٠٤، ٢، ٧٥٩ (١١٧، ٤٧٧، ٥٧٢، ٩٩٠)، والهمع ٢/٦٧، والخزانة ٨/٥١٣، ١٠/٢٢٩، ١١/٢٤٥، ٣٠٣ (بولاق ٣/٥٩٧، ٤/٢٨٨، ٤٩٨، ٥٢٤)، وحاشية الصبان ٢/٥٩، ٤/٢٥ (٤٧٤، ٨٨٠). والثاني بلا نسبة في: المقتصد ١/٢٨٦ (٥٩)، والمغني ٧٦٤ (١٠٠٠)، والخزانة ٦/٦٣ (بولاق ٢/٥٢٣)، وشرح شواهد المغني ٢/٩١٥ (٧٩٧).

(1) وهو قيس بن الخطيم. والبيت في ديوانه ١٠ من قصيدة في (١٨) بيتاً. ونُسب إليه في: شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ١/١٨٦، وشرحها للتبريزي ١/١٨١، واللسان (كون)، والخزانة ٧/٣٥ (بولاق ٣/١٦٨)، وجاء بلا نسبة في: البسيط ٢/٩٦٧ (٢٤٠).

(2) ذكره الجرجاني في المقتصد ١/٢٨٦.

(3) الأرجح أنه يريد به الجرجاني من بين شراحه لكثرة تعويله عليه ونقله عنه، ثم لخلوّ كتابه المقتصد ١/٢٨٤-٢٨٥ من هذا الوجه كما قال.

بالوجهين في كلٍّ، فقال سبحانه في الجمع ﴿وَكُلٌّ أَتَوْهُ دَاخِرِينَ﴾(١).
و﴿لِكُلٍّ دَرَجَاتٌ مِمَّا عَمِلُوا﴾(٢). وقال عزَّ وجلَّ في الإفراد ﴿وَكُلُّهُمْ آتِيهِ
يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَرْدًا﴾(٣). ولم يَقُلْ: آتوه فُرَادَى. ونظيرُ ذلك «مَنْ»
يعودُ الضميرُ إليها تارةً مفرداً وتارةً جمعاً. وقد جاءا جميعاً في آيةٍ
واحدةٍ، وهي قولُه ﴿بَلَى مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ﴾(٤) ففيها الضميرُ/ [١/٤٨]
مفرداً في خمسةِ مواضعَ ومجموعاً في ثلاثةِ مواضعَ، هي بَيِّنَةٌ لِمَنْ تأمَّلها.

ويجوزُ أَنْ ترفعَ «دِرْهَمًا» في هذه المسألةِ بالظرفِ إجماعاً، لأنَّه
قد اعتمد، ويَسْقطُ من المسألةِ مبتدأٌ. ونظيرُ التوكيدِ والابتداءِ هنا النصبُ
والرفعُ في قولِه ﴿إِنَّ الْأَمْرَ كُلَّهُ لِلَّهِ﴾(٥) رفعاً(٦) ونصباً(٧). فالنصبُ على التوكيدِ،
والرفعُ على الابتداءِ، والرفعُ أقوى في المعنى، لأنَّ المبتدأَ لازمٌ في الجملةِ،

---

(١) سورة النمل ٢٧/٨٧. (٢) سورة الأحقاف ٤٦/١٩. (٣) سورة مريم ١٩/٩٥.

(٤) سورة البقرة ٢/١١٢ وتمامها ﴿وَهُوَ مُحْسِنٌ فَلَهُ أَجْرُهُ عِنْدَ رَبِّهِ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾.

(٥) سورة آل عمران ٣/١٥٤.

(٦) وهي قراءة أبي عمرو. ونسبها النحاس إليه وإلى ابن أبي ليلى وعيسى. انظر: معاني القرآن ١/٢٤٣، والمعاني للأخفش ١/٤٢٥، والسبعة ٢١٧، وإعراب القرآن ١/٤١٣، والتبصرة ١٧٤، والكشف ١/٣٦١، والمشكل ١/١٧٧، والتيسير ٩١، والإقناع ٢/٦٢٣، والبيان ١/٢٢٦، والتبيان ١/٣٠٣، والبحر المحيط ٣/٨٨، والمغني ٢٥٨، ٦٤٧-٦٤٨.

(٧) وهي قراءة الجمهور. انظر المصادر المتقدمة بأرقامها.

والمؤكِّد غيرُ لازم.

قال أبو عليّ رحمه الله: والثالث: أنْ يكونَ خبرُ المبتدأ شرطاً وجزاءً[1].

قالَ الشيخُ رحمه اللهُ: قد ذكرنا أنَّ الشرطَ والجزاءَ نوعٌ من الجملةِ الفعليةِ، وأنَّها تقعُ خبراً عن المبتدأ، وهي جملةٌ خبريةٌ تحتمِلُ التصديقَ والتكذيبَ. وإذا كانَ كذلِكَ صارت بجُملَتِها كالمبتدأ والخبرِ في لزومِ ضميرٍ واحدٍ يعودُ على المبتدأ. وإنْ اجتمعَ الضميرانِ في الجُملتَيْنِ فعادا إلى المبتدأ، جازَ. فالأوّلُ كقولِكَ: زيدٌ إنْ تكرِمْهُ يَشْكُرْكَ عَمْرٌو.

فالهاءُ في «تكْرِمْهُ» لزيدٍ، ولا ضميرَ في الجزاءِ. ومثالُ عَوْدِ الضميرين: زيدٌ إنْ يَقُمْ أكْرِمْهُ. ففي «يَقُمْ» ضميرُ زيدٍ، والهاءُ في «أكْرِمْهُ» لزيدٍ أيضاً، ولا يلزمُ اجتماعُهما. وإنْ كانَ الضميرُ في الجزاءِ دونَ الشرطِ جازَ، كقولِكَ: زيدٌ إنْ تَطْلُعِ الشمسُ اليومَ آتِهِ. وإنَّما كفى في ذلِكَ ضميرٌ واحدٌ، لأنَّ الجُمْلَتَيْنِ من الشرطِ والجزاءِ في حُكْمِ الواحدةِ إذ لابُدَّ منهما في تمامِ الكلامِ. وكما يُكْتَفى بضميرٍ واحدٍ في الجملةِ الواحدةِ، فكذلِكَ ما هو بمَنْزِلَتِها، لأنَّ الغرضَ رَبْطُ زيدٍ بما بعدَه، وهذا يحصلُ بضميرٍ واحدٍ. ونظيرُهُ: زيدٌ غلامُه يُكْرِمُهُ. ففي الجملةِ ضميرانِ أحدُهما كافٍ حتى لو قُلْتَ: زيدٌ غلامُه مُنْطَلِقٌ. أو: زيدٌ عَمْرٌو يُكْرِمُهُ. جازَ.

---

(1) الإيضاح ٤٧، والمقتصد ١/٢٨٦.

قالَ أبو عليٍّ رحمه اللهُ: والرابعُ: الظرفُ. والظرفُ على ضربين: ظرفٌ من الزمانِ وظرفٌ من المكانِ.[1] إلى آخرِ الفصلِ.

قالَ الشيخُ رحمه اللهُ: الظرفُ من حيثُ إنَّه وعاءٌ للفعلِ ينقسِمُ إلى مكانٍ وزمانٍ لا غيرُ، على ما نُبَيِّنُ في بابِ الظرفِ.(*) وقد يقعُ الظرفُ خبراً عن المبتدأ نائباً عن غيرِه، على ما ذكرنا من الاختلافِ، فعندَ بعضِهم ينوبُ عن الجملةِ، وعندَ بعضِهم عن المفردِ، وقد ذكرنا أدلّةَ المذهبَيْنِ والمختارَ منهما،[2] إلّا أنَّ ظرفَ المكانِ في الإخبارِ أعمُّ من ظرفِ الزمانِ، لأنَّه يُخبَرُ به عن الجُثَّةِ والحَدَثِ / كقولِكَ: زيدٌ خلفَكَ. والقتالُ [٤٨/ب] أمامَكَ. وعِلَّةُ ذلكَ أنَّه مفيدٌ في الموضعينِ. ووجهُ حصولِ الفائدةِ أنَّ الجُثَّةَ تكونُ في مكانٍ دونَ مكانٍ. فإذا أخبرتَ عنها ببعضِ الأمكنةِ بيَّنْتَ اختصاصَها في ذلكَ الموضعِ بذلكَ المكانِ، مع جوازِ أنْ يكونَ

---

(1) كذا في نسخة الأصل المعتمدة في تحقيق المقتصد ٢٢٨/١. والذي في الإيضاح ٤٧-٤٨ ونسخة الظاهرية ١٢/ب ونسختي (ب) و(ج) من المقتصد «ظرف من المكان وظرف من الزمان».

(2) في ٢٨٧.

(*) الشرح ١١٧/ب.

في غيره. وكذلك الحدثُ يقعُ في مكانٍ دونَ مكانٍ. ومثالُ ذلكَ قولُكَ: زيدٌ خلفَكَ. فخلفَكَ خبرٌ عن زيدٍ، وهو مكانٌ مخصوصٌ، يجوزُ أنْ يخلوَ من زيدٍ، بأنْ يكونَ أمامَكَ أو عن جهاتِكَ الأُخَرِ. فإذا خصَّصْتَهُ بِخَلْفَكَ استفادَ المخاطَبُ ما لم يكُنْ عالِماً به. وكذلكَ: القتالُ أمامَكَ. يجوزُ أنْ يقعَ خلفَكَ أو في جهةٍ أُخرى.

وأمّا ظرفُ الزمانِ فَيُفيدُ الإخبارُ به عن الحدَثِ دونَ الجُثَثِ، كقولِكَ: الرحيلُ غداً. فإنّه مفيدٌ، إذْ من الجائزِ أنْ يكونَ الرحيلُ واقعاً أمْسِ، أو يقعُ بعدَ غدٍ، وليسَ كذلكَ جَعْلُهُ خبراً عن الجُثَّةِ، كقولِكَ: زيدٌ يومَ الجمعةِ. فإنّه غيرُ مفيدٍ، لأنَّ الخبرَ المُقَدَّرَ في الأصلِ: زيدٌ كائنٌ أو حاصِلٌ. وحُذِفَ للعِلْمِ به بدلالةِ الظرفِ عليه.

والمرادُ بالكونِ هنا الحصولُ المُطْلَقُ، لا كونٌ مخصوصٌ، والحصولُ

المطلق واقعٌ في يوم الجمعةِ وغيرِه، والمخاطَبُ يعلمُ ذلكَ، فلم يستفِدْ بتقديرِه فائدةً. فأمّا الكونُ الخاصُّ الذي يستفيدُه المخاطَبُ فلا دليلَ عليه حتى يستفيدَه السامعُ بدليله، وإنّما يُحذفُ ما هو معلومٌ قطعاً أو ظاهراً. وقولُكَ: زيدٌ يومَ الجمعةِ. لا يَصِحُّ تقديرُه بقائمٍ أو غنيٍّ أو حيٍّ أو غيرِ ذلكَ مِمّا يُفيدُ السامعَ إذ لا يَدُلُّ الظرفُ عليه، وإذا خرجَ عن أنْ يكونَ مفيداً خرجَ عن كونِه خبراً. فأمّا ما هو خبرٌ في الحقيقةِ فمُستَقِرٌّ أو استقرَّ، على ما تقدَّمَ.

وعلى كِلا التقديرينِ فيه ضميرُ المبتدأ، إلّا أنَّ ذلكَ حُذِفَ للعلم به، ولم يُستعملْ مُظْهَراً بحالٍ. قالَ أبو علي: إظهارُ عاملِ الظرفِ شريعةٌ منسوخةٌ.(1) ولمّا حُذِفَ الخبرُ وجُعِلَ الظرفُ نائباً عنه نُقِلَ الضميرُ الكائنُ في اسمِ الفاعلِ أو الفعلِ إلى الظرفِ لِتَصِحَّ نيابتُه عنه.

---

(1) ليس في الإيضاح، ولم أقف عليه بعدُ.

فقولك: زيدٌ خلفَك. في «خلفك» ضميرٌ مُستترٌ مرفوعٌ بالظرفِ. ولو جعلت مكانَه مُظهَراً لرفعتَه به، كقولِك: خلفَك أبوه.

والجارُّ والمجرورُ جاريانِ مجرى الظرفِ، وليسَ بظرفٍ على التحقيقِ بل يُشبهُهُ من حيثُ إنَّ كلَّ واحدٍ منهما مُفتقرٌ إلى ما يتعلَّقُ به، إمّا من فعلٍ أو اسمِ فاعلٍ، كقولِكَ: زيدٌ في الدارِ. أي: استقرَّ أو مُستقرٌّ/ [١/٤٩]

فإنْ قيلَ: قد ادَّعيتَ في هذا الفصلِ دعوَيَيْنِ:

إحداهما: أنَّ عاملَ الظرفِ لا يظهرُ، وقد ظهرَ في قولِه تعالى: ﴿فلمّا رآهُ مُستقرّاً عندَهُ﴾[1].

والثاني: امتناعُ الإخبارِ بالزمانِ عن الجُثَّةِ، وقد جاءَ ذلك في قولِهم: الليلةَ الهلالُ[2]. فإنَّ الهلالَ جُثَّةٌ، والليلةَ ظرفٌ هو خبرٌ عنه.

وكذلك قولُ الشاعرِ[3]:

---

(١) سورة النمل ٢٧/ ٤٠ وتمامها ﴿قالَ: هذا مِنْ فَضْلِ رَبِّي﴾.

(٢) من مشهور أمثلة النحاة. انظره مثلاً في: الكتاب ١/ ٤١٨ (بولاق ١/ ٢٠٨)، والمقتضب ٣/ ٢٧٤، والأصول ١/ ٦٣، ١٩٤، والإيضاح ٤٩، وكتاب الشعر ٢/ ٣٣٣، والمقتصد ١/ ٢٨٩، وشرح المفصل ١/ ٩٠، والبسيط ١/ ٦٠١، ٦٠٣، ٦٠٤، والخزانة ١/ ٤٠٧ (بولاق ١/ ١٩٦).

(٣) الرجز لقيس بن حصين الحارثي. ويروى: «في كلِّ عام» و«يحوونه» و«لا ينتجونه». وهو منسوب له في: شرح ابن السيرافي ١/ ١١٩، والخزانة ١/ ٤٠٧ (٦٥) (بولاق ١/ ١٩٧). ونسبه ابن هشام في تخليص الشواهد ١٩١ لبعض صبيان العرب. وهو بلا نسبة في: =

٥٨- أَكُلَّ عامٍ نَعَمٌ تَحْوُونَهُ يُلْقِحُهُ قَوْمٌ وتُنْتِجُونَهُ

وقولُ الآخرِ[1]:

٥٩- أَفي كُلِّ عامٍ مَأْتَمٌ تَبْعَثُونَهُ على مِحْمَرٍ ثَوَّبْتُمُوهُ وما رُضِي[2]

مأتَمٌ جَنَّةٌ، لأنَّه النساءُ يجتمعنَ في الخيرِ والشرِّ.

قيلَ: أمَّا الآيةُ فليسَ المرادُ بـ«مُسْتَقِرّ» فيها ما أردناه في الخبرِ

بل أرادَ به الاستقرارَ الذي هو خلافُ التقلقُلِ والاضطرابِ[3]. ومثلُ هذا

يلزمُ إظهارُه مثل قولِكَ: زيدٌ قائمٌ خلفَكَ. وأمَّا الاستقرارُ المقدَّرُ

في الظرفِ فالمرادُ به وقُطْلَقُهُ الحصولِ على ما بيَّنَّا.

وأمَّا «الليلةَ الهلالُ» فيروى «الليلةَ» نصباً ورفعاً[4]. وفي النصبِ وجهانِ:

= الكتاب ١/١٢٩ (بولاق ١/٦٥)، ومجاز القرآن ١/٣٦٢ (٤٢٤)، وشرح النحاس ٩٦ (١٧٩)، واللمع ٧٦، والمخصص ١٧/١٩، والإنصاف ١/٦٢ (٢٤)، والبسيط ١/٦٠١ (١٤٤)، ٦٠٣، ٦٠٤، واللسان (أبل، نعم).

(١) البيت لزيد الخير، وكان زيد الخيل في الجاهلية. ويروى «تجمعونه» و«على محمر عُودٍ أُثيب». وهو منسوب له في: الكتاب ١/١٢٩، ١/٤١٨٨ (بولاق ١/٦٥، ٢/٩١)، وشرح ديوان كعب بن زهير للسكري ١٣١، وشرح ابن السيرافي ١/١٢١، واللسان (أتم).

وهو بلا نسبة في: شرح المفصل ٩/٧٦.

(٢) المِحْمَر: كمِنْبَر، البرذون، أو الفرس الهجين. ثوَّبتموه: جعلتموه ثواباً على جميلٍ سلف. وما رُضِي: وما رُضِيَ به ثواباً لقلَّته. وهو على لغة طيء الذين يبدلون الياء المتحركة بعد كسرة ألفاً طلباً للخفة.

(٣) قاله في التبيان ٢/١٠٠٩، ونقله أبو حيان في البحر المحيط ٧/٧٧ واستحسنه.

(٤) تقدم تخريجه قريباً.

أحدهما[1]: هو خبرٌ عن مصدرٍ محذوفٍ تقديرُه: الليلةَ طلوعُ الهلالِ. فحُذِفَ المضافُ للعلمِ به كما حُذِفَ المضافُ في قولِه {واسألِ القريةَ}[2] أي: أهلَ القريةِ. وكذلك قولُه سبحانَه {وأُشْرِبُوا في قلوبِهمُ العجلَ}[3] أي: حبَّ العجلِ[4] وكذلك حكمُ البيتينِ المُستشهَدِ بهما، أي: أكلَّ عامٍ حدوثُ نَعَمٍ، وفي كلِّ عامٍ اجتماعُ مأتمٍ أو حزنُ مأتمٍ.

والوجهُ الثاني[5]: أنْ تجعلَ الهلالَ بمعنى الاستهلالِ كما تجعلُ الإقبالَ والإدبارَ بمعنى المُقْبِلَةِ والمُدْبِرَةِ، وهو هنا حَسَنٌ، لأنَّ الهلالَ ليسَ بعبارةٍ عن كوكبٍ ذي جِرْمٍ مخصوصٍ خارجٍ عن القمرِ، بل هو عبارةٌ عمّا يبدو من القمرِ في أوّلِ الشهرِ، وذلك يجري مجرى الطلوعِ الذي يظهرُ تارةً ويخفى أُخرى، ويزيدُ بعدَ نقصانِه، فعلى هذا ليسَ في الكلامِ حذفٌ، ولذلك لا يجوزُ أنْ تقولَ: الليلةَ القمرُ. ولا اليومَ الشمسُ[6] لأنّه غيرُ جارٍ مجرى المصدرِ.

---

(1) ذكره الفارسي في الإيضاح ٤٩ وكتاب الشعر ٢/٣٣٣، والجرجاني في المقتصد ١/٢٩٠.
(2) سورة يوسف ١٢/٨٢. (3) سورة البقرة ٢/٩٣.
(4) ذكره في التبيان ١/٩٣. وضعفه ابن هشام قال "وضعف قول بعضهم في {وأُشْرِبُوا في قلوبِهمُ العجلَ} إن التقدير: حبَّ عبادة العجل. والأولى تقدير: الحب فقط". انظر المغني ٨٠٢.
(5) نقل الجرجاني عن شيخه أبي الحسين ابن أخت أبي علي معنى هذا الوجه. انظر المقتصد ١/٢٩٠.
(6) الذي في الأصول ١/٩٣، والمقتصد ١/٢٩١، وشرح المفصل ١/٩٠ "الشمسُ اليومَ، القمرُ الليلةَ".

وأمّا الرفعُ فعلى تقديرِ حذفِ مضافٍ ، أي : الليلةُ ليلةُ الهلالِ.[1]

وبهذا يصيرُ المبتدأُ هو الخبرَ في المعنى ، ويخرُجُ عن الظرفِ ، ولو وُجِدَ

دليلٌ على حذفِ المضافِ في الجثّةِ مطلقاً جازَ ، كقولِكَ لِمَنْ ينتظرُ قدومَ

زيدٍ : زيدٌ غداً ./ أي قدومُ زيدٍ غداً ، وهذا من جنسِ الكلامِ في أوّلِ [٤٩/ب]

وجهَيِ النصبِ فاعْرِفْهُ .

• قالَ أبو عليٍّ رحمه اللهُ : وخبرُ المبتدأ لا يخلو من أنْ يكونَ مفرداً

أو جملةً ، فإذا كانَ مفرداً كانَ هُوَ هُوَ أو مُنَزَّلاً مَنْزِلَتَهُ.[2] الفصلُ .

قالَ الشيخُ رحمه اللهُ : قولُه « كانَ هُوَ هُوَ » طريفُ[3] القصّةِ ، لأنَّ

هو من ضمائرِ المرفوعِ ، و كانَ هنا الناقصةُ ، وليسَ فيها ضميرُ الشأنِ

بدليلِ قولِه « أو مُنَزَّلاً » بالنصبِ ، وليسَ له وَجْهٌ إلّا أنْ يكونَ خبرَ

كانَ ، وإذا انتصبَ بكانَ المعطوفُ كانَ المعطوفُ عليه كذلكَ . وكانَ

---

(1) في المقتصد ١/ ٢٩٠ وكتاب الشعر ٢/ ٣٣٣ زيادة بيان .

(2) في الإيضاح ٤٩ والمقتصد ١/ ٢٩٣ « أو مُنَزَّلاً هذا التنزيل » .

(3) كذا في الأصل .

الوجه أن يقولَ: كانَ هو إيّاهُ. لأنَّ «إيّاه» من ضمائرِ المنصوبِ، وإنْ تُؤُوِّلَ كلامُه صيانةً له عن الخطأ فالوجهُ أنْ يُجْعَلَ في «كانَ» ضميرُ الشأنِ، و«هو هو» جملةٌ في موضعِ نصبٍ، ويُضْمَر لـ«مُنَزَّلاً» كانَ أُخرى. أي: أو كانَ مُنَزَّلاً، ليصيرَ من جملةٍ أُخرى.

وحاصلُ هذا الفصلِ أنَّه لمَّا قرَّرَ أنَّ الجملةَ لا تعرى عن ضميرِ المبتدأِ أوردَ على نفسِه جُملةً، هي خبرٌ، وليسَ فيها ضميرُ المبتدأ، وهي قولُهم: سواءٌ عليَّ أَقُمْتَ أمْ قَعَدْتَ.[1] فـ«سواءٌ» مبتدأٌ، وما بعدَه كالخبرِ، ولا ضميرَ فيه للمبتدأِ[2]. فاعتذرَ عن ذلكَ بأنَّ الكلامَ ليس على ظاهرِه، بل هو محمولٌ على المعنى، والمعنى: قيامُكَ وقُعودُكَ عليَّ سواءٌ. وإعرابُه على هذا النظمِ: قيامُكَ مبتدأٌ، وقُعودُكَ معطوفٌ عليه. والخبرُ عنهما يجبُ أنْ يكونَ مُثَنًّى على وَفْقِ المبتدأِ، إلّا أنَّ «سواءٌ» مَصْدَرٌ

---

(1) من أمثلة النحاة. انظره في: الإيضاح ٥٠، والمقتصد ١/٢٩٤، والبسيط ١/٥٣٦، ٥٣٧، والارتشاف ٢/٤٤.

(2) وهو وجه لا يجوز. لأن (سواء) نكرة، و(قيامك وقعودك) معرفة. انظر المقتصد ١/٢٩٤.

في موضعِ اسمِ الفاعلِ، وذلِكَ لا يُثَنَّى ولا يُجمعُ على ما ذكرنا في قولِهم:

مررتُ برجُلٍ سواءٌ هو والعدمُ.[1]

فأمّا على نظمِهِ المنقولِ[2] فقد قيلَ: فيه قولانِ:

أحدُهما: أنَّ «سواءٌ» مبتدأٌ، وما بعدَه جملتانِ يَسُدَّانِ مَسَدَّ الفاعلِ، كقولِكَ: سواءٌ عليَّ قيامُكَ وقعودُكَ. أي: يستوي. ولفظُ الاستفهامِ الذي في الجملةِ لا يمنعُ من ذلِكَ، لأنَّ المعنى على التحقيقِ والإخبارِ لا على الاستفهامِ.

والقولُ الثاني[3]: أنَّ الجملتينِ خبرٌ عن المبتدأ، وجازَ حملاً على المعنى. وقيلَ: «سواءٌ» خبرٌ مُقَدَّمٌ، والجملةُ الفعليةُ واقعةٌ موقعَ المصدرِ، والمصدرُ المنوبُ عنه هو المبتدأُ.[4] ونظيرُ ذلِكَ:

وقالوا: ما تَشَاءُ؟ فقُلْتُ: أَلْهُو[5] . . . .

---

(1) تقدم في ٢٥٧.

(2) يريد به نظم أبي علي لكلمات المثال المتقدم.

(3) وهو القول الأول نفسه، إذ (سواء) هو المبتدأ فيه، والجملتان الخبر، وقد منعه الجرجاني في المقتصد ١/٢٩٤.

(4) في المقتصد ١/٢٩٥ زيادة بيان وتفصيل.

(5) سبق الشاهد مرتين في: ٤٤ و ٢٢١.

أي: اللَّهو.

واعْلَمْ أنَّ «أمْ» في قوله: أمْ قَعَدْتَ، لا يجوزُ أنْ يقعَ مَوْضِعَها «أو» لأنَّ «أو» لأحدِ الشيئينِ، و«سواءٌ» / يقتضي شيئين فصاعداً [١/٥٠] هنا بمنزلةِ سيّ ومِثلٍ، وإنَّما هي المعادِلَةُ لهمزةِ الاستفهامِ، أي: أيُّهما كانَ لا أكترِثُ به[1]. وعلى هذا الأصلِ الذي مهّدناه لا يجوزُ «عِلْمي بزيدٍ كانَ ذا مالٍ»[2] لأنَّ «علمي» مبتدأٌ لا بُدَّ له من خبرٍ، والذي بعدَه جملةٌ عاريةٌ عن ضميرِ علمي، لأنَّ «زيداً» مفعولُ «علمي» و«كان ذا مالٍ» جملةٌ هي حالٌ من زيدٍ، وفي «كان» ضميرُ زيدٍ، و«قد» معه مُقَدَّرَةٌ. و«ذا مالٍ» خبرٌ لذلكَ الضميرِ، ولا يجوزُ أنْ يكونَ الضميرُ في «كان» للعِلْمِ، لأنَّ العِلْمَ لا يكونُ ذا مالٍ، ألا ترى أنَّكَ لو قُلْتَ: عِلْمي ذو مالٍ. أو: عِلْمي كانَ ذا مالٍ. لم يَسْتَقِم.

---

(1) عقد ابن هشام في المغني ٦٣-٦٤ مسألة نبه فيها على وَلَعِ الفقهاء وغيرهم بالعطف بـ(أو) بعد همزة التسوية.

(2) الإيضاح ٥٠٢، والمقتصد ٢٩٦/١. والذي في الهمع ١٠٧/١ «علمي بزيد كان قائماً».

وقد أجازَ قومٌ هذه المسألةَ على أنْ يكونَ خبرُ «علمي» محذوفاً، دَلَّ الكلامُ عليه، كما ذكرنا في «ليتَ شِعْري»[1]. أي: حَقٌّ أو ثابتٌ. ذكره ابنُ بَرْهان[2]. وقيلَ: الخبرُ «بزيدٍ» فهو في موضعِ رفعٍ وليسَ بمعمولِ المصدرِ[3]. وقيلَ: «كانَ» على هذا زائدةٌ وغيرُ زائدةٍ[4]. وكلا الوجهين حسنٌ. فأمّا على الظاهرِ فهي فاسدةٌ، لأنّكَ إنْ أردتَ تصحيحَ المعنى من جَعْلِ «ذي مالٍ» لزيدٍ عَرِيَتِ الجملةُ عن ضميرِ المبتدأ، وإنْ أردتَ تصحيحَ اللفظِ فجعلتَ في «كانَ» ضميرَ «عِلْمي» أفسدتَ المعنى.

وقال ابنُ بَرْهانَ أيضاً: المبتدأُ محذوفٌ. أي: الحقُّ أو الصحيحُ[5].

---

(١) تقدّم في ٢٤٩.

(٢) أبو القاسم عبد الواحد بن علي بن بَرْهان العُكْبَري. إمام في اللغة والنحو. كان نزر التأليف على كونه جاوز الثمانين، من آثاره المطبوعة «شرح اللمع». توفي سنة ٤٥٦ هـ. انظر ترجمته في: إنباه الرواة ٢/ ٢١٣-٢١٥، وإشارة التعيين ١٩٩ (١١٨)، والسير ١٨/ ١٢٤-١٢٧ (٦٤)، والبغية ٢/ ١٢٠-١٢١ (١٥٩٣). وما نسب إليه في هامش نسخة الأصل المعتمدة في تحقيق الإيضاح ٥. ونصّه «ابن برهان: يجوز أن تزيد فيها اسماً يكون خبراً لـ(علمي). فتقول: علمي بزيد كان ذا مال حقّ أو صحيح. وتحذف الخبر وأنت تريده...».

(٣) في حاشية أصل الإيضاح المطبوع ٥. ما نصّه «علمي بزيد كان ذا مال. تصحيحها أن تجعل: علمي: مبتدأ، وبزيد: خبره. أي: أي علمي كائن بزيد. وكان ذا مال: حال لزيد، وفي كان ضمير يعود إلى زيد. وقد أضمرت (قد) وحذفها، أي: علمي بزيد كان ذا مال. وهذا على مذهب أبي الحسن، فإنه يجيز أن يكون الفعل الماضي في موضع الحال...».

(٤) وفي الحاشية المذكورة أيضاً «... ووجه آخر، وهو أن تجعل علمي مبتدأ، وبزيد خبره، وكان زائدة، وذا مال ينتصب على الحال، أي: علمي بزيد في وقت كونه ذا مال».

(٥) وفي الحاشية نفسها ما نصّه أيضاً «... ويجوز أن تضمر اسماً، ويكون علمي خبره، فتقول =

فإنْ قلتَ: عِلمي بزيدٍ كانَ يومَ الجمعةِ[1]. صَحَّتِ المسألةُ من كُلِّ وجهٍ
لأنَّ ظرفَ الزمانِ يكونُ خبراً عن المصدرِ.

• قالَ أبو عليٍّ رحمه اللهُ: وقد يجوزُ حذفُ خبرِ المبتدأ[2]. إلى آخرِ الفصلِ.

قالَ الشيخُ رحمه اللهُ: حذفُ الخبرِ أو المبتدأ على ثلاثةِ أضربٍ:
لازمٌ، وجائزٌ، وممتنعٌ.

فاللازمُ: خبرُ المبتدأ بعد «لولا»[3] كقولِكَ: لولا زيدٌ لخرجنا اليومَ.
فالخبرُ هنا محذوفٌ[4]، لم يُستعمل إظهارُه كما لم يُستعمل إظهارُ عاملِ الظرفِ
الواقعِ خبراً. وعِلَّةُ ذلك أنَّ الجوابَ يَدُلُّ عليه، لأنَّ الجوابَ يدلُّ
على تَعَلُّقِهِ بأمرٍ حادثٍ من مصدرٍ أو فعلٍ. ولا يتعلَّقُ الجوابُ بجُثَّةِ
زيدٍ كما في جوابِ «لو» وكما في جوابِ الشرطِ. والتقديرُ: لولا وجودُ
زيدٍ أو قُوَّتُه أو قُدْرَتُه أو مَنْعُه. فلو أُظْهِرَ لكانَ بمَنْزِلَةِ التكريرِ
في اللفظِ. ولا يجوزُ أنْ يكونَ الجوابُ خبراً، لأنَّ الخبرَ إمّا مفردٌ

= الصحيح علمي بزيد كان ذا مال، فيكون الصحيح مبتدأ، وعلمي بزيد كان ذا مال خبره. وإذا أردت أن الضمير يعود إلى علمي لم تجز المسألة. وإن أردت أن الضمير يعود إلى زيد صحت».

(1) هذا مثال أبي علي في الإيضاح 51، والمقتصد 1/297-298.

(2) لفظ أبي علي في الإيضاح 51 «واعلم أن خبر المبتدأ قد يحذف». وهو كذلك في المقتصد 1/298 غير أن كلمة «خبر» سقطت من المطبوع.

(3) تقدم الكلام على (لولا) واختلافهم في رافع الاسم الواقع بعدها في 217.

(4) وجوباً، وهو مذهب الجمهور. وعند ابن الطراوة الخبر هو الجواب، وفصّل الرماني =

يكونَ هو المبتدأ في المعنى، وليسَ كذلكَ الجوابُ، وإنَّ جملةً فيلزمُ أن يكونَ فيها ضميرُ المبتدأ، وليسَ في الجوابِ ضميرُ زيدٍ.

ومِمّا لزِمَ فيه / حذفُ الخبرِ قولُكَ في القسمِ[1]: لعَمْرُكَ لقد [٥٠/ب] قُمْتُ. ويمينُ اللهِ لأَنْطَلِقَنَّ. فالاسمُ الأوّلُ مبتدأٌ، وما بعدَه جوابُ القسمِ، والخبرُ محذوفٌ[2] تقديرُه: حياتُكَ قَسَمي، ويمينُ اللهِ لازِمةٌ لي. ودلَّ على هذا المحذوفِ جوابُ القسمِ.

وأمّا الممتنِعُ فما لم يَكُنْ في الكلامِ دليلٌ عليه، ولا قرينةُ حالٍ تشهدُ به، كقولِكَ مُبتدِئاً: زيدٌ. أو: ضاربٌ. فإنَّ ذلكَ غيرُ جائزٍ لعدمِ الدليلِ على المحذوفِ.

وأمّا الجائزُ فما كانَ عليه دليلٌ مِمّا قد استُعمِلَ إظهارُه. فمن ذلكَ قولُه تعالى: ﴿لا يَغُرَّنَّكَ تَقَلُّبُ الذين كَفَروا في البلادِ مَتاعٌ

= وابن الشجري والشلوبين فقالوا: إنه كان كوناً مطلقاً وجب حذفه، أو مقيّداً أو دلّ على حذفه دليل جاز إثباته وحذفه، أو لا يدلّ وجب إثباته، واختاره ابن مالك. انظر الارتشاف ٢/ ٣١، والهمع ١/ ١٠٤-١٠٥.

(1) الصحيح. وأجاز ابن عصفور في نحو: يمين الله. أن يكون مبتدأ محذوف الخبر، وأن يكون خبراً محذوف المبتدأ. انظر: الارتشاف ٢/ ٣٢، والمغني ٨٠٦، والهمع ١/ ١٠٥.

(2) جزم بذلك كثير من النحويين. انظر: المغني ٨٠٦.

قليلٌ ﴾ تقديره : تَقَلُّبهم . ودلَّ ذِكْرُ التقلُّبِ أولاً على المحذوف[1].[2]

ومنه قوله تعالى ﴿ فَصَبْرٌ جَمِيلٌ ﴾[3]. التقديرُ : فأَمْرِي أو شأني[4]. ويجوز

أنْ يكونَ المحذوفُ الخبرَ ، أي : فلي أو عندي صبرٌ[5]. ومثله ﴿ طَاعَةٌ

وَقَوْلٌ مَعْرُوفٌ ﴾[6]. أي : أَمْرُنا طاعةٌ[7] ، أو : طاعةٌ وقولٌ معروفٌ أَمْثَلُ[8]

من غيرِهما .

---

(1) سورة آل عمران ٣ / ١٩٦ ، ١٩٧ ، المقتضب ١ / ٣٠٠ ،

(2) وهو كذلك في إعراب البيان ١ / ٢٣٨ ، والتبيان ١ / ٢٣٣ . وتقدير المبتدأ المحذوف اسم إشارة في : إعراب القرآن ١ / ٤٢٨ ، والمشكل ١ / ١٨٥ ، والمغني ٨٢٤ .

(3) سورة يوسف ١٢ / ١٨ و ٨٣ .

(4) ورد كذلك في : المشكل ١ / ٤٨٢ ، والبيان ٢ / ٣٦ ، والتبيان ٢ / ٧٢٦ ، والبحر المحيط ٥ / ٢٨٩ ، والمغني ٧٢٥ ، ٨٠٦ ، ٨٢٦ . ونسب مكي إلى قطرب تقديره : فصبري صبر جميل .

(5) ذكره في التبيان ٢ / ٧٢٦ . وتقديره في البيان ٢ / ٣٦ ، والبحر ٥ / ٢٨٩ ، والمغني ٧٢٥ ، ٨٠٦ ، ٨٢٦ « فصبر جميل أمثل من غيره » . وبنحو ذلك في إعراب القرآن ٢ / ٣٤٢ « فصبر جميل أولى من الجزع » .

(6) سورة محمد ٤٧ / ٢١ .

(7) عزاه النحاس إلى الخليل وسيبويه . وهو في : إعراب القرآن ٤ / ١٨٧ ، والمشكل ٢ / ٦٧٣ ، والبحر المحيط ٨ / ٨١ ، والمغني ٨٢٦ .

(8) في كتب الأعاريب التالية « أمثل » . وهو قول مجاهد ومذهب الخليل وسيبويه على ما ذكره أبو حيان . انظره في : المصادر المتقدمة ، والتبيان ٢ / ١١٦٣ ، والمغني ٨٠٦ ، ٨٢٦ .

وأمّا قوله تعالى ﴿ بِشَرٍّ مِنْ ذَلِكُمُ النَّارُ ﴾[1]. ففي (النار) ثلاثة أوجه[2]:

الرفع[3] والنصب[4] والجرّ[5]، ففي الرفع وجهان[6]:

أحدهما: هو خبرُ[7] والمبتدأ محذوفٌ، أي: هو النارُ، وما بعده مُسْتأنَفٌ.

والثاني: هو مبتدأٌ وما بعده الخبرُ.

والنصبُ على إضمارِ وَعَدَ النارَ[8]. والجرُّ على البدلِ من شَرٍّ. فعلى

---

(1) سورة الحج ٢٢/ ٧٢ وتمامها ﴿ قُلْ أَفَأُنَبِّئُكُم ... وَعَدَهَا اللَّهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾.

(2) انظرها في: معاني القرآن ٢/ ٢٣٠، وإعراب القرآن ٣/ ١٠٥، والكشاف ٣/ ٢٢، والتبيان ٢/ ٩٤٨، والبحر المحيط ٦/ ٣٨٩.

(3) وهي قراءة الجمهور. انظر البحر المحيط ٦/ ٣٨٩.

(4) وهي قراءة ابن أبي عبلة وإبراهيم بن يوسف عن الأعشى وزيد بن علي. انظر البحر المحيط ٦/ ٣٨٩.

(5) وهي قراءة ابن أبي إسحاق وإبراهيم بن نوح عن قتيبة. انظر البحر المحيط ٦/ ٣٨٩.

(6) انظر المراجع المتقدمة في تخريج الوجوه الثلاثة بالإضافة إلى البيان ٢/ ١٧٩.

(7) اقتصر عليه ابن هشام في المغني ٨٢٢.

(8) أو على الاختصاص كما قال الزمخشري. انظر الكشاف ٣/ ٢٢، والبحر المحيط ٦/ ٣٨٩.

هنا يجوزُ أنْ يكونَ (وَعَدَهَا) مُستأنفاً[1]، وأنْ يكونَ في موضعِ حالٍ من النارِ، والعاملُ فيها (أُنَبِّئُكُم) أي: أُنَبِّئُكُم بالنارِ موعودةً. و«قد» مع الفعلِ مقدَّرةٌ.

• قالَ أبو علي رحمه اللهُ: ويجوزُ تقديمُ خبرِ المبتدأِ[2]. إلى آخرِ البابِ.

قالَ الشيخُ رحمه اللهُ: الخبرُ في التقديمِ على المبتدأِ على ثلاثةِ أضربٍ: واجبٌ، وممتنعٌ، وجائزٌ. فالواجبُ[3]: أنْ يكونَ الخبرُ استفهاماً، كقولِكَ: أينَ زيدٌ؟ ومتى الصيامُ؟ وقد ذكرناه في الابتداءِ[4]. ومن ذلكَ أنْ يكونَ المبتدأُ نكرةً والخبرُ ظرفاً أو جارّاً، كقولِكَ: عندنا رجلٌ. وعليه ثوبٌ. وإنّما لزِمَ ذلكَ لأنّكَ لو قدَّمتَ المبتدأَ، وذكرتَ الظرفَ أو الجارَّ بعدَه، لجازَ أنْ يُعتقَدَ أنَّ ذلكَ صفةٌ للمبتدأِ، وأنَّ الخبرَ منتظَرٌ، لأنَّ الظروفَ وحروفَ الجرِّ تكونُ صفاتٍ للنكراتِ، وإذا قدَّمْتَه لم

---

(1) قاله الزمخشري في الكشاف ٣/ ٢٢ ونقله عنه أبو حيان في البحر المحيط ٦/ ٣٨٩.

(2) الإيضاح ٥٢، والمقتصد ١/ ٣٠٢.

(3) اقتصر المؤلِّف هنا على أشهر حالتين يجب فيهما تقديم الخبر، وهو ما صنعه ابن يعيش في شرح المفصل ١/ ٩٣. وهناك حالات أخرى انظرها في: الارتشاف ٢/ ٤٣-٤٤ والهمع ١/ ١٠٢، ١٠٣.

(4) تقدم في ٢١٢.

يَنْتَقِضُ ذلِكَ ، لأنَّ الصفةَ لا تتقدَّمُ على الموصوفِ .

وأمَّا المُمْتَنِعُ فأن يكونَ الخبرُ فعلاً فيه ضميرُ المبتدأ ، كقولِكَ :

الزيدانِ قاما . فلا تقولُ : قاما الزيدانِ . على أنْ يكونَ «قاما» خبراً مُقَدَّماً ، وفيه ضميرُ / الفاعلِ ، لأنَّ رُتبةَ الفعلِ قبلَ الفاعلِ ، وإذا وقعَ الشيءُ [١/٥١] في موضعِه لم يُنْوَ به غيرُه .

وأمَّا الجائزُ فما عدا ما ذكرنا [(١)] . ومذهبُ البصريينَ [(٢)] جوازُ ذلكَ مفرداً كانَ أو جملةً ، كقولِكَ : مُنْطَلِقٌ زيدٌ ، وفي الدارِ عَمْرٌو ، وضَرَبْتُهُ خالدٌ ، وغلامُه مُنْطَلِقٌ زيدٌ . ومنعَ الكوفيونَ [(٣)] ذلكَ ، وزعموا أنَّ المفردَ إذا تقدَّمَ عَمِلَ عَمَلَ الفعلِ ، وكذلكَ الظرفُ وحرفُ الجرِّ . وأمَّا الجملةُ فلا سبيلَ إلى تَقَدُّمِهَا عندَهم لاستحالةِ عَمَلِهَا أو عَمَلِ جُزْءٍ منها فيما بعدَها .

وحُجَّةُ البصريينَ السماعُ والقياسُ [(٤)] . فمن السماعِ ما احْتَجَّ به أبو

---

(١) وصوره كثيرة . انظرها في الارتشاف ٢/٤٥ ، والهمع ١/١٠٣

(٢) انظره في : الإنصاف ١/٦٥-٧٠ (م ٩٢) ، والتبيين ٢٤٥-٢٤٨ (م ٣٢) ، وشرح المفصل ١/٩٢ ، والارتشاف ٢/٤٣ ، والهمع ١/١٠٣ . وهو في الكتاب ٢/١٢٧ (بولاق ١/٢٧٨) .

(٣) مذهبهم في المراجع السابقة ماعدا الكتاب .

(٤) حجتهم في التبيين ٢٤٦ السماع والاستدلال . وحجتهم في الإنصاف ١/٦٥-٦٦ بمعناه دونما تصريح بسماع أو قياس .

عليه من قولِ الشّمّاخِ[1] :

٦٠- كِلا يَوْمَيْ طُوَالَةَ وَصْلُ أَرْوَى ظَنُونٌ، آنَ مُطَّرَحُ الظَّنُونِ[2]

ووجهُ الحُجّةِ منه أنَّ «كلا» منصوبٌ على الظرفِ، وليس في البيتِ ما يَصْلُحُ للعملِ فيه إلّا «ظَنونٌ». وهو خبرُ «وَصْلُ أروى». وقد تقرَّرَ أنَّ المعمولَ لا يقعُ في موضعٍ لا يقعُ فيه العاملُ، لأنَّ المعمولَ تَبَعٌ، والتَّبَعُ لا يقوى على المتبوعِ، فيقعُ في موضعٍ لا يقعُ فيه الأصلُ[3].

فإنْ قيلَ[4]: فأنتَ تقولُ: ضَرَبَ زيدٌ. فتوقعُ العاملَ قبلَ المعمولِ، ولا تقولُ: زيدٌ ضَرَبَ. فيقعُ الفاعلُ قبلَ الفعلِ. فعنه جوابانِ:

أحدُهما: أنّا لم نَقُلْ: كُلُّ معمولٍ يَصِحُّ أنْ يتقدَّمَ على العاملِ. بل نقولُ: ما اتفقنا على كونِه معمولاً، وتقدَّمَ على العاملِ، يدلُّ على جوازِ

---

(1) واسمه الهيثم أو مَعْقِل بن ضرار الغطفاني. والبيت في ديوانه ٢١١، وهو مطلع قصيدة مدح بها عرابة بن أوس. والشاهد منسوب له في: الأضداد ١٧٨، والإيضاح ٥٢، والمحتسب ١/٢٢١، والمقتصد ١/٢٠٢ (٥٢)، والمصباح ١١٤/ب، والإنصاف ١/٦٧ (٢٩)، وشرح ابن بري ٧٩ (٦)، ومعجم البلدان ٤/٤٥ (طوالة)، وإيضاح القيسي ١/٩٠ (٦)، والتبيين ٢٤٧، والبسيط ١/٥٧٨ (١٣٤)، ٢/٦٧٧، واللسان (طول). وجاء بلا نسبة في: الحلبيات ٢٥٦، وشرح المفصل ٣/١٠١.

(2) طُوالة: بئر في ديار فزارة لبني مُرّة وغطفان. وآنَ: بمعنى حان. ومُطَّرَح: مصدر بمعنى الاطراح.

(3) ردّ الجرجاني على ما يظنه بعضهم من وجوب وقوع المعمول حيث يقع العامل، وبيّن أن هذا الوقوع على سبيل الجواز لا الوجوب. انظر المقتصد ١/٢٠٤.

(4) ذكر الجرجاني هذا الاعتراض والجواب عنه في سياقه ردّه على مَنْ ظن الوقوع واجباً. انظر المقتصد ١/١٠٤.

Scanned by CamScanner

التقديم، وهو هنا كذلك.

والثاني: أنَّ الفاعلَ كجزءٍ من الفعلِ لِمَا نذكرُه في بابِ الفاعلِ[1]. وتقديمُ الجزءِ عن موضعِه ممتنعٌ. وليسَ كذلكَ خبرُ المبتدأ.

ومن السماعِ قولُ الشاعرِ[2]:

٦١- فتىً ما ابنُ الأغرِّ إذا شَتَوْنا   وَحُبَّ الزادُ في شَهْرَيْ قِمَاحِ[3]

فـ«ابنُ الأغرِّ» مبتدأٌ، و«ما» زائدةٌ، و«فتىً» خبرٌ مقدَّمٌ.

ومن السماعِ قولُه «مَشْنُوءٌ من يَشْنَؤُكَ»[4]. و«تميميٌّ أنا»[5].

وأمّا القياسُ[6] فهو أنَّ الخبرَ يجوزُ حذفُه، فجازَ تقديمُه كالمفعولِ. وعِلَّةُ ذلكَ الحاجةُ إلى التصرُّفِ، وأنَّ الخبرَ ليسَ كالجزءِ من المبتدأ.

---

(١) سيرد قريباً في ٣٢٢.

(٢) خالد بن مالك الهذلي يمدح زهير بن الأغر اللحياني. والبيت منسوب له في: ديوان الهذليين ٣/٥، وشرحه ١/٤٥١، وتهذيب اللغة ٤/٨١، والأزمنة والأمكنة ١/١٧٥، وشرح اللمع ١/٣٨، والمخصص ١٦/٣٤، وأساس البلاغة (قمح)، وإيضاح القيسي ١/٩٢، واللسان (قمح)، والبحر المحيط ٧/٣٢٥، والتاج (قمح). وجاء بلا نسبة في: الإنصاف ١/٦٦ (٢٨)، والتبيين ٢٤٦.

(٣) حُبَّ الشيءُ فهو محبوب. وشهرا قِماح، بالكسر والضم لغتان: هما الكانونان أشد الشتاء بردأ، سُمِّيا بذلك لكراهة كلِّ ذي كبدٍ شربَ الماءِ فيهما.

(٤) من مشهور أقوالهم. انظر: الكتاب ٢/١٢٧ (بولاق ١/٢٧٨)، والحلبيات ٢٥٦، والإنصاف ١/٦٦، والتبيين ٢٤٦، وشرح المفصل ١/٩٢، والبسيط ١/٥٧٧، والهمع ١/١٠٣.

(٥) من أقوالهم المشهورة أيضاً. انظر مصادر الحاشية السابقة بأرقامها.

(٦) اقتصر المؤلف هنا في احتجاجه للبصريين على وجه واحد من القياس. واستدل لهم في التبيين ٢٤٦-٢٤٧ بثلاثة أوجه، لم ترد هنا.

واحتجّ الكوفيون[1] بأنَّ تقديمَ الخبرِ يلزمُ منه الإضمارُ قبلَ الذكرِ، وهو ممتنعٌ. والجوابُ أنَّ الإضمارَ قبلَ الذكرِ[2] لا يمتنعُ إلّا إذا كانَ تقديماً على الظاهرِ لفظاً وتقديراً، كقولِكَ: ضَرَبَ غُلامُهُ زيداً. فإنّا نُقدِّمُهُ عليه لفظاً لا تقديراً، فلا تمتنعُ، ألا ترى أنَّ قولَكَ: ضَرَبَ غلامَهُ زيدٌ / [٥١/ب] جائزٌ، وهو إضمارٌ قبلَ الذكرِ، ولكنَّ النيّةَ به التأخيرُ. ومِثْلُهُ «في بيتِهِ يُؤْتَى الحَكَمُ»[3] و«في أكفانِهِ لُفَّ الميّتُ»[4].

ومِمّا يدخلُ في بابِ المبتدأِ والخبرِ: فمن ذلكَ[5] ما ألمَّ به أبو عليٍّ من مثلِ قولِهِ تعالى: ﴿وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ﴾[6] أي: مِثْلُ أُمّهاتِهِم في الاحترامِ. ومِثْلُ ذلكَ قولُكَ[7]: «أبو يوسفَ أبو حنيفةَ»[8] أي: يقومُ مقامَه. ومِثْلُ قولِهِم: «زيدٌ الأسدُ شِدَّةً» و«عمرٌو زهيرٌ شِعْراً». أي: مثله.

---

(1) بيان حجتهم في الإنصاف ١/ ٦٥، والتبيين ٢٤٨، وشرح المفصل ١/ ٩٢، والارتشاف ٢/ ٤٥، والهمع ١/ ١٠٣.

(2) في الإنصاف ١/ ٦٨ - ٧٠ والتبيين ٢٤٨ زيادة بيان في الجواب عن حجتهم.

(3) مثل مشهور. انظر: مجمع الأمثال ٢/ ٧٢ (٢٧٤٢)، والإنصاف ١/ ٦٦، والتبيين ٢٣٤، ٢٤٨، وشرح المفصل ١/ ٩٢، والأصول ٢/ ٢٣٩.

(4) ورد بهذا اللفظ في الإنصاف ١/ ٦٦، والتبيين ٢٤٨، وشرح المفصل ١/ ٩٢، ولفظه في المغني ٥٨٠ «في أكفانه درج الميت» وانظر اللسان (درج، لفف).

(5) كذا في الأصل. وإسقاطها أولى لولا تكرارها فيما بعد.

(6) سورة الأحزاب ٣٣/ ٦. (7) استدركت في الهامش. (8) الإيضاح ٤٩.

ومن ذلك كونُ المبتدأ والخبرِ معرفةً ونكرةً. وذلك أربعةُ أقسام[1]:

الأصلُ منها: أنْ يكونَ المبتدأُ معرفةً والخبرُ نكرةً، لأنَّ الغرضَ من عقدِ هذه الجملةِ إفادةُ المخاطَبِ ما لم يكُنْ يعلمُهُ، وإنَّما يتمُّ ذلك بأنْ يُسْنَدَ الخبرُ النكرةُ إلى معروفٍ.

والضربُ الثاني: أنْ يكونا معرفتينِ، كقولِكَ: الفقيهُ زيدٌ. تخاطِبُ بذلكَ مَنْ يعرفُ الفقيهَ على حِيالِه، ويعلمُ أنَّ هناكَ مَن اسْمُهُ زيدٌ، ولا يعلمُ أنَّهُ هو الفقيهُ المشهورُ، فإذا قُلْتَ: الفقيهُ زيدٌ. عَرَّفْتَهُ النسبةَ التي كانَ يجهلُها.

والضربُ الثالثُ: أنْ يكونَ الخبرُ معرفةً والمبتدأُ نكرةً.

والرابعُ: أنْ يكونا نكرتينِ. وكلا القسمينِ لا يَنْتَظِمُ من الجملةِ فيهما فائدةٌ، وذلكَ يبينُ عندَ التأمُّلِ فاعْرِفْهُ.

---

(1) ذكرها ابن السراج في الأصول ١/ ٦٥- ٦٧، وهي في المقتصد ١/ ٣٠٥- ٣٠٨ ما عدا الثالث

قالَ أبو عليٍّ رحمه اللهُ :

بابٌ مِنَ الابتداءِ بالأسماءِ الموصولةِ

الأسماءُ على ضربينِ : ضربٌ عارٍ من معنى الشرطِ والجزاءِ[1]. إلى آخرِ الاستشهادِ.

قالَ الشيخُ رحمهُ اللهُ : اعلم أنَّ خبرَ المبتدأِ لا ينبغي أنْ يدخلَ عليه شيءٌ من الحروفِ إلّا ما كانَ مؤكِّداً كاللامِ في خبرِ إنَّ ، والباءِ في خبرِ "ليسَ" و"ما". وأمّا اللامُ في خبرِ المبتدأِ فقد جاءت شاذّةً في الشعرِ، كقولِ الراجزِ :

أُمُّ الحُلَيْسِ لَعَجُوزٌ شَهْرَبَهْ[2]

فأمّا حروفُ العطفِ فلا وَجْهَ لدخولِها على الخبرِ، لأنَّ العطفَ يقتضي أنْ يكونَ المعطوفُ عليه غيرَ المعطوفِ، وأن يُشرِّكَ بينهما في الحكمِ، والخبرُ هو المبتدأُ في المعنى، ولا مُغايرةَ بينهما، ولا يَصحُّ جَعْلُ الخبرِ في حكمِ المعطوفِ

---

(1) الإيضاح ٥٣، والمقتصد ١/٣١١.

(2) تقدم تخريجه في ٢٨٣.

عليه، لأنَّ ذلكَ يُخرِجُه عن الخبرِ، ويُصَيِّرُه مبتدأً، فمن هنا فَسَدَ قولُك:

زيدٌ فمنطلقٌ(١)، لأنَّ الفاءَ لها ثلاثةُ أوْجهٍ: الجوابُ، والعطفُ، والزيادةُ.

ولا عَطْفَ لِمَا ذكرنا، ولا جوابَ لأنَّ زيداً ليسَ فيه معنى / الشرطِ، إذ ليسَ [١٥٢/أ]

بموصولٍ ولا موصوفٍ. وأمَّا الزيادةُ فلا يُجيزُها أكثرُهم. وقد أجازها

أبو الحسنِ(٢)، ولكنْ إذا لم يَجِدْ لها وجهاً غيرَ الزيادةِ، وليسَ ذلكَ بقياسٍ

عندَه، وإنَّما يُضطرُّ إليه عندَ السماعِ(٣). فأمَّا قولُكَ: أمَّا زيدٌ فمنطلقٌ.

فالفاءُ فيه جوابٌ على ما ذكرنا في أوَّلِ الكتابِ.

قالَ أبو عليٍّ: فإنْ جعلتَ (زيداً) خبرَ مبتدأً محذوفٍ و(فمنطلقٌ)

كذلكَ جازَ(٤). والوجهُ أنْ يكونَ عطفَ جملةً على جملةٍ. وقُصِدَ بالفاءِ

---

(١) من أمثلة النحاة المتداولة. انظر: الإيضاح ٥٣، والمقتصد ١/٣١٢، وشرح المفصل ١/١٠٠.

(٢) انظر: المقتصد ١/٣١٣، وشرح المفصل ١/١٠٠، والهمع ١/١١٠.

(٣) تقييده إجازة أبي الحسن زيادتها بانعدام توجيهها على غير الزيادة وكونها ليست بقياس وقصرها على السماع ضرورة = خلافُ ما حكته المصادر عنه. قال الجرجاني في المقتصد ١/٣١٣ "وقد حكى أبو الحسن: زيدٌ فَوَجَدَ. على زيادة الفاء. والمعنى: زيد وجد. فإن قلت على هذا: زيدٌ فمنطلقٌ. كانت الفاء زائدة، وأبو الحسن يستكثر من زيادة الفاء" وقال ابن يعيش في شرح المفصل ١/١٠٠ "وكان أبو الحسن الأخفش يجيز ذلك على زيادة الفاء، وذكر أن ذلك ورد عنهم كثيراً، حكى: أخوك فَوَجَدَ. على معنى: أخوك وَجَدَ والفاء زائدة". وأبلغ منهما ما قرره السيوطي في الهمع ١/١١٠ "... وجوز الأخفش دخولها في كل خبر، نحو: زيد فمنطلقٌ ... وجوز الفراء والأعلم دخولها في كل خبر هو أمر ونهي نحو: زيدٌ فاضربه، وزيدٌ فلا تضربه. واستدل بقوله تعالى ﴿هذا فليذوقوه﴾".

(٤) لفظ أبي علي "ولا يجوز: زيد فمنطلق. فإن جعلت زيداً خبر مبتدأ محذوف كأنك قلت: هذا زيدٌ فمنطلق. أي: فهو منطلق. لم يمتنع".

التنبيهُ ، أي : هذا زيدٌ فهو مُنْطَلِقٌ . والتقديرُ : تَنَبَّهْ له فهو مُنْطَلِقٌ[1]
وكذا قولُكَ : زيداً فاضْرِبْهُ . أي : تَعَمَّدْ زيداً . ومثلُه قولُ الشاعرِ
وهو من أبياتِ الكتابِ[2] :

٦٢ـ وقائلةٍ : خَوْلانُ ، فانْكِحْ فتاتَهُم   وأكرومةُ الحَيَّيْنِ خِلْوٌ كما هِيا

فمَنْ روى «خولانُ» بالرفعِ فالتقديرُ : هؤلاءِ خولانُ فانْكِحْ ، أي : تَنَبَّهْ
لهم . والنصبُ أجودُ[3] ، تقديرُه : صاهِرْ خولانَ . و«فانْكِحْ» تفسيرٌ للمحذوفِ

---

(١) ذكره الجرجاني في المقتصد ١/٣١٢ .

(٢) الشاهد على تدميه وشهرته مجهول النسبة كما نصّ عليه البغدادي . وهو في الكتاب ١/١٣٩ ، ١٤٣ (بولاق ١/٧٠ ، ٧٢) ، ومعاني القرآن للأخفش ١/٤٧ (٥٣) ، ٥١ ، ٢ ، وشرح النحاس ٩٨ (١٨٢) ، والإيضاح ٥٣ ، وكتاب الشعر ١/٢٧٩ ، ٢٩٤ ، وشرح ابن السيرافي ٢/ ١٣ ، ٤ ، والأزهية ٢٤٣ ، والمقتصد ١/٣١٢ (٥٤) ، والكشاف ٢/٥٠٧ ، والمصباح ١٦٦ / ١ ، وإيضاح القيسي ١/٩٥ (٧) ، وشرح المفصل ١/١٠٠ ، ٨/٩٥ ، والبسيط ١/٣٣٥ (١١٤) ، ٥٧١ ، ٥٧٤ ، ورصف المباني ٣٨٦ (٥٢٦) ، والبحر المحيط ٣/ ٤٧٧ ، وأوضح المسالك ٢/ ١٦٣ (٢٣٣) ، والمغني ٢١٩ ، ٨٦٢ (٢٩٧ ، ٨٦٩) ، وشرح التصريح ٢/ ٢٩٩ ، والهمع ١/ ١١٠ ، والخزانة ١/٣١٥ ، ٤٥٥ (٧٧) ، ٤/٣٦٩ ، ٨/١٩ ، وشرح أبيات المغني ٣٦٧/١١ (بولاق ١/١٥٣ ، ١٨٢ ، ٢/٢٣١ ، ٣/٣٩٥ ، ٤/٥٥٢) ، ٤/٣٧ (٢٧٠) ، وحاشية الصبان ٢/ ٧٧ (٣٠٢) ، والدرر ١/ ٧٩ .

(٣) ذكره أبو علي . قال البغدادي «قال ابن خلف : قال أبو علي : من جعل الفاء زائدة أجاز في خولان الرفع والنصب ، كقولك : زيداً فاضربه . فإن قلت : زيداً فاضرب . جاز عند الجميع» . انظر الخزانة ١/٤٥٥ (بولاق ١/٢١٨) .

• قالَ أبو عليٍّ رحمه اللهُ: وأمّا الأسماءُ الموصولةُ[1] إلى آخرِ البابِ".

قالَ الشيخُ رحمه اللّهُ: مقصودُ هذا الفصلِ دخولُ الفاءِ في الخبرِ إذا كانَ المبتدأُ موصولاً. ويتعلّقُ هذا الكلامُ بفصولٍ:

الأوّلُ: في الأسماءِ الموصولةِ، وهي: مَنْ، وما، والذي، ومؤنّثها والألفُ واللامُ، وأيٌّ. ومعنى كونِها موصولةً أنّ كلَّ واحدٍ منها لا يتمّ اسماً إلّا بجملةٍ خبريّةٍ تحتملُ الصدقَ والكذبَ. فأمّا الاستفهامُ والأمرُ والنهيُ والتعجّبُ فلا تكونُ صلةً، لأنّ الإيضاحَ بها[2]. والغرضُ من الصلةِ

---

(1) تمام كلام أبي علي "وما كان متضمناً معنى الشرط والجزاء فالأسماء الموصولة والنكرات الموصوفة..." انظر: الإيضاح ٥٣-٥٤، والمقتصد ١/٣١٣.

(2) في هامش الأصل "ظ" والعبارة غير تامة المعنى، ومكان الصواب "لأن الإيضاح لا يتحقق بها". يدل على ذلك قول الجرجاني "والتعجب وما أشبه ذلك مما ليس بخبر محض... لأجل أن الصلة يؤتى بها للإيضاح والتبيين، وليس في الاستفهام والأمر والنهي إيضاح". انظر المقتصد ١/٣١٧.

إيضاحُ الاسمِ المُبْهَمِ. وتلكَ الجملةُ تكونُ فعلاً وفاعلاً ومبتدأً وخبراً وظرفاً وحروفَ جَرٍّ، ومن الفعلِ والفاعلِ والشرطِ والجزاءِ.

وأمَّا «ما» المصدريةُ فحرفٌ عندَ الجمهورِ، واسمٌ عندَ الأخفشِ[1].

و«أنْ» الناصبةُ للفعلِ، و«أنَّ» الناصبةُ للاسمِ حرفانِ عندَ الجميعِ[2]، وهما موصولانِ. وأمَّا الألفُ واللامُ بمعنى الذي فاسمٌ عندَ الجمهورِ، وحرفٌ عندَ المازني والأخفشِ[3]. وإذا تقرَّرَ معنى الاسمِ الموصولِ وأنَّه لا يَتِمُّ إلَّا بصلةٍ وعائدٍ لفظاً أو تقديراً فعند ذلكَ يحتاجُ إلى جُزْءٍ آخرَ ليصيرَ كلاماً.

الفصلُ الثاني: في النكرةِ الموصوفةِ كقولِكَ: كُلُّ رَجُلٍ يأتيني فله دِرْهَمٌ. فالصفةُ هنا كالصلةِ ثَمَّ لحصولِ الإيضاحِ بها. وإذا أُوضحتْ حَسُنَ الإخبارُ عنها.

---

(1) والمبرد والمازني والسهيلي وابن السراج. انظر: المغني ٤٠٢، والهمع ١/٨١.

(2) انظر: المغني ٤١، ٥٩، والهمع ١/٨١.

(3) ذهب المازني ومَنْ وافقه إلى أنها موصول حرفي. وذهب الأخفش إلى أنها حرف تعريف. انظر الهمع ١/٨٤.

الفصلُ الثالثُ : في شَبَهِ الموصولاتِ والنكراتِ الموصوفاتِ [٥٢/ب]

بالشرطِ. والوجهُ في ذلكَ أنَّ الموصولَ لا يُقْصَدُ به شيءٌ بعينِه، بل

هو شائعٌ في جنسِه، وهو في ذلكَ كالشرطِ. ألا ترى أنَّ قولَكَ: مَنْ

يأتِني أُكْرِمْهُ. شائعٌ في كلِّ إنسانٍ مثل قولِكَ: الذي يأتيني فهو مُكْرَمٌ.

الفصلُ الرابعُ[1] : في دخولِ الفاءِ في خبرِ الموصولِ، ولذلكَ شروطٌ أربعةٌ:

أحدُها: أنْ تكونَ الصلةُ فعلاً لفظاً أو تقديراً[2]. فاللفظُ كقولِكَ:

الذي يأتيني فله دِرْهَمٌ. والتقديرُ: أنْ تكونَ الصلةُ ظرفاً أو حرفَ جرٍّ،

كقولِكَ: الذي عندنا فله دِرْهَمٌ. والذي في الدارِ فمُكْرَمٌ. ومنه قولُه

تعالى ﴿ وما بكُمْ مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ اللّهِ ﴾[3]

والشرطُ الثاني: أنْ يكونَ الموصولُ غيرَ مخصوصٍ[4] كما ذكرنا.

فأمّا قولُكَ: زيدٌ الذي يأتيني. فلا تدخلُ الفاءُ هنا لعدمِ مشابهتِه الشرطَ.

---

(١) ذكرها الجرجاني في المقتصد ١/ ٣٢١ - ٣٢٤. وفيه زيادة شرح وبيان. وانظر الهمع ١/ ١٠٩.

(٢) وذلك لأن المجازاة المحضة لا تكون إلاّ بالفعل. انظر المقتصد ١/ ٣٢٢.

(٣) سورة النحل ١٦/ ٥٣.

(٤) أي: أن يكون شائعاً، لأن الجزاء لا يكون إلاّ في الشِّياع. انظر المقتصد ١/ ٣٢١-٣٢٢.

الثالث: ألّا تكونَ الصلةُ شرطاً[1]، فإنْ كانته لم تدخلِ الفاءُ، كقولِكَ: الذي إنْ تكرِمْهُ يُكرِمْكَ مُحسِنٌ.

والرابعُ: ألّا يدخُلَ على «الذي» عاملٌ يُغيّرُ معنى الابتداءِ، نحو: كأنَّ وليتَ ولعلَّ. فأمّا «إنَّ» ففيها اختلافٌ[2]. ونحنُ نذكرُ الوجهَ في كلِّ شرطٍ شرطناهُ إن شاءَ اللهُ تعالى.

الفصلُ الخامسُ: في عِلّةِ دخولِ الفاءِ هنا. قد ذكرنا أنَّ الخبرَ لا ينبغي أنْ يدخُلَ عليه حرفٌ، إلّا أنَّ الفاءَ دخلت هنا إيذاناً بأنَّ الخبرَ مُستحَقٌّ بالصلةِ، لا أنّه إخبارٌ عن مُطلَقِ الاستحقاقِ، ولا عن استحقاقٍ متقدِّمٍ. مثالُ ذلكَ إذا قلتَ: الذي يأتيني فله دِرْهَمٌ[3]. فأنتَ تشرطُ له على نفسِكَ درهماً بسببِ إتيانِهِ إيّاكَ، كما في الشرطِ والجزاءِ، فإنْ حذفتَ الفاءَ لم يكنْ في الكلامِ دليلٌ على استحقاقِهِ الدرهمَ، بل

---

(1) لأن الشرط قد أخذ ما يقتضي من الجواب. انظر بيانه في المقتصد ١/٣٢٣.
(2) بين الجمهور والأخفش. وسيأتي تفصيله في ٣٣٠.
(3) ذكره الجرجاني في المقتصد ١/٣٢٥.

Scanned by CamScanner

جاز أنْ يكونَ إخباراً عن أنَّه يَمْلِكُ درهماً ، وكذا في النكرةِ الموصوفةِ.[1]

وعند ظهورِ هذا المعنى يتبيَّنُ الوجهُ في كُلِّ شرطٍ شرطناهُ ، فإذا كانت الصلةُ فعلاً صَلَحَ أنْ يكونَ لذلكَ الفعلِ جزاءٌ ، تدلُّ الفاءُ عليه كقوله تعالى ﴿ الذينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُم بالَّيْلِ والنَّهارِ ﴾ ثُمَّ قالَ ﴿ فَلَهُم أَجْرُهُم ﴾[2] فدلَّ أنَّ الأجرَ مُسْتَحَقٌّ بالإنفاقِ.[3] وكذا في الجارِّ نحو قولِه تعالى ﴿ وما بِكُم مِنْ نِعْمَةٍ فَمِنَ اللّهِ ﴾.[4] تقديرُه : وما حصلَ لكم من نعمةٍ فهي مُسْتَحَقَّةٌ من اللّهِ بسببِ تحصيلِه إيَّاها لكم.[5] والفعلُ مع الجارِّ والظرفِ محذوفٌ ، وهو في تقديرِ الملفوظِ به. فإنْ / كانت الصلةُ مبتدأً وخبراً لم تدخلِ الفاءُ [١/٥٣] في الخبرِ ، كقولِكَ : الذي أخوه زيدٌ فله درهمٌ. لأنَّه ليسَ في الصلةِ فعلٌ يكونُ سبباً للاستحقاقِ.[6] وأمَّا إذا كانَ «الذي» مخصوصاً فلا تدخلُ الفاءُ في خبرِه لزوالِ شَبَهِهِ بالشرطِ في الإبهامِ. وأمَّا إذا كانت الصلةُ

---

(١) مثل قول أبي علي في الإيضاح ٥٦ « كلُّ رجلٍ يأتيني فله درهمٌ. وكل رجلٍ في الدار فمكرم ».

(٢) سورة البقرة ٢/ ٢٧٤.

(٣) لهم كلام طويل في مسألة دخول الفاء في خبر المبتدأ ، انظر تفصيله في توجيه الآية في : إعراب القرآن ١/ ٣٤٠ ، والمشكل ١/ ١٤٢ ، والبيان ١/ ١٧٩-١٨٠ ، والتبيان ١/ ٢٢٢ ، والبحر المحيط ٢/ ٣٣١ وفيه زيادة بيان وتحرير.

(٤) سورة النحل ١٦ / ٥٣.

(٥) انظر توجيه الآية في : إعراب القرآن ٢/ ٣٩٨ ، والتبيان ٢/ ٧٩٨ ، والمغني ٣٩٨.

(٦) ذكره الجرجاني في المقتصد ١/ ٣٢٥ ومثل له بـ : كلُّ رجلٍ أخوه منطلقٌ فله درهمٌ. والذي أخوه منطلقٌ فله درهمٌ.

شرطاً فلا تدخلُ الفاءُ في الخبرِ، لأنَّ الفاءَ كجوابِ الشرطِ، فإذا كانت الصلةُ شرطاً وجواباً فقد حصَلَ مقصودُ الفاءِ، فلو ثبتت لكانَ للشرطِ جزاءانِ[1]. وأمّا دخولُ العاملِ المغيِّرِ[2] فمانعٌ من دخولِ الفاءِ، لأنَّ هذه العواملَ بمنزلةِ الفعلِ، وأداةُ الشرطِ لا يعملُ فيها ما قبلَها، فيَبْطُلُ شَبَهُ الموصولِ بالشرطِ.

فأمّا «إنَّ» فلا تمنعُ من الفاءِ عندَ الجمهورِ[3]، لأنَّها تؤكِّدُ معنى الابتداءِ، ولذلكَ جازَ الرفعُ في المعطوفِ على معنى الابتداءِ. وقالَ الأخفشُ[4]: دخولُ «إنَّ» يمنعُ من الفاءِ، لأنَّها عاملٌ مثل كأنَّ وليتَ.

واحتجَّ الأولونَ[5] بما ذكرنا، وبقولِهِ تعالى ﴿إنَّ الذينَ يَكْفُرُونَ بآياتِ

---

(١) وهذا ممتنع، لأن الشرط الواحد لا يكون له أكثر من جزاء واحد. وبالتالي لا يجوز دخول الفاء في الخبر في هذه الحالة، لأن الشرط قد أخذ ما يقتضي من الجواب. انظر فضل شرح في المقتصد ١/ ٣٢٣.

(٢) من تمنٍ أو تشبيهٍ أو ظنٍّ أو غير ذلك. انظر: المقتصد ١/ ٣٢٤، والبحر المحيط ٢/ ٣٣١، والهمع ١/ ١١٠.

(٣) أجازه الفراء في معاني القرآن ٣/ ١٥٦. ونسب عدم المنع في المقتصد ١/ ٣٢٤ سهواً إلى الأخفش. انظر مذهبهم في: شرح المفصل ١/ ١٠١، والهمع ١/ ١١٠.

(٤) مذهبه في المقتصد ١/ ٣٢٤، وشرح المفصل ١/ ١٠١، والهمع ١/ ١١٠.

(٥) وهم الجمهور. وحجتهم في مصادر الحاشية السابقة.

اللّهِ ﴾ إلى أن قال: ﴿ فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾[1]. وبقوله تعالى: ﴿ قُلْ إِنَّ الْمَوْتَ الَّذِي تَفِرُّونَ مِنْهُ فَإِنَّهُ مُلاقِيكُمْ ﴾[2]. فأدخلَ الفاءَ في الخبرِ[3]، وهو في الآيةِ الثانيةِ أشدُّ، لأنّه جعلَ "الذي" صفةً، و"إنَّ" داخلةٌ على الموصوفِ. والأخفشُ يقولُ في مثلِ ذلكَ: الفاءُ زائدةٌ[4][5]. وفيه بُعْدٌ لِمَا نذكرُهُ في بابِ جوابِ الشرطِ[6] وفي حروفِ العطفِ[7].

وقد أتينا على مقاصدِ هذا الفصلِ من كلامِ أبي عليٍّ. وفيه من بعدُ كلامٌ أكثرُ من هذا يُذْكَرُ في الموصولاتِ[8] إنْ شاءَ اللهُ تعالى.

---

(١) سورة آل عمران ٣/ ٢١.　　(٢) سورة الجمعة ٦٢/ ٨.

(٣) انظر توجيه الآية الأولى في: إعراب القرآن ١/ ٣٦٣، والمشكل ١/ ١٥٣، والبيان ١/ ١٩٦، والتبيان ١/ ٢٤٩، والبحر المحيط ٢/ ٤١٣.

(٤) انظر توجيه الآية في: معاني القرآن ٣/ ١٥٦، وإعراب القرآن ٤/ ٤٢٧، والمشكل ٢/ ٧٣٤، والبيان ٢/ ٤٣٨، والتبيان ٢/ ١٢٢٢-١٢٢٣، والبحر المحيط ٨/ ٢٦٧.

(٥) تقدم أنه يجيز زيادتها في الخبر مطلقاً. وعدّ الفراءُ إلقاءَ الفاءِ صواباً وقياساً. انظر معاني القرآن ٣/ ١٥٦. ونسب أبو حيان زيادة الفاء إلى قوم منهم الفراء. انظر البحر المحيط ٨/ ٢٦٧. ومذهب الأخفش في: شرح المفصل ١/ ١٠١، والمغني ٢١٩.

(٦) وهو باب المجازاة في آخر الكتاب ٢٢٢/ ب.

(٧) يريد باب حروف العطف في ١٩٥/ أ.

(٨) ليس في الكتاب باب للموصولات ولا في المصباح (شرح التكملة) أيضاً. ربما كان ذلك في كتاب آخر له.

قالَ أبو عليٍّ رحمه اللهُ :

بابُ الفاعلِ

إعرابُ الفاعلِ رفعٌ ، وصفتُه أن يُسندَ الفعلُ إليه مُقدَّماً عليه.[1]

قالَ الشيخُ رحمه اللهُ : يتعلَّقُ شرحُ هذا الفصلِ بفصولٍ :

الأوَّلُ : في حقيقةِ الفاعلِ في الاصطلاحِ النحوي. وقد ذهب الجمهورُ[2] إلى أنَّ حدَّه ما ذكرَهُ أبو عليٍّ : أنَّه الاسمُ الذي يُسندُ إليه الفعلُ مُقدَّماً عليه ، وإنْ لم يَكُنْ أحدثَ شيئاً. وقالَ أبو العباسِ المُبرِّدُ : هو الذي يُحْدِثُ الفعلَ ، وغيرُه محمولٌ عليه.[3]

وحُجَّةُ الأوَّلينَ من وجوهٍ[4] :

أحدُها : أنَّ الإعرابَ يتعلَّقُ بالألفاظِ وهي أسماءُ الفاعلينَ والمفعولينَ ، والفاعلُ الذي يُحْدِثُ الفعلَ هو مُسَمَّى هذه الأسماءِ.

---

(1) الإيضاح ٦٣ ، والمقتصد ١/ ٣٢٥.

(2) لهم في حدِّه عبارات شتّى بينها بعض اختلاف ، انظر مثلاً : الكتاب ١/ ٣٣ (بولاق) ١/ ١٤) ، والأصول ١/ ٧٢ ، والمقتصد ١/ ٣٢٦ ، وشرح المفصل ١/ ٧٤ ، وشرح الكافية ١/ ٧٠ ، والارتشاف ٢/ ١٧٩ ، والهمع ١/ ١٥٩.

(3) لم أجد في كلام المبرد على الفاعل ما نسبه إليه ، بل لم يذكر حدّاً معيناً له. انظر المقتضب ١/ ٨-٩.

(4) في المصادر المتقدمة المذكورة في الحاشية رقم (2) بعض هذه الوجوه.

والثاني: أنّهم سمّوا ما نُفِيَ عنه الفعلُ فاعلاً، نحو: ما قامَ زيدٌ.

وكذلك /الاستفهامُ والأمرُ والنهي، وإنْ لم يكُنْ هناك أفعالٌ أُحْدِثَتْ. [٢/٥٣]

وكذلكَ قولُهم: طابَ الخبزُ. وماتَ زيدٌ. ورَخُصَ الشعرُ. وهذه الأسماءُ

لم تُحْدِثْ هذه المعاني بل رُبَّما كانت أَشْبَهَ بالمفعولِ.

والثالثُ: أنَّ الاسمَ إذا تقدَّمَ على الفعلِ لم يَكُنْ عندَهم

فاعلاً، بل هو مبتدأٌ. والمعنى في تَقَدُّمِه وتأخُّرِه سواءٌ.

والرابعُ: أنّهم رفعوا المفعولَ به نيابةً عن الفاعلِ، وهو مفعولٌ

به حقيقةً. فدَلَّ على أنَّ الفاعلَ عندَ هؤلاءِ ما ذكرنا.

الفصلُ الثاني: في اشتراطِ تقدُّمِ الفعلِ على الاسمِ ليكونَ فاعلاً.[1]

وبيانُ ذلكَ من أوجهٍ:

أحدُها[2]: أنَّ الفعلَ عِلَّةٌ لتسميةِ ما أُسْنِدَ إليه فاعلاً، والعِلَّةُ

---

(1) مذهب البصريين أنه يجب تقديم العامل على الفاعل، وأجاز الكوفيون تقديم الفاعل على الفعل. انظر المذهبين في: الارتشاف ٢/١٧٩، والهمع ١/١٥٩.

(2) في شرح المفصل ١/٧٥ زيادة بيان وشرح لهذا الوجه.

ثبوتُ المعلولَ إمّا في الزمانِ أو في الرُّتبةِ، فاشتراطُ تقدُّمِهِ عليه
مطابقٌ لحقيقتِهِ.

والثاني: أنَّ الفاعلَ بمنزلةِ حرفٍ من الفعلِ، ودليلُ ذلكَ من أوجهٍ[1]:

أحدُها: أنَّ ضميرَ الفاعلِ يُوجِبُ تسكينَ آخرِ الفعلِ[2]، نحو: ضَرَبْتُ وضَرَبْنا. وقد كانَ قبلَ الضميرِ مُتحرِّكاً، ولا وَجْهَ للتسكينِ إلّا ما ذكرنا لِمَا أُلِفَ من طريقتِهِم أنّه لا يتوالى أربعُ مُتحرِّكاتٍ في كلمةٍ واحدةٍ. ولا يَنْخَرِمُ ذلكَ بقولِهِم: عُلَبِطٌ[3] وهُدَبِدٌ[4]. لأنَّ الأصلَ فيه عُلابِطٌ وهُدابِدٌ. وقد استُعمِلَ ذلكَ على الأصلِ، وإنّما حُذِفَتْ تخفيفاً، فهي في تقديرِ الثباتِ. ولا يَلْزَمُ على ما ذكرنا نحو: بَقَرَةٍ وشَجَرَةٍ. لأنَّ تاءَ التأنيثِ في حُكْمِ المنفصلِ، لأنّها تدخُلُ فارِقَةً بينَ المُذَكَّرِ والمؤنثِ، وليسَ ذلكَ بلازمٍ، وتُقلَبُ في الوقفِ هاءً، فتبطُلُ حركتُها. ولا يَلْزَمُ أيضاً

---

(1) اقتصر العكبري هنا على ثلاثة أوجه من أصل اثني عشر وجهاً، ونصَّ في نهاية الثالث على أنه ذكرها في «اللباب» وأن هذه الثلاثة أقواها. ونصَّ في التبيين ٦٤ على أنه استوفى تلك الوجوه في «اللباب» و«شرح اللمع». وأحال محقق التبيين على الورقة ٢٧-٢٨ من الأول، وعلى الورقة ٤٥ من الثاني. والوجوه الثلاثة في: المقتضب ٣٢٧/١-٣٢٩، والإنصاف ٧٩/١.

(2) ذكر في المقتضب ٣٢٨/١-٣٢٩، والإنصاف ٧٩/١، والأشباه والنظائر ١٣٦/٢.

(3) رجل عُلَبِطٌ وعُلابِطٌ: ضخم عظيم. انظر اللسان (علبط).

(4) الهُدَبِدُ والهُدابِدُ: اللبن الخاثر جداً، أو الخفش، أو ضعف البصر. ورجل هُدَبِدٌ: ضعيف البصر. انظر اللسان (هدبد).

ضميرُ المفعولِ، نحو: ضَرَبَنا زيدٌ. لأنَّ المفعولَ ليسَ بلازمٍ، إذْ يسوغُ حذفُه، وتتمُّ الجملةُ بدونِه.

والوجهُ الثاني[1]: أنَّ علامةَ الرفعِ في الأمثلةِ الخمسةِ، نحو: يضربانِ ويضربونَ. بعدَ ضميرِ الفاعلِ. ولولا أنَّ الفاعلَ كحرفٍ من الفعلِ لمَا كانَ دليلُ رفعِه بعدَه، لأنَّ حكمَ الإعرابِ أنْ يكونَ في المُعْرَبِ لا منفصلاً عنه.

والوجهُ الثالثُ: أنَّ الفاعلَ إذا تقدَّمَ صارَ مبتدأً، ولزِمَ أنْ يكونَ للفعلِ الذي بعدَه فاعلٌ مُظْهَرٌ أو مُضْمَرٌ، كقولِكَ: الزيدانِ قاما. والزيدونَ قامَ غِلمانُهم. ولو قُلْتَ: قامَ. لم يَجُزْ. ولا وجْهَ لذلكَ إلاَّ كونُه بمنزلةِ حرفٍ منه لا يُفارِقُه[2]. وقد ذكرتُ في «اللُّباب»[3] اثني عشَرَ دليلاً على أنَّ الفاعلَ كحرفٍ من الفعلِ، إلاَّ أنَّ هذه الوجوهَ أقواها[4].

---

(1) ذُكِرَ في: المقتصد ١/٣٢٩، والإنصاف ١/٧٩، والأشباه والنظائر ٣/١٣٧.

(2) أسهب الجرجاني في شرح هذا الوجه وتعليله. انظر المقتصد ١/٣٢٨.

(3) تمام اسمه «اللباب في علل البناء والإعراب» وقد سلف الحديث عنه في مصنفاته ضمن الدراسة ٦٩.

(4) تقدم أنه استوفى هذه الوجوه في «شرح اللمع» أيضاً. ونقلها السيوطي عنه في اللباب، ونصّ في نهايتها على أنها مأخوذة من «سر الصناعة». انظر الأشباه والنظائر ٣/١٣٦-١٣٨ وورد أكثر تلك الوجوه في الإنصاف ١/٧٩-٨٠ دليلاً على حجة الكوفيين.

الفصلُ الثالثُ: / فيما يرتفعُ به الفاعلُ[1]. اعلم أنَّ العبارةَ [٥٤/أ]

الصحيحةَ في ذلكَ أنْ يُقالَ: يرتفعُ بالفعلِ أو ما قامَ مقامَه إذا كانَ

مُسْنَداً إليه مُقَدَّماً عليه[2]. وقولُ مَنْ قالَ[3]: يرتفعُ بإسنادِ الفعلِ إليه.

خطأٌ. لأنَّ الإسنادَ معنًى، والعاملُ في الفاعلِ لفظٌ، وبينَ العبارتينِ

فَرْقٌ ظاهرٌ، وذلكَ أنَّ الفعلَ المُسْنَدَ مُغايرٌ لإسنادِ الفعلِ كمُغايَرةِ

قولِكَ: عندنا رَجُلٌ عالِمٌ. لقولِكَ: عندنا عِلْمُ رَجُلٍ.

الفصلُ الرابعُ[4]: في عِلَّةِ رفعِ الفاعلِ بالفعلِ، وذلكَ لأَوْجُهٍ أربعةٍ:

أحدُها: أنَّ الغرضَ الفرقُ بينَ الفاعلِ والمفعولِ والمضافِ إليه، ورفعُ

الفاعلِ ونصبُ المفعولِ وجرُّ المضافِ إليه يُحَصِّلُ الفرقَ بينَ هذه المعاني،

وقد وردتِ اللغةُ به، فاكْتُفِيَ به فارقاً، ولو عُكِسَ ذلكَ لاتَّجَهَ مثلُ

هذا السؤالِ، وذلكَ يُفْضي إلى التَّسَلْسُلِ.

---

(١) تحديد العامل في الفاعل موضع خلاف بين البصريين والكوفيين، وبين الكوفيين أنفسهم. انظره في: الإنصاف ١/ ٧٨-٨١ (م ١١)، والتبيين ٢٦٣-٢٦٥ (م ٣٦)، والارتشاف ٢/ ١٨٠، والهمع ١/ ١٥٩.

(٢) وهو مذهب الجمهور. انظر الهمع ١/ ١٥٩. وما ذكره المؤلف هو حدُّ الفارسي في الإيضاح ٦٣ إلا أنه زاد عليه «أو ما قام مقامه». وقد أسهب الجرجاني في شرح تعريف أبي علي للفاعل، ونصّ على أنه مما لم يسبقه إليه الشيخ أبو علي. انظر المقتصد ١/ ٣٢٧.

(٣) وهو هشام بن معاوية صاحب الكسائي. انظر الإنصاف ١/ ٧٨-٧٩، والهمع ١/ ١٥٩. ونقل أبو حيان عن ابن مالك أنه نسبه إلى خلف. انظر الارتشاف ٢/ ١٨٠.

(٤) الوجوه الثلاثة الأولى في شرح المفصل ١/ ٧٥. والثاني في المقتصد ١/ ٣٢٦.

والثاني: أنّهم أرادوا بذلكَ التعادُلَ، وذلكَ أنّ الفاعلَ واحدٌ، والمفاعيلُ كثيرةٌ، والضمةُ أثقلُ من الفتحةِ، فَجُعِلَ الأثقلُ للأقلِّ والأخفُّ للأكثرِ ليَعْتَدِلا، وهذا يُناظِرُ رفعَ الثقيلِ مرّةً والخفيفِ مِراراً وهو على قانونِ الحكمةِ.[1]

والوجهُ الثالثُ: أنّ الفاعلَ أقوى من المفعولِ إذْ كانَ لازماً والضمةُ أقوى الحركاتِ،[2] فَجُعِلَ الأقوى للأقوى.

والرابعُ: أنّ الفاعلَ لمّا تنزّلَ منزلةَ حرفٍ من الفعلِ حُرِّكَ بالضمِّ الذي هو حقُّه الفعلِ المعْرَبِ، إذْ كانَ مُعْرَباً مِثْلَه، وضروبُ الأفعالِ كلِّها أصليِّها وزائدِها في رفعِ الفاعلِ سواءٌ لاشتراكِها في إسنادِها إلى فاعلٍ.

- قال أبو عليٍّ رحمه اللهُ: ومرتبةُ الفاعلِ أنّ يتقدّمَ على المفعولِ به،

---

(1) لهذا تمثيل يدور في كتبهم، نقله الجرجاني عن شيخه أبي الحسين حكاية عن الخليل. انظر المقتصد ١/٣٢٦. وهو في شرح المفصل ١/٧٥.

(2) لابن يعيش تعليل صوتي معجب. انظر شرح المفصل ١/٧٥.

وتقديمُ المفعولِ به جائزٌ[1]. الفصل.

قالَ الشيخُ رحمه اللهُ: الأصلُ تقديمُ الفاعلِ على المفعولِ لثلاثةِ أوجهٍ:

أحدُها: أنَّ الفعلَ يلزمُهُ الفاعلُ ولا يلزمُهُ المفعولُ، ورتبةُ اللازمِ أقوى.

والثاني: أنَّ الفعلَ يقعُ أوّلاً من الفاعلِ ثُمَّ ينفُذُ إلى المفعولِ به، وإذا ترتَّبَ في الوجودِ على ذلِكَ وجبَ أنْ يترتَّبَ في اللفظِ عليه ليطابقَ اللفظُ المعنى.

والثالثُ: أنَّ الفاعلَ إذا تقدَّمَ صارَ مبتدأً، وكانَ في الفعلِ ضميرُه، والمفعولُ إذا تقدَّمَ لم يتغيَّرْ حكمُه، وكانت النيَّةُ به التأخيرَ.

وإذا ثبتَ ذلِكَ فقد يجوزُ تقديمُ المفعولِ / على الفاعلِ وعلى الفعلِ [٥٤/ب] مالم يمنع منه مانعٌ، وجوازُه له سببانِ:

---

(١) لفظ أبي علي: "... نحو: ضربَ عبدُ اللهِ زيداً. ويجوز أن يتقدم المفعول على الفاعل كقولنا: ضربَ زيداً عبدُ اللهِ ...". انظر الإيضاح ٦٤، والمقتصد ١/٣٣٠.

أحدُهما: حاجتُهم إلى التوسّعِ في التسجيعِ والقوافي، وقد لا يُساعِدُ ذلكَ إلّا مع التقديمِ.

والثاني[1]: عنايتُهم بالمفعولِ، وهو معنى قولِ سيبويه «إلّا أنّهم يُقدِّمونَ ما هم ببيانِهِ أهمُّ وبشأنِهِ أعنى، وإنْ كانا جميعاً يُهِمّانِهم ويَعْنِيانِهم»[2]. وتقديمُ الشيءِ في الذِّكرِ يدلُّ على فَرْطِ العنايةِ بهِ، لأنّه يُشْبِهُ إلى نفسِ السامعِ فيَهْتَمُّ بهِ. وإنّما يُمنعُ التقديمُ عندَ خوفِ اللَّبْسِ، وذلكَ في المقصورَيْنِ أو المبنيَّيْنِ، كقولِكَ: ضربَ موسى عيسى. فهاهنا يجبُ تقديمُ الفاعلِ، ليحصُلَ الفرقُ بينَه وبينَ المفعولِ بالرتبةِ، إذْ لم يَكُنْ في اللفظِ ولا في المعنى فارقٌ. وكذلكَ: كَلَّمَ هذا هذا. فإنْ كانَ في اللفظِ فرقٌ بالصفةِ أو بأمرٍ آخرَ جازَ التقديمُ، كقولِكَ: كَلَّمَ موسى الطويلَ عيسى القصيرُ. فنصبُ الصفةِ ورفعُها فارقانِ. وأمّا الفرقُ

---

(1) ذكره الجرجاني في المقتصد ١/٣٣١.

(2) تمام لفظ سيبويه في الكتاب ١/٣٤ (بولاق ١/١٤-١٥) «... فإن قدمتَ المفعولَ وأخّرتَ الفاعلَ جرى اللفظُ كما جرى في الأول، وذلك قولك: ضربَ زيداً عبدُ الله. لأنك إنما أردتَ به مقدَّماً، ولم تُرِد أن تشغل الفعل بأول منه وإن كان مؤخَّراً في اللفظ، فمن ثَمَّ كان اللفظ أن يكون فيه مقدَّماً، وهو عربي جيد كثير، كأنهم يقدمون الذي بيانه أهمّ لهم، وهم ببيانه أعنى، وإن كانا جميعاً يُهِمّانهم ويعنيانهم». وانظر شرح الجرجاني لكلام سيبويه في المقتصد ١/٣٣١.

من جهةِ المعنى فكقولِكَ : أدارَ موسى الرَّحى. فالمعنى يدلُّ على أنَّ موسى فاعلٌ، فلا عليكَ قدَّمتَ أو أخَّرتَ.

ومِمَّا يمتنعُ فيه خروجُ الكلامِ على أصلِه بعارضٍ، وهو الإضمارُ قبلَ الذِّكرِ لفظاً وتقديراً، كقولِكَ: ضربَ غلامُه زيداً. برفعِ الغلامِ ونصبِ زيدٍ. وليسَ بجائزٍ لِمَا فيه من تقديمِ المُضْمَرِ على الظاهرِ لفظاً وتقديراً. لأنَّ الذي اتصلَ به الضميرُ فاعلٌ، وهو واقعٌ في موضعِه، فلا يَصِحُّ أنْ يُنوى به التأخيرُ. فإنْ قُلْتَ: ضربَ زيداً غلامُه. لَزِمَ تقديمُ المفعولِ ليعودَ الضميرُ إليه لفظاً. ونظيرُه قولُ اللهِ عزَّ وجلَّ ﴿وَإِذِ ٱبْتَلَىٰ إبراهيمَ رَبُّهُ﴾[1] و﴿لَن يَنَالَ اللهَ لُحُومُهَا﴾[2] و﴿لا يَنْفَعُ نَفْساً إيمانُها﴾[3]. فالإضمارُ هنا بعدَ الذِّكْرِ، وهو مُصَحِّحٌ للمعنى. ولا يُقالُ إنَّ رُتبةَ المفعولِ التأخيرُ والنِّيَّةَ به التقديمُ، فيَمْتَنِعَ من ذلِكَ، لأنَّ

---

(1) سورة البقرة ٢/١٢٤.

(2) سورة الحج ٢٢/ ٣٧.

(3) سورة الأنعام ٦/١٥٨.

ذلك إضمارٌ قبلَ الذِّكْرِ تقديراً ، والمانعُ إضمارُه قبل الذِّكْرِ لفظاً وتقديراً ، فإنِ اتّصلَ الضميرُ بالمفعولِ جازَ تقديمُه وتأخيرُه، كقولِكَ: ضربَ غلامَهُ زيدٌ ، وضربَ زيدٌ غلامَه . ففي التقديمِ إضمارٌ قبلَ الذِّكْرِ لفظاً وبعدَ الذِّكْرِ تقديراً . ومثلُ ذلِكَ قولُه تعالى: ﴿ونادى نُوحٌ ٱبْنَهُ﴾[1] لافرقَ في ذلِكَ بينَ هذا وبينَ قولِكَ : ونادى ٱبْنَهُ نُوحٌ . وكذلِكَ : بلغَ الكتابُ أجَلَهُ[2] ، وبَلَغَ أجلَهُ الكتابُ . ولو قُلْتَ : بَلَغَ أجلُه الكتابَ . فرفعتَ الأجَلَ لم يَجُزِ التقديمُ لِمَا ذكرنا .

فإنْ قيلَ : / فما تفعلُ في قولِ الشاعرِ[3]: [١/٥٥أ]

٦٣- جزى رَبُّهُ عنّي عديَّ بنَ حاتِمٍ جزاءَ الكِلابِ العاوِياتِ وَقَدْ فَعَلْ

ففيه جوابانِ :

أحدُهما : أنَّ الهاءَ تعودُ على المصدرِ المدلولِ عليه بالفعلِ ، أي :

---

(١) سورة هود ١١/٤٢ .

(٢) في سورة البقرة ٢/٢٣٥ ﴿ولا تَعزِموا عُقْدَةَ النِّكاحِ حتّى يَبْلُغَ الكِتابُ أجَلَهُ﴾

(٣) نُسب البيتُ إلى أبي الأسود الدؤلي والنابغة الذبياني وعبد الله بن همارق . ونصّ بعضهم على أنه مجهول ، ونقل البغدادي عن ابن كيسان قوله: أحسبه مولَّداً مصنوعاً . وهو في: مستدرك ديوان أبي الأسود ١٢٤ يهجو فيه عدي بن حاتم الطائي ، وفي ديوان النابغة ٢١٤ والرواية فيه « جزى الله عبساً في المواطن كلِّها » . ولا شاهد فيها ، ولا في روايات أخرى نسبت إلى الديوان ، فيها بعض اختلاف ، كرواية البغدادي « عبساً عبسَ آلِ بغيضٍ » ، ورواية المفضل « عبساً عبسَ ابنِ بغيضٍ » ورواية ابن هشام « عبساً والجزاءُ يكفُّه » . والشاهد منسوب إلى أبي الأسود في الخزانة ١/٢٧٧ (٤٠ بولاق ١/١٣٤) . ونسب إلى النابغة في: الفاخر ٢٣ ، والخصائص ١/٢٩٤ ، وتخليص =

جزى ربُّ الجزاءِ عَدِيَّ بنَ حاتمٍ. فليسَ هذا إضمارٌ قبلَ الذِّكْرِ. ونظيره قولُه تعالى: ﴿ٱعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ﴾[1]، أي: العدلُ أقربُ[2].

والثاني: أنَّ ذلكَ جائزٌ لضرورةِ الشعرِ[3].

فإنْ قيلَ: فكيفَ أُضمِرَ قبلَ الذِّكْرِ في قولِكَ: ضَرَبَني وضَرَبْتُ زيداً، على رأي البصريين[4]. وفي قولِكَ: نِعْمَ رَجُلاً زيدٌ[5]؟ قيلَ: إنَّما جازَ ذلكَ على شريطةِ التفسيرِ، وصارَ المُفَسِّرُ عِوَضاً عن تقديمِ الذِّكْرِ. ومِثْلُه: رُبَّهُ رَجُلاً[6].

= الشواهد ٤٩١ وحكى البغدادي في الخزانة نسبته إليه بصيغة التمريض. ونسبه المفضَّل في الفاخر إلى عبد الله بن همارق، وجاء بلا نسبة في: الجمل ١١٩، والحلل ١٠٦ (٤٣)، والأمالي الشجرية ١/١٠٢، وشرح المفصل ١/٧٦، وشرح الشذور ١٧٨ (٦٦)، وتخليص الشواهد ٤٨٩، وشرح التصريح ١/٢٨٣، والهمع ١/٦٦، وحاشية الصبان ٢/٥٩ (٢٩٩).

(١) سورة المائدة ٥/٨.

(٢) البيان ١/٢٨٥، والتبيان ١/٤٢٥.

(٣) لم ترد هذه الضرورة في كتابي القزاز وابن عصفور. وقد أخذ بعض البصريين برأي ابن جني الذي خالف الجمهور، ووافق مذهب بعض الكوفيين، حين أجاز في الخصائص ١/٢٩٤ أن تكون الهاء في «ربه» عائدة على «عدي». قال البغدادي «على أن الأخفش وابن جني قد أجازا اتصال ضمير المفعول به بالفاعل مع تقدم الفاعل لشدة اقتضاء الفعل للمفعول به كاقتضائه للفاعل. أقول: وممّن ذهب مذهبهما أبو عبد الله الطُّوال من الكوفيين وابنُ مالك في التسهيل وشرحه ... ونصر الإمام عبد القاهر الجرجاني مذهب الأخفش في المسائل المشكلة». انظر الخزانة ١/٢٧٧ (بولاق ١/١٣٤).

(٤) سيأتي توثيقه في الكلام على أولى العاملين بالعمل في التنازع. انظر ٣٤٨.

(٥) بيانه وأحكامه في باب نِعْمَ وبئسَ ٣٩٧.

(٦) ورد عندهم الإضمار قبل الذكر في مواضع على شريطة التفسير، كما في إضمار الشأن والقصة والحديث في باب المبتدأ والخبر وما دخل عليهما. انظر تفصيل ذلك في شرح المفصل ١/٧٧.

وأمّا قولُه تعالى ﴿إنَّمَا يَخْشَى اللهَ مِنْ عِبَادِهِ العُلَمَاءُ﴾[1]. فإنّه تَضَمَّنَ تقديمَ المفعولِ لأنَّه أهمُّ من تقديمِ الفاعلِ. وقد قُرِئَ ﴿اللهُ﴾ بالرفعِ، و﴿العلماءَ﴾ بالنصبِ من غيرِ تقديمٍ[2]. وَوَجْهُ ذلكَ أن يخشى بمعنى يُعَظِّمُ، لأنَّ مَنْ يخشى الشيءَ يُعَظِّمُه، فَعَبَّرَ عن سببِ الخشيةِ بالخشيةِ.

ومن التقديمِ قولُه تعالى ﴿وَلَقَدْ جَاءَ آلَ فِرْعَوْنَ النُّذُرُ﴾[3].

و﴿لَوْ تَرَى إذْ يَتَوَفَّى الذينَ كَفَرُوا الملائِكَةُ﴾[4]. وهو كثيرٌ.

- قالَ أبو عليٍّ رحمه اللهُ: وتقولُ: ما أردتَ؟ فتكونُ «ما» في في موضعِ نصبٍ. وما جاءَ بكَ؟ فتكونُ في موضعِ رفعٍ[5]. الفصل.

قالَ الشيخُ رحمه اللهُ: فمقصودُ هذا الفصلِ[6] أنَّ الفاعلَ والمفعولَ قد يُشْكِلُ حالُهما عندَ المُبْتَدِئ لأجلِ البناءِ الذي يمتنعُ معه ظهورُ

---

(١) سورة فاطر ٢٨/٣٥.

(٢) قراءة شاذة لم ترد في كتب الشواذ كما نص عليه أبو حيان، نسبها الزمخشري في الكشاف ٣٠٨/٣ إلى عمر بن عبد العزيز وأبي حنيفة حكايةً عنه. ونقله عنه القرطبي في الجامع ٣٤٤/١٤ وأبو حيان في البحر المحيط ٣١٢/٧ وزاد فيه على ما قاله الزمخشري أنها ذكرت عن أبي حيوة نقلاً عن أبي القاسم يوسف بن جبارة في كتابه الكامل. وأورد المؤلف هذه القراءة في التبيان ٢٠٠/٢ غفلاً من النسبة إلى أصحابها.

(٣) سورة القمر ٤١/٥٤.

(٤) سورة الأنفال ٥٠/٨.

(٥) لفظ أبي علي في الإيضاح ٦٥ والمقتصد ٣٣٤/١ "... نصب بأنه مفعول به. وبم مررت؟ في الجر. وما جاء بك؟ فتكون (ما) في موضع رفع بالابتداء..".

(٦) وردت في هامش الأصل تحت هاء و«صح». وفي المتن تحت هاء «المسألة».

الإعرابِ الفارقِ بينهما، وذلكَ نحو: ما، ومَنْ. وقد جعلوا لذلكَ

معياراً يُعرفُ به، فقالوا: إذا أَشْكَلَ عليكَ شيءٌ من ذلكَ فاجْعَلْ

مكانَ المُشْكِلِ ضميرَه أو «أيَّ شيءٍ» فإنْ وجدتَ الضميرَ الياءَ أو

الكافَ فالاسمُ المُشْكِلُ منصوبٌ، لأنَّ الياءَ والكافَ ضميرا المفعولِ.

وإنْ كانَ الضميرُ التاءَ فالاسمُ المُشْكِلُ مرفوعٌ، لأنَّ التاءَ ضميرُ

الفاعلِ. ومثالُ ذلكَ قولُكَ: ما أرادَ زيدٌ من عَمْرٍو؟ فـ«زيدٌ» مرفوعٌ

لأنَّه فاعلٌ، لأنَّكَ تضعُ موضِعَه التاءَ، وإذا كانَ فاعلاً كانت «ما»

منصوبةً، لأنَّ الفعلَ لا يكونُ له فاعلانِ. ولو وضعتَ مكانَ «ما»

«أيَّ شيءٍ» لظهرَ النصبُ، وإنَّما لَزِمَ تقديمُ المفعولِ هنا لأنَّه استفهامٌ

والاستفهامُ له / صدرُ الكلامِ. وتقولُ: ما جاءَ بكَ؟ فتكونُ «ما» [٥٥/ب]

في موضعِ رفعٍ، لأنَّكَ لو أضمرتَ لَقُلْتَ: ما جاءني؟ فالياءُ في موضعِ

مفعولٍ، و«ما» ليسَ بفاعلٍ، لأنَّ الفاعلَ لا يتقدَّمُ على الفعلِ،

فيلزمُ أنْ يكونَ في جاءَ ضميرُ فاعلٍ. وتقولُ: كَرِهَ زيدٌ ما أحبَّ

عَمْرٌو. فـ«ما» في موضعِ نصبٍ، لأنَّكَ تقولُ: كَرِهَني زيدٌ. وتقولُ:

أَفْعَلْ ما أرضى أباكَ. فتنصبُ، لأنَّكَ تقولُ: افْعَلْ ما أرضاني. وتقولُ:

أَفْعَلْ ما رَضِيَ زيدٌ. فترفعُ، لأنَّكَ تقولُ: افْعَلْ ما رضيتُ. وتقولُ:

تـ أَمْكَنَ زيداً أنْ يقومَ. فتنصبُ زيداً لأنَّكَ تقولُ: أَمْكَنَني. و«أنْ يقومَ» في موضعِ رفعٍ. وقد أَعْوَزَ زيداً القوتُ. لأنَّكَ تقولُ: أعوزني.

ولمَّا ذكرنا «ما» هنا نَكِرَةً في الرفعِ والنصبِ والجرِّ، وحُكِمَ عليها بالتقديمِ، وكانَ ذلكَ من أجلِ كونِها استفهاماً اقتضى ذلكَ أنْ نذكُرَ وجوهَ «ما» دونَ أحكامِها، لأنَّها تأتي في أبوابِها متفرِّقةً. وأقسامُها ثلاثةٌ: اسمٌ، وحرفٌ، بلا خلافٍ فيهما. وقسمٌ مختلَفٌ فيه[1].

فمجيئُها اسماً في خمسةِ مواضِعَ: في الاستفهامِ، وبمعنى الذي، وشرطيةً، ونكرةً موصوفةً، ونكرةً غيرُ موصوفةٍ. فالاستفهامُ كقولِكَ: ما عندَكَ؟ والذي كقولِكَ: أخذتُ ما أخذتَ. والشرطُ كقولِكَ: ما تَصْنَعْ أَصْنَعْ. والموصوفةُ كقولِ الشاعرِ[2]:

٦٤- رُبَّما تَكْرَهُ النُّفوسُ مِنَ الأَمْـ ... ـرِ لَهُ فَرْجَةٌ كَحَلِّ العِقالِ

(١) أقسام «ما» وأحكامها في كتب حروف المعاني مثل: معاني الحروف ٨٦-٩١، ١٠٣-١٠٧، والأزهية ٧٥-٩٩، ورصف المباني ٣١٠-٣١٩، والمغني ٢٩٠-٣١٩.
وانظر: شرح المفصل ٤/٢-٩، والهمع ١/٩٢.

(٢) وهو أمية بن أبي الصلت على المشهور في نسبة البيت. وهو في ديوانه ٤٤٤، وثمة تخريجه ٥٨٥ وافياً. وللبيت روايات أوردها أستاذنا د. عبد الحفيظ في تعليقته عليه. وهو في زيادات ديوان عبيد بن الأبرص ١١٢. ونسبه عمر بن شبّة وصاحب الحماسة البصرية إلى حَنيف بن عُمَير اليَشْكُري، وقيل: لنهار ابن أخت مسيلمة الكذاب، ورواه الأصمعي لأبي قيس اليهودي صِرْمة بن أبي أنس. =

أي : رُبَّ شيءٍ تكرهُهُ النفوسُ . وغيرُ الموصوفةِ « ما » في التعجب ،

كقولك : ما أحسَنَ زيداً ، و« ما » في قوله ﴿ فَنِعِمَّا هِيَ ﴾[1] . أي : فنِعْمَ شيئاً هي[2].

وأمّا وقوعُها حرفاً فسبعةٌ : « ما » النافيةُ ، كقولك : ما قامَ

زيدٌ . والكافّةُ ، كقوله تعالى ﴿ إِنَّمَا اللّٰهُ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ ﴾[3] . والزائدةُ ،

كقوله تعالى ﴿ فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللّٰهِ ﴾[4] و﴿ فَبِمَا نَقْضِهِم مِيثَاقَهُم ﴾[5] . والمذكورةُ

لتأكيدِ الإبهامِ ، كقولك : ما أخذتُ منه شيئاً مّا . والواقعةُ موقعَ

= وهو منسوب لأمية في : الكتاب ١٠٩/٢ (بولاق ٢٧٠/١) ، والحيوان ٤٩/٣ ، وجمهرة اللغة ٨٢/٢ ، وشرح ابن السيرافي ٣/٢ ، والأزهية ٨٢ ، وفرحة الأديب ١٩٦ ، واللسان (فرج) ، والدرر ٦٩/١ ، وشرح شواهد المغني ٧٠٧/٢ (٤٧٤) ، والخزانة ١٠٨/٦ (٤٣٧) ، ١٠/٩ (بولاق ٥٤١/٢ ، ١٩٤/٤) ، وشرح أبيات المغني ١٢/٥ (٤٩١) ، والتاج (فرج) . وجاء بلا نسبة في : المقتضب ٤٢/١ ، والفاخر ٢٧٦ ، والأصول ١٦٩/٢ ، ٣٢٥ ، ومجالس العلماء ١٢٦ ، وشرح النحاس ١٩٦ (٣٨٧) ، وكتاب الشعر ٦٣/١ ، ٤٠٩/٢ ، ومعاني الحروف ٨٨ ، ١٠٦ ، ومقاييس اللغة (فرج) ٤٩٩/٤ ، وأمالي المرتضى ٤٨٦/١ ، والمقتصد ١٢٩/١ (١٩) ، والأمالي الشجرية ٣٨/٢ ، والمرتجل ٣٠٧ ، وإيضاح القيسي ٣٠٩/١ ، وشرح المفصل ٢/٤ ، ٣٠/٨ ، وشرح الشذور ١٧١ (٦٤) ، والمغني ٣٩١ (٥٥١) ، والهمع ٨/١ ، ٩٢ . وسيتكرر الشاهد في ١٧١/أ .

(١) سورة البقرة ٢٧١/٢ وقبلها ﴿ إِن تُبْدُوا الصَّدَقَاتِ .. ﴾ .

(٢) انظر هذا التقدير في : المشكل ١٤١/١ ، والبيان ١٧٧/١ ، والتبيان ٢٢١/١ ، والبحر المحيط ٣٢٢/٢ ، والمغني ٣٩٠ .

(٣) سورة النساء ١٧١/٤ .

(٤) سورة آل عمران ١٥٩/٣ وتمامها ﴿ لِنتَ لَهُمْ ﴾ .

(٥) وردت في سورتين صدراً لآيتين ، الأولى في النساء ١٥٥/٤ وبعدها ﴿ وَكُفْرِهِم بِآيَاتِ اللّٰهِ .. ﴾ والثانية في سورة المائدة ١٣/٥ وبعدها ﴿ لَعَنَّاهُمْ وَجَعَلْنَا قُلُوبَهُمْ قَاسِيَةً ﴾ .

اللامِ في فعلِ الشرطِ، كقولِه تعالى ﴿فإمّا تَرَيِنَّ﴾[1]. ﴿وإمّا نُرِيَنَّكَ﴾[2] هو جارٍ مجرى قولِكَ: لَنُرِيَنَّكَ. و«ما» في جوابِ القسمِ، كقولِكَ: واللهِ ما فعلتُ. و«ما» الزمانيةُ[3]، نحو قولِكَ: لا أُكلِّمُكَ ما طلعتِ الشمسُ.

وأمّا المختلفُ فيها فـ«ما» المصدريةُ، كقولِه عزَّ وجلَّ ﴿كما يَعرِفُونَ أبناءَهُم﴾[4]. أي: كمعرفتِهم. فعندَ الجمهورِ[5] حرفٌ، وعندَ الأخفشِ[6] هي اسمٌ. وفي بعضِ الأقسامِ التي ذكرناها تداخلٌ يُخرِجُها / عن هذا [١/٥٦] العددِ، وإنما جرينا في عدِّها هذا العَدَّ على ما ذكره العَبْديُّ، والتحقيقُ غيرُ ذلك.

• قالَ أبو عليٍّ رحمه اللهُ: وتقولُ: أكرمني وأكرمتُ عبدَ اللهِ[7].

---

(١) سورة مريم ١٩/٢٦ وتمامها ﴿مِنَ البَشَرِ أَحَداً فقُولي: إنّي نَذَرْتُ للرّحْمٰنِ صَوْماً..﴾
(٢) سورة يونس ١٠/٤٦ وتمامها ﴿بَعْضَ الذي نَعِدُهُم..﴾.
(٣) مذهب أبي البقاء فيها أنها اسمية شرطية زمانية خلافاً لما قرره هنا. قال ابن هشام «النوع الثاني: الشرطية، وهي نوعان: غير زمانية... وزمانية، أثبت ذلك الفارسي وأبو البقاء وأبو شامة وابن بري وابن مالك..» انظر المغني ٣٩٨. وسيأتي اعتذار العكبري عن هذا بأنه جرى في عدّها على ما ذكره العَبْدي.
(٤) وردت في سورتين بسياق واحد، الأولى سورة البقرة ٢/١٤٦، والثانية سورة الأنعام ٦/٢٠ وقبلها فيهما ﴿الذينَ آتَيْناهُمُ الكِتابَ يَعْرِفُونَهُ﴾.
(٥) ردّ ابن هشام على ابن خروف في زعمه أن (ما) المصدرية حرف باتفاق. وصوّب وقوع الخلاف فيها. انظر تفصيله في المغني ٤٠٢.
(٦) وهو مذهب أبي بكر أيضاً. انظر المغني ٤٠٢.
(٧) الإيضاح ٦٥، والمقتصد ١/٣٣٦.

Scanned by CamScanner

قالَ الشيخُ رحمه اللهُ: إذا كانَ معكَ فعلانِ، وذكرتَ بعدَهما اسماً يصلحُ أنْ يعملَ فيه كلُّ واحدٍ منهما[1]، فالأولى أنْ يكونَ العاملُ فيه الثاني عندَ البصريينَ[2]، وقالَ الكوفيونَ[3]: العاملُ فيه الأوّلُ. إلّا أنَّ الكسائيَّ قال: إنْ كانَ فاعلاً حُذِفَ من الأوّلِ، ولم يُضْمَرْ فيه شيءٌ، وكانَ العملُ في الموجودِ للثاني[4]. ومثالُ ذلكَ: أكرمني وأكرمتُ زيداً.

فتنصبُ «زيداً» عندَ البصريينَ، وترفعُه عندَ الكوفيينَ. وتأتي بالهاءِ في الثاني فتقولُ: وأكرمتُه زيدٌ. وكلتا الطائفتينِ تُجوِّزُ مذهبَ الأخرى، وإنّما الخلافُ في الأولى، واتفقوا على أنَّ المعنى إذا تعلّقَ بإعمالِ الثاني أعملوه، وإنْ تعلّقَ بإعمالِ الأوّلِ أعملوه.

والدليلُ على مذهبِ البصريينَ السماعُ والقياسُ[5]، أمّا السماعُ

---

(١) أولى العاملين بالعمل في التنازع من مسائل الخلاف بين المدرستين، بيانه في: الإنصاف ١/ ٨٣-٩٦ (م ١٣)، والتبيين ٢٥٢-٢٥٨ (م ٣٤)، وشرح المفصل ١/ ٧٧-٨٠، وشرح الكافية ١/ ٧٧-٨٠، والارتشاف ٣/ ٨٧-٩٨، والهمع ٢/ ١٠٨-١١١.

(٢) مذهبهم في المصادر السابقة. وانظر: الكتاب ١/ ٧٣-٨٠ (بولاق ١/ ٣٧-٤٠)، والمقتضب ٣/ ١١٢.

(٣) انظر مقالتهم في مصادر الحاشية التي قبل السابقة.

(٤) وهو مذهب هشام والسهيلي وابن مضاء. انظر الهمع ١/ ١٠٩، ١٦٠. ومقالة الكسائي في إيضاح القيسي ١/ ٢٠٤، والتبيين ٢٥٢، وشرح المفصل ١/ ٧٧، وشرح الكافية ١/ ٧٩.

(٥) استدل المؤلف لهم بذلك في التبيين ٢٥٢-٢٥٥. وهو بنحو ما احتج لهم به ابن الأنباري في الإنصاف ١/ ٨٧-٩٢ وسماه النقل والقياس.

منه قولُ الفرزدقِ[1]:

٦٥- وَلكنَّ نِصْفاً لو سَبَبْتُ وسَبَّني ... بَنُو عَبْدِ شَمْسٍ مِنْ مَنَافٍ وهاشِمِ[2]

فقالَ: بنو. ولو أعملَ الأوّلَ لقالَ: بني. وقالَ طُفَيْلٌ الغَنَوِيُّ[3]:

٦٦- وكُمْتاً مُدَمّاةً كأنَّ مُتُونَها ... جَرَى فَوْقَها واسْتَشْعَرَتْ لَوْنَ مُذْهَبِ[4]

نصبَ «لوناً» بالقريبِ منه، ولم يرفعْه بالأوّلِ. وقالَ كُثَيِّرٌ[5]:

٦٧- قَضَى كُلُّ ذِي دَيْنٍ فَوَفَّى غَرِيمَهُ ... وعَزَّةُ مَمْطُولٌ مُعَنًّى غَرِيمُها

---

(1) لم يرد هذا البيت إلّا في نسختي (أ) و(ب) من النسخ المعتمدة في تحقيق الإيضاح ٦٨، وذلك ضمن زيادة حوت شاهدين. وفي هذا تفسير لعدم ورود الشاهد في المقتصد وفي نسخة الظاهرية وفي شروح شواهد الإيضاح لابن بري وابن يسعون والقيسي.
والبيت في ديوان الفرزدق ٨٤٤ والرواية فيه «ولكنّ عدلاً لو...» ويروى «فلو أنّ...» و«أنْ سَبَبْتُ»، وهو منسوب له في: الكتاب ١/٧٧ (بولاق ١/٣٩)، والمقتضب ٤/٧٤، والمسلسل ٢٨١، وشرح النحاس ٥٣ (٦٣)، والجمل ١١٠، وشرح ابن السيرافي ١/١٩١، والاقتضاب ٣٦٥، والحلل ١٤٢ (٤٠)، وأساس البلاغة (نصف)، والإنصاف ١/٨٧ (٤٢)، والتبيين ٢٥٤، وشرح المفصل ١/٧٨، واللسان (نصف)، وتذكرة النحاة ٣٤٥.

(2) النِّصْف: الإنصاف. و(لو) وما بعدها في موضع خبر (لكنّ).

(3) هذا البيت مثل سابقه ورد في زيادة الإيضاح ٦٨ ولم يرد في المقتصد ولا في شروح الشواهد الثلاثة، وهو في ديوان طفيل ٧، ورواية صدره في أساس البلاغة «وِراداً مُدَمّاةً وكُمْتاً كأنّما»، ونُسب إليه في: الكتاب ١/٧٧ (بولاق ١/٣٩)، والجمل ١١٦، وشرح ابن السيرافي ١/١٨٣، والحُلل ١٤٦ (٤١)، والإنصاف ١/٨٨ (٤٣)، والتبيين ٢٥٣، وشرح المفصل ١/٨، واللسان (كمت، شعر، دمي). وجاء بلا نسبة في: المقتضب ٤/٧٥، وتذكرة النحاة ٣٤٤، وتخليص الشواهد.

(4) كُمْت: جمع أكمت، وكُمَيْت: مصغّره. ومُدَمّاة: شديدة الحمرة. ومتونها: ظهورها. واستشعرت: لبسته شعاراً، وهو ما ولي الجسد. والمُذْهَب: ما خالط حمرته صفرة.

(5) البيت في ديوانه ١٤٣، وهو منسوب له في: الإفصاح ٦٦، والمصباح ١/١٩ =

فنصبَ «غريمَه» بـ«وفَّى». ولو نصبَه بـ«قضى» لاحتاجَ أنْ يقولَ: نوفّاه، لأنَّه في نيّةِ التقديمِ، ولو قُدِّمَ في اللفظِ لأعدتَ ضميرَ المفعولِ إليه. وفي آخرِ البيتِ دليلٌ على هذا المذهبِ، وهو قولُه: «ممطولٌ مُعَنًّى غريمُها». إلّا أنَّ فيه إشكالاً يحتاجُ إلى إيضاحِه، وذلكَ أنَّ «ممطولاً» و«مُعَنًّى» جاريانِ على عزَّةَ، وليسا لها، بل هما لغريمِها، فلا يخلو إمّا أنْ ترفعَ غريمَها بممطولٍ، فيحتاج «مُعَنًّى» إلى ما يقومُ مقامَ الفاعلِ، وهو هُوَ، لجريانِه على غيرِ مَنْ هو له، فيجبُ إبرازُ الضميرِ فيه على ما قُرِّرَ في بابِ خبرِ المبتدأِ[1]. وإنْ أعملتَ فيه مُعَنًّى احتاجَ ممطولٌ إلى إبرازِ الضميرِ أيضاً، أي: ممطولٌ هُوَ، وليسَ هو ضميراً لِعزَّةَ، فلا يرجعُ إذاً إلى المبتدأ ضميرُه.

قالَ عبدُ القاهرِ: الوجهُ أنْ يُضْمَرَ غريمُها[2] / في ممطولٍ، وغريمُها [٥٦/ب] الأخيرُ يُفَسِّرُه[3]. وهذا طريفٌ منه، لأنَّ غريمَها مُظْهَرٌ ومُضْمَرٌ، ولا يُمكنُ

وشرح ابن بري ٩٠ (٩)، وإيضاح القيسي ١/١٠٠ (٩)، وشرح المفصل ١/٨، واللسان (غرم)، ونهاية الأرب ٣/٧٨، والدرر ٢/٢٤٦، وشرح التصريح ١/٣١٨، والهمع ٢/١١١، والخزانة ٥/٢٢٣ (بولاق ٢/٣٨٢)، والتاج (غرم). وجاء بلا نسبة في: الإيضاح ٦٦، والمقتصد ١/٣٤٠، والأشباه والنظائر ٥/٢٨٢، ٧/٢٥٥ (٩٢٥٥، ٧٣).

(١) تقدم في ٢٦٢.

(٢) في الهامش تحت صاد «غريمه».

(٣) أطال الجرجاني في توجيه البيت. وما نقله عنه المؤلف حكاية بالمعنى. ولفظه «... فإن قلت: فإنك إذا أضمرت غريمها في ممطول وجب عليك أن تبرز =

أن تجعلَ ضميراً قائماً مقامَ المضافِ والمضافِ إليه، وإنّما يخرّجُ هذا

على مذهبِ مَنْ قالَ: يحذفُ الفاعلُ حذفاً.(١)

والوجهُ عندي(٢) أنْ يُرفعَ غريمُها بِممْطُولٍ، وينتصبُ مُعنًّى

على الحالِ من غريمِها، وعلى هذا هو جارٍ على مَنْ هو له، فلا يفتقرُ

إلى إبرازِ الضميرِ، وعلى هذا يكونُ إعمالُ الأوّلِ اتفاقاً، لأنَّ الثاني

لا يصلحُ للعملِ للمانعِ المذكورِ. وممّا جاءَ في القرآنِ من إعمالِ الثاني قولُه

تعالى: ﴿هَاؤُمُ اقْرَؤُوا كِتَابِيَهْ﴾(٣). فأعملَ ﴿اقْرَؤُوا﴾ ولو أعملَ ﴿هاؤُمُ﴾ لقالَ:

اقرؤوه. وكذلكَ قولُه تعالى ﴿يَسْتَفْتُونَكَ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِي الْكَلَالَةِ﴾(٤)

فالجارُّ متعلِّقٌ بالفعلِ الثاني، ولو تعلّقَ بالأوّلِ لقالَ: يُفتيكم فيها في

الكلالةِ، إذِ التقديرُ على هذا: يستفتونكَ في الكلالةِ قلِ اللهُ يُفتيكم

فيها. وكذلكَ قولُه تعالى ﴿آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قِطْرًا﴾(٥) فـ﴿قِطْراً﴾ منصوبٌ

بـ﴿أُفْرِغْ﴾ إذ لو كان منصوباً بـ﴿آتوني﴾ لقالَ: أُفْرِغْهُ. والوجهُ فيه

= الضمير، فتقول: وعزّة ممطول هو مُعنًّى غريمها. لأنك زعمت فيما مضى أن الفاعل لا يحذف حذفاً بل يضمر... وإذا كان كذلك كان في ممطول ضمير للغريم هو خبر لعزّة، فيجب إظهاره. فالواجب أن ذلك لا يجب لأجل أنهم أرادوا في هذا الإضمار الاختصار والإيجاز...». انظر المقتصد ١/٣٤١.

(١) وهو الكسائي وهشام والسهيلي وابن مضاء. انظر الهمع ١/١٠٩، ١٦٠.

(٢) ذكره قبله ابن يسعون في المصباح ١٩ / ب، وابن بري في شرح الشواهد ٩٠.

(٣) سورة الحاقّة ٦٩ / ١٩. (٤) سورة النساء ٤/١٧٦. (٥) سورة الكهف ١٨/٩٦.

الذي تقدَّم.

وأمَّا القياسُ[1] فهو أنَّ الفصلَ عاملٌ، والعاملُ علَّةٌ للعملِ، والأصلُ في العلَّةِ أنْ يليها المعلولُ بغيرِ فصلٍ، لا سيَّما إذا كانَ الفاصلُ أجنبياً، ولذلكَ لم يَجُزْ: كانت زيداً الحُمَّى تأخُذُ. إذا لم تجعلْ في «كانَ» ضميراً، والمعطوفُ كالأجنبي، فلا ينبغي أنْ يُفصلَ بينَ الأوَّلِ وبينَ معمولِه. يدلُّ عليه أنَّكَ إذا عطفتَ على الجارِّ والمجرورِ جررتَ حملاً على القريبِ، ولم يَقْوَ حَمْلُهُ على موضعِ الجارِّ والمجرورِ لِمَا بينهما من البُعْدِ كقولِكَ: مررتُ بزيدٍ وعَمْروٍ. فالجرُّ فيه أقوى، والنصبُ جائزٌ.

وذكر بعضُهم في هذه المسألةِ دليلاً آخرَ، وذلكَ أنَّكَ إذا أعملتَ الأوَّلَ خلَّطتَ على السامعِ المعنى، وذلكَ أنَّكَ إذا قُلْتَ: ضربني وضربتُ زيدٌ. فرفعتَ، احتاجَ السامعُ إلى أنْ يُفَكِّرَ حتى يحيلَ الأخيرَ على الأوَّلِ

---

(1) اقتصر المؤلِّف هنا على إيراد وجه واحد لحجة البصريين من القياس. وذكر في التبيين ٢٥٤-٢٥٥ ثلاثة أوجه لحجّتهم منه، ثالثها يوافق ما أورده هنا. وأولها اقتصر عليه ابن الأنباري في الإنصاف ١/٩٢.

يطرحُ الفاعلَ بينهما، ثم ينظرُ نظراً ثانياً، فيقدِّر للفعلِ الثاني ما يقتضيه،

بخلافِ ما إذا أُعملَ الثاني فإنّه يهجمُ بأوّلِ النظرِ على فهمِ الجملةِ الثانيةِ

على التمامِ من غيرِ نظرٍ، ثم ينظرُ فيما يقتضيه الأوّلُ ليستدلَّ بما

ثبتَ عندَه أولاً على ما يقتضيه الفعلُ الأوّلُ، ففي هذا الفصلِ نظرٌ واحدٌ

وفي الأوّلِ نظرانِ.

وممّا استدلَّ به سيبويهِ[1] / أنّ قُرْبَ الجوارِ حملَهم على أنْ [١/٥٧]

سَوَّوا بينَ المُخْتَلِفَيْنِ معنًى في الإعرابِ، كقولِهم «جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ»[2]

وكانَ أبو عليٍّ يستدلُّ على ذلكَ بقولِ الهُذَليِّ[3]:

٦٨- على أنَّها تَعْفُو الكُلُومُ وإنَّما نُوَكَّلُ بالأَدْنَى وإنْ جَلَّ ما يَمْضِي

---

(١) انظر مقالته في الكتاب ١/٤٣٦ (بولاق ١/٢١٧).

(٢) من مشهور أقوالهم. ولفظه في بعض المصادر «هذا جُحْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ». انظر الكتاب ١/٤٣٦ (بولاق ١/٢١٧)، والخصائص ١/١٩١، ٢/١٧١، والإنصاف ١/٩٢، والتبيين ٢٥٧، والمغني ٨٩٤، والأشباه والنظائر ٢/١٠٠، ١٦٦، ٢٠٧، والخزانة ٥/٨٨، ٩١، ١٠١، ١٠٢، ٨/٢٠٤ (بولاق ٢/٣٢٢، ٣٢٨، ٣/٤٧١). وأنكر السيرافي وابن جني الخفض على الجوار وتأوّلا قولهم. انظر تفصيل ذلك في المغني ٨٩٦.

(٣) وهو أبو خراش الهذلي خُوَيْلِد بن مُرَّة. والبيت في ديوان الهذليين ٢/١٥٨، وشرحه ٣/١٢٢٠. والرواية فيهما «بَلَى إنّها...». ونُسب إليه في: الكامل ٢/٧١٣، والأمالي ١/٢٧١، والخصائص ٢/١٧٠، والمحتسب ٢/٢٠٩، وشرح المرزوقي ٢/٧٨٦، وشرح شواهد المغني ١/٤٢١ (٢٢١)، والخزانة ٥/٤٠٥ (٤٠٦) (بولاق ٢/٤٥٨)، وشرح أبيات المغني ٣/٢٥٨ (٢٢٨). وجاء غير منسوب في: شرح المفصل ٣/١١٧، والمغني ١٩٣ (٢٥٢)، والارتشاف ١/٤٨٧ (١٢٩).

وفيه إشارةٌ لطيفةٌ معنويّةٌ. ومِمّا يدلُّ على أنَّ إعمالَ الثاني أقوى

قولُهم «خَشَّنْتُ بصدرِهِ وصدرِ زيدٍ»[1]. فالجرُّ فيه أحسنُ. هذا معَ أنَّ

الباءَ زائدةٌ لم يكُنْ ذلكَ إلّا للقربِ.

واحتجَّ الكوفيونَ بالسماعِ والقياسِ[2]. فمِنَ السماعِ قولُ الشاعرِ[3]:

فَرُدَّ على الفؤادِ هوىً قديماً ... وسُوْئِلَ لو يُبِينُ لنا سُؤالا

٦٩- وقَدْ نَغْنَى بِها ونَرَى عُصُوراً ... بِها يَقْتَدْنَنا الخُرُدَ الخِدالا[4]

نصبَ «الخِدالَ» بـ «نرى» ولم يعمل فيه يَقْتَدْنَ. قال عمرُ بنُ أبي ربيعة[5]:

---

(1) القول دائر في كتب النحو. انظر: الكتاب ١/٧٤، ٩٢ (بولاق ١/٣٧، ٤٧)، والإنصاف ١/٩٢، والتبيين ٢٥٤، ٢٥٦، ٢٥٨ (وفي الأخيرين أعاد حرف الجر مع المعطوف)، والأشباه والنظائر ٢/١٦. وخشّنت صدره: أوغرت. اللسان (خشن).

(2) حججهم من النقل والقياس في الإنصاف ١/٨٣-٨٧، ومن السماع والقياس في التبيين ٢٥٥-٢٥٦.

(3) البيتان للمرار الأسدي، وليسا في ديوانه. وخطّأ البطليوسي الزجاج في نسبتهما إلى عمر بن أبي ربيعة، وليسا في ديوانه أيضاً. ورواية الأول في أغلب المصادر «هوى عميداً». وهما للمرار في: الكتاب ١/٧٨ (بولاق ١/٤٠)، والجمل ١١٦، وشرح ابن السيرافي ١/٣٧٦، والإنصاف ١/٨٥-٨٦ (٤٠) (ونسبا فيه إلى رجل من بني أسد). ووردا بلا نسبة في: المقتضب ٤/٧٦-٧٧، والتبيين ٢٥٥. والثاني بلا نسبة في: الإفصاح ٣١٤، وتذكرة النحاة ٣٥٠.

(4) نغنى: نقيم. الخُرُد: جمع خريدة، وهي البكر أو الحَيِيّة الخَفِرَة. الخِدال: جمع خَدْلَة، وهي كثيرة لحم الساقين.

(5) البيت في ديوانه ٣٣٩. ونسبه الأصمعي إلى طُفَيْل الغنوي، وهو في ديوانه ٦٥، وصحّحه ابن يسعون، ونقل عن الجرمي في «الفَرْخ» أنه للمُقَنَّع الكندي =

٧٠- إذا هيَ لمْ تَسْتَكْ بعُودِ أراكةٍ   تُنُخِّلَ فاسْتاكَتْ بهِ عُودُ إسْحِلِ[1]

فرفع بـ «تُنُخِّلَ».

وأمّا القياسُ فمن وجهين[2]:

أحدُهما: أنَّ إعمالَ الثاني يلزمُ منه الإضمارُ قبلَ الذكرِ. وهو ضعيفٌ. كقولِكَ: ضربني وضربتُ زيداً.

والثاني: أنَّ الأوَّلَ أهمُّ للبدايةِ به، فلا يليقُ بحالِه إلغاؤُه عليه مراعاةً للثاني.

والجوابُ[3]: أمّا الشعرُ فلا دلالةَ فيه على الأولويةِ بل على الجوازِ، ونحن نقولُ به، وليسَ كذلِكَ ما ذكرنا من القرآنِ والشعرِ، لأنَّه أكثرُ، والكثرةُ تدلُّ على الأولويةِ، ثم ما ذكرناه من لزومِ الحذفِ.

= ونُسب لعمر في: الكتاب ١/٧٨ (بولاق ١/٤٠)، والإيضاح ٦٨، والحلل ١٥٥، وشرح ابن بري ٨٩ (٨)، وشرح المفصل ١/٧٨، ٧٩. وعُزي لطُفَيْل في: شرح ابن السيرافي ١/١٨٨، وفرحة الأديب ١٦٥، والمصباح ١/١٨أ، وإيضاح القيسي ١/٩٧ (٨). وجاء بلا نسبة في: تذكرة النحاة ٣٤١، والدرر ١/٤٦، والهمع ١/٦٦. وسقط الشاهد من المقتصد، وهو كما تقدم ثابت في الإيضاح وشروح شواهده.

(١) تُنُخِّلَ: اختير ونُقِّيَ. الإسْحِل: شجرٌ أطرافه من أحسن السواك. واحدته إسْحِلة.

(٢) الوجهان في الإنصاف ١/٨٦ - ٨٧، والتبيين ٢٥٦.

(٣) انظر الجواب عن حُجَّتهم في التبيين ٢٥٧ - ٢٥٨. وفي الإنصاف ١/٩٣ - ٩٦ زيادة بيان وشواهد.

وأمّا الإضمارُ قبلَ الذكرِ فيجوزُ على شريطةِ التفسيرِ كما في قولِهم: نِعْمَ رجلاً زيدٌ. فإنّ اسم «نِعْمَ» مُضْمَرٌ تُفَسِّرُه النكرةُ. ومنه قولُه تعالى ﴿فأَوْجَسَ في نَفْسِهِ خِيفَةً مُوسَى﴾[1].

وأمّا الاهتمامُ بالفعلِ الأوّلِ فلا يمنعُ من إعمالِ الثاني، لأنَّ الأوّلَ إنِ اقتضى فاعلاً فهو مُضْمَرٌ فيه، وإنْ اقتضى مفعولاً ساغَ حذفُه، لأنَّ المفعولَ ليسَ بأصلٍ في الجملةِ، على أنَّ الاهتمامَ بالثاني أبلغُ في توفيرِ معمولِه عليه على ما بيّنّا.

فأمّا[2] قولُ امرئِ القيسِ[3]:

٧١- فَلَوْ أنَّ ما أَسْعَى لأَدْنَى مَعِيشَةٍ كَفَانِي -وَلَمْ أَطْلُبْ- قَليلٌ مِنَ المالِ

---

(١) سورة طه ٢٠/ ٦٧.

(٢) هذا يقتضي أن يكون المؤلِّف قد ذكر البيت الآتي في كلامه على حجة الكوفيين من السماع، وهو ما لم يفعله هنا، وهو ثابت في الإنصاف ١/ ٨٤ والتبيين ٢٥٦. وهذا سهو من العكبري رحمه الله.

(٣) البيت في ديوانه ٣٩ من قصيدة طويلة. وروايته في بعض المصادر «ولو أنّ» و«فلو أنني أسعى» و«... كفاني ولم أذا أب ...». ولهم في توجيه معناه كلام طويل. وهو منسوب له في: الكتاب ١/ ٧٩ (بولاق ١/ ٤١)، وشرح ابن السيرافي ١/ ٣٨، والموشح ٢٧، وفقه اللغة ٢٠٨، والمقتصد ١/ ٣٤٢ (٥٩)، والبسيط ١/ ٨٥-٨٦، والمصباح ٢١/ ب، والإنصاف ١/ ٨٤ (٣٩)، وشرح ابن بري ٩١ (١٠)، وإيضاح القيسي ١/ ١٠٥ (١٠)، والتبيين ٢٥٦، وشرح المفصل ١/ ٧٨-٧٩، والمقرب ١/ ١٦١، وتذكرة النحاة ٣٣٩، والبحر المحيط ١/ ٣٥٥، وقطر الندى ١٩٨، ١٩٩ (٨١)، والدرر ١/ ١٤٢، ٢/ ١٤٤، والهمع ٢/ ١١٠، وشرح شواهد المغني ١/ ٣٤٢، ٢/ ٦٤٢ (٤٠٠)، والخزانة =

فالرافعُ لـ« قليل » الفعلُ الأوّلُ ، وهو « كفى » لأنَّ إعمالَ الثاني فيه يُفْسِدُ المعنى ، وإنّما / يُختارُ إعمالُ الثاني إذا صحّ المعنى. وبيانُ ذلك[1] أنَّ [٥٧/ب] امرأ القيسِ كانَ يطلبُ المُلْكَ ، ولهذا قال في البيتِ الذي يليه[2]:

٧٢- ولكنّما أَسْعى لِمَجْدٍ مُؤَثَّلٍ وقَدْ يُدْرِكُ المَجْدَ المُؤَثَّلَ أمثالي

وقالَ في البيتِ الأوّلِ : لو كنتُ أَطْلُبُ أدنى معيشةٍ لكفاني قليلٌ من المالِ ولم أَطْلُبْ ما هو أعلى منه ، فلو نصبتَ قليلاً بلم أَطْلُبْ لانعكسَ المعنى[3].

= ٣٢٧/١ (٤٩) (بولاق ١٥٨/١) ، وشرح أبيات المغني ٣٠/٥ (٤١٢) ، ٩٥٠ ، ٩٧/٧ .
وجاء بلا نسبة في : المقتضب ٧٦/٤ ، وشرح النحاس ٣٥ (٦٤) ، والإيضاح ٦٧ ، والخصائص ٣٨٧/٢ ، والمغني ٣٣٨ ، ٣٥٦ ، ٦٦٠ ، ٦٦١ (٤٥٧ ، ٤٨١ ، ٨٩٤).

(١) في الأصل « وبيانه وذلك ».

(٢) البيت في الديوان ٣٩ ، وهو منسوب لامرئ القيس في : شرح ابن السيرافي ٣٨/١ ، وفقه اللغة ٢٥٨ ، وشرح ابن بري ٩٢ ، وإيضاح القيسي ١٠٦/١ ، والتبيين ٢٥٧ ، وشرح المفصل ٧٩/١ ، ٥٧/٨ ، واللسان (أثل) ، وتذكرة النحاة ٣٤٠ ، وشرح شواهد المغني ٣٤٢/١ ، ٦٤٢/٢ ، والخزانة ٣٢٧/١ (بولاق ١٥٨/١) ، وشرح أبيات المغني ٣٠/٥ . وجاء بلا نسبة في المغني ٣٣٨ .

(٣) قال الجرجاني في توجيه البيت « ... ولا يتضح هذا إلا ببيان آخر ، وهو أن معناه : امتناع الشيء لامتناع غيره ... فقوله : (فلو أن ما أسعى) بمنزلة قولك : فلو سعيت كفاني . وإذا كان كذلك علمت أن الكفاية ممتنعة لامتناع السعي الكائن لأدنى معيشة ، وإذا امتنع الكفاية كان (لم أطلب) دليلاً على ثبات الطلب ، لأن (لم أطلب) نفي الطلب ، وإذا امتنع نفي النفي حصل الإيجاب ... » انظر المقتصد ٣٤٣/١ . وللبيت توجيهات أخرى نقلها البغدادي في الخزانة وشرح أبيات المغني كما تقدّم .

فَصْلٌ

في ما يترتَّبُ على هذا الأصلِ من المسائلِ[1]

مسألةٌ: تقولُ في الفعلِ اللازمِ: قاما وقعَدَ أخواكَ. فتجعلُ الأوّلَ ضميراً، وترفعُ الظاهرَ بالفعلِ الثاني عندَ البصريينَ، وتعكسُ ذلك عندَ الكوفيين، فتقولُ: قامَ وقعدا أخواكَ.

مسألةٌ: في الجارِّ والمجرورِ، تقولُ: مررتُ ومرَّ بي زيدٌ. على المذهبِ الأوّلِ، وعلى الثاني: مررتُ ومرَّ بي بزيدٍ. أي: مررتُ بزيدٍ، ومرَّ بي.

مسألةٌ: في التعدي إلى واحدٍ، تقولُ: ضرباني وضربتُ الزيدين. وعلى المذهبِ الثاني: ضربني وضربتُهما الزيدانِ. فإنْ قلتَ: ضربتُ وضربني الزيدانِ. حذفتَ المفعولَ من الأوّلِ، وأعملتَ الثاني. وعلى المذهبِ

---

(1) بعض هذه المسائل في الهمع ٢/ ١٠٨-١١١.

الثاني: ضربتُ وضربا بي الزيدينِ. على هذا فقِس[1] ما وردَ عليكَ.

ومن مسائلِه: متى قيلَ أو ظُنَّ أنَّ زيداً مُنْطلِقٌ؟ فتفتحُ أنَّ على المذهبِ الأوّلِ، لأنّكَ أعملتَ ظننتُ. وتكسِرُ على المذهبِ الثاني لأنّكَ توقِعُها بعدَ قيلَ. وقد أتينا على كلامِ أبي عليٍّ كُلِّه في هذا الفصلِ.

---

(1) في الهامش تحت فا: «تقيس».

قالَ أبو عليٍّ رحمه اللهُ :

بابُ الفعلِ المَبْنيِّ للمفعولِ بِهِ

الأفعالُ على ضربينِ : مُتَعَدٍّ ، وغيرُ مُتَعَدٍّ[1] . إلى آخرِ الفصلِ .

قالَ الشيخُ رحمه اللهُ : يَقِفُ شرحُ هذا الفصلِ على بيانِ أشياءَ :

أحدُها : بيانُ معنى بناءِ الفعلِ لِمَا لم يُسَمَّ فاعِلُه . وحقيقةُ ذلكَ أنْ تَحْذِفَ الفاعِلَ ، وتُغيِّرَ لفظَ الفعلِ ، وتُقيمَ مقامَ الفاعلِ ما يُسْنَدُ إليه الفعلُ ، كقولِكَ : عَرَفَ زيدٌ عَمْراً . فإذا بنيتَه للمفعولِ قُلْتَ : عُرِفَ عَمْرٌو . فصارَ عُرِفَ خبراً عن عَمْرٍو كما كانَ خبراً عن زيدٍ ، لكنْ جِهَةُ الإخبارِ مختلفةٌ .

. . .

الثاني : بيانُ الحاجةِ إلى حذفِ الفاعلِ وإقامةِ المفعولِ مقامَه ، وفي ذلكَ أوجُهٌ[2] :

---

(1) العبارة في الإيضاح ٦٩ والمقتصد ١/٣٤٤ " .. فعل غير متعدٍّ ، وفعل متعدٍّ .. " .

(2) حذف الفاعل أو تركه يكون لأمور كثيرة ، ذكر المؤلِّف بعضها . انظر : شرح المفصل ٧/٦٩-٧٠ ، والارتشاف ٢/١٨٤ ، والهمع ١/١٦١-١٦٢ . والجامع لتلك الأمور وجود غرض لفظي أو معنوي .

[١/٥٨]

أحدها: أنْ يخافَ المتكلّمُ من ذِكْرِ الفاعلِ أنَّ يتوجَّهَ إليه ضررٌ، كقولِكَ: قُتِلَ/ زيدٌ عمراً. فنسبةُ القتلِ إليه تَضُرُّ به.

والثاني: أنْ يترفَّعَ المتكلّمُ عن ذِكْرِ الفاعلِ لحقارتِه[1].

الثالثُ: أنْ يَتْرُكَ ذِكْرَ الفاعلِ إعظاماً لِقَدْرِه[2].

الرابعُ: ألَّا يعرفَ المتكلّمُ اسمَ الفاعلِ[3].

الخامسُ: أنْ يتعلَّقَ غرضُه بالمفعولِ لا بالفاعلِ، كمَنْ يعرفُ أنَّ زيداً هو الضاربُ في قولِكَ: ضَرَبَ زيدٌ عمْراً. فيُحْذَفُ لعدمِ الحاجةِ إليه.

• • •

والثالثُ: في عِلَّةِ تغييرِ الفعلِ. وذلِكَ أنَّ الفعلَ لو بَقِيَ على صيغتِه لا نتظرَ المخاطَبُ ذِكْرَ الفاعلِ لاقتضاءِ صيغتِه ذِكْرَهُ. فإذا غُيِّرَ نَبَّهَ تغييرُه على العدولِ عن الأصلِ[4].

الرابعُ: في عِلَّةِ تغييرِه هذا التغييرَ. والغرضُ من ذلِكَ أنْ

---

(١) كقولك: أُوذِيَ فلان. إذا عظم وحقر مَنْ آذاه.
(٢) نحو قوله تعالى ﴿ قُتِلَ الخرّاصون ﴾.
(٣) مثل: سُرِقَ المتاع.
(٤) رد ابن يعيش ذلك إلى علّة أخرى. انظرها في شرح المفصل ٧/٧١.

يُبنى على صيغةٍ لا يُشارِكُها فعلٌ قد سُمِّيَ فاعِلُه[1]. وذلِكَ حاصِلٌ بضمِّ الأوَّلِ وكسرِ ما قبلَ الآخِرِ، كقولِكَ: ضُرِبَ ودُحْرِجَ. هذا في الماضي، وفي المستقبلِ يُفتَحُ ما كانَ مكسوراً، نحو: يُضْرَبُ ويُدَحْرَجُ.

ولا يخرجُ عن ذلِكَ إلَّا فعلانِ:

أحدُهما: المعتلُّ العينِ، نحو: بِيْعَ وقِيْلَ[2]. فإنَّ لفظَه على خلافِ ما أصّلنا، ولكنْ أصلُه على ذلِكَ، فالأصلُ: بُيِعَ وقُوِلَ. فاستُثْقِلَتِ الكسرةُ على حرفِ العِلَّةِ، فنُقِلَتْ إلى الأوَّلِ[3]، وسُكِّنَتِ الواوُ، وأُبدِلَتِ الواوُ ياءً[4].

والفعلُ الثاني: انطُلِقَ واستُخْرِجَ. فالهمزةُ فيه همزةُ وصلٍ، وضمَّتُها اتباعٌ، وضمَّةُ الطاءِ والتاءِ كضمَّةِ الأوَّلِ من ضُرِبَ ودُحْرِجَ.

وما قبلَ ذلِكَ زائدٌ.

---

(1) أورد هذه العلة ابن يعيش في شرح المفصل ٧/٧١. وفيه علّة أخرى لم ترد هنا.

(2) قتصر أبو البقاء هنا على أعلى اللغات التي تجوز في كلٍّ من ذوات الواو والياء، وهنالك لغتان أخريان ذكرهما ابن يعيش في شرح المفصل ٧/٧٠.

(3) بعد إسكانه.

(4) لسكونها وانكسار ما قبلها.

الخامس: فيما يُبنى من الأفعالِ لِمَا لم يُسَمَّ فاعِلُه. وذلكَ هو الفعلُ المتعدّي بنفسِه أو بحرفِ الجرِّ، لأنَّكَ إذا حذفتَ الفاعلَ هنا وجدتَ ما تُقيمُه مقامَه، وإذا لم يَكُنْ متعدّياً لم تَجِدْ ذلكَ، وبَقِيَ (الفعلُ) خبراً ليسَ له مُخْبَرٌ عنه، ولا ما يُسْنَدُ إليه كقولِكَ: قامَ زيدٌ. وفَرِحَ عَمْرٌو. ولو قيلَ: قيمَ وفُرِحَ. كانَ الفعلُ حديثاً عن غيرِ مُحَدَّثٍ عنه. وقد أجازَهُ قومٌ[1]، واحتجّوا لذلكَ بقراءةِ حفصٍ[2] عن عاصمٍ[3] في قولِهِ تعالى: ﴿وكذلكَ نُجّي المؤمنينَ﴾[4]. أي: نُجّيَ النَّجَاءُ[5]، والفعلُ يَدُلُّ على المصدرِ. وكذلكَ

---

(١) إقامة غير المفعول به مقام الفاعل مع وجود المفعول موضعُ خلاف بين المدرستين والنحاة، منعه جمهور البصريين، وأجازه الأخفش وأبو عبيد وابن مالك والكوفيون. وفي التبيين ٢٦٨ - ٢٧٣ (م ٣٨، ٣٩) زيادة بيان وتفصيل. وحكاه ابن الأنباري في البيان ٢/ ١٦٤، ٦٥ ٣ موجزاً، ونصّ على أنه مستوفى في المسائل السنجارية وانظر في تفصيله: شرح المفصل ٧/ ٧٥، وشرح الكافية ١/ ٨٣، والبحر المحيط ٦/ ٣٣٥، والارتشاف ٢/ ١٩٤، والهمع ١/ ١٦٢ - ١٦٣، والخزانة ١/ ٣٣٧ (بولاق ١/ ١٦٣).

(٢) هو حفص بن سليمان أبو عمر الأسدي، أخذ القراءة عرضاً وتلقيناً عن عاصم، وكان ربيبه ابن زوجته، وقراءته عنه ترتفع إلى الإمام علي كرم الله وجهه، توفي سنة ١٧٠ هـ. انظر ترجمته في: التيسير ٥، والإقناع ١/ ١١٧، ومعرفة القراء ١/ ١٤٠ (٥٢)، وغاية النهاية ١/ ٢٥٤ (١١٥٨).

(٣) هو عاصم بن بَهْدَلة بن أبي النجود الأسدي، إمام القراءة بالكوفة، وأحد السبعة، توفي سنة ١٢٧ هـ. انظر ترجمته في: السبعة ٦٩ - ٧١، والتبصرة ٢٩ - ٣٠، والتيسير ٦، والإقناع ١/ ١١٥، ومعرفة القراء ١/ ٨٨ (٣٥)، والسير ٥/ ٢٥٦ (١١٩)، وغاية النهاية ١/ ٣٤٦ (١٤٩٦).

(٤) سورة الأنبياء ٢١/ ٨٨.

(٥) نسبة القراءة إلى حفص عن عاصم كما ورد هنا وفي التبيين ٢٧١ خلاف ما وجدته في كتب القراءات والتفاسير والأعاريب. فهي في جميع المصادر قراءة ابن عامر وأبي بكر =

قراءة أبي جعفر[1] ﴿ لِيُجْزَى قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ ﴾[2]. ومنه قول جرير[3]:

٧٣- فَلَوْ وَلَدَتْ قُفَيْرَةُ جِرْوَ كَلْبٍ   لَسُبَّ بِذَلِكَ الجِرْوِ الكِلَابَا[4]

أي: لَسُبَّ السَّبُّ. وهذا عندنا بعيدٌ لِمَا ذكرنا. فأمَّا ما جاء منه فمنه =

= شعبة بن عياش عن عاصم. قال أبو حيان "وقرأ الجمهور ﴿ننجي﴾ مضارع أنجى، والجحدري شدَّدا مضارع نجَّى. وقرأ ابن عامر وأبو بكر ﴿نُجِّي﴾ بنون مضمومة وجيم مشددة وياء ساكنة، وكذلك هي في مصحف الإمام ومصاحف الأمصار بنون واحدة، واختارها أبو عبيد لموافقة المصاحف". انظر البحر المحيط ٦/٣٣٥. والقراءة في: معاني القرآن ٢/٢١٠، والسبعة ٤٣٠، والحجة لابن خالويه ٢٢٥، والغاية ٢١١، والمبسوط ٣٠٢-٣٠٣، والتذكرة ٢/٥٤٥، والمشكل ٢/٤٨١، والتبصرة ٢٦٤، والكشف ٢/١١٣، والتيسير ١٥٥، والإقناع ٢/٧٠٣، والبيان ٢/١٦٤، وزاد المسير ٥/٣٨٤، والتبيان ٢/٩٢٥، والمغني ١/٧٢١-٧٢٢، ٨٧٨، وتحبير التيسير ١٣٦، والنشر ٢/٣٢٤، والإتحاف ٣١١.

(١) يزيد بن القعقاع المدني، تابعي مشهور، وأحد القراء العشرة، توفي سنة ١٢٧هـ على خلاف في ذلك. انظر ترجمته في: معرفة القراء ١/٧٢ (٢٨)، والسير ٥/٢٨٧ (١٣٦)، وغاية النهاية ٢/٣٨٢ (٣٨٨٢).

(٢) سورة الجاثية ٤٥/١٤. وانظر في تخريج قراءة أبي جعفر: معاني القرآن ٣/٤٦، وإعراب القرآن ٤/١٤٣، والغاية ٢٦٠، والمبسوط ٤٠٣، والكشاف ٣/٥١١، والبيان ٢/١٤٦، ٢٦٥، والتبيان ٢/١١٥١-١١٥٢، والبحر المحيط ٦/٣٣٥، ٨/٤٥.

(٣) كذلك نُسب البيت إليه في التبيين ٢٧٢، والخزانة ١/٣٨١ (٥١)، ٣ بولاق ١/١٦٣.

ونص البغدادي على أنه من قصيدة يهجو بها الفرزدق، ومطلعها:

أَقِلِّي اللَّوْمَ عَاذِلَ وَالعِتَابَا   وَقُولِي إِنْ أَصَبْتُ لَقَدْ أَصَابَا

وأن قبل البيت الشاهد:

وهل أُمٌّ تكونُ أَشَدَّ رَعْيًا   وَصَرًّا مِنْ قُفَيْرَةَ واحْتِلَابا

وأن الفرزدق نقض عليه هذه القصيدة بقصيدة، وكلتاهما مسطورة في النقائض.

والعجيب أن البيت ليس في القصيدة ضمن الديوان ولا في ملحقاته ولا في النقائض.

والبيت بلا نسبة في: الحجة لابن خالويه ٢٢٦، والخصائص ١/٣٩٧، والأمالي الشجرية ٢/٢١٥، وشرح المفصل ٧/٧٥، والهمع ١/١٦٢.

(٤) في الأصل "فقيرة" بتقديم الفاء على القاف في موضعين: هنا، وفي تأويل البيت =

أجوبةٌ ثلاثةٌ :

أحدُها: التأويلُ. وذلكَ أنَّ قولَه ﴿نُجِّي﴾ أرادَ: نُنْجِي. فأبدلَ النونَ الثانيةَ جيماً / وأدغمَ. فعلى هذا قد سُمِّيَ فاعِلُه[1]، وهذا أولى، لأنَّا [١٥٨/ب] إذا حملناه على ما ذكروا سَكَنَ آخِرُ الفعلِ الماضي، وهو ضرورةٌ، ولا ضرورةَ مع ما ذكرنا. وأمَّا قولُه تعالى ﴿ليُجْزى﴾ فالتقديرُ: ليُجْزى الخيرَ أو العقابَ[2]، فأُضْمِرَ المفعولُ لدلالةِ الحالِ عليه، وهذا الفعلُ يتعدَّى إلى اثنينِ، المضمَرُ أحدُهما. وأمَّا البيتُ فتقديرُه: فلو ولدتْ قُفَيْرَةُ يا جِرْوَ كلبِ الكلابَ لَسُبَّ بذلكَ[3]، فالجارُّ قائمٌ مقامَ الفاعلِ.

والجوابُ الثاني: أنَّ هذه الأماكنَ قد تعدَّى الفعلُ فيها إلى المفعولِ المذكورِ، وهو، وإنْ كانَ منصوباً، مُنَبِّهٌ على المقصودِ، وكأنَّ

= فيما يأتي. وهو تصحيف. والصواب المثبت نصّ عليه البغدادي وضبطه كتابةً. وهو اسم أم الفرزدق.

(١) ضعّفه المؤلّف في التبيان ٢/٩٢٥ والتبيين ٢٧٣، وابنُ هشام في المغني ٧٢١، ومنعه النحاس في إعراب القرآن ٣/٧٨ وأبو حيان في البحر المحيط ٦/٣٣٥، واستبعده مكي في المشكل ٢/٤٨٢. قال النحاس «ولأبي عبيد فيه قول آخر، وهو أنه أدغم النون في الجيم. وهذا القول لا يجوز عند أحد من النحويين علمناه لبُعْد النون من الجيم».

(٢) ذكره في التبيان ٢/١١٥٢ ووصفه بأنه الجيد. وأورده في التبيين ٢٧٢. وفي الآية وجوه أخرى لم نردها هنا، انظرها في المصادر المتقدمة في تخريج الآية.

(٣) وعليه تكون «الكلاب» مفعول «ولدت» و«جرو» منصوبة على النداء. وهذا التقدير نسبه النحاس إلى أبي إسحاق، وذكره البغدادي نقلاً عن الفالي في شرح اللباب. انظر إعراب القرآن ٤/١٤٤، والخزانة ١/٣٣٨ (بولاق ١/١٦٣).

المنصوبَ هنا وقعَ موقِعَ المرفوعِ.

والثالثُ: أنَّ هذا من الشذوذِ الذي لا يُمَهِّدُ أصلاً.

قالَ أبو عليٍّ رحمه اللهُ: وقد يُنْقَلُ الفعلُ الذي لا يتعدّى إذا أُرِيدَ تعديتُه بهمزةٍ[1]. الفصل.

قالَ الشيخُ رحمه اللهُ: غرضُه من ذلِكَ أنَّ ما لا يتعدّى لا يُبنى للمفعولِ، فإذا عُدِّيَ بالأشياءِ التي ذكرها جازَ بناؤُه للمفعولِ لدخولِه في حيِّزِ التعدِّي، والتعدّي بهذه الأشياءِ يزيدُ المتعدّي قبلها مفعولاً آخرَ كقولِكَ: ضَرَبَ زيدٌ عَمْراً. ثم تقولُ: أضربتُ زيداً عَمْراً. أي: مكّنتُه من ضربِه. وبناءُ المفعولِ به عَكْسُ ذلِكَ لأنّه يُنْقِصُه مفعولاً، وهو الذي يُقامُ مقامَ الفاعلِ، كقولِكَ: أعطى زيدٌ عَمْراً درهماً، فمعَكَ منصوبانِ فإذا بنيتَه للمفعولِ رفعتَ أحدَهما، فَبَقِيَ معكَ منصوبٌ واحدٌ.

وأمّا الأسبابُ التي تُعَدِّي الفعلَ فالذي يذكُرُه أكثرُهم ثلاثةٌ، وهي في التحقيقِ أكثرُ من ذلِكَ، وسنذكرُها في بابِ المفعولِ به[2] إنْ شاءَ

---

[1] في الإيضاح ٧٠ والمقتصد ١/٤٦٦ ٣ «بالهمزة».

[2] موضعه في ١١٠/ب وفيه زيادة بيان وتفصيل.

اللهُ تعالى، فذلكَ الموضعُ أحقُّ بها من هذا.

• قالَ أبو عليٍّ رحمه اللهُ: وتقولُ: أعطيتُ زيداً درهماً، فإنْ بنيتَ الفعلَ للمفعولِ به قُلْتَ: أُعْطِيَ زيدٌ درهماً (1). إلى آخرِ الفصلِ.

قالَ الشيخُ رحمه اللهُ: «أعطيتُ» يتعدّى إلى مفعولينِ، فإذا بُني للمفعولِ صارَ أحدُهما مرفوعاً لقيامِه مقامَ الفاعلِ، وكانَ الآخرُ منصوباً بحالِه (2)، ثم فيه من بعدُ مسائلُ:

إحداها: أنّكَ مخيَّرٌ أنْ ترفعَ أيَّهما شئْتَ إذا لم يُلبِسْ، والجيدُ أنْ ترفعَ المفعولَ الذي هو فاعلٌ في المعنى فتقولُ: أُعْطِيَ زيدٌ درهماً. فرفعُ زيدٍ أولى (3) لأنّه آخذُ الدرهمَ، فهو في الجملةِ فاعلٌ، فكانَ أنْ يقومَ مقامَ الفاعلِ للفعلِ المذكورِ أولى، وإنْ / رفعتَ الدرهمَ [109/أ] ونصبتَ زيداً جازَ، لأنّه هنا مفعولٌ به، فهو كزيدٍ، فإنْ كانَ يُلْبِسُ

---

(1) الإيضاح 70، والمقتصد 1/346.

(2) اختلفوا في ناصب الآخر، فالجمهور وسيبويه أنه يتعدى الفعل المبني للمفعول إليه، وذهب بعضهم إلى أنه منصوب بفعل الفاعل لمّا غُيِّرَ بُنِيَ للأول، واختاره الزمخشري، وذهب الفراء وابن كيسان إلى أنه منصوب بفعل مقدّر، وذهب الزجاجي إلى أنه خبر ما لم يُسَمَّ فاعله. انظر: الارتشاف 2/186، والهمع 1/163.

(3) وهو أحسن عند الجرجاني لأمرين ذكرهما في المقتصد 1/351.

لم يُقَمْ مقامَ الفاعلِ إلّا الذي هو فاعلٌ في المعنى، كقولِكَ: أعطيتُ زيداً عمراً، فهُنا يَصِحُّ أنْ يكونَ كلٌّ واحدٍ منهما آخذاً وأنْ يكونَ مأخوذاً، فارْفَعْ مَنْ هو آخِذٌ لِلْعِلَّةِ التي قدّمنا.

المسألةُ الثانيةُ: أنْ تُقَدِّمَ «زيداً» وقد أقمتَه مقامَ الفاعلِ، فإنْ قدّمتَ زيداً، وقد أقمتَه مقامَ الفاعلِ، فقُلْتَ: زيدٌ أُعْطِيَ درهماً، رفعتَه بالابتداءِ، وبَطَلَ أنْ يكونَ قائماً مقامَ الفاعلِ، لأنَّ الفاعلَ لا يتقدّمُ على الفعلِ، وكذلِكَ ما قامَ مقامَه، وإذا صارَ مبتدأً كانَ في «أُعْطِيَ» ضميرٌ قائمٌ مقامَ الفاعلِ راجعٌ على المبتدأِ، يكونُ في التثنيةِ ألفاً وفي الجمعِ واواً، كقولِكَ: الزيدانِ أُعطيا درهمينِ. والزيدونَ أُعْطُوا دراهمَ.

المسألةُ الثالثةُ: إنْ قدّمتَ «الدراهمَ» على الفعلِ أيضاً، ولا تُشْغِل

الفعلَ بضميرِ المفعولِ، فيكونُ منصوباً بحالِه، كقولِكَ: زيدٌ الدرهمَ أُعْطِيَ.

فالدرهمُ منصوبٌ بأنَّه مفعولٌ مقدَّمٌ، فإنْ شغلتَه بضميرِه رفعتَ الدرهمَ

أيضاً، فقلتَ: زيدٌ الدرهمُ أُعطيه. فزيدٌ مبتدأٌ، والدرهمُ مبتدأٌ ثانٍ

وفي أُعطيه ضميرانِ: أحدُهما: قائمٌ مقامَ الفاعلِ يرجعُ على زيدٍ. والثاني:

الهاءُ ترجعُ على الدرهمِ. فإنْ ثنَّيتَ أو جمعتَ جعلتَ الضميرَ الأوَّلَ

ألفاً في التثنيةِ وواواً في الجمعِ، فتقولُ: الزيدانِ الدرهمانِ أُعطياهما

والزيدونَ الدراهمُ أُعطوها. والفعلُ وما يتصلُ به خبرٌ عن المبتدأ

الثاني، والمبتدأُ الثاني وخبرُه خبرٌ عن الأوَّلِ.

• قالَ أبو عليٍّ رحمه الله: ولو قُلْتَ: ضُرِبَ زيدٌ الضربَ. لم يَسْتَقِمْ

أنْ ترفعَ الضربَ وتنصِبَ زيداً.[1]

قالَ الشيخُ رحمه اللهُ: إذا بنيتَ الفعلَ للمفعولِ لم يُقِمِ المصدرُ

---

[1] الإيضاح ٧٣، والمقتصد ١/٣٥٢.

مقامَ الفاعلِ، وفعلَ مفعولٌ به صحيحٌ، وقد ذُكرَ الخلافُ فيه في أوّلِ البابِ[1]. والعِلّةُ فيه هنا أنَّ المفعولَ به فيه معنًى لم يدُلَّ الفعلُ عليه، والمصدرُ قد دَلَّ الفعلُ عليه، ومن شأنِ الفاعلِ أنْ يكونَ غيرَ الفعلِ، وهذا المعنى موجودٌ في زيدٍ دونَ الضربِ، لأنَّ زيداً ليسَ هو الضربَ في المعنى، والضربُ هنا مُؤكِّدٌ فلم يُجْعَلْ أصلاً، ويُجْعَلْ زيدٌ فضلةً، إذْ هذا عكسُ الأصلِ، فإنْ لم يُذكَرْ معَ المصدرِ غيرُه فقد ذكرنا أنَّه يجوزُ / قيامُه مقامَ الفاعلِ إذا كانت [٥٩/ب] فيه زيادةُ معنًى، مثلَ أنْ يدُلَّ على العددِ، كقولِكَ: ضُرِبَ ضربةٌ. وضُرِبَ الضربُ الشديدُ. ومنه قولُه تعالى: ﴿فإذا نُفِخَ في الصُّورِ نَفْخَةٌ واحِدَةٌ﴾[2]، لأنَّه يدُلُّ على ما يَدُلُّ الفعلُ عليه[3].

• قالَ أبو عليٍّ رحمه الله: وتقولُ: ذُهِبَ بزيدٍ[4].

---

(1) انظر الشرح ٣٦١.

(2) سورة الحاقة ٦٩/١٣.

(3) ذكر العكبري بيان الحكم إذا ما اجتمع المصدر والمجرور والظرف. فالبصريون على أنه بالخيار في إقامة أيٍّ ذلك شئت مقامَ الفاعل، وعلى الأول ابنُ عصفور، وعلى الثاني ابنُ معط، وعلى الثالث أبو حيان. انظر تفصيله في المقتصد ٣٥٢/١.

(4) الإيضاح ٧٣، والمقتصد ٣٥٣/١.

قالَ الشيخُ رحمه الله: الجارُّ والمجرورُ إذا ذُكِرَ الفاعلُ يكونُ في موضعِ نصبٍ، كقولِكَ: ذُهِبَ بزيدٍ. أي: أذهبتُ زيداً. فإذا لم يُذْكَرِ الفاعلُ جعلتَ الجارَّ والمجرورَ في موضِعِه فيكونُ كقولِكَ: أُذْهِبَ عمرٌو. فالباءُ هنا كالهمزةِ، وهذا مُسْتَمِرٌّ في جميعِ حروفِ الجرِّ كقولِكَ: رُغِبَ في زيدٍ. إلّا «من»، وحدَها فإنَّ لها حُكماً تنفردُ به، وذلِكَ أنَّ «مِنْ» لا تدخُلُ في الفعلِ الواجبِ، كقولِكَ: جاءني مِنْ رَجُلٍ. عندَ الأكثرينَ[1]، لأنَّها وُضِعَتْ لإتيانِ[2] الجنسِ، ومن الممتنعِ إثباتُ الفعلِ لجميعِ أشخاصِ الجنسِ. فأمّا في طرفِ النفيِ[3] فتدخُلُ إجماعاً، كقولِكَ: ماجاءني من رَجُلٍ. فتُفيدُ بذلِكَ نفيَ المجيءِ عن كُلِّ رَجُلٍ. ونفيُه عن الجنسِ مُتَصَوَّرٌ، فلو حذفتَها فقلْتَ: ماجاءني رَجُلٌ. نفيتَ واحداً، وكانَ الكلامُ مُحْتَمِلاً أنْ يكونَ جاءكَ اثنانِ أو أكثرُ، بخلافِ ما إذا

---

(1) وهم جمهور البصريين. وعند الأخفش والكسائي وهشام يجوز أن تزاد في الواجب وغير الواجب في المعرفة والنكرة. وعند بعض الكوفيين في الواجب وغير الواجب بشرط تنكير ما دخلت عليه. انظر تفصيله في: الارتشاف ٢/٤٤٤، والمغني ٤٢٥-٤٢٩، والهمع ٢/٣٥.

(2) في الهامش تحت خاء «لبيان» وهو أشبه بالصواب.

(3) غير الواجب عندهم هو النفي والنهي والاستفهام.

دخلت «مِنْ» فإنّه غيرُ جائزٍ أنْ يكونَ جاءكَ أحدٌ ما. فإذا قلْتَ:

ما ضربَ مِنْ رَجُلٍ. كانَ الجارُّ والمجرورُ في موضعِ رفعٍ. أي: ما ضربَ رجلٌ ما.

فأمّا قولُه عزَّ وجلَّ ﴿يُسَبِّحُ لَهُ فيها بالغُدُوِّ والآصالِ رِجَالٌ﴾[1].

فيُقرأُ على تسميةِ الفاعلِ، و﴿رِجَالٌ﴾ هو الفاعلُ، ويُقرأُ على تركِ

التسميةِ[2]، ولا بُدَّ له من مفعولٍ يقومُ مقامَ الفاعلِ، ولا يجوزُ أنْ يكونَ

﴿رِجَالٌ﴾ هو القائمُ مقامَ الفاعلِ، لأنَّ ذلِكَ يفضي إلى أنْ يكونَ الرجالُ

مُسَبَّحِينَ لا مُسَبِّحِينَ، فعندَ ذلِكَ يُطْلَبُ غيرُه. والأظهرُ أنْ يكونَ

﴿لَهُ﴾ قائماً مقامَ الفاعلِ، كأنَّكَ قلْتَ: يُسَبَّحُ اللهُ. وقد صرَّحَ

به في قولِه سبحانَه ﴿سَبَّحَ لِلَّهِ﴾[3]. فجاءَ باللامِ مع التسميةِ.

وذكرَ العَبْدِيُّ أنَّه يجوزُ أنْ يُقامَ مقامَ الفاعلِ ﴿فيها﴾ و﴿بالغُدُوِّ﴾

---

(1) سورة النور ٢٤/ ٣٦.

(2) وهي قراءة ابن عامر وأبي بكر من السبعة. وزاد أبو حيان عليهما: البحتري عن حفص ومحبوب عن أبي عمرو والمنهال عن يعقوب والمفضل وأبان. وذكر النحاس أنها تروى عن الحسن. انظر تخريج القراءة: معاني القرآن ٢/ ٢٥٣، والسبعة ٤٥٦، وإعراب القرآن ٣/ ١٣٩، ومختصر ابن خالويه ١٠٢، والغاية ٢١٩، والمبسوط ٣١٩، والتذكرة ٢/ ٥٦٨، والتبصرة ٢٧٣، والكشف ٢/ ١٣٩، والتيسير ١٦٢، والكشاف ٣/ ٦٨، والإقناع ٢/ ٧١٣، والبيان ٢/ ١٩٦، والتبيان ٢/ ٩٧١، والبحر المحيط ٦/ ٤٥٨، والمغني ٥٠١، ٦٨٥، ٧٤٠، ٨٠٧.

(3) صدر آية تمامها ﴿ما في السَّمٰواتِ وما في الأَرْضِ وَهُوَ العزيزُ الحَكِيمُ﴾ تكررت في ثلاث سور هي: الحديد ١/ ٥٧، والحشر ١/ ٥٩، والصف ١/ ٦١.

وفيه نظرٌ.[1] وإذا ثبتَ ذلِكَ كانَ ارتفاعُ رجالٍ بفعلٍ محذوفٍ،[2] كأنّه

قالَ: مَنْ يُسَبِّحُهُ؟ فقالَ: رجالٌ، أي: يُسَبِّحُهُ رجالٌ. ومثلُه قولُ لبيدٍ[3]

يرثي أخاهُ يزيدَ:

٧٤- لِيُبْكَ يزيدُ ضارِعٌ لخُصُومَةٍ ومُخْتَبِطٌ مِمّا تُطِيحُ الطوائِحُ / [١/٦٠أ]

---

(١) أجاز بعض المتقدمين أن يكون النائب أحد الظروف الثلاثة (له) أو (فيها) أو (بالغدو) والأول أولى عند ابن هشام. انظر: الكشاف ٣/٦٨، والمغني ٧٤٠، والبحر المحيط ٦/٤٥٨.

(٢) ذُكر في: معاني القرآن ٢/٢٥٣، وإعراب القرآن ٣/١٣٩، والبيان ٢/١٩٦، والتبيان ٢/٩٧١، والبحر المحيط ٦/٤٥٨، والمغني ٥٠١.

(٣) لم يرد في أصل ديوانه، بل فيما نُسب إليه ٣٦١. ونُسب كذلك إلى: نَهْشَل بن حَرِّيّ، والحارث بن نَهِيك، وضرار بن نَهْشَل، والحارث بن ضرار، ومُزَرِّد أخي الشماخ، ومهلهل. وممن حكى اختلافهم في نسبته ابن يسعون والحسن القيسي والبغدادي. ورواه العسكري وأبو حاتم السجستاني وخالد والأصمعي وغيرهم بالبناء للفاعل «لِيَبْكِ يزيدَ ضارعٌ». ورواه أبو عبيدة:

لِيُبْكَ يزيدُ بائسٌ لضَراعةٍ وأشعثُ مِمّن طَوَّحَتْهُ الطوائحُ

وهو منسوب إلى لبيد في: تخليص الشواهد ٤٨٠. ونصّ البغدادي على متابعة ابن هشام للنحاس في شرح أبيات الكتاب. ونُسب إلى نَهْشَل بن حَرِّيّ في: مجاز القرآن ١/٣٤٩ (٤٠٥)، والمصباح ٢٢/ب، والخزانة ١/٣٠٣ (٤٥) (بولاق ١/١٤٧) (وصوّب البغدادي نسبته إليه اعتمادًا على ابن خلف في شرح أبيات الكتاب، وابن يسعون في شرح أبيات الإيضاح) وهو منسوب إلى الحارث بن نَهِيك في: الكتاب ١/٢٨٨ (بولاق ١/١٤٧) (ولعل نسبته متأخرة لأن ابن يسعون ذكر أنه غير منسوب في الكتاب)، والإفصاح ١٤٠ (٦١)، وشرح ابن بري ٩٤ (١١)، وإيضاح القيسي ١/١٠٩ (١١)، وشرح التصريح ١/٢٧٤. ونسبه ابن السيرافي في شرح الأبيات ١/١١٠ إلى الحارث بن ضرار. ونقل البغدادي عن الزمخشري أنه حكى نسبته المجاز لنهشل إلى مُزَرِّد. وهو كذلك في المصباح. ونقل ابن يسعون عن أبي إسحاق عن أبي عبيدة أنه لمهلهل. وهو في وجاء بلا نسبة في: الكتاب ١/٣٦٦، ٣٩٨ (بولاق ١/١٨٣، ١٩٨)، والمقتضب ٣/٢٨٢، والأصول ٣/٤٧٤، وشرح النحاس ١٣٢ (٢٥٠)، والإيضاح ٧٤، وكتاب الشعر ٢/٤٦٤، والمنصف ١/٣٥٤ (٦٠) = ٤٩٩، والخصائص ٢/٣٥٣، وشرح ما يقع فيه التصحيف ٢٥٧، والمقتصد

يزيدُ هو القائمُ مقامَ الفاعلِ، وضارعٌ على ما فسّرنا أي: يبكيه

ضارعٌ، أي: ذليلٌ يستغيثُ به لينصُرَه، وآخرُ يجتديه فلا يجدُه،

يبكيه عندَ ذلكَ. ولا يجوزُ أنْ يكونَ ضارعٌ بدلاً من يزيدَ، لأنَّ

البدلَ هو المُبْدَلُ في المعنى، ومَنْ يُرَثّي إنساناً ويُعَظِّمُهُ كيف

يَصِفُهُ بالضَّرَاعَةِ والفاقةِ.

قولُه: «لِمِمَّا تُطيحُ» الماضي منه أطاحت مثل: أذهبَتْ. والطوائحُ

بمعنى المَطَاوحِ مثل: مُصيبةٍ ومَصائبَ، لكنْ بناهُ على طائحةٍ مجازاً،

كقوله عزّ وجلّ: ﴿وَأَرْسَلْنَا الرِّيَاحَ لَوَاقِحَ﴾[1] يريد: ملاقح[2].

= وشرح السقط للبطليوسي ٤/١٦٣٥، والكشاف ٢/٣٨٩، والأساس واللسان (طيح)، وأوضح المسالك ٢/٩٣ (٢٠٤)، والمغني ٨٠٧ (١٠٤٤)، والهمع ١/١٦٠، والتاج (طيح، ضبط، ضرع).

(1) سورة الحجر ١٥/٢٢.

(2) زيادة بيان في توجيه الآية في: معاني القرآن ٢/٨٧، وإعراب القرآن ٢/٢٧٩، والمشكل ١/٤١٢، والبيان ٢/٦٧، والتبيان ٢/٧٨٠، والبحر المحيط ٥/٤٥١.

قالَ أبو عليٍّ رحمه اللهُ :

بابُ الأفعالِ التي لا تَتَصَرَّفُ[1]

وهي : عسى ونِعْمَ[2] وبِئْسَ وفعلُ التّعجّبِ .

قالَ الشيخُ رحمه اللهُ : الأفعالُ التي لا تتصرّفُ ستةٌ ، وهي : ليس ، وعسى ، ونِعْمَ ، وبِئْسَ ، وفعلُ التعجّبِ ، وحبّذا . وهي في ذلكَ على ضربينِ :

أحدُهما : ما يمتنعُ تصرُّفُه باعتبارِ نفسِه ، وهي الأربعةُ الأُوَلُ .

والثاني : ما يمتنعُ تصرُّفُه باعتبارِ موضعِه ، وهو فعلُ التعجّبِ وحبّذا . ألَا ترى أنَّ « أَحْسَنَ » في بابِ التعجّب هو أحسنُ في غيرِه . ولو قُلْتَ : قد أَحْسَنَ زيدٌ . لكانَ متصرِّفاً ، وإنّما عرضَ له الجمودُ مع التعجّبِ لِمَا نذكرُه[3] . وكذلكَ « حَبَّ » يتصرّفُ مع غيرِ ذا ، كقولِكَ : حَبَّ زيدٌ

---

(1) في الإيضاح ٧٥ « لا تنصرف » بالنون . وهو خطأ .
(2) سقطت من الإيضاح ٧٥ ، وهي ثابتة في نسخة الظاهرية ١٧/أ ، والمقتصد ٣٥٥/١ .
(3) في الشرح : ٤٢٣ .

الشيءَ يَحِبُّه، وهي لغةٌ في أحَبَّ.[1] ومعنى عدمِ التصرُّفِ ألّا يُستعملَ من الفعلِ مستقبلٌ ولا أمرٌ ولا نهيٌ ولا اسمُ فاعلٍ ولا مفعولٌ، فلا نقولُ في عَسَى: يعسي، ولا عاسٍ، وكذلكَ باقيها.

ولم يذكرِ الشيخُ «ليسَ» و«حبّذا». أمّا «ليسَ» فله في تركِ ذِكْرِها هنا عُذران:

أحدُهما: أنّه ذكرَها في بابِ كانَ[2] فلم يحتج إلى إعادةِ ذكرِها، وقد صرّحَ بكونِها فعلاً في بابِ كانَ، وذكرَ[3] هناك أنّها حرفٌ عندَ قومٍ. وقد ذكرَ الشيخُ في «الحلبيات»[4] الدلالةَ على كونِها حرفاً من أوجهٍ فهو وإنْ لم يعتقدْ كونَها حرفاً، فهي شديدةُ الشبهِ بالحرفِ، فلم تتمحّضْ فعلاً، فلم يذكُرْها معَ الأفعالِ المحضةِ.[5]

وأمّا «حبّذا» فعُذْرُه في تركِها[6] أنّها مركّبةٌ معَ «ذا».[7] فعندَ قومٍ صارَ

---

(1) جاء في اللسان (حبب) «وحكى سيبويه: حَبَبْتُه وأُحْبَبْتُه بمعنى». وعبارة سيبويه «وكذلك أحزنته وأحببته. فإذا قلت: محزون ومحبوب جاء على غير أحببت. وقد قال بعضهم: حَبَبْتُ. فجاء به على القياس». انظر الكتاب ٤/٦٧ (بولاق ٢/٢٣٨).

(2) يريد «باب العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر» ٤٥٠.

(3) في الهامش تحت خاء «وذكرنا».

(4) من كتب أبي علي المشهورة، حققه الدكتور حسن هنداوي، وصدر عن دار القلم بدمشق ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م. وقد أطال أبو علي فيه في الاستدلال على حرفية «ليس». انظر ٢١٠-٢٧٠.

(5) مذهب الجمهور أن «ليس» فعل، وذهب ابن السراج وابن شقير والفارسي في أحد قوليه وجماعة من أصحابه إلى أنها حرف. انظر بيانه في الارتشاف ٢/٧٢، والمغني ٣٨٧.

(6) سيتناولها المؤلف قريباً في ٤٢٢. وانظر في أحكامها اللسان (حبب)، والهمع ٢/٨٨-٨٩.

(7) قاله المبرد والأكثرون واختاره ابن عصفور. انظر الهمع ٢/٨٨.

لها حكمُ الأسماءِ حتى حُكِمَ عليها بالابتداءِ، وإذا لم تكن مفردةً لم تُذْكَرْ مع المفرداتِ.

فَصْلٌ

فأوَّلُ ما ذكرَ من الأفعالِ «عسى». ووجْهُ بدايتِه بها أمرانِ:

أحدُهما: / أنَّها فعلٌ بالاتفاقِ[1]، ونِعْمَ وبِئْسَ وفعلُ التعجُّبِ [٢/٦] مُخْتَلَفٌ فيها.

والثاني: أنَّ دلائلَ الفعليةِ تظهرُ فيها لفظاً، نحو: عَسَيْتُ، وعَسَيْنا وعَسَيْنَ وعَسَوْا. ولا يظهرُ مثلُ ذلكَ في بقيةِ الأفعالِ.

واعْلَمْ أنَّ الكلامَ في عسى تتعلَّقُ به فصولٌ:

الأوَّلُ: في حقيقتِها اللفظيَّةِ، وهي فعلٌ على ما بُيِّنَ.

الثاني: في معناها. قال سيبويه: هي طمعٌ وإشفاقٌ[2]. وجمهورُ

---

(1) ذهب ثعلب وابن السراج إلى القول بحرفيتها مطلقاً. انظر بيانه في الارتشاف ٢/١١٢، والمغني ٢٠١.
(2) لفظه في الكتاب ٤/٢٣٣ (بولاق ٢/٣١١) "ولعلّ وعسى طمعٌ وإشفاقٌ".

النحويين يُعبِّرُ عن هذا بالمقاربةِ[1]، لأنَّ قولَكَ: عسى أنْ يذهبَ زيدٌ. معناهُ قَرُبَ ذهابُ زيدٍ فيما أرجو وأظنُّ. وقد تأتي عسى بمعنى لعلَّ[2]، ويتَّصِلُ بها ضميرُ المنصوبِ. ومنه قولُ عمرانَ ابنِ حِطَّانَ[3]:

٧٥- وَلِي نَفْسٌ أقولُ لها إذا ما ... تُنازِعُني: لَعَلِّي أو عَسَانِي

وتقولُ في كتبِ الشروطِ[4]: وُقِفَ هذا الموضعُ على فلانٍ ومَنْ عساهُ يُولَدُ له.

أي: ومَنْ لعلَّه

---

(١) زيادة تفصيل في الارتشاف ٢/١١٨، والهمع ١/١٢٨.

(٢) وهو أقلّ من مجيئها للرجاء. انظر: الارتشاف ٢/١١٨، والمغني ٢٧٩، والهمع ١/١٢٩.

(٣) البيت منسوب له في: الكتاب ٢/٣٧٥ (بولاق ١/٣٨٨)، وكتاب الشعر ٢/٤٩٤، وشرح ابن السيرافي ١/٥٢٤، وشرح المفصل ٣/١٢٢، ٧/١٢٣، وتذكرة النحاة ٤٤٠، ٤٩٥، والخزانة ٥/٣٣٧، ٣٤٩ (٣٩٧) (بولاق ٢/٣١، ٤٢٥)، وشرح أبيات المغني ٣/٣٣٥.
وهو بلا نسبة في: المقتضب ٣/٧٢، وشرح النحاس ٦١ (٥١٨)، والعضديات ٦٧ (٦٦)، والخصائص ٣/٢٥، وشرح المفصل ٣/١٠، ١١٨، والارتشاف ٢/١٢٥ (٣١٨).

(٤) قال طاش كبري زاده: "علم الشروط والسجلات: وهو علم يبحث فيه عن كيفية سوق الأحكام الشرعية المتعلقة بالمعاملات في الرقاع والدفاتر، ليحتج بها عند الحاجة إليها. وهذا باعتبار لفظه من فروع علم الإنشاء، وباعتبار معناه ونحواه من فروع علم الفقه" انظر: مفتاح السعادة ١/٢٤٩، ٢/٥٥٧، وكشف الظنون ٢/١٠٤٥. وللوقف أحكام كثيرة موضعها باب الوقف في كتب الفقه. انظر مثلاً المقنع لابن قدامة المقدسي ٢/٣٠٧-٣٣١.

وقد اختلفَ النحويونَ[1] في لفظِ الضميرِ المتصلِ بها هنا، فقال سيبويه[2]: هو ضميرٌ منصوبٌ، وعسى هنا حرفٌ مثلُ لعلَّ. والخبرُ محذوفٌ لدلالةِ الكلامِ عليه. وقالَ المبرِّدُ[3]: هي فعلٌ، فاعِلُها مضمرٌ فيها، والياءُ في موضعِ نصبٍ نائبٌ عن خبرِ عسى. وقالَ الأخفشُ[4]: هي فعلٌ، والضميرُ

---

(1) الخلاف في لفظ الضمير المتصل بها قائم بين نحاة البصرة أنفسهم انظر مقالاتهم في الارتشاف ٢/١٢٤، والمغني ٢٠٣-٢٠٤، والهمع ١/١٣١-١٣٢.

(2) لفظ سيبويه «وأما قولهم: عساك. فالكاف منصوبة. وزعم ناس أن الياء في لولاي وعساني في موضع رفع. جعلوا (لولاي) موافقة للجر، و(ني) موافقة للنصب، كما اتفق الجر والنصب في الهاء والكاف. وهذا وجه رديء، لِمَا ذكرت لك. ولأنك لا ينبغي أن تكسر الباب وهو مطّرد، وأنت تجد له نظائر». انظر الكتاب ٢/٣٧٤-٣٧٦ (بولاق ١/٣٨٨-٣٨٩)

(3) لفظ المبرد جاء تعليقاً على بيت عمران بن حطان «فأمّا تقديره عندنا: [فهو] أن المفعول مقدم، والفاعل مضمر، كأنه قال: عساك الخيرُ أو الشر. وكذلك: عساني الحديث. ولكنه حُذف لعلم المخاطب به، وجُعل الخبر اسماً على قولهم: عسى الغُوَيْرُ أبؤساً». انظر المقتضب ٣/٧٢. وهو مذهب الفارسي أيضاً. انظر الارتشاف ٢/١٢٤، والهمع ١/١٣٢.

(4) مذهبه في المقتضب ٣/٧٣، والارتشاف ٢/١٢٥، والمغني ٢٠٣، والهمع ١/١٣٢. وعليه ابن مالك.

المنصوبُ هنا واقعٌ موقعَ المرفوعِ ، ولذلكَ جاءَ خبرُها أنْ والفعل ،
كقولِكَ : عسَاهُ أنْ يقومَ . ونظيرُهُ الضميرُ في (لولاي) . وسيُذكرُ ذلكَ
في موضعِه[1] إنْ شاءَ اللهُ .

الثالثُ : في عِلَّةِ جمودِها . وفيه ثلاثةُ أوجهٍ :

أحدُها : أنَّها جُعلت عبارةً عن رجاءِ المقاربةِ ، فالرجاءُ موجودٌ
حينَ التلفظِ بها ، والمنتظرُ هو الخبرُ المرجوُّ قُرْبُ وقوعِه ، فلمّا وُضِعَتْ
على موجودٍ جُعِلَ لفظُها لفظَ الماضي ، لأنَّ الرجاءَ قد حصل ، وليس
المعنى أنْ يُخبرَ بها عن رجاءٍ يوجد فيما بعد .

الثاني : أنّها وُضِعَتْ للمبالغةِ في المقاربةِ ، والمبالغةُ معنًى ،
ودلائلُ المعاني الحروفُ ، فلمّا أفادتْ هذا المعنى أشبهت الحرفَ ، فجَمُدَتْ
كما يُبنى الاسمُ إذا أشبهَ الحرفَ .

---

(1) انظر الشرح ح ١٧

والثالث: أنّها(1) أشبهت لعلّ واستُعملت استعمالَها، فحُملت في الجمود عليها، وإذا خرج عن نظائره(2) استُعمل استعمالَ الحرف.

الفصل الرابع: في لغاتها. وإذا أضفتها إلى ضمير الفاعل(3) الذي تعودُ الياءُ معه فجُلُّ العرب يفتحُ / السينَ(4) معه، فتقول: عَسَيْتُ، [61/أ] ومنهم مَنْ يكسرُها(5). والأوّلُ مثلُ: رَمَيْتُ. والثاني مثلُ: رَضِيتُ. وقد قُرِئَ(6) بهما.

---

(1) ذكر في: كتاب الشعر 2/494، والبيان 1/165.

(2) كذا في الأصل. وفيه سقط على الأرجح. ولعل الصواب "وإذا خرج الفعل عن نظائره".

(3) إضافتها إلى ضمير الفاعل لغة أهل الحجاز، ولغة تميم إفرادها بعدم إلحاقها الضمائر. يقولون: عسى أن تفعل، وعسى أن تفعلوا. انظر الكشاف 3/536.

(4) وهو الأكثر والأشهر. قاله أبو علي. انظر الارتشاف 2/124، والبحر المحيط 2/255، والهمع 1/129.

(5) وهي لغة أهل الحجاز. قال أبو حيان "وقال أبو بكر الأدفوي وغيره: إن أهل الحجاز يكسرون السين من عسى مع المضمر خاصة" انظر البحر المحيط 2/255. وبنحوه في: الارتشاف 2/124، والهمع 1/129.

(6) في آيتين، الأولى في سورة البقرة 2/246 {قَالَ هَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ أَلَّا تُقَاتِلُوا} والثانية في سورة محمد 47/22 {فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ أَنْ تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ}. قرأ نافع بكسر السين، وقرأ الباقون بفتحها. انظر تخريج القراءتين في: السبعة 186، والغاية 117، والمبسوط 149، والتبصرة 161، والكشف 1/303، والكشاف 1/378، 3/536، والبيان 1/165، والتبيان 1/196، وسراج القارئ 164، وغيث النفع 168، وتحبير التيسير 94، والنشر 2/230، والإتحاف 294.

الخامسُ : في عملِها[1]. اعْلَمْ أنّها لمّا كانت فعلاً فلها فاعلٌ لا محالة.

فأمّا اقتضاؤُها المفعولَ فهي فيه على وجهين :

أحدُهما : أنْ تقعَ أنْ والفعلُ عقيبَها بلا فصلٍ[2]، كقولِكَ : عسى أنْ يقومَ زيدٌ. فأنْ يقومَ فاعلُ عسى، ولا مفعولَ لها هنا، فهي لازمةٌ، والتقديرُ : قَرُبَ قيامُ زيدٍ.

والثاني : أنْ تكونَ متعدّيةً بمعنى قاربَ، وذلك أنْ يليها الاسمُ، كقولِكَ : عسى زيدٌ أنْ يقومَ. فإنَّ الفعلَ في تقديرِ مصدرٍ منصوبٍ بأنّه مفعولٌ به[3]، والتقديرُ : قاربَ زيدٌ القيامَ.

فإنْ قيلَ : فقد جعلَ النحويّون لها اسماً وخبراً كـ(كان).

وأنشدوا على ذلِكَ[4] :

٧٦- أكثرتَ في اللّوْمِ مُلِحّاً دائِما لا تَلْحَني إنّي عَسَيْتُ صائما

(١) لهم في وجوه استعمالها آراء متباينة، انظر تلك الوجوه وإعراب كلٍّ منها في: الارتشاف ١٢٤/٢، والمغني ٢٠١-٢٠٤، والهمع ١٣٠/١-١٣١.

(٢) فتكون فعلاً تاماً. وعند ابن مالك ناقصة أبداً، و(أن) وصلتها تُسُدُّ مَسَدَّ الجزأين. انظر الارتشاف ١٢١/٢، والهمع ١٣٠/١.

(٣) مذهب سيبويه والمبرد والزجاجي، ومذهب الجمهور أنه من باب كان وصحّحه ابن عصفور، ومذهب الكوفيين أنه بدل اشتمال ممّا قبله سدّ مسدّ الجزأين، واختاره ابن مالك. انظر تفصيل ذلك الخلاف في: الارتشاف ١٢٢/٢، والمغني ٢٠١-٢٠٢، والهمع ١٣٠/١.

(٤) نقل السيوطي عن العيني نسبة الشاهد إلى رؤبة. وهو في ملحقات ديوانه ١٨٥، والرواية =

فيعملَ خبرَها اسمَ الفاعلِ، ومنه المثلُ المشهورُ، وهو قولُ الزبَّاءِ[2] «عسى الغُوَيْرُ أبؤُسًا»[3] قيلَ: وجهُ شبهِها بكانَ أنَّها في أحدِ وجهَيْها لا يتمُّ الكلامُ بها وبفاعلِها، بل لا يتمُّ إلّا بالمفعولِ، كما لا تتمُّ كانَ واسمُها إلّا بخبرِها، وليست كـ(كان) في غيرِ ذلِكَ، ألا ترى أنَّ خبرَ عسى مصدرٌ، وخبرَ كانَ لا يكونُ مصدراً على هذا الحدِّ.

= نيه «في العذل.. لا تكثرن..». والبيت لا يعرف له قائل كما نص عليه عبد الواحد الطراح في كتابه «بغية الآمل ومنية السائل» وتبعه أبو حيان وابن هشام ثم من نقل عنهم مثل السيوطي والبغدادي. ورواه ابن الشجري:

قُمْ قائماً قُمْ قائما إني عسيتُ صائما

وعدّ ابن هشام هذا تحريفاً من ابن الشجري، لأن «قم قائماً» صدر رجز آخر، لا يتركب قوله «إني عسيت صائما» عليه.

والشاهد بلا نسبة في: الخصائص ٩٨/١، والأمالي الشجرية ١٦٤/١، وشرح ابن بري ٦٣، وشرح المفصل ١٤/٧، ١٢٢، والمقرب ١٠٠/١، والارتشاف ١٢١/٢(٣١١)، ٣٣٠/٣، وتخليص الشواهد ٣٠٩، والمغني ٢٠٣(٢٧١)، والدرر ١٠٧/١، وشرح الشواهد ٤٤٤/١(٢٣٨)، والهمع ١٣٠/١، وشرح أبيات المغني ٣٤١/٣(٢٤٧)، والخزانة ٣٧٤/٨، ٣٧٦، ٣١٦/٩(٧٤٨)(بولاق ٥٤٠/٣، ٥٤١، ٧٧/٤)، وحاشية الصبان ٢٥٩/١.

(١) لغة لبعض العرب حكاها أبو عمر الزاهد عن شيخه ثعلب. قال أبو حيان: «ولا يحفظ البصريون رفع الاسمين بعد عسى ولا التصريح بالخبر منصوباً إلّا في ضرورة، أو فيما جاء في المثل». انظر الارتشاف ١٢٢/٢.

(٢) الزبَّاء بنت عمرو صاحبة تدمر ومملكة الشام والجزيرة، وَلِيَتْ تدمر بعد وفاة زوجها أو مقتل أبيها سنة ٢٦٧ م. وقيل: هما ثنتان، الأولى اسمها نائلة ولقبها الزبَّاء، وهي التي قتل جذيمة الأبرش أباها. والثانية: زينب المسماة عند الرومان زنوبيا. انظر الأعلام ٧١/٣.

(٣) الغُوَيْر: تصغير الغار، الأَبْؤُس: جمع بُؤْس. وهو الشدة. يضرب للرجل يقال له:

فأمّا قولُه: «إنّي عَسَيْتُ صائمًا» فمن الشذوذِ المُضْطَرِّ إليه لإقامةِ الوزنِ وإقامةِ المثلِ، فسوّغته الضرورةُ[1] أيضاً، إلّا أنّه أقربُ من الشِّعْرِ، وذلكَ أنَّ أَبْؤُسًا جمعُ بُؤْسٍ، والبُؤْسُ مصدرٌ، فهو في معنى أنْ يَبْؤُسَ. وزعمَ قومٌ أنَّ التقديرَ[2]: عسى الغُوَيْرُ أنْ يكونَ أَبْؤُسًا. وهذا بعيدٌ[3]، لأنَّ حذفَ الموصولِ وإبقاءَ صلتِهِ لا يجوزُ إلّا في ضرورةٍ قبيحةٍ[4].

= لعل الشرجار من قبلك. والمثل مشهور دائر في كتب النحو. انظر: الكتاب ١/١٥١، ٣/١٥٨ (بولاق ١/٤٤٢، ٤٧٨)، والمقتضب ٣/٧٠، ٧٢، والأصول ٢/٢٠٧، والإيضاح ٧٦، والحلبيات ٢٥٠، والعسكريات ٧٢، والعضديات ٦٥، وكتاب الشعر ٢/٤٩٦، ٤٩٧، وشرح ابن السيرافي ٢/١٤٢، ١٦٧، والخصائص ١/٩٨، والنكت ١/١٨٢، وشرح اللمع ٢/٤٢٥، والمخصص ١٧/٧٥، ونتائج الفكر ٦٠، ومجمع الأمثال ٢/١٧ (٢٤٣٥)، وإيضاح القيسي ١/٨٢، والضرائر ٢٦٦، والمقرب ١/٩٩، واللسان (غور، بأس، عسا)، والارتشاف ٢/١٢٢، وتذكرة النحاة ٥٢٤، ٥٦٣، وتخليص الشواهد ٣٠٩، والمغني ٢٠٣، والأشباه والنظائر ٢/١٧٥، والخزانة ٥/٣٦٤، ٩/٣١٦، ٣٢٠، ٣٢٨ (بولاق ٢/٤٤١، ٤/٧٧، ٧٨، ٨٢)، وشرح أبيات المغني ٣/٣٣٦، ٣٣٩.

(1) كذا في الأصل. ولا معنى لقوله «وإقامة المثل»، كما أن الفاء تقتضي شرطاً قبلها، وفي العبارة انتقال من الكلام على البيت إلى المثل. والأشبه بالصواب أن يكون الأصل «لإقامة الوزن. وأمّا المَثَلُ فسوّغته».

(2) منهم المبرد في المقتضب ٣/٧٠. ونسبه البغدادي إلى الكوفيين. انظر الخزانة ٩/٣٢١ (بولاق ٤/٧٩).

(3) ضعّفه الجرجاني في المقتصد ١/٣٥٩ وعلله ونفر عن أصحابه القول به.

(4) قال البغدادي: «وتلخص أن (أَبْؤُسًا) خبر لعسى، أو لكان، أو لصار، أو مفعول به، وأحسن من ذلك كله أن يُقدَّر: يَبْأَسُ أَبْؤُسًا. فيكون مفعولاً مطلقاً..». انظر الخزانة ٩/٣٢١ (بولاق ٤/٧٩). وانظر المغني ٢٠٣.

السادس: في عِلّةِ جعلِ خبرِها أنْ والفعلَ دونَ المصدرِ، ووجهُ ذلكَ أنَّ المصدرَ لا يدلُّ على الزمانِ، وعسى تدلُّ على مقاربةِ وقوعِ الفعلِ، فالمدلولُ عليه بعسى مستقبلٌ، فكانَ لفظُه دالاً على الزمانِ الماضي.

والسابعُ: في عِلّةِ لزومِ «أنْ» هذا الفعلَ. وذلكَ أنَّ أنْ تُخلِّصُ الفعلَ للاستقبالِ، وتصيرُ معَ الفعلِ اسماً يَصِحُّ أنْ يكونَ مفعولاً، فلذلكَ اختُصَّ بها هذا الفعلُ. وقد جاءَ حذفُها في الشعرِ تخفيفاً(1)، كقولِ هُدْبَةَ بنِ خَشْرَمٍ(2): /[61/ب]

٧٧- عَسَى الكَرْبُ الذي أَمْسَيْتُ فيهِ … يكونُ وَرَاءَهُ فَرَجٌ قريبُ

---

(1) هذا مذهب سيبويه الذي أطلق القول ولم يقيدها بالشعر. قال «واعلم أن من العرب من يقول: عسى يفعل، يشبهها بـ: كاد يفعل» انظر الكتاب ٣/١٥٨ (بولاق ١/٤٧٨).
ومذهب الفارسي وجمهور البصريين أن حذف (أنْ) من خبر عسى ضرورة. قال «وربما اضطر الشاعر فحذف أن من خبر عسى تشبيهاً لها بكاد كما شبه كاد بعسى» انظر الإيضاح ٧٨. وفي الضرائر ١٠٣-١٠٤ والخزانة ٩/٣٢٨-٣٢٩ (بولاق ٤/٨٢) زيادة بيان وتوضيح.

(2) راوية الحطيئة. والبيت في ديوانه ٥٤ من قصيدة قالها في حبسه بالمدينة في قصة معروفة. ويروى «عسى الهمّ»، و«أمسيتَ» بالفتح، واختارها ابن المستوفي، ورواية النحويين الضم. والشاهد منسوب له في: الكتاب ٣/١٥٩ (بولاق ١/٤٧٨)، والكامل ١/٢٥٤، وشرح ابن السيرافي ٢/١٤٣، والحلل ٢٧١ (٩٧)، والمصباح ٢٤/ب، وشرح ابن بري ٩٧ (١٢)، وإيضاح القيسي ١/١١٣ (١٢)، والضرائر ١٠٣، وتخليص الشواهد ٣٢٢، ٣٢٦، والمغني ٧٥٤ (٩٨٣)، والدرر ١/١٠٦، وشرح التصريح ١/٢٠٦، وشرح شواهد المغني ١/٤٤٣ (٢٣٧)، والخزانة ٩/٣٢٨ (٧٥٠)، ٣٣٢ (بولاق ٤/٨١، ٨٣)، وشرح أبيات المغني ٣/٣٣٨ (٢٤٦). وجاء بلا نسبة في: المقتضب ٣/٧٠، وشرح النحاس ٢٦٩ (٥٣٠)، والأضداد للأنباري ٢٣، والجمل ٢٠٠، والإيضاح ٨٠، وما يجوز للشاعر =

شَبَهَهَا في ذلك بكادَ لِقُوَّةِ رجائِهِ قُرْبَ الفرجِ. وقد جاء في الشِّعرِ

بكانَ «أن» السينُ، وليسَ بالقياسِ[1]، لأنَّ السينَ مع الفعلِ لا تكونُ

مصدراً، وإنَّما شَبَّهها في تخليصِ الفعلِ للاستقبالِ، وذلك في أبياتِ

«الحماسة»[2]، وهو قوله[3]:

٧٨ - عَسَى طَيِّئٌ من طَيِّئٍ بَعْدَ هذه ... سَتُطْفِئُ غُلَّاتِ الكُلَى والجَوانِحِ

• قالَ أبو عليٍّ رحمه اللهُ: والضربُ الآخرُ من فاعلِ عسى أنْ تكونَ

أنْ مع صِلَتِها في موضعِ رفعٍ.[4] الفصل.

= ٤٤٢، والمقتصد ١/ ٦٠ ٣(٦٣)، وأسرار العربية ١٢٨، وشرح المفصل ٧/ ١١٧، ١٢١، والبسيط ٢/ ٦٧١ (١٥٦)، وشرح الجمل لابن هشام ٢٨٢، والمغني ٢٠٣(٢٧٠)، والهمع ١/ ١٣٠.

(١) زيادة بيان وتفصيل في شرح المفصل ٧/ ١١٧، ٨/ ١٤٨. ونسبه البغدادي إلى المتأخرين وعدَّه شاذاً. انظر الخزانة ٩/ ٣٤١ (بولاق ٤/ ٨٧).

(٢) تقدم الحديث عنها في الكلام على كتابي المؤلف: إعراب الحماسة، وشرحها. انظر الدراسة ٧٩-٨٠.

(٣) وهو قسام أو قسامة بن رواحة. والبيت آخر أبيات أربعة ذكرها أبو تمام بحماسته ١/ ٢٨٨، وانظر شرح المرزوقي ٢/ ٩٦٠، وشرح التبريزي ٣/ ١٢. والشاهد منسوب له في: الدرر ١/ ١٠٧، وشرح شواهد المغني ١/ ٤٤٥(٢٣٩)، والخزانة ٩/ ٣٤١ (٧٥١) (بولاق ٤/ ٨٧)، وشرح أبيات المغني ٣/ ٤٤(٢٤٨). وهو بلا نسبة في: المقتصد ١/ ٣٥٧(٦١)، وشرح المفصل ٧/ ١١٨، ٨/ ١٤٨، والمغني ٢٠٣(٢٧٢)، والهمع ١/ ١٣٠.

(٤) كذا في المقتصد ١/ ٣٥٨. والذي في الإيضاح ٧٧ «في موضع اسم مرفوع».

• قالَ الشيخُ رحمه اللهُ: قد ذكرنا أنَّ «عسى» تكونُ بمعنى قرُبَ، فيكونُ لها فاعلٌ بلا مفعولٍ، كقولِه تعالى ﴿وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا﴾[1].

فإنَّ ﴿تكرهوا﴾ في موضعِ رفعٍ فاعل عسى، ولا تحتاج عسى هنا إلى خبرٍ، لأنَّا قد بيَّنَّا أنَّ خبرَها مفعولٌ به[2]، وهذا إنَّما يكونُ إذا كانت متعديةً، فإذا كانت لازمةً لم تحتَجْ إلى خبرٍ، ولا يجوزُ أنْ يقعَ المصدرُ هنا فاعلاً، كقولِكَ: عسى قيامُ زيدٍ. لِئلَّا تَبْطُلَ الدلالةُ على الاستقبالِ، ولا يجوزُ أنْ تُحذفَ «أنْ» هنا، ويجوزُ أنْ تُحذفَ إذا تأخَّرَ الفعلُ كما ذكرنا في بيتِ هُدْبَةَ. والفرقُ بينهما أنَّ أنْ والفعلَ إذا وقع فاعلاً كانَ كالمصدرِ المختصِّ، والمصدرُ مفردٌ، والفاعلُ لا يكونُ جملةً. وأمَّا المفعولُ فقد يكونُ جملةً، وقد يسوغُ حذفُه بالكليةِ، فحصلَ الفرقُ بينهما.[3]

---

(1) سورة البقرة ٢/٢١٦، وتمامها ﴿وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ﴾.

(2) تقدم قريباً حكاية اختلافهم في خبرها. انظر ٣٨٣

(3) في المقتصد ١/٣٥٨-٣٥٩ زيادة شرح وبيان.

وقد ذهبَ قومٌ[1] إلى أنّ خبرَ عسى استُغنيَ عنه في ما إذا دليها أنْ والفعل بما تَضَمَّنَهُ فاعِلُها من المَرْجُوِّ قُرْبُهُ ، هذا خارجٌ عن الإعراب ، وما ذكرنا يُغني عنه .

ويترتّبُ على ما ذكرنا مسألةٌ ، وهي قولُكَ : زيدٌ عسى أنْ يقومَ . فزيدٌ مبتدأٌ بلا خلافٍ . وفي عسى هذه وجهانِ[2] :

أحدُهما : هي المتعدّية ، فيكونُ فيها ضميرٌ فاعِلُها يرجعُ على المبتدأ ، وأنْ يقومَ في موضعِ نصبٍ . فعلى هذا تقولُ في التثنيةِ : الزيدانِ عَسَيَا أنْ يقوما ، والزيدونَ عَسَوا أنْ يقوموا . والهنداتُ عَسَيْنَ أنْ يَقُمْنَ . فيظهرُ فيها ضميرُ التثنيةِ والجمعِ .

والوجهُ الثاني : أنْ تكونَ اللازمةَ ، وفاعلُها أنْ والفعل ، ولا ضميرَ فيها ، والعائدُ على المبتدأ الضميرُ في يقومُ ، فتقولُ على

---

(1) ذكر هذا المذهب في الارتشاف ٢/١٢٣ ، والمغني ٢٠٢ ، والهمع ١/١٣٠ . ولم ينسب في أيٍّ منها إلى قائله .

(2) ذكرهما ابن هشام في المغني ٢٠٤ ، والسيوطي في الهمع ١/١٣١ .

هذا: الزيدانِ عسى أنْ يقوما، والزيدونَ عسى أنْ يقوموا/ [٦٤/أ]

والهنداتُ عسى أنْ يقمْنَ. كلُّه بلفظٍ واحدٍ في عسى[1].

• قال أبو عليٍّ رحمه اللهُ: والاختيارُ في كادَ ألَّا تُستعملَ معها أنْ[2]، وفي عسى أنْ تُستعملَ معها أنْ.

قال الشيخُ رحمه اللهُ: كادَ من أفعالِ المقاربةِ كعسى في ذلك، وتفارقُها في أشياءَ:

أحدُها: أنَّها متصرِّفةٌ، قال اللهُ تعالى ﴿وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾[3].

فهذا ماضٍ، وقولُه ﴿يَكَادُ الْبَرْقُ﴾[4] مستقبلٌ، وكذلك قولُه سبحانَه ﴿يَكَادُ سَنَا بَرْقِهِ يَذْهَبُ بِالْأَبْصَارِ﴾[5] و﴿لَمْ يَكَدْ يَرَاهَا﴾[6].

ومنها: أنَّ الجيِّدَ إسقاطُ أنْ من خبرِها، عكسُ عسى. وإنَّما كانَ كذلك لأنَّ كادَ أدلُّ على القُرْبِ من عسى. فإذا قلتَ: كادَ زيدٌ يقومُ.

---

(1) اللغتان: الإلحاق والتجريد في الارتشاف ٢/١٢٣-١٢٤، والهمع ١/١٣١. قال السيوطي: «والتجريد أجود كما قال دريود. وقال أبو حيان: وقفت من قديم على نقل، وهو أن التجريد لغة لقوم من العرب، والإلحاق لغة لآخرين، ونسيت اسم القبيلتين، فليس كل العرب تنطق باللغتين».

(2) لفظ أبي علي بعدها «لمقاربة الحال. وفي عسى أن تذكر معها أن». انظر الإيضاح ٨٠، والمقتصد ١/٣٦٠.

(3) سورة البقرة ٢/٧١. (4) سورة البقرة ٢/٢٠. (5) سورة النور ٢٤/٤٣.

(6) سورة النور ٢٤/٤٠.

فمعناه: قاربَ القيامَ أشدَّ مقاربةٍ، و"أنْ" تُخلِّصُ الفعلَ للاستقبالِ، فلم تدخلْ على خبرِها، لأنَّ ذلكَ يُبعِّدُ خبرَها بخلافِ عسى. ألا ترى أنَّكَ تقولُ: عسى زيدٌ أنْ يقومَ غداً. ولا تقولُ في كادَ: يكادُ يقومُ غداً. وقد جاءت "أنْ" في خبرِها تشبيهاً لها بعسى[1]. قال الراجزُ[2]:

٧٩ - قَدْ كَادَ مِنْ طُولِ البِلَى أَنْ يَمْصَحَا[3]

فهو نظيرُ سقوطِ أنْ في عسى.

ومِنْ مسائلِ كادَ: أنَّها إذا أُثبِتَتْ انتفى الخبرُ، كقولِه تعالى ﴿يَكَادُ الْبَرْقُ يَخْطَفُ﴾. أي: قاربَ ذلكَ ولم يَخْطَفْ[4]. وقولُه تعالى ﴿وما

---

(١) قال البغدادي "قال علي بن حمزة البصري، فيما كتبه على نوادر أبي عمرو الشيباني، وكان أبو عمرو والأصمعي يقولان: لا يقول عربي: كاد أن. وإنما يقولون: كاد يفعل. وهذا مذهب جماعة النحويين. والجماعة مخطئون، وقد جاء في الشعر الفصيح منه ما في بعضه مقنع ...". انظر الخزانة ٩/ ٣٤٩ (بولاق ٤/ ٩٠).

(٢) وهو رؤبة بن العجاج، وهذا المشطور من الرجز ليس في أصل ديوانه كما نصّ عليه ابن السّيد وابن هشام والبغدادي، وهو فيما نسب إليه ١٧٢. والشاهد منسوب له في: الكتاب ٣/ ١٦٠ (بولاق ١/ ٤٧٨)، والكامل ١/ ٢٥٣، والجمل ٢٠٢، والحلل ٢٧٤ (٩٨)، والمصباح ٢٥/ ب، وشرح ابن بري ٩٩ (١٣)، وإيضاح القيسي ١/ ١١٧ (١٣)، وشرح المفصل ٧/ ١٢١، والضرائر ٦١، والدرر ١/ ١٠٥، والخزانة ٩/ ٣٤٧ (٧٥٣) (بولاق ٤/ ٩٠)، وشرح أبيات المغني ٨/ ٢٧. وجاء بلا نسبة في: المقتضب ٣/ ٧٥، وشرح النحاس ٣٠٧ (٦١٣)، وإعراب القرآن ١/ ١٩٥، والإيضاح ٨٠، وشرح اللمع ٢/ ٤٢٥، والمقتصد ١/ ٣٦٠ (٦٤)، والإنصاف ٢/ ٥٦٦ (٣٧١)، واللسان (مصح)، والهمع ١/ ١٣٠.

(٣) في اللسان (مصح)، "مَصَحَ الشيءُ مُصُوحاً: ذهب وانقطع". يصف منزلاً بانت رسومه آثاره.

(٤) قال أبو حيان "وقال بعض المفسرين: يكاد فعل ينفي المعنى مع إيجابه، ويوجبه مع النفي. وقد أنشدوا في ذلك شعراً يلغز فيه بها. وهذا الذي ذكره هذا المفسر هو

كادوا يفعلون ﴾، أي: فعلوا الذبح بعد أنْ قاربوا تركه[1]، ويحاجى بها[2]

يقال: فعلٌ مثبتٌ ينفي وهو منفيٌّ يُثبت. وأُنشد فيه بعض النحويين[3]:

أنحويَّ هذا العصرِ أيّةُ لفظةٍ ... جرتْ بلساني جرهم وثمودِ

٨٠- إذا نُفيتْ، والله يشهدُ، أُثبتتْ ... وإنْ أُثبتتْ قامتْ مقام جحودِ

= مذهب أبي الفتح وغيره. والصحيح عند أصحابنا أنها كسائر الأفعال في أن نفيها نفي، وإيجابها إيجاب...». انظر البحر المحيط ٨٨/١. وعدّ الاستراباذي في شرح الكافية ٣٦٦/٢ هذا الحكم خطأً فاحشاً إلّا أن يُراد به أن إثبات كاد دالّ على نفي مضمون خبره. وما ذكره أبو حيان صحّحه ابن هشام في المغني ٨٦٨-٨٦٩ والسيوطي في الهمع ١٣٢/١.

(١) قال أبو حيان أيضاً: «وقد ذهب بعض الناس إلى أنها إذا أُثبتت دلّت على نفي الخبر، وإذا نُفيت دلّت على إثبات الخبر مستدلاً بهذه الآية. لأن قوله تعالى ﴿فذبحوها﴾ يدلّ على ذلك. والصحيح القول الأول. وأما الآية فقد اختلف زمان نفي المقاربة والذبح. إذ المعنى: وما قاربوا ذبحها قبل ذلك. أي وقع الذبح بعد أن نفى مقاربته. فالمعنى أنهم تعسّروا في ذبحها ثم ذبحوها بعد ذلك». انظر البحر المحيط ٥٨١/١. وهو ما ذهب إليه ابن هشام في المغني ٨٦٨ - ٨٦٩.

(٢) الأحاجي «هي أن يؤتى بكلام مركب يماثله لفظ بسيط مستقل بمعنى آخر هو المراد» انظر «كتب الألغاز والأحاجي اللغوية» ٩٥ - ١٠٠.

(٣) البيتان للمعري، وفي روايتهما في المصادر بعض اختلاف، إذ يروى الأول «ما هي لفظة» و«ما هي كلمة» و«جرت في لساني». وصدر الثاني في المصادر «إذا استُعملت في صورة الجحد أثبتت» وفي شرح أبيات المغني «صورة النفي». وروايته في تذكرة أبي حيان على ما نقله البغدادي «إذا ما نفت والله يعلم أثبتت». وهما منسوبان له في: المغني ٨٦٨، والدرر ١١٠/١، والهمع ١٣٢/١، وشرح أبيات المغني ٨/٨ (٨٩٦)، وحاشية الصبان ٢٦٨/١. والبيتان والجواب عنهما لابن مالك وابن الوردي في «كتب الألغاز والأحاجي اللغوية» ٤٤٤.

فأمَّا قولُه تعالى ﴿ إذا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكَدْ يَرَاهَا ﴾[1]. فللنحويينَ فيه قولانِ مُرَتَّبانِ على قولينِ في التفسيرِ، وذلكَ أنَّ من المفسّرينَ مَنْ قالَ: المعنى إذا أخرجَ يدَهُ لا يراها البتَّةَ[2]. ومنهم مَنْ قالَ: يراها بعدَ يأسٍ وشِدَّةٍ[3]. والإعرابُ على القولِ الثاني ظاهرٌ، لأنَّ كادَ قد نُفِيَتْ فَثَبَتَتِ الرؤيةُ بعدَها، وإنَّما يُشْكِلُ على القولِ الأوَّلِ.

---

(1) سورة النور ٢٤ / ٤٠.

(2) قاله الأخفش، وفيه حمل على المعنى. انظر: التهذيب ١٠ / ٣٢٨ واللسان والتاج (كاد). وعزاه الفراء في المعاني ٢ / ٢٥٥ إلى بعض المفسرين، ونسبه المؤلِّف في التبيان ٢ / ٩٧٣ إلى أكثر المفسرين. ولم أجد فرقاً بين الحمل على المعنى بتقدير: لم يرها. وبين مَنْ قال بزيادة كاد، وهو ابن الأنباري على ما ذكره أبو حيان في البحر المحيط ٦ / ٤٦٢، ولم أجده في البيان. ويؤكد هذا أن ابن منظور والزبيدي نسبا إلى الأخفش وقُطْرُب وأبي حاتم إجازة مجيء (كاد) صلة للكلام. واستبعد أبو البقاء في التبيان ٢ / ٩٧٣ توجيه القول بالزيادة، وساقه عقلاً.

(3) وهو الفراء والمبرد. انظر: معاني القرآن ٢ / ٢٥٥، والمقتضب ٣ / ٧٥، والتهذيب ١٠ / ٣٢٨ واللسان (كاد)، والبحر المحيط ٦ / ٤٦٢، والتاج (كاد). والقول في التبيان ٢ / ٩٧٣ بلا نسبة.

وقد قالَ الزجَّاجيُّ(1): التقديرُ: لم يَرَها، أي: لم يَكَدْ(2). وفي هذا نظرٌ، وذلكَ أنَّ المعنى إنْ كانَ لم يَرَها أصلاً، فهو مناقضةُ أصلِ كادَ، ولا يندفعُ ذلكَ بالتقديرِ الذي قدَّرَهُ، إذْ لا فَرْقَ بينَ التقديمِ والتأخيرِ، وإنْ كانَ رآها فلا حاجةَ إلى هذا التقديرِ؛ لأنَّها خرجَتْ على بابِها، والصحيحُ أنْ / يُقالَ: هو على معنى أنَّه لم يَرَها، وأنَّ [62/ب] كادَ خرجَتْ تامَّةً كسائرِ الأفعالِ، والتقديرُ: لم يُقارِبْ رُؤْيَتَها(3). وقد قال ذو الرُّمَّة(4):

81- إذا غيَّرَ النأْيُ المُحبِّينَ لم يَكَدْ ... رَسِيسُ الهَوَى مِن حُبِّ مَيَّةَ يَبْرَحُ

(1) أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، نسبة إلى شيخه الزجاج. أخذ عن مشاهير النحاة في عصره، توفي سنة 337هـ على خلاف في ذلك. له مؤلفات كثيرة يتصدرها كتاب الجمل الذي عكف الناس على الاشتغال به طويلاً إلى أن صرفهم عنه إيضاح الفارسي ولُمَع ابن جني. انظر ترجمته في: طبقات النحويين 119 (48)، وإنباه الرواة 2/160-161، وإشارة التعيين 180 (106)، والبلغة 131 (197)، والبغية 2/77.

(2) مقالته في الجمل 201، 202 ولفظه: "... فقالوا: تأويله: لم يرها ولم يكد. أي: لم يرها ولم يقارب رؤيتها". وليس الزجاجي أول قائل بهذا، إذ سبقه إليه أبو عبيدة في مجاز القرآن 2/67. والتقدير ذكره الجرجاني في دلائل الإعجاز 275، والأزهري في التهذيب 10/328.

(3) ذكره في التبيان 2/974. ونصّ فيه على أن كاد أُخرجت هاهنا على معنى قارب. واقتصر عليه ابن هشام في المغني 869.

(4) البيت في شرح ديوانه 2/1192. والرواية فيه "لم أجدْ .. من ذكر مَيَّةَ ..". ويروى "إذا غيَّرَ الهَجْرُ" و"إذا غيَّرَ اليأسُ". والشاهد منسوب له في: تفسير الطبري 18/115، والتهذيب 12/391، ودلائل الإعجاز 274، والكشاف 3/69، والتبيان 2/974، وشرح المفصل 7/124، واللسان (رسس)، والخزانة 9/309 (746) (بولاق 3/193)، وحاشية الصبان 1/268، والتاج (رسس). وجاء بلا نسبة في العين 7/191.

أي: لم يُقارِبِ البَراحَ، لا أنَّه بَرِحَ بعدَ اليأسِ. وقد ذُكِرَ أنَّ ذا الرُّمَّةِ رُوجِعَ في هذا الحرفِ فَغَيَّرَهُ وقال: لم أَجِدْ ...[1] على أصلِ كادَ[2].

وأمَّا قولُه تعالى: ﴿مِنْ بَعْدِ ما كادَ تَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِنْهُم﴾[3].

يُقرأُ ﴿تزيغُ﴾ بالتاءِ والياءِ[4]، وفيه قولانِ[5]:

أحدُهما: أنَّ فيه ضميرَ الشأنِ، والجملةُ بعدَها في موضعِ نصبٍ، ولم تحتجْ إلى أنْ لأنَّ الجملةَ سَدَّتْ مَسَدَّ المفعولِ.

الثاني: أنَّ فاعلَ كادَ ﴿قلوبُ فريقٍ﴾ و﴿تزيغُ﴾ خبرُ كادَ مُقَدَّمٌ[6]

= وفي اللسان (رسس) «الرَّسِيسُ: الشيء الثابت الذي قد لزم مكانه» ورسيس الهوى: أثبته، أو مَسُّه.

(١) موضع كلمة أو كلمتين ذهب برسمها الرطوبةُ وفسادُ الحبر. وجواب ذي الرمة في التبيان ٩٧٤/٢ «لم أجد بدلاً من لم يكد».

(٢) قصة إنشاده قصيدته الحائية بالكناسة، ومراجعة عبد الله بن شبرمة له، ثم إطراقه ساعةً وتغييره الرواية إلى «لم أجد»، فاشية في كتب الأدب والنحو كالخزانة وغيرها.

(٣) سورة التوبة ١١٧/٩.

(٤) قرأ حمزة وحفص من السبعة ﴿يَزِيغُ﴾ بالياء، وقرأ باقي السبعة ﴿تَزِيغُ﴾، وقرأ الأعمش والجحدري ﴿تُزِيغُ﴾ برفع التاء، وقرأ أُبَيّ ﴿مِن بَعْدِ ما كادَتْ تَزِيغُ﴾ انظر في تخريج القراءتين الغاية ١٦٧ - ١٦٨، والمبسوط ٢٣٠، والتذكرة ٤٤٥/٢، والكشف ٥١٠/١، والإقناع ٦٥٩/٢، وزاد المسير ٥١٢/٣، والبحر المحيط ١٠٩/٥، وسراج القارئ ٢٣٩، وغيث النفع ٢٣٩، والنشر ٢٨١/٢، والإتحاف ٢٤٥.

(٥) اقتصر عليهما العكبري هنا. والذي في كتب الأعاريب هنالك ثلاثة وجوه في فاعل كاد. انظر توجيه الآية في: معاني القرآن ٤٥٤/١، وإعراب القرآن ٢٣٩/٢، والمشكل ٣٣٧/١، والبيان ٤٠٦/١، والتبيان ٦٦٢/٢، والبحر المحيط ١٠٩/٥.

(٦) لأن تذكير الجمع وتأنيثه جائز على معنى الجمع وعلى معنى الجماعة. انظر المشكل ٣٣٧/١.

كما يجوزُ ذلك في كانَ، إلّا أنّ هذا مع التاءِ أظهرُ، لأنّكَ إذا قُلْتَ:
تزيغُ القلوبُ. كانت الياءُ جائزةً، والتاءُ أجودَ. وإذا قُلْتَ: القلوبُ
تزيغُ. كانَ الوجهُ التاءَ، والياءُ بعيدةٌ جداً. وقد قالَ قومٌ[1]: «كادَ»
هنا زائدةٌ[2]، كما تُزادُ كانَ.

ومن أفعالِ المقاربةِ «كَرَبَ، وأَوْشَكَ»[3] وهذانِ يُستعملانِ تارةً
بأنْ مثل عسى، وهو الأقوى، وبغيرِ أنْ مثلُ كاد. وأمّا «جَعَلَ، وأخذَ،
وطَفِقَ»[3] فتُستعملُ[4] استعمالَ كادَ بغيرِ أنْ. ومنه قولُه سبحانه ﴿وطَفِقا
يَخْصِفانِ﴾[5]. ومعناها الشروعُ في الفعلِ.

---

(1) منهم الأخفش وقطرب وأبو حاتم على ما ذكره ابن منظور والزبيدي في (كاد). والمشهور أن القول بجواز زيادة (كاد) هو مذهب الأخفش كما نص عليه الرضي وأبو حيان. واختاره أبو حيان لأنه يتخلص من الإشكالات، واستدل عليه بقراءة ابن مسعود ﴿من بعدما زاغتْ﴾ بإسقاط (كاد) ونُسِبَ إلى الكوفيين القول بزيادتها في قوله تعالى ﴿لم يكدْ يراها﴾. انظر شرح الكافية ٢/٣٠٧، والبحر المحيط ٥/١٠٩.
وقد سلف طرف من هذا قريباً.

(2) القول الثالث الذي لم يذكره أبو البقاء هنا وأورده في التبيان ٢/٦٦٢ قال: "... والثاني: فاعله مضمر تقديره: من بعد ما كاد القوم. والعائد على هذا الضمير في منهم". وهو مسبوق فيه، إذ ورد في المشكل ١/٣٣٧ والبيان ١/٤٠٦. وكذلك هو في البحر المحيط ٥/١٠٩،
ونسبه ابن الأنباري إلى أبي الحسن الأخفش.

(3) زيادة بيان وتفصيل في: الارتشاف ٢/١٢٣، والهمع ١/١٣١.

(4) في الأصل "تستعمل" بلا فاء رابطة، وهو سهو من ناسخه.

(5) وردت في سورتين: الأعراف ٧/٢٢، وطه ٢٠/١٢١.

قالَ أبو عليٍّ رحمه اللهُ :

بابُ نِعْمَ وبِئْسَ

نِعْمَ وبِئْسَ فعلانِ ماضيانِ[1]. وفيه فصولٌ[2] :

الأوّلُ : في أنّهما فعلانِ[3]. وقالَ الكوفيونَ : هما اسمانِ[4]، والدليلُ على الأوّلِ من أوجهٍ ثلاثةٍ[5] :

الأوّلُ : اتصالُ تاءِ التأنيثِ الساكنةِ بهما، نحو : نِعْمَتِ المرأةُ. وبِئْسَتِ الجاريةُ.

فإنْ قيلَ : فقد قالوا : نِعْمَ المرأةُ هندٌ. بغيرِ تاءٍ. ثم ما الدليلُ على التاءِ أنّها دليلُ الفعلِ، أليسَ قد وصلوها بالحرفِ في قولِه : ثُمَّتَ،

---

(١) الإيضاح ٨١، والمقتصد ١/٣٦٣.

(٢) سقط من الأصل اللازمة المعهودة «قال الشيخ رحمه الله».

(٣) وهو مذهب البصريين، وإليه ذهب علي بن حمزة الكسائي من الكوفيين. انظر مذهبهم في: الكتاب ٢/١٧٦، ٣/٢٦٦، ٤/٥٩ (بولاق ١/٣٠٠، ٢/٣٤، ٢٥٩)، والمقتضب ٢/١٤١، والأصول ١/١١١، والإيضاح ٨١، والمقتصد ١/٣٦٣، والإنصاف ١/٩٧ (م ١٤)، والتبيين ٢٧٤ (٤٠)، وشرح المفصل ٧/١٢٧، وشرح الكافية ٢/٣١٢، والارتشاف ٣/١٦، والهمع ٢/٨٤، وغيرها.

(٤) هو مذهب الفراء وكثير من الكوفيين. انظر مذهبهم في: معاني القرآن ٢/١٤١، والإنصاف ١/٩٧، والتبيين ٢٧٤، وشرح المفصل ٧/١٢٧، وشرح الكافية ٢/٣١٥، والارتشاف ٣/١٥، والهمع ٢/٨٤.

(٥) الوجهان الأول والثاني في: الإنصاف ١/١٠٤، والتبيين ٢٧٤-٢٧٥، وشرح الكافية ٢/٣١٢-٣١٣.

ورُبَّتَ، ولاتَ؟ قيل: أمَّا حذفُها فمحمولٌ على المعنى، فالمرأةُ جنسٌ، والجنسُ مذكَّرٌ. وأمَّا دلالتُها على الفعلِ فلأنَّها حرفٌ ساكنٌ، يدلُّ على تأنيثِ الفاعلِ، فجرت مجرى تاءِ المضارعةِ في قولِكَ: هي تفعلُ.

وأمَّا تاءُ ثُمَّتَ فمتحرِّكةٌ، كالتاءِ في قائمةٍ، وتدلُّ على تأنيثِ ما اتصلت به، وهو تأنيثُ الكلمةِ./

[٦٣/أ]

والوجهُ الثاني: اتصالُ ضميرِ الفاعلِ بها فيما حكاهُ الكسائيُّ(١) من قولِهم: نِعْمُوا رجالاً الزيدونَ. وذا لا يكونُ إلَّا للأفعالِ.

الثالثُ(٢): أنَّ الجملةَ تَتِمُّ بها وبالاسمِ، ولا يجوزُ أنْ تكونَ اسماً، إذْ لو كانَتْهُ لكانت إمَّا مبتدأً أو خبراً، والأوَّلُ باطلٌ، لأنَّ المبتدأَ مُخْبَرٌ عنه، و(نِعْمَ) ليست كذلك. والثاني باطلٌ، لأنَّها لو كانت خبراً للَزِمَ منه تقديمُ الخبرِ على المبتدأ. وذلكَ عندَهم غيرُ جائزٍ، وعندنا لو كانَتْ خبراً لوقعَ بعدَ الاسمِ.

---

(١) عن العرب. ونقل أبو حيان عن الأخفش حكايةً عن بعض بني أسد: نعمًا رجلين الزيدان... انظر: الإنصاف ١/١٠٤، والتبيين ٢٧٤، وشرح المفصل ٧/١٢٧، وشرح الكافية ٢/٣١٣، والارتشاف ٣/٢٣، والهمع ١/٨٤.

(٢) في التبيين ٢٧٥-٢٧٦ زيادة بيان وشرح. وانظر طرفاً منه في الإنصاف ١/١١١.

واحتجَّ المخالِفُ بشيئين[1]:

أحدُهما: دخولُ حرفِ الجرِّ عليهما في نحو ما حُكِيَ من قولِ بعضِهم[2] أنّه قالَ: نِعْمَ السيرُ على بِئْسَ العَيْرُ.

والثاني: دخولُ حرفِ النداءِ عليه، كقولِهم[3]: يا نِعْمَ المولى ويا نِعْمَ النصيرُ.

والجوابُ[4]: أمّا الحكايةُ فمن الشذوذِ[5] الذي لا يَثْبُتُ به أصلٌ. على أنّها متأوَّلةٌ، والتقديرُ: على مَقُولٍ فيه: بِئْسَ العيرُ. وحذفُ القولِ كثيرٌ[6]، ومنه قولُه تعالى ﴿والملائكةُ باسِطُو أيدِيهِم أخرِجُوا﴾[7].

---

(1) اقتصر المؤلِّف هنا على وجهين من حجة الكوفيين، وهي في التبيين ٢٧٦-٢٧٧ من ستة أوجه، بنحو ما ذكره ابن الأنباري في الإنصاف ١/٩٧-١٠٤. والوجهان المذكوران هنا في شرح المفصل ٧/١٢٨، والهمع ٢/٨٤.

(2) حكاية عن بعض فصحاء العرب. ومثلها ما حكاه ابن الأنباري عن ثعلب عن سلمة عن الفراء أن أعرابياً بُشِّرَ بمولودة فقيل له: نِعْمَ المولودةُ مولودتُك! فقال: والله ما هي بنِعْمَ المولودة... وجاء عن العرب: ما زيدٌ بنِعْمَ الرجل. انظر: الإنصاف ١/٩٨، والتبيين ٢٧٦، والهمع ٢/٨٤.

(3) يعني العرب. انظر: الإنصاف ١/٩٩، والتبيين ٢٧٦، وشرح المفصل ٧/١٢٨، والهمع ٢/٨٤.

(4) الجواب في الإنصاف ١/٩٩، والتبيين ٢٧٦ أوسع مما ورد هنا.

(5) لم يُنَصّ على ذلك في الإنصاف ولا في التبيين.

(6) حشد له ابن الأنباري شواهد كثيرة. انظرها في الإنصاف ١/١١٣-١١٤.

(7) سورة الأنعام ٦/٩٣ وبعدها ﴿أنفسَكُم﴾.

وقد ذكرناه سابقاً[1]. ومنه قولُ الشاعرِ[2]:

٨٢ - واللهِ ما ليلي بِنامَ صاحِبُهْ ... ولا مُخالِطِ اللَّيانِ جانبُهْ[3]

يريد: بمقولٍ فيه: نامَ صاحِبُه. و نامَ فعلٌ بلا خلاف. وقالَ آخرُ[4]:

مالكَ عِنْدي غيرُ سَهْمٍ وحَجَرْ ... وغيرُ كَبْداءَ شديدةِ الوَتَرْ

٨٣ - كانتْ بِكفَّيْ كانَ مِنْ أَرْمَى البَشَرْ

---

(1) في الشرح ٢/٦١ .

(2) الشاهد مع كثرة دورانه في كتب النحو غير معلوم قائله كما نص عليه البغدادي. وفي رواية المصادر له بعض اختلاف، إذ يروى «تالله...» و«عَمْرُك ما ليلي...» و«والله ما زيدٌ...». وهو في: الخصائص ٢/٣٦٦، ٣٦٧، والأمالي الشجرية ٢/١٤٨، والإنصاف ١/١١٢(٦٤)، وإيضاح القيسي ١/٣٣٠، والتبيين ٢٧٩، وشرح المفصل ٣/٦٢، واللسان (نوم)، والارتشاف ٢/٦٠٣ (٨٣٨)، وقطر الندى ٧٩(٨)، والدرر ١/٣، ٢/١٥٣، والهمع ١/٦، ٢/١٢٠، والخزانة ٩/٣٨٨(٧٦٢)(بولاق ٤/١٠٦) .

(3) اللِّيان بالكسر: الملاينة. ولايَنَ الرجلَ ملاينةً ولِيَاناً: لان له. واللَّيان بالفتح: المصدر من اللِّين. انظر اللسان (لين) .

(4) الشاهد قلّما خلا منه كتاب نحوي غير أنه لا يعرف قائله كما نص عليه البغدادي. وسيتكرر في ١٨٧/أ. وفي رواية المصادر له اختلاف كبير، إذ يروى «...غير سوط...» ورواه ثعلب وابن جني «جادت بكفَّيْ» وذكر ابن جني أنه يروى «...كان مَنْ أرمى...» أي: مَنْ هو أرمى. وكان على هذا زائدة. ورواه ابن هشام «ترمي بكفَّيْ...».
والشاهد في: المقتضب ٢/١٣٩، والأصول ٢/١٧٨، والخصائص ٢/٣٦٧، والكشاف ٤/٤١٧، والأمالي الشجرية ٢/١٤٩، والإنصاف ١/١١٤-١١٥، وإيضاح القيسي ١/٣٢٠، والتبيين ٢٧٩، وشرح المفصل ٣/٦٢، والتذكرة ٧٠، والدرر ٢/١٠، وشرح شواهد المغني ١/٤٦١(٢٥٢)، والخزانة ٥/٦٥(٣٤٥)(بولاق ٢/٣١٢)، وشرح أبيات المغني ٤/١٢-١٣(٢٣٣).
والثالث وحده في: مجالس ثعلب ٥١٣، والمحتسب ٢/٢٢٧، والمقرب ١/٢٢٧، واللسان (كون)، والارتشاف ٢/٦٠٣(٨٣٧)، ٣/٣١١، والمغني ٢/١٢(٢٨٨)، وشرح التصريح ٢/١١٩، والهمع ٢/١٢٠.
=

أي: بكفيّ مقولٍ فيه: كانَ.

وأمّا النداءُ فلا يدلُّ على الاسميةِ، وفيه وجهانِ[1]:

أحدُهما: أنَّ حرفَ النداءِ دخلَ على الفعلِ للتنبيهِ كما دخلت هؤلاءِ، وعليه حملَ أبو عليٍّ[2] قراءةَ من قرأَ ﴿ألا يا اسْجُدُوا﴾[3].

والثاني: المنادى محذوفٌ تقديرُه: يا اللهُ أنتَ نِعْمَ المولى. كما قال الشاعر[4]:

٨٤- يا لَعْنَةُ اللّهِ والأقْوامِ كُلِّهِمُ ... والصّالِحِينَ على سَمْعانَ مِنْ جارِ

= قوس كَبْداء: غليظة الكَبِد شديدتها، وقيل: إذا ملأ مَقْبِضُها الكف. وكَبِدُ القوس: ما بين طرفي القوس، أو قَدْرُ ذراع من مَقْبِضها. انظر اللسان (كبد).

(1) هما في الإنصاف ١/٩٩، والتبيين ٢٧٧.

(2) في كتاب الشعر ١/٦٦، ولفظه "ومن ذلك (يا) التي تلحق المنادى في نحو: يا زيد. ويا عبد الله. ويا رجلاً. وتلحق غير المنادى أيضاً، وذلك نحو لحاقها في نحو ﴿ألا يا اسْجُدُوا﴾ وقوله:

يا دارَ سَلْمى يا اسْلَمي ثُمَّ اسْلَمي

فإن قلت: فلِمَ لا يكونُ المنادى مراداً محذوفاً هنا كما يحذف المفعول في مواضع من كلامهم؟ فالذي يدلّك على أنه غير محذوف أن التنبيه نحوَ مثال الأمر للحاجة إلى استعطاف المأمور، كالحاجة إلى استعطاف المنادى قولهم: هَلُمَّ. وبناؤهم الحرف مع الفعل على الفتح..."

(3) سورة النمل ٢٧/٢٥. والقراءة المشار إليها هي بتخفيف اللام من (ألا) قرأها الكسائي ورُوَيْس ويزيد وعلي وأبو عبد الرحمن السلمي والحسن وأبو جعفر وحُمَيْد. وقرأها بتثقيل (ألّا) نافع وعاصم وأبو عمرو وحمزة. انظر تخريج القراءة في: معاني القرآن ٢/٢٩٠، والسبعة ٤٨٠، والغاية ٢٢٦، والمبسوط ٣٣٢، والتذكرة ٢/٥٨٥، والكشف ٢/١٥٦، والتيسير ١٦٧، والإقناع ٢/٧١٩، وزاد المسير ٦/١٦٦، والجامع للقرطبي ١٣/١٨٦، والبحر المحيط ٧/٦٨، والنشر ٢/٣٣٧.

(4) البيت على شهرته لا يُعرف قائله. انظره في: الكتاب ٢/٢١٩ (بولاق ١/٢٢٠)، والكامل ٣/١١٩٩، والأصول ١/٣٥٤، وشرح النحاس ٢٢٤ (٤٤١)، وإعراب القرآن ٣/٢٠٧ =

يريدُ : يا قومِ . وعلى الوجهين حُمِلَ قولُ الشاعرِ[1]:

٨٥ - ألا يا اسلَمي ذاتَ الدَّماليجِ والعِقْدِ   وذاتَ الثَّنايا الغُرِّ والفاحِمِ الجَعْدِ[2]

الفصلُ الثاني : في أصلِ هذينِ الفعلينِ ولُغاتِهما[3]. أمّا أصلُهما

نَعِمَ وبَئِسَ ، مثل: عَلِمَ وكَرِهَ . إذا أصابَ نعمةً وبُؤْساً . ثُمَّ غُيِّرا

لِمَا زِيدَ فيهما من معنى المبالغةِ / في المدحِ والذّمِّ ليدُلَّ تغييرُ اللفظِ [٦٣/ب]

على تغييرِ المعنى . وأمّا لُغاتُهما فالأشهرُ : نِعْمَ[4] . بكسرِ النونِ وسكونِ

العينِ ، وأصلُه فتحُ النونِ وكسرُ العينِ ، ولكنْ نُقِلَتْ كسرةُ العينِ

إلى النونِ . واللغةُ الثانيةُ : كسرُ النونِ والعينِ اتباعاً[5] . والثالثةُ : فتحُ

= ومعاني الحروف ٩٣ ، وشرح ابن السيرافي ٢/ ٣١ ، والكشف ٢/ ١٥٨ ، والإفصاح ٧٣ ، والأمالي الشجرية ١/ ٣٠٥ ، ٢/ ١٠٤ ، والإنصاف ١/ ١١٨ ، والتبيين ٢٧٨ ، وشرح المفصل ٢/ ٢٤ ، ٤٠ ، ٨/ ١٢٠ ، ورصف المباني ٤٥٣ (٦١٦) ، والجنى الداني ٣٥٦ ، والبحر المحيط ٧/ ٦٩ ، والمغني ٨٨ (٧٠٣) ، والدرر ١/ ١٥٠ ، ٢/ ٨٦ ، وشرح شواهد المغني ٢/ ٧٩٦ (٦٠٢) ، والهمع ١/ ١٧٤ ، ٢/ ٧٠ ، والخزانة ١١/ ١٩٧ (بولاق ٤/ ٤٧٩) ، وشرح أبيات المغني ٦/ ١٧١ (٦٠٩) . وسيتكرر الشاهد في ١٥٨/ أ .

(1) الشاهد قليل الدوران في كتب النحو، ولم أقف على قائله. واقتصر المؤلف في التبيين ٢٧٨ وأبو حيان في البحر المحيط ٧/ ٦٨ على إيراد صدره. وجاء تاماً في هامش الإنصاف ١/ ٩٩ .

(2) الدُّمْلج والدُّمْلوج : المِعْضَد من الحُلِيّ . انظر اللسان (دملج) .

(3) زيادة بيان وتفصيل لأصلهما ولغاتهما في : شرح المفصل ٧/ ١٢٨ ، وشرح الكافية ٢/ ٣١٢ ، والارتشاف ٣/ ١٥ ، والهمع ٢/ ٨٤ . وانظر اللسان (بئس - نعم) .

(4) وهي لغة تميم وغيرهم . انظر شرح الكافية ٢/ ٣١٢ .

(5) وهي لغة هذيل . انظر الكتاب ٤/ ٤٤٠ (بولاق ٢/ ٤٠٨) . وعلّلها ابن يعيش بأن الخروج من الشيء إلى مثله أخفّ من الخروج إلى ما يخالفه . انظر شرح المفصل ٧/ ١٢٨ .

النونِ وسكونِ العينِ على التخفيفِ من غيرِ نقلٍ، كما قالوا في عَلِمَ: عَلْمَ، وفي نَجِدٍ: نَجْدٌ. الرابعة[1]: نَعِمَ على الأصلِ.[2] وهذه اللغاتُ[3] جائزةٌ في كُلِّ ثلاثيٍّ عينُه حرفٌ حلقيٌّ، نحو: لَعِبَ وشَهِدَ.

الفصلُ الثالثُ: في كونهما جامِدَيْنِ لا غيرُ. وفيه وجهانِ[4]:

أحدُهما: أنّهما لمّا دلّا على المبالغةِ أشْبَها الحرفَ فجَمُدا[5] كما

(١) كذا في الأصل بلا واو. والأحسن بالواو كما في الثانية والثالثة.

(٢) قال ابن يعيش «والعلّة في ذلك أن حرف الحلق يستثقل إذا كان مُسْتَفِلاً، وإخراجه كالتهوُّع، فلذلك آثروا التخفيف فيه، وكلّ ما كان أشدّ تسفُّلاً كان أكثرَ استثقالاً» انظر شرح المفصل ١٢٨/٧. ولا يراد بالاستفال هنا معناه الذي يكون فيه قسيم الاستعلاء، إذ ليس من كُلْفَةٍ تصاحب إحداث حروفه، بل يراد به ما كان أدخلَ في الحلق من الحروف، لأن في إحداثه ثقلاً يجعله كالتهوُّع.

(٣) أثبت الرطوبة على رسم هذه الكلمة وسابقتها، ولم يبق من حروفها إلّا الواو والتاء. والمثبت أقرب ما يكون إلى ما في الأصل رسماً ومعنى. انظر شرح المفصل ١٢٨/٧.

(٤) معناهما في شرح المفصل ١٢٧/٧.

(٥) سها الناسخ فضبطه بكسر العين. وبابه نصر وكرُم.

ذكرنا في عسى.

والثاني: أنّهما وُضِعَا دالَّيْن على المدحِ والذمِّ عَلَماً[1]. . . . . .[2]

لا على ما يُتَوَقَّعُ فَقَصِرا على معناهما، فلم يَتَصَرَّفا.

• قال أبو عليٍّ رحمه اللهُ: وفاعلاهما على ضربينِ: أحدُهما: أنْ يكونَ الفاعلُ مضمراً قبلَ الذِّكْرِ، فيُفَسَّرُ بنكرةٍ منصوبةٍ. والآخَرُ: أنْ يكونَ مُظْهَراً. الفصل.[3]

قالَ الشيخُ رحمه اللّهُ: بدأَ أبو عليٍّ بما الأولى تأخيرُه، وهو المضمرُ.

وبيانُ استحقاقِهِ التأخيرَ من ثلاثةِ أوجهٍ:

أحدُها: أنّ المُضْمَرَ فرعٌ على المُظْهَرِ، والفرعُ أحقُّ بالتأخيرِ ليكونَ حُكْمُ الأصلِ إذا قُدِّمَ مُبَيِّناً لحُكْمِ الفرعِ.

الثاني: أنّ المُضْمَرَ هنا قبلَ الذِّكْرِ، وحقُّ المضمرِ أنْ يُذْكَرَ بَعْدَ مُظْهَرِهِ.

---

(1) استدركها الناسخ في الهامش تحت قوله «لعله».

(2) موضع كلمتين أفسدت الرطوبة رسم حروفهما، ولا يبعد أن يكون ما في الأصل «على الماضي» فالمعنى يتقوم به.

(3) الإيضاح ٨١ - ٨٢، والمقتصد ١/ ٣٦٣.

الثالث: أنَّ المُظهَرَ يظهرُ فيه الإعرابُ الذي هو مقصودُ الباب،
والمضمرُ لا يظهرُ فيه الإعرابُ، بل لا يظهرُ لفظُه، وإنّما هو مُقدَّرٌ في النيّة.
وكانَ الشيخُ بدأ به لِمَا فيه من الاختصارِ، ونحنُ نبدأُ بالظاهرِ على ما هو
الأصل، فنقولُ:

اتفقَ النحويونَ على أنَّ فاعلَ نِعْمَ وبِئْسَ في الأصلِ يجبُ أنْ
يكونَ مُظهَراً مُعرَّفاً بالألفِ واللامِ (1) لتعريفَ الجنسِ (2). وهو في ذلكَ مُخالِفٌ
لفاعلِ بقيّةِ الأفعالِ، وإنّما شُرِطَ ذلكَ لأمرينِ (3):

أحدُهما: أنَّ المبالغةَ في المدحِ والذمِّ إنّما تتحقّقُ هنا بأنْ يُمدحَ
جنسُ الممدوحِ، أو يُذمَّ جنسُ المذمومِ، لكونِهِ واحداً منه. فإذا قُلتَ:
نِعْمَ الرجلُ زيدٌ. فقد مدحتَ كلَّ الرجالِ بسببِ مدحِ زيدٍ، وبهذا

---

(1) ذهب سيبويه وعامة النحويين أن فاعلهما لا يكون نكرة مفردة ولا مضافة إلّا في الضرورة. وأجاز ذلك الكوفيون والأخفش وابن السراج. ونقل الأخفش عن ناس من العرب أنهم يرفعون بهما النكرة المفردة، وعن آخرين أنهم يرفعون بهما النكرة المضافة إلى نكرة نحو: نِعْمَ أخو قومٍ أنت. انظر تفصيله في الارتشاف ٣/ ٢٠، والهمع ٥/ ٢٨، والخزانة ٩/ ٤١٥ (بولاق ٤/ ١١٧).

(2) القول بأن أل جنسية في فاعلهما هو مذهب الجمهور، سواء كانت حقيقة أم مجازاً. وذهب قوم إلى أنها عهدية في الذهن لا في الخارج. وذهب أبو إسحاق ابن ملكون وأبو منصور الجواليقي ومحمد بن مسعود الغزنوي إلى أنها عهدية شخصية، ورجَّحه أبو عبد الله الشلوبين الصغير. انظر تفصيله في الارتشاف ٣/ ١٦.

(3) معناهما في المقتصد ١/ ٣٦٣-٣٦٤، وشرح المفصل ٧/ ١٣٠، والارتشاف ٣/ ١٦.

تقتضيه المبالغة.

والثاني: أنَّهما لغايةِ المدحِ والذمِّ، ويَبْعُدُ أنْ يجتمعَ في الشيءِ الواحدِ جميعُ الخصالِ المحمودةِ أو المذمومةِ، ولكنْ / يُتَصَوَّرُ أنْ يتفرَّقَ في الجنسِ [١/٦٤] كلِّه، فإذا مدحتَ الجنسَ كُلَّهُ ثم خصصتَ منه زيداً فكأنَّكَ قلتَ: قد اجتمعَ في زيدٍ جميعُ ما تفرَّقَ في جنسِه.

فإنْ قيلَ:[1] لو كانَ هذا مستقيماً لَمَا صَحَّ قولُكَ: نِعْمَ الرجلانِ الزيدانِ، ونِعْمَ الرجالُ الزيدونَ. فتُثَنِّي وتجمعُ، والجنسُ لا يُثنَّى ولا يُجمعُ لاتحادِه. قيلَ: لَمَّا كانَ لفظُ هذا الفاعلِ جنساً يُخَصُّ منه الواحدُ صارَ فيه معنيانِ: معنى الجنسِ، ومعنى الواحدِ. فكانت التثنيةُ ...[2] حملاً على المعنى. وكان التقديرُ: نِعْمَ جنسُ الرجالِ إذا مُيِّزوا رجلينِ رجلينِ أو رجالاً رجالاً. ونظيرُ ذلكَ ماله جهتانِ قولُهم: أنتم

---

(1) الاعتراض والإجابة عنه في المقتصد ١/٣٦٤.

(2) كلمة غير بيّنة في الأصل لغياب الحروف وتداخلها بسبب الرطوبة. ولعلها «للفاعل»

خلَّهم بينكم درهمٌ (1). و يا تميمُ كلُّكم وكلَّهم (2). فتحملُ تارةً على اللفظِ وتارةً على المعنى. وكذلك يُفردُ ضميرُ «كلّ» و«مَنْ» تارةً ... (3) وتجمعُه أُخرى حملاً على اللفظِ أو على المعنى (4). وعلى هذا الأصلِ لا يجوزُ أنْ تجعلَ فاعلَ نِعْمَ (الذي) (5) لأنها تخصصُ بصلتها. فلا تقولُ: نِعْمَ الذي عندنا زيدٌ. لأنّه كقولك: نِعْمَ هذا زيدٌ.

وأمَّا ما أُضيفَ إلى ما فيه الألفُ واللامُ فهو بمنزلتِه. لأنّه اكتسبَ تعريفَه منه، كقولِهم: نِعْمَ غلامُ الرجلِ زيدٌ. فالرجلُ هنا جنسٌ، والغلامُ صارَ جنساً بإضافتِه إليه.

وأمَّا الفاعلُ المضمرُ فكقولِكَ: نِعْمَ رجلاً زيدٌ (6).

---

(1) تقدم في 296.

(2) قال سيبويه "وقال الخليل رحمه الله وسألته عن: يا زيدُ نفسَه. ويا تميمُ كلُّكم. ويا قيسُ كلَّهم. فقال: هذا كله نصب". الكتاب 2/184 (بولاق 1/304).

(3) موضع كلمة أفسدت الرطوبة رسم حروفها. والمعنى تامٌّ بإسقاطها.

(4) عقد ابن هشام فصلاً لأحكام (كلّ). انظر المغني 258 - 264.

(5) وهو مذهب الكوفيين وكثير من البصريين، وجوّزه المبرد في الذي الجنسية. وعزاه ابن مالك إلى ظاهر قول الأخفش إجازة: نعم الذي يفعل زيد. وأجازه السيوطي إذا قصد به الجنس، ومنعه إذا قصد به العهد. انظر تفصيل ذلك في الهمع 2/86.

(6) مذهب البصريين أن في نِعْمَ ضميراً مستكناً هو فاعل، و(رجلاً) تمييز. ومذهب الكسائي والفراء أنه لا ضمير ثَمَّ. والفاعل هو (زيد). والمنصوب عند الكسائي حال. انظر بيانه في الارتشاف 3/20.

وقولُه: مضمرٌ قبل الذِّكْرِ، يُفَسِّرُهُ ظاهرُهُ.[1] إنّما يَصِحُّ على أحدِ

المذهبين.[2] وهو أنّ زيداً خبرُ مبتدأٍ محذوفٍ. فعلى هذا يكونُ الإضمارُ

قبلَ الذِّكْرِ لفظاً وتقديراً، إلّا أنَّ ذلِكَ جازَ لَمّا وُصِلَ به مُفَسِّرُهُ

فأوضحَهُ وكشفَ عن معناه، وهو قريبٌ من تقدُّمِ ذِكْرِهِ الظاهر.

فأمّا على المذهبِ الآخرِ، وهو أنَّ زيداً مبتدأٌ مُؤَخَّرٌ. و«نِعْمَ الرجلُ»

خبرُهُ، فيكونُ إضماراً قبلَ الذِّكْرِ لفظاً لا تقديراً.[3] وعلى كلا الوجهين إنّما

ساغ ذلِكَ اختصاراً مع فهمِ المعنى، وإنَّ لَفْظَ المُفَسِّرِ من جنسِ اللفظِ

المضمرِ لو ظهرَ. ونظيرُ ذلِكَ قولُهم: رُبَّهُ رجلاً.[4] فإنَّه أُضْمِرَ لتفسيرِ الضميرِ

بالنكرةِ بعدَه.[5]

وأمّا انتصابُ النكرةِ فعلى التمييزِ،[6] لأنّها بيَّنَتِ المُبْهَمَ، فكانت

---

(1) تمام لفظ أبي علي المتقدم «... أحدهما: أن يكون الفاعل مضمراً قبل الذكر، فيفسّر بنكرة منصوبة ...» انظر الإيضاح ٨٢.

(2) يريد وجهي الإعراب الآتيين. وهما في: الإيضاح ٨٥، ٨٧، والمقتصد ١/٣٦٥-٣٦٧.

(3) زيادة بيان في الكتاب ٢/١٧٦-١٧٧ (بولاق ١/٣٠٠)، والمقتصد ١/٣٦٦.

(4) من أمثلة النحاة. انظر الكتاب ٢/١٧٦، ١٧٧ (بولاق ١/٣٠٠)، وشرح الكافية ٢/٣١٥.

(5) يلتزم البصريون إفراد هذا الضمير، والكوفيون يجعلونه مطابقاً لِما يُقصد، فيثنّونه ويجمعونه ويؤنّثونه. انظر تفصيله في شرح الكافية ٢/٣١٥.

(6) ذهب الجزولي ومَنْ شرح كلامه إلى لزوم إفراده، وأهل الكوفة يطابقون بالضمير تمييزه في التثنية والجمع والتذكير والتأنيث. انظر شرح الكافية ٢/٣١٥.

كقولك: عندي عشرونَ درهماً.

قالَ أبو عليّ: وقد حُكِيَ أنّه جاءَ فاعلُ نِعْمَ مُظْهَراً على غيرِ هذينِ الوجهينِ. وليسَ ذلكَ بالشائعِ، وأنشدَ[1][2]:

٨٦- فَنِعْمَ صاحبُ قَوْمٍ لا سِلاحَ لهم وصاحِبُ الرَّكْبِ عُثْمانُ بنُ عَفّانا[3] / [٦٤/ب]

قالَ الشيخُ رحمه اللهُ: يُروى «صاحبَ قومٍ»[4]. واختارَ النصبَ جماعةٌ من حُذّاقِ النحويينَ تحامياً للشذوذِ[5]، وأنْ يجيءَ فاعلُ نِعْمَ غيرَ

---

(١) في الإيضاح ٨٥، والمقتصد ١/٣٦٥ «جاء فاعله مظهراً».

(٢) في الإيضاح ٨٥، والمقتصد ١/٣٦٥ «وأنشد في ذلك». والبيت نسبه أبو محمد السيرافي في «شرح أبيات الإيضاح» لكثيّر بن عبد الله النهشلي المعروف بابن الغريرة أو العزيزة. ونسبه الفارسي في «البصريات» إلى حسان بن ثابت، ونقل البغدادي عن الذهبي في تاريخه مثل ذلك، وليس في ديوانه كما نصّ عليه البغدادي. ونسبه إلى أوس بن مغراء صاحب «الموعَب في اللغة»، وأبو حاتم في كتاب «إصلاح المُفسَد». وحكى اختلافهم في نسبته: ابنُ يسعون في المصباح ١/٢٦، والقيسي في إيضاحه (١٤/١١٩/١)، وابنُ يعيش في شرح المفصل ٧/١٣١، والبغدادي في الخزانة ٩/٤١٥ (٧٦٨) (بولاق ٤/١١٧). والشاهد بلا نسبة في: الإيضاح ٨٥، والمقتصد ١/٣٦٥ (٦٥)، والمقرب ١/٦٥، ٣، والهمع ٢/٨٦.

(٣) شطره الأول يشير إلى قوله يوم الدار: «مَنْ رمى سلاحه كان حُرّاً». وصاحب الركْب: يريد به رَكْبَ الحج. وسيعلّق شارحه على رواية بعضهم له «صاحبَ قومٍ» بالنصب.

(٤) ذكرت الرواية في شرح ابن بري ١٠١، وإيضاح القيسي ١/١٢١، وشرح المفصل ٧/١٣٢، والخزانة ٩/٤١٧ (بولاق ١/١١٨).

(٥) لم أقف على مَنْ اختاره من حُذّاق النحويين ما عدا أبا الحسين شيخ الجرجاني الذي عدّه حسناً. ولعل أبا البقاء يعنيه، لأن كلامه في المقتصد ١/٣٦٥ وهو من مصادره ومنعه الأكثرون كابن السراج وأبي علي، وهو مشهور عنه نقله عنه ابن بري والقيسي والبغدادي، وضعّفه ابنُ يعيش. انظر مقالاتهم في: الأصول ١/١٢٠ ومصادر الحاشية (٢).

نعم. وقد أجيزَ الرفعُ على أنّه فاعلُ نِعْمَ[1]. وهو شاذٌ في الاستعمالِ والقياسِ، إلّا أنّ فيه شيئاً يُسَوِّغُه، وذلك من ثلاثةِ أوجهٍ[2]:

أحدها: أنّ قوماً جنسٌ، وتنكيرُ الجنسِ قريبٌ من تعريفِه، ولذلك تقولُ: اشتريتُ عسلاً. واشتريتُ العسلَ. وأنتَ تريدُ معنىً واحداً، ولذلك استوى قولُه عزّ وجلّ ﴿ اهْدِنا الصِّراطَ المُسْتَقِيمَ ﴾[3]. و﴿ وإنّكَ لَتَهْدِي إلى صِراطٍ مُسْتَقِيمٍ ﴾[4].

والثاني: أنّه قد وصفَ صاحبَ قومٍ بلا سلاحَ لهم، والوصفُ تخصيصٌ يُقَرِّبُه من الجنسِ.

---

(1) هو الجيد عند الجرجاني. واقتصر عليه الأكثرون. انظر مصادر الحاشية السابقة.

(2) بعضها في المصادر المتقدمة.

(3) سورة الفاتحة ١/٦.

(4) سورة الشورى ٤٢/٥٢.

الثالث : أنّه[1] عطفَ عليه قولَه : وصاحبُ الركبِ . وتعريفُ المعطوفِ يُؤْنِسُ بإرادةِ تعريفِ المعطوفِ عليه، إذْ كان حكمُ العطفِ بالتسويةِ .

• قالَ أبو عليٍّ رحمه اللهُ : فأمّا عبدُ اللهِ في قولِكَ : نِعْمَ الرجلُ عبدُ اللهِ فارتفاعُه على وجهينِ[2] : إلى آخرِ الفصلِ .

• قالَ الشيخُ رحمه اللهُ : الاسمُ[3] المخصوصُ بالمدحِ والذمِّ يلزمُ أنْ يأتيَ بعدَ فاعلِ نِعْمَ وبئسَ . . . . بالفاعلِ[4]، وهو مرفوعٌ . ولا يخلو إمّا أنْ يرتفعَ لكونِه صفةً لِمَا قبلَه أو بدلاً منه أو عطفَ بيانٍ . وكلُّ هذا باطلٌ لوجهينِ :

أحدُهما : أنَّ الصفةَ تكونُ بالمشتقِّ، وليسَ ذلك بلازمٍ في المخصوصِ .

---

(1) انظره في المقتصد ١/٣٦٥، وشرح المفصل ٧/١٣٢ .
(2) كذا في المقتصد ١/٣٦٥ . والذي في الإيضاح ٨٥ ونسخة الظاهرية ١٨/أ "على أحد وجهين" .
(3) ذهبت الرطوبة برسم حروفها، وبقي أثر الألف واللام .
(4) موضع ثلاث كلمات أفسدت الرطوبة رسمها . ولم يبقَ منها إلا تقييد إهمال العين وتعريف اللام في الكلمة الأخيرة . ولعل الأصل "وينبغي وصلُ الفعلِ" .

والثاني: أنّه لو كان كذلكَ لكانَ من تمامِ الفاعلِ وتابعاً له، وكان يجبُ أنْ يُذكرَ المخصوصُ بعدَ ذلكَ، إذ قد ثبتَ أنَّ قولكَ: نِعْمَ الرجلُ. ليسَ بجملةٍ تامّةِ المعنى، ولمّا اكتُفي بالمذكورِ دلَّ أنّه ليسَ واحداً من الثلاثةِ، فعندَ ذلكَ يرتفعُ على وجهينِ[1]:

أحدُهما[2]: أنْ يكونَ مبتدأً أُخِّرَ عن موضعِه، ونِعْمَ وفاعلُها خبرُه. كأنَّكَ قلتَ: زيدٌ نِعْمَ الرجلُ. ويدلُّ على صحةِ هذا أنَّ المخصوصَ هنا يسوغُ حذفُه، كقولِه تعالى ﴿نِعْمَ الْعَبْدُ إِنَّهُ أَوَّابٌ﴾[3]. يريدُ سليمانَ أو أيوبَ. والأقوى أنْ يكونَ حذفُه، وهو مبتدأٌ، لأنّه يكونُ حذفاً لجُزْءٍ واحدٍ، ولو كانَ خبراً لمبتدأٍ محذوفٍ لكانت الجملةُ محذوفةً بأَسْرِها، والأوّلُ أولى.

فإنْ قيلَ: حُكْمُ الجملةِ إذا وقعت خبراً أنْ يعودَ منها ضميرٌ

---

(1) الوجهان مشهوران، انظرهما في: الكتاب ٢/١٧٦-١٧٧ (بولاق ١/٣٠٠)، والمقتضب ٢/١٤١-١٤٢، والأصول ١/١١٢، والإيضاح ٨٥-٨٧، والمقتصد ١/٣٦٧، وشرح المفصل ٧/١٣٤-١٣٥، وشرح الكافية ٢/٣١١، والارتشاف ٣/٢٥، والهمع ٢/٨٧.

(2) عزاه أبو حيان في الارتشاف ٣/٢٥ إلى سيبويه والأخفش.

(3) وردت في آيتين، كلتاهما في سورة ص: الأولى ٣٨/٣٠ وقبلها ﴿وَوَهَبْنَا لِدَاوُدَ سُلَيْمَانَ﴾ والأخرى ٣٨/٤٤ وقبلها ﴿إِنَّا وَجَدْنَاهُ صَابِرًا﴾.

على المبتدأ ليربطه / ولا ضميرَ هنا. قيلَ: ليسَ حكمُ الجملةِ هنا على [٢٠٥/أ]

التعيينِ بل حكمُها أنْ يكونَ بينَ المبتدأِ والجملةِ ارتباطٌ، والارتباطُ

يحصلُ تارةً بالضميرِ، كقولِكَ: زيدٌ ذهبَ أخوه. وبهِ شبَّهَ سيبويه[1]

الكلمَ هنا. وقالَ أبو عليٍّ: هو كقولِكَ: مررتُ بهِ المسكينِ[2]. إذا

رفعتَ، أي: المسكينُ مررتُ به. ويجوزُ الجرُّ على البدلِ من الهاءِ،

والنصبُ على البدلِ من موضعِ الجارِّ والمجرورِ. والارتباطُ قد حصلَ بجهةٍ

أخرى، وذلكَ أنَّ الرجلَ جنسٌ، وزيدٌ واحدٌ منه، فكانَ جزءُ الجملةِ

مشتملاً على المبتدأِ، فصارَ مرتبطاً بهذا الطريقِ[3]. ومثلُه قولُ الشاعرِ[4]:

٨٧- فأمَّا الصُّدورُ لا صُدورَ لجَعْفَرٍ ... ولكنَّ أعْجازاً شَديداً ضَريرُها

فالصدورُ مبتدأٌ، و(لا) وما عملت فيه خبرُه، ولا ضميرَ فيها للمبتدأ، ولكنْ

لمَّا كانت الصدورُ للمعهودِ، ولا صدورَ نفيٌ عامٌّ كانَ المبتدأُ جزءاً منها.

(١) المثال المتقدّم ليس لسيبويه، بل هو لأبي علي في الإيضاح ٨٦ والجرجاني في المقتصد ٣٦٦/١. ولفظ سيبويه «وإذا قال: عبدُ الله نِعْمَ الرجلُ. فهو بمنزلة: عبدُ الله ذهب أخوه...». انظر الكتاب ١٧٦/٢ (بولاق ٣٠٠/١).

(٢) لفظ أبي علي «... كما تقول: مررتُ بهِ المسكينُ. تريد: المسكينُ مررتُ به». انظر الإيضاح ٨٥، والمقتصد ٣٦٦/١.

(٣) يريد أن الرابط هنا هو العموم في المرفوع المفهوم من أل الجنسية. انظر الهمع ٨٧/٢.

(٤) ينسب البيت إلى تَوْبَة بن الحُمَيِّر، وليس في ديوانه، وإلى رجل من الضِّباب يهجو جعفر بن كلاب. وحكى نسبته إلى توبة القيسي في إيضاحه ١٢٣/١. ونسب إلى رجل من الضِّباب في: المصباح ١٢٨/ب، وشرح ابن بري ١٠٢(١٥)، وإيضاح =

وجواب أمّا محذوفة للضرورة.(1)

وقال بعضهم:(2) ليس هذا البيتُ من هذا القبيلِ، بل وضعَ الظاهرَ موضعَ المضمرِ، وذلك أنّ صدورَ الثاني هو الأوّلُ، وكانَ الوجهُ أنْ يكونَ: أنّ الصدورَ فليست لجعفرٍ، ولكنْ وضعَ الظاهرَ موضعَ المضمرِ كما ذكر في باب خبر المبتدأ(3) من قوله تعالى: ﴿إنّهُ مَنْ يَتَّقِ ويَصْبِرْ فإنَّ

= مغني اللبيب 1/43، حكاية، والخزانة 11/364 (940) (بولاق 4/551). وجاء بلا نسبة في الإيضاح 86، وسر الصناعة 1/267، والمقتصد 1/366، والانتخاب 392، وشرح المفصل 1/34، 9/26، والبسيط 1/563 (127)، واللسان (صدر)، والخزانة 10/455، 7/525 (بولاق 1/217، 3/367).

والصدور: أراد بها أكابرهم وأشرافهم. والأعجاز: يريد بها النساء، والضَّرِيرُ: المُضَارّة والتحمّل والصبر.

(1) ينظر في ما يجوز للشاعر في الضرورة 249، وضرائر الشعر 160.

(2) وهو ابن جني الذي خالف شيخه أبا علي، فجعل الصدور الثانية هي الأولى كما سيأتي. وقد نقل ذلك ابن بري في شرحه 104، وابنُ يسعون في المصباح 1/29 أ-ب، والبغدادي في الخزانة 1/452 (بولاق 1/217) نقلاً عن ابن جني في إعراب الحماسة. قال ابن يسعون: وجعل أبو الفتح الصدور الثانية هي الأولى في هذا البيت، وكذلك القتال في البيت الثاني، هما سواء عنده، وكلاهما حسن... قال أبو الحجاج: وكلام ابن جني هذا شاف في الإيضاح في إغناء الجنس عن الضمير لولا أنه خالف شيخه أبا علي فيما اعتقده من أن الصدور الثانية هي الأولى. وظاهر كلام أبي علي في الإيضاح يقتضي أن الصدور الثانية ليست الأولى....".

(3) تقدم في 262.

اللهَ لا يُضِيعُ أَجْرَ المُحْسِنِينَ ﴾[1]. وكقولِ الشاعرِ[2]:

٨٨ - لا أرى المَوْتَ يَسْبِقُ المَوْتَ شَيْءٌ . . . .

أي: لا يَسْبِقُهُ. ومثلُهُ قولُ الآخرِ[3][4]:

٨٩ - فأمّا القِتالُ لا قِتالَ لَدَيْكُمُ ولكنَّ سَيْرًا في عِراضِ المَواكِبِ

---

(١) سورة يوسف ١٢/ ٩٠. وقد مضت في ٢٩٣.

(٢) صدر بيت لعدي بن زيد العبادي. وتمامه في ديوانه ٦٥:

نَغَّصَ المَوْتُ ذا الغِنى والفقيرا

ونسب أيضاً لابنه سوادة أو سوادة بن عدي. وحكى نسبته إليهما ابن السيرافي في شرح الأبيات ١/ ١٢٥، وابن منظور في اللسان (نغص)، والبغدادي في الخزانة ١/ ٣٧٨ (٦٠) (بولاق ١/ ١٨٢). وهو منسوب لعدي في: الأمالي الشجرية ١/ ٢٤٣، ٢٨٨، والأشباه والنظائر ٨/ ٣٠ (٧٦٠)، والخزانة، وصحح البغدادي نسبته إليه، وشرح أبيات المغني ٧/ ٧٧ (٧٣٩). ونسب لسوادة في: الكتاب ١/ ٦٢ (بولاق ١/ ٣٠)، وشرح ابن السيرافي ١/ ١٢٥، والنكت للأعلم ١/ ١٩٨. وجاء بلا نسبة في: معاني الأخفش ١/ ٤١٧، وشرح النحاس ٧٨ (١٤٨)، والخصائص ٣/ ٥٣، والمدخل للحدادي ٩٨، (٢٠٧)، والبيان ١/ ١١٢، والتبيان ١/ ٩٨، ١٠٥، والبسيط ١/ ٥٦٢ (١٢٥)، والمغني ٦٥٠ (٨٨٣)، والخزانة ٦/ ٩٠، ١١/ ٣٦٦ (بولاق ٢/ ٥٣٤، ٤/ ٥٥٢).

(٣) يريد: أرى الموت لا يسبقه شيء.

(٤) وهو الحارث بن خالد المخزومي، والبيت في شعره ٤٥. ونسب إلى الوليد بن نَهِيك، والكُمَيت بن زيد، وليس في شعره المجموع. وهو منسوب إلى الحارث في: الدرر ٢/ ٨٤، والخزانة ١/ ٤٥٢ (٧٦) (بولاق ١/ ٢١٧)، وشرح أبيات المغني ١/ ٣٦٩ (٧٩). ونسبه الحسن القيسي في إيضاحه ١/ ١٢٩ إلى الوليد بن نهيك وحكى نسبته إلى الكميت بن زيد، وليس في مجموع شعره. وجاء بلا نسبة في: المقتضب ٢/ ٧١، والأغاني ١/ ٤١، والإيضاح ٨٦، وكتاب الشعر ١/ ٦٤، ٨٤، وسر الصناعة ١/ ٢٦٧، والمنصف ٣/ ١١٨، والمقتصد ١/ ٣٦٦ (٦٧)، والأمالي الشجرية ١/ ٨٥، ٢٩٠، ٢/ ٤٩، والمصباح ٣١٢/ أ، وأسرار العربية ١٠٦، وشرح ابن بري ١٠٧ (٨٦)، وشرح المفصل ٧/ ١٣٤، ٩/ ١٢، والبسيط ١/ ٥٣١ (١٢٨)، والارتشاف ٢/ ٥١، وأوضح المسالك ٤/ ٢٣٤ (٥٢٢)، والمغني ٨٠ (٨٤)، وشرح =

والوجهُ الثاني: أنْ ترفعَ المخصوصَ بأنّه خبرُ مبتدأ محذوف[1].

كأنَّ قائلاً قالَ: مَنِ المرادُ بمدحِ الجنسِ؟ فقالَ: زيدٌ. أي: هو زيدٌ. ويقوّي ذلكَ قولُهم: شدَّما أنّكَ ذاهبٌ[2]. فـ(شدَّما) في الكلامِ بمنزلةِ نِعْمَ، والمخصوصُ هنا قولُكَ: أنّكَ ذاهبٌ. أي: ذهابُكَ. وأنَّ المفتوحةَ لا تكونُ مبتدأً بل يصحُّ أنْ تكونَ خبراً، فلمّا وقعتْ هنا عُلِمَ أنّها خبرٌ لا مبتدأٌ.

=ابن عقيل ٤/٥٣ (٣٤٩)، وشرح التصريح ٢/٦٢، والأشباه والنظائر ٢/١٥٣ (١٨٢)، وشرح شواهد المغني ١/١٧٧ (٧٦).

وعِراض: جمعُ عَرْض بمعنى الناصية، والمواكب: الجماعة ركباناً أو مشاة. وقيل: ركاب الإبل للزينة.

(1) نُسب هذا الوجه إلى سيبويه. وقال به جماعة منهم: الجَرْمي والمبرد والزجاج وابن السراج والسيرافي والفارسي وابن جني والصيمري. انظر الارتشاف ٣/٢٥، والمصادر المتقدمة في تخريج الوجهين قبل التفصيل.

(2) من مشهور أقوال النحاة وأمثلتهم. انظر: الكتاب ٣/١٣٩ (بولاق ١/٤٧٠)، والبغداديات ٢٩٩، والنكت ٢/٧٧٩، وشرح الكافية ٢/٣٥٢. ومثلها: عَزَّ ما أنك ذاهب. وكلتاهما بمعنى: حقاً أنك ذاهب

قالَ أبو عليٍّ رحمه اللهُ: واعْلَمْ أنَّ المخصوصَ بالمدحِ والذمِّ لا يكونُ إلّا من جنسِ المذكورِ كعبدِ اللهِ وزيدٍ وغيرِهما[1]. الفصل.

قالَ الشيخُ رحمه اللهُ: / إذا أضمرنا فاعلَ نِعْمَ وجبَ أنْ تكونَ [٦٥/ب] النكرةُ المُفَسِّرَةُ له من لفظِه، لأنَّ المُفَسِّرَ هو المُفَسَّرُ، كقولِكَ: نِعْمَ رجلاً زيدٌ. أي: نِعْمَ الرجلُ.

وأمّا المخصوصُ فيجبُ أنْ يكونَ واحداً من الجنسِ الذي هو فاعلُ نِعْمَ[2]، وإنّما كانَ كذلِكَ لوجهينِ:

---

(1) اللفظ في الإيضاح ٨٧ والمقتصد ١/٣٦٩: "... أو الذم لا يكون إلّا من جنس المذكور بعد نِعْمَ وبئسَ ...".

(2) انظر معناهما في شرح المفصل ٧/١٣٧، وشرح الكافية ٢/٢١٨، والهمع ٢/٨٧.

أحدُهما[1]: أنَّكَ إنَّما مدحتَ جنسَه بسببِه، فلو كانَ من غيرِ الجنسِ لم يَكُنْ بينهما عُلْقةٌ يُمدحُ بسببِهَا.

والثاني: أنَّ المخصوصَ إنْ كانَ مبتدأً فيجبُ أنْ يكونَ الخبرُ إيَّاهُ في المعنى، وإنْ كانَ خبرَ مبتدأٍ محذوفٍ فهو مُفَسِّرٌ للمرادِ من ذكرِ الجنسِ، كقولِكَ: هو زيدٌ. والمُفَسِّرُ يجبُ أنْ يكونَ من جنسِ المُفَسَّرِ.

وإذا تقرَّرَ ذلكَ انبنى عليه الكلامُ على الآيتينِ المذكورتينِ،

الأولى قولُه جلَّ وعزَّ ﴿سَاءَ مَثَلاً القَوْمُ﴾[2] فـ﴿سَاءَ﴾ بمنزلةِ بِئْسَ لأنَّها لغايةِ الذمِّ، إلَّا أنَّ وزنَ سَاءَ فَعُلَ مثلُ حَمُقَ، وهو للمبالغةِ ولا يكونُ إلَّا لازماً كنِعْمَ وبِئْسَ، و﴿مَثَلاً﴾ مُمَيِّزٌ، فيجبُ أنْ يكونَ فاعلُ سَاءَ من لفظِه على ما قرَّرنا، فيكونُ التقديرُ[3]: سَاءَ المَثَلُ مَثَلاً، والقومُ ليسَ من جنسِ المَثَلِ ليكونَ هو المخصوصَ بالذَّمِّ، فَعُلِمَ أنَّ

---

(1) معناه في المقتضب ١/ ٣٦٩.

(2) سورة الأعراف ٧/ ١٧٧.

(3) انظر تقدير الآية في: معاني القرآن للأخفش ٢/ ٥٣٧، وإعراب القرآن ٢/ ١٦٤، والمشكل ١/ ٣٠٦، وإعراب القرآن المنسوب للزجاج ١/ ٦٨، والبيان ١/ ٣٨٠، والتبيان ١/ ٦٠٤، والبحر المحيط ٤/ ٤٢٥.

هناك حذف مضاف أُقيمَ المضافُ إليه مقامَه في الإعراب[1]، أي: ساءَ

المثلُ مثلُ القومِ، كقولِكَ: نِعْمَ الغلامُ غلامُ زيدٍ. وحُذِفَ للعِلْمِ به، وصارَ

كقولِه ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ﴾[2]. و﴿الَّذِينَ كَذَّبُوا﴾[3] نعتُ القومِ، أو بدلٌ

منه.

وأمّا الآيةُ الأخرى وهي قولُه ﴿بِئْسَ مَثَلُ الْقَوْمِ الَّذِينَ كَذَّبُوا﴾[4]

ففيه وجهانِ[5]:

أحدُهما: أنَّ ﴿مَثَلُ الْقَوْمِ﴾ فاعل ﴿بِئْسَ﴾. أي: مَثَلُ القومِ

مَثَلُ الذين كذَّبوا. فلا حذفَ على هذا إلّا حذفُ المضافِ، وهو المخصوصُ

بالذمّ.

والوجهُ الثاني[6]: أنْ يكونَ نعتاً لـ﴿الْقَوْمِ﴾ في موضعِ جرٍّ، والمخصوصُ (المذكور)

بالذمِّ محذوفٌ، أي: بِئْسَ مَثَلُ القومِ المكذِّبينَ مَثَلُ الحمارِ. وحذفُه

---

(1) هذا شائع مستفيض في لغة العرب، وهو غاية البلاغة في الإيجاز، عقد له الحدادي بابا في كتابه المدخل ٧٤ - ٨٠ حشد فيه ما يزيد على الأربعين شاهداً، جلّها من القرآن.

(2) سورة يوسف ١٢/٨٢.

(3) تمام آية الأعراف المتقدمة.

(4) سورة الجمعة ٦٢/٥.

(5) هما في: الإيضاح ٨٧، والمقتصد ٣٧١/١، والبيان ٢/٤٣٨، والتبيان ٢/١٢٢٢، والبحر المحيط ٨/٢٦٧.

(6) اقتصر عليه النحاس في إعراب القرآن ٤/٤٢٧، ومكي في المشكل ٢/٧٣٣.

هنا كنايته في قوله تعالى ﴿نِعْمَ الْعَبْدُ﴾[1].

قالَ أبو عليٍّ : وتقولُ : نِعْمَ الرجُلُ رجلاً زيدٌ[2]. إلى آخرِ الباب.

قالَ الشيخُ رحمه اللهُ : النكرةُ المنصوبةُ هنا إنّما تأتي[3] بها تفسيراً للضميرِ الذي لم يتقدّمه مَنْ يرجعُ عليه ، فيكونُ واضحاً به ، وكانت النكرةُ اللاحقةُ بمنزلةِ الظاهرِ السابقِ في إيضاحِ المضمرِ . فإذا لم يَكُنْ الفاعلُ مضمراً بل كانَ ظاهراً لم يَحْتَجْ إلى المُفَسِّرِ ، فإنْ ذُكِرَ ذُكِرَ توكيداً . وقلّما يوجدُ إلّا في الشعرِ ، وهو فيه قليلٌ أيضاً[4] ، ومنه البيتُ المذكورُ ، وهو بيتُ جريرٍ[5] : / [٦٦/أ]

٩٠- تَزَوَّدْ مِثْلَ زَادِ أبيكَ فينا　　فَنِعْمَ الزَّادُ زَادُ أبيكَ زَادَا

(١) نعت قريباً في ٤١٢ .　(٢) الإيضاح ٨٨ ، والمقتصد ٣٧٢/١ .　(٣) في الهامش تحت خار " أتي ".

(٤) الجمع بين فاعل نِعْمَ وبئسَ الظاهر وبين التمييز موضع خلاف بين النحاة عموماً ، منعه سيبويه والسيرافي وجماعة ، وأجازه المبرد وابن السراج والفارسي ، واختاره ابن مالك . وأجازه ابن عصفور إن أفاد التمييز ما لم يفده الفاعل . ونسب إليه أبو حيان أنه اختار المنع . انظر : شرح المفصل ١٣٢/٧ ، وشرح الكافية ٣١٦/٢ ، والارتشاف ٢٢/٣ ، والهمع ٨٦/٢ ، وشروح الشواهد في الحاشية التالية .

(٥) البيت في ديوانه ١٣٥ من قصيدة مدح بها عمر بن عبد العزيز . وهو منسوب إليه في : الإيضاح ٨٨ ، والخصائص ٨٣/١ ، والمقتصد ٣٧٢/١ (٦٩) ، والمصباح ٣٢/أ ، وشرح ابن بري ١٠٨ (١٧) ، وإيضاح القيسي ١٣٢/١ (١٧) ، وشرح المفصل ١٣٢/٧ ، واللسان (زود) ، وشرح ابن عقيل ١٦٤/٣ (٢٧٦) ، والدرر ١١٢/٢ ، وشرح الشواهد ٥٧/١ ، ٥٩ ، ٨٦/٢ (٧٠٣) ، والخزانة ٣٩٤/٩ (٧٦٤) (بولاق ١٠٨/٤) ، وشرح أبيات المغني ٦٣/١ ، ٢٧/٧ (٧٠٨) . وجاء بلا نسبة في : المقتضب ١٥٠/٢ ، والحلبيات ٢٣٥ ، والمقرب ٦٨/١ ، والمغني ٦٠٤ (٦٤٠) .

و«زاداً» توكيدٌ لقولِه: فَنِعْمَ الزادُ. إلّا أنَّ في البيتِ ضرورةً أخرى.

وهي[1] الفصلُ بينَ المُمَيَّزِ والمُمَيِّزِ بقولِه: زادُ أبيكَ. لكنْ يُسَهِّلُ ذلكَ أنَّ المُمَيِّزَ هنا توكيدٌ كالمستغنى عنه، وإذا كان المخصوصُ مبتدأً كانَ الفصلُ به أيسرَ لأنَّه مفردٌ، وإنْ كانَ خبرَ مبتدأٍ محذوفٍ كانَ أبعدَ، لأنَّه جملةٌ، والفصلُ بالجملةِ أشدُّ.

وقد قيلَ: إنَّ «زاداً» ينتصبُ على الحالِ[2] من «زادُ أبيكَ»، أي: فَنِعْمَ الزادُ زادُ أبيكَ مُتَزَوَّداً. وفيه بُعْدٌ، لأنَّ تقديرَ العاملِ في هذه الحالِ صعبٌ هنا، لأنَّكَ إنْ قدَّرتَ: هو زادُ أبيكَ. فهو لا يعملُ في الحالِ، وإنْ جعلتَه مبتدأً فالابتداءُ لا يعملُ في الحالِ، وإنْ جعلتَه حالاً من فاعلِ نِعْمَ كانَ أبعدَ، لأنَّ الحالَ تخصيصٌ لذي الحالِ، وفاعلُ نِعْمَ لا يُخَصَّصُ.

فأمّا قولُه تعالى: ﴿بِئْسَ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا﴾[3]. فـ﴿لِلظَّالِمِينَ﴾ نعتٌ لبدلٍ تقدَّمَ فصارَ حالاً، فلا فصلَ على هذا، ويجوزُ أنْ يكونَ فصلاً بالجارِّ، وهو أسهلُ[4].

(1) في الهامش تحت صاد «وهو».

(2) اقتصرَ أصحابُ شروحِ الشواهدِ على ثلاثةِ أوجهٍ في إعرابِ «زاداً» ليس بينها الحال. وهذه الوجوه هي: المفعول به لتزوَّد، والمصدر المؤكد محذوف الزوائد، والتمييز. انظر: المصباح ٣٠٣/١، وشرح ابن بري ١٠٩، وإيضاح القيسي ١٣٢/١، والخزانة ٣٩٤/٩ (بولاق ١٠٨/٤)، وشرح أبيات المغني ٢٧/٧.

(3) سورة الكهف ٥٠/١٨.

(4) انظر توجيه الآية في: البيان ١١١/٢، والتبيان ٨٥١/٢، والبحر المحيط ١٣٦/٦، والمغني ٦٣٥.

من الفصلِ بغيرِه.

. . .

فَصْلٌ

ومِمَّا يلتحقُ بِنِعْمَ «حَبَّذا»[1]، وهو قريبُ المعنى من نِعْمَ. وحقيقةُ القولِ فيها أنَّها تُذْكَرُ لتحبيبِ المذكورِ إلى القلبِ وتقريبِه منه. والقولُ الصحيحُ فيها أنَّ «حبَّ» فعلٌ ماضٍ، أصلُه حَبُبَ كَكَرُمَ، ثم سُكِّنَ وأُدْغِمَ، و«ذا» فاعله، وزيدٌ هو المخصوصُ بالتقريبِ، مثلُه في: نِعْمَ الرجلُ زيدٌ[2].

وقالَ قومٌ[3]: حَبَّذا مُرَكَّبٌ في موضعِ رفعٍ بالابتداءِ، وزيدٌ خبرُه. وقد غُلِّبَ على هذا القولِ جانبُ الاسمِ.

---

(1) تقدمت الإشارة إلى بعض أحكامها في مستهل باب الأفعال التي لا تتصرف ٣٧٦. وفيها استدرك أبو البقاء على أبي علي عدم إيرادها، ثم اعتذر له بأنها مركبة مع ذا، وإذا لم تكن مفردة لم تذكر مع المفردات. وتابعه الجرجاني فأسقطها من المقتصد.

(2) وهو مذهب ابن درستويه وابن كيسان والفارسي في البغداديات وابن برهان وابن خروف، ونسب إلى الخليل وسيبويه. انظر: البغداديات ٢٠١، وشرح اللمع ٤٢٠/٢، وشرح المفصل ١٣٩/٧، والارتشاف ٢٩/٣، والهمع ٨٨/٢.

(3) منهم سيبويه والمبرد وابن السراج والزجاجي والسيرافي، واختاره ابن عصفور. ونسب إلى الأكثرين. انظر: الكتاب ١٨٠/٢ (بولاق ٣٠٢/١)، والمقتضب ١٤٥/٢، والأصول ١١٥/١، والجمل ١١٠/١، وشرح الكافية ٣١٨/٢، والارتشاف ٢٩/٣، والهمع ٨٨/٢.

قالَ أبو عليٍّ رحمه اللهُ :

بابُ التَّعَجُّبِ

التعجُّبُ يكونُ بلفظينِ[1] إلى آخرِ الفصلِ .

قالَ الشيخُ رحمه اللهُ : يحتاجُ في هذا الفصلِ إلى معرفةِ معنى التعجبِ ، ولفظِه الدالِّ عليه ، وإلى تفصيلِ القولِ في ألفاظِه .

أمَّا معناه فاستعظامُ الشيءِ لخروجِه عن نظائرِه وخفاءِ سببِه .

ولهذا قالوا : إذا ظهرَ السببُ بَطَلَ العجبُ[2] .

وأمَّا ألفاظُه فقالَ الشيخُ[3] : هما لفظانِ : / ما أفْعَلَهُ ، وأَفْعِلْ به . [٦٤ ب]

وقالَ المُبَرِّدُ[4] : هي أربعةٌ ، هذانِ ، وأَفْعَلُ الناسِ ، وأفْعَلُ منكَ . وتحقيقُ القولِ فيه أنَّ اللفظَ الأصليَّ في التعجبِ « ما أفْعَلَهُ » لأنَّه موضوعٌ له خاصّةً . و« أَفْعِلْ به » لفظُه أمرٌ[5] ، ومعناه التعجبُ ، فهو مُحَوَّلٌ عن موضوعِه .

---

(١) الإيضاح ٨٩ ، والمقتصد ١ / ٣٧٣ .

(٢) ذكر القول الاستراباذي في شرح الكافية ٢/ ٣٠٧ .

(٣) لفظ أبي علي « التعجب يكون بلفظين : أحدهما قولك : ما أفعل ، نحو : ما أحسنَ زيداً وما أعلم عمراً . والآخر : ما كان على أَفْعِلْ به .. » انظر الإيضاح ٨٩ ، والمقتصد ١/ ٣٧٣ .

(٤) لفظ المبرد « .. ومثل هذا قوله : هذا أحسنُ من هذا . وهذا أضربُ من ذا . وهذا أشدُّ عوراً من ذا . وأشدُّ حَوَلاً من ذا . لأن هذا والتعجبَ من باب واحد » . انظر المقتضب ٤/ ١٨٢ . ونسبه في الهمع إلى بعضهم ٢/ ٩٠ .

(٥) مذهب جمهور البصريين أن صورته صورة الأمر ، وهو خبر في المعنى والهمزة فيه للصيرورة . وذهب الفراء والزجاج والزمخشري وابن خروف إلى أنه أمر حقيقة والهمزة للنقل . انظر الارتشاف ٣/ ٣٤ - ٣٥ .

وقال آخرون[1]: عجبًا يرفعُ زيداً، فقلبتَ هؤلاءِ بإيهامِ الفعلِ

وتقولُ: عجبًا رجلاً زيدٌ. فـ«رجلاً» تمييزٌ[2]، وتقولُ: «عجبًا قائمًا زيدٌ»

وقائمًا حالٌ[3] من «ذا». وعجبًا لفظها واحدٌ في التثنيةِ والجمعِ والتذكيرِ والتأنيثِ

وأمّا اللفظانِ الآخرانِ فليسا في الحقيقةِ تعجُّبًا، بل أحدُهما أمرٌ في اللفظِ[4]

والآخرُ أفعلُ[5]. وهذا يدلُّ على زيادةِ صفةٍ على صفةٍ بشيءٍ لا يكونُ معه

كقولِكَ: زيدٌ أفضلُ من عمرٍو. فليسَ في هذا تعجُّبٌ من فضلِه. نعم لفعلِه

كفعلِ التعجُّبِ[6].

---

(1) منهم الأخفش وخطّاب الماردي. انظر الارتشاف ٣/ ٢٩.

(2) وهو قول بعض النحاة. وذهب أبو عمرو بن العلاء إلى أنه منصوب على التمييز لا غير، جامدًا كان أو مشتقًا. انظر الارتشاف ٣/ ٣٠، والهمع ٢/ ٨٩.

(3) وهو قول بعض النحاة، لأنه مشتق. وذهب الأخفش والفارسي والربعي وخطّاب وجماعة من البصريين إلى أنه منصوب على الحال لا غير سواء أكان جامدًا أم مشتقًا. انظر الارتشاف ٣/ ٣٠، والهمع ٢/ ٨٩.

(4) كذا في الأصل، ولعله سهو من المؤلّف رحمه الله، إذ ليس في اللفظين الآخرين «أفعلُ الناسِ» و«أفعلُ منه» أمرٌ كما يقول هنا، وكلاهما اسم تفضيل. وفي الهامش ط، ربما وضعها الناسخ إشارة إلى هذا الوهم.

(5) أفسدت الرطوبة رسم الأصل فتداخل مع ما يقابله في الصفحة السابقة. والمُثبَت اجتهاد في القراءة.

(6) هناك أوجه مشابهة بين أفعل التعجب وأفعل التفضيل في: الوزن والأصل المبني له وشرائط البناء، وتصحيح العين في الأجوف والتعدية. انظر شرح الكافية ٢/ ٢١٠.

فَصْلٌ

فأمّا اللفظُ الأوّلُ وهو قولُكَ: ما أَحْسَنَ زيداً. فالكلامُ فيه

من موضعين:

أحدُهما: «ما». وحقيقةُ القولِ فيها أنّها اسمٌ مُبْهَمٌ غيرُ موصولٍ

ولا موصوفٍ، بمعنى شيءٍ[1]. وقالَ الأخفشُ[2]: هي موصولةٌ.

ودليلُ المذهبِ الأوّلِ[3] من وجهين:

أحدُهما: أنَّ المطلوبَ في هذا البابِ زيادةُ الإبهامِ، والموصولةُ

موضّحةٌ بصلتها، حتى كأنّها مع صلتِها بمنزلةِ المعرفةِ[4]. وذلكَ نقيضُ

الغرضِ هنا.

---

(1) وهو مذهب الخليل وسيبويه وجميع البصريين ماعدا الأخفش. انظر: الكتاب ١/٧٢ (بولاق ١/٣٧) ، والمقتضب ٤/١٧٥ ، والأصول ١/٩٩ ، والمقتصد ١/٣٧٤ ، وشرح المفصل ٧/١٤٩ ، وشرح الكافية ٢/٣٠٧ ، والارتشاف ٣/٣٣ ، والمغني ٣٩٢ ، والهمع ٢/٩٠ .

(2) أجاز الأخفش في (ما) التعجبية ثلاثة أوجه ، الموصولة ، وهو أشهرها ، ولذلك اقتصر عليه المؤلف ، والموصوفة ، واسم نكرة تام ، وهو مذهب البصريين. انظر مذهبه في : المقتضب ٤/١٧٧ ، والمقتصد ١/٣٧٥ ، وشرح الكافية ٢/٣٠٧ ، والارتشاف ٣/٣٣ ، والهمع ٢/٩٠ .

ولم يشر العكبري إلى ما ذهب إليه الفراء وابن درستويه من أن (ما) استفهامية دخلها معنى التعجب. انظر الارتشاف ٣/٣٣ .

(3) ذكرهما الجرجاني في المقتصد ١/٣٧٥ .

(4) موضع كلمة أو اثنتين ، ذهبت الرطوبة برسم الحروف ، والمثبت أقرب إلى ما في الأصل ، والعبارة في المقتصد ١/٣٧٥ «وإذا جعلته بمنزلة الذي كان معرفة».

والثاني: أنّها لو كانت موصولةً لَقُدِّرَ لها خبرٌ، والخبرُ المقدّرُ لا يكونُ معرفةً بل تقديرُه: الذي أَحْسَنَ زيداً شيءٌ. وهذا لا فائدةَ فيه.

فإنْ قيلَ: فَلِمَ عُدِلَ عن «شيءٍ» ونحوِهِ إلى «ما»؟ قيلَ: «ما» أشدُّ إبهاماً لأنّها لا تُثنّى ولا تُجمعُ ولا تُصغّرُ ولا تُوصفُ بخلافِ «شيءٍ».[1]

وأمّا الكلامُ في «أَحْسَنَ» فأوّلُ ذلكَ أنّها فعلٌ ماضٍ.[2] وقال الكوفيون: هي اسمٌ.[3] ودليلُ الأوّلِ من أوجهٍ ثلاثةٍ:[4]

أحدُها: أنّكَ تصلُها بالنونِ للوقايةِ معَ ضميرِ النّفْسِ نحو: ما أَحْسَنَني وذلكَ لا يكونُ في الأسماءِ.

---

(١) ذكر ابن يعيش هذا الاعتراض وأجاب عنه. انظر شرح المفصل ٧/ ١٤٣.

(٢) وهو مذهب البصريين والكسائي وهشام من الكوفيين. انظر: الإنصاف ١/ ١٢٩، والتبيين ٢٨٥، وشرح المفصل ٧/ ١٤٣، وشرح الكافية ٢/ ٣٠٨، والارتشاف ٣/ ٣٤، والهمع ٢/ ٩٠.

(٣) فتكون أَفْعَلَ في التعجب بمنزلة أفعل في التفضيل. وهو مذهب غير الكسائي وهشام من الكوفيين وأبي الحسن الأخفش من البصريين. انظر الإنصاف ١/ ١٢٦، والمصادر المتقدمة في الحاشية السابقة.

(٤) ذكرها ابنُ الأنباري في الإنصاف ١/ ١٢٩ - ١٣٨، والمؤلِّفُ في التبيين ٢٨٦ - ٢٨٩ وفيهما زيادة بيان. وانظر شرح اللمع ١/ ٤١١، وشرح المفصل ٧/ ١٤٣، والهمع ٢/ ٩٠.

والثاني: أنّها مبنيّة، ولو كانت اسماً لكانت معربة[1].

فإنْ قيلَ: إنّما بُنيت لتضمّنها معنى حرفِ التعجب. قيلَ: لم يُستفدْ

من نفسِ «أفعلَ»، بل من جملة «ما» و«أفعلَ» في موضع مخصوص.

والوجهُ الثالثُ: أنّ فيها ضميراً متصلاً مستتراً، وهذا شأنُ الأفعالِ[2].

. . .

فَصْلٌ

وأصلُ «أفْعَلَ» هنا فَعُلَ كَظَرُفَ وحَسُنَ، وهو من أبنيةِ الغرائزِ

مثل: الحُسْنِ والقُبْحِ والظَّرْفِ والحَرِّ والبَرْدِ، لأنّ هذه الأمورَ تخفى

أسبابُها، وتتزايدُ في أنفسِها، فتُوجِبُ التعجُّبَ منها[3]. ثم تُنقَلُ هذه

الصيغةُ من اللزومِ إلى التعدّي بالهمزةِ. فالأصلُ: حَسُنَ زيدٌ. / [٦٧/أ]

ثم يُجعلُ الحُسْنُ الحاصلُ له واجباً عن غيرِه، فتقولُ: ما أَحْسَنَ زيداً؟

---

(١) زيادة شرح وتفصيل في الإنصاف ١/١٣٦ - ١٣٧، والتبيين ٢٨٨ - ٢٨٩.

(٢) أسقط العكبري حجة الكوفيين والإجابة عنها خلافاً لما صنعه في التبيين ٢٨٩ - ٢٩١. فقد احتج لهم بثلاثة وجوه ثم أتبعها بالإجابة عنها.

(٣) قال الجرجاني «... وقالوا: إن الأفعال التي لا تكون غريزة لا يدخلها التعجب إلّا بعد أن تجري مجرى الغريزة، بأن يتكرر وقوعها من أصحابها، أو تقع منهم على صفة تقتضي تمكّنهم فيها...». انظر المقتصد ١/٣٨٣. وفيه فضل بيان.

أي: شيءٌ أحْسَنَهُ. أي: جعلَه حَسَناً جداً. فقد صارَ الفاعلُ مفعولاً.

فَصْلٌ

ويُشْبِهُ هذا اللفظَ لفظانِ آخرانِ: الاستفهامُ والنفيُ.

فالاستفهامُ يكون أَفْعَلُ فيه اسماً، كقولِكَ: ما أَحْسَنُ زَيْدٍ؟ أي: ما أَحْسَنُ ما فيه؟ فهو خبرُ «ما» وزيدٌ مجرورٌ بالإضافةِ. فعلى هذا تقولُ: ما أَحْسَنِي. من غيرِ نونِ الوقايةِ. واللفظُ الثاني: النفيُ. وأَفْعَلَ فيه فعلٌ، تقولُ: ما أَحْسَنَ زيدٌ. أي: ما جاءَ بِحَسَنٍ. وإنَّما تُفَرِّقُهُ بين هذهِ الألفاظِ والمعاني بالحركاتِ، ففي التعجبِ تفتحُ النونَ وتنصبُ زيداً، وفي النفيِ تفتحُها وترفعُ زيداً، أو تأتي بضميرِ المرفوعِ، نحو: ما أَحْسَنَ زيدٌ، وما أحسنتُ، وفي الاستفهامِ تضمُّ النونَ وتجرُّ زيداً، أو تأتي

بعدهما مجرورين، نحو: ما أحسنَ زيدٍ وما أحسني؟

فَصْلٌ

فإنْ كانَ الفعلُ في الأصلِ متعدياً مثل: ضَرَبَ وعَلِمَ. نقلته إلى فَعُلَ ليصيرَ كالغريزةِ، ويصيرَ لازماً لتكرُّرِه، ثم تنقلُه بالهمزةِ كقولِكَ: ما أَضْرَبَ زيداً لعَمْرٍو. كأنَّكَ قُلْتَ: ضَرُبَ زيدٌ. أي: صارَ الضربُ منه لكثرتِه غريزةً له، ثم تأتي بالمفعولِ الآخرِ مجروراً باللامِ محافظةً على تعديتِه إلى مفعولينِ بعدَ النقلِ كما هو أصلُ البابِ[1].

فَصْلٌ

ولا يكونُ أصلُ فعلِ التعجبِ إلّا ثلاثةَ أحرفٍ[2]، مثل: حَسُنَ

---

(1) زيادة بيان وتفصيل في المقتصد ١/٣٨٤-٣٨٥.
(2) سيأتي قريباً زيادة شرح وتفصيل.

وظَرُفَ ، لأنَّ أفعالَ الغرائزِ على ذلكَ . والعلَّةُ في ذلكَ أنَّكَ تحتاجُ إلى نقلِه بالهمزةِ ، فيصيرُ بها أربعةَ أحرفٍ ، وتكونُ الهمزةُ كالحرفِ الأصلي ، وليسَ في الأفعالِ ما هو على أربعةِ أحرفٍ تعدَّى بالهمزةِ كدَحْرَجَ وسَرْهَفَ ، لا تقولُ : أدحرجتُه . لأنَّ أكثرَ أصولِ الأفعالِ أربعةٌ .

• قالَ أبو عليٍّ رحمه اللهُ : والضربُ الآخرُ من لفظِ التعجّبِ نحو : أكْرِمْ بزيدٍ[1] . الفصل .

قالَ الشيخُ رحمه اللهُ : هذا اللفظُ لفظُ الأمرِ ، وليسَ بأمرٍ في المعنى عندَ الجمهورِ[2] . وحُكِيَ عن الزجّاجِ[3] أنّه أمرٌ حقيقةً .

واستُدِلَّ على المذهبِ الأوّلِ بثلاثةِ أشياءَ[4] :

أحدُها : أنَّ المعنى على التعجّبِ ، والنحويونَ ذكروه في بابِ التعجّبِ ، والأصلُ ألَّا يُستعملَ لفظٌ في غيرِ موضعِه ، وألَّا يُزادَ على

---

(١) الإيضاح ٩١ ، والمقتصد ٢٧٦/١ .

(٢) تقدمت الإشارة في صدر الباب إلى أنه مذهب جمهور البصريين . انظر : الأصول ١٠١/١ ، والجمل ١٠٤ ، والإيضاح ٩١ ، والمقتصد ٢٧٦/١ ، وشرح المفصل ١٤٧/٧ ، وشرح الكافية ٣١٠/٢ ، والارتشاف ٣٤/٣-٣٥ ، والهمع ٩٠/٢ .

(٣) وقبله الفراء ، ومن بعده الزمخشري وابن خروف . انظر شرح المفصل ١٤٨/٧ ، وشرح الكافية ٣١٠/٢ ، والارتشاف ٣٥/٣ . ومضت الإشارة إليه قريباً .

(٤) انظر المقتصد ٣٧٧/١ ، وشرح المفصل ١٤٨/٧ ، وشرح الكافية ٣١٠/٢ ، والهمع ٩٠/٢ .

موضوعه، فلو كانَ هذا أمراً لأفادَ الأمرَ فقط.

الثاني: أنَّ المخاطَبَ لا يُتَوَقَّعُ منه امتثالٌ، ولا يُذَمُّ على تركِه(١) ولهذا خلافُ حقيقةِ الأمرِ.

الثالثُ: أنَّ / لفظَه واحدٌ في خطابِ الواحدِ والاثنينِ والجمعِ [٦٧/ب] والمؤنثِ، كقولِكَ: يا زيدُ أَحْسِنْ بعَمْرٍو. ويا زيدانِ أَحْسِنْ بعَمْرٍو. ويا زيدونَ أَحْسِنْ بعَمْرٍو. ويا هندُ أَحْسِنْ بعَمْرٍو. ويا هِنْداتُ أَحْسِنْ بعَمْرٍو(٢).

واحْتُجَّ للمذهبِ الآخرِ أنَّ الأصلَ موافقةُ المعنى اللفظَ إذا أمكنَ ذلِكَ. وقد أَمْكَنَ هنا، بأنْ يُجعلَ المأمورُ إمّا نفسَ الآمرِ، فيكونُ تجريداً، كقولِه تعالى ﴿فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ قَالَ: أَعْلَمُ﴾(٣). أي: قال لنفسِه: يا عزيزُ أَعْلَمْ(٤). كذلِكَ هنا كأنَّ المتكلِّمَ قال: يا مُتَعَجِّبُ أَوْقِعْ

---

(١) معناه أنه خبر يحتمل للصدق والكذب، لأنه يصح أن يقال في جوابه: صدقت أو كذبت. فهو بهذا في معنى: حَسُنَ زيدٌ جداً.

(٢) زاد ابن يعيش على ما تقدم عدم صحة الجواب بالفاء في صيغتي التعجب كما يصح في الأمر كقولك: أعطني فأشكرَك. انظر شرح المفصل ١٤٨/٧، والهمع ٩٠/٢.

(٣) سورة البقرة ٢٥٩/٢، وهي قراءة حمزة والكسائي. وقرأ الباقون (ابن كثير ونافع وعاصم وأبو عمرو وابن عامر): ﴿أَعْلَمُ﴾ بقطع الألف وضم الميم. انظر: السبعة ١٨٩، والمبسوط ١٥١، والتذكرة ٣٣٩/٢، والكشف ٣١٤/١، والتبصرة ١٦٣، والتيسير ٨٢، والإقناع ٦١١/٢، والتبيان ٢١١/١، والبحر ٢٩٦/٢.

(٤) قال في التبيان «وقيل: فاعله عزيز. وأمر نفسه كما يأمر المخاطب، كما تقول لنفسك: اعلم يا عبد الله. وهذا يسمى تجريداً».

بزيدٍ حُسْناً، أو اقضِ له بالحُسْنِ البليغِ. وإمّا أنْ يكونَ الأمرُ للمخاطبِ

من غيرِ التفاتٍ إلى كميّةٍ. أي: يا إنسانُ أَحْسِنْ بزيدٍ. وإمّا أنْ

يكونَ الخطابُ في التقديرِ للمصدرِ، أي: يا حُسْنُ تحقّقْهُ بزيدٍ[1]. وهو

كقولِه تعالى ﴿يا حَسْرَةً على العِبَادِ﴾[2]. أي: يا[3] حَسْرَةُ احضُري فهذا

أوانُكِ. وكذا: يا لَهْفَى[4]، و﴿يا أَسَفَى﴾[5]. و﴿يا وَيْلَتَا﴾[6].

والجوابُ أمّا مخالفةُ المعنى للفظِ، فيتعيّنُ أنْ يضافَ[7] إليه

إذا دلَّ الدليلُ عليه، وقد دلَّ الدليلُ عليه هنا، وهو ما ذكرنا من

الحُجَجِ، فيصيرُ كقولِه تعالى ﴿قُلْ مَنْ كانَ في الضَّلالَةِ فَلْيَمْدُدْ لَهُ

الرَّحمنُ مَدّاً﴾[8]. أي فَلْيَمُدَّنَّ له. وإنّما ساغَ ذلكَ لأنَّ فيه مبالغةً

---

(1) هذه مقالة الزجاج الذي اعتذر لبقاء (أحسن) في الأحوال على صورة واحدة بكون الخطاب لمصدر الفعل. واستبعده الرضي من حيث المعنى. انظر شرح الكافية ٢/٣١١.

(2) سورة يس ٣٦/٣٠.

(3) سقطت (يا) من الأصل سهواً. وهي ثابتة في التبيان ٢/١٠٨١.

(4) أصلها: يا لهفي، ثم جعلت ياء الإضافة ألفاً. انظر اللسان (لهف).

(5) سورة يوسف ١٢/٨٤ وتمامها ﴿وَتَوَلَّى عَنْهُمْ وقال: يا أَسَفَى على يُوسُفَ..﴾.

(6) وردت في ثلاث سور، الأولى في المائدة: ٥/٣١ ﴿..قال: يا وَيْلَتَا أَعَجَزْتُ أَنْ أَكُونَ مِثْلَ الغُرَابِ..﴾ والثانية في هود ١١/٧٢ ﴿قالت: يا وَيْلَتَا أَأَلِدُ وأَنا عَجُوزٌ..﴾ والثالثة في الفرقان ٢٥/٢٨ ﴿يا وَيْلَتَا لَيْتَنِي لَمْ أَتَّخِذْ فُلاناً خَلِيلاً﴾.

(7) في الهامش ما نصّه «لعله: يُصارُ». وهو الصواب إذ لا معنى للمثبت في الأصل.

(8) سورة مريم ١٩/٧٥.

ليست في الخبرِ، وذلكَ أنَّ الأمرَ للإلزامِ، ولا إلزامَ في الخبرِ، فكان فيه نوعُ مبالغةٍ.[1]

وقد جاءَ الخبرُ بمعنى الأمرِ للتسهيلِ والتيسيرِ، وأنَّ الفعلَ المطلوبَ كالحاصلِ الذي يَصِحُّ الإخبارُ عنه، كقولِه تعالى: ﴿والوالِداتُ يُرْضِعْنَ﴾[2] ﴿والمُطَلَّقَاتُ يَتَرَبَّصْنَ﴾[3]. أي: لِيُرْضِعْنَ ولِيَتَرَبَّصْنَ.[4] ولمَّا كانَ ذلكَ واقعاً من غيرِ زمنٍ جُعِلَ طلبُه بلفظِ الخبرِ. وكذلكَ قولُهم: غفرَ اللهُ لفلانٍ. اللهمَّ[5] اغْفِرْ له. لمَّا كانت المغفرةُ سهلةً على اللهِ موعوداً بها.

وما خالفَ لفظُه معناه من وجهٍ كثيرٌ، فمن ذلك مجيءُ لفظِ المستقبلِ، والمرادُ به المضيُّ[6] في نحوِ ما أنشدَه سيبويه:[7]

---

(١) قال في التبيان ٢/ ٨٨٠: «قوله تعالى: ﴿قُلْ مَنْ كانَ﴾ هي شرطية، والأمر جوابها، والأمر هنا بمعنى الخبر، أي: فليمدن له. والأمر أبلغ لما يتضمنه من اللزوم».

(٢) سورة البقرة ٢/ ٢٣٣. (٣) سورة البقرة ٢/ ٢٢٨.

(٤) انظر في توجيه الآيتين: إعراب القرآن ١/ ٢١٦، والمشكل ١/ ١٣١، والبيان ١/ ١٥٦، ١٥٨، والتبيان ١/ ١٨٠. وأجاز فيه أن يكون على أصله، والمعنى: وحكم المطلقات أن يتربصن...

(٥) كذا في الأصل. وفي هامشه «لعله: أيْ اللهم» وهو الأشبه بالصواب، إذ السياق يقتضي حرف التفسير (أي).

(٦) عقد له الحدادي باباً ضمنه شواهد كثيرة من القرآن والشعر. انظر المدخل ٢٢٨-٢٣٢.

(٧) نسب البيت إلى شمر بن عمرو الحنفي، وإلى رجل من بني سلول. ويروى «ولقد أمرُّ» و«... فأَعِفُّ ثم أقول...» و«... فأَجُوزُ ثم أقولُ...». وهو منسوب إلى شمر في الأصمعيات ١٢٦، ونسب إلى السلولي في: الكتاب ٣/ ٢٤ (بولاق ١/ ٤١٦)، والنكت ١/ ٧٠٧ =

٩١- وَلَقَدْ مَرَرْتُ عَلَى اللَّئِيمِ يَسُبُّنِي ... فَمَضَيْتُ ثُمَّتَ قُلْتُ: لا يَعْنِينِي

أراد: يَسُبُّنِي. أي عقيب مروري به. وكذلك قول الآخر[1]:

٩٢- وإذا مَرَرْتَ بِقَبْرِهِ فانْحَرْ لَهُ ... كُومَ الهِجَانِ وكُلَّ أَجْرَدَ سَابِحِ

وَانْضَحْ جَوانِبَ قَبْرِهِ بِدِمَائِهَا ... فَلَقَدْ يَكُونُ أَخَا دَمٍ وَذَبَائِحِ/[١/٦٨]

= والدرر ١/٤، ٢/١٩٢، وشرح الشواهد ١/٣١٠(١٣٨)، والخزانة ١/٣٥٧(٥٥)(بولاق ١/١٧٣)، وشرح أبيات المغني ٢/٨٧(١٤٠). وورد بلا نسبة في: معاني الأخفش ٢٢٣(١٢٤)، والأضداد للسجستاني ١٣٢، والكامل ٢/٩٨٣، وإعراب القرآن ٢/٥١(١٢٧)، والخصائص ٣/٣٣٠، ٣٣٢، والصحاح (ثمم)، والمدخل ٢٣٠(٢٢٣)، والمخصص ١٦/١١٦، والأمالي الشجرية ٢/٣٠٢، وشرح ابن بري ٢٢١، واللسان (ثمم)، وأوضح المسالك ٣/٣٠٦(٣٩٣)، والمغني ١٣٨، ٥٦١، ٨٤٥(١٥١، ٨٩٢، ١١٠٣)، والأشباه والنظائر ٣/٩٠، ٤/٢٠٣(٣٠٤، ٣٨١)، والهمع ١/٩، ٢/١٤٠، والخزانة ٣/٢٠١، ٤/٢٠٦، ٥/٢٣، ٥٠٣، ٧/١٩٧، ٩/١١٩، ٣٨٣(بولاق ١/٨٥، ٢/١٦١، ٢٩٣، ٤٩٧، ٣/٢٣٢، ٦٧١، ٤/١٠٤).

(١) وهو زياد الأعجم. والبيتان من قصيدة طويلة رثى بها المغيرة بن المهلب. والرواية في مجموع شعره ٨٧ «...فاعْقِرْ بِهِ ... وكُلَّ طِرْفٍ سَابِحِ». ونُسب للصَّلَتان العبدي يرثي المغيرة. والرواية في بعض المصادر «فإذا مررت» و«...كُومَ الجِلادِ...» و«...كُومَ المَطِيِّ...». وهما منسوبان لزياد في: الشعر والشعراء ١/٤٣١، وذيل الأمالي ١/٩، والمرتضى ٢/٣٠١، والأمالي الشجرية ١/٣٠٤، ٢/١٧٦، ووفيات الأعيان ٢/٣٥، والخزانة ١٠/٤(٨٠٢)(بولاق ٤/١٩٢). والثاني وحده منسوب له في: المدخل ٢٢٩(٢٢٢)، وتخليص الشواهد ٥١٢. وهو منسوب إلى الصَّلَتان في أمالي المرتضى ٢/١٩٩.

(٢) الكُوم: القطعة من الإبل. الهجان: الناقة الأدماء، وهي الخالصة اللون والعتق، من نوقة هِجان وهُجُن. الأجرد: قصير الشعر أو الذي رقّ شعره وقصر. وهو مدح. وفرس سابح: يسبح بيديه في سيره. انظر اللسان (سبح، جرد، كوم، هجن).

أراد: فلقد كانَ. وعكسُه الماضي بمعنى المستقبل[1]. كقولِه تعالى ﴿ وَيَوْمَ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ فَفَزِعَ مَنْ فِي السَّمٰوَاتِ ﴾[2]. أي: فيفزعُ[3].

فإنْ قيلَ: إذا جعلتَه تعجّباً في المعنى فأينَ فاعلُ الفعلِ[4]؟ قيلَ: الجارُّ والمجرورُ. فيصيرُ كقولِه تعالى ﴿ كَفَىٰ بِاللَّهِ شَهِيدًا ﴾[5]. أي: كفى اللهُ.

فإنْ قيلَ: لو حُذفتِ الباءُ هنا[6] ساغَ، وفي التعجّبِ لا يسوغُ.

قيل[7]: إنّما كانَ كذلكَ لأنّهم لمّا عدلوا من لفظِ الخبرِ إلى لفظِ الأمرِ قرنوا به ما هو من شأنِ لفظِ الأمرِ، ليتحقّقَ حُكمُ الأمرِ لفظاً.

فإنْ قيلَ: فكيفَ تقديرُه إذا رُدَّ إلى الأصلِ؟ قيلَ: تقديرُه أَحْسَنَ زيدٌ جدّاً[8]. أي: صارَ ذا حُسْنٍ، وليسَ معناه: فعلَ شيئاً حَسَناً بل هو كقولِهم: أَجْرَبَ الرجلُ[9]. أي: صارَ ذا إبلٍ جَرْبى. وأَعْرَبَ[10]. أي: صارَ ذا خيلٍ عِرابٍ. وإنْ لم يكنْ له في ذلكَ فعلٌ.

---

(١) عقد له الحدادي باباً في المدخل ٣٢-٣٥، ذكر فيه شواهد من القرآن والشعر.

(٢) سورة النمل ٨٧/٢٧.

(٣) معاني القرآن ٣٠١/٢، وإعراب القرآن ٢٢٢/٣.

(٤) في الهامش ثلاث كلمات منوه كلّاً منها خاء « فاعل فعل التعجب ».

(٥) وردت في سورتين، الأولى الرعد ٤٣/١٣، والثانية الإسراء ٩٦/١٧.

(٦) في الهامش تحت خاء « هنالك ».

(٧) الاعتراض والإجابة عنه في المقتضب ٣٧٧/١.

(٨) زيادة بيان وشرح لتقدير الأصل وأدلته في المقتضب ٣٧٦/١-٣٧٧.

(٩) شرح المفصل ١٤٧/٧، واللسان (جرب). (١٠) شرح المفصل ١٤٧/٧، واللسان (عرب).

فإنْ قيل[1]: دخولُ الباءِ على الفاعلِ بعيدٌ. قيلَ: لا يُعَدّ مع تحقيقِ ما ذكرنا، وقد دخلت الباءُ على الفاعلِ[2] في ﴿كفَى باللهِ﴾، وعلى المبتدأ كقولِكَ: بحسبِكَ قولُ السوءِ[3]. أي: حَسْبُكَ. وعلى ما هو مُشَبَّهٌ بالفاعلِ كقولِه تعالى ﴿أَوَلَمْ يَرَوا أَنَّ اللهَ الذي خَلَقَ السمٰواتِ والأرضَ ولَمْ يَعْيَ بخَلْقِهِنَّ بِقَادِرٍ﴾[4]. فقادِرٌ خبرُ أنَّ، وقد أدخلَ عليه الباءَ لِشَبَهِهِ بالفاعلِ[5]، والباءُ في ذلكَ كـ«مِنْ» نحو: ما جاءني مِنْ رَجُلٍ. وأمّا دخولُ الباءِ على المنصوبِ فكثيرٌ[6].

• قالَ أبو عليٍّ رحمه اللهُ: ولا يدخلُ في هذا البابِ إلّا ما كانَ[7] على ثلاثةِ أحرفٍ. الفصل.

قالَ الشيخُ رحمه اللهُ: قد ذكرتُ أنَّ فعلَ التعجّبِ لا يُبنى إلّا من الثلاثيِّ، وذكرتُ عِلَّتَه، وإذا ثبتَ ذلكَ لم يَجُزْ أنْ يُبنى من

---

(١) معنى الاعتراض والإجابة عنه فيما قاله الجرجاني في المقتصد ١/٢٧٦ - ٢٧٧.

(٢) قوله «بعيد ... الفاعل» استدركه الناسخ في الهامش وصحّحه.

(٣) المثال في الكتاب ٢/ ٢٩٣ (بولاق ١/٣٥٣).

(٤) سورة الأحقاف ٤٦/ ٣٣.

(٥) انظر توجيه الآية في: معاني القرآن ٣/٥٦، وإعراب القرآن ٤/١٧٣، والمشكل ٢/٦٧٠، والبيان ٢/ ٣٧٣، والتبيان ٢/١١٥٩.

(٦) عقد له الحدادي باباً في كتابه المدخل ٣٤٤ - ٣٤٥ ذكر فيه شواهد كثيرة.

(٧) كذا في الأصل، وهو يوافق أصل المقتصد ١/٢٧٧. وفي الإيضاح ٩٤ ونسخة الظاهرية ١/١٩ أ ونسختي (ب) و(ج) من المقتصد «... الباب من الأفعال إلّا ما كان ..»، وهو أبين.

دَحرَجَ وسَرْهَفَ ، لأنَّ جميعَ حروفِهِ أصولٌ ، فلا يمكنُ تعديتُه بالهمزةِ ، ولا حذفُ شيءٍ منه لِمَا يُؤَدِّي إليه من اللَّبْسِ . وهذا حُكْمُ ما كانَ على أكثرَ من ثلاثةِ أحرفٍ بالزيادةِ[1]، نحو : انطلقَ واستخرجَ واقتدرَ ، لِمَا يُؤَدِّي إليه من اللَّبْسِ . فأمَّا احمرَّ وغيرُه من الألوانِ فحكمُه هذا الحُكْمُ لأنها زائدةٌ على ثلاثةِ أحرفٍ[2].

وقالَ الكوفيونَ[3] : يجوزُ ذلكَ في ابيضَّ واسْوَدَّ فيقالُ : ما أَبْيَضَهُ وما أَسْوَدَهُ . لأنَّهما أصلا الألوانِ[4] . وقد قالَ الشاعرُ :

---

(1) نسب ابن يعيش والرضي إلى الأخفش والمبرد إجازةَ بنائه من جميع الثلاثي المزيد فيه . وذكر أبو حيان ثلاثة مذاهب لهم في المزيد على وزن أفعل . الأول : المنع ، وعزاه إلى أبي الحسن والجرمي والمازني والمبرد والفارسي في الأغفال . والثاني : الجواز مطلقاً ، ونسبه إلى الأخفش ، وحكى نسبته إلى سيبويه وتصحيح ابن هشام الخضراوي له ، وعزو ابن مالك إيّاه إلى سيبويه والمحققين من أصحابه . وهذا مخالف لما تقدم من المنع عن جمهور البصريين . والثالث : المنع إن كانت الهمزة للنقل ، والجواز إن كانت لغيره . وعزاه لابن عصفور . انظر : شرح المفصل ٧/١٤٤ ، وشرح الكافية ٢/٣٠٨ ، والارتشاف ٣/٤٢ .

(2) تابع أبو البقاء هنا أبا علي في تسويته بين أفعال الألوان والعيوب وبين ما لم يكن منها ، من حيث علّة منعهما . وهو ما نبّه عليه الجرجاني في المقتصد ١/٣٨٠ . والمعلوم أن التعجب من البياض والسواد موضع خلف بين المدرستين ، منعه البصريون كما تقدم وكما جاء هنا . وأجازه الكوفيون كما سيأتي . انظر مذهب البصريين في : الإنصاف ١/١٤٨ ، والتبيين ٢٩٢ .

(3) مذهبهم في : الإنصاف ١/١٤٨ ، والتبيين ٢٩٢ ، وشرح المفصل ٧/١٤٦ .

(4) كون البياض والسواد هما الأصل في الألوان هو وجه حجتهم من القياس ، ولهم وجه من النقل سترد بعض شواهده . انظر وجهي حجتهم في : الإنصاف ١/١٤٨-١٥١ ، والتبيين ٢٩٣ .

٩٣- أمّا الملوكُ فأنتَ اليومَ ألأمُهم لؤماً وأبيضُهم سِرْبالَ طبّاخِ[1]

ويُروى[2] :

إذا الرِّجالُ شَتَوا واشتدَّ أزْمُهم[3] . . . . وتمّمَ البيتَ .

وقال آخر[4] : /

[٦٨/ب]

---

(١) وهو طرفة بن العبد في هجاء عمرو بن هند ملك الحيرة . ورواية البيت في صلة الديوان ١٤٧ والمفضليات ١٦٥ (١٦٤) :

إنْ قُلْتُ : نَصْرٌ ، فَنَصْرٌ كانَ شَرَّ فتًى قِدْماً وأبيضَهُم سِرْبالَ طَبّاخِ

ورواية الشاهد هنا أنشدها الفراء عن الكسائي . وهو منسوب له في : الحلل ١٣٦ ، واللسان (بيض) ، والخزانة ٨/ ٢٣٦ (٣/ ٢٨٤) ونقل البغدادي عن ابن الكلبي أن هذا الشعر منحول . وجاء بلا نسبة في : معاني القرآن ٢/ ١٢٨ ، وأمالي المرتضى ١/ ٩٢ ، والمقتصد ١/ ٣٨١ (٧١) ، ومجمع الأمثال ١/ ٨١ ، واللسان (عمي) ، وشرح التصريح ٢/ ٣٠٥ ، وحاشية يس ٢/ ١٠٦ .

(٢) تمام هذه الرواية :

فأنتَ أبيضُهُم سِرْبالَ طَبّاخِ

وانفرد المؤلِّف هنا وفي التبيين برواية « واشتدَّ أزْمُهم » . والذي في المصادر « واشتدَّ أكْلُهُم » وهو بهذه الرواية منسوب لطرفة في : الحلل ١٣٦ (٣٧) ، وتذكرة النحاة ٤٦٧ ، والخزانة ٨/ ٢٣٠ (بولاق ٣/ ٤٨١) . وجاء بهذه الرواية غفلاً من النسبة في : الجمل ١٠٢ ، وشروح السقط ٣/ ١٣٦١ ، والإنصاف ١/ ١٤٩ (٨٩) ، والتبيين ٢٩٣ ، وشرح المفصل ٦/ ٩٣ ، والتبيان في شرح الديوان ٤/ ٣٥ ، والمقرب ١/ ٧٣ ، واللسان (بيض ، عمي) .

(٣) السِّرْبال : القميص . وبياضه في الطباخ كناية عن البخل واللؤم . والأَزْم : الجَدْب والمَحْل . والأَزْمة : الشدة والقحط .

(٤) وهو رؤبة بن العجاج ، والرجز في ملحقات ديوانه ١٧٦ . ونقل البغدادي عن ابن هشام في شرح أبيات الجمل أن الرجز لرؤبة ، وأنه لم يره في ديوانه انظر الخزانة ٨/ ٢٣٠ (٦١٣) ، ٢٣٣ (بولاق ٣/ ٤٨١) ، وشرح أبيات المغني ٨/ ٩٤ (٩٢٦) . وهما بلا نسبة في : الجمل ١٠٢ ، والحلل ١٣٨ (٣٨) والإنصاف ١/ ١٤٩-١٥٠ (٩٠) ، والتبيين ٢٩٣ ، وشرح المفصل ٦/ ٩٣ ، ٧/ ١٤٧ ، والتبيان في شرح الديوان ٤/ ٣٥ ، والمغني ٩٠٦ (١١٦٨) . والثاني بلا نسبة في : الأصول ١/ ١٠٤ ، والارتشاف ٣/ ٤٦ (٩١٩) .

٩٤- جاريةٌ في دِرْعِها الفَضْفاضِ   أَبْيَضُ مِنْ أُخْتِ بَني إباضِ

و«أفعلُ» في حُكْمِ «ما أَفْعَلَهُ».

والجوابُ أنَّ كونَهما أصلًا للألوانِ لا يُؤَثِّرُ في جوازِ هذا البناءِ،[1] لأنَّ العِبْرَةَ باللفظِ وعِدَّةِ الحروفِ لا بالمعاني. وأمَّا الشعرُ[2] فمن مواضعِ الشذوذِ والضرورةِ، يَدُلُّ على ذلكَ أنَّه قالَ: أبيضُ من أُخْتِ. وهو نعتٌ لمؤنثٍ. وكانَ يجبُ أنْ يقولَ: بيضاءُ. لأنَّ اللفظَ ليسَ للتفضيلِ، بل (من) للتبعيضِ.

فأمَّا ما أنشدَهُ بعضُهم[3]:

٩٥- يالَيْتَني مِثْلُكِ في البَياضِ   أَبْيَضُ مِنْ أُخْتِ بني إباضِ

فيحتمِلُ أنْ يكونَ لمذكَّرٍ، والصحيحُ أنَّه في الموضعينِ لمؤنثٍ، وإنَّما بناهُ على أَفْعَلَ لمَّا أرادَ المبالغةَ، وفعلاءُ ليست للمبالغةِ، بل لمجردِ الصفةِ.

فإنْ قيلَ: فهل يجوزُ أنْ يكونَ أبيضُ منعوتًا بقولِه: من أُخْتِ.

---

(1) اختصر المؤلِّف هنا في الإجابة عن حجة الكوفيين من القياس خلافًا لِمَا صنعه في التبيين ٢٩٣-٢٩٤ حيث أجاب عنهما بإسهاب من وجهين. وانظر الإنصاف ١/١٥٥.

(2) أجاب المؤلِّف عنه في التبيين ٢٩٣ من وجهين. وانظر الإنصاف ١/١٥١-١٥٤.

(3) من الرجز المتقدم المنسوب إلى رؤبة، وثانيهما مضى في الشاهد السابق، وهو في ملحقات ديوانه ١٧٦ مُتَقَدِّمٌ على أولهما رتبةً. والرجز منسوب له في الخزانة ٨/٢٣٣ (بولاق ٣/٤٨٢)، وشرح أبيات المغني ٨/٩٥، ونسب الثاني له في تذكرة النحاة ٤٦٧. وجاء البيتان بلا نسبة في: الأصول ١/١٠٤، والعضديات ١٦٥ (١٦١)، وأمالي المرتضى ١/٩٢.

ولا تكونَ «مِن» كالتي في قولِكَ: زيدٌ أفضلُ مِن عَمْرٍو؟ قيلَ: لا يجوزُ[1]

لأنّه لو كانَ كذلِكَ لكانَ أبيضُ صفةً لا غيرُ، وكانَ يجبُ أنْ يقولَ: بيضاءُ.

فلمّا قالَ «أبيضُ» في المؤنثِ امتنعَ ذلِكَ، بل لو قالَ في المذكَّرِ مثلَ

هذا لجازَ أنْ تكونَ «مِن» صفةً. وعليه يُحملُ قولُ أبي الطيّبِ[2]:

٩٦ - لأنتَ أسْوَدُ في عَيْني مِنَ الظُّلَمِ

أي أسودُ من جملةِ الظُّلَمِ، ولم يُرِدِ المبالغةَ.

فإنْ أردتَ بأبْيَضَ كثرةَ ما تبيضُ الدجاجُ جازَ كقولِكَ: ما أبيضَ

الدجاجةَ! أي: ما أكْثَرَ بيضَها. وكذلِكَ تقولُ: ما أسودَ فلاناً! من

السُّؤْدُدِ لا من اللونِ. وما أحْمَرَهُ! من البلادةِ. وما أشْبَهَ ذلِكَ.

وأمّا العيوبُ الظاهرةُ نحو: اعْوَرَّ واحْوَلَّ. فلا يُبنى منها فعلُ

التعجّبِ لأمرينِ[3]:

---

(1) أجازه ابن الأنباري وابن يعيش. انظر توجيه ذلك في: الإنصاف ١/١٥٣، وشرح المفصل ٧/١٤٧.

(2) عجز بيت له من قصيدة قالها في صباه يخاطب الشيب. وهو في ديوانه ٢٩، وصدره:

ابْعَدْ بَعِدْتَ بَيَاضاً لا بَيَاضَ له

وهو منسوب له في: أمالي المرتضى ١/٨٣، ٣١٧، وشرح ديوانه المنسوب إلى العكبري ٤/٣٥، والمغني ٣٠٧(٩٤٣)، وشرح أبياته ٧/١٧٢(٧٨٤)، والخزانة ٨/٢٣٠، ٢٣٨(٦١٤) (بولاق ٣/٤٨١، ٤٨٥).

(3) هما في المقتضب ١/٣٨١، وشرح المفصل ٧/١٤٦.

أحدُهما: أنّها على أكثرِ من ثلاثةِ أحرفٍ.

والثاني: أنّها لمّا ظهرتْ ولَزِمَتْ أجْرَى (جَرَتْ) الخلقِهِ من اليدِ والرِّجْلِ. وهذه لا أفعالَ لها. فكما لا تقولُ: ما أرْجَلَهُ وما أيْدَاهُ للعظيمِ الرِّجْلِ واليدِ، كذلكَ لا تقولُ: ما أعْوَرَهُ. وعلى هذا الوجهِ لا يُنظرُ إلى كَثْرَةِ (الحروفِ) وقلّتِها بل إلى ما ذكرنا من الشَّبَهِ.[1]

فإنْ قيلَ: فقد قالوا: عَوِرَ، وحَوِلَ، وصَيِدَ البعيرُ. فجاءت على ثلاثةِ أحرفٍ. قيلَ[2]: إنّما جاءت على حَذْفِ الزيادةِ، وحكمُ الزيادةِ/ [٦٩/١] باقٍ، ألا ترى أنَّ الواوَ والياءَ قد صحّتا كما صحّتا في: اعْوَرَّ واصْيَدَّ. ولولا ذلكَ لقيلَ: عارَ وحالَ وصادَ. على ما هو القياسُ.

فإنْ قيلَ: إذا أُريدَ التعجّبُ من هذه الأشياءِ فماذا يُقالُ؟

قيلَ: يُؤتى بفعلٍ ثلاثيٍّ في الأصلِ بمعنى هذه الأفعالِ فيُبنى منه فعلُ

---

[1] يريد أن دلالة هذه الأفعال على الألوان والعيوب هي علّة لامتناع دخول التعجب عليها لأنها خلقة كاليد والرجل. انظر بيانه في المقتصد ٣٨١/١، وشرح المفصل ١٤٦٧.

[2] الاعتراض المتقدم والإجابة عنه في المقتصد ٣٨٠/١.

التعجبِ ، ويجعلُ المُتَعَجَّبُ منه مصادرَ هذه الأفعالِ ، كقولك : ما أشدَّ

دحرجتَه . وما أصعبَ انطلاقَه . وما أقبحَ عَوَرَهُ . فيوصلُ بذلك الأمرانِ

التعجبُ ، والتحرّزُ من بنائه من زائدٍ على ثلاثةِ أحرفٍ .

• قالَ أبو عليٍّ رحمه اللهُ : ومِمَّا يجري مجرى التعجُّبِ قولُهم :

هذا أفضلُ من هذا[1] . إلى آخرِ البابِ .

قالَ الشيخُ : «أفْعَلُ من كذا» يجري مَجرى[2] التعجُّبِ فيما يجوزُ وما

يمتنعُ ، وليسَ بتعجُّبٍ على التحقيقِ . ألا ترى أنّكَ إذا قلْتَ : زيدٌ

أفضلُ من عمْرٍو ، أنّكَ لستَ متعجّباً من زيادةِ فضْلِه على فضلِ عمْرٍو

بل مخبِرٌ به ، ولذلكَ جازَ أنْ تكونَ عالماً بسببِ الزيادةِ بخلافِ التعجُّبِ ،

وأنْ تكونَ مخبِراً بزيادةِ فضلِ غيرِ زيدٍ على فضْلِه ، كقولك : زيدٌ

أفضلُ من عمْرٍو . وبكرٌ أفضلُ من زيدٍ . وأنتَ في التعجُّبِ تَطْلبُه

---

(1) الإيضاح ٩٣ ، والمقتصد ١/٣٨٢ .

(2) استدركها الناسخ في الهامش وصححها .

زيادةَ الحُسْنِ له دونَ غيرِهِ، وإنَّما يجري مجراه في اللفظِ لمشاركتِهِ إيّاه

في معنى الحُسْنِ، وفي زيادتِهِ، وزيادةِ الهمزةِ عليه. وإذا ثَبَتَ ذلكَ قُلْتَ

فيما يمتنعُ منه التعجّبُ: هو أَشَدُّ عَوَراً، وأَضْعَفُ سواداً. وما أَشْبَهَ ذلكَ.

وهذه مسائلُ تُبنى على الأصولِ التي مَهَّدناها:

فمن ذلكَ صِحَّةُ الواوِ والياءِ في قولِكَ: ما أَقْوَلَهُ للحقِّ.

وما أَسْيَرَهُ. وإنَّما صحّتا مع أنَّهما في فِعْلَيْنِ يُعَلّانِ في نظائرِهِ، نحو:

أَقالَ وأَسارَ. لأنَّ فعلَ التعجّبِ لمّا جَمُدَ[1]، ولم يتصرّفْ، أَشْبَهَ

الأسماءَ، وبَعُدَ عن الأفعالِ التي هي أصلُ التصرُّفِ والاعتلالِ[2].

ومن ذلكَ تصغيرُ فعلِ التعجُّبِ نحو: ما أُحَيْسِنَهُ. وبابُ التصغيرِ

للأسماءِ، لأنَّ التصغيرَ كالوصفِ، والأفعالُ لا تُوصَفُ. والجوابُ عنه

من وجهين:

---

(1) ضبط في الأصل بكسر الميم. وبابه نَصَرَ وكَرُمَ.

(2) صحة الواو والياء عيناً لأَفْعَلَ وأَفْعِل، وذلك أَفْعِل المضعف، واجبٌ عند الجمهور، وذهب الكسائي إلى الجواز في التصحيح والفك. انظر الارتشاف ٣/٣٥.

أحدهما: أنّه لمّا أشبه الاسم صُغِّر كما يُصغَّر.

والثاني: أنّهم أرادوا تصغير مصدره، فكأنّه قال: فيه حُسْنٌ قليل. ونظيرُ ذلكَ إضافةُ الزمانِ إلى الأفعالِ، والمرادُ إضافتها إلى المصادر.

مَسْأَلَةٌ

لا يُبنى فعلُ التعجُّبِ إلّا من الغرائزِ لِمَا تقدَّمَ في صدرِ الباب نحو: قامَ زيدٌ بالحقِّ. إلّا أنْ يُريدَ به أنّه تكرَّرَ منه حتى صارَ بمنزلة الغريزي. / [٦٩/ب]

مَسْأَلَةٌ[1]

لا يُبنى فعلُ التعجُّبِ من الفعلِ المتعدّي، نحو: ضربَ زيدٌ عمرًا، لأنَّ ذلكَ غيرُ غريزي. فإنْ أردتَ ذلكَ عدّيتَه باللامِ، كقولِكَ:

---

[1] تقدم بعض هذه المسألة في ٤٢٧.

ما أضربَ زيداً لعمرٍو، وعلّةُ ذلكَ أنّكَ تُعدّي فعلَ التعجُّبِ بالهمزةِ من اللُّزومِ، فلا سبيلَ إلى تعدِّيْهِ إلى شيءٍ آخرَ فينْصِبَهُ، فتأتي باللامِ ليصيرَ المُعدّى إلى أحدِهما غيرَ المُعدّى إلى الآخرِ.

مَسْألَةٌ

قد ذكرنا أنَّ فعلَ التعجُّبِ لا يُبنى من أكثر من ثلاثةِ أحرفٍ، وقد شَذَّ منه أفعالٌ فجاءت على غيرِ ذلكَ، وكُلُّها مُتأوَّلٌ:

فمن ذلكَ قولُهم: ما أحصاهُ للحسابِ[1]. والماضي منه في غيرِ هذا أَحْصَى. والوجهُ فيه أنّهم حذفوا الزيادةَ، وهي الهمزةُ، ثم جاؤوا بالهمزةِ المخصوصةِ بالتعجُّبِ، وإنْ لم يُستعمل منه: حَصُوَ، ولكنّه يصيرُ في الحُكْمِ إلى ذلكَ.

وكذلكَ قولُهم: ما أَعْطاهُ للدَّراهِمِ[2]. كأنّهم جعلوه: عَطُوَ، ثم زادوا الهمزةَ.

---

(1) لم أجد هذا القول في مصادر النحو المعتمدة.

(2) ورد القول في المقتضب ٤/ ١٧٨، وشرح المفصل ٧/ ١٤٤، والارتشاف ٣/ ٤٣.

وكذلك قولهم: ما أَوْلاهُ بالخيرِ[1].

وكذلك جاءَ في هذا «هو أفعلُ منك» كقوله عزَّ وجلَّ ﴿أَيُّ الحِزْبَيْنِ أَحْصَى﴾[2]. ومنه قولُ ذي الرُّمَّةِ[3]:

فَمَا شَنَّتَا خَرْقَاءَ وَاهِيَتَا الكُلَى ... سَقَى بِهِمَا سَاقٍ فَلَمْ يَتَبَلَّلَا

٩٧- بِأَضْيَعَ مِنْ عَيْنَيْكَ لِلدَّمْعِ كُلَّمَا ... تَوَهَّمْتَ رَبْعًا أَوْ تَذَكَّرْتَ مَنْزِلَا[4]

بنى أَضْيَعَ من أضاعَتْ أو ضَيَّعَتْ، وحذفَ الزيادةَ، حتى كأنَّ أصلَهُ: ضاعَ زيدٌ الدَّمْعَ. ثم عدَّاهُ إلى المفعولِ الآخرِ باللامِ.

---

(١) في المقتضب ٤/١٧٨ «ما أولاه بالمعروف». وفي شرح المفصل ٧/١٤٤ «ما أولاه للخير». والارتشاف ٣/٤٣

(٢) سورة الكهف ١٨/١٢.

(٣) البيتان في ملحقات ديوان ذي الرمة ٣/١٨٩٧ والرواية فيه «وما شَنَّتا... ولمّا تَبَلَّلا» «... تَذَكَّرْتُ رَبْعاً أو تَوَهَّمْتُ مَنْزِلا». وفي روايتهما اختلاف كبير بين المصادر مثل «ما شَنَّتا» و«واهية الكلى» و«واهٍ كُلاهما» و«سقى فيهما مُسْتَعْجِلٌ لم تَبَلَّلا» و«بأَنْبَعَ مِنْ..» و«تَعَرَّفْتُ داراً أو تَوَهَّمْتُ مَنْزِلا» و«تَوَهَّمْتُ ربعاً أو تَوَهَّمْتُ مَنْزِلا».

والبيتان منسوبان له في: أمالي القالي ١/٢٠٨، واللسان (سقى). والأول منسوب له في اللسان والتاج (بلل)، ومثله الثاني في المقرب ١/٧٣. وهما بلا نسبة في: مجالس ثعلب ٢/٤١٣، والصحاح (سقى)، والمقتصد ١/٣٧٩ (٧٠)، وشرح المرزوقي ٣/١٣٧٢، والتاج (سقى). والثاني بلا نسبة في رصف المباني ١٤ (٤١٩) ٣.

(٤) قال المرزوقي «الخَرْقاء: التي لا رِفْقَ لها في الأعمال ولا بصيرة. والشَّنَّة: أراد بها الدلو الخَلَق، وهي السِّقاء البالي في الأصل... فيقول: ما دلوان هذه صفتهما بأشدّ إضاعة للماء من عينيك للدمع كلّما توهمت دار الحبيب، وهي ما أهولة، أو تذكرت منزلاً من منازل سفرها، وهي منتجعة».

مسألة

لا يُبنى فعلُ التعجب من فعلٍ بُنِيَ للمفعول،[1] كقولك: ضُرِبَ وشُتِمَ. لثلاثة أوجهٍ:[2]

أحدُها: أنّه يُؤدّي إلى اللَّبْسِ، إذْ ليسَ في اللفظِ ما يفصلُ بين كونِه الفاعلَ والمفعولَ.

الثاني: أنَّ فعلَ التعجُّبِ في الأصلِ غريزةٌ، وما يُنسبُ إلى المفعولِ ليسَ بغريزةٍ له، بل هو للفاعلِ.

الثالثُ: أنَّ فعلَ التعجُّبِ في الأصلِ لازمٌ، والمفعولُ فيه فاعلٌ في الأصلِ، فقولُكَ: ما أَحْسَنَ زيداً. أصلُه: حَسُنَ زيدٌ جداً. وقولُكَ: ضُرِبَ زيدٌ. الضَّرْبُ ليسَ منه بل من غيرِه فيه. فلذلِكَ امتنعَ.

وقد جاءَ على خلافِ ذلِكَ في مواضعَ، منها قولُهم: هو أشغلُ من ذاتِ النِّحْيَيْنِ.[3] وهو من شُغِلَ لِمَا لم يُسَمَّ فاعِلُه.[4] ووجهُ جوازِه

---

(1) أجازه ابنُ مالك تبعاً لخطّابٍ التعجبَ من فعل المفعول إن أُمِنَ اللبس، وإذا لم يُلْبِس فلا يُقتصرُ فيه على السماع بل يحكم باطراده في التعجب والتفضيل. انظر الارتشاف ٣/٤٥.

(2) مثالها في المقتصد ١/٣٨٣-٣٨٤، وشرح الكافية ٢/٣٠٨، والارتشاف ٣/٤٥.

(3) من أمثالهم المشهورة، ولفظه في المصادر «أَشْغَلُ من ذاتِ النِّحْيَيْنِ». وهي امرأة من بني تيم الله بن ثعلبة، كانت تبيع السمن في الجاهلية، فأتاها خَوَّاتُ بنُ جُبَيرٍ الأنصاري يبتاع منها سمناً في قصة معروفة. انظر المثل في: الفاخر ٨٦-٨٧، والدرة الفاخرة ٢٣٦، والمقتصد ١/٣٩٤، ومجمع الأمثال ١/٣٧٦ (٢٠٢٩)، واللسان والتاج (نحا)، والارتشاف ٣/٤٥.

(4) في اللسان (شغل) «وقد شُغِلَ فلان فهو مشغول. وقال ثعلب: شُغِلَ من الأفعال =

أنه لمّا كثُرَ شَغْلُ غيرِه له وقَبِلَ محلُّهُ ذلكَ الشَّغْلَ صارَ كالغريزةِ له.

بمكانه قال:/ شَغُلَ زيدٌ. بفتحِ الشينِ وضمِّ الغينِ. أي: شَغَلَهُ غيرُه [١/٧٠]

فاشتغل. أو يكونُ التقديرُ: صارَ ذا شُغْلٍ. على النَّسَبِ[1]، كما تقولُ

مثلَ ذلكَ في طالِقٍ وطامِثٍ. أي: ذاتُ طلاقٍ وطَمْثٍ.

وقالوا: هو أَشْهَرُ من كذا[2]. من قولِهم: قد شُهِرَ في الناسِ،

وهو قريبٌ ممّا قبلَه، لأنّه لمّا شُهِرَ اشتهرَ، فكأنّه فاعلٌ في المعنى

ومن ذلكَ قولُهم: أنا أخوفُ عليكَ من غيري[3]. وهو من خَوَّفَني

فأنا مخوفٌ. والعذرُ عنه ما تقدَّمَ، ويجوزُ أنْ يكونَ هذا خارجاً على

الأصلِ، لأنَّ أَخْوَفَ بمعنى خائفٍ، فهو فاعلٌ.

ومن ذلكَ قولُهم: هو أحمدُ من غيرِه. أي: محمودٌ جدّاً. والوجهُ

فيه أنّه إذا كَثُرَ حَمْدُ الناسِ له فقد دلَّ ذلكَ على خصالٍ محمودةٍ فيه

= التي غلبت فيها صيغة ما لم يُسَمَّ فاعله. قالوا: وتعجبوا من هذه الصيغة فقالوا: ما أَشْغَلَه. قال: وهذا شاذ، إنما يحفظ حفظاً. يعني أن التعجب موضوع على صيغة فعل الفاعل. قال: ولا يتعجب مما لم يُسَمَّ فاعله».

(١) في اللسان (شغل) «قال ابن سيده: عن ابن الأعرابي، قال: وعندي أنه على النسب، لأنه لا فعل له يجري عليه فَتَيْلَ ...».

(٢) القول في المقتصد ١/٢٨٦، والارتشاف ٣/٤٥.

(٣) هو بمعنى ما ذكره الجرجاني في توجيه ما ورد في الأثر من قوله عليه السلام «أخوف ما أخاف على أمتي كذا ...». انظر المقتصد ١/٢٩١.

فكأنَّ أصلَه: حَمُدَ زيدٌ. مثل حَسُنَ.

وكذلك: هو أَعْيَبُ من فلانٍ[1]، أي: أكثرُ عيباً. أي: هو مَعِيبٌ. وهو في المعنى كالذي قبله، لأنَّه ما عِيْبَ إلَّا أنَّه تَعَيَّبَ في نفسه، فكأنَّ أصلَه عَيُبَ.

وكذلك: هو أَهْيَبُ منه[2].

ومن ذلك قولُهم: ما أَمْقَتَهُ[3]. من مُقِتَ، فهو ممقوتٌ. والوجهُ فيه أنَّه مَقُتَ في نفسه، فأوجبَ ذلك مَقْتَ الناسِ له.

ومن ذلك قولُهم: ما أَشْهَاهُ[4]. إذا كانَ يُشْتَهَى. وإنَّما جازَ ذلك لأنَّ فيه من المعنى ما يَحُثُّ غيرَه على اشتهائِه، فكأنَّ أصلَه شَهُوَ. أي: صارَ مُشْتَهَىً[5]. ويدلُّ عليه قولُهم: هو شَهِيٌّ، كما قالوا: هو مَقِيتٌ وبَغِيضٌ. وما جاءَ من ذلك ما لم نذكُرْه فقد نَبَّهْنا على أصلِه[6].

---

(1) المثال وشرحه في المقتصد ١/ ٣٩٠.

(2) عند الجرجاني تقدير أن أهيب وأعيب وأحمد وأخوف جاءت على هَيُبَ وعَيُبَ وحَمُدَ وخَوُفَ. أي: صار ذا هَيْبَةٍ وعَيْبٍ وحَمْدٍ وخَوْفٍ = صنفاً قوياً، لأن من أصولهم إجراء الشيء مجرى ما يدخله ومعناه، وإن خالفه في موضوعه وأصله، وَوَقَعَ وَضْعُه على ما بينا في دخول الحكم المقصود فيه. انظر زيادة بيان في المقتصد ١/ ٣٩٠، ٣٩١.

(3) انظره في الكتاب ٤/ ٩٩-١٠٠ (بولاق ٢/ ٢٥١-٢٥٢)، والمقتصد ١/ ٣٨٧، ٣٨٩. والارتشاف ٣/ ٤٥.

(4) الكتاب ٤/ ١٠٠ (بولاق ٢/ ٢٥٢)، والمقتصد ١/ ٣٨٧، ٣٨٩، وشرح الكافية ٢/ ٣٠٨.

(5) قال سيبويه "فكأن ما أمقته وما أشهاها على فَعُلَ وإن لم يُستعمل". انظر الكتاب.

(6) يمكن العودة إليه في المقتصد ١/ ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٩٤، والارتشاف ٣/ ٤٥.

قالَ أبو عليٍّ رحمه اللهُ :

بابُ العواملِ الداخلةِ على المبتدأ والخبرِ

وهي : كانَ وأخواتُها ، وإنَّ وأخواتُها ، وظننتُ وأخواتُها.[1] فأمَّا (كانَ وصارَ وأصبحَ وأمسى وظلَّ وباتَ وما زالَ[2] وما دامَ وما برِحَ وما فتِئَ وليسَ) فإنَّها تدخلُ على المبتدأِ[3] والخبرِ ، فيصيرُ ما كانَ مرتفعاً بالابتداءِ قبلَ دخولِ هذه الأشياءِ عليه مرتفعاً بكانَ ، وما كانَ مرتفعاً بأنَّه خبرُ مبتدأٍ منتصباً بأنَّه خبرُ كانَ .

قالَ الشيخُ رحمه اللهُ : الكلامُ على هذا الفصلِ يشتملُ على فصولٍ :

الأوّلُ : في وجهِ ذكرِ هذه الأبوابِ هنا . والوجهُ في ذلكَ أنَّه لمَّا ذكرَ المرفوعاتِ بدأَ بالمبتدأِ والخبرِ ، والفاعلِ وما أُقيمَ مقامَه ، وبابِ نِعْمَ وبِئْسَ وعسى ، والتعجُّبِ ، تلاها / بهذه الأبوابِ لأنَّها [٧٠/ب]

---

(1) اللفظ في الإيضاح ٩٥ والمقتصد ١/٣٨٧ «وظننت وحسبت ونحوهما».

(2) كذا في المقتصد ١/٣٩٧ ونسخة الظاهرية ٢٠/أ. واللفظ في الإيضاح ٩٥ «وأضحى وما انفكّ وما زال».

(3) كذا في المقتصد ١/٣٩٧. وفي الإيضاح ٩٥ ونسخة الظاهرية ٢٠/أ «الابتداء».

تناسبهما في أنّ الجميعَ لا بُدَّ فيه من مرفوعٍ أو منصوبٍ هو مرفوعٌ في

الأصلِ بحيث لا يسوغُ حذفُه .

الفصلُ الثاني : في معنى كونِ هذه الأشياءِ عواملَ المبتدأ .

ومعنى ذلكَ أنَّ هذه الألفاظَ تدخلُ على المبتدأ والخبرِ ، فيبقى كُلٌّ

واحدٍ من الاسمينِ مُفْتَقِراً إلى الآخرِ كافتقارِ المبتدأ إلى خبرِه ، وإنّما

أُدخلتْ عليهما « كانَ » لِتُحْدِثَ في الخبرِ معنىً لم يكن ، ألا ترى أنَّ قولكَ

زيدٌ مُنْطَلِقٌ . يُفيدُ أنّه الآنَ مُنْطَلِقٌ ، وأنّه غيرُ مُؤَكَّدٍ ، وأنّه غيرُ

مُحقَّقٍ عَيْناً ، ولا مظنونٍ عيناً ، بل يحتملُ كُلَّ واحدٍ منهما . فـ « كانَ » تدلُّ

على زمنِ الخبرِ ، و « إنَّ » تدلُّ على توكيدِه ، و « ظننتُ » تدلُّ على أنّكَ

قُلْتَ ذلكَ عن ظنٍّ لا عن يقينٍ ، وكذلكَ معاني أخواتِ هذه الأشياءِ

على ما يأتي تفصيلُه .

الفصلُ الثالثُ: في البدايةِ بـ«كانَ» وأخواتِها. ووجهُ ذلكَ أنَّ هذه أفعالٌ يليها المرفوعُ، فكانت بالفاعلِ والمبتدأ أشْبَهَ، وأمَّا «إنَّ» فَبلَتْ بعدَ «كانَ» لأنَّ أحدَ معموليها مرفوعٌ، فهي أولى بالتقديمِ من ظننتُ، لأنَّ «ظننتُ» تنصبُ الاسمينِ جميعاً، ولا يبقى من صورةِ المبتدأ والخبرِ فيهما شيءٌ، بل الباقي هو المعنى. وما بقيَ فيه من الصورةِ أو بعضِها مع بقاءِ المعنى أولى بالتقديمِ ممَّا ذهبت منه الصورةُ بالكليةِ.

الفصلُ الرابعُ: في عملِ كانَ وأخواتِها. لا خلافَ أنَّها تعملُ في المرفوعِ، لأنَّها أفعالٌ أُسندت إلى اسمٍ قُدِّمت عليه فرفعته، كالفعلِ الحقيقيِّ. وأمَّا الخبرُ[1] ففيه فصلانِ:

أحدُهما: في أنَّها، أعني كانَ، عاملةٌ فيه، وهو مذهبُ البصريينَ.[2]

وقالَ الكوفيونَ:[3] ينتصبُ على القطعِ، يعنونَ الحالَ.[4] والدليلُ على ذلكَ

---

(١) المنصوب بكان من مسائل الخلاف بين المدرستين. انظر تفصيله في: الإنصاف ٢/٨٢١-٨٢٨ (م ١١٩)، والتبيين ٢٩٥-٣٠١ (٤٤)، والارتشاف ٢/٧٢، والهمع ١/١١١.

(٢) انظره في: الكتاب ١/٤٥ (بولاق ١/٢١)، والمقتضب ٤/٨٧، والمقتصد ١/٣٩٨، والإنصاف ٢/٨٢١، والتبيين ٢٩٥، وشرح المفصل ٧/٩١، وشرح الكافية ٢/٢٩٠، والارتشاف ٢/٧٢، والهمع ١/١١١.

(٣) مذهبهم في: الإنصاف ٢/٨٢١، والتبيين ٢٩٥، والارتشاف ٢/٧٢، والهمع ١/١١١.

(٤) مذهب الفراء أن ما بعد المرفوع انتصب تشبيهاً بالحال. انظر الارتشاف ٢/٧٢.

أنّها فعلٌ يقتضي اسمين، وقد عملت في أحدِهما، فتعمل في الآخر، كالفعلِ التامّ، يعملُ في الفاعلِ والمفعولِ.(1)

وقولهم «ينتصبُ على الحالِ» ليسَ بشيءٍ،(2) لأنَّ الحالَ فضلةٌ لا يلزمُ ذكرُها، والخبرُ هنا يلزمُ ذكرُه، فلم يكن حالاً، ولأنَّ الحالَ لا يكونُ إلّا نكرةً، وخبرُ كانَ يكونُ معرفةً ونكرةً.(3)

والثاني: في علّةِ نصبِ الخبرِ. وعلّةُ ذلكَ أنَّ الخبرَ هنا يُشبهُ المفعولَ من جهةِ أنّه جاءَ بعدَ الفعلِ وما أُسْنِدَ إليه، فكانَ منصوباً كالمفعولِ، وليسَ بمفعولٍ حقيقةً، لأنَّ المفعولَ غيرُ الفاعلِ، والخبرُ هو المبتدأُ.(4)

الفصلُ الخامسُ: في علّةِ ابتدائِهم بكانَ. وذلكَ أنَّ كانَ [١/٧١] أمُّ هذا البابِ لوجهين:(5)

---

(1) ما احتج به للبصريين آنفاً لم يرد في الإنصاف ولا في التبيين.
(2) يعني الكوفيين، وإجابته عن مقالتهم دون إيراد حجتهم خلاف طريقته. انظر ما احتجوا به في الإنصاف ٢/ ٨٢١، والتبيين ٢٩٩.
(3) اقتصر هنا على اثنين من أحكام الحال التي تختلف بها عن المنصوب بكان. وذكر في التبيين ٢٩٥-٢٩٦ خمسة من أحكامها. وللكوفيين قول آخر ذكره ثمة ٢٩٨ وهو قولهم «خبر كان يؤول إلى الصفة» وأجاب عنه من ثلاثة أوجه.
(4) تقدم أنه مذهب الجمهور. ونقضه الكوفيون من خمسة أوجه تفرقه بين المفعول به وخبر كان. ذكرها المؤلف في التبيين ٢٩٩ وأجاب عنها من وجهين.
(5) ثانيهما فرع على أولهما، وسيذكر وجهين آخرين لـ (كان) فيكون المجموع أربعة أوجه. انظرها في المقتصد ١/ ٤٠٢.

أحدهما: أنّها تدلّ على الزمنِ الماضي أو المستقبلِ مطلقاً، لا تخصّ منهما وقتاً، وليسَ كذلكَ أصبح وأمسى فإنّهما يدلّانِ على وقتٍ من الماضي أو المستقبلِ.

والثاني: أنَّ كانَ تَصْحَبُ الأفعالَ كلَّها، فنقولُ: قد كانَ زيدٌ جاء. ويكونُ زيدٌ يأتي، ولا تقولُ مثلَ ذلكَ في أصبح وأمسى وغيرهما.

الفصلُ السادسُ: في انقسامِ كانَ. ولها في التحقيقِ ثلاثةُ أقسام[1]: تامّةٌ، وناقصةٌ، وزائدةٌ.

فالتامّةُ بمعنى حَدَثَ ووقعَ، فتَتِمُّ الجملةُ بها وبالاسمِ الواحدِ الذي تُسندُ إليه، كقولِكَ: قد كانَ الأمرُ. أي: حَدَثَ.

وأمّا الناقصةُ فهي التي خُلِعَتْ منها دلالتُها على الحَدَثِ[2]، وبقيتْ دلالتُها على الزمانِ، وهي المفتقرةُ إلى الخبرِ، كقولِكَ: كانَ زيدٌ قائماً.

---

(1) انظر ها في: شرح المفصل ٧/ ٩٧، وشرح الكافية ٢/ ٢٩٣، والارتشاف ٢/ ٧٦، والهمع ١/ ١١٥.

(2) مذهب المبرد وابن السراج والفارسي وابن جني والجرجاني وابن برهان والشلوبين وظاهر مذهب سيبويه أنها لا تدل على الحدث. وذهب ابن خروف وابن عصفور إلى أنها مشتقة من أحداث لم ينطق بها. وذكر أبو حيان والسيوطي أن المشهور والمنصور أنها تدل على الحدث والزمان. انظر تفصيل ذلك في الارتشاف ٢/ ٧٥، والهمع ١/ ١١٣.

إذا كان الغرضُ الدلالةُ على الإخبارِ عن زيدٍ بالقيامِ بالماضي، فكأنَّكَ قلتَ: زيدٌ قائمٌ فيما مضى.

فإنْ قُلْتَ: فكيفَ ساغَ قولُهم: كانَ زيدٌ قامَ، والخبرُ بنفسِه ماضٍ؟ قيلَ: عنه جوابانِ:

أحدُهما[1]: أنَّ قامَ قد تُستعملُ بمعنى المستقبلِ، وقد تكونُ للماضي القريبِ والبعيدِ. فإذا قُلْتَ: كانَ. أُفيدتْ بها المُضيَّ على التحقيقِ وبُعْدَ زمانِه.

والثاني: أنَّه لمَّا دخلت كانَ للمعنى الذي ذكرنا طُرِدَ هذا في كُلِّ خبرٍ لئلَّا يختلفَ البابُ، وإذا ثبتَ معنى نقصانِها فهي تنقسمُ ناقصةً ثلاثةَ أقسامٍ[2]:

أحدُها: ما ذكرنا من أنَّها الدالَّةُ على زمنِ الخبرِ، وأنَّها التي يظهرُ اسمُها.

---

(1) المقتضب ١/٣٩٨.

(2) انظرها في شرح الكافية ٢/٢٩٣.

والثاني: أنْ تكونَ بمعنى صارَ، كقولِ الشاعرِ[1]:

٩٨- بِتَيْهاءَ قَفْرٍ والمَطِيُّ كأنَّها ... قَطَا الحَزْنِ قَدْ كانَتْ فِراخاً بُيُوضُها[2]

أي: قد صارت. ومنه قولُه تعالى: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾[3].

في أحدِ الوجهين[4]، أي: صِرْتُم كذلكَ بمحمَّدٍ صلى الله عليه وسلّم.

والثالثُ: أنْ يُضْمَرَ فيها اسمُها. وسيأتي ذلكَ في كلامِ المُصَنِّفِ[5].

وأمّا الزيادةُ فتزادُ لتوكيدِ الكلامِ، ولا خبرَ لها. ومنه قولُ الشاعرِ[6]:

٩٩- سَرَاةُ بني أبي بكرٍ تَسَامى ... على كانَ المُسَوَّمَةِ العِرابِ

---

(١) وهو عمرو بن أحمر الباهلي. والبيت في ديوانه ١١٩. وهو منسوب له في: اللسان (كون، عرض) والخزانة ٩/٢٠١ (٧٢٧) [بولاق ٤/٣١]. ونسب في شرح المفصل ٧/١٠٢ لابن كنزة. وورد غفلاً في المقتصد ١/٤٠٢ (٧٧)، والتاج (عرض).

(٢) التَّيْهاء: المفازة التي لا يهتدى فيها، وضبطت في الأصل بالكسرة سهواً. القَفْر: المكان الخالي. والحَزْن: ما غلظ من الأرض. يصف المطيّ بسرعة السير كأنها قطاً تركت بيوضاً صارت أفراخاً.

(٣) سورة آل عمران ٣/١١٠.

(٤) ذكر في التبيان ثلاثة أوجه، واقتصر هنا على ثانيها. ولعله لم يعتد الثالث، وهو زيادة كان، لأنه ردّه وعدّه خطأً. انظر توجيهاتهم للآية في: إعراب القرآن ١/٤٠٠، والتبيان ١/٢٨٤، والبحر المحيط ٣/٢٨.

(٥) لأبي علي كلام مطوّل حول استتار الضمير في كان. انظره في: الإيضاح ١٠٤-١٠٥، والمقتصد ١/٤١٩-٤٢٠.

(٦) البيت على شهرته مجهول القائل كما نصّ عليه البغدادي، وهو مما أنشده الفراء. ويروى «جيادُ...» و«...تساموا» و«...المُطَهَّمَةِ العِرابِ». وهو في: سر الصناعة ١/٢٩٨، وأسرار العربية ١٣٦، واللمع ٨٩، والأزهية ١٨٧، والإنصاف ٣٠٤، ورصف المباني ١٤٠، ١٤١، ٢١٧، ٢٥٥، وشرح المفصل ٧/٩٨، ١٠٠، والضرائر ٧٨، وتخليص = (١٦٧، ١٦٨، ٢٨١، ٣٤٣)، واللسان (كون)، وأوضح المسالك ١/٢٥٧ (٩٢)،

فأدخلَ عليها حرفَ الجرِّ، وهذا قاطعٌ بزيادتِها، وإنّما ساغت زيادتُها لأنّها أشبهتْ الحروفَ من حيثُ إنّها لا تدلُّ على حَدَثٍ. ومن زيادتِها ما حكى الخليلُ عنهم أنّهم / قالوا: إنّ مِنْ أَفْضَلِهِم كانَ زيداً[1]. فأمّا قولُ [٧١/ب] الفرزدق[2]:

١٠١ـ فَكَيْفَ إذا مَرَرْتُ بِدَارِ قَوْمٍ وجيرانٍ لنا كانُوا كِرامِ

فذهبَ سيبويه وجماعةٌ إلى أنّها زائدةٌ[3]، و«كرام» نعتٌ لجيرانٍ. و«لنا»

= الشواهد ٢٥٢، وشرح ابن عقيل ١/ ٢٩١(٧٠)، والدرر ١/ ٨٩، وشرح التصريح ١/ ١٩٢، والأشباه والنظائر ٤/ ٣٠٣(٤٠٥)، والهمع ١/ ١٢٠، وحاشية ياسين ١/ ١٩٩، والخزانة ٩/ ٢٠٧(٧٢٨) (بولاق ٤/ ٣٤)، وحاشية الصبان ١/ ٢٤١، والتاج (كون).

(١) الحكاية ذكرها سيبويه وعزاها إلى الخليل. انظرها في: الكتاب ٢/ ١٥٣ (بولاق ١/ ٢٨٩)، والنكت ١/ ٥٢٢، وشرح المفصل ٧/ ٩٩، وشرح الكافية ٢/ ٢٩٤.

(٢) البيت في ديوانه ٨٣٥ من قصيدة مدح بها هشام بن عبد الملك وهجا جريراً، والرواية فيه: «فكيف إذا رأيتُ ديارَ قومي». ويروى «أقول...» و«... إذا حللت...» و«فكيف ولو مررت...» و«... ديار أهلي...». وهو منسوب له في: الكتاب ٢/ ١٥٣ (بولاق ١/ ٢٨٩)، والمقتضب ٤/ ١١٦ ـ ١١٧، والمحلّى ١٠٠ (١٧١)، والجمل ٤٩، والسمط ٢/ ٧٥٨، والأزهية ١٨٨، والإفصاح ٣٥٣ (٢٣٣)، والحلل ٥٩ (١١)، وتخليص الشواهد ٢٥٢، وشرح التصريح ١/ ١٩٢، وشرح شواهد المغني ٢/ ٦٩٣ (٤٥٣)، والخزانة ٩/ ٢١٧ (٧٣١) (بولاق ٤/ ٣٧)، وشرح أبيات المغني ٥/ ١٦٨ (٤٦٩)، وحاشية الصبان ١/ ٢٤٠، والتاج (كون). وورد بلا نسبة في: مجاز القرآن ٢/ ٧ (٥٠٩)، ١٤٠، وشرح النحاس ٢٠٣، والمدخل ١٦٩، والنكت ١/ ٥٢٣، وأسرار العربية ١٣٦، واللسان (كون)، والمغني ٣٧٧ (٥٢٦).

(٣) وهو مذهب الخليل والفارسي وابن جني. انظر الكتاب ٢/ ١٥٣ (بولاق ١/ ٢٨٩)، والنكت ١/ ٥٢٢، والحلل ٦٢ ـ ٦٣، والخزانة ٩/ ٢١٧ (بولاق ٤/ ٣٧).

كذلك. وقالَ المبرّدُ وغيرُه[1]: ليست زائدةً، بل الضميرُ اسمُها، و«لنا» خبرُها، والجملةُ نعتٌ لجيرانٍ، و«كرامٍ» نعتٌ أيضاً، وقد وصفَ بالجملةِ قبلَ المفردِ. وهو كقولِه تعالى ﴿كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ [إِلَيْكَ] مُبَارَكٌ﴾ في «ص»[2] وفي «الأنبياءِ» ﴿مُبَارَكٌ أَنْزَلْنَاهُ﴾[3]. فوصفَ بالمفردِ قبلَ الجملةِ، وكلا الأمرينِ سائغٌ قويٌّ.

واحتجَّ هذا القائلُ[4] بأنَّها لو كانت زائدةً لم يظهر فيها ضميرٌ. وقد أُجيبَ عن هذا الضميرِ من وجهينِ:

أحدُهما: أنَّه جعلَ الضميرَ في كانَ توكيداً للضميرِ المُسْتَكِنِّ في «لنا» كذا قال أبو عليٍّ[5]، وشَبَّهَهُ بقولِ الشاعرِ[6]:

(1) انظر المقتضب ٤/١١٦، والنكت والحلل والخزانة (الإحالات المتقدمة).

(2) سورة ص ٣٨/٢٩ وما بين معقوفين ساقط من الأصل. ونظيره في سورة الأنعام ٦/٩٢ و١٥٥ ﴿وهذا كِتَابٌ أَنْزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ﴾

(3) سورة الأنبياء ٢١/٥٠ وقبله ﴿وهذا ذِكْرٌ..﴾

(4) وهو المبرد كما تقدم.

(5) في البصريات ٢/٨٧٥-٨٧٦. ونقله البغدادي في الخزانة ٩/٢١٩ (بولاق ٤/٣٨) غفلاً من اسم المصدر ونصّ على أن اللخمي نقله في شرح أبيات الجمل.

(6) نُسب البيت إلى سَعْد القرقرة في قصة مَثَلٍ مشهورة له مع النعمان أخيه من الرضاعة، وإلى قيس بن الخطيم الأنصاري، والشاهد في زيادات ديوانه ١٧٠ ونصّ البغدادي على أنه لم يره في شعره، ولا يليق به لشجاعته. وله روايتان لا شاهد فيهما. إحداها في الفاخر بلفظ:

نحنُ بغَرْسِ الوَدِيِّ أَعْلَمُ مِنَّــا بجري الجيادِ في السَّلَفِ

=

١٠١- نحنُ بغَرْسِ الوَدِيِّ أَعْلَمُنَا ... مِنَّا بِطَعْنِ الكُماةِ في السَّدَفِ[1]

«نا» في أعلمنا توكيدٌ لنحن، وإنَّما اعتقدَ ذلكَ لأنَّ أفعلَ إذا صحبته «مِن» لا يُضاف، فلمَّا أتى بـ«نا» وجبَ أنْ يُعتقَدَ أنَّها على غيرِ الإضافة.

كذلكَ الضميرُ في البيتِ لا يصحُّ أنْ يكونَ اسمَ كانَ التامَّةِ، إذْ لا معنى له، ولا الناقصةِ، إذْ لا خبرَ لها.

والوجهُ الثاني: أنه اضطرَّ فزادها بالضميرِ الذي هو من حكم (كان) في الأصل[2].

ومِمَّا زيدتْ فيه كانَ قولُهم: ما كانَ أَحْسَنَ زيداً[3]. فذهب الجمهور[4] إلى أنَّها زائدةٌ محضةٌ، وذهبَ بعضهم[5] إلى أنَّها خبرُ «ما». وفيها ضميرٌ يعودُ عليها، وهذا فاسدٌ لوجهين:

= والأخرى نقلها البغدادي عن اليمني في طبقات النحويين بلفظ:

نحنُ بغَرْسِ الوَدِيِّ أَعْلَمُ مِنَّا ... بقيادِ الجيادِ في السَّدَفِ

ويروى أيضاً «... بركضِ الجياد...» و«... بجَرِّ الجيادِ...». وهو منسوب لسعد في: الفاخر ٧١، والصحاح (سدف)، ومجمع الأمثال ١/٩٣-٩٤ (٤٥٣)، واللسان (سدف)، وشرح شواهد المغني ٢/٨٤٥ (٦٨١)، وشرح أبياته ٦/٣٣٥ (٦٨٤)، ونسبه ابن عصفور في الضرائر ٢٨٣-٢٨٤ إلى قيس، وحكاه السيوطي نقلاً عنه. وجاء بلا نسبة في: المغني ٥٧٧ (٨١١)، والخزانة ٩/١٩٨ (بولاق ٤/٣٨)، وحاشية الصبان ٣/٤٧ (٥٩٦).

(١) الوَدِيّ: النخلة الصغيرة تقلع من جنب أمها وتغرس في موضع آخر. وأعلمنا: أعلم منا على لغة هجر (نقلاً عن مجمع الأمثال). والسَّدَف: الضوء في لغة قيس، والظلمة في لغة تميم.

(٢) فوقها خاء صغيرة في الأصل.

(٣) من أقوال العرب. انظر: شرح اللمع ١/٥١، والهمع ١/١٢٠.

(٤) تقدم معزواً إلى سيبويه وجماعة. انظر الارتشاف ٢/٩٥.

(٥) منهم السيرافي والزجاجي. انظر الجمل ٤٩، وشرح المفصل ٧/١٥٠، والارتشاف ٢/٩٦.

أحدُهما: أنَّ كانَ ليستْ صيغةَ فعلِ التعجّبِ.

والثاني: أنّها لا خبرَ لها، وليستِ التامّةَ، و«زيداً» لا يصلحُ أنْ يكونَ خبرَها، فثبتَ أنّها زائدةٌ. ويُقالُ: ما كانَ أحسنَ ما كانَ زيدٌ[1] «كانَ» الأولى على ما تقدَّمَ، فأمّا الثانيةُ فتامّةٌ، و«ما» معها مصدريّةٌ، وفاعلُها زيدٌ. والتقديرُ: ما أحسنَ كونَ زيدٍ. فالمتعجَّبُ منه الكونُ.[2]

الفصلُ السابعُ: في (صارَ) ومعناها الانتقالُ من حالٍ إلى حالٍ.

وتكونُ تامّةً كقولِكَ: صِرْتُ إلى زيدٍ، وإلى مذهبِ كذا. أي: أتيتُه واعتقدتُه. ومصدرُه صَيْرٌ ومصيرٌ وصيرورةٌ.[3] وتكونُ ناقصةً / وهي [٧٢/أ] المفتقرةُ إلى الخبرِ، كقولِكَ: صارَ زيدٌ أميراً. أي: بعدَ أنْ لم يكنْ.

الفصلُ الثامنُ: في (أَصْبَحَ وأَمْسَى) ويكونانِ تامّتينِ بمعنى الدخولِ في الصباحِ والمساءِ، كقولِكَ: أصبحنا وأمسينا. مُقْتَصِراً عليهما. وناقصتينِ

---

(١) ورد القول في شرح المفصل ١٥٠/٧.

(٢) جاز التعجب من الكون، وهو في الحقيقة لزيد، لأن كونه ملتبس به. انظر شرح المفصل ١٥٠/٧.

(٣) ألحق قوم منهم الزمخشري والجزولي وأبو البقاء وابن عصفور غدا وراح بمعنى صار. انظر الارتشاف ٧٣/٢.

كقولك: أمسى زيدٌ أميراً. أي: صار كذلك في هذا الوقت، وقد يُرادُ بهما الدلالةُ على حدوثِ الخبرِ في مُطلقِ الزمانِ لا هذين الوقتينِ على الخصوصِ.

الفصلُ التاسعُ: في (أضحى) وحقيقتُها الدلالةُ على الشيءِ وقتَ الضُّحى. وحكمُها فيما مضى كحُكْمِ أصبحَ وأمسى.

الفصلُ العاشرُ: في (ظَلَّ) ومعناها أَخَذَ في الفعلِ، ولا تكونُ تامّةً. وأمّا (باتَ) فتكونُ تامّةً تدلُّ على الليلِ خاصّةً، وتكونُ ناقصةً في حُكْمِ أصبحَ وأمسى.

الفصلُ الحادي عشر: في (ما دامَ) ومعناها الاستمرارُ، وتكونُ تامّةً كقولِه تعالى ﴿خالِدِينَ فيها ما دامَتِ السَّمواتُ والأَرْضُ﴾[1]. أي: مُدَّةَ دوامِهما. وتكونُ ناقصةً كقولِكَ: أنا آتيكَ ما دُمْتَ تُكْرِمُني[2].

---

(1) وردت مرتين في سورة هود ١١ / ١٠٧ و ١٠٨.

(2) وشرطها أن تقع صلة لما الظرفية، وهي المصدرية المراد بها وبصلتها التوقيت. انظر زيادة بيان في: المقتضب ١ / ٤٠٠، والهمع ١ / ١١١.

[أي] مُدَّةَ إكرامِكَ إيَّايَ. ولو قُلْتَ: ما دُمْتَ. من غيرِ خبرٍ كانَتْ

[بمعنى] مُدَّةَ بقائِكَ. وتقولُ في التامَّةِ: ما دامَ أمرُ فلانٍ أي انقطعَ

و«ما» نافيةٌ.

الفصلُ الثاني عشرَ: في ما انفكَّ وما زالَ وما فتِئَ وما برِحَ [1]

أمَّا (ما زالَ) فـ«ما» فيه نافيةٌ، و«زال» تكونُ تامَّةً وناقصةً

مستقبلُ التامَّةِ يزولُ، ومنه قولُه تعالى ﴿وإنْ كانَ مَكْرُهُم لِتَزُولَ

منهُ الجبالُ﴾ [2]. وهي لازمةٌ. وقد تكونُ متعديةً إلَّا أنَّ مستقبلَها يَزِيلُ

يقال: زِلْتُ الشيءَ أَزِيلُهُ. ومنه قولُه تعالى ﴿فَزَيَّلْنَا بَيْنَهُمْ﴾ [3] أي

فرَّقنا. وأمَّا الناقصةُ فمستقبلُها يَزالُ، وألِفُها منقلبةٌ عن واوٍ [4]

ومنه قولُه تعالى ﴿لا يَزالُ بُنْيانُهُمُ الذي بَنَوا رِيبَةً في قُلُوبِهِم﴾ [5]

وأمَّا ما انفكَّ فتكونُ تامَّةً كقولِكَ: انفكَّ الشيءُ: إذا انقطعَ

---

(1) يشترط في هذه الأربعة تقدم نفي أو شبهه، وهو النهي أو الدعاء، سواء أكان النفي بحرف أم بفعل أم باسم. والأربعة بمعنى واحد. انظر الارتشاف ٢/٧٩-٨٠، وشرح [...]

(2) سورة إبراهيم ١٤/٤٦. (3) سورة يونس ١٠/٢٨.

(4) نص على ذلك ابن فارس في المقاييس (زيل) ٣/٤١. وهي كذلك في تهذيب اللغة [...]

(5) سورة التوبة ٩/١١٠.

وانفكَّ الرَّهْنُ: إذا خرجَ إلى الراهنِ بعدَ سقوطِ الحقِّ. وفككتُ رقبةَ العبدِ: أي أخرجتُه من الرِّقِّ. والناقصةُ في معنى زال الناقصة.

وأمّا (فتئ) فبمعنى انفكَّ، ومنه قوله تعالى ﴿تاللهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُوسُفَ﴾[1]. أي: لا تزالُ.

وأما (برِحَ) تكونُ تامَّةً بمعنى ظهرَ، كقولِهم: برِحَ الخفاءُ[2]. أي: ظهرَ المخفيُّ، وما برِحَ من المكانِ، أي: لم يُفارِقْه. وأمّا قولُه تعالى ﴿لا أبْرَحُ حتّى أبلغَ مَجْمَعَ البَحْرَيْنِ﴾[3]. فمعناه لا أزالُ أطلبُ/ الحوتَ [٧٢/ب] وليسَ معناه لا أُفارقُ موضعي، إذْ من المُحالِ أنْ يبلغَ مَجْمَعَ البحرينِ وهو موضعَه، وأمّا الناقصةُ فدلالتُها كدلالةِ مازالَ.

الفصلُ الثالثَ عشرَ: في (ليسَ)[4] وهي فعلٌ عندَ الجمهورِ[5]. ودليلُ ذلكَ اتصالُ تاءِ التأنيثِ الساكنةِ بها وضمائرِ المرفوعِ[6]، كقولِكَ: لَسْتُ

---

(1) سورة يوسف ١٢/ ٨٥.

(2) اللسان والقاموس (برح).

(3) سورة الكهف ١٨/ ٦٠.

(4) اختلف البصريون في (ليس) هل هي فعل أو حرف؟ انظر تفصيله في: الحلبيات ٢١٠-٢٢٧، والتبيين ٣٠٨-٣١٤ (م ٤٦).

(5) انظر مثلاً: الكتاب ١/ ٤٥ (بولاق ١/ ٢١)، والمقتضب ٤/ ٨٧، ١٩٠، وشرح اللمع ١/ ٥٣، والجنى الداني ٤٩٣، والمغني ٣٨٧.

(6) ذكر المؤلف في التبيين ٣٠٩ دليل الجمهور المتقدم، وأورد عليه اعتراضين، ثم أجاب عنهما. والاعتراضان في الحلبيات ٢١١.

ولَيْتَا ولَيْتُوا ولَيْتَتْ ولَسْنَ . وهذه من خصائص الأفعال .

وذهب قومٌ[1] إلى أنَّها حرفٌ[2]، واحتجُّوا لذلك بأشياء، منها أنَّها [illegible] نفيَّةٌ، وذلكَ حُكْمُ الحروفِ لا الأفعالِ . ومنها أنَّها لا تتصرَّفُ . ومنها أنَّها لو كانت فعلاً لكانت : لاسَ . لأنَّ عينَ الفعلِ الماضي تتحرَّكُ وقبلها فتحةٌ، فتُقلبُ ألِفاً . فأمَّا بقاؤُها ياءً أو واواً فلا . ومنها ما حكاهُ سيبويه عن العرب أنَّهم قالوا : ليسَ الطِّيبُ إلَّا المِسْكُ[3] . برفع الاسمين

---

(1) وهم : ابن السراج وأبو علي الفارسي في أحد قوليه وابن شقير وجماعة . انظر الحلبيات ٢١٠-٢٧٠ ، ورصف المباني ٣٠١ ، والجنى الداني ٤٩٤ ، والمغني ٣٨٧ وما وجدته في الأصول ١/٨٢ يخالف ما نُسب إليه . قال مؤلِّفه : « .. فأما ليس فالدليل على أنها فعل ، وإن كانت لا تتصرف تصرف الفعل ، قولك : لست . كما تقول ضربت ولستما كضربتما .. » . ولم يحدِّد أبو البقاء في التبيين ٣٠٨ أصحاب هذا المذهب والنفر بالتعميم ، فنسبه إلى قوم كما هنا .

(2) حجتهم في التبيين ٣١٠-٣١١ من السماع والقياس . ذكر في الأول حكاية سيبويه [illegible] عن العرب ، وساق في الثاني خمسة أوجه لحجتهم من القياس ، ثلاثة منها فيما يأتي [illegible]

(3) لهم في الحكاية كلام كثير . وهي مما اختلف فيه عيسى بن عمر الثقفي مع أبي عمرو بن العلاء في مجلس مشهور بينهما أورده الزجاجي وغيره . وهي إلى ذلك إحدى مسائل [illegible] أبي نزار المسمَّاة « المسائل العشر المتعبات إلى الحشر » والرفع فيها لغة تميم والنصب لغة الحجاز . وقد ردَّ أبو حيان على الفارسي وأبي نزار تأولهم [illegible] سيبويه وانظر مقالة العرب المذكورة في : الكتاب ١/١٤٧ (بولاق ١/٧٣) ، والأصول ١/٨٢ [illegible] العلماء ١/٣-٥ ، والبغداديات ٣٨٢ ، والحلبيات ٢١٠-٢٧٠ ، [illegible] والأمالي الشجرية ١/١٩٥ ، والنكت ١/٢٧٠ ، والأزهية ١٩٥ ، [illegible] ٧٤٩ ، ٨٠٠ ، والتبيين ٣١٠ ، والارتشاف ٨٣٢ ، والأشباه والنظائر ٥/ [illegible] ٦/٧٦ ، ٧٧ ، ٧٨ ، ٧٩ ، ٨٠ ، والهمع ١١٥/١ .

فأبطل عملَها بالاستثناءِ كـ «ما» سواءً[1]. والجوابُ أنَّ كونَها نافيةً للفعلِ لا ينفي كونَها فعلاً[2]، ألا ترى أنَّ أبَى وامتنع وترك أفعالٌ، وهي نافيةٌ.

وأمّا عدمُ تصرُّفِها فليسَ بحجّةٍ، فإنَّ عسى فعلٌ ولا تتصرّفُ. وأمّا عدمُ انقلابِ عينِها فلا ينفي كونَها فعلاً، ألا ترى أنَّ قولَهم: صَيِدَ البعيرُ[3] بكسرِ الياءِ يجوزُ فيه التسكينُ، فيُقالُ: صَيْدَ البعيرُ. كما يُقالُ في عَلِمَ: عَلْمَ. وهو في الياءِ أحسنُ. إلّا أنَّ السكونَ في ليسَ لازمٌ كما لزمَ جمودُها. وأمّا الحكايةُ فإنَّ القائلَ لذلكَ جعلَ اسمَ ليسَ مضمراً فيها[4]، وهو ضميرُ الشأنِ، لا أنّه ألغى عملَها[5].

---

(1) هنالك وجوه أخرى احتج بها القائلون بحرفية ليس. انظرها في: الحلبيات ٢١٠-٢٧٠، والتبيين ٣١١.

(2) انظر ما أجاب به العكبري عن وجوه حجتهم في التبيين ٣١٣-٣١٤.

(3) قال ابن منظور «الصَّيَد: وهو داء يصيب الإبل في رؤوسها فتسيل أنوفها، وترفع رؤوسها، ولا تقدر أن تلوي معه أعناقها...». اللسان (صيد).

(4) ذكر الفارسي هذا الوجه في توجيه الحكاية على صورة اعتراض أجاب عنه مفصلاً في الحلبيات ٢٢٠. وتوسع المؤلِّف في التبيين ٣١١-٣١٣ فأجاب عن الحكاية بثلاثة أوجه اقتصر هنا على إيراد وجه واحد، هو الثاني.

(5) ذهب المالقي إلى رأي توفيقي، وهو أن (ليس) ليست محضة في الحرفية ولا محضة في الفعلية، وأن مردّ الخلاف فيها بين سيبويه والفارسي هو النظر إلى حقها. فهي فعل إذا وجد فيها شيء من خواصّ الأفعال، وهي حرف إذا افتقرت إلى شيء من خواصّ الأفعال. انظر تفصيله في رصف المباني ٣٠٠-٣٠١. وهنالك أفعال أخرى ألحقها بعضهم بهذا الباب لم ترد هنا. انظرها في الهمع ١/١١٢-١١٣.

قالَ أبو عليٍّ رحمه اللهُ: وإذا اجتمعَ في الكلامِ معرفةٌ ونكرةٌ فالذي يجعلُ اسمَ كانَ المعرفةُ[1]. إلى آخرِ الفصلِ.

قالَ الشيخُ رحمه اللهُ: عُمدةُ الخبرِ ما كانَ مفيداً للسامعِ، إذْ هذا حدُّ الخبرِ، فعلى هذا إذا أخبرتَ عن الاسمِ بما لا يستفيدُه السامعُ كانَ لغواً.

فإنْ قيلَ: فأنتَ تقولُ: اللهُ ربُّنا. وهو معلومٌ. قيلَ: المرادُ بذلكَ التعظيمُ أو الاعترافُ بما يُنكرُه بعضُ الناسِ.

وبعدُ، فاعلمْ أنَّ هذا الضربَ ينقسمُ أربعةَ أقسامٍ[2]، وهي:

---

(1) لفظ أبي علي في الإيضاح ٩٧، والمقتصد ١/ ٤٠٣، ونسخة الظاهرية ٢٠/ أ «وإذا اجتمع في هذا الباب معرفة ونكرة فالذي يجعل اسم كان منهما المعرفة».

(2) حال الاسم والخبر في الأفعال الناقصة كحالهما في المبتدأ والخبر. والأقسام المذكورة في: الكتاب ١/ ٤٧-٤٩ (بولاق ١/ ٢٢-٢٤)، والمقتضب ٤/ ٨٩-٩٧، والمقتصد ١/ ٤٠٥، وشرح المفصل ٧/ ٩١-٩٦، وشرح الكافية ٢/ ٢٩٩-٣٠٠، والارتشاف ٢/ ٨٩-٩٢، والهمع ١/ ١١٨-١١٩.

الإخبارُ[1] بالنكرةِ عن المعرفةِ، وهو مستقيمٌ، لأنّك أعلمتَ

سامعَ عن المُخْبَرِ عنه ما لم يكُنْ يَعْلَمُهُ، فاستفادَ ذلكَ منكَ.

والثاني: الإخبارُ عن المعرفةِ بالمعرفةِ، وهو مفيدٌ أيضاً،

والحاصِلُ للمخاطَبِ ما كانَ يجهلُه من نسبةِ أحدِهما إلى الآخَرِ،

كقولِكَ: زيدٌ الضاربُ. فأنتَ تعرِفُ كُلَّ واحدٍ منهما/ على حِدَةٍ [١/٧٣]

ولا تعلمُ أنَّ أحدَهما هو الآخَرُ، فتستفيدُهُ من المخاطَبِ[2].

والثالثُ: أنْ تُخْبِرَ بالنكرةِ عن النكرةِ، وهذا لا يكادُ يُفيدُ.

ألا ترى أنَّكَ لو قُلْتَ: رجلٌ قائمٌ. لم يَسْتَفِدْ السامعُ بذلكَ

فائدةً، لأنَّه لا يُنكَرُ أنْ يكونَ في الدنيا رجلٌ قائمٌ. فأمَّا قولُه

تعالى: ﴿ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ ﴾[3]. فأفادَ لاتصالِه بالنفيِ، لأنَّه مفيدٌ.

ومثلُه قولُكَ: ما كانَ أحدٌ خيراً منكَ[4].

---

(١) وهو الأول، وإثباتها أشبه بأسلوب المؤلِّف لولا مخالفة الأصل.

(٢) إن لم يستويا في رتبة التعريف كان الاختيار جعل الأعرف منهما الاسمَ، والآخر الخبرَ، إلّا المشار فإنه يجعل الاسم وغيره من المعارف الخبر. انظر تفصيله في الارتشاف ٨٩/٢، والهمع ١١٨/١.

(٣) سورة الإخلاص ٤/١١٢.

(٤) هو نظير ما ورد في المقتضب ٩٠/٤ وشرح المفصل ٩٦/٧ «ما كان أحدٌ مثلَك. وما كان أحدٌ مُجترئاً عليك».

والرابعُ: أنْ تُخْبِرَ عن النكرةِ بالمعرفةِ، وهو غيرُ جائزٍ،(1) كقولك: منطلقٌ زيدٌ. على أنْ تخبرَ عن منطلقٍ، لأنَّ الخبرَ هو المجهولُ عند المخاطَبِ يصيرُ عالماً به، فتنسبُه إلى مَنْ يعرفُه. وهذا عكسُه. وقد جاء في الشعرِ ذلك. قالَ القُطاميُّ:(2)

١٠٢- قِفِي قَبْلَ التفرُّقِ يا ضُباعا ... ولا يَكُ مَوْقِفٌ مِنْكِ الوَداعا

فجعلَ موقفاً اسمَ كانَ، والوداعَ خبرَها. وجوَّزَ ذلك أنَّ المعنى

---

(1) عند الجمهور. وجوّز ابن مالك العكس اختياراً بشرط الفائدة وكون النكرة غير صفة محضة. انظر الارتشاف ٢/ ٩٢، والهمع ١/ ١١٩.

(2) وهو عُمَيْر بن شُيَيْم ابن أخت الأخطل. والبيت في ديوانه ٣١ من قصيدة له مدح بها زُفَر بن الحارث الكلابي الذي حال بينه وبين آسريه يوم الخابور وأجزل عطاءه. ونصّ البطليوسي على أنه يروى "... ولا يَكُ موقفٌ ..." ولا شاهد فيه. ونقل البغدادي عن الأخفش في كتاب المعاياة أنهم رواه "... ولا يَكُ مَوْقِفاً ...". والأرجح أن البيت ليس من شواهد الأصل وهو الإيضاح، وذلك لسقوطه من شروح شواهده الثلاثة ونسخة الظاهرية ٢/ أ، وأصول المقتصد ١/ ٤٠٣ وأصول الإيضاح الأربعة، واقتصر ورود الشاهد على النسخة (ب) من تلك الأصول، وعلى حاشية في نسخة الأصل ضمن زيادة، أثبتها محقق الإيضاح ٩٨. والبيت منسوب له في: الكتاب ٢/ ٤٣ (بولاق ١/ ٣٣١)، والمقتضب ٤/ ٩٤، والأصول ١/ ٨٣، وشرح ابن السيرافي ١/ ٤٤١، والحلل ٥١ (٨)، وشرح المفصل ٧/ ٩١، واللسان (ضبع، ودع)، وشرح شواهد المغني ٢/ ٨٤٩ (٦٨٨)، والقاموس (ضبع)، والدرر ١/ ٨٨، ١٦٠، والخزانة ٢/ ٣٦٧ (١٤٣)، ٩/ ٢٨٤ (بولاق ١/ ٣٩١، ٤/ ٦٤)، وشرح أبيات المغني ٦/ ٣٤٥ (٦٩١)، ٨/ ١٢١. وجاء بلا نسبة في: شرح النحاس ٢٢٩ (٤٥١)، والجمل ٤٦، وما يجوز للشاعر ١٤٢، والضرائر ٢٩٦، والملخص ٤٧٧، والبسيط ١/ ٥٣٧ (١١٥)، ٢/ ٧٢١، وشرح الكافية ٢/ ٢٩٩، والارتشاف ٢/ ٩٢ (٢٦٠)، والمغني ٥٩١ (٨١٩)، والهمع ١/ ١١٩، ١٨٥.

مستقيمٌ، وأنّ مِثلَه نعتٌ لموقفٍ، وأنّ الموقفَ والوداعَ مستويان في تنكيرِ الجنسِ قريبٌ من تعريفِه. وأمّا قولُ حسّان[1]:

١٠٢- كأنّ سَبيئةً مِن بيتِ رأسٍ   يكونُ مِزاجَها عسلٌ وماءُ

يُروى «مِزاجَها» بالنصبِ، والوجهُ فيه ما تقدّمَ، ويُروى بالرفعِ «عسلٌ» كذلك. وفيه وجهانِ[2]:

---

(1) البيت من قصيدة له قالها يوم فتح مكة، وروايته في الديوان ١/١٧ «كأنّ خبيئةً...». وله روايات أخرى سيذكر بعضها الشارح، ومما لم يذكره منها «كأنّ سُلافةً» و«كأنّ مُدامةً...» و«... من ذاتِ عِزّةٍ...». وهو منسوب له في: الكتاب ١/٤٩ (بولاق ١/٢٣)، ومعاني القرآن ٣/٢١٥، والكامل ١/١٦٤، والمقتضب ٤/٩٢، وشرح النحاس ٥٠ (٣٨)، والجمل ٤٦، وشرح ابن السيرافي ١/٥٠، والنكت ١/١٨٦، والحلل ٤٦، ومعجم البلدان ١/٥٢١، وشرح المفصل ٧/٩٣، واللسان (سبأ، رأس)، والمغني ٩١١ (١١٨٢)، والدرر ١/٢٢، والأشباه والنظائر ٢/٩٦ (٢٢١)، وشرح شواهد المغني ٢/٨٤٩ (٦٨٩)، والخزانة ٢/٣٦٧ (١٤٣)، ٩/٢٨٥، ٢٨٦، ٢٨٨ (بولاق ١/٣٩١، ٤/٦٤)، وشرح أبيات المغني ٦/٣٤٩ (٦٩٢). وبلا نسبة في: الأصول ١/٦٧، والمحلى ٩٦ (١٦٣)، والمقتصد ١/٤٠٤ (٧٨)، وشرح الكافية ٢/٩٩، والارتشاف ٢/٩٢ (٢٥٩)، والمغني ٩١ [illegible]، والهمع ١/١١٩.

(2) الوجهان في الخزانة ٩/٢٢٤-٢٢٥ (بولاق ٤/٤٠-٤١)، وشرح أبيات المغني [illegible]، وللمؤلف رأي مشهور في توجيه البيت على هذه الرواية، لم يوردها، وأوردت بعض المصادر البيت شاهداً على قوله، وهو تجويزه زيادة (يكون) بلفظ المضارع وما بعدها مبتدأ وخبر. انظر ما حكاه البغدادي في كتابه المتقدمين.

أحدُهما: أنَّ كانَ فيها ضميرُ الشأنِ، وما بعدَه جملةٌ في موضعِ الخبرِ

والثاني: أنَّ فيها ضميراً يعودُ على السبيئةِ، ولم يُؤنَّثْ

حملاً على المعنى، لأنَّها الخمرُ. ويُروى «مزاجُها» بالرفعِ. و«عسلاً» بالنصبِ[1]

وهو ظاهرٌ. فعلى هذا يرتفعُ «ماءٌ» إمَّا على حذفِ خبرٍ. أي: فيه ماءٌ[2]

أو بفعلٍ محذوفٍ، أي: خالطَه ماءٌ[3]. فأمَّا خبرُ «كأنَّ» في أوَّلِ البيتِ

فهو في البيتِ الذي يليه، وهو قولُه:

عَلَى أَنْيَابِهَا أَوْ طَعْمُ غَضٍّ ... مِنَ التُّفَّاحِ هَصَّرَهُ اجْتِنَاءُ[4]

• قالَ أبو عليٍّ رحمه اللهُ: ويستقيمُ أنْ تُقدِّمَ الخبرَ على الاسمِ،

تقولُ: كانَ أخاكَ زيدٌ. وكانَ منطلقاً عمرٌو[5]. الفصل.

قالَ الشيخُ رحمه اللهُ: تقديمُ أخبارِ هذه الأفعالِ على أسمائِها

---

(1) هذه رواية المازني ومختاره. انظر المقتضب ٤/ ٩٢، والنكت ١/ ١٨٦، والحلل ٤٩، والمقتصد ١/ ٤٠٤، والخزانة ٩/ ٢٢٧ (بولاق ٤/ ٤١).

(2) وهو تقدير المبرد في المقتضب ٤/ ٩٢.

(3) وهو تقدير السيرافي في النكت ١/ ١٨٦، وابن السيد في الحلل ٤٩، والبغدادي في الخزانة ٩/ ٢٢٧ (بولاق ٤/ ٤١).

(4) تقدم تخريج سابقه الشاهد. وهصّره: أماله. والاجتناء: أخذ الثمر من الشجر، ونصب (طعمَ) بالعطف على سبيئة. شبّه ريقها بطعم خمر قد مُزجت بعسل وماء، أو بطعم تفاح غضّ قد اجتني.

(5) الإيضاح ١٠٠، والمقتصد ١/ ٤٠٥.

جائزٌ إجماعاً[1]. وقد جاءَ القرآنُ بذلكَ، فمنه قولُه تعالى: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾[2]. ووجهُهُ من القياسِ أنَّها أفعالٌ متصرّفةٌ ماعدا ليسَ والتصرُّفُ يُكسِبُهَا قوّةً، فإذا كانت عاملةً رفعاً ونصباً كانَ من/حُكمِ تصرُّفِها وعملِها تقديمُ منصوبِها على مرفوعِها، لأنَّها مُشْبِهَةٌ [٢/٧٣] للفعلِ الرافعِ الناصبِ، نحو: ضربَ زيدٌ عمراً.

وأمّا (ليسَ) فهي فعلٌ عند الأكثرينَ[3] لِمَا ذكرنا من قبلُ. وأمّا تقديمُ أخبارِها على أنفُسِها فجائزٌ فيما ليسَ في أوّلِه «ما». وأمّا ما في أوّلِه «ما» فلا يجوزُ تقديمُ أخبارِها عليها عندَ البصريينَ[4]، ويجوزُ عندَ الكوفيينَ[5] إلّا في مادامَ. والدليلُ على امتناعِه أنَّ «ما» للنفيِ، ولها صدرُ الكلامِ، كما أنَّ حروفَ الاستفهامِ والشرطِ كذلكَ، وإذا تَقدَّمَ خبرُها عليها أُزيلتْ عن موضعِها، وكما لا تقولُ: زيداً أَضربتَ

---

(1) عند البصريين، ومنعه الكوفيون في الجميع، ومنعه ابن معطٍ في (مادام)، ومنعه بعضهم في (ليس). انظر تفصيله في الارتشاف ٢/ ٨٥-٨٦، والهمع ١/ ١١٧.

(2) سورة الروم ٣٠/ ٤٧.

(3) سلف قريباً في ٤٦٣.

(4) وأجازوا التقديم إن كان النفي بغير (ما). انظر الارتشاف ٢/ ٨٧، والهمع ١/ ١١٧.

(5) ماعدا الفراء الذي منع التقديم مطلقاً نفي بما أو بغيرها. انظر المصدرين السابقين.

لأنّك تقولُ: زيداً ما ضربتُ. وإذا امتنعَ ذلكَ لِما ذكرنا امتنعَ قولُكَ

قائماً مازالَ زيدٌ. لوجودِ العِلّةِ.

واحتجَّ الآخرونَ بقولِ الشاعرِ[1]:

١٠٤- ورَجِّ الفتى للخيرِ ما إنْ رأيتَهُ   على السِّنِّ خيراً لا يزالُ يزيدُ

نصبَ «خيراً» بيزيدُ، وهو معمولُ الخبرِ. وقد تقرَّرَ أنَّه لا يقعُ إلّا في

موضعِ العاملِ[2]. وأيضاً فإنَّ «ما» والفعلَ هنا صارا للإثباتِ فجريا مجرى (كان)[3]

والجوابُ: أمّا البيتُ فجازَ فيه ذلكَ لأنَّ «لا يزالُ» يجوزُ فيه

ما لا يجوزُ في «ما». فنحنُ نقولُ يجوزُ: قائماً لا يزالُ زيدٌ. وقائماً

لم يزلْ زيدٌ. لأنَّ «لا» و«لم» فرعانِ في بابِ النفي. وأمّا «ما»

---

(1) هو المعلوط بن بذل القريعي. ويروى «... عن السنّ ...» والشاهد منسوب له أو للعيّان (...)، وشرح التصريح ١/١٨٩، وشرح شواهد المغني ١/٨٥، ٢/[illegible]، وشرح أبياته ١/١١١ (٢٧)، ٢/١١٢، ١١٣، ١٩٢، ٥/٤٣، ٢٠/٥١. وبلا نسبة في الكتاب ٤/٢٢٢ (بولاق ٢/٣٠٦)، والأصول ٢/٢٠٦، ٣/٢٧٣، وشرح المفصل [illegible]، والحلبيات ٢٦٨، والخصائص ١/١١٠، وسر الصناعة ١/[illegible] (ط هنداوي)، والأزهية ٥٢، ٩٦، والتبيين ٣٠٢، والضرائر ٦١، ٢٩٦، والمقرب ١/[illegible]، والارتشاف ٣/٨٣ (١١٥٩)، وأوضح المسالك ١/٢٤٦ (٨٧)، والمغني [illegible]، والأشباه والنظائر ٢/٥١، ٥٦٧، ١١٤٧)، والدرر ١/[illegible]، والهمع ١/[illegible]، والخزانة ٨/٤٤٣ (بولاق ٣/[illegible])، ٤/١٨٧ (١٩٦).

(2) يريد ما تقدم في باب الابتداء ٢١٢ من أن المعمول لا يقع إلا حيث يقع العامل. وانظر المقتصد ١/٤٠٦.

(3) تحتها «فاء» في الأصل. وفي الهامش تحت «صار» «مجرى».

فأُهمِلَ، فكانَ لها صدرُ الكلامِ. وأمّا كونُ «ما» والفعلِ في معنى الإثباتِ فذلكَ نظرٌ إلى المعنى، والحُكمُ مع اللفظِ، ألا ترى أنَّ «إلّا» تنقضُ النفيَ، فيصيرُ المعنى إلى الإثباتِ. ومع هذا لا يتغيّرُ حكمُ «ما». ألا ترى أنّكَ لا تقولُ: زيداً ما ضربَ إلّا عمرٌو. وكما لا تقولُ: زيداً ما ضربَ عمرٌو. وكذلكَ: قائماً ما كانَ إلّا زيدٌ.

فَصْلٌ

وأمّا «ما دام» فامتنعَ تقديمُ خبرِها[1]، لأنَّ «ما» مصدريةٌ، ومعمولُ المصدرِ لا يتقدَّمُ عليه.

فَصْلٌ

وأمّا «ليسَ» فيجوزُ تقديمُ خبرِها عليها[2] عندَ بعضِ النحويينَ

---

(1) لا خلافَ في امتناعِ تقديمِ خبرِها عليها، كما لا خلافَ في جوازِ تقديمِ خبرِها على اسمِها. انظر: شرح المفصل ٧/١١٤، وشرح الكافية ٢/٢٩٧، والارتشاف ٢/٨٦-٨٧.

(2) تقديم خبر (ليس) عليها موضع خلاف كبير بين المدرستين خصوصاً والنحاة عموماً، بيانه وتفصيله في: الإنصاف ١/١٦٠-١٦٤ (م ١٨)، والتبيين ٣١٥-٣٢٣ (م ٤٧)، وشرح المفصل ٧/١١٤، وشرح الكافية ٢/٢٩٧، والارتشاف ٢/٨٧، والهمع ١/١١٧.

البصريين[1]، ويمتنع عند الآخرين[2]. والأول أقوى عند أبي عليٍّ على ما نصَّ

عليه في هذا الكتاب[3]، وقد خالف ذلك في كتبٍ أُخر[4]. ودليلُ جوازه

من وجهين[5]:

أحدُهما: أنَّ تقديمَ خبرِها على اسمِها جائزٌ، وما كانَ ذلكَ

إلَّا لأنَّها فعلٌ، وليسَ في الأفعالِ ما يجوزُ تقديمُ منصوبِه على مرفوعِه

ولا يجوزُ تقديمُه على نفسِ الفعلِ، ألَا ترى أنَّ قولَكَ: / ضَرَبَ [1/74]

زيدٌ عمْراً. يجوزُ فيه: ضَرَبَ زيداً عمْرٌو. و زيداً ضَرَبَ عمْرٌو. وكذلكَ

ليسَ. ويدلُّ عليه من القرآنِ العزيزِ قولُه تعالى: ﴿ألَا يَوْمَ يَأْتِيهِم

(1) اختلفت نسبتهم لهذا المذهب. فنسبه أبو علي إلى متقدمي البصريين، وابن الأنباري إلى البصريين، والمؤلِّف إلى جمهورهم، وابن يعيش إلى سيبويه ومتقدمي البصريين وجماعة من المتأخرين كالسيرافي وأبي علي والفراء، والرضيُّ إلى الأكثرين، وأبو حيان والسيوطي إلى قدماء البصريين والفراء وأبي علي في المشهور وابن برهان والزمخشري وابن عصفور. انظر: الإيضاح 101، والإنصاف 160/1، والتبيين 315، وشرح المفصل 114/7، وشرح الكافية 297/2، والارتشاف 87/2، والهمع 117/1.

(2) وهم: جمهور الكوفيين والمبرد والزجاج وابن السراج والسيرافي وأبو علي في الحلبيات وابن عبد الوارث والجرجاني والسهيلي وأكثر المتأخرين. انظر: شرح المفصل 114/7، والارتشاف 87/2، والهمع 117/1.

(3) وهو قوله "... وهكذا خبر ليس في قول المتقدمين من البصريين، وهو عندي القياس..." انظر الإيضاح 101.

(4) كالمسائل الحلبيات 244.

(5) هما في التبيين 316 - 317 بزيادة تفصيل. واحتج ابن الأنباري للبصريين بغير هذين الوجهين. انظر الإنصاف 166/1.

[ليس] مصروفاً عنهم ﴾[1] تقديره: ليس العذابُ مصروفاً عنهم يومَ [يأتيهم] فقد قدّمَ معمولَ الخبرِ على «ليس»، فيدلُّ على جوازِ تقديمِ الخبرِ على نفسِ «ليس» كما بيّنّا.[2]

وبهذا الطريقِ[3] عرفنا جوازَ تقديمِ خبرِ كانَ عليها في قولِه تعالى [﴿و]أنفسَهم كانوا يظلمون ﴾[4]. فنصب ﴿أنفسَهم﴾ بـ﴿يظلمون﴾ [و]كذلكَ قولُه تعالى ﴿أهؤلاءِ إيّاكم كانوا يعبدون ﴾[5]. فـ﴿إيّاكم﴾ [ن]صبٌ بالخبرِ. ومِمّا جاءَ في ذلكَ صريحاً قولُه تعالى ﴿كذلكَ كنتم [م]نْ قبلُ ﴾[6]. فالكافُ خبرُ ﴿كنتم﴾.

واحتجَّ المانعونَ من التقديمِ[7] بأنَّ «ليس» أقربُ إلى الحروفِ

---

(1) سورة هود ١١ / ٨ .

(2) ذكره المؤلف في التبيان ج/ ٦٩٠ . وتوسّع في التبيين ٢١٦ - ٢١٧ فذكر اعتراضاً زعم صاحبه أن في الآية ثلاثة أوجه، ذكرها وأجاب عنها بإسهاب .

(3) وهو الوجه الثاني، ولعل الشيخ نسي التصريح به هنا، وهو في التبيين ٢١٧ .

(4) سورة الأعراف ٧ / ١٧٧ . (5) سورة سبأ ٣٤ / ٤٠ . (6) سورة النساء ٤ / ٩٤ .

(7) وهم جمهور الكوفيين ومَنْ وافقهم من البصريين. واختصر العكبري هنا، فاقتصر في الاحتجاج لهم على أربعة أوجه، وهو خلاف ما صنعه في التبيين ٢٢١ - ٢٢٣ إذ أورد الوجهين الأول والرابع ضمن ما احتج به البصريون على صورة اعتراضين، أجاب عن الأول منهما، وهو كونها أقرب إلى الحروف، وعن الثاني، وهو عدم تصرفها وشبهها بـ«ما»، من خمسة أوجه. انظر ٢١٨، ٢٢٠. واقتصر في الاحتجاج لهم ثمة على الوجه الثالث، وهو خلوّها من حرف المضارعة. وانتهى إلى جواز تقديم خبر =

بدليل أنها تنفي ما في الحال، وليس في أولها حرف مضارعة، وأنها
تلي «أنْ» من غير تعويض، نحو قوله تعالى: ﴿وأنْ ليسَ للإنسانِ إلّا
ما سعى﴾[1] فهي في ذلك كـ«لا» في قوله: ﴿وحسبوا أنْ لا تكونَ فتنةٌ﴾[2].
ولأنها غير متصرّفةٍ فأشبهت عسى، إلّا أنّ شَبَهَها بكان جعل
لها منزلةً بين المنزلتين[3]، فجاز تقديمُ خبرِها على اسمِها لشَبَهِها بكان
وامتنع التقديمُ عليها لشَبَهِها بـ«ما».

• قال أبو عليٍّ رحمه الله: وتقولُ: زيدٌ كانَ أبوهُ منطلقاً.
إلى آخرِ الحديثِ المرويِّ[4].

قال الشيخ رحمه الله: «زيدٌ» مبتدأٌ وجهاً واحداً، لأنّ الفعلَ
لا يرفعُ الاسمَ الذي قبلَه. وفي اسمِ كانَ وجهانِ:
أحدُهما: «أبوه» و«منطلقاً» [خبرُها][5] أو الجملةُ خبرُ زيدٍ. والعائدُ عليها الهاءُ.

= (ليس) عليها، وخالف بذلك ما ذهب إليه الجرجاني في المقتصد ١/٤٠٨ وابن الأنباري
في الإنصاف ١/١٦٣ الذي صحح مذهب الكوفيين، وهو ما اختاره الجرجاني.

(١) سورة النجم ٥٣/٣٩. (٢) سورة المائدة ٥/٧١.
(٣) سبقه إلى هذا القول الجرجاني في المقتصد ١/٤٠٨-٤٠٩ وعدّه النهاية في السداد،
وهو اختيار شيخه أبي الحسين. وذكره ابن الأنباري في الإنصاف ١/١٦٤ غفلاً
من العزو إلى أحد.
(٤) الإيضاح ١٠١، والمقتصد ١/٤١٠.
(٥) زيادة يقتضيها المعنى.

والثاني: هو ضميرُ زيدٍ، و«أبوه» مبتدأٌ، و«منطلقوه»[1] مرفوعٌ خبرُه. والجملةُ خبرٌ عن زيدٍ، والعائدُ عليه الضميرُ في «كان» والهاءُ تعودُ على اسمِ «كان»، لأنَّ الجملةَ بعدَها خبرٌ عن اسمِها، وإذا جرَّدْتَ «كان» من ضميرٍ لم يجزْ رفعُ منطلقيه، لأنّها لا بُدَّ أنْ تعملَ رفعاً ونصباً، وإذا جعلتَ فيها ضميراً لم يجزْ نصبُ منطلقيه، لأنَّ خبرَ «كان» إذن جملةٌ.

فأمّا الحديثُ وهو قولُه صلّى اللهُ عليه وسلّم «كلُّ مولودٍ يُولَدُ على الفطرةِ حتّى يكونَ أبَواهُ هما اللّذانِ يُهوِّدانِهِ». واللّذَيْنِ.[2]

---

(1) وذلك في قول أبي علي «.. فإن شئت قلت: زيدٌ كان أبوه منطلقُه..».

(2) الرواية بلفظ الشاهد كما هنا «.. هما اللذان / اللذين» لم ترد إلّا في كتب النحاة. انظر: الكتاب ٢/٣٩٣ (بولاق ١/٣٩٦)، والإيضاح ١٠١، والمقتصد ١/٤١٠، والملخص ٤١٥، والمغني ١٧٠، ٦٤٦، ٦٨٨، والبسيط ٢/٧٠١، وشرح أبيات المغني ٣/١٠٠. وللحديث روايات وطرق كثيرة لم يرد في أيٍّ منها لفظ الشاهد. منها ست روايات ذكرها الطبراني في المعجم الكبير ١/٨٣، ٨٤ (٨٣٠ - ٨٣٦) من حديث الأسود بن سريع، ومنها تسع روايات ذكرها البيهقي في السنن ٦/٢٠٢ - ٢٠٣ سبع منها من حديث أبي هريرة وواحدة من حديث الأسود. ومنها رواية ذكرها ابن الأثير في جامع الأصول ١/٦٨ (٥٦) أخرجها البخاري ومسلم ومالك والترمذي وأبو داود من حديث أبي هريرة. ومنها ثلاث روايات ذكرها الهيثمي في مجمع الزوائد ٧/١٨ من حديث جابر بن عبد الله وسَمُرة بن جُندب وابن عباس. ومنها روايتان ذكرهما صاحب الفتح الكبير ٢/٣٢٩ من حديث الأسود وأبي هريرة. ومنها ثلاث روايات في كنز العمال ١/٦١ (١٣٠٦) من حديث الأسود، أخرجها ابن أبي يعلى والطبراني في الكبير والبيهقي في السنن، و(١٣٠٧) من حديث أبي هريرة، أخرجها الترمذي، و(١٣٠٨) من حديث أبي هريرة، أخرجها البخاري ومسلم وأبو داود.

ففي اسمِ «كانَ» وجهانِ أيضاً[1]:

أحدُهما: «أبواه» فعلى هذا يجوزُ رفعُ «اللّذَيْنِ» ونصبُه. فرفعُه على أنْ تجعلَ «هما» مبتدأً، و«اللّذانِ» خبرُه. والجملةُ في موضعِ نصبٍ خبرَ «كانَ». و«كانَ» وما بعدها لا موضعَ له / لأنَّ خبرَ «كُلّ» قد استُوفي [٧٤/ب] بقولِه «يُوْلَدُ على الفِطْرَةِ». وأمّا نصبُ «اللّذَيْنِ» فعلى أنْ تجعلَ «هما» فصلاً، و«اللّذَيْنِ» خبرُ «كانَ».

والوجهُ الثاني: أنْ تجعلَ في «كانَ» ضميرَ المولودِ، فيكونُ «أبواه» مبتدأً. وفي «هما» وجهانِ[2]:

أحدُهما: هو المبتدأُ، و«اللّذانِ» خبرُه، والجملةُ خبرُ الأبوينِ، والأبوانِ وخبرُه في موضعِ نصبِ خبرِ «كانَ».

والثاني: أنْ يكونَ «هما» فصلاً[3]، و«اللّذانِ» خبرُ الأبوينِ.

وأمّا البيتُ المذكورُ هنا، وهو قولُه[4]:

١٠٥- مَنْ كانَ مَرْعَى عَزْمِهِ وهُمُومِهِ ... رَوْضُ الأماني لَمْ يَزَلْ مَهْزُولا

---

(١) الوجهان في الكتاب ٢/ ٣٩٣ (بولاق ١/ ٣٩٦)، والمقتضب ٤١١/١.

(٢) هما في المقتضب ١/ ٤١١.

(٣) ورد في الكتاب ٢/ ٣٩٤ (بولاق ١/ ٣٩٦).

(٤) البيت لأبي تمام كما سيذكر الشارح من قصيدة مدح بها نوح بن عمرو السكسكي. وهو في =

فهو لأبي تمام، وليس بحجة في باب الإعراب[1]. قال بعض أصحاب أبي علي: إنما ذكره لأن عضد الدولة[2] كان تعجبه هذه القصيدة، وهذا البيت من أحسنها[3]، وله مدخل في هذا الباب[4]، فذكره لذلك. وقال بعضهم[5]: إنما ذكره لحسن معناه وتبييناً للمسألة المذكورة لا احتجاجاً به.

وقال آخرون[6]: إنه ذكره في المجلس، وكتبه بعض أصحابه حاشية

= ديوانه بشرح التبريزي ٣ / ٦٧. ولهم في تعليل إيراد أبي علي له غير ما قول، سيرد بعضها فيما يأتي. ونسب إليه في: المقتصد ١ / ٤١٢، وشروح السقط ٣ / ١٣٩٣ للخوارزمي، والمصباح ٣٣ / ب، وشرحا ابن بري ١١٢ (١٨)، وإيضاح القيسي ١ / ١٣٥ (١٨). وورد بلا نسبة في الإيضاح ١٠٢.

(١) يريد ما نص عليه ابن جني والجرجاني وغيرهما من أن المحدثين حجة في المعاني لا في الإعراب. لأن أمر المعاني مشترك، وحديث اللفظ لا يكون إلا للعرب. انظر: المقتصد ١ / ٤١٢، والمصباح ٣٤ / أ، وشرح ابن بري ١١٢.

(٢) البويهي، تغلب على الملك في عهد الدولة العباسية، وتملك فارس وخوزستان والعراق والجزيرة وديار بكر ومنبج وعُمان، وهو أول من خُطب له على المنابر بعد الخليفة. كان شجاعاً أديباً عالماً بالعربية، صنف له الفارسي الإيضاح والتكملة. انظر ترجمته ومصادرها في: وفيات الأعيان ٤ / ٥٠ - ٥٥، والسير ١٦ / ٢٤٩ - ٢٥٢، والأعلام ٥ / ١٥٦.

(٣) معنى هذا القول في المصباح ٣٣ / ب وإيضاح القيسي ١ / ١٣٦. وهو المفهوم من كلام أبي علي نفسه، قال ابن يسعون: «وقد حُكي أن أبا علي أجاب عنها سُئل: لِمَ أوردت هذا البيت الذي لحبيب شاهداً على ما أردت؟ فقال: إنما أوردته لأن عضد الدولة كثيراً ما كان ينشد هذه القصيدة».

(٤) في الهامش تحت صاد «الكتاب».

(٥) وهو الجرجاني في المقتصد ١ / ٤١٣. وما ورد هنا هو حكاية بالمعنى. وهو في الأصل اعتراض ساقه الجرجاني وأجاب عنه.

(٦) نقله الجرجاني في المقتصد ١ / ٤١٢ عن شيخه أبي الحسين ابن أخت أبي علي.

ثم أنشدَه مَنْ لا خبرةَ له في العمودِ.[1] وفيه من الإعرابِ «نصبُ» «ونذير» ورفعه على ما ذكرناه في صدرِ المسألةِ.

فَصْلٌ

في بيانِ «الفصلِ».[2] لمّا جرى ذكرُ الفصلِ في المسألةِ المذكورةِ لزِمَ من ذلكَ بيانُ معنى «الفصلِ». فنقولُ: اعلم أنَّ الفصلَ هو الاسمُ المضمَرُ الذي يَصِحُّ أنْ يقعَ مبتدأً،[3] وإذا جعلتَه فصلاً لم يكن له موضعٌ من الإعرابِ، ولا يقعُ إلّا بعدَ المبتدأِ أو اسمِ كانَ أو اسمِ إنَّ أو المفعولِ الأوّلِ في بابِ ظننتُ، ولا يكونُ الخبرُ في هذا كلِّه إلّا معرفةً أو قريباً من المعرفةِ.[4] والغرضُ من إدخالِه الفرقُ بينَ الصفةِ والخبرِ. أمثلةُ ذلك تقولُ: زيدٌ هو المُنْطَلِقُ. فلكَ أنْ

---

(1) ذكر القيسي قولاً رابعاً اعتذر به لأبي علي، وهو أنه «إنما استشهد به لمكان حبيب من الأدب والعلم، فأراد التنويه به والتعظيم لشأنه». انظر إيضاح القيسي ١٣٦/١.

(2) لم يشر أبو البقاء إلى أن ضمير الفصل من مسائل الخلاف بين المدرستين، فقد ذكره ابن الأنباري في الإنصاف ٧٠٦/٢ – ٧٠٧ (م ١٠٠)، ولم يرد في مطبوعة التبيين. والكوفيون على أنه عماد، وأن له موضعاً من الإعراب، وأن له حكم ما قبله على رأي بعضهم، أو حكم ما بعده على رأي آخرين. والبصريون على أنه فصل لفصله بين النعت والخبر، وأنه لا محل له من الإعراب. انظر زيادة بيان في الارتشاف ٤٨٩/١ – ٤٩٥، والهمع ٦٨/١ – ٧٠.

(3) يجب أن يكون الفصل ضميراً مرفوعاً، ومن جنس ما قبله غائباً أو متكلماً أو مخاطباً أو مجموعاً.

(4) ما تقدم شرطان في الفصل ذكرا سرداً. وفي المقتصد ٤١٤/١ زيادة بيان وتفصيل.

تجعل «هو» مبتدأً، و المنطلقُ[1] خبرُه، والجملةُ خبرُ زيدٍ، ولك أن

تجعل «هو» فصلاً، والمنطلقَ الخبرَ. والقصدُ بذلك ألّا يُتوهَّمَ أنّ

المنطلقَ صفةٌ لزيدٍ، وأنّ الخبرَ مُنتظَرٌ، بل تقطعُ عند ذلك على

أنّ المنطلقَ هو الخبرُ. فعلى هذا لو قلتَ: زيدٌ هو منطلقٌ. لم يكنْ

«هو» فصلاً، لأنّ منطلقاً نكرةٌ محضةٌ لا يُتوهَّمُ فيها أنّها صفةٌ لزيدٍ.

فإنْ قلتَ: زيدٌ هو خيرٌ منك. احتملَ «هو» الفصلَ والمبتدأَ، لأنّ

خيراً قد قَرُبَ من المعرفةِ للزومِه «منك». وتقولُ: إنّ زيداً هو

المنطلقُ/ وهو خيرٌ منك. فيحتملُ الوجهين. وتقولُ في قولِه تعالى [١/٧٥]

﴿إنْ كانَ هذا هُوَ الحقَّ مِنْ عِنْدِكَ﴾[2]. بالنصبِ. (هو) فصلٌ[3]. وقد قُرِئَ

بالرفعِ[4]، وفي «هو» الوجهانِ[5]. وفي قولِه تعالى ﴿إنّكَ أنْتَ التَّوّابُ﴾[6]

---

(١) ضبطت في الأصل بالوجهين وكُتب فوقها «معاً».

(٢) سورة الأنفال ٨/ ٣٢. وتمامها ﴿فأَمْطِرْ عَلَيْنا حِجارَةً مِنَ السَّماءِ﴾

(٣) عند البصريين، وعماد عند الكوفيين، وصلة زائدة عند الأخفش. انظر معاني القرآن ١/ ٤٠٩، ومعانيه للأخفش ٢/ ٥٤٤، وإعرابه للنحاس ٢/ ١٨٥.

(٤) وهي قراءة الأعمش وزيد بن علي، ونسبها الأخفش إلى بني تميم، ونصّ أبو حيان على أنها جائزة في العربية، ونقل عن الزجاج أنه لا يعلم أحداً قرأ بهذ الجائز. انظر القراءة في: معاني القرآن ١/ ٤٠٩، ومعانيه للأخفش ٢/ ٥٤٤، وإعراب القرآن ٢/ ١٨٥، ومختصر الشواذ ٤٩، والمشكل ١/ ٣١٤، والبيان ١/ ٣٨٦، والتبيان ٢/ ٦٢٢، والبحر ٤/ ٤٨٨.

(٥) ذكرهما المؤلّف في التبيان ٢/ ٦٢٢.

(٦) سورة البقرة ٢/ ١٢٨.

ثلاثةُ أوجهٍ[1]: منها الاثنانُ المذكورانِ. والثالث: أنّ «أنتَ» توكيدٌ للكافِ، وله موضعٌ. وأمّا قولُه ﴿إنْ تَرَنِي أَنَا أَقَلَّ﴾[2]. فمَنْ نصبَ[3] نفي «أنا» الفصلُ والتوكيدُ[4]، ومن رفعَ جعل «أنا» مبتدأً، والجملةُ في موضعِ المفعولِ الثاني. وأمّا قولُه ﴿تَجِدُوهُ عِنْدَ اللهِ هُوَ خَيْرًا﴾[5] فهو فصلٌ لا غيرُ[6].

---

(1) الفصل والابتداء والتوكيد. انظر البحر المحيط ١/٣٩٢.

(2) سورة الكهف ١٨/٣٩. وتمامها ﴿مِنْكَ مالاً وَوَلَدًا﴾.

(3) وهي قراءة الجمهور. انظر البحر المحيط ٦/١٢٩.

(4) وهي قراءة عيسى بن عمر. انظر: معاني القرآن ٢/١٤٥، وإعرابه ٢/٤٥٧، والمشكل ١/٤٤١-٤٤٢، والبيان ٢/١٠٩، والتبيان ٢/٨٤٨، والبحر المحيط ٦/١٢٩.

(5) سورة المزمّل ٧٣/٢٠ وقبلها ﴿وَمَا تُقَدِّمُوا لِأَنْفُسِكُمْ مِنْ خَيْرٍ﴾

(6) اقتصر على الفصل قبله النحاس في إعراب القرآن ٥/٦٣، ومكي في المشكل ٢/٧٧٠، وابن الأنباري في البيان ٢/٤٧٢. وتوسع أبو البقاء في التبيان ٢/١٢٤٨ فأجاز فيه ثلاثة أوجه: الفصل والبدل والتوكيد. وتعقبه أبو حيان في البحر المحيط ٨/٣٦٧ فخطّأه في البدل، وقصره على الفصل والتوكيد، ونقل عن الزمخشري والحوفي وابن عطية أنهم اقتصروا على الفصل.

• قالَ أبو عليٍّ رحمهُ اللهُ: وتقولُ: مَنْ كانَ أخوكَ؟ ومَنْ كانَ أخاكَ؟[1] إلى آخرِها.

قالَ الشيخُ: «مَنْ» استفهامٌ، لها صدرُ الكلامِ، وفي اسمِ «كانَ» وجهانِ[2]:

أحدُهما: «أخوكَ» فترفعُه بها. و«مَنْ» خبرُ كانَ مقدَّمٌ عليها، ولا حاجةَ إلى ضميرٍ يعودُ من الخبرِ إلى الاسمِ، لأنَّ الخبرَ مفردٌ.

والثاني: أنْ تجعلَ اسمَ كانَ ضميرَ «مَنْ» وتنصبَ «أخاكَ» بأنَّه خبرُها، و«مَنْ» على هذا مبتدأٌ، وخبرُها الجملةُ بعدها، والعائدُ ضميرُ «مَنْ»[3]. ولو جعلتَ مكانَ «مَنْ» «أيًّا» ظهرَ فيها الرفعُ والنصبُ لأنَّها معربةٌ، فتقولُ: أيُّهم كانَ أخوكَ؟ وأيَّهم كانَ أخاكَ؟ وجعلُ «مَنْ» و«أيَّهم» في موضعِ نصبٍ دلالةٌ على جوازِ تقديمِ خبرِ

---

(1) لفظُ أبي علي في الإيضاح ١٠٣ والمقتصد ٤١٨/١ «وتقول: مَنْ كانَ أخاك؟ ومَنْ كانَ أخوك؟».

(2) هما في الإيضاح ١٠٣ والمقتصد ٤١٨/١.

(3) في الهامش تحت صاد «كان».

"كان" عليها. ولو قلتَ: مَنْ كانت أُمَّكَ؟ فنصبتَ أُمَّكَ جازَ أنْ

تُلحِقَ "كانَ" التاءَ على معنى "مَنْ" لأنَّ معناها هنا التأنيثُ، كأنَّكَ

قلتَ: أَيَّتُهُنَّ كانت أُمَّكَ؟ وإنْ لم تُلحِقِ التاءَ جازَ، ويُحمَلُ الضميرُ

على لفظِ "مَنْ" والتأنيثُ على معناها. وبالوجهينِ جاءَ قولُه تعالى

﴿وَمَنْ يَقْنُتْ مِنْكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ وَتَعْمَلْ صَالِحاً﴾[1]. على قراءةِ مَنْ

قرأَ الأُولى بالياءِ والثانيةَ بالتاءِ[2]، ومن عكسَ[3] فقراءتُه ضعيفةٌ[4]،

لأنَّه بدأَ بالتأنيثِ الذي هو فرعٌ، وحَمَلَ على المعنى، وثنَّى بالأصلِ

المحمولِ على اللفظِ.

- قال أبو عليٍّ رحمه الله: وقد أجازوا في الابتداءِ: هو زيدٌ

مُنطلِقٌ. إلى آخرِ الآيةِ[5].

---

(1) سورة الأحزاب ٣٣/٣١. تمامها ﴿نُؤْتِهَا أَجْرَهَا مَرَّتَيْنِ﴾.

(2) وهي قراءة الجمهور. انظر البحر المحيط ٧/٢٢٨ والمصادر في الحاشية التالية.

(3) وهي قراءة الجحدري والأسواري وابن عامر في رواية وأبي جعفر وشيبة ونافع. وقرأ ابن وثاب وحمزة والكسائي بياء من تحت في ثلاثتها. انظر في تخريج القراءات: معاني القرآن ٢/٣٤١، والسبعة ٥٢١، وإعراب القرآن ٣/٣١٢، والحجة ٢٦٤، ومختصر الشواذ ١١٩، والغاية ٢٣٨، والمبسوط ٣٥٧، والتذكرة ٢/٦١٧، والكشف ٢/١٩٦، والتبصرة ٢٩٩، والتيسير ١٧٩، والإقناع ٢/٧٣٧، والسراج ٣٢٨، والغيث ٣٢٥، والنشر ٢/٣٤٤، والإتحاف ٣٥٥.

(4) حكمه بالضعف على هذه القراءة لا يقول به جميع النحاة، إذ استحسنه بعضهم كما في البيان ٢/٢٦٨ والتبيان ٢/١٠٥٦. ونقل أبو حيان في البحر المحيط ٧/٢٢٨ ما أورده الشارح في التبيان، وهو بمعنى ما ذكره هنا.

(5) الإيضاح ١٠٣-١٠٤، والمقتصد ١/٤١٩-٤٢٠.

قالَ الشيخُ رحمه اللهُ: يجوزُ أنْ يُجعلَ الضميرُ المجهولُ[1]، وهو ضميرُ الشأنِ والقصةِ[2]، مبتدأً، وتكونَ الجملةُ بعدَه خبراً عنه ومُفسِّرةً له، خاليةً عن ضميرٍ، وإنْ كانت جملةً خبريةً، لأنَّ الحاجةَ إلى الضميرِ العائدِ من الجملةِ الخبريةِ إلى المبتدأِ أنْ يربطَ بينَ أجنبيَّيْنِ/ وضميرُ [٢/٧٥] الشأنِ هو الجملةُ المُفَسِّرةُ، فلا حاجةَ إلى رابطٍ بينهما، كما لا يُحتاجُ في الخبرِ المفردِ إلى ضميرٍ. وإذا ثبتَ ذلكَ جازَ أنْ يُذكَّرَ هذا الضميرُ على معنى الشأنِ والأمرِ، وأنْ يُؤنَّثَ على معنى القصةِ، وبهما جاءَ التنزيلُ. قالَ اللهُ تعالى ﴿إنَّهُ مَنْ يَأْتِ رَبَّهُ مُجْرِمًا﴾[3]. وقالَ ﴿فإنَّها لا تَعْمَى الأَبْصَارُ﴾[4].

وإذا دخلَ على هذا الضميرِ عواملُ المبتدأِ الثلاثةِ وهي "كانَ" و"إنَّ" و"ظننتُ" زالَ عن كونِه مبتدأً، وصارَ له إعرابُ أسماءِ هذه العواملِ، وصارتِ الجملةُ في موضعِ خبرِها، إنْ نصباً فنصبٌ، وإنْ رفعاً فرفعٌ، إلّا أنَّ هذا الضميرَ يستترُ في "كانَ" لأنَّه فاعلٌ، وضميرُ الفاعلِ

---

(1) هذه تسميةُ الكوفيين. انظر الارتشاف ١/ ٤٨٧.

(2) أطلقه البصريون ضميرَ الشأنِ على المذكر، وضميرَ القصةِ على المؤنث. انظر الارتشاف ١/ ٤٨٧.

(3) سورة طه ٢٠/ ٧٤ وتمامها ﴿فإنَّ لَهُ جَهَنَّمَ لَا يَمُوتُ فِيهَا وَلَا يَحْيَا﴾.

(4) سورة الحج ٢٢/ ٤٦.

يستترُ في الفعلِ ، ولا لفظَ له إنْ كانَ مفرداً ، وضميرُ الشأنِ مفردٌ أبداً ، فيكونُ مستتراً . وأمّا في «إنّ» و«ظننتُ» فيظهرُ لفظُ الضميرِ لأنّ ضميرَ المنصوبِ لا يستترُ ، إذْ كانَ المفعولُ فضلةً ، وهو في «إنّ» أبلغُ ، لأنّها حرفٌ ، والحرفُ لا يحتملُ الضميرَ[1] ، وما جاءَ من ذلكَ فهو حذفٌ لا إضمارٌ .

وإذا تقررتْ هذه القاعدةُ فالشواهدُ عليها كثيرةٌ ، منها ما أنشدَه من قولِه[2] :

١٠٦- وَلَا أُنْبَأَنَّ أَنَّ وَجْهَكِ شَانَهُ خُمُوشٌ ، وَإِنْ كَانَ الحَمِيمُ حَمِيمُ

فرفعُ الحميمينِ دليلٌ على استتارِ اسمِ كانَ فيها ، وليسَ ثَمَّ ظاهرٌ يعودُ عليه ، فتعيّنَ أنْ يكونَ ضميرَ الشأنِ .

وأمّا قولُه تعالى: ﴿أَوَلَمْ تَكُنْ لَهُمْ آيَةً أَنْ يَعْلَمَهُ﴾[3] . فيقرأ

---

(١) ما تقدم من تعليل لاستتار الضمير في باب كان وظهوره في باب إنّ هو في المقتصد ٤٢١/١ ، والإنصاف ١٨٠/١ - ١٨٥ .

(٢) البيت لعبد قيس بن خفاف البرجمي يخاطب زوجته ويحضّها على الصبر إن فجعها الدهر بقريب . ويروى «ولا أُنبأَنْ بأنّ...» و«ولا أُنبأنّ...» ، وهو منسوب له في: نوادر أبي زيد ١٢٦ ، والمصباح ٣٤٤/١ ، وشرح ابن بري ١١٣ (١٩) ، وإيضاح القيسي ١٣٧/١ (١٩) . وجاء بلا نسبة في: معاني القرآن ١٨٥/١ ، والحلبيات ٢٥٦ ، والمقتصد ٤٢٤/١ (٨٣) ، والأمالي الشجرية ٣٣٨/٢ ، والملخص ٢٢٠ ، والبسيط ٧٤٠/٢ (١٨٢) ، ٨٤٥ .

(٣) سورة الشعراء ١٩٧/٢٦ وتمامها ﴿عُلَمَاءُ بَنِي إِسْرَائِيلَ﴾ .

(تكنْ) بالتاءِ[1]. فعلى هذا في رفعِ آيةٍ وجهان[2]:

أحدُهما[3]: هي خبرٌ مُقدَّمٌ، و(أنْ يَعْلَمَهُ) المبتدأُ. وفي (تكنْ) ضميرُ القصّةِ، وهو ما ذكرَهُ الشيخُ[4].

والثاني: أنْ تكونَ (آيةٌ) اسمَ كانَ، وهو ما أنكرَهُ أبو عليٍّ، إلّا أنَّ خبرَها (لهمْ). و(أنْ يَعْلَمَهُ) بدلٌ من الآيةِ، أو خبرُ مبتدأٍ محذوفٍ. والذي أنكرَهُ الشيخُ أنْ تجعلَ آيةً اسمَ كانَ، و(أنْ يَعْلَمَهُ) الخبرَ، وهو كما قالَ، لِئلّا يكونَ الاسمُ نكرةً والخبرُ معرفةً، وبابُ ذلكَ الشعرُ لا الاختيارُ[5]. وعلى الوجهِ الذي ذكرنا

---

(1) ورفع آية. وهي قراءة ابن عامر وابن أبي عبلة. انظرها في: السبعة ٤٧٣، والحجة لابن خالويه ٢٤٤، والغاية ٢٢٥، والمبسوط ٣٢٨، والتذكرة ٥٨١/٢، والتبصرة ٢٧٩، والكشف ١٥٢/٢، والعنوان ١٤٣، والتيسير ١٦٦، والإقناع ٧١٧/٢، وزاد المسير ١٤٤/٦، والبحر المحيط ٤١/٧، والسراج ٣٠٩، والغيث ٣١٠، والتحبير ١٥٥، والنشر ٣٣٦/٢، والإتحاف ٣٣٤.

(2) هما في التبيان ١٠٠١/٢، والمغني ٥٩١. وهذان الوجهان يختصان باسم كان الناقصة، وأما التامة فقد أغفل أبو البقاء الإشارة إليها هنا، وذكرها في التبيان، فانظرها ثمّة.

(3) ورد هذا الوجه في البيان ٢١٦/٢، والبحر المحيط ٤١/٧ نقلاً عن الزمخشري.

(4) انظر كلام الفارسي في الإيضاح ١٠٥، والمقتصد ٤٢٢/١.

(5) ما أنكره أبو علي وتابعه فيه الشارح هنا، ورد في التبيان ١٠٠١/٢ دونما إنكار ولا تقييد له بالضرورة، بل أجاب عنه بما يدفع الاعتراض عليه. قال: "..وجاز أن يكون الخبر معرفة لأن تنكير المصدر وتعريفه سواء، وقد تخصصت (آية) بـ(لهم) ولأن علم بني إسرائيل لم يُقصد به معيّن". وتابع الجرجاني أبا علي ونصّ على أن كلام الفارسي على هذه الآية مورَدٌ منه على أبي إسحاق الزجاج الذي جعل آية اسم كان. انظر المقتصد ٤٢٣/١.

لا توجدُ هذه الضرورةُ. ويُقرأُ ﴿يَكُنْ﴾ بالياءِ على إضمارِ الأمرِ، و﴿آيَةٌ﴾ رُفِعَ على ما تقدَّمَ من أنَّها خبرٌ مُقدَّمٌ، أو على أنَّ تأنيثَ الآيةِ غيرُ حقيقيٍّ.[1]

ويُقرأُ ﴿يَكُنْ﴾ بالياءِ، و﴿آيَةً﴾ بالنصبِ،[2] وهي خبرٌ مُقدَّمٌ لا غيرُ./ [١/٧٦]

• قالَ أبو عليٍّ رحمه اللهُ: ولو قُلْتَ: كانتْ زيداً الحُمَّى تأخذُ.[3]

إلى آخرِ البابِ.

قالَ الشيخُ رحمه اللهُ: هذه المسألةُ[4] تمتنعُ من وجهٍ وتَصِحُّ من وجهٍ آخرَ، فوجهُ الامتناعِ أنْ تُخليَ «كانت» من ضميرٍ، وترفعَ «الحمّى»

---

(١) لم تَرِدْ هذه القراءة فيما رجعت إليه من مصادر ما خلا إشارة العكبري إليها في التبيان ٢/١٠٠١ قال «.. ويقرأ بالياء فيجوز أن يكون مثل التاء، لأن التأنيث غير حقيقي». وأخشى أن يكون في العبارة سهو، جرى فيه التعبير عما يجوز في العربية صناعةً بأنه قراءة. دليل ذلك أنها ليست في السبعة ولا العشرة ولا الشاذة.

(٢) تقدّم أنها قراءة الجمهور، قرأ بها ابن كثير ونافع وأبو عمرو وعاصم وحمزة والكسائي انظر زاد المسير ٦/١٤٤ والمراجع المتقدمة في تخريج قراءة التأنيث ﴿أَوَلَمْ تَكُنْ..﴾.

(٣) لفظ أبي علي في الإيضاح ١٠٦ والمقتصد ١/٤٢٥ «ولا يجوز: كانت...». وقبله كلام ورد في بعض نسخ الإيضاح، لم يشرحه العكبري، منها نسختان من أصول الإيضاح هما (أ) و(ب)، والمقتصد، ونسخة الظاهرية ٢١/١أ. ونصّه «وربما اضطر شاعر فحذف الضمير من إنّ وليت. قال الشاعر، وهو عديّ بن زيد:

فَلَيْتَ دَفَعْتَ الهَمَّ عَنِّي ساعةً ... فَبِتْنَا على ما خَيَّلَتْ ناعِمَيْ بالِ».

ثم أسقط ناسخ أصل الظاهرية ما كتب، فرسم «لا» فوق الكلمة الأولى، ورسم «إلى» فوق الكلمة الأخيرة. وهذا يدل على أن الأصل الذي اعتمده العكبري في شرحه يوافق نسخ الإيضاح الثلاث التي وردت فيها هذه الزيادة، وهي نسخة الأصل و(ج) و(د).

(٤) يريد مثال النحاة المتقدم. انظره في: الكتاب ١/٧٠ (بولاق ١/٣٦)، وكتاب الشعر ١/٤٠، ٧٠، ٧٤، والمقتصد ١/٤٢٥.

بها، و«تأخذُ» في موضعِ نصبٍ خبرَ «كانت». وإنّما امتنعَ ذلكَ للفصلِ بينَ العاملِ والمعمولِ بالأجنبيِّ، وذلكَ غيرُ جائزٍ، لأنَّ العاملَ بمنزلةِ العِلَّةِ، والمعلولُ لا يتأخَّرُ عن عِلَّتِه.

فإنْ قُلْتَ: فقد وجدنا الفصلَ بينَ العاملِ والمعمولِ في نحوِ قولِ الشاعرِ:(1)

١٠٧- أَلَا هَلْ أَتَاهَا، والحَوَادِثُ جَمَّةٌ   بأَنَّ امْرَأَ القَيْسِ بنَ تَمْلِكَ بَيْقَرَا(2)

فقولُه «والحوادثُ جَمَّةٌ» فاصلٌ بينَ الفعلِ وفاعلِه، وهو «بأنَّ امرأ القيس».

---

(1) البيت من قصيدة لامرئ القيس قالها بعد أن ذهب إلى الروم مستنجداً بقيصر للأخذ بثأر أبيه. وهو في ديوانه ٣٩٢، وسيتكرر في ١٦٩/١أ. ونسبته إليه بيّنة في شطره الثاني. والشاهد في: معاني القرآن ٢/٢٢٢، والمعاني الكبير ٨٧٥/٢، والإعراب المنسوب للزجاج ٢/٦٨٦، والجمهرة ٢٧٠/١، والبسط ٤٠/١، والحلبيات ١٤٥، ٢٥٧، وشرح ابن بري ٢٥٨، والخصائص ٣٣٥/١، والمنصف ٨٤/١، والمقاييس ٢٨٠/١، والصحاح (بقر)، وفقه اللغة ٢٦١، والمقتصد ٨٢٦/٢(٢١٤)، والإنصاف ١٧١/١(١٠٢)، وإيضاح القيسي ٢٧٩/١، وشرح المفصل ٢٣/٨، ٢٤، ٢٤، والضرائر ٦٣، واللسان (بقر)، والخزانة ٢٤/٨ه(٧٩١) (بولاق ١٦١/٤)، وشرح أبيات المغني ١٨٣/٦ (٦١٧)، ١٨٤، ٢٠٦.

(2) بَيْقَر: نزل في الحضر وترك قومه بالبادية. وقيل: خرج إلى حيث لا يدري. وقيل غير ذلك.

وكقول الآخر:[1]

١٠٨ - وَقَدْ أَدْرَكَتْنِي، والحَوادِثُ جَمَّةٌ   أَسِنَّةُ قَوْمٍ لا ضِعافٍ ولا عُزْلِ

فالجوابُ: أنَّ الفصلَ في البيتينِ ليسَ بأجنبيٍّ، وبيانُه من وجهينِ:

أحدُهما:[2] أنَّ الجملةَ التي هي قولُه «والحوادثُ جَمَّةٌ» في موضعِ الحالِ، والعاملُ في هذه الحالِ الفعلُ المتقدِّمُ.

والثاني: أنَّ الجملةَ هنا مؤكِّدةٌ للكلامِ، فكأنَّها منه، بخلافِ «زيد» في المسألةِ المذكورةِ. وأمَّا وجهُ الصِّحَّةِ[3] فهو أنْ تجعلَ في كانَ ضميرَ القِصَّةِ، و«الحَشَى» مبتدأً، و«تأخذُ» خبرَه، والجملةُ في موضعِ نصبٍ. و«زيداً» منصوبٌ بالخبرِ، ولا مانعَ من ذلكَ، لأنَّ «كانت» عاملةٌ في الضميرِ المستترِ فيها، فإذاً لا فصلَ.

فإنْ قُلْتَ: فقد فصلتَ بينَ أحدِ معموليها والآخرِ. قيلَ:

(1) الشاهد من أبيات لجُوَيْرِيَة بن زيد، وقيل: حُوَيْرِثَة بن بدر، قالها في أسره فأطلقه آسروه بنو عجل. ويروى «نقد...» و«... مخالبُ قومٍ...» و«... ولا فُشْلِ» بالسين وبالشين. وهو منسوب له في: العقد الفريد ٥/١٨٤، والدرر ١/٢٠٥، وشرح شواهد المغني ٢/٨٠٧ (٦١١)، وشرح أبياته ٦/١٨٣ (٦١٧)، ١٨٤. وجاء بلا نسبة في: الحلبيات ١٤٦، ٢٥٧، وكتاب الشعر ٢/٤٤٠، والخصائص ١/٣٣١، ٣٣٦، وسر الصناعة ١/١٥٦ (٨٩)، والمقتصد ١/٤٢٧ (٨٦)، والأمالي الشجرية ١/٢١٥، وإيضاح القيسي ١/٢٧٩، واللسان (فشل، هيم)، والمغني ٦٠٥ (٧١٤)، والهمع ١/٢٤٨، وشرح أبيات المغني ٦/٢٠٦.

(2) ورد في المقتصد ١/٤٢٧ - ٤٢٨.

(3) ذكره الفارسي في الإيضاح ١٠٧ والجرجاني في المقتصد ١/٤٢٥ - ٤٢٧.

هذا جائزٌ، لأنَّ عملَها في أحدِ معموليها ترتيبٌ لمقتضاها عليها،

نعم توسّعَ في تقديمِ معمولِ الخبرِ عليه. وفي الوجهِ الأوّلِ فصلتَ بالكلّيّةِ.

فإنْ قلْتَ: أفيجوزُ أنْ تقولَ: كانت تأخذُ زيداً الحمّى؟

قيلَ: نعم، هو جائزٌ على الوجهينِ، لأنّكَ إنْ أضمرتَ فيها القصّةَ فقد قدّمتَ خبرَ المبتدأ، وأعملتَه فيما بعدَه. وإنْ رفعتَ «الحمّى» بـ«كانت» ونصبتَ «تأخذُ» بها، فقد وَلِيَهَا أحدُ معموليها، وهو المنصوبُ، فهو كتقديمِ المرفوعِ.

وإنْ قلْتَ: كانت زيداً تأخذُ الحمّى. فهو جائزٌ عند الأكثرين على ضعفٍ[1] إذا أخليتَ «كانَ» من ضميرٍ[2]، وجعلتَ «تأخذُ» خبراً مُقدَّماً، ووجهُ ضعفِه أنّكَ فصلتَ، ووجهُ / جوازِه أنَّ الخبرَ [٧٦/ب] المنصوبَ مُقدَّمٌ على المرفوعِ، فكأنّكَ قدّمتَه بمعمولِه، بخلافِ المسألةِ الأولى، فإنَّ الفصلَ فيها بمثابةِ الفصلِ في قولِكَ: ضَرَبْتُ وذَهَبَ زيداً عَمْرٌو. تريدُ: ضربتُ زيداً وذهبَ عمرٌو. فالفصلُ فيها أجنبيٌّ منهما.

---

(١) منعه سيبويه وعدّه قبيحاً. انظر الكتاب ١/٧٠ (بولاق ١/٣٦).
(٢) فوقها في الأصل «صح». وفي الهامش تحت خار «ضميره».

ثَبَتُ المصادرِ والمراجع

آ- المطبوعة:

- الإبدال، يعقوب بن السكيت، تحقيق د. حسين شرف، الهيئة العامة للمطابع الأميرية، القاهرة، ١٣٩٨هـ/١٩٧٨م.
- ابن يعيش النحوي، عبد الإله النبهان، أطروحة دكتوراه، إشراف الأستاذ الدكتور عبد الحفيظ السطلي، جامعة دمشق، ١٩٩١م.
- أبو علي الفارسي، د. عبد الفتاح شلبي، مكتبة نهضة مصر، القاهرة، ١٣٧٧هـ.
- إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر، أحمد عبد الغني الدمياطي، دار الندوة الجديدة، بيروت، مصورة.
- ائتلاف المباني وافتراق المعاني، سليمان بن بنين الدقيقي، تحقيق د. يحيى جبر، دار عمار، عمان، ط. أولى ١٤٠٥هـ/١٩٨٥.
- الإحاطة في أخبار غرناطة، لسان الدين بن الخطيب، تحقيق محمد عبد الله عنان، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط. أولى ١٣٩٧هـ/١٩٧٧م.
- أدب الكاتب، عبد الله بن قتيبة، تحقيق د. محمد الدالي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط. أولى ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي، تحقيق د. مصطفى النماس، القاهرة، ط. أولى ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.
- الأزمنة والأمكنة، أبو علي المرزوقي، مطبعة مجلس دائرة المعارف، حيدر آباد، الهند، ١٣٣٢هـ.
- الأزهية في علم الحروف، علي بن محمد، تحقيق عبد المعين الملوحي، مجمع اللغة العربية،

دمشق، ط. الثانية ١٤٠٢هـ/ ١٩٨٢م.

- أسباب ورود الحديث، جلال الدين السيوطي، تحقيق يحيى أحمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط. أولى ١٤٠٤هـ/ ١٩٨٤م.

- أسرار البلاغة، عبد القاهر الجرجاني، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة، ١٣٥١هـ/ ١٩٣٢م.

- أسرار العربية، ابن الأنباري، تحقيق محمد بهجت البيطار، مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٣٧٧هـ/ ١٩٥٧م.

- إشارة التعيين في تراجم النحاة واللغويين، عبد الباقي اليماني، تحقيق د. عبد المجيد دياب، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ط. أولى ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٦م.

- الأشباه والنظائر، جلال الدين السيوطي، تحقيق د. عبد العال مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط. أولى ١٤٠٦هـ/ ١٩٨٥م. وطبعة مجمع اللغة العربية بدمشق العام نفسه.

- اشتقاق أسماء الله الحسنى، عبد الرحمن الزجاجي، تحقيق عبد الحسين المبارك، مطبعة النعمان، النجف، ١٣٩٤هـ/ ١٩٧٤م.

- أشعار الشعراء الستة الجاهليين، الأعلم الشنتمري، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط. أولى ١٩٧٩م.

- إصلاح المنطق، ابن السكيت، تحقيق أحمد شاكر وعبد السلام هارون، دار المعارف، مصر، ط. ثانية ١٣٧٥هـ/ ١٩٥٦م.

- الأصمعيات، الأصمعي، تحقيق أحمد شاكر وعبد السلام هارون، دار المعارف، ط. ثالثة.

- الأصول في النحو، أبو بكر بن السراج، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، ط. أولى ١٤٠٥هـ/ ١٩٨٥م.

- الأضداد، أبو بكر الأنباري، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، التراث العربي، الكويت ١٩٦٠م.

- الأضداد في كلام العرب، أبو الطيب اللغوي، تحقيق عزة حسن، مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٣٨٢هـ/ ١٩٦٣م.

- أطلس تاريخ الإسلام، د. حسين مؤنس، الزهراء للإعلام العربي، القاهرة، ط. أولى ١٤٠٧هـ/ ١٩٨٧م.

- إعراب ثلاثين سورة، ابن خالويه، مصورة دار الحكمة، دمشق.
- إعراب الحديث النبوي، عبد الله بن الحسين العكبري، تحقيق عبد الإله النبهان، مجمع اللغة العربية، دمشق ١٣٩٧هـ/١٩٧٧م.
- إعراب القرآن، منسوب إلى الزجاج، تحقيق إبراهيم الأبياري، دار الكتاب اللبناني.
- إعراب القرآن، النحاس، تحقيق د. زهير غازي زاهد، عالم الكتب ومكتبة النهضة، دمشق، ط. ثالثة ١٤٠٩هـ/١٩٨٨م.
- إعراب لامية الشنفرى، أبو البقاء العكبري، تحقيق محمد أديب جمران، المكتب الإسلامي، بيروت ١٩٨٤م.
- الأعلام، خير الدين الزركلي، دار العلم للملايين، بيروت، ط. ثالثة ١٩٦٩، ط. خامسة
- الإعلام بتاريخ أهل الإسلام، ابن قاضي شهبة، مصورة مخطوطة لدى د. عدنان درويش
- الأغاني، أبو الفرج الأصبهاني، مصورة دار إحياء التراث العربي، ج ١٥ ، والهيئة المصرية العامة، ج ١٠، ١٣٩٠هـ/١٩٧٠م.
- الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب، الحسن بن أسد الفارقي، تحقيق سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط. ثالثة ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م.
- الاقتراح في علم أصول النحو، السيوطي، تحقيق د. أحمد صبحي فرات، نشريات جامعة استانبول ١٣٩٥هـ/١٩٧٥م.
- الاقتضاب في شرح أدب الكتاب، ابن السيد البطليوسي، مصورة دار الجيل، بيروت، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.
- إقليد الخزانة، عبد العزيز الميمني، المطبعة الهندية، لاهور، ١٣٤٦هـ/١٩٢٧م.
- الإقناع في القراءات السبع، ابن الباذش، تحقيق د. عبد المجيد قطامش، جامعة أم القرى، السعودية، ط. أولى ١٤٠٣هـ.
- الأمالي، إسماعيل بن القاسم القالي، المكتب التجاري، بيروت، بلا تاريخ.
- أمالي الزجاجي، عبد الرحمن الزجاجي، تحقيق عبد السلام هارون، المؤسسة العربية الحديثة، القاهرة، ط. أولى ١٣٨٢هـ.

- الأمالي الشجرية، هبة الله بن الشجري، دار المعرفة، بيروت، بلا تاريخ.
- أمالي المرتضى، علي بن الحسين، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، ط. أولى، ١٣٧٣هـ/١٩٥٤م.
- الأمثال، القاسم بن سلام، تحقيق عبد المجيد قطامش، دار المأمون للتراث، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة.
- الأمثال، أبو عكرمة الضبي، تحقيق د. رمضان عبد التواب، مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٣٩٤هـ/١٩٧٤م.
- أمثال العرب، المفضل بن محمد الضبي، تحقيق د. إحسان عباس، دار الرائد العربي، ط. أولى ١٤٠١هـ/١٩٨١م.
- إملاء ما منّ به الرحمن، أبو البقاء العكبري، مصورة دار الكتب العلمية، بيروت.
- إنباه الرواة على أنباه النحاة، الحسن بن يوسف القفطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٣٧١هـ/١٩٥٢م.
- الأنساب، عبد الكريم السمعاني، نشره محمد أمين دمج، ط. ثانية ١٤٠١هـ/١٩٨١م.
- الإنصاف في مسائل الخلاف، أبو البركات الأنباري، تحقيق محيي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة، ط. رابعة، ١٣٨٠هـ/١٩٦١م.
- إيضاح شواهد الإيضاح، الحسن القيسي، تحقيق د. محمد الدعجاني، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط. أولى، ١٤٠٨هـ/١٩٨٧م.
- الإيضاح العضدي، أبو علي الفارسي، تحقيق حسن شاذلي فرهود، ط. أولى، ١٣٨٩هـ/١٩٦٩م.
- الإيضاح في شرح المفصّل، ابن الحاجب، تحقيق د. موسى العليلي، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٨٢.
- إيضاح المكنون، إسماعيل باشا، مصورة دار الفكر، دمشق ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.
- إيضاح الوقف والابتداء، ابن بشار الأنباري، تحقيق د. محيي الدين رمضان، مجمع اللغة العربية، دمشق ١٣٩٠هـ/١٩٧١م.
- البداية والنهاية، ابن كثير، تحقيق فئة من الأساتذة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط. ثالثة

١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.

- البسيط في شرح جمل الزجاجي، ابن أبي الربيع، تحقيق د. عياد الثبيتي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط. أولى، ١٤٠٧هـ/١٩٨٦م.

- بغية الوعاة، السيوطي، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة، ط. أولى، ١٣٨٤هـ/١٩٦٤م.

- البلغة في تاريخ أئمة اللغة، الفيروزآبادي، تحقيق محمد المصري، وزارة الثقافة، دمشق ١٣٩٢هـ/١٩٧٢م.

- البيان في غريب إعراب القرآن، أبو البركات الأنباري، تحقيق د. طه عبد الحميد طه، انتشارات الهجرة، إيران، ١٤٠٣هـ/١٣٦٢.

- البيان والتبيين، عمرو بن بحر الجاحظ، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط. خامسة ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.

- البيان والتعريف في أسباب ورود الحديث الشريف، ابن حمزة، مراجعة سيف الدين الكاتب، ط. دار الكتاب العربي، ١٤٠١هـ/١٩٨١م.

- تأويل مشكل القرآن، ابن قتيبة، تحقيق أحمد صقر، دار التراث، القاهرة، ط. ثانية، ١٣٩٣هـ/١٩٧٣م.

- التاج المكلل، صديق القنوجي، تصحيح عبد الحكيم شرف الدين، المطبعة الهندية العربية، بومباي، ط. ثانية ١٣٨٣هـ/١٩٦٣م.

- تاريخ الأدب العربي، كارل بروكلمان، ترجمة د. عبد الحليم النجار وآخرين، دار المعارف، القاهرة، ط. رابعة، ١٩٧٧م.

- التاريخ الإسلامي، محمود شاكر، المكتب الإسلامي، ٤ و ٥ و ٦، ط. ثالثة ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.

- تاريخ الإسلام، محمد بن عثمان الذهبي، تحقيق شعيب الأرنؤوط وآخرين، مؤسسة الرسالة، بيروت.

- تاريخ الإسلام السياسي، د. حسن إبراهيم حسن، مصورة دار إحياء التراث العربي، بيروت.

- تاريخ التراث العربي، د. فؤاد سزكين، ترجمة ومراجعة نخبة من الأساتذة، جامعة محمد بن سعود الإسلامية، الرياض، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م

- تاريخ علماء بغداد المسمى منتخب المختار، محمد بن رافع السلامي، انتخبه التقي الفاسي المكي، بغداد ١٣٥٧هـ/١٩٣٨م

- التبصرة في القراءات، مكي بن أبي طالب، تحقيق د. محيي الدين رمضان، معهد المخطوطات العربية، الكويت، ط. أولى ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.

- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، أبو البقاء العكبري، تحقيق د. عبد الرحمن العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط. أولى، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.

- تتمة المختصر في أخبار البشر (تاريخ ابن الوردي)، زين الدين بن الوردي، تحقيق أحمد البدراوي، دار المعرفة، بيروت.

- تحبير التيسير في قراءات الأئمة العشرة، ابن الجزري، دار الكتب العلمية، بيروت، ط. أولى، ١٤٠٤هـ/١٩٨٣م.

- تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، ابن هشام الأنصاري، تحقيق عباس الصالحي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط. أولى ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.

- تذكرة النحاة، أبو حيان الأندلسي، تحقيق د. عفيف عبد الرحمن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط. أولى، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.

- تفسير البحر المحيط، أبو حيان الأندلسي، مصورة دار الفكر، دمشق، ط. ثانية ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م

- تفسير الطبري (جامع البيان)، محمد بن جرير الطبري، تحقيق محمود شاكر، دار المعارف بمصر، ١٣٧٤هـ.

- التكملة، أبو علي الفارسي، تحقيق د. حسن شاذلي فرهود، جامعة الرياض، الرياض، ط. أولى، ١٤٠١هـ/١٩٨١م.

- التكملة لوفيات النقلة، عبد العظيم المنذري، تحقيق د. بشار عواد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط. ثانية ١٤٠١هـ/١٩٨١م.

- التمام في تفسير أشعار هذيل، عثمان بن جني، تحقيق نخبة من الأساتذة، مطبعة العاني، بغداد، ط. أولى، ١٣٨١هـ/١٩٦٢م

- تهذيب اللغة، محمد بن أحمد الأزهري، تحقيق نخبة من الأساتذة، الدار المصرية للتأليف والترجمة.

- التيسير في القراءات السبع، عثمان بن سعيد الداني، دار الكتاب العربي، بيروت، ط. ثالثة، ١٤٠٦هـ/١٩٨٥م.

- ثلاثة كتب في الأضداد، الأصمعي والسجستاني وابن السكيت، دار الكتب العلمية، بيروت

- جامع الأصول في أحاديث الرسول، ابن الأثير الجزري، تحقيق عبد القادر أرنؤوط، دار الملاح، دمشق، ١٣٨٩هـ/١٩٦٩م

- الجامع الصحيح (سنن الترمذي)، محمد بن عيسى، تحقيق أحمد شاكر، دار إحياء التراث العربي، بيروت.

- الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي)، محمد بن أحمد، مصورة دار إحياء التراث العربي، بيروت.

- الجامع المختصر في عنوان التواريخ وعيون السير، علي بن الساعي، عناية د. مصطفى جواد، المطبعة السريانية، بغداد، ١٣٥٣هـ/١٩٣٤م.

- الجمل في النحو، عبد الرحمن الزجاجي، تحقيق د. علي الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط. أولى، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.

- جمهرة أشعار العرب، محمد بن أبي الخطاب، المطبعة الأميرية، مصورة دار المسيرة، بيروت، ١٣٩٨هـ/١٩٧٨م.

- جمهرة اللغة، محمد بن دريد، مصورة طبعة مجلس دائرة المعارف، حيدر آباد الدكن، ١٣٤٥هـ.

- الجنى الداني في حروف المعاني، الحسن بن قاسم المرادي، تحقيق د. فخر الدين قباوة وشريكه، المكتبة العربية، حلب، ط. أولى، ١٣٩٣هـ/١٩٧٣م.

- الجهود اللغوية خلال القرن الرابع عشر الهجري، د. عفيف عبد الرحمن، دار الرشيد، بغداد، ١٤٠١هـ/١٩٨١م.

- حاشية الخضري على شرح ابن عقيل، محمد الخضري، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة.
- حاشية الصبان على شرح الأشموني، محمد بن علي الصبان، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة.
- الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه، تحقيق عبد العال سالم مكرم، دار الشروق، بيروت ١٩٧١.
- الحجة للقراء السبعة، أبو علي الفارسي، تحقيق قهوجي وجويجاتي، دار المأمون للتراث، ط أولى، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م

- حروف المعاني، عبد الرحمن الزجاجي، تحقيق د. علي الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط. أولى، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.
- الحلل في شرح أبيات الجمل، ابن السيد البطليوسي، تحقيق د. مصطفى إمام، الدار المصرية، ط. أولى، ١٩٧٩م.
- الحماسة، البحتري، تعليق كمال مصطفى، المكتبة التجارية، القاهرة، ط. أولى، ١٩٢٩.
- الحماسة البصرية، علي بن الحسن البصري، تحقيق مختار الدين أحمد، عالم الكتب.
- الحماسة الشجرية، هبة الله بن علي، تحقيق الملوحي والحمصي، وزارة الثقافة، دمشق، ١٩٧٠م.
- الحوادث الجامعة والتجارب النافعة في المئة السابعة، ابن الفوطي، دار الفكر الحديث، بيروت، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.
- الحيوان، عمرو بن بحر الجاحظ، تحقيق عبد السلام هارون، دار الكتاب العربي، بيروت، ط. ثالثة، ١٣٨٨هـ/١٩٦٩م.
- خزانة الأدب، عبد القادر البغدادي، تحقيق عبد السلام هارون، دار الكاتب العربي، القاهرة، ١٣٨٧هـ/١٩٦٧م. وطبعة بولاق، ١٢٩٩هـ.
- الخصائص، عثمان بن جني، تحقيق محمد علي النجار، دار الهدى، بيروت، ط. ثانية، بلا تاريخ.
- دراسات عربية وإسلامية مهداة إلى محمود شاكر، القاهرة، ١٤٠٣هـ/١٩٨٢م.
- الدرة الفاخرة في الأمثال السائرة، حمزة بن الحسن الأصبهاني، تحقيق عبد المجيد قطامش، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧١م
- الدرر اللوامع على همع الهوامع، أحمد بن الأمين الشنقيطي، مصورة دار المعرفة، بيروت،

ط. ثانية، ١٣٩٣هـ/١٩٧٣م.

- دقائق التصريف، القاسم بن سعيد المؤدب، تحقيق فئة من الأساتذة، المجمع العلمي العراقي، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.

- دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق محمود شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة.

- دول الإسلام، الذهبي، مؤسسة الأعلمي، بيروت، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م

- ديوان إبراهيم بن هرمة، تحقيق محمد جبار المعيبد، مطبعة الآداب، النجف، ١٣٨٩هـ/١٩٦٩م.

- ديوان أبي الأسود الدؤلي، تحقيق محمد حسن آل ياسين، مكتبة النهضة، بغداد، ط. ثانية، ١٣٨٤هـ/١٩٦٤م.

- ديوان الأدب، إسحاق بن إبراهيم الفارابي، تحقيق د. أحمد مختار عمر، مجمع اللغة العربية، القاهرة، الهيئة العامة، ١٣٩٤هـ-١٣٩٩هـ/١٩٧٤-١٩٧٩م.

- ديوان الأعشى الكبير، شرح د. محمد حسين، مكتبة الآداب، الاسكندرية، ١٩٥٠.

- ديوان امرئ القيس، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ط. ثالثة، ١٩٦٩م.

- ديوان أمية بن أبي الصلت، صنعة د. عبد الحفيظ السطلي، المطبعة التعاونية، دمشق ١٩٧٤م.

- ديوان بشر بن أبي خازم، تحقيق د. عزة حسن، وزارة الثقافة، دمشق، ١٣٧٩هـ/١٩٦٠م.

- ديوان تأبط شراً، جمع وتحقيق علي شاكر، دار الغرب الإسلامي، ط. أولى، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.

- ديوان أبي تمام بشرح الخطيب التبريزي، تحقيق محمد عبده عزام، دار المعارف، مصر، ط. ثانية، ١٩٧٢م.

- ديوان جران العود برواية السكري، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٣٥٠هـ/١٩٣١م.

- ديوان جرير بشرح ابن حبيب، تحقيق د. نعمان طه، دار المعارف، مصر، ١٩٦٩م.

- ديوان الحطيئة بشرح ابن السكيت والسكري والسجستاني، تحقيق د. نعمان طه، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، ط. أولى، ١٣٧٨هـ/١٩٥٨م.

- ديوان الحماسة، حبيب بن أوس، تعليق محمد عبد المنعم خفاجي، مكتبة محمد علي صبيح، القاهرة، ١٣٧٤هـ/١٩٥٥م.

- ديوان حميد بن ثور، صنعة عبد العزيز الميمني، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٣٧١هـ/١٩٥١م.

- ديوان الخنساء، شرح إسماعيل اليوسف، دار الكتاب العربي، دمشق.

- ديوان ابن الدمينة، تحقيق أحمد راتب النفاخ، مكتبة دار العروبة.

- ديوان ذي الرمة، تحقيق د. عبد القدوس أبو صالح، مجمع اللغة العربية بدمشق ١٩٧٣م.

- ديوان سحيم، تحقيق عبد العزيز الميمني، مصورة عن طبعة دار الكتب، ١٣٦٩هـ/١٩٥٠م.

- ديوان الشماخ، تحقيق صلاح الدين الهادي، دار المعارف، ١٣٨٨هـ/١٩٦٨م.

- ديوان طرفة بن العبد، تحقيق درية الخطيب ولطفي الصقال، مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٣٩٥هـ/١٩٧٥م.

- ديوان أبي الطيب المتنبي، تصحيح د. عبد الوهاب عزام، مطبعة لجنة التأليف، القاهرة، ١٣٦٣هـ/١٩٤٤م.

- ديوان أبي الطيب بشرح العكبري (التبيان في شرح الديوان)، مكتبة مصطفى البابي الحلبي، ١٣٩١هـ/١٩٧١م.

- ديوان عبيد بن الأبرص، تحقيق د. حسين نصار، مكتبة مصطفى البابي الحلبي، ط. أولى، ١٣٧٧هـ/١٩٥٧م.

- ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات، تحقيق محمد يوسف نجم، دار صادر، بيروت، ١٣٧٨هـ/١٩٥٨م.

- ديوان العجاج برواية الأصمعي وشرحه، تحقيق د. عبد الحفيظ السطلي، مكتبة أطلس، دمشق، ١٩٧١م.

- ديوان عدي بن زيد العبادي، تحقيق محمد جبار المعيبد، وزارة الثقافة، بغداد، ١٣٨٥هـ/١٩٦٥م.

- ديوان العرجي، شرح الطائي والعبيدي، الشركة الإسلامية، بغداد، ط. أولى ١٣٧٥هـ/١٩٥٦م.
- ديوان علقمة الفحل، تحقيق الصقال والخطيب، دار الكتاب العربي، حلب، ط. أولى، ١٣٨٩هـ/١٩٦٩م.
- ديوان عمر بن أبي ربيعة، دار صادر، ١٣٨٠هـ/١٩٦١م.
- ديوان عمرو بن قميئة، تحقيق خليل العطية، مطبعة الجمهورية، بغداد، ١٣٩٢هـ/١٩٧٢م.
- ديوان القتال الكلابي، تحقيق د. إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، ١٣٨١هـ/١٩٦١م.
- ديوان القطامي، تحقيق د. إبراهيم السامرائي ود. أحمد مطلوب، دار الثقافة، بيروت، ط. أولى، ١٩٦٠م.
- ديوان قيس بن الخطيم، تحقيق د. ناصر الدين الأسد، دار العروبة، ط. أولى، ١٣٨١هـ/١٩٦٢م.
- ديوان كثيّر عزة، جمع د. إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت ١٣٩١هـ/١٩٧١م.
- ديوان مجنون ليلى، جمع عبد الستار فراج، مكتبة مصر، بلا تاريخ.
- ديوان أبي محجن الثقفي، الحسن بن عبد الله العسكري، نشر د. صلاح الدين المنجد، دار الكتاب الجديد، بيروت، ط. أولى ١٣٨٩هـ/١٩٧٠م.
- ديوان ابن مقبل، تحقيق عزة حسن، وزارة الثقافة، دمشق ١٣٨١هـ/١٩٦٢م.
- ديوان النابغة الجعدي، تحقيق عبد العزيز رباح، المكتب الإسلامي، دمشق.
- ديوان النابغة الذبياني، تحقيق د. شكري فيصل، دار الفكر، ١٣٨٨هـ/١٩٦٨م.
- ديوان أبي النجم العجلي، علاء الدين آغا، النادي الأدبي، الرياض، ١٤٠١هـ/١٩٨١م.
- ديوان الهذليين، مطبعة دار الكتب المصرية، ط. أولى، ١٣٦٤هـ/١٩٤٥م.
- ذخائر التراث العربي الإسلامي، عبد الجبار عبد الرحمن، جامعة البصرة، ١٤٠١هـ/١٩٨١م.
- ذيل الأمالي والنوادر، إسماعيل بن القاسم القالي، المكتب التجاري، بيروت، بلا تاريخ.
- الذيل على الروضتين، أبو شامة المقدسي، عزة العطار، دار الجيل، بيروت، ط. ثانية ١٩٧٤.
- الذيل على طبقات الحنابلة، ابن رجب الحنبلي، صححه حامد الفقي، مطبعة السنة، القاهرة، ١٣٧٢هـ/١٩٥٢م.

- رسالة أسباب حدوث الحروف، ابن سينا، تحقيق طيان ومير علم، مجمع اللغة العربية، دمشق ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.

- رصف المباني في شرح حروف المعاني، أحمد بن عبد النور المالقي، تحقيق أحمد الخراط، مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٣٩٥هـ/١٩٧٥م.

- رغبة الآمل من كتاب الكامل، سيد المرصفي، مكتبة دار البيان، بغداد، ط. ثانية، ١٣٨٩هـ/١٩٦٩م.

- روضات الجنات، محمد باقر الخوانساري، ط. حجرية، ١٣٠٧هـ.

- زاد المسير في علم التفسير، عبد الرحمن بن الجوزي، تحقيق شعيب وعبد القادر الأرنؤوط، المكتب الإسلامي، بيروت، ط. أولى، ١٣٨٥هـ/١٩٦٥م.

- زاد المعاد في هدي خير العباد، ابن قيم الجوزية، تحقيق شعيب وعبد القادر الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، ط. سابعة، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.

- سراج القارئ المبتدي وتذكار المقرئ المنتهي، علي بن القاصح، مصورة دار الفكر ١٤٠١هـ/١٩٨١م.

- سر صناعة الإعراب، عثمان بن جني، تحقيق السقا ورفاقه، مكتبة مصطفى البابي الحلبي، ط. أولى، ١٣٧٤هـ/١٩٥٤م. وتحقيق د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.

- سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر، محمد خليل المرادي، ١٢٩١هـ.

- السلوك لمعرفة دول الملوك، أحمد بن علي المقريزي، تحقيق محمد مصطفى زيادة، ط. ثانية.

- سمط اللآلي في شرح أمالي القالي، أبو عبيد البكري، تحقيق عبد العزيز الميمني، دار الحديث، بيروت، ط. ثانية، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.

- سنن الدارقطني، علي بن عمر، مصورة دار المعرفة، بيروت، بلا تاريخ.

- سنن الدارمي، عبد الله بن عبد الرحمن، دار إحياء السنة.

- السنن الكبرى، أحمد بن الحسين البيهقي، دار الفكر، بلا تاريخ.

- سنن ابن ماجه، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي.

- سنن النسائي بشرح السيوطي، عناية عبد الفتاح أبو غدة، دار البشائر، بلا تاريخ.

- سير أعلام النبلاء، الحافظ الذهبي، تحقيق فئة من الأساتذة بإشراف شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، ط. أولى، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.
- شذرات الذهب في أخبار من ذهب، ابن العماد الحنبلي، مكتبة القدسي، القاهرة، ١٣٥١هـ.
- شذرات من كتب مفقودة، تحقيق د. إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط. أولى، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.
- شرح أبيات سيبويه، أحمد بن محمد النحاس، تحقيق أحمد خطاب، المكتبة العربية، حلب، ١٩٧٤م.
- شرح أبيات سيبويه، يوسف بن أبي سعيد السيرافي، تحقيق د. علي سلطاني، مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٣٩٦هـ/١٩٧٦م.
- شرح أبيات مغني اللبيب، عبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق رباح والدقاق، دار المأمون للتراث، دمشق، ط. أولى، ١٣٩٣هـ/١٩٧٣م.
- شرح اختيارات المفضل، الخطيب التبريزي، تحقيق د. فخر الدين قباوة، مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٣٩١هـ/١٩٧١م.
- شرح الأشموني على الألفية، مكتبة النهضة المصرية، ط. ثالثة، ١٣٥٨هـ/١٩٣٩م.
- شرح التصريح على التوضيح، خالد الأزهري، دار إحياء الكتب العربية، مطبعة عيسى البابي الحلبي.
- شرح جمل الزجاجي، ابن هشام، تحقيق د. علي محسن عيسى مال الله، عالم الكتب، ط. ثانية، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.
- شرح ديوان جرير، محمد إسماعيل الصاوي، دار الأندلس، بيروت، بلا تاريخ.
- شرح ديوان الحماسة، الخطيب التبريزي، تحقيق محيي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة.
- شرح ديوان الحماسة، أحمد بن الحسن المرزوقي، نشره أحمد أمين وعبد السلام هارون، مطبعة لجنة التأليف، القاهرة، ١٩٧٠م.

-شرح ديوان زهير بن أبي سلمى، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٣٦٣هـ/١٩٤٤م.

-شرح ديوان الفرزدق، جمع عبد الله إسماعيل الصاوي، المكتبة التجارية الكبرى، ط. أولى، ١٣٥٤هـ/١٩٣٦م.

-شرح ديوان لبيد، تحقيق د. إحسان عباس، سلسلة التراث العربي، الكويت، ١٩٨٤م.

-شرح شافية ابن الحاجب، عبد القادر البغدادي، تحقيق ثلة من الأساتذة، دار الكتب العلمية، ١٣٩٥هـ/١٩٧٥م.

-شرح شذور الذهب، ابن هشام، ترتيب عبد الغني الدقر، دار الكتب العربية، دمشق.

-شرح شواهد الإيضاح، عبد الله بن بري، تحقيق عيد مصطفى درويش، الهيئة العامة، القاهرة، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.

-شرح شواهد المغني، السيوطي، مصورة دار مكتبة الحياة، بيروت.

-شرح العقيدة الطحاوية، ابن أبي العز، تحقيق الأرنؤوط والتركي، مؤسسة الرسالة، ط. أولى، ١٩٩٠.

-شرح ابن عقيل، تحقيق محيي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية الكبرى، ١٣٨٦هـ/١٩٦٧م.

-شرح قطر الندى وبل الصدى، ابن هشام، تحقيق محيي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية الكبرى، ط. الحادية عشرة، ١٣٨٣هـ/١٩٦٣م.

-شرح القصائد التسع المشهورات، أبو جعفر النحاس، تحقيق أحمد خطاب، دار الحرية، بغداد، ١٣٩٣هـ/١٩٧٣م.

-شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، أبو بكر الأنباري، تحقيق عبد السلام هارون، دار المعارف، القاهرة، ط. ثانية، ١٣٨٢هـ/١٩٦٣م.

-شرح القصائد العشر، الخطيب التبريزي، تحقيق د. فخر الدين قباوة، دار الأصمعي، حلب، ط. ثانية، ١٣٩٢هـ/١٩٧٢م.

-شرح الكافية في النحو، الاستراباذي، دار الكتب العلمية، بيروت.

-شرح لامية العرب، أبو البقاء العكبري، تحقيق د. محمد خير الحلواني، دار الآفاق الجديدة،

بيروت، ط. أولى، ١٩٨٢م.

-شرح اللمع، عبد الواحد بن برهان، تحقيق د. فائز فارس، الكويت، ط. أولى، ١٤٠٤هـ.

-شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف، الحسن بن عبد الله العسكري، تحقيق د. السيد محمد يوسف، مراجعة أحمد راتب النفاخ، مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٤٠١هـ/١٩٨١م.

-شرح المفصل، ابن يعيش، عالم الكتب، بيروت، مصورة بلا تاريخ.

-شرح هاشميات الكميت بن زيد، تحقيق سلوم والقيسي، عالم الكتب، بيروت، ط. أولى ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.

-شروح سقط الزند (التبريزي والبطليوسي والخوارزمي)، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٩٤٦م.

-شعر أبي حية النميري، تحقيق د. يحيى الجبوري، وزارة الثقافة، دمشق، ١٩٧٥م.

-شعر أبي زبيد الطائي، تحقيق د. نوري القيسي، مطبعة المعارف، بغداد ١٩٦٧م.

-شعر الأحوص الأنصاري، تحقيق عادل جمال، الهيئة المصرية العامة، القاهرة، ١٣٩٠هـ/١٩٧٠م.

-شعر الأخطل، تحقيق د. فخر الدين قباوة، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط. الثانية، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م.

-شعراء أمويون، جمع د. نوري القيسي، عالم الكتب، بيروت، ط. أولى، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.

-شعراء ودواوين، عبد الوهاب الصابوني، مكتبة دار الشرق، بيروت، ١٩٧٨م.

-شعر الحارث بن خالد المخزومي، د. يحيى الجبوري، منشورات مكتبة الأندلس، بغداد، ط. أولى، ١٣٩٢هـ/١٩٧٢م.

-شعر الراعي النميري، جمع ناصر الحاني، مجمع اللغة العربية، دمشق ١٣٨٣هـ/١٩٦٤م.

-شعر ربيعة الرقي، جمع د. يوسف بكار، دار الرشيد، بغداد، ١٩٨٠م.

-شعر زهير بن أبي سلمى، تحقيق د. فخر الدين قباوة، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط. ثالثة ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م.

- شعر زياد الأعجم، جمع د. يوسف بكار، وزارة الثقافة، دمشق، ١٩٨٢م.
- شعر عمرو بن أحمر الباهلي، جمع د. حسين عطوان، مجمع اللغة العربية، دمشق، بلا تاريخ.
- شعر المتوكل الليثي، د. يحيى الجبوري، مكتبة الأندلس، بغداد، بلا تاريخ.
- شعر النمر بن تولب، صنعة د. نوري القيسي، مطبعة المعارف، بغداد، بلا تاريخ.
- الشعر والشعراء، ابن قتيبة، تحقيق أحمد شاكر، دار المعارف، مصر، ١٣٨٦هـ/١٩٦٦م.
- شواهد الشعر في كتاب سيبويه، د. خالد عبد الكريم جمعة، دار العروبة، الكويت، ط. أولى، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م.
- الصاحبي في فقه اللغة، أحمد بن فارس، تحقيق مصطفى الشويمي، مؤسسة بدران، بيروت، ١٣٨٢هـ/١٩٦٣م.
- ضرائر الشعر، ابن عصفور، تحقيق السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس، بيروت، ط. ثانية، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.
- ضرورة الشعر، أبو سعيد السيرافي، تحقيق د. رمضان عبد التواب، دار النهضة العربية، ط. أولى، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.
- طبقات الشافعية، جمال الدين الأسنوي، تحقيق عبد الله الجبوري، دار العلوم، الرياض، ١٤٠١هـ/١٩٨١م.
- طبقات فحول الشعراء، محمد بن سلام، تحقيق محمود شاكر، مطبعة المدني، القاهرة.
- طبقات المفسرين، محمد بن علي الداودي، تحقيق علي محمد عمر، مكتبة وهبة، ط. أولى، ١٣٩٢هـ/١٩٧٢م.
- الطرائف الأدبية، تصحيح عبد العزيز الميمني، دار الكتب العلمية، بيروت، بلا تاريخ.
- العبر في خبر من غبر، الحافظ الذهبي، تحقيق د. صلاح الدين المنجد، سلسلة التراث العربي، الكويت، ١٣٨٦هـ/١٩٦٦م.
- العقد الفريد، ابن عبد ربه، تحقيق محمد سعيد العريان، مصورة دار الفكر، بلا تاريخ.
- العمدة، الحسن بن رشيق القيرواني، تحقيق محيي الدين عبد الحميد، مصورة دار الجيل، بيروت.

- العنوان في القراءات السبع، إسماعيل بن خلف، تحقيق زاهد والعطية، عالم الكتب، ط. ثانية، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.
- عيار الشعر، محمد بن طباطبا، تحقيق د. عبد العزيز المانع، دار العلوم، الرياض، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.
- عيون الأخبار، ابن قتيبة، مصورة دار الكتاب العربي عن طبعة دار الكتب المصرية ١٣٤٣هـ/١٩٢٥م.
- العين، الخليل بن أحمد، تحقيق د. المخزومي و د. السامرائي، دار الهجرة، إيران، ط. أولى، ١٤٠٥هـ
- غربال الزمان في وفيات الأعيان، يحيى اليماني، تصحيح محمد ناجي العمر، دار الخير، دمشق، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م
- غيث النفع في القراءات السبع، علي الصفاقسي، مصورة دار الفكر، ١٤٠١هـ/١٩٨١م.
- الفاخر، المفضل بن سلمة، تحقيق عبد العليم الطحاوي، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، ١٣٨٠هـ/١٩٦٠م.
- فتح الباري بشرح صحيح البخاري، ابن حجر العسقلاني، عناية عبد الباقي والخطيب، مصورة دار المعرفة، بيروت، بلا تاريخ.
- الفتح الكبير في ضم الزيادة إلى الجامع الصغير، جلال الدين السيوطي، يوسف النبهاني، دار الكتاب العربي، بيروت.
- فصل المقال في شرح كتاب الأمثال، أبو عبيد البكري، تحقيق د. عباس و د. عابدين، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٣٩١هـ/١٩٧١م.
- فصيح ثعلب، محمد عبد المنعم خفاجي، مكتبة التوحيد، القاهرة، ط. أولى، ١٣٦٨هـ/١٩٤٩م.
- فقه اللغة، أبو منصور الثعالبي، مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، ١٣١٨هـ.
- فهارس كتاب سيبويه، صنعة محمد عبد الخالق عضيمة، مطبعة السعادة، ط. أولى ١٣٩٥هـ/١٩٧٥م.
- فهارس لسان العرب، صنعة خليل عمايرة، مؤسسة الرسالة، ط. أولى ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.
- فهرس ابن عطية، عبد الحق بن عطية، تحقيق محمد أبو الأجفان ومحمد الزاهي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م
- فهرسة ما رواه عن شيوخه محمد بن خير الإشبيلي، عناية فرنشكه زيدين، ط. ١٩٨٣م.

- فهرس مخطوطات دار الكتب الظاهرية، علوم اللغة العربية، النحو، أسماء الحمصي، مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٣٩٣هـ/١٩٧٣م.
- فهرس المخطوطات العربية في مكتبة الأوقاف العامة ببغداد، عبد الله الجبوري، مطبعة الإرشاد، بغداد، ط. أولى، ١٣٩٣هـ/١٩٧٣م.
- فهرس المخطوطات العربية المصورة، ج٣، إعداد البخيت والحمود والحسين، الجامعة الأردنية، عمان، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.
- فهرس المخطوطات المصورة لدى معهد إحياء المخطوطات العربية، ج١، تصنيف فؤاد سيد، دار الرياض، القاهرة، ١٩٥٤م.
- فهرس مخطوطات المكتبة الأحمدية بتونس، عبد الحفيظ منصور، دار الفتح، بيروت، ط. أولى، ١٣٨٨هـ/١٩٦٩م.
- في أصول النحو، سعيد الأفغاني، المكتب الإسلامي، بيروت، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.
- في منهج تحقيق المخطوطات، مطاع الطرابيشي، دار الفكر، ط. أولى، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م
- القاموس المحيط، الفيروزآبادي، تحقيق مؤسسة الرسالة، ط. أولى، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.
- القياس في النحو، د. منى إلياس، دار الفكر، دمشق، ط. أولى، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.
- الكامل، محمد بن يزيد المبرد، تحقيق د. محمد الدالي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط. أولى، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.
- الكامل في التاريخ، ابن الأثير، دار صادر، بيروت، ١٣٨٦هـ/١٩٦٦م.
- الكتاب، سيبويه، تحقيق عبد السلام هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٣٩٧هـ/١٩٧٧م.
- كتاب الاختيارين، الأخفش الأصغر، تحقيق د. فخر الدين قباوة، مؤسسة الرسالة، ط. ثانية، ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م.
- كتاب الشعر، أبو علي الفارسي، تحقيق د. محمود الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط. أولى، ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.

- كتاب الصناعتين، الحسن بن سهل العسكري، تحقيق البجادي وإبراهيم، مطبعة عيسى البابي
القاهرة، ١٩٧١م.
- الكشاف، محمود بن عمر الزمخشري، دار المعرفة، بيروت، بلا تاريخ.
- كشف الظنون، حاجي خليفة، مصورة دار الفكر، دمشق ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.
- كشف المشكل في النحو، علي بن سليمان الحَيْدَرة، تحقيق د. هادي مطر، ط. أولى، بغداد ١٩٨٤م.
- كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال، علي بن حسام الدين الهندي، تصحيح جماعة من العلماء،
مكتبة التراث الإسلامي، حلب، ط. أولى، ١٣٩٧هـ/١٩٧٧م.
- لسان العرب، ابن منظور، دار صادر، بيروت.
- اللامات، عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، تحقيق د. مازن المبارك، دار الفكر، دمشق، ط. ثانية،
١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.
- اللُّمَع، عثمان بن جني، تحقيق حامد المؤمن، عالم الكتب، ط. أولى ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.
- المؤتلف والمختلف، الحسن بن بشر الآمدي، تحقيق عبد الستار فراج، دار إحياء الكتب
العربية، القاهرة ١٣٨١هـ/١٩٦١م.
- ما يجوز للشاعر في الضرورة (ضرائر الشعر)، محمد بن جعفر التميمي القزاز، تحقيق د. سلام
ود. هدارة، منشأة المعارف، مصر، ١٩٧٢م.
- المبسوط في القراءات العشر، أحمد بن الحسين، تحقيق سبيع حمزة، مجمع اللغة العربية،
دمشق، ١٤٠٧هـ/١٩٨٦م.
- المُبْهِج في تفسير أسماء شعراء الحماسة، عثمان بن جني، تحقيق د. حسن هنداوي، دار القلم،
بيروت، ط. أولى، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.
- المجازات النبوية، الشريف الرضي، المستشارية الثقافية الإيرانية بدمشق ١٤٠٨هـ/١٩٨٧م.
- مجاز القرآن، معمر بن المثنى، تحقيق د. فؤاد سزكين، مؤسسة الرسالة، ط. ثانية،
١٤٠١هـ/١٩٨١م.
- مجالس ثعلب، أحمد بن يحيى، تحقيق عبد السلام هارون، دار المعارف، مصر

- مجالس العلماء، عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، ط. ثانية، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.
- مجمع الأمثال، أحمد بن محمد الميداني، تحقيق محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السنة المحمدية، القاهرة، ١٣٧٤هـ/١٩٥٥م.
- مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، علي بن أبي بكر الهيثمي، مكتبة القدسي، القاهرة.
- مجموع أشعار العرب، تصحيح وليم بن الورد، مكتبة المثنى، بغداد، ط. ليبزغ ١٩٠٣م.
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، عثمان بن جني، تحقيق ناصف والنجار وشلبي، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، ١٣٨٩هـ/١٩٦٩م.
- المحلّى، أحمد بن شقير النحوي، تحقيق د. فائز فارس، مؤسسة الرسالة، ط. أولى، ١٤٠٨هـ/١٩٨٧م.
- مختارات شعراء العرب، هبة الله بن الشجري، تحقيق علي البجاوي، دار نهضة مصر، ١٣٩٤هـ/١٩٧٤م.
- المختار من تاريخ ابن الجزري (حوادث الزمان..)، محمد بن الجزري، اختيار الذهبي، تحقيق خضير عباس، دار الكتاب العربي، ط. أولى ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.
- المختصر في أخبار البشر (تاريخ أبي الفداء)، عماد الدين إسماعيل، دار المعرفة، بيروت.
- المختصر المحتاج إليه من تاريخ ابن الدبيثي، انتقاء الذهبي، تحقيق د. مصطفى جواد، مجمع اللغة العربية، بغداد ١٩٦٣م.
- المخصص، ابن سيده، مصورة دار الفكر، دمشق، بلا تاريخ.
- المدخل لعلم تفسير كتاب الله تعالى، أحمد بن محمد الحدادي، تحقيق صفوان داودي، دار القلم، دمشق، ط. أولى ١٤٠٨هـ/١٩٨٨م.
- المدرسة البغدادية في تاريخ النحو العربي، د. محمود حسني محمود، مؤسسة الرسالة، ط. أولى، ١٤٠٧هـ/١٩٨٦م.
- مدرسة الكوفة، د. مهدي المخزومي، مكتبة مصطفى البابي الحلبي، ط. ثانية، ١٣٧٧هـ/١٩٥٨م.

- مذاهب أبي العلاء في اللغة وعلومها، د. محمد طاهر الحمصي، دار الفكر، دمشق، ط. أولى، ١٤٠٧هـ/١٩٨٦م.

- المذكر والمؤنث، أبو بكر الأنباري، تحقيق د. طارق الجنابي، دار الرائد العربي، بيروت، ط. ثانية، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.

- مرآة الجنان، عبد الله بن أسعد اليمني، مطبعة دائرة المعارف، حيدر آباد الدكن، الهند، ط. أولى، ١٣٣٩هـ.

- المرتجل، عبد الله بن الخشاب، تحقيق علي حيدر، دمشق ١٣٩٢هـ/١٩٧٢م.

- المسائل البصريات، أبو علي الفارسي، تحقيق د. محمد الشاطر، ط. أولى، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.

- المسائل الحلبيات، أبو علي الفارسي، تحقيق د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.

- مسائل خلافية في النحو، أبو البقاء العكبري، تحقيق د. محمد خير الحلواني، دار المأمون للتراث، ط. ثانية، بلا تاريخ.

- المسائل العسكريات، أبو علي الفارسي، تحقيق إسماعيل عمايرة، الجامعة الأردنية ١٩٨١م.

- المسائل العضديات، أبو علي الفارسي، تحقيق شيخ الراشد، وزارة الثقافة، دمشق ١٩٨٦م.

- المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات، أبو علي الفارسي، تحقيق صلاح الدين السنكاوي، مطبعة العاني، بغداد، ١٩٨٣م.

- المسائل المنثورة، أبو علي الفارسي، تحقيق مصطفى الحدري، مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٩٨٦م.

- مستخلصات رسائل السعوديين لدرجة الدكتوراه، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الملك سعود، الرياض، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.

- المستفاد من ذيل تاريخ بغداد، الحافظ ابن النجار، انتقاء الدمياطي، تحقيق محمد مولود خلف، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط. أولى، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.

- مسند الإمام أحمد بن حنبل، المكتب الإسلامي، بيروت، ط. ثانية، ١٣٩٨هـ/١٩٧٨م.

- المشوف المُعْلَم في ترتيب الإصلاح على حروف المعجم، أبو البقاء العكبري، تحقيق ياسين

السواس، جامعة أم القرى، السعودية، ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.
- معاني الحروف، علي بن عيسى الرماني، تحقيق د. عبد الفتاح شلبي، دار نهضة مصر.
- معاني القرآن، يحيى بن زياد الفراء، تحقيق النجار ونجاتي، عالم الكتب، ط. ثالثة ١٤٠٣هـ/١٩٨٣م.
- معاني القرآن، سعيد بن مسعدة الأخفش، تحقيق د. عبد الأمير الورد، مكتبة النهضة العربية، ط. أولى، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.
- معجم الأدباء، ياقوت الحموي، مصورة دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- معجم البلدان، ياقوت الحموي، دار صادر، بيروت، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م.
- معجم الشعراء للسلفي، نسخة مكتبة تستربيتي، مصورة لدى الأستاذ محمد بن ناصر العجمي، الكويت
- معجم الشعراء للمرزباني ومعه المؤتلف والمختلف للآمدي، تصحيح كرنكو، مكتبة القدسي، مصورة دار الكتب العلمية، بيروت.
- معجم شواهد العربية، عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، ط. أولى، ١٣٩٢هـ/١٩٧٢م.
- المعجم الكبير، سليمان بن أحمد الطبراني، تحقيق حمدي السلفي، ط. ثانية.
- معجم المؤلفين، عمر رضا كحالة، مكتبة المثنى، بيروت.
- معجم ما استعجم، عبد الله بن عبد العزيز البكري، تحقيق مصطفى السقا، مطبعة لجنة التأليف، ط. أولى، ١٣٦٤هـ/١٩٤٥م.
- معجم المطبوعات العربية والمعربة، جمع يوسف سركيس، مكتبة الثقافة الدينية، مصورة بلا تاريخ.
- معلقة عمرو بن كلثوم بشرح ابن كيسان، تحقيق د. محمد إبراهيم البنا، دار الاعتصام، القاهرة، ط. أولى، ١٤٠٠هـ/١٩٨٠م.
- معاهد التنصيص، عبد الرحيم بن أحمد العباسي، تحقيق محيي الدين عبد الحميد، مصورة عالم الكتب، بلا تاريخ.
- مفتاح السعادة، طاش كبري زاده، دار الكتب العلمية، ط. أولى، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.
- المفصل في علم العربية، محمود بن عمر الزمخشري، مصورة دار الجيل، بلا تاريخ.
- المفضليات، المفضل بن سلمة، تحقيق أحمد شاكر وعبد السلام هارون، دار المعارف، ط. ثالثة ١٩٦٤.

- المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، محمود بن أحمد العيني، مطبعة بولاق ١٢٩٩هـ (طبعة على هامش خزانة الأدب للبغدادي).

- مقاييس اللغة، أحمد بن فارس، تحقيق عبد السلام هارون، مصورة دار الفكر.

- المقتصد في شرح الإيضاح، عبد القاهر الجرجاني، تحقيق د. كاظم بحر المرجان، دار الرشيد، بغداد، ١٩٨٢م.

- المقتضب، محمد بن يزيد المبرد، تحقيق عبد الخالق عضيمة، مصورة عالم الكتب.

- المقنع في فقه الإمام أحمد بن حنبل، عبد الله بن قدامة المقدسي، ط. ثالثة، ١٣٩٣هـ.

- المقرب، علي بن عصفور، تحقيق الجواري والجبوري، مطبعة العاني، بغداد، ط. أولى، ١٣٩١هـ/١٩٧١م.

- الممتع في التصريف، علي بن عصفور، تحقيق د. فخر الدين قباوة، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط. رابعة، ١٣٩٩هـ/١٩٧٩م.

- مناهج تحقيق التراث بين القدامى والمحدثين، د. رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط. أولى، ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.

- المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، ابن الجوزي، مطبعة دائرة المعارف العثمانية، ١٣٥٨هـ.

- الموشح، محمد بن عمران المرزباني، تحقيق محمد علي البجاوي، دار نهضة مصر، ١٩٦٥.

- الموطأ، مالك بن أنس، تصحيح محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٤٠٦هـ/١٩٨٥م.

- موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث الشريف، د. خديجة الحديثي، دار الرشيد، بغداد، ١٩٨١م.

- النابغة الجعدي، د. خليل أبو ذياب، دار القلم، دمشق، ط. أولى ١٤٠٧هـ/١٩٨٧م.

- النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، ابن تغري بردي، المؤسسة المصرية العامة.

- نزهة الألباء في طبقات الأدباء، عبد الرحمن بن محمد الأنباري، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار نهضة مصر، القاهرة، ١٣٨٦هـ/١٩٦٧م.

- نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، محمد الطنطاوي، ط. ثانية ١٣٨٩هـ/١٩٦٩م.

- النشر في القراءات العشر، محمد بن الجزري، تصحيح علي الصباغ، مصورة دار الكتب العلمية، بيروت، بلا تاريخ.
- نكت الهميان في نكت العميان، خليل بن أيبك الصفدي، طبعه أحمد زكي، المطبعة الجمالية، مصر ١٣٢٩هـ/١٩١١م.
- النهاية في غريب الحديث والأثر، المبارك بن الأثير الجزري، تحقيق الزاوي والطناحي، مصورة دار إحياء التراث العربي، بيروت.
- النوادر في اللغة، أبو زيد الأنصاري، دار الكتاب العربي، ط. ثانية، ١٣٨٧هـ/١٩٦٧م.
- هدية العارفين، إسماعيل باشا البغدادي، مصورة دار الفكر، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م.
- الوافي بالوفيات، خليل بن أيبك الصفدي، اعتناء د ورو تيا كرفولسكي، المعهد الألماني للأبحاث الشرقية، بيروت، ١٤٠١هـ/١٩٨١م.
- الوافي في العروض والقوافي، الخطيب التبريزي، تحقيق عمر يحيى وفخر الدين قباوة، المكتبة العربية، حلب، ط. أولى، ١٣٩٠هـ/١٩٧٠م.
- الوحشيات (الحماسة الصغرى)، حبيب بن أوس، تحقيق عبد العزيز الميمني، دار المعارف، ١٩٦٣م.
- الوفيات، محمد بن رافع السلامي، تحقيق عبد الجبار زكار، وزارة الثقافة، دمشق ١٩٨٦م.
- وفيات الأعيان، أحمد بن خلكان، تحقيق د. إحسان عباس، دار صادر، بيروت.

ب - المخطوطة :

- الإعلام بتاريخ أهل الإسلام، ابن قاضي شهبة، مصورة نسخة مكتبة كوبريلي محفوظة لدى الدكتور عدنان درويش.
- الإيضاح، أبو علي الفارسي، مصورة نسخة مكتبة الأسد الوطنية برقم (٨٥١٣) محفوظة لديّ.
- الجزء الثاني من المصباح في شرح الإيضاح (شرح التكملة)، أبو البقاء العكبري، مصورة نسخة مكتبة المتحف البريطاني برقم (أول ٦٤٠)، محفوظة لديّ.
- شرح الإيضاح، أبو البقاء العكبري، مصورة نسخة مكتبة فاتح برقم (٢٩٠٨) محفوظة لديّ.
- طبقات النحاة واللغويين، ابن قاضي شهبة، نسخة مكتبة الأسد الوطنية.
- المصباح في شرح شواهد الإيضاح، ابن يسعون الأندلسي، مصورة نسخة المكتبة الأحمدية بحلب، رقم (١٤٣٤٥)، وهي محفوظة لديّ.
- المنهج الأحمد في تراجم أصحاب الإمام أحمد، أبو اليمن العليمي، مصورة مخطوطة دار دار الكتب المصرية، محفوظة لدى الأستاذ محمود الأرناؤوط.

ج - الدَّوْرِيَّات :

- مجلة معهد المخطوطات العربية، الكويت، ع ٢٦، س ١٤٠٦هـ/١٩٨٦م.
- مجلة المورد، بغداد، م ١، ٢، ٥، س ١٣٩١هـ، ١٣٩٦هـ/١٩٧١، ١٩٧٦م.
- مجلة الوثائق والمخطوطات، ليبيا، ع ١، س ١، ١٩٨٦م.
- نشرة أخبار التراث الإسلامي، الكويت، ع ١١٩، س ١٤٠٩هـ/١٩٨٩م.
- نشرة أخبار التراث العربي، الكويت، ع ٣٤، ٣٩، س ١٤٠٨، ١٤٠٩هـ/١٩٨٧، ١٩٨٨م.

الفهارس العامة

١- فهرس الآيات القرآنية (*)

(*) رُمِزَ إلى شواهدِ القراءاتِ بوضعِ نجمةٍ آخِرَ كلٍّ منها.

سورة آل عمران (٣)

سورة النساء (٤)

سورة المائدة (٥)

سورة الأنعام (٦)

سورة الأعراف (٧)

سورة الأنفال (٨)

٢٦	وَاذْكُرُوا إِذْ أَنتُمْ	١١١
٣٢	إِن كَانَ هَٰذَا هُوَ الْحَقَّ مِنْ عِندِكَ (*)	٤٨١
٥٠	وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ يَتَوَفَّى الَّذِينَ كَفَرُوا الْمَلَائِكَةُ	٣٤٤

سورة التوبة (٩)

٦	وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ	٢٤٤
١١٠	لَا يَزَالُ بُنْيَانُهُمُ الَّذِي بَنَوْا رِيبَةً فِي قُلُوبِهِمْ	٤٦٢
١١٧	مِن بَعْدِ مَا كَادَ يَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٍ مِّنْهُمْ (*)	٣٩٥

سورة يونس (١٠)

٢٨	فَزَيَّلْنَا بَيْنَهُمْ	٤٦٢
٤٦	وَإِمَّا نُرِيَنَّكَ	٣٤٨
٥٨	فَبِذَٰلِكَ فَلْتَفْرَحُوا (*)	١١١
٩٤	وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ	٤١٩

سورة هود (١١)

٨	أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ	٤٧٤
٤٢	وَنَادَىٰ نُوحٌ ابْنَهُ	٣٤٢
٧٢	يَا وَيْلَتَا	٤٣٢
١٠٣	ذَٰلِكَ يَوْمٌ مَّجْمُوعٌ لَّهُ النَّاسُ	١٧
١٠٦	فَأَمَّا الَّذِينَ شَقُوا فَفِي النَّارِ	١٧
١٠٧، ١٠٨	خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ	٤٦١

سورة الفرقان (٢٥)

الآية	النص	الصفحة
٢٨	يَا وَيْلَتَا	٤٣٢

سورة الشعراء (٢٦)

الآية	النص	الصفحة
١٩٧	أَوَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ آيَةً أَنْ يَعْلَمَهُ (*)	٤٨٦

سورة النمل (٢٧)

الآية	النص	الصفحة
٢٥	أَلَا يَا اسْجُدُوا (*)	٤٠١
٤٠	فَلَمَّا رَآهُ مُسْتَقِرًّا عِنْدَهُ	٣٠٥
٧٨	وَكُلٌّ أَتَوْهُ دَاخِرِينَ	٧٨، ٣٠٠
٨٧	وَيَوْمَ يُنْفَخُ فِي الصُّورِ فَفَزِعَ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ	١٢٠، ٤٣٥
٨٢	أَخْرَجْنَا لَهُمْ دَابَّةً مِنَ الْأَرْضِ تُكَلِّمُهُمْ / تَكْلِمُهُمْ (*)	٢٢

سورة العنكبوت (٢٩)

الآية	النص	الصفحة
٥٢	كَفَى بِاللَّهِ	٤٣٦

سورة الروم (٣٠)

الآية	النص	الصفحة
١٢	وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ	٤٣
٤٧	وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ	٤٧١

سورة الأحزاب (٣٣)

الآية	النص	الصفحة
٦	وَأَزْوَاجُهُ أُمَّهَاتُهُمْ	٣٢١
٣١	وَمَنْ يَقْنُتْ مِنْكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ وَتَعْمَلْ صَالِحًا (*)	٤٨٤

سورة الزُّمَر (٣٩)

٧١ حَتَّى إِذا جاءُوها ١٢٢

سورة غافر (٤٠)

٣ ذِي الطَّوْلِ ٢٠

سورة فُصِّلَت (٤١)

١٣ قالَتا أَتَيْنا طائِعِينَ ٢٠٢

سورة الشورى (٤٢)

٤٣ وَلَمَنْ صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَلِكَ لَمِنْ عَزْمِ الأُمُورِ ٢٩٢

٥٢ وإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلى صِراطٍ مُسْتَقِيمٍ ٤١٠

سورة الزخرف (٤٣)

١٩ وجَعَلُوا المَلائِكَةَ الذِينَ هُمْ عِبادُ الرَّحْمَنِ إِناثاً ٢٤٥

سورة الجاثية (٤٥)

١٤ لِيَجْزِيَ قَوْماً بِما كانُوا يَكْسِبُونَ (*) ٣٦٥

سورة الأحقاف (٤٦)

١٩ ولِكُلٍّ دَرَجاتٌ مِمّا عَمِلُوا ٣٠٠

٣٣ أَوَلَمْ يَرَوا أَنَّ اللَّهَ الذِي خَلَقَ السَّمواتِ والأَرْضَ ولَمْ يَعْيَ بِخَلْقِهِنَّ بِقادِرٍ ٤٣٦

سورة محمد (٤٧)

الآية	النص	الصفحة
٢١	طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَعْرُوفٌ	٣١٥
٢٢	فَهَلْ عَسَيْتُمْ (*)	٢٨٢

سورة ق (٥٠)

الآية	النص	الصفحة
٣٦	فَنَقَّبُوا فِي الْبِلَادِ	٢١

سورة الذاريات (٥١)

الآية	النص	الصفحة
٤٧	وَالسَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا بِأَيْدٍ	٢٠
٤٧	وَإِنَّا لَمُوسِعُونَ	٢٠٠

سورة النجم (٥٣)

الآية	النص	الصفحة
٣٩	وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى	٤٧٦

سورة القمر (٥٤)

الآية	النص	الصفحة
٤١	وَلَقَدْ جَاءَ آلَ فِرْعَوْنَ النُّذُرُ	٣٤٤
٤٩	إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ	٢٣٧

سورة الرحمن (٥٥)

الآية	النص	الصفحة
		٢٣٦
٢	عَلَّمَ الْقُرْآنَ	٢٣٦
٣	خَلَقَ الْإِنْسَانَ	٢٣٦
٦	وَالنَّجْمُ وَالشَّجَرُ يَسْجُدَانِ	٢٣٦
٧	وَالسَّمَاءَ رَفَعَهَا	

سورة الحاقة (٦٩)

الآية	النص	الصفحة
١٣	فإذا نُفِخَ في الصُّورِ نَفْخَةٌ واحِدَةٌ	٣٧١
١٩	هَاؤُمُ اقْرَؤُوا كِتَابِيَهْ	٢٥٢

سورة نوح (٧١)

الآية	النص	الصفحة
١٧	أَنْبَتَكُم مِنَ الأَرْضِ نَبَاتاً	١٤٠

سورة المزمل (٧٣)

الآية	النص	الصفحة
٨	وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلاً	١٤٠
٢٠	تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْراً	٤٨٢

سورة الإنسان (٧٦)

الآية	النص	الصفحة
٣١	يُدْخِلُ مَنْ يَشَاءُ فِي رَحْمَتِهِ وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُم	٢٣٦

سورة النازعات (٧٩)

الآية	النص	الصفحة
٢٨، ٢٩	رَفَعَ سَمْكَهَا فَسَوَّاهَا . وَأَغْطَشَ لَيْلَهَا وَأَخْرَجَ ضُحَاهَا	٢٣٦
٣٠	وَالأَرْضَ بَعْدَ ذَلِكَ دَحَاهَا	٢٣٦
٣٢	وَالجِبَالَ أَرْسَاهَا	٢٣٦

سورة المطففين

الآية	النص	الصفحة
١	وَيْلٌ لِلْمُطَفِّفِينَ	٢٥٢

سورة الانشقاق (٨٤)

سورة البلد (٩٠)

سورة الزلزلة (٩٩)

سورة الإخلاص

٢ - فهرس الأحاديث النبوية

٣ - فهرس الأمثال

٤- فهرس الشعر والرجز

القافية	البحر	القائل	رقم الصفحة
(أ)			
غطارُها	طويل	قيس بن الخطيم	٢٩٩
دمارُ	وافر	حسان بن ثابت	٤٦٩
اجتنابُ	وافر	حسان بن ثابت	٤٧٠
(ب)			
الكلابا	وافر	جرير	٢٦٥
والعتابَنْ	وافر	جرير	٣٣
فَتَصَوَّبُوا	طويل	النابغة الجعدي	٢٠٣
أقاربُهْ	طويل	الفرزدق	١٦٤
نابُهَا	طويل	مُقَلَّس بن لقيط (*)	٢٤٣
قريبُ	وافر	هدبة بن خشرم	٢٨٦
مُطَّلَبُ	منسرح	عبيدالله بن قيس الرقيات	١٥٠
شُطَّبُ	طويل	امرؤ القيس	٤٢
مُذْهَبِ	طويل	طفيل الغنوي	٢٥٠
المواكبِ	طويل	الحارث بن خالد	٤١٥
رابي	بسيط	الفرزدق	٧٩

(*) رُمِزَ إلى الشاهد المُخْتَلَف في قائله بنجمة على اسم أشهر مَنْ نُسب إليه.

---

(١) ما ورد بين معقوفين من قوافٍ لم يرد إلا مصدره في الأصل.

ما يمضي	طويل	أبو خراش الهذلي	٢٥٢

(ع)

لم يُطَعْ	رمل	سويد بن أبي كاهل	١٠٨
المُقَنَّعا	طويل	جرير	٢٢٢
الوَداعا	وافر	القطامي	٤٦٨
الرِّتاعا	وافر	القطامي	٢٤
اليُوَدَّعُ	طويل	ذو الخرق الطُّهَوي	٣٠
اليُتَقَصَّعُ	طويل	ذو الخرق الطُّهَوي	٣٠
شَفيعُها	طويل	الصِّمَّة القشيري(*)	٢٩٨
لا أُطيعُها	طويل	الصِّمَّة القشيري(*)	٢٩٨
ولَمْ تَدَعِ	بسيط	مجهول	١٧٣

(ف)

الشَّرَفِ	منسرح	قيس بن الخطيم(*)	٤٥٩

(ق)

سَمْلَقُهُ	طويل	الأعشى	٢٨٢
مُوَفَّقُهُ	طويل	الأعشى	٢٨٢

(ل)

وقَدْ تَفعَلْ	طويل	أبو الأسود(*)	٢٤٢
يَتَبَلَّلا	طويل	ذو الرُّمَّة	٤٤٦
مَنْزِلا	طويل	ذو الرُّمَّة	٤٤٦

(م)

فهرس الرجز

القافية	القائل	الصفحة
يَمْصَحَا	رؤبة	٣٩١
وَهَجَرْ / الوَتَرْ / أَرْمَى البَشَرْ	مجهول	٤٠٠
الفَضْفَاضِ / إِبَاضِ	رؤبة	٤٣٩
البَيَاضِ / إِبَاضِ	رؤبة	٤٣٩
طالِعَا	مجهول	١٢٠
تَدَّعِي / لَمْ أَصْنَعِ	أبو النجم العجلي	٢٤٠
كالخَرِفْ / مُخْتَلِفْ / لامَ أَلِفْ	أبو النجم العجلي	١٣٤
الذُّرَّفَنْ	العجاج	٣٥
والخُفّ / قُفّ	مجهول	١٧٥
المُخْتَرَقْنْ	رؤبة	٣٦
القَرِقْه / الوَرِقْه	رؤبة	١٥١
فَطَلِّقَه / ولا تَمَلَّقَه	رؤبة	١٧٣
أَوْعَسَاكَنْ	رؤبة	٣٥

القافية	الشاعر	الصفحة
مَنْكِ	جَحْدَر بن مالك(*)	١٧٦
والفَلَكّ / في سُكّ	منظور بن مَرْثَد	١٧٦
دائما / صائما	رؤبة	٣٨٣
تَنْشَجِن	العجاج	٣٤
فلانا / ظبيانا	رؤبة	١٩٥
تَحْوُونَهُ / وتَنْتَجُونَهُ	قيس بن حصين	٣٠٦

٥ - فهرس الأساليب والنماذج النحوية

٦- فهرس مسائل الخلاف

٧ - فهرس المذاهب النحوية وما شاكلها

٨- فهرس أسماء الكتب

٩ - فهرس الأعلام

(*) اقتصرت هنا على ما ورد في صلب الشرح دون ما جاء في اللازمة صدرَ كلِّ نقلٍ عن الفارسي.

١٠- فهرس المصطلحات

١١- فهرس المفردات النحوية

ما برح	٤٦٣	مَنْ	٣٤٥٠،١٠٨
مازال	٤٦٢	المنقوص	١٤٦-١٤٨
مافتئ	٤٦٢	نِعْمَ	٤٠٢
مذ	١٣١		
المقصور	١٤٢، ١٤٤		

١٢ - فهرس موضوعات الرسالة

القسم الثاني: التحقيق

AL-ʿUKBARĪ'S METHODOLOGY IN THE EXPOSITION OF "AL-ĪḌĀḤ" BY ABŪ ʿALĪ AL-FĀRISĪ: RESEARCH AND EDITING

ABSTRACT

-I-

The science of syntax has received more attention than many sciences, both old and modern. It has always been the yardstick of the Arabic language, its comprehensive canon, the tool of judgement and a gateway to the Arabic - Islamic sciences at large. Hence the special care by our ancestors over syntax; they devoted themselves to it, studied it exhaustively and wrote on it, thus attaining the pitch of perfection in that respect. The Arab syntactic heritage speaks the valuable merit. The later writers have culled and edited the more useful and interesting of that magnitude of bequest, a great proportion of which has been published.

Modern syntactic studies followed, built up, and varied in purpose and material. they treated many subjects and themes as well as distinguished figures engaged in syntax. Novertheless the syntactic library is still a rich source of a plethora of old texts, either known to the public or unknown to them because they are not catalogued. That library is also rich in numerous examples of major topics and grammarians alike that have not yet been tackled.

It should be pointed out that any modern syntactical study, be it an editing of a manuscript text or and exploration of a figure or topic, must be in the service of the Arabic language and language scholars in the first place. This entails the persentation of good-quality stuff, and the adoption of methods that are apt to facilitate syntax, cope

with its problems and straighten them out. Such a study should also be in agreement with modern techniques impressed with the "information" brand, which has made natural language (written and spoken) the subject of so many computer applications. Syntax is the most important among the language sciences because it has much to do with all linguistic applications such as teaching Arabic to native speakers and others, automatic comprehension, analysis and synthesis of the language, machine translation from and into Arabic, automatic correction of linguistic, orthographical and grammatical errors, auto-reading of written texts, auto-writing of spoken texts, etc.

My conviction has always been that the ideal way to specialise in syntax is through editing an old text, making a precision survey of its substance, and the author's methodology in writing it; so I have chosen, for study and editing, an invaluable work by one of the remarkable syntax figures of the sixth century of the Hegira, i.e. Sharḥ al-Īḍāḥ, by Abū Al-Baqā' al-'Ukbarī. I was motivated by the following factors:

a) The work, important and outstanding as it is, has not been edited or published before.

b) The original on which the work is based, i.e. al-Īḍāḥ, is regarded as one of the best syntactical introductions ever. It, together with Part 2 "Al-Takmila", is the most extensive among the books of syntax, gathering individual originals and indicating various offshoots. It is sufficient to say that the work has been the subject of teaching for almost three centuries, and a basis on which over 60 books on syntax were written.

c) The expounder has not won what he rightly deserves of appreciation from modern writers; not any scientific study about him has ever been published, notwithstanding

his wide fame and lofty standing that entitled him later in his life to deliver formal advisory opinions in as many as nine sciences. It was natural that his expertise in the Arabic-language sciences took the lead, with more than forty works in that field, the majority of which were on syntax. The lack of the interest of modern scholars in Al-ʿUkbarī may be attributed to the paucity of what has been published of his works to date. Published works do not exceed ten books out of his sixty works. This fact has urged some critics to describe him as scholastic, basing their judgement on his book: "Iʿrāb Al-Qur'ān".

-II-

My thesis, as it is obvious from its title: "Al-ʿUkbarī's methodology in expounding al-Īḍāḥ, by Abū ʿAlī Al-Fārisī: research and editing", falls into two divisions: the one is devoted to the study; the other is concerned with editing. The study (research) covers three sections, each of which is made up of three chapters. Chapter 1 represents a biography of Abū Al-Baqā' Al-ʿUkbarī, with a foreword surveying aspects of his period: political, social and cultural, particularly of this last-mentioned the syntactic and linguistic studies. This is followed by the biography, the subject of chapter 1, in which I have mentioned his name and lineage, birth and early life, character and morals, doctrine and ideology, and his death. Chapter 2 is allotted to his scientific personality, which was the foundation of his renown. For that, I have traced his scientific stature, and have drawn biographies of his preceptors at whose hands he took his knowledge especially of the Koran, Hadith and the Arabic language.

At the hands of other instructors, not mentioned in the sources, he derived knowledge in the rest of the nine sciences in which he also excelled.

That is followed by a biographical study of his disciples who read religion and Arabic sciences under his patronage. I have concluded this chapter with a statement on his poetry which was much closer to the poetry of a scientist than that of a gifted poet. In Chapter 3 I have restricted my treatment to his compilations, citing them alphabetically according to their being printed, manuscript, or missing. In all these cases I have paid attention to redress points not fully developed by contemporary authors, to amend their errors, and to document information through making references to the old sources arranged according to the death dates of their authors. I have shown differences, if any, in the title of a certain book. I have followed up with pointing out to four books wrongly attributed to al-ʿUkbarī in a number of references, and ended off my report on his compilations with general remarks, in which I have indicated:

- That the majority of his works are missing.
- That, of works available, those related to Arabic-language sciences are dominant.
- That there are differences in the denomination of many of them.
- That the greater number of his works are sheer authorship, i.e. they are not explanations or abridgements of originals.
- That his biographical sources vary to a large extent in their accounts of his writings.
- That his individual compilations range in size between medium and small.
- That the loss of a considerable amount of his works prevented defining the exact writing dates.

- That his works did not receive the deserved precise and scrupulous research on the part of modern men of letters.
- That the published works are often marred with illusion and misrepresentation. This is most clear in the book: "Al-Tabyīn", in which the editor has dropped out three books and added four others.

In a research the kind of this, that rests on one of the expositions of the book: al-Īḍāḥ, it is essential to deal with the original on which this exposition is based, namely al-Īḍāḥ by Abū 'Alī Al-Fārisī. This is in fact the theme of Section 2 of my thesis. Chapter 1 of this section constitutes a broad survey of the book including the motive of writing it, its subject matter together with at-Takmila, and its system of arrangement compared with earlier syntactical sources of which Abū 'Alī had made use. I have also traced its celebrity and wide-ranging publicity, halting at the indications of that celebrity, and featuring the most prominent characteristics.

This general view has been followed with a specialized study of al-Īḍāḥ: its syntactical material and the author's methodology and sources (expressed or bypassed). I have then explored the principles of syntax in the book, making a pause on sanctioning by common usage, with citations and quotations from the Koran, Hadith, poetry and proverbs of the Arabs. I have also talked about the types of mental reasnong, i.e. analogy, cause, factor and necessity. I have concluded this chapter with a display of Abū 'Alī's syntactical school. Chapter 3 has been appropriated to compilations taking al-Īḍāḥ as their subject matter. In this connection I have tracked down the increasing classification movement centred around it, divided

in conformity with centuries, and I have supported that with a list of 59 scholars of syntax who wrote 64 books on or about al-Īḍāḥ. These scholars are arranged in accordance with their death dates. I have mentioned the various titles of any one book of the above, referring to the source-books in the footnotes, and pointing out to those few works which are extant to date, many being missing. The above list is appended by names of scholars to whom I could not spot any biographies. I followed that up with general conclusions relating to those works, manifesting that the expositions received the highest attention; that the published portion was very little; that there is a big disparity in the sizes of those works, and multiplicity in the designations of many of them; and that some of them were not mentioned in books of biographies but rather in syntactical sources.

I have assigned Section 3, which is the pith and marrow of the whole study, to al-ʿUkbarī's exposition of al-Īḍāḥ. Chapter 1 of this section outlines this exposition , with categorical evidences of the attribution of authorship. I have also indicated the motive of writing it, the methodology adopted, with a detailed account of controversial issues. I have tackled al-ʿUkbarī's attitude towards Abū ʿAlī through pointing out examples of Al-ʿUkbarī's appreciation of him, his efforts to clear the text from intricacies, his indication of cases of tolerance, and his apology on the author's behalf. I have revealed manifestations in the book of his culture in language, religion and speech, and discussed his references, whether expressed or ignored, with full documentation of all that by making references to relevant places in the edited part of the text; otherwise, examples are given from the non-edited part. Proceeding a stage further, I have drawn a parallel between the exposition of Al-ʿUkbarī and that of Al-Ǧurǧānī for the sake of illustrating the value of the former,

and its place among other expositions. Differences with regard to the substance, method, sources, etc. are shown. I have ended up my general survey of the Exposition with a careful consideration of the false impressions and shortcomings of the expounder, some of which may be ascribed to the loss of his eyesight, such as:

- His imprecision in quoting al-Fārisī in his book al-Īḍāḥ.
- His tendency to generalization in attributing views or ideologies.
- His imprecision in reporting the views of grammarians and their schools.
- His omission of a number of controversial questions, in spite of his great care over considering them.
- His occasional failure to attribute a few citations and methods of reciting.
- Occasional disparity in the scientific matter in his books.
- Occasional superficiality in investi gating schools, citations and decisions.
- Alienation in some of his sentences from scientific accuracy.
- Occasional repetition of what is mentioned already, notwithstanding his special care otherwise in pointing out to such repetitions.
- Lack of scrutiny in considering priority in connection with attributing views to their respective authors.
- Tautology and digression in his exposition, with deficiencies in demonstrative examples at times, despite his care in observing them at other times.

Chapter 2 is concerned with the study of the rules of syntax in the Exposition. In this context I have considered the sources of sanctions by common usage. The first of these sources is the Holy Koran. I have tackled Abū Al-Baqā's technique in invoking citations from the Koran and the seven, ten and uncommon ways of recital. I have then moved to the second source, i.e. the Prophetic tradtion (Hadith). I have exhibited the earlier authors' practice of restriciting their citation of Hadith to syntactical and morphological issues, but, on the other hand, extending that to linguistic and rhetoric contexts, supporting my argument by examples from their compilations. I have halted here to discuss the question of citation by Hadith and its development, citing the early authors' argumentation in this respect, and the later trend among modern authors. I have then broached Al-ʿUkbarī's methodology of argumentation by Hadith, giving the Prophet's sayings which he states in his book. Moving to the third source of sanctions by common usage i.e. poetry, I have manipulated al-ʿUkbarī's poetical quotations and their sources, and the author's methodology. I have switched to the fourth source, namely the sayings and aphorisms of the Arabs, giving the sayings mentioned in their context and his methodology and sources adopted.

Having fully covered the sanctions of usage, I have turned to the mental inference, which involves all the mental and syntactical processes, i.e. analogy, cause, and agent or factor. I have explained the meaning of the first process, analogy, and pursued its origin and development among the syntactical scholars of Baṣra and Kūfa, paying special care to exhibiting the pictures of analogy in Al-ʿUkbarī's Exposition. I have then tackled the aspects of expository analogy, which is based not on abstracting the rules but on discretion in linking syntactical phenomena approved through induction as general laws. I

have also indicated pictures of comparing one thing with its counterpart, and pursued similar terms, the irregular analogy in its various divisions, and other pictures of analogy included in the Exposition.

The second process or type of mental inference is cause. To this I have given an account, explaining its meaning and tracing its development and its three divisions: instructional, analogical and polemical, in the Exposition, as well as the most frequent type in it. Then I have traced the channels of Al-ʿUkbarī's causes, and found that he adopted the fathoming approach.

I have then switched over to talk about the last type — the agent or factor: its early use and development, the gradual rise of its usage by syntactic scholars, looking into the sense of exaggerating its application by some, to the extent that turned them away from its basic purpose, which is safekeeping the language from solecism and alteration and avoiding ellipsis, looseness, etc. I have also indicated Ibn Maḍā' Al-Qurṭubī's invitation to repeal the agent theory, the logical analogy and non-practical exercises. This is followed up with elaborating the agent in the Exposition, considering Abū Al-Baqā''s interest in it. Chapter 2 is concluded with an account of the "necessity", its meaning and origin, the five types to which it is referred, and how it is used in the Exposition, stating the author's method and establishing the kinds of necessities included in the book, along with relevant quotations.

Chapter 3 tackles the school of Al-ʿUkbarī and his pals of syntax. I have set out to mention the ideologies of syntax-scholars on the Exposition, starting with the Baṣri ideology (the school of Baṣra), which is the basis of all the argument of the expounder. I have brought forth what I could possibly

collect of demonstration thereupon. The Kūfi ideology (The school of Kūfa) has followed, coupled with proper attestation. I have then considered Al-ʿUkbarī's syntactical ideology, and demostrated that he belongs to the school of Baṣra, and is an enthusiastic adherent of its rules and sanctions as regards analogy, cause, etc. and the full application of its schools, supporting my argument with decisive evidence that negates any dubiosity. I have ended that with contradicting the allegation of some modern writers to the effect that he belongs to the school of Kūfa or Baghdad. Next, the syntactical character of Al-ʿUkbarī has been detailed. That character is most conspicuous through his abundant criticisms in many ways, and in his meticulous selection of only what turns out to be veritable of notions and opinions, and his amendments of many of them, besides his own views and influence on his successors such as al-Bağdādī, as-Suyūṭī, Abū Ḥayyān, Ibn Hišām and Ar-Raḍī.

As for part 2 of the thesis, it is composed of the editing introduction, which constitutes a descritption of the original copy adopted in editing the text, and a description of another copy of the same Exposition, not adopted for incompleteness and unfeasibility of photocopying. This part covers as well a description of a copy of al-ʿUkbarī's Exposition of Volume Two of the book; al-Īḍāḥ, i.e. at-Takmila. I have accompanied that by a manifestation of my methodology in editing the text, which, by and large, no different basically from rules agreed on by the editing profession. Furthermore, I have taken pains in investigating the exegesis of citations of poetry, patterns of reciting the Koran, the Prophet's tradition, sayings and aphorisms, and syntactical models. The edited part of the text follows. This involves 16 chapters of the Exposition covering precedence cases, nominatives, and

governing elements affecting them. The total of all these occupies (152) pages of the Exposition, which corresponds to 76/B in the pagination of the manuscript. the rest of the Exposition has been adopted in the study. Althohgh edited itself, it has not been incorporated in Part 2, in compliance with the discretionary instructions of my supervisor Dr.'Abdul Ḥafīẓ As-Saṭlī.

—III—

It is only natural that the reference sources of the thesis diversify with the diversification of its scientific material. This is most evident in Section 1, where the variety of subjects tackled has called for the use of hosts of references in various sciences, encompassing numerous historical old references, and a quite few modern ones. They also include a good amount of biographical sources and books of classes (both public and exclusive to certain groups such as syntactic and linguistic scholars, men of letters, historians, expounders of the Holy Koran, etc.), not to mention the sources of the Arabic heritage (printed and manuscript). The reference sources of Section 2 have been restricted to al-Īḍāḥ, together with some of its expositions, explanations of its citations (printed and manuscript), syntactical sources, biographies and books of classes. As for Section 3, the mainstay of its references are al-'Ukbarī's Exposition of al-Īḍāḥ and his other printed works as well as some of his manuscript works. Added to these are: Al-Ğurğānī's Exposition al-Muqtaṣid, the expositions of ibn Yas'ūn, ibn Barrī and Al-Ḥasan Al-Qaysī, the syntactical sources (earlier and later), a good many sources of exegesis of Kornic patterns of reading, Hadith and poetry, and also a number of modern sources of syntax: its origin and development.

The reference books for editing have varied and diversified in accordance with situations necessitated by the nature of scientific material. They have involved the books of syntax (old and modern), poets' "Diwans" and their poetical collections, language dictionaires, classes of syntax-scholars and their biographies, sources of Koranic patterns of reading, the Prophetic tradition, Koranic interpretations and parsings and figurative signification. In a thesis such as this the methodology adopted would naturally vary according to factors dictated by the nature of the subject in both parts of the thesis. The approach, it should be emphasized, is at once historical, taking history as intrinsic property of the study, and discriptive, limiting the study to analysing the scientific material.

—IV—

The thesis would never have reached its present form without God's favour and grace in the first place. Then I am particularly indebted to my supervisor Professor A.H. As-Saṭlī who has honoured me and my work with his meticulous care and abundant knowledge. To him my gratitude goes all-deep. My thanks are also due to Dr. M. Al-Mubārak under whose guidance I was able to take the first steps in this work. I likewise owe a lot to the committee of judges who spared no effort reading the thesis and enriching it with their sensible observations. My grateful appreciation goes to the Scientific studies and Research Center, in particular to the general director Dr. A.W. Chahid for backing and encouragement. I feel equal indebtedness to Dr. M. Marayati, the director of the Higher Institute of Applied Sciences and Technology, and the

director of the projects on Arabic-language processing by computer; his wise counsel has placed me under an obligation to him.

Special thanks to Mr. M. Bawāb and Mr. M.H. Ṭayyān of the SSRC, and to Dr. A. Abū Zayd of Damascus University who generously made me free of his personal library for my research.

Finally, I shall let my thesis speak for itself and be witness on the fact that I have spared no pains working on it, improving it and augmenting its quality, aware that prefection is impossible for any human to attain. If I am at all successful in my pursuit, it is certainly by God's care and attention; otherwise I shall in any case be satisfied that the task has been carried out with the best of intentions.

Damascus, 17th December, 1991

Yahya Meer Alam